



This PDF is provided by the International Telecommunication Union (ITU) Library & Archives Service from an officially produced electronic file.

Ce PDF a été élaboré par le Service de la bibliothèque et des archives de l'Union internationale des télécommunications (UIT) à partir d'une publication officielle sous forme électronique.

Este documento PDF lo facilita el Servicio de Biblioteca y Archivos de la Unión Internacional de Telecomunicaciones (UIT) a partir de un archivo electrónico producido oficialmente.

جرى إلكتروني ملف من مأذوذة وهي والمحفوظات، المكتبة قسم ، (ITU) للاتصالات الدولي الاتحاد من مقدمة PDF بنسق النسخة هذه رسميًا إعداده.

本PDF版本由国际电信联盟（ITU）图书馆和档案服务室提供。来源为正式出版的电子文件。

Настоящий файл в формате PDF предоставлен библиотечно-архивной службой Международного союза электросвязи (МСЭ) на основе официально созданного электронного файла.



مجموعة النصوص الأساسية
التي اعتمدتها مؤتمر المندوبين المفوضين
2015



150 1865
ITU 2015

مجموعة
النصوص الأساسية
للاتحاد الدولي للاتصالات
التي اعتمدتها
مؤتمر المندوبين المفوضين

طبعة 2015



© ITU 2015

جميع حقوق النشر محفوظة. لا يجوز إعادة طبع أو استنساخ هذا المنشور أو أي جزء منه بأي شكل إلا بإذن خطي من الاتحاد الدولي للاتصالات.

رسالة من الأمين العام

صادف عام 2015 الذكرى الخمسين بعد المائة لتأسيس الاتحاد الدولي للاتصالات. ومنذ توقيع الاتفاقية الدولية للبرق في عام 1865 إلى الدستور والاتفاقية الحاليين، ازداد عدد أعضاء الاتحاد من 20 عضواً في الأصل إلى 193 دولة عضواً وما يزيد على 800 عضو قطاع ومنتسبين وأعضاء من الميئات الأكاديمية من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وكان الاتحاد على مدى قرن ونصف القرن منذ 1865 في صميم التطورات التي شهدتها الاتصالات – من التلغراف إلى العالم الحديث للسوائل والموافق المحمولة والإنترنت. وبالتالي، فإن الذكرى الخمسين بعد المائة لتأسيس الاتحاد لا تشمل فقط الاحتفال بتأسيس الاتحاد بل وأيضاً تكريم الإنجازات الهندسية المذهلة المتمثلة اليوم في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللاتصالات؛ النظام الإيكولوجي الذي يدعم الآن المجتمعات والاقتصادات في العالم أجمع والذي سيكون الأساس لتحقيق مستقبل مستدام بيئياً.

وتدور قصة الاتحاد حول التعاون الدولي بين الحكومات والشركات الخاصة وأصحاب المصلحة الآخرين. في 2014، وضع مؤتمر المندوبيين المفوضين رؤية مشتركة التزمت الدول الأعضاء بتحقيقها بحلول 2020 لضمان أن تتمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النمو والتنمية وتعجلهما وتعود بالنفع على الجميع، وذلك بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة.

إن قوة الاتحاد تقوم إلى حد بعيد على النصوص الأساسية التي وضعـت إطاراً عالمياً ملزاً للاتصالات الدولية وحددت هيكل الاتحاد وتنوع أعضائه وأنشطته واسعة النطاق لتعزيز الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويسري أن أقدم لكم مجموعة النصوص الأساسية للاتحاد التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين والتي تقوم على الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992) والوثائق الختامية لمؤتمرات المندوبين المفوضين (كيoto، 1994؛ ومينيابوليس، 1998؛ ومراكش، 2002؛ وأنطاليا، 2006؛ وغوادارخار، 2010؛ وبوسان، 2014). وأأمل في أن تكون هذه المجموعة من النصوص الأساسية مفيدة ومناسبة لكم.



هولين جاو
الأمين العام

مارس، 2015

ملاحظات توضيحية

1

نصوص الدستور والاتفاقية وملحقيهما واردة بالصيغة التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992) بعد أن أدخلت عليها التعديلات التي اعتمدها مؤتمرات المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينابوليس، 1998 ومرأكش، 2002 وأنطاليا، 2006 وغوادادالاخارا، 2010). ولم يدخل مؤتمر المندوبين المفوضين (بوسان، 2014) أي تعديلات على الدستور والاتفاقية.

2

الأرقام الواردة في الهاامش الأيمن في نص الدستور والاتفاقية وملحقيهما، تأتي أحياناً مضافاً إليها الرمز PP-94 إشارة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) أو PP-98 إشارة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين (مينابوليس، 1998) أو PP-02 إشارة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002)، أو PP-06 إشارة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006) أو PP-10 إشارة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين (غوادادالاخارا، 2010).

فمثلاً :

(أ) يشير رقم الهاامش بدون رمز، مثل

496

إلى نص اعتمدته مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992) ولم يدخل عليه تعديل منزدئ.

ب) يشير رقم الهاامش مع رمز واحد (PP-10، PP-94، PP-06، PP-02، PP-98)، مثل

485 أو 136 أو 61 أو 209

PP-06

PP-02

PP-98

PP-94

إلى نص اعتمدته مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992) ودخلت عليه تعديلات في مؤتمر لاحق؛ في هذه الأمثلة دخلت التعديلات في مؤتمرات 1994 و1998 و2002 و2006.

ج) يشير رقم الهاامش مع أكثر من رمز (PP-06، PP-98، PP-94، PP-02)، مثل (PP-10)

468

PP-98
PP-06
PP-10

إلى نص اعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992) ودخلت عليه تعديلات في مؤتمرات لاحقة؛ في هذا المثال دخلت التعديلات في مؤتمرات 1998 و2006 و2010.

د) يشير رقم الهاامش المتبع بحرف هجائي ثم بأي من الرموز PP-94 أو PP-98 أو PP-06 أو PP-10، مثل

480B أو 207A أو 241A أو 59A

PP-06 PP-02 PP-98 PP-94

إلى نص أضافه مؤتمر معين؛ في هذه الأمثلة أضيف النص في مؤتمرات 1994 و1998 و2002 و2006.

ه) يشير رقم الهاامش المتبع بحرف هجائي ثم بأكثر من رمز من الرموز PP-94 وPP-98 وPP-06 وPP-10، مثل

161E

PP-98
PP-02
PP-06

إلى نص أضافه أحد المؤتمرات، مثل مؤتمر 1998 في هذا المثال، ثم دخلت عليه تعديلات في مؤتمرات لاحقة؛ في هذا المثال دخلت التعديلات في مؤتمري 2002 و2006.

3 تشير كلمة "ملغاة" إلى نص أو نصوص ألغاها أي من المؤتمرات المشار إليها (PP-94 أو PP-98 أو PP-06 أو PP-10).

4

وباستثناء بعض الحالات التي خضعت لشيء من الصقل في الصياغة لدعاعي الترتيب المنطقي أو الاستساق – في الدستور وفي الاتفاقية – تم الاحتفاظ بالترقيم الوارد في الوثائق الختامية للمؤتمرات التي اعتمدت النص أو عدله. وبذلك تم الاحتفاظ بالحروف A، B، C، إلخ في النصوص المضافة، كما تم الاحتفاظ بكلمات "مكررًا" و"مكررًا ثانيةً" و"مكررًا رابعًا" في الفقرات المضافة، ولم تجر إعادة ترقيم للالفصول أو الأقسام أو المواد في حالة الحذف (فمثلاً يرد الفصل الرابع في الاتفاقية بعد الفصل الثاني مباشرة لأن الفصل الثالث لم يعد له وجود). وهذا يتبع إلى نصوص الوثائق الختامية للمؤتمر المعنى، كما يتبع تبع ما طرأ على نصوص الدستور والاتفاقية من تطوير في مؤتمرات المندوبين المفوضين المتتابعة.

5

واعتمدت القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته في مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) وعدلت في مؤتمر أنطاليا، 2006 وغواهالاخارا، 2010. ولم يعدل مؤتمر المندوبين لعام 2014 القواعد العامة. وتشمل هذه القواعد العامة ما يلي:

- الأحكام العامة المتعلقة بمؤتمرات وجمعيات الممثلة في أحكام المواد من 26 إلى 30 من الاتفاقية، والتي قرر مؤتمر مراكش، 2002 نقلها إلى هذا الصك الجديد؛
- النظام الداخلي لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته؛
- الإجراءات التي اعتمدتها مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) فيما يتعلق بانتخاب الأمين العام ونائب الأمين العام ومديري مكاتب القطاعات وأعضاء لجنة لواحة الراديو، وانتخاب الدول الأعضاء لعضوية المجلس؛
- الإجراءات التي اعتمدتها كذلك مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) فيما يتعلق بتعديلات هذه القواعد واعتمادها وسريان مفعولها.

وتعد أرقام المأمور في هذه القواعد العامة في المأمور الأيمن.

6

واعتمد البروتوكول الاختياري بشأن التسوية الإلزامية للخلافات، في مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992) ولم تدخل عليه تعديلات منذ ذلك.

7 أما المقررات والقرارات والتوصيات فترت بصيغتها السارية المفعول. ويرد قرين رقم كل قرار إشارة إلى مكان انعقاد المؤتمر الذي اعتمدته وتاريخه، مثل "(كيوتو، 1994)" أو "(ميانيابوليس، 1998)" أو "(مراكش، 2002)" أو "(أنطاليا، 2006)" أو "(غودالاخارا، 2010)" أو "(بوسان، 2014)". وحين ترد عبارة "(المراجع في مينيابوليس، 1998)" أو "(المراجع في مراكش، 2002)" أو "(المراجع في أنطاليا، 2006)" أو "(المراجع في غودالاخارا، 2010)" أو "(المراجع في بوسان، 2014)" فهذا يعني أن القرار اتخذ في أحد مؤتمرات المندوبين المفوضين ثم عدل في مؤتمر لاحق (ميانيابوليس 1998 أو مراكش، 2002 أو أنطاليا، 2006 أو غودالاخارا، 2010 أو بوسان، 2014). وفضلاً عن ذلك، يحمل كل مقرر أو قرار أو توصية إشارة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين الذي اعتمدته، كما يحمل عند الاقتضاء إشارة إلى المؤتمرات التي عدلته فيما بعد، فعلى سبيل المثال، اعتمد مؤتمر 1994 القرار 48 الوارد في الصفحة 301، ثم عدلته مؤتمرات 1998 و2002 و2006 و2010 و2014 تباعاً.

(كيوتو، 1994) - (المراجع في مينيابوليس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002) -
 (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غودالاخارا، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

8 كما تتضمن مجموعة النصوص الأساسية هذه، قائمة كاملة بالمقررات والقرارات والتوصيات التي اعتمدتها مؤتمرات المندوبين المفوضين أو عدلتها أو ألغيتها (في كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998 وماراكش، 2002 وأنطاليا، 2006 وغودالاخارا، 2010 وبوسان، 2014).

ملخص المحتويات

دستور الاتحاد الدولي للاتصالات

الصفحة

3	الفصل الأول	أحكام أساسية
19	الفصل الثاني	قطاع الاتصالات الراديوية
25	الفصل الثالث	قطاع تقدير الاتصالات
28	الفصل الرابع	قطاع تنمية الاتصالات
33	الفصل الرابع - ألف أساليب عمل القطاعات	
34	الفصل الخامس	أحكام أخرى تتعلق بسير العمل في الاتحاد
43	الفصل السادس	أحكام عامة تتعلق بالاتصالات
49	الفصل السابع	أحكام خاصة تتعلق بالاتصالات الراديوية
52	الفصل الثامن	العلاقات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ومع الدول غير الأعضاء
54	الفصل التاسع	أحكام ختامية

اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات

69	الفصل الأول	سير العمل في الاتحاد
131	الفصل الثاني	أحكام خاصة تتعلق بالمؤتمرات والجمعيات
138	الفصل الثالث	(لغة)
141	الفصل الرابع	أحكام أخرى

الصفحة

147	أحكام متفرقة تتعلق بتشغيل خدمات الاتصالات	الفصل الخامس
150 التحكيم والتعديل	الفصل السادس
159 القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته	البروتوكول الاختياري
201 المقررات	القرارات
207 التوصيات	القرارات
233	القرارات
833	القرارات
845 قائمة بالمقررات والقرارات والتوصيات التي اعتمدتها أو راجعها أو ألغتها مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1997) و(مياميوليس، 1998) و(مراكش، 2002) و(أنطاليا، 2006) و(غوادارا، 2010) و(بوسان، 2014)	القرارات

جدول المحتويات

دستور الاتحاد الدولي للاتصالات

الصفحة	
3	مقدمة
3	الفصل الأول – أحكام أساسية.....
3	المادة 1 أهداف الاتحاد.....
7	2 تكوين الاتحاد.....
8	3 حقوق وواجبات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات.....
9	4 صكوك الاتحاد.....
10	5 التعريف.....
11	6 تنفيذ صكوك الاتحاد.....
11	7 هيكل الاتحاد
12	8 مؤتمر المندوبيين المفوضين
15	9 المبادئ المتعلقة بالانتخابات والمسائل المرتبطة بها.....
16	10 المجلس
17	11 الأمانة العامة
19	الفصل الثاني – قطاع الاتصالات الراديوية.....
19	المادة 12 وظائفه وهيكله.....
20	13 مؤتمرات الاتصالات الراديوية وجمعيات الاتصالات الراديوية.....
22	14 لجنة لوائح الراديو
24	15 لجان دراسات الاتصالات الراديوية والفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية
24	16 مكتب الاتصالات الراديوية.....

الصفحة

25	الفصل الثالث – قطاع تقييس الاتصالات.....	
25	المادة 17 وظائفه وهيكله.....	
26	الجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات	18
27	لجان دراسات تقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات.	19
27	مكتب تقييس الاتصالات.....	20
الفصل الرابع – قطاع تنمية الاتصالات.....		
28	المادة 21 وظائفه وهيكله.....	
31	مؤتمرات تنمية الاتصالات	22
32	لجان دراسات تنمية الاتصالات والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات....	23
32	مكتب تنمية الاتصالات	24
الفصل الرابع – ألف – أساليب عمل القطاعات.....		
الفصل الخامس – أحكام أخرى تتعلق بسير العمل في الاتحاد.....		
34	المادة 25 المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية.....	
34	لجنة التنسيق	26
35	المسؤولون المنتخبون والموظفوون المعينون في الاتحاد.....	27
36	مالية الاتحاد	28
41	اللغات.....	29
41	مقر الاتحاد.....	30

الصفحة

42 أهلية الاتحاد القانونية..... 31
42 القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته 32
الفصل السادس - أحكام عامة تتعلق بالاتصالات	
43 المادة 33 حق الجمهور في استعمال خدمة الاتصالات الدولية 33
43 إيقاف الاتصالات 34
44 تعليق الخدمات 35
44 المسؤولية 36
45 سرية الاتصالات 37
45 إنشاء قنوات الاتصالات ومنشآتها، وتشغيلها وحمايتها 38
46 الإبلاغ عن المخالفات 39
46 أولوية الاتصالات المتعلقة بسلامة الحياة البشرية 40
47 أولوية اتصالات الدولة 41
47 ترتيبات خاصة 42
48 المؤتمرات الإقليمية، والترتيبات الإقليمية، والمنظمات الإقليمية 43
الفصل السابع - أحكام خاصة تتعلق بالاتصالات الراديوية	
49 المادة 44 استعمال طيف الترددات الراديوية ومدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض والمدارات الساتellite الأخرى 44
49 التدخلات الضارة 45

الصفحة

50	المادة 46 نداءات الاستغاثة ورسائلها
47	الإشارات الزائفة أو المضللة المتعلقة بالاستغاثة أو الطوارئ أو السلامة أو تعرف الهوية.....
51
51
48	منشآت خدمات الدفاع الوطني.....
الفصل الثامن - العلاقات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ومع الدول غير الأعضاء.....		
52
49	العلاقات مع الأمم المتحدة.....
50	العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى.....
51	العلاقات مع الدول غير الأعضاء.....
54
الفصل التاسع - أحكام ختامية.....		
52	التصديق أو القبول أو الموافقة.....
53	الانضمام.....
54	اللوائح الإدارية.....
55
55	أحكام تتعلق بتعديل هذا الدستور.....
56	تسوية الخلافات.....
56
57	نقض هذا الدستور والاتفاقية.....
58	بدء السريان والمسائل ذات الصلة.....
الملحق - تعريف بعض المصطلحات المستعملة في هذا الدستور وفي الاتفاقية وفي اللوائح الإدارية للاتحاد الدولي للاتصالات		
63

**اتفاقية
الاتحاد الدولي للاتصالات**

الصفحة

69	الفصل الأول – سير العمل في الاتحاد	
	القسم 1	
69	المادة 1	مؤتمر المندوبيين المفوضين
70	المادة 2	الانتخابات والأمور المتعلقة بها
74	المادة 3	المؤتمرات والجمعيات الأخرى
	القسم 2	
77	المادة 4	المجلس
	القسم 3	
83	المادة 5	الأمانة العامة
	القسم 4	
88	المادة 6	لجنة التنسيق
	القسم 5	
	قطاع الاتصالات الراديوية	
90	المادة 7	المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية
92	8	جمعيات الاتصالات الراديوية
94	9	المؤتمرات الإقليمية للاتصالات الراديوية
95	10	لجنة لوائح الراديو
97	11	لجان دراسات الاتصالات الراديوية
100	11A	الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية
101	12	مكتب الاتصالات الراديوية

الصفحة

القسم 6 قطاع تقييس الاتصالات

المادة	13	الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات
	106	
	14	لجان دراسات تقييس الاتصالات.....
	108	
	14A	الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات
	110	
	15	مكتب تقييس الاتصالات.....
	111	

القسم 7 قطاع تنمية الاتصالات

المادة	16	مؤتمرات تنمية الاتصالات
	114	
	17	لجان دراسات تنمية الاتصالات.....
	116	
	17A	الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات.....
	117	
	18	مكتب تنمية الاتصالات.....
	118	

القسم 8 أحكام مشتركة بين القطاعات الثلاثة

المادة	19	مشاركة كيانات ومنظمات أخرى غير الإدارات في أنشطة الاتحاد.....
	121	
	20	سير الأعمال في لجان الدراسات
	126	
	21	التوصيات التي يوجهها مؤتمر إلى آخر.....
	129	
	22	علاقات القطاعات فيما بينها ومع المنظمات الدولية
	130	

الصفحة

	الفصل الثاني – أحكام خاصة تتعلق بالمؤتمرات والجمعيات	
131	المادة 23 القبول في مؤتمرات المتذوبين المفوضين	131
132	المادة 24 القبول في مؤتمرات الاتصالات الراديوية	132
133	المادة 25 القبول في جمعيات الاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتنقيس الاتصالات ومؤتمرات تنمية الاتصالات	133
134	المادة 26 إلى 30 (ملغاة).....	134
134	المادة 31 أوراق الاعتماد في المؤتمرات.....	134
138	الفصل الثالث – (ملغاة)	138
138	المادة 32 القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته	138
138	المادة 32A حق التصويت	138
139	المادة 32B التحفظات	139
141	الفصل الرابع – أحكام أخرى	141
141	المادة 33 الشؤون المالية	141
145	المادة 34 المسؤوليات المالية للمؤتمرات	145
145	المادة 35 اللغات	145
147	الفصل الخامس – أحكام متفرقة تتعلق بتشغيل خدمات الاتصالات	147
147	المادة 36 الرسوم والإعفاءات	147
147	المادة 37 وضع الحسابات وتسويتها	147
148	المادة 38 الوحدة النقدية	148
148	المادة 39 الاتصال البني	148
149	المادة 40 اللغة السرية	149

الصفحة

150	الفصل السادس - التحكيم والتعديل
150	المادة 41 التحكيم: إجراءاته
152	42 أحكام تتعلق بتعديل هذه الاتفاقية
الملحق - تعريف بعض المصطلحات المستعملة في هذه الاتفاقية وفي اللوائح الإدارية	
155	للاتحاد الدولي للاتصالات

الصفحة

159	القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته
160	الفصل الأول أحكام عامة تتعلق بالمؤتمرات والجمعيات
160	الدعوة إلى مؤتمرات المندوبيين المفوضين عند وجود حكومة داعية.....	1
161	الدعوة إلى مؤتمرات الاتصالات الراديوية عند وجود حكومة داعية.....	2
162	الدعوة إلى جمعيات الاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتنقيس الاتصالات ومؤتمرات تنمية الاتصالات عند وجود حكومة داعية	3
163	إجراءات الدعوة إلى عقد مؤتمرات عالمية أو جمعيات عالمية أو إلغائها بناءً على طلب من الدول الأعضاء أو على اقتراح من المجلس	4
165	إجراءات الدعوة إلى عقد مؤتمرات إقليمية بناءً على طلب من الدول الأعضاء أو باقتراح من المجلس	5
165	أحكام تتعلق بالمؤتمرات والجمعيات التي تتعقد في حالة عدم وجود حكومة داعية	6
166	تغيير مكان انعقاد مؤتمر أو جمعية أو تاريخي بدئهما وانتهائهما	7
166	الحدود الزمنية لتقديم المقترفات والتقارير إلى المؤتمرات وشروط تقديمها	8
169	الفصل الثاني النظام الداخلي للمؤتمرات والجمعيات والاجتماعات
169	ترتيب المقاعد	9
169	افتتاح المؤتمر	10
170	صلاحيات رئيس المؤتمر	11

الصفحة

171	إنشاء اللجان.....	12
171	لجنة التوجيه	1.12
171	لجنة أوراق الاعتماد.....	2.12
172	لجنة الصياغة.....	3.12
172	لجنة مراقبة الميزانية	4.12
173	تكوين اللجان.....	13
173	مؤتمرات المندوبين المفوضين	1.13
173	مؤتمرات الاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية	2.13
	جمعيات الاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتقسيس الاتصالات	3.13
174	مؤتمرات تنمية الاتصالات.....	
174	رؤساء اللجان الفرعية ونوابهم	14
175	الدعوة إلى الجلسات	15
175	المقترحات المقدمة قبل افتتاح المؤتمر	16
175	المقترحات أو التعديلات المقدمة أثناء المؤتمر	17
176	الشروط المطلوبة لمناقشة أي مقترح أو تعديل أو للبٍت فيه أو للتصويت عليه	18
176	تجاوز المقترحات والتعديلات أو تأجيلها	19
177	قواعد سير المناقشات في الجلسة العامة	20
177	النصاب	1.20
177	نظام المناقشة	2.20
177	المقترحات المتعلقة بالنظام ونقاط النظام	3.20
178	ترتيب أولوية المقترحات المتعلقة بالنظام ونقاط النظام	4.20
178	مقترن تعليق الجلسة أو رفعها	5.20
178	مقترن تأجيل المناقشة.....	6.20

الصفحة

179	مقترح إغفال المناقشة.....	7.20
179	تحديد المداخلات	8.20
179	إغفال قائمة المتكلمين	9.20
180	مسائل الاختصاص.....	10.20
180	سحب مقترح وعرضه من جديد.....	11.20
180	التصويت.....	21
180	تعريف الأغلبية.....	1.21
180	عدم المشاركة في التصويت	2.21
181	الأغلبية الخاصة	3.21
181	امتناع أكثر من خمسين في المائة عن التصويت.....	4.21
181	إجراءات التصويت	5.21
182	حظر انقطاع التصويت بعد ابتدائه	6.21
182	تعليق التصويت	7.21
182	التصويت على مقترح جزءاً جزءاً.....	8.21
183	ترتيب التصويت على مقتراحات تتعلق بمسألة واحدة	9.21
183	التعديلات	10.21
183	التصويت على التعديلات.....	11.21
184	إعادة التصويت	12.21
185	قواعد سير المناقشات وإجراءات التصويت في اللجان واللجان الفرعية	22
185	محاضر الجلسات العامة مؤشرات المندوبين المفوضين ومؤشرات الاتصالات الراديوية والمؤشرات العالمية للاتصالات الدولية.....	23

الصفحة

186	تقارير الجلسات العامة لجمعيات الاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتقدير الاتصالات ومؤتمرات تنمية الاتصالات وجلسات اللجان وللجان الفرعية	24
187	الموافقة على محاضر الجلسات العامة لمؤتمرات المندوبين المفوضين ومؤتمرات الاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية، والموافقة على التقارير.	25
187 التقييم	26
188 الموافقة النهائية ..	27
188 التوقيع	28
188 العلاقات مع الصحافة والجمهور	29
189 امتيازات الإعفاء من الرسوم	30
190 الفصل الثالث – الإجراءات الانتخابية	
190 القواعد العامة للإجراءات الانتخابية	31
191 قواعد الإجراءات المطبقة لانتخاب الأمين العام ونائب الأمين العام ومديري مكاتب القطاعات	32
194 قواعد الإجراءات المطبقة لانتخاب أعضاء لجنة لوائح الراديو	33
195 قواعد الإجراءات المطبقة لانتخاب الدول الأعضاء لعضوية المجلس	34
198 الفصل الرابع اقتراح تعديلات لهذه القواعد العامة، واعتمادها وسريان مفعولها	
201 البروتوكول الاختياري بشأن التسوية الإلزامية للخلافات المتعلقة بدستور الاتحاد الدولي للاتصالات وباتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات وباللوائح الإدارية	

الصفحة

المقررات^{*}

	المقرر	
207	3	معالجة المقررات والقرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات المندوبين للموضوعين.....
209	5	إيرادات الاتحاد ونفقاته للفترة 2019-2016
220	11	تشكيل أفرقة العمل التابعة للمجلس وإدارتها
223	12	النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد
230	13	آلية مراقبة برامج الاتحاد ومشاريعه
231	14	استعمال الروابط الإلكترونية في وثائق الاتحاد

القرارات^{*}

	القرار	
233	2	المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
238	5	الدعوة إلى عقد مؤتمرات أو اجتماعات خارج جنيف
240	6	مشاركة منظمات التحرير التي تعرف بها الأمم المتحدة في مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات واجتماعاته بصفة مراقب

*) ملاحظة من الأمانة العامة: أرقام المقررات والقرارات غير الموجودة في هذه القائمة يمكن الاطلاع عليها في قائمة المقررات والقرارات والتوصيات المعتمدة أو المراجعة أو الملغاة، المنشورة في الصفحة 845.

الصفحة

	القرار 7 إجراء تعريف الإقليم بغرض الدعوة إلى مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية..... 241
243	11 أحداث تليكوم الاتحاد الدولي للاتصالات..... 243
251	14 الاعتراف بحقوق جميع أعضاء قطاعات الاتحاد وواجباتهم..... 251
253	16 تحديد مهام قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد..... 253
255	21 التدابير الواجب اتخاذها عند استعمال إجراءات النداء البديلة على شبكات الاتصالات الدولية 255
260	22 توزيع الإيرادات الناجمة عن تقديم خدمات الاتصالات الدولية 260
264	25 تقوية الحضور الإقليمي 264
276	30 تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية..... 276
280	32 المساعدة التقنية للسلطة الفلسطينية من أجل تنمية اتصالاتها 280
282	33 مساعدة البوسنة والهرسك ودعمها لإعادة بناء شبكة اتصالاتها 282
284	34 مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة ودعم هذه البلدان لإعادة بناء قطاع اتصالاتها..... 284

الصفحة

	القرار 36 الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة المساعدات الإنسانية.....	290
	
293	37 تدريب اللاجئين.....	
294	38 حرص المساهمة في نفقات الاتحاد.....	
295	41 المتأخرات والحسابات الخاصة بالمتاخرات	
298	45 المساعدة التي توفرها حكومة الاتحاد السويسري فيما يتعلق بمالية الاتحاد	
299	46 الرواتب وبدلات التمثيل للمسؤولين المنتخبين	
301	48 إدارة الموارد البشرية وتنميتها	
311	51 مشاركة موظفي الاتحاد الدولي للاتصالات في مؤتمرات الاتحاد.....	
313	53 التدابير التي تسمح للأمم المتحدة بالاضطلاع الكامل بأي ولاية بموجب المادة 75 من ميثاق الأمم المتحدة	
314	55 استخدام شبكة الاتصالات التابعة للأمم المتحدة لتسهيل حركة الاتصالات التابعة للوكالات المتخصصة.....	
316	56 احتمال مراجعة القسم 11 من المادة الرابعة في اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها	
318	57 وحدة التفتيش المشتركة	

الصفحة

	القرار 58 توطيد العلاقات بين الاتحاد والمنظمات الإقليمية للاتصالات، والأعمال
319	التحضيرية الإقليمية مؤتمر المندوبين المفوضين
325 طلب فتاوى من محكمة العدل الدولية 59
326 الوضع القانوني 60
327 النفاذ على أساس غير تميizi إلى مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وخدماتها وتطبيقاتها، بما في ذلك البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، والمجتمعات الإلكترونية على أساس شروط متفق عليها 64
332 وثائق الاتحاد ومنتشراته 66
336 اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات 68
338 التطبيق المؤقت لدستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جييف، 1992) من قبل أعضاء الاتحاد الذين ليسوا بعد دولاً أطرافاً في صكي الاتحاد المذكورين 69
340 تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
352 الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 71
437 التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية في الاتحاد 72

الصفحة

القرار 75 نشر دستور الاتحاد واتفاقيته وقراراته ومقرراته وتوصياته والبروتوكول الاختياري بشأن التسوية الإلزامية للخلافات440
77 تحديد مواعيد وفترات مؤتمرات الاتحاد ومنتدياته وجمعياته ودورات مجلسه(2019-2015)442
80 المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية446
86 إجراءات النشر المسبق والتنسيق والتبلیغ وتسجيل تخصیصات الترددات للشبکات الساتلیة449
89 مواجهة انخفاض استعمال خدمة التلکس الدولية451
91 استرداد تکالیف بعض منتجات الاتحاد الدولي للاتصالات وخدماته453
94 مراجعة حسابات الاتحاد459
96 إدخال نظام تأمين خاص بالعلاج طویل الأجل في الاتحاد461
98 استعمال الاتصالات من أجل سلامة وأمن موظفي المنظمات الإنسانية العاملين في الميدان463
99 وضع فلسطین في الاتحاد466
100 دور الأمین العام للاتحاد الدولي للاتصالات بصفته الوديع لملذکرات التفاهم470

الصفحة

	القرار	101
	الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت	473
	دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين	102
481
491	111 مراعاة الفترات الدينية المأمة في تحديد مواعيد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته ودورات المجلس.....
492	114 تفسير الرقم 224 من دستور الاتحاد والرقم 519 من الاتفاقية فيما يتعلق بالمواعيد النهائية لتقديم مقترنات التعديل
493	118 استعمال طيف الترددات الراديوية التي تفوق 3 جيغاهرتز
495	119 أساليب زيادة كفاءة لجنة لواح الراديو وفعاليتها
498	122 الدور المتتطور للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات
502	123 سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة
509	124 دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا
514	125 تقديم المساعدة والدعم إلى فلسطين لإعادة بناء شبكات اتصالاتها
522	126 تقديم المساعدة والدعم إلى جمهورية صربيا لإعادة بناء أنظمتها الإذاعية العمومية المدمّرة

الصفحة

القرار 127 تقديم المساعدة والدعم إلى حكومة أفغانستان من أجل إعادة بناء نظام اتصالاتها.....	522
524 دعم برنامج التوصيلية للأمريكتين وخطة عمل كيتو.....	128
528 تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	130
543 قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لبناء مجتمع معلومات جامع وشامل للجميع.....	131
553 دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع (المتعددة اللغات)	133
558 دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية وتنفيذ المشاريع الوطنية والأقليمية ذات الصلة.....	135
563 استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث من أجل الإنذار المبكر بها والوقاية منها والتخفيف من آثارها والإغاثة في حال وقوعها.....	136
571 نشر شبكات الجيل التالي في البلدان النامية	137

الصفحة

576	الفرار 138 الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات.....
578	139 استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع
588	140 دور الاتحاد في تنفيذ نوائح القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذها
602	143 توسيع نطاق أحكام وثائق الاتحاد الدولي للاتصالات التي تتعلق بالبلدان النامية لتشمل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
604	144 توفير نموذج للاقاتفادات المبرمة مع البلدان المضيفة قبل عقد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته خارج جنيف.....
608	145 مشاركة المراقبين في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته
618	146 استعراض ومراجعة لواائح الاتصالات الدولية دوريأً
620	148 مهام نائب الأمين العام ووظائفه
622	150 الموافقة على حسابات الاتحاد للسنوات 2010-2013
623	151 تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في الاتحاد الدولي للاتصالات

الصفحة

	القرار 152 تحسين الإدارة والمتابعة فيما يتعلق بمساهمة أعضاء القطاعات والمتسببن في تحمل نفقات الاتحاد.....
625
629	154 استعمال اللغات الرسمية السست في الاتحاد على قدم المساواة.....
635	157 تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع في الاتحاد الدولي للاتصالات
640	158 قضايا مالية ينظر فيها المجلس
642	159 مساعدة لبنان ودعمه من أجل إعادة بناء شبكات اتصالاته (الثابتة والتنقلة)
645	160 تقديم المساعدة إلى الصومال
648	161 مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعمها لإعادة بناء شبكة اتصالاتها
650	162 اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة
664	164 توزيع مقاعد الدول الأعضاء في المجلس
666	165 المواعيد النهائية لتقديم المقترنات وإجراءات تسجيل المشاركين في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته
668	166 عدد نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات وجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات

الصفحة

	القرار 167 تعزيز وتنمية قدرات الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالمجتمعات	673
	الإلكترونية والوسائل الالزمة لإحراز التقدم في أعمال الاتحاد.....	
681	168 ترجمة توصيات الاتحاد.....	
685	169 السماح للهيئات الأكاديمية بالمشاركة في أعمال الاتحاد.....	
689	170 قبول أعضاء القطاعات من البلدان النامية، للمشاركة في أعمال قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات في الاتحاد.....	
691	173 القرصنة والتعدّي على شبكات الهواتف الثابتة والخلوية في لبنان	
693	174 دور الاتحاد الدولي للاتصالات في قضایا السياسة العامة الدولية المتعلقة بمخاطر الاستعمال غير القانوني لتقنيات المعلومات والاتصالات	
698	175 نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
707	176 التعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية وقياسها.....	
711	177 المطابقة وقابلية التشغيل البيئي.....	
717	178 دور الاتحاد في تنظيم العمل بشأن الجوانب التقنية لشبكات الاتصالات من أجل دعم الإنترنэт	

الصفحة

721	القرار 179 دور الاتحاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط
731	180 تسهيل الانتقال من الإصدار الرابع لبروتوكول الإنترنت (IPv4) إلى الإصدار السادس منه (IPv6)
736	181 التعريف والمصطلحات المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
742	182 دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتغير المناخ وحماية البيئة
756	183 تطبيقات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة الإلكترونية
760	184 تيسير مبادرات الشمول الرقمي من أجل السكان الأصليين
763	185 التتبع العالمي للرحلات الجوية في الطيران المدني
765	186 تعزيز دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي
768	187 استعراض المنهجيات الحالية وبلورة رؤية مستقبلية بشأن مشاركة أعضاء القطاعات والمتسبين والميئات الأكاديمية في أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات
772	188 مكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة
776	189 مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ومنعها

الصفحة

779	القرار 190 مواجهة سوء استغلال وسوء استعمال موارد الترقيم الدولية للاتصالات ...
781	191 استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة
785	192 مشاركة الاتحاد في مذكرات تفاهم ذات تبعات مالية و/أو استراتيجية
788	193 دعم ومساعدة العراق في إعادة بناء قطاع الاتصالات لديه
791	194 الخيارات المتاحة بشأن مباني مقر الاتحاد في الأجل الطويل
795	195 تنفيذ إعلان إفريقيا الذكية
797	196 حماية مستعملٍ/مستهلكي خدمات الاتصالات
800	197 تيسير إنترنت الأشياء تمهدًا لعالم موصل بالكامل
804	198 تمكين الشباب من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
811	199 النهوض بالجهود الرامية إلى بناء القدرات في مجال الشبكات المعرفة بالبرمجيات (SDN) في البلدان النامية
814	200 برنامج التوصيل في 2020 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
822	201 تجبيئة بيئة مؤاتية لنشر واستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الصفحة

826	القرار 202 استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكسر سلسلة الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا
830	203 التوصيلية بشبكات النطاق العريض

النوصيات

833	النوصية 1 إيداع الوثائق المتعلقة بدستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992)
835	2 حرية نشر الأخبار وحق الاتصال
837	3 المعاملة المواتية للبلدان النامية
839	4 بيانات السياسة العامة في مؤتمرات المندوبيين المفوضين
840	5 تقديم أول تقرير للجنة أوراق الاعتماد إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين
842	6 التناوب بين الدول الأعضاء في المجلس
845	قائمة بالقرارات والتوصيات التي اعتمدها أو راجعها أو ألغاها مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994) و(مينيابوليس، 1998) و(مراكش، 2002) و(أنطاليا، 2006) و(غواداراخارا، 2010) و(بوسان، 2014)

دستور

الاتحاد الدولي للاتصالات*

* اللغة المستعملة في نصوص الصكين الأساسيين للاتحاد (الدستور والاتفاقية) يجب اعتبارها لغة محايدة ولا تشير إلى جنس معينه.

دستور الاتحاد الدولي للاتصالات

مقدمة

1

مع الاعتراف الكامل بالحق السيادي لكل دولة في تنظيم اتصالاتها، ونظرًا إلى أهمية الاتصالات المتزايدة في الحفاظ على السلم وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول، فإن الدول الأطراف في هذا الدستور، باعتباره الصك الأساسي للاتحاد الدولي للاتصالات، وفي اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات (المسماة فيما بعد "الاتفاقية") التي تكمل هذا الدستور، سعيًا منها إلى تسهيل العلاقات السلمية والتعاون الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الشعوب عن طريق حسن تشغيل الاتصالات، قد اتفقت على ما يلى:

الفصل الأول أحكام أساسية

المادة 1

أهداف الاتحاد

2

أهداف الاتحاد هي:

3

(أ) الحفاظ على التعاون الدولي بين الدول الأعضاء وتوسيعه، لتحسين الاتصالات بجميع أنواعها وترشيد استعمالها؛

PP-98

أ مكرر) تشجيع مشاركة الكيانات والمنظمات في أنشطة الاتحاد وزيادة هذه المشاركة، وتعزيز التعاون المثمر والشراكة بين هذه الكيانات والمنظمات والدول الأعضاء بغية بلوغ الغايات الإيجابية المنصوص عليها ضمن أهداف الاتحاد؛

3A
PP-98

ب) تعزيز المساعدة التقنية وتوفيرها في ميدان الاتصالات للبلدان النامية، فضلاً عن تشجيع حشد الموارد المادية والبشرية والمالية الازمة لتنفيذها، إضافةً إلى تشجيع سبل الوصول إلى المعلومات؛

4
PP-98

ج) تشجيع تنمية الوسائل التقنية وتشغيلها أفضل تشغيل، بغية تحسين مردودية خدمات الاتصالات وزيادة فائدتها، وإتاحتها للجمهور إلى أقصى حد ممكن؛

5

د) السعي إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم؛

6

هـ) الترويج لاستعمال خدمات الاتصالات في سبيل تسهيل العلاقات السلمية؛

7

و) تنسيق جهود الدول الأعضاء وتشجيع كل ما هو مثير وبناء من تعاون وشراكة بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الغايات؛

8
PP-98

ز) الترويج على الصعيد الدولي لاعتماد نهج أوسع شاملًا في تناول مسائل الاتصالات نظراً للطابع العالمي الذي يتسم به اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات، وذلك عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، الإقليمية منها والعالمية، ومع المنظمات غير الحكومية المهمة بالاتصالات.

9

10

2 ولهذا الغرض، يضطلع الاتحاد بوجه خاص بما يلي:

11

PP-98

(أ) يقوم بتوزيع نطاقات ترددات الطيف الراديوية، وتعيين الترددات الراديوية، وتتسجيل الترددات الراديوية المخصصة، وعندما يتعلق الأمر بالخدمات الفضائية يسجل كل الموضع المدارية ذات الصلة على مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض، إضافةً إلى الخصائص ذات الصلة والمتعلقة بسوائل في مدارات أخرى، لتفادي التداخلات الضارة بين محطات الاتصالات الراديوية لمختلف البلدان؛

12

PP-98

(ب) ينسق الجهد لإزالة التداخلات الضارة بين محطات الاتصالات الراديوية لمختلف البلدان، ولتحسين استعمال طيف الترددات الراديوية من أجل خدمات الاتصالات الراديوية وتحسين استعمال مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض والمدارات الصناعية الأخرى؛

13

(ج) يسهل تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي مع نوعية خدمة مُرضية؛

14

PP-98

(د) يشجع التعاون والتضامن الدوليين بغية تأمين المساعدة التقنية للبلدان النامية، وإقامة منشآت الاتصالات وشبكاتها في البلدان النامية، وتطويرها وتحسينها، بجميع الوسائل المتوفرة لديه، بما في ذلك مشاركته في برامج الأمم المتحدة المناسبة واستعمال موارده الخاصة حسب الحاجة؛

15

(هـ) ينسق الجهد لتحقيق الانسجام في تنمية وسائل الاتصالات، لا سيما الوسائل التي تستدعي تقنيات فضائية، حتى تتم الاستفادة المثلثى ما توفره من إمكانيات؛

و) يشجع التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في سبيل إقرار
معدلات للتعريفات في أدنى مستويات ممكنة تتلاءم مع تقديم خدمة
جيدة وتأخذ في الاعتبار ضرورة وجود إدارة مالية مستقلة لالاتصالات
تقوم على أسس سليمة؟

16
PP-98

ز) يعمل على اعتماد تدابير تُمكّن من تأمين سلامة الحياة البشرية بالتعاون
بين خدمات الاتصالات؟

17

ح) يقوم في مجال الاتصالات بإجراء الدراسات وإقرار اللوائح التنظيمية
واعتماد القرارات وصياغة التوصيات والأراء وجمع المعلومات ونشرها؟

18

ط) يعمل جاهداً مع هيئات التمويل والتنمية الدولية على وضع سقوف
ائتمان تفضيلية ومؤاتية، تستخدم في تطوير مشاريع اجتماعية تهدف،
فيما تهدف إليه، إلى توسيع خدمات الاتصالات لتصل إلى أكثر المناطق
عزلة في مختلف البلدان.

19

بي) يشجع مشاركة الكيانات المعنية في أنشطة الاتحاد، والتعاون مع
المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات بغية بلوغ أهداف الاتحاد.

19A
PP-98

المادة 2

تكوين الاتحاد

الاتحاد الدولي للاتصالات هو منظمة دولية حكومية تتعاون فيها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ أهداف الاتحاد، ويتمتع هؤلاء الأعضاء بحقوق وواجبات معرفة تعريفاً واضحاً. والاتحاد، مراعاة لمبدأ العلمية وللفائدة التي تجني من كون المشاركة فيه عالمية، يتكون من:

20

PP-98

أ) أي دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات تكونها طرفاً في أي اتفاقية دولية للاتصالات قبل بدء العمل بهذا الدستور وبالاتفاقية؛

21

PP-98

ب) أي دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة تنضم إلى هذا الدستور وإلى الاتفاقية طبقاً لأحكام المادة 53 من هذا الدستور؟

22

ج) أي دولة أخرى ليست عضواً في الأمم المتحدة تتطلب أن تصبح عضواً في الاتحاد، وتقوم، بعد أن يقبل طلبها ثلثا الدول الأعضاء في الاتحاد بالانضمام إلى هذا الدستور وإلى الاتفاقية طبقاً لأحكام المادة 53 من هذا الدستور. وإذا تم تقديم طلب العضوية أثناء الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبيين المفوضين، يقوم الأمين العام بمشاورة الدول الأعضاء في الاتحاد؛ وتعتبر الدولة العضو ممتنعة عن التصويت إذا لم تجحب خلال مهلة أربعة أشهر من تاريخ مشاورتها.

23

PP-98

المادة 3

حقوق وواجبات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

PP-98

1 يتمتع كل من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بالحقوق ويُخضع للواجبات المنصوص عليها في هذا الدستور وفي الاتفاقية.

24

PP-98

2 تتمتع الدول الأعضاء، فيما يتعلق بمشاركتها في مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته ومشاوراته، بالحقوق التالية:

25

PP-98

أ) يحق للدولة العضو أن تشارك في المؤتمرات، ويجوز انتخابها لعضوية المجلس، ويحق لها أن تسمى مرشحين لانتخابهم كمسؤولين في الاتحاد أو أعضاء في لجنة لواحة الراديو؛

26

PP-98

ب) رهنًا بأحكام الرقمين 169 و 210 من هذا الدستور، يحق للدولة العضو صوت واحد في جميع مؤتمرات المندوبين المفوضين، وفي جميع المؤتمرات العالمية وجميع جمعيات القطاعات، وفي جميع اجتماعات لجان الدراسات، وفي جميع دورات المجلس إذا كانت عضواً فيه. أما في المؤتمرات الإقليمية فلا يحق التصويت إلا للدول الأعضاء المنتسبة إلى المنطقة المعنية؛

27

PP-98

ج) رهنًا بأحكام الرقمين 169 و 210 من هذا الدستور، يحق أيضًا للدولة العضو صوت واحد في أي مشاوراة تجري بالمراسلة. أما في حالة المشاورات المتعلقة بالمؤتمرات الإقليمية فلا يحق التصويت إلا للدول الأعضاء المنتسبة إلى المنطقة المعنية.

28

PP-98

3 يحق لأعضاء القطاعات، فيما يتعلق بمشاركةهم في أنشطة الاتحاد، أن يشاركون مشاركة كاملة في أنشطة القطاع الذي هم أعضاء فيه، وهناً بالأحكام ذات الصلة في هذا الدستور والاتفاقية:

28A

PP-98

أ) يجوز لهم تولي مناصب رؤساء ونواب رؤساء جمعيات القطاعات واجتماعاتها والمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات؛

28B

PP-98

ب) ويحق لهم المشاركة في اعتماد المسائل والتوصيات وكذلك في المقررات المتعلقة بطريق العمل والإجراءات المتتبعة في القطاع المعنى، هناً بالأحكام ذات الصلة في الاتفاقية والمقررات ذات الصلة المعتمدة في مؤتمر المندوبين المفوضين بهذا الشأن.

28C

PP-98

المادة 4

صكوك الاتحاد

صكوك الاتحاد هي:

1

دستور الاتحاد الدولي للاتصالات هذا،

-

واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات،

-

واللوائح الإدارية.

-

29

2 إن هذا الدستور، الذي تكتمل أحکامه بأحكام الاتفاقية، هو الصك الأساسى للاتحاد،

30

- 3 إن أحکام هذا الدستور والاتفاقية تكملها أيضاً أحکام اللوائح الإدارية المبينة فيما يلي، والتي تنظم استخدام الاتصالات وتلزم جميع الدول الأعضاء:
- لوائح الاتصالات الدولية،
 - ولوائح الراديو.

- 4 في حالة وجود تضارب بين أحد أحکام هذا الدستور وأحد أحکام الاتفاقية أو اللوائح الإدارية، تسري أحکام الدستور. وفي حالة وجود تضارب بين أحد أحکام الاتفاقية وأحد أحکام اللوائح الإدارية، تسري أحکام الاتفاقية.

المادة 5

التعاريف

ما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك:

أ) يقصد بالمصطلحات المستخدمة في هذا الدستور والمعرفة في ملحقه الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه، المعاني الوارد تعريفها في ذلك الملحق؛

ب) ويقصد بالمصطلحات غير المعرفة في ملحق هذا الدستور، المستخدمة في الاتفاقية والمعرفة في ملحقها الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منها، المعاني الوارد تعريفها في ذلك الملحق؛

ج) ويقصد بالمصطلحات الأخرى المعرفة في اللوائح الإدارية، المعاني الوارد تعريفها في تلك اللوائح.

المادة 6

تنفيذ صكوك الاتحاد

1 تلتزم الدول الأعضاء بأن تقييد بأحكام هذا الدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية في جميع مكاتب الاتصالات ومطاراتها التي تقيمها أو تشغela، والتي تومن خدمات دولية، أو التي قد تسبب تدخلات ضارة للخدمات الراديوية التابعة لبلدان أخرى، إلا فيما يتعلق بالخدمات التي لا تخضع لهذه الالتزامات طبقاً لأحكام المادة 48 من هذا الدستور.

37

PP-98

2 تلتزم الدول الأعضاء أيضاً بأن تتخذ التدابير اللازمة لفرض مراعاة أحكام هذا الدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية على وكالات التشغيل التي ترخص لها بإقامة الاتصالات وتشغيلها، والتي تومن خدمات دولية أو تشغيل محطات قد تسبب تدخلات ضارة للخدمات الراديوية التابعة لبلدان أخرى.

38

PP-98

المادة 7

هيكل الاتحاد

يتألف الاتحاد من:

39

أ) مؤتمر المندوبيين المفوضين، وهو الهيئة العليا للاتحاد؛

40

ب) المجلس، وهو يتصرف باسم مؤتمر المندوبيين المفوضين؛

41

ج) المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية؛

42

- د) قطاع الاتصالات الراديوية، بما فيه المؤتمرات العالمية والإقليمية للاتصالات الراديوية وجمعيات الاتصالات الراديوية ولجنة لوائح الراديو؛ 43
- هـ) قطاع تقدير الاتصالات، بما فيه الجمعيات العالمية لتقدير الاتصالات؛ 44
PP-98
- و) قطاع تنمية الاتصالات، بما فيه المؤتمرات العالمية والإقليمية لتنمية الاتصالات؛ 45
- ز) الأمانة العامة. 46

المادة 8

مؤتمر المندوبين المفوضين

- 1 يتكون مؤتمر المندوبين المفوضين من وفود تمثل الدول الأعضاء. ويدعى المؤتمر إلى الانعقاد مرة كل أربع سنوات. 47
PP-98
- 2 يضطلع مؤتمر المندوبين المفوضين بما يلي، بناءً على مقتراحات الدول الأعضاء، وعمراً تقارير المجلس: 48
PP-98
- أ) يحدد المبادئ العامة التي تتيح بلوغ أهداف الاتحاد المذكورة في المادة 1 من هذا الدستور؛ 49
- ب) ينظر في تقارير المجلس عن أنشطة الاتحاد منذ آخر مؤتمر للمندوبين المفوضين، وعن السياسة العامة والتخطيط الاستراتيجي للاتحاد؛ 50
PP-94
PP-98

ج) يضع الخطة الاستراتيجية للاتحاد وأسس ميزانية الاتحاد، كما يحدد المحدود المالية للفترة الممتدة إلى موعد انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين التالي، آخذًا بالحسبان مقرراته الصادرة على أساس التقارير المشار إليها في الرقم 50 أعلاه، وذلك بعد أن يكون قد نظر في جميع جوانب أعمال الاتحاد ذات الصلة أثناء هذه الفترة؟

51
PP-98
PP-02

ج مكرر) يحدد، باستعمال الإجراءات الموضحة في الأرقام من 161D إلى 161G من هذا الدستور، العدد الكلي لوحدات المساهمة للفترة الممتدة إلى موعد انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين التالي، وذلك على أساس فئات المساهمة التي تعلنها الدول الأعضاء؛

51A
PP-98

د) يضع جميع التوجيهات العامة المتعلقة بموظفي الاتحاد، وعند اللزوم يحدد الرواتب الأساسية، وجدالول الرواتب، ونظام البدلات والمعاشات التقاعدية لجميع موظفي الاتحاد؛

52

ه) ينظر في حسابات الاتحاد، ويصدق عليها نهائياً إذا دعا الأمر؛

53

و) ينتخب الدول الأعضاء التي تشكل عضوية المجلس؛

54
PP-98

ز) ينتخب الأمين العام، ونائب الأمين العام، ومديري مكاتب القطاعات بصفتهم مسؤولي الاتحاد المنتخبين؛

55

ح) ينتخب أعضاء لجنة لواچ الراديو؛

56

ط) ينظر فيما تقدمه الدول الأعضاء من مقترنات لإدخال تعديلات على هذا الدستور والاتفاقية، ويعتمدها إذا دعا الأمر، وفقاً لأحكام المادة 55 من هذا الدستور والأحكام ذات الصلة من الاتفاقية ، حسب الحال؛

57
PP-94
PP-98

ي) يبرم أو يراجع، عند الاقتضاء، الاتفاques بين الاتحاد والمنظمات الدولية الأخرى، وينظر في كل اتفاق مؤقت يعقده المجلس باسم الاتحاد مع هذه المنظمات، ويتخذ ما يراه مناسباً من إجراءات بشأنه؛

58

ي مكرراً) يعتمد ويعدل القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته؛

58A

PP-98

PP-02

ك) يعالج جميع مسائل الاتصالات الأخرى التي تُعتبر ضرورية.

59

3 في الفترة الواقعة بين مؤتمرين عاديين للمندوبيين المفوضين، يجوز، بصفة استثنائية، الدعوة إلى عقد مؤتمر غير عادي للمندوبيين المفوضين يكون له جدول أعمال موجز لمعالجة أمور معينة وذلك بناءً على:

59A

PP-94

أ) قرار صادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين العادي السابق؛

59B

PP-94

ب) طلب يقدمه ثلثا الدول الأعضاء إفرادياً إلى الأمين العام؛

59C

PP-94

PP-98

ج) اقتراح من المجلس يوافق عليه ثلثا الدول الأعضاء على الأقل.

59D

PP-94

PP-98

المادة 9

المبادئ المتعلقة بالانتخابات والمسائل المرتبطة بها

- 1 يحرص مؤتمر المندوبين المفوضين في الانتخابات المشار إليها في الأرقام من 54 إلى 56 أعلاه على: 60
- أ) أن يتم انتخاب الدول الأعضاء في المجلس مع المراقبة الواجبة لضرورة توزيع مقاعد المجلس توزيعاً منصفاً على جميع مناطق العالم؛ 61
PP-02
- ب) أن يُنتخب الأمين العام ونائب الأمين العام ومديري المكاتب من بين المرشحين الذين تقتربهم الدول الأعضاء من رعاياها وأن يكونوا جميعهم من رعايا دولأعضاء مختلفة، وأن يراعى عند انتخابهم التوزيع الجغرافي المنصف بين مناطق العالم؛ وينبغي أن تراعي كذلك، المبادئ المتجلسة في الرقم 154 من هذا الدستور؛ 62
PP-94
PP-98
PP-02
- ج) أن يُنتخب أعضاء لجنة لواحة الراديو بصفتهم الفردية من بين المرشحين الذين تقتربهم الدول الأعضاء من رعاياها. ولا يجوز لأي دولة عضو أن تقترب إلا مرشحاً واحداً فقط. ويجب ألا يكون أعضاء لجنة لواحة الراديو من رعايا نفس الدولة العضو التي يتبعها مدير مكتب الاتصالات الراديوية؛ وينبغي عند انتخابهم إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي المنصف بين مناطق العالم والمبادئ المتجلسة في الرقم 93 من هذا الدستور. 63
PP-94
PP-98
PP-02
- 2 ترد في الاتفاقية الأحكام المتصلة ببدء مباشرة الوظائف وبشعارها وكذلك بإمكانية إعادة التأهل للانتخاب. 64
PP-02

المادة 10

المجلس

- 1) يتألف المجلس من الدول الأعضاء التي ينتخبها مؤتمر المندوبين المفوضين طبقاً لأحكام الرقم 61 من هذا الدستور. 65
PP-98
- 2) تسمى كل دولة عضو في المجلس شخصاً ليحتل مقعده في المجلس، ويمكن أن يساعدته مستشار أو أكثر. 66
PP-02
- (ملغاة)
3) في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين، يتصرف المجلس، بصفته الهيئة الإدارية للاتحاد، باسم مؤتمر المندوبين المفوضين، في حدود السلطات التي يفوضها له المؤتمر المذكور. 67
PP-02
- 4) 1) يتخذ المجلس جميع التدابير اللازمة كي يسهل على الدول الأعضاء تنفيذ أحكام هذا الدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية ومقررات مؤتمر المندوبين، وعند الاقضاء، مقررات الاتحاد واجتماعاته الأخرى، كما يضطلع بجميع المهام الأخرى التي يسندها إليه مؤتمر المندوبين المفوضين. 68
PP-98
- 2) يدرس المجلس المسائل الكبرى المتعلقة بسياسات الاتصالات طبقاً للتوجيهات العامة التي يعطيها مؤتمر المندوبين المفوضين حتى تستجيب سياسات الاتحاد واستراتيجيته استجابة كاملة للتطور في بيئة الاتصالات. 70
PP-98
PP-02

2 مكررً) يُعد المجلس تقريراً عن السياسة العامة والتخطيط الاستراتيجي الموصى بهما للاتحاد وآثارهما المالية، ويستعمل لهذا الغرض البيانات المحددة التي يعدها الأمين العام تنفيذاً لرقم 74A أدناه.

70A

PP-02

3) يؤمن المجلس تسييقاً فعالاً بين أنشطة الاتحاد، ويمارس مراقبة مالية فعالية على الأمانة العامة والقطاعات الثلاثة.

71

4) يساهم المجلس وفقاً لأهداف الاتحاد في تنمية الاتصالات في البلدان النامية، بجميع الوسائل المتوفرة لديه، بما فيها مشاركة الاتحاد في برامج الأمم المتحدة المناسبة.

72

المادة 11

الأمانة العامة

1) يدير الأمانة العامة أمين عام يساعدته نائب أمين عام.

73

يتصرف الأمين العام بصفة الممثل القانوني للاتحاد.

73 مكررً

PP-06

2) إن وظائف الأمين العام محددة في الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، يضطلع الأمين العام بما يلي:

73A

PP-98

أ) ينسق أنشطة الاتحاد بمساعدة لجنة التنسيق؛

74

PP-98

(ب) يعَد بمساعدة لجنة التنسيق، ويقدم إلى الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، المعلومات المحدثة التي قد يتطلبها إعداد تقرير عن السياسات العامة والخططة الاستراتيجية للاتحاد، وينسق تنفيذ هذه الخططة؛ ويرسل هذا التقرير إلى الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات للنظر فيه أثناء الدورتين العاديتين الأخيرتين للمجلس قبل مؤتمر المندوبين المفوضين؛

74A
PP-98
PP-02

(ج) يتخذ جميع التدابير الالزمة لضمان استخدام موارد الاتحاد استخداماً اقتصادياً، ويكون مسؤولاً أمام المجلس عن جميع الجوانب الإدارية والمالية لأنشطة الاتحاد؛

75
PP-98

(مبلغة)
76
PP-06

(3) يجوز للأمين العام أن يتصرف بصفته الجهة التي يودع لديها ما يتم إقراره من ترتيبات خاصة وفقاً للمادة 42 من هذا الدستور.

76A
PP-98

(2) يكون نائباً للأمين العام مسؤولاً أمام الأمين العام، ويساعد الأمين العام في ممارسة وظائفه، ويضطلع بالمهام الخاصة التي يسندها إليه الأمين العام، ويمارس وظائف الأمين العام في غيابه.

77

الفصل الثاني

قطاع الاتصالات الراديوية

المادة 12

وظائفه وهيكله

1) تتمثل وظائف قطاع الاتصالات الراديوية في الوفاء بأهداف الاتحاد المتعلقة بالاتصالات الراديوية كما تنص عليها المادة 1 من هذا الدستور، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية، وذلك:

78

PP-98

- بتأمين الترشيد والإنصاف والفعالية والاقتصاد في استعمال جميع خدمات الاتصالات الراديوية لطيف الترددات الراديوية، بما فيها الخدمات التي تستعمل مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض أو المدارات السائلية الأخرى، رهنًا بأحكام المادة 44 من هذا الدستور،
- بإجراء دراسات من دون تحديد لمدى الترددات، وباعتماد توصيات تتعلق بالاتصالات الراديوية.

2) يجب أن يعاد النظر باستمرار في المسؤوليات المحددة لقطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات بالتعاون المشترك بين القطاعين، فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية المشتركة للقطاعين، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. ويجب تأمين تنسيق وثيق بين قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات.

79

2) يعمل قطاع الاتصالات الراديوية من خلال:

80

أ) مؤتمرات عالمية وإقليمية للاتصالات الراديوية؛	81
ب) لجنة لواائح الراديو؛	82
ج) جمعيات الاتصالات الراديوية؛	83
	PP-98
د) لجان دراسات الاتصالات الراديوية؛	84
د مكررًا) الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية؛	84A
	PP-98
ه) مكتب الاتصالات الراديوية برئاسة مدير منتخب.	85
3 يتألف أعضاء قطاع الاتصالات الراديوية من:	86
أ) إدارات جميع الدول الأعضاء، حكماً؛	87
	PP-98
ب) كل كيان أو منظمة تصبح من أعضاء القطاع وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.	88
	PP-98

المادة 13

مؤتمرات الاتصالات الراديوية وجمعيات الاتصالات الراديوية

1 يجوز لمؤتمر عالمي للاتصالات الراديوية أن يقوم بمراجعة جزئية، أو مراجعة كلية في حالات استثنائية، للوائح الراديو. كما يجوز له أن يتناول أي مسألة أخرى ذات طابع عالمي تدخل ضمن اختصاصه وتتصل بجدول أعماله. أما مهام المؤتمر الأخرى فهي واردة في الاتفاقية.	89
---	----

- | | |
|---|---|
| <p>2 تُدعى المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية عادةً إلى الانعقاد مرة كل ثلاثة أعوام أو أربعة أعوام؛ ومع ذلك يجوز، تطبيقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، عدم الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي خلال تلك الفترة، أو الدعوة إلى عقد مؤتمر إضافي.</p> | 90
PP-98
PP-06 |
| <p>3 تُدعى جماعات الاتصالات الراديوية عادةً إلى الانعقاد أيضاً مرة كل ثلاثة أعوام أو أربعة أعوام، ويجوز أن تقتصر زماناً ومكاناً بالمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية، عملاً على تحسين فعالية قطاع الاتصالات الراديوية وكفاءته. وتضع جماعات الاتصالات الراديوية الأسس التقنية الالزامية لأعمال المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية وتقوم بالاستجابة لجميع طلبات المؤتمرات المذكورة. وتحدد الاتفاقية مهام هذه الجماعات.</p> | 91
PP-98
PP-06 |
| <p>4 يجب أن تتوافق مقررات المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية وجماعات الاتصالات الراديوية والمؤتمرات الإقليمية للاتصالات الراديوية في جميع الأحوال مع أحكام هذا الدستور والاتفاقية. وفوق ذلك، يجب أن تتوافق مقررات جماعات الاتصالات الراديوية والمؤتمرات الإقليمية للاتصالات الراديوية في جميع الأحوال مع أحكام لوائح الراديو. ويجب على المؤتمرات، عند اعتمادها قرارات أو مقررات، أن تأخذ في الاعتبار الآثار المالية التي قد تترتب عليها، وينبغي أن تتجنب اعتماد قرارات ومقررات من شأنها أن تؤدي إلى نفقات تتجاوز الحدود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبي المفوضين.</p> | 92
PP-98 |

المادة 14

لجنة لواحة الراديو

1 تتألف لجنة لواحة الراديو من أعضاء منتخبين، مؤهلين تأهيلًا رفيعاً في ميدان الاتصالات الراديوية ولديهم خبرة عملية في مجال تحصيص الترددات واستعمالها. ويجب أن يكون كل عضو على إلمام تام بالأحوال الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية لمنطقة معينة من العالم. ويتمارس هؤلاء الأعضاء وظائفهم باستقلالية في خدمة الاتحاد على أساس عدم التفرغ.

93

1 مكرراً) تكون لجنة لواحة الراديو من 12 عضواً على الأكثر أو من عدد من الأعضاء يقابل 6% من العدد الكلى للدول الأعضاء، أيهما أكبر.

93A

PP-98

2 تشمل مهام لجنة لواحة الراديو ما يلى:

94

أ) الموافقة على القواعد الإجرائية التي تتضمن معاير تقنية، وفقاً للواحة الراديو ووفقاً لمقررات مؤتمرات الاتصالات الراديوية المختصة. ويستخدم المدير والمكتب هذه القواعد في تطبيق لواحة الراديو من أجل تسجيل تحصيصات التردد التي تضعها الدول الأعضاء. كما تكون هذه القواعد موضوعة بطريقة شفافة ومفتوحة لأي تعليق من جانب الإدارات، وإذا استمر الخلاف في أي مسألة فإنما تُعرض على المؤتمر العالمي التالي للاتصالات الراديوية؛

95

PP-98

PP-02

ب) النظر في أي مسألة أخرى لا يمكن حلها بتطبيق القواعد الإجرائية المذكورة أعلاه؛

96

ج) تنفيذ جميع المهام الإضافية المتعلقة بتخصيص الترددات واستعمالها، كما هو مبين في الرقم 78 من هذا الدستور وطبقاً للإجراءات المنشورة عليها في لوائح الراديو، والتي يحددها مؤتمر خلص، أو يحددها المجلس بمجموعة أغلبية الدول الأعضاء، بغية الإعداد مثلث هذا المؤتمر أو تنفيذ لقراراته.

97
PP-98

3 1) عندما يقوم أعضاء لجنة لوائح الراديو بأعمال وظائفهم في اللجنة، فإنهم لا يعملون بصفتهم ممثلين لدولتهم العضو في الاتحاد أو لمنطقة معينة، ولكن بصفتهم قوامين على مهمة دولية عمومية. وينبغي أن يمتنع كل عضو في اللجنة بصورة خاصة عن المشاركة في المقررات التي تهم إدارته مباشرة.

98

2) لا يجوز لأي عضو من أعضاء اللجنة، فيما يتعلق بمحارسة وظائفه في خدمة الاتحاد، أن يطلب أو يتلقى تعليمات من أي حكومة، ولا من أي عضو في حكومة، ولا من أي منظمة أو شخص عموميين أو خاصين. ويجب على أعضاء اللجنة أن يمتنعوا عن اتخاذ أي تدبير أو المشاركة في أي قرار من شأنه أن يتنافى مع وضعهم المعروف في الرقم 98 أعلاه.

99
PP-98

3) يجب على كل من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات أن يحترم الطابع الدولي الصرف لوظائف أعضاء اللجنة، وأن يمتنع عن محاولة التأثير عليهم في قيامهم بوظائفهم في اللجنة.

100
PP-98

4) تحدد الاتفاقية أساليب عمل لجنة لوائح الراديو.

101

المادة 15

لجان دراسات الاتصالات الراديوية والفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية

PP-98

تحدد الاتفاقية وظائف لجان دراسات الاتصالات الراديوية والفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية.

102

PP-98

المادة 16

مكتب الاتصالات الراديوية

تحدد الاتفاقية وظائف مدير مكتب الاتصالات الراديوية.

103

الفصل الثالث

قطاع تقييس الاتصالات

المادة 17

وظائفه وهيكته

1) تتمثل وظائف قطاع تقييس الاتصالات في الوفاء بأهداف الاتحاد المتعلقة بتقييس الاتصالات، كما تنص عليها المادة 1 من هذا الدستور، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية، وذلك من خلال إجراء دراسات حول المسائل التقنية والتشغيلية والتعرفيّة، واعتماد توصيات بهذا الشأن، بغية تحقيق التوحيد الفياسي في مجال الاتصالات على الصعيد العالمي.

104

PP-98

105

2) يجب أن يعاد النظر باستمرار في المسؤوليات المحددة لقطاعي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية بالتعاون الوثيق بين القطاعين، فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية المشتركة للقطاعين، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. ويجب تأمين تنسق وثيق بين قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات.

2) يعمل قطاع تقييس الاتصالات من خلال:

106

أ) الجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات؛

107

PP-98

ب) لجان دراسات تقييس الاتصالات؛

108

ب مكرراً) الفريق الاستشاري لتقيس الاتصالات؛	108A PP-98
ج) مكتب تقيس الاتصالات برئاسة مدير منتخب.	109
3 يتتألف أعضاء قطاع تقيس الاتصالات من:	110
أ) إدارات جميع الدول الأعضاء، حكماً؛	111 PP-98
ب) كل كيان أو منظمة تصبح من أعضاء القطاع وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.	112 PP-98

المادة 18

الجمعيات العالمية لتقيس الاتصالات

PP-98

1 إن مهام الجمعيات العالمية لتقيس الاتصالات محددة في الاتفاقية.	113 PP-98
2 تُدعى الجمعيات العالمية لتقيس الاتصالات إلى الانعقاد مرة كل أربع سنوات، ومع ذلك يجوز أن تعقد جمعية إضافية وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.	114 PP-98
3 يجب أن تتوافق مقررات الجمعيات العالمية لتقيس الاتصالات في جميع الأحوال مع أحكام هذا الدستور والاتفاقية ولوائح الإدارية. ويجب على الجمعيات، عند اعتمادها قرارات أو مقررات، أن تأخذ في الاعتبار الآثار المالية التي قد تترتب عليها، وينبغي أن تتجنب اعتماد قرارات ومقررات من شأنها أن تؤدي إلى نفقات تتجاوز الحدود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبين المفوضين.	115 PP-98

المادة 19

لجان دراسات تقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات

PP-98

تحدد الاتفاقية وظائف لجان دراسات تقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات.

116

PP-98

المادة 20

مكتب تقييس الاتصالات

تحدد الاتفاقية وظائف مدير مكتب تقييس الاتصالات.

117

الفصل الرابع

قطاع تنمية الاتصالات

المادة 21

وظائفه وهيكله

118 1) تتمثل وظائف قطاع تنمية الاتصالات في الوفاء بأهداف الاتحاد كما تنص عليها المادة 1 من هذا الدستور، وتفوي مسؤولية الاتحاد المزدوجة ضمن حدود دائرة اختصاصه المحدد، بصفته وكالة متخصصة للأمم المتحدة وبصفته وكالة منفذة تقوم بتنفيذ المشاريع في إطار المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة أو بمحض ترتيبات أخرى للتمويل، وذلك لتسهيل تنمية الاتصالات وتحسينها، بما يقدمه وينظمه وينسقه من أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين.

119 2) تكون أنشطة قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات محل تعاون وثيق فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالتنمية طبقاً للأحكام ذات الصلة من هذا الدستور.

120 2 إن الوظائف المحددة التي يختص بها قطاع تنمية الاتصالات ضمن الإطار المذكور أعلاه هي:

121 أ) الارتفاع بمستوى الوعي لدى أصحاب القرار للدور الهام الذي تؤديه الاتصالات في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، وتقديم المعلومات المشورة بشأن الخيارات الممكنة في ميدان السياسة العامة والبنية؛

ب) التشجيع، خصوصاً من خلال الشراكات، على تنمية شبكات الاتصالات وخدماتها، والتوسيع فيها وتشغيلها، لا سيما في البلدان النامية، مع مراعاة أنشطة الهيئات المعنية الأخرى، عن طريق دعم القدرات في مجالات تنمية الموارد البشرية والتخطيط والإدارة وحشد الموارد والبحث والتطوير؛

122
PP-98

ج) تعزيز نمو الاتصالات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية للاتصالات، ومع مؤسسات تمويل التنمية، العالمية منها والإقليمية، بمراقبة حالة التقدم في المشاريع الداخلة في برنامجه للتنمية حتى يضمن حسن تفديدها؛

123

د) تشجيع حشد الموارد لتوفير المساعدة في ميدان الاتصالات للبلدان النامية، بتشجيع إقرار سقوف ائتمانية تفضيلية مؤاتية، والتعاون مع مؤسسات التمويل والتنمية، العالمية منها والإقليمية؛

124

هـ) ترويج وتنسيق برامج ترمي إلى تسريع نقل التكنولوجيا المناسبة لصالح البلدان النامية، مع مراعاة التطورات والتغييرات التي تطرأ على شبكات البلدان المتقدمة؛

125

و) تشجيع مشاركة الصناعة في تنمية الاتصالات في البلدان النامية، وتقديم المشورة لاختيار التكنولوجيا المناسبة ونقلها؛

126

ز) تقديم المشورة، وإجراء الدراسات أو رعايتها، عند اللزوم، بشأن المسائل التقنية والاقتصادية والمالية والإدارية والتنظيمية ومسائل السياسة العامة، بما فيها دراسات مشاريع خاصة في ميدان الاتصالات؛

127

- ح) التعاون مع القطاعين الآخرين والأمانة العامة والمبيعات الأخرى المعنية لوضع خطة شاملة لشبكات الاتصالات الدولية والإقليمية، تعانواً يسهل تنسيق تسييرها في سبيل توفير خدمات الاتصالات؛
- ط) إيلاء عناية خاصة لاحتياجات أقل البلدان نمواً عند قيامه بوظائفه السابق ذكرها.
- 3 يعمل قطاع تنمية الاتصالات من خلال:
- أ) المؤتمرات العالمية والإقليمية لتنمية الاتصالات؛
- ب) لجان دراسات تنمية الاتصالات؛
- ب مكرر) الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات؛
- ج) مكتب تنمية الاتصالات برئاسة مدير منتخب.
- 4 يتتألف أعضاء قطاع تنمية الاتصالات من:
- أ) إدارات جميع الدول الأعضاء، حكماً؛
- ب) كل كيان أو منظمة تصبح من أعضاء القطاع وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.

المادة 22

مؤتمرات تنمية الاتصالات

- 1 تشكل مؤتمرات تنمية الاتصالات منتدى للنقاش، من أجل دراسة المسائل والمشروعات والبرامج المتعلقة بتنمية الاتصالات، وتزويذ مكتب تنمية الاتصالات بالتجيئات والإرشادات. 137
- 2 تشمل مؤتمرات تنمية الاتصالات: 138
- أ) المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات؛ 139
 - ب) المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات. 140
- 3 ينعقد مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبيين المفوضين، كما تتعقد في هذه الفترة، حسب الموارد المتوفرة والأولويات، مؤتمرات إقليمية لتنمية الاتصالات. 141
- 4 لا يصدر عن مؤتمرات تنمية الاتصالات أي وثائق ختامية، بل تتحدد استنتاجاتها شكل قرارات أو مقررات أو توصيات أو تقارير. ويجب أن تتوافق هذه الاستنتاجات، في جميع الأحوال، مع أحكام هذا الدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية. ويجب على المؤتمرات، عند اعتمادها قرارات أو مقررات، أن تأخذ في الاعتبار الآثار المالية التي قد تترتب عليها، وينبغي أن تتجنب اعتماد قرارات ومقررات من شأنها أن تؤدي إلى نفقات تتجاوز الحدود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبيين المفوضين. 142
PP-98
- 5 تحدد الاتفاقية مهام مؤتمرات تنمية الاتصالات. 143

المادة 23

لجان دراسات تنمية الاتصالات والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات

PP-98

تحدد الاتفاقية وظائف لجان دراسات تنمية الاتصالات والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات.

144

PP-98

المادة 24

مكتب تنمية الاتصالات

تحدد الاتفاقية وظائف مدير مكتب تنمية الاتصالات.

145

الفصل الرابع - ألف أساليب عمل القطاعات

PP-02

145A

PP-02

يجوز لجمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وضع أساليب وإجراءات عمل واعتمادها من أجل إدارة أنشطة القطاعات. ويجب أن تكون أساليب وإجراءات العمل هذه متوافقة مع هذا الدستور والاتفاقية ولوائح الإدارية، ولا سيما الأرقام من 246D إلى 246H من الاتفاقية.

الفصل الخامس

أحكام أخرى تتعلق بسير العمل في الاتحاد

المادة 25

المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية

1 يجوز لمؤتمر عالمي للاتصالات الدولية أن يقوم بمراجعة جزئية، أو مراجعة كلية في حالات استثنائية، للوائح الاتصالات الدولية. كما يجوز له أن يتناول أي مسألة أخرى ذات طابع عالمي تدخل ضمن اختصاصه وتتصل بجدول أعماله.

146

2 يجب أن تتوافق مقررات المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية، في جميع الأحوال، مع أحكام هذا الدستور والاتفاقية. ويجب على المؤتمرات، عند اعتمادها قرارات أو مقررات، أن تأخذ في الاعتبار الآثار المالية التي قد تترتب عليها، وينبغي أن تتجنب اعتماد قرارات ومقررات من شأنها أن تؤدي إلى نفقات تتجاوز الحدود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبين المفوضين.

147

PP-98

المادة 26

لجنة التنسيق

1 تتألف لجنة التنسيق من الأمين العام، ونائب الأمين العام، ومديري المكاتب الثلاثة. ويرأسها الأمين العام، وعند غيابه يرأسها نائب الأمين العام.

148

149

2 تعمال لجنة التنسيق كفريق تسيير إداري داخلي يسدي المشورة للأمين العام، ويقدم له مساعدة عملية في جميع المسائل الإدارية والمالية ومسائل أنظمة المعلومات ومسائل التعاون التقني، التي لا تقع حصرًا ضمن اختصاص أي من القطاعات أو اختصاص الأمانة العامة، وكذلك في مجال العلاقات الخارجية والإعلام. وعندما تنظر اللجنة في هذه المسائل، عليها أن تراعي مراعاة تامة لأحكام هذا الدستور والاتفاقية، ومقررات المجلس، ومصالح الاتحاد ككل.

المادة 27

المسؤولون المنتخبون والموظفوون المعينون في الاتحاد

150

1 (1) يجب على المسؤولين المنتخبين وعلى الموظفين المعينين في الاتحاد ألا يتلمسوا تعليمات أو يتلقواها من أي حكومة ولا من أي سلطة خارج الاتحاد أثناء قيامهم بوظائفهم. ويجب عليهم أن يمتنعوا عن كل تصرف لا يتلاءم مع وضعهم كموظفي دوليين.

151

PP-98

(2) يجب على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات احترام الطابع الدولي الصّرِف لوظائف هؤلاء المسؤولين المنتخبين والموظفوين المعينين في الاتحاد، والامتناع عن محاولة التأثير عليهم في قيامهم بأعمالهم.

152

(3) لا يجوز للمسؤولين المنتخبين ولا للموظفين المعينين في الاتحاد أن تكون لهم، خارج وظائفهم، مشاركة أو مصالح مالية، أيًّا كانت طبيعتها، في أي مؤسسة تحتم بالاتصالات. إلا أن عبارة "مصالح مالية" يجب ألا تفسر على أنها تتعارض مع استمرار قبض مبالغ التقاعد الناشئة عن وظيفة أو خدمات سابقة.

4) بغية تأمين كفاءة سير العمل في الاتحاد، يجب على كل دولة من الدول الأعضاء انتخب أحد رعاياها أميناً عاماً، أو نائب أمين عام، أو مدير مكتب، وأن تمنع قدر الإمكان عن استدعائه في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين.

153

PP-98

2 يراعى في المقام الأول، عند تعيين الموظفين وتحديد شروط عملهم، ضرورة حصول الاتحاد على خدمات أشخاص توفر فيهم أعلى مستويات الفعالية والكفاءة والنزاهة. وتولى الأهمية الواجبة لضرورة أن يكون التعيين على أوسع قاعدة جغرافية ممكنة.

154

المادة 28

مالية الاتحاد

1 تشمل نفقات الاتحاد على التكاليف المخصصة:

155

أ) للمجلس؛

156

ب) للأمانة العامة للاتحاد وقطاعاته المختلفة؛

157

ج) لمؤتمرات المندوبين المفوضين وللمؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية.

158

2 تُعطى نفقات الاتحاد من:

159

PP-98

أ) مساهمات أعضائه من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

159A

PP-98

ب) الإيرادات الأخرى المحددة في الاتفاقية وفي اللوائح المالية.

159B

PP-98

2 مكرراً) يجب على كل عضو من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات أن يدفع مبلغاً يعادل عدد الوحدات المقابلة لقيمة المساهمة التي يختارها وفقاً للأرقام من 160 إلى 161 فيما يلي.

159C

PP-98

2 مكرراً ثانياً) تتحمل الجهات التالية النفقات التي تتكبدها المؤتمرات الإقليمية المشار إليها في الرقم 43 من هذا الدستور:

159D

PP-98

PP-02

أ) جميع الدول الأعضاء في المنطقة المعنية، وفقاً لفترة مساهمتها؛

159E

PP-02

ب) أي دول أعضاء من مناطق أخرى شاركت في هذه المؤتمرات، وفقاً لفترة مساهمتها؛

159F

PP-02

ج) أعضاء القطاعات والمنظمات الأخرى المصر لهم والذين شاركوا في مثل هذه المؤتمرات، وفقاً لأحكام الاتفاقية.

159G

PP-02

3 (1) لكل عضو من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات حرية اختيار فئة المساهمة التي يريد المشاركة بها في نفقات الاتحاد.

160

PP-98

(2) تجري الدول الأعضاء هذا الاختيار خلال مؤتمر المندوبين المفوضين، وفقاً لجدول فئات المساهمة الوارد في الاتفاقية والشروط المحددة فيها وللإجراءات الموضحة فيما يلي.

161

PP-98

(3) يجري أعضاء القطاعات اختيارهم وفقاً لجدول فئات المساهمة الوارد في الاتفاقية والشروط المحددة فيها وللإجراءات الموضحة فيما يلي.

161A

PP-98

3 مكرراً) (1) يحدد المجلس، في دورته التي تسبق انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين، مبلغاً مؤقتاً لوحدة المساهمة، على أساس مشروع الخطة المالية للفترة المعنية والعدد الكلي لوحدات المساهمة.

161B

PP-98

(2) يعلم الأمين العام الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بالمبلغ المؤقت لوحدة المساهمة الذي يتم تحديده بموجب الرقم 161B أعلاه، ويدعو الدول الأعضاء إلى إبلاغه بفترة المساهمة التي اختارها مؤقتاً، على أن يكون هذا الإبلاغ قبل تاريخ انعقاد مؤتمر المندوبيين المفوضين بما لا يقل عن أربعة أسابيع.

161C
PP-98
PP-06

(3) يحدد مؤتمر المندوبيين المفوضين، في الأسبوع الأول من انعقاده، الحد الأعلى المؤقت لمبلغ وحدة المساهمة والناتج عن التدابير التي اتخذتها الأمين العام تطبيقاً للرقمين 161B و 161C أعلاه، آخذًا في الاعتبار أي تغييرات في فترة المساهمة تكون الدول الأعضاء قد أبلغت الأمين العام بها إضافةً إلى فئات المساهمة التي ظلت دون تغيير.

161D
PP-98

(4) يحدد مؤتمر المندوبيين المفوضين، آخذًا في الاعتبار مشروع الخطة المالية بصيغته المقترنة، بأسرع ما يمكن، الحد الأعلى النهائي لمبلغ وحدة المساهمة، ويحدد موعداً أقصاه يوم الإثنين من الأسبوع الأخير من مؤتمر المندوبيين المفوضين، لتعلن فيه الدول الأعضاء، بناء على دعوة من الأمين العام، عن اختيارها النهائي لفئة المساهمة.

161E
PP-98
PP-02
PP-06

(5) تحتفظ الدول الأعضاء التي لا تبلغ الأمين العام بقرارها في الموعد الذي يحدده مؤتمر المندوبيين المفوضين، بفئة المساهمة التي كانت قد اختارتها سابقاً.

161F
PP-98

6) يوافق مؤتمر المندوبين المفوضين إثر ذلك على الخطة المالية النهائية، على أساس العدد الكلي لوحدات المساهمة المقابلة لفئات المساهمة النهائية التي اختارتها الدول الأعضاء وفئات مساهمة أعضاء القطاعات في تاريخ الموافقة على الخطة المالية.

161G

PP-98

3 مكرراً ثانياً) 1) يحيط الأمين العام أعضاء القطاعات علمًا بالحد الأعلى النهائي لمبلغ وحدة المساهمة، ويدعوهم إلى إبلاغه بفئة المساهمة التي يختارونها، على أن يكون هذا الإبلاغ خلال مهلة لا تزيد على ثلاثة أشهر بعد تاريخ انتهاء مؤتمر المندوبين المفوضين.

161H

PP-98

2) يحتفظ أعضاء القطاعات الذين لا يبلغون الأمين العام بقرارهم خلال مهلة الأشهر الثلاثة بفئة المساهمة التي كانوا قد اختاروها سابقاً.

161I

PP-98

3) تطبق تعديلات جدول فئات المساهمة التي يعتمدتها مؤتمر المندوبين المفوضين على اختيار فئة المساهمة خلال مؤتمر المندوبين المفوضين التالي.

162

PP-98

4) يبدأ العمل بفئة المساهمة التي يختارها عضو من الدول الأعضاء أو من أعضاء القطاعات اعتباراً من ميزانية فترة الستين التالية مؤتمر المندوبين المفوضين.

163

PP-94

PP-98

(ملاحة)

164

PP-98

5 عندما تختار إحدى الدول الأعضاء فئة مساحتها يجب عليها ألا تخفيض هذه الفئة بما يزيد على 15 في المائة من عدد الوحدات التي اختارتها الدولة العضو للفترة السابقة على إجراء التخفيض، مع التقرير إلى القيمة الأقل الأقرب من قيم عدد الوحدات في المدخل في حالة المساهمات التي تبلغ ثلاثة وحدات أو أكثر، أو بما يزيد عن قيمة واحدة للمساهمة في حالة المساهمات الأقل من ثلاثة وحدات. وبين المجلس لها كيفية تنفيذ هذا التخفيض تدريجياً في الفترة المتداة بين مؤتمرين للمندوبيين المفوضين. يجد أنه في ظروف استثنائية مثل الكوارث الطبيعية التي تستدعي الشروع في برامج مساعدات دولية، يجوز لمؤتمر المندوبيين المفوضين أن يسمح بتحفيض أكبر في عدد وحدات المساهمة إذا طلبت ذلك إحدى الدول الأعضاء وبرهنت على أنها لم تعد تستطيع الوفاء بمساحتها في الفئة التي اختارتها أصلاً.

165

PP-98

PP-10

5 مكرراً) عند وقوع ظروف استثنائية مثل الكوارث الطبيعية التي تستدعي الشروع في برامج مساعدات دولية، يجوز للمجلس أن يسمح بتحفيض عدد وحدات المساهمة إذا طلبت ذلك إحدى الدول الأعضاء وبرهنت على أنها لم تعد تستطيع الوفاء بمساحتها في الفئة التي اختارتها أصلاً.

165A

PP-98

5 مكرراً ثانياً) يجوز للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، في أي وقت، اختيار فئة مساهمة أعلى من الفئة التي اعتمدتها من قبل.

165B

PP-98

(ملاحة)

166 و 167

PP-98

8 تدفع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، مقدماً حرصن مساحتها السنوية محسوبة على أساس ميزانية الستين التي يقرها المجلس مع ما قد يعتمده المجلس من تعديلات عليها.

168

PP-98

- 9 كل دولة من الدول الأعضاء تتأخر في مدفوعاتها للاتحاد تفقد حقها في التصويت المشار إليه في الرقمين 27 و 28 من هذا الدستور، عندما يعادل مبلغ متأخرتها أو يفوق مبلغ المساهمات المستحقة عليها عن الستين السابقتين.
- 10 ترد في الاتفاقية الأحكام المحددة التي تحكم المساهمات المالية من أعضاء القطاعات ومن منظمات دولية أخرى.

169

PP-98

170

PP-98

المادة 29

اللغات

- 1 (1) اللغات الرسمية للاتحاد هي الإسبانية والإإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.
- 2 تُستعمل هذه اللغات، طبقاً لقرارات مؤتمر المندوبين المفوضين ذات الصلة، لصياغة وثائق ونصوص الاتحاد ونشرها بصيغ متكافئة في الشكل والمضمون، وكذلك للترجمة الشفوية المتبادلة أثناء مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته.
- 3 في حالة التضارب أو التنازع، يعتمد النص الفرنسي.
- 2 يجوز أن تجري المناقشات بعدد من اللغات أقل من العدد المذكور أعلاه عندما يتافق جميع المشاركين في مؤتمر أو اجتماع على هذا الإجراء.

171

PP-06

172

173

174

المادة 30

مقر الاتحاد

يكون مقر الاتحاد في جنيف.

175

المادة 31

أهلية الاتحاد القانونية

يتمتع الاتحاد، في أراضي كل دولة من الدول الأعضاء فيه، بالأهلية القانونية الالزمة لممارسة وظائفه وبلغ أهدافه.

176

PP-98

المادة 32

القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته

PP-02

1 تطبق القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته المعتمدة في مؤتمر المندوبيين المفوضين على التحضير للمؤتمرات والجمعيات وعلى تنظيم الأعمال وتسيير المناقشات في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته وعلى انتخاب الدول الأعضاء في المجلس والأمين العام ونائب الأمين العام ومديري مكاتب القطاعات وأعضاء لجنة لوائح الراديو.

177

PP-98

PP-02

2 يجوز للمؤتمرات والجمعيات وللمجلس اعتماد القواعد التي تراها لازمة لاستكمال القواعد الواردة في الفصل الثاني من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته. غير أن تلك القواعد التكميلية يجب أن تكون متوافقة مع أحکام هذا الدستور وأحكام الاتفاقية والفصل الثاني المشار إليه أعلاه؛ وتنشر القواعد التكميلية التي تعتمدتها المؤتمرات أو الجمعيات كوثائق لهذه المؤتمرات أو الجمعيات.

178

PP-98

PP-02

الفصل السادس أحكام عامة تتعلق بالاتصالات

المادة 33

حق الجمهور في استعمال خدمة الاتصالات الدولية

تعترف الدول الأعضاء بحق الجمهور في التراسل عن طريق الخدمة الدولية للمراسلات العمومية. وتكون الخدمات والرسوم والضمانات موحدة بالنسبة إلى جميع المستعملين، في كل فئة من المراسلات، بدون أي أولوية أو تفضيل.

179

PP-98

المادة 34

إيقاف الاتصالات

1 تحفظ الدول الأعضاء بحقها في إيقاف إرسال أي برقية خصوصية، وفقاً لقوانينها الوطنية، عندما تبدو خطرة على أمن الدولة، أو مخالفة لقوانينها أو للنظام العام أو للآداب، على أن يتم فوراً بإبلاغ مكتب الإصدار بإيقاف البرقية كلها أو أي جزء منها، إلا إذا بدا أن هذا الإبلاغ يشكل خطراً على أمن الدولة.

180

PP-98

2 تحفظ الدول الأعضاء أيضاً بحقها في قطع أي اتصالات خصوصية أخرى، وفقاً لقوانينها الوطنية، عندما تبدو خطرة على أمن الدولة أو مخالفة لقوانينها أو للنظام العام أو للآداب.

181

PP-98

المادة 35

تعليق الخدمات

تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء بحقها في تعليق خدمة الاتصالات الدولية، سواء بصفة عامة، أو فقط لعلاقات معينة أو لأنواع معينة من المراسلات الصادرة أو الواردة أو العابرة، على أن تقوم فوراً بإبلاغ ذلك إلى كل دولة أخرى من الدول الأعضاء عن طريق الأمين العام.

182
PP-98

المادة 36

المسؤولية

لا تقبل الدول الأعضاء أي مسؤولية تجاه مستعملٍ خدمات الاتصالات الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالطلبات الخاصة بالحصول على تعويضات.

183
PP-98

المادة 37

سرية الاتصالات

- | | |
|---|--|
| <p>1 تعهد الدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير الممكنة المتفقة مع نظام الاتصالات المستخدم، بغية تأمين سرية المراسلات الدولية.</p> <p>2 غير أنها تحفظ بحقها في إبلاغ السلطات المختصة بتلك المراسلات لضمان تطبيق قوانينها الوطنية أو تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي هي أطراف فيها.</p> | 184
PP-98

185 |
|---|--|

المادة 38

إنشاء قنوات الاتصالات ومنشآتها، وتشغيلها وحمايتها

- | | |
|--|--|
| <p>1 تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لكي تنشئ، في أفضل الظروف التقنية، القنوات والمنشآت الضرورية لتأمين تبادل الاتصالات الدولية بسرعة ودون انقطاع.</p> <p>2 يجب تشغيل هذه القنوات والمنشآت، قدر الإمكان، وفقاً للطائق والإجراءات التي أثبتت التجربة العملية تفوقها في التشغيل، كما يجب أن تبقى في حالة جيدة للاستعمال وأن توакب التقدم العلمي والتكنى.</p> <p>3 تؤمن الدول الأعضاء حماية تلك القنوات والمنشآت في حدود ولايتها القانونية.</p> | 186
PP-98

187

188
PP-98 |
|--|--|

4 تتخذ كل دولة من الدول الأعضاء التدابير اللازمة لتأمين صيانة أجزاء دارات الاتصالات الدولية الواقعة تحت سيطرتها، ما لم تكن هناك ترتيبات خاصة تحدد شروطًا أخرى.

189

PP-98

5 تعترف الدول الأعضاء بضرورة اتخاذ التدابير العملية كي تحول دون أن يؤدي تشغيل الأجهزة والمنشآت الكهربائية بجميع أنواعها إلى إعاقة تشغيل منشآت الاتصالات الواقعة ضمن حدود الولاية القانونية لدول أعضاء أخرى.

189A

PP-98

المادة 39

الإبلاغ عن المخالفات

تسهيلاً لتطبيق أحكام المادة 6 من هذا الدستور، تعهد الدول الأعضاء بأن تتبادل المعلومات وأن تساعد كل منها الأخرى عند الاقتضاء، فيما يتعلق بمخالفات أحكام هذا الدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية.

190

PP-98

المادة 40

أولوية الاتصالات المتعلقة بسلامة الحياة البشرية

يجب على خدمات الاتصالات الدولية أن تمنح الأولوية المطلقة لجميع الاتصالات المتعلقة بسلامة الحياة البشرية في البحر والبر والجو والفضاء الخارجي، وكذلك للاتصالات المتعلقة بالحالات الوبائية ذات الصفة الاستثنائية العاجلة التي تحددها منظمة الصحة العالمية.

191

المادة 41

أولوية اتصالات الدولة

192

رهناً بأحكام المادتين 40 و46 من هذا الدستور، تتمتع اتصالات الدولة (انظر الرقم 1014 في ملحق هذا الدستور) بحق الأولوية على الاتصالات الأخرى، قدر الإمكان عملياً وبناء على طلب خاص من مصدرها.

المادة 42

ترتيبات خاصة

193

PP-98

تحتفظ الدول الأعضاء لأنفسها، ولوكالات التشغيل التي تعترف بها، وللوكالات الأخرى المرخص لها أصولاً لهذا الغرض، بحق اتخاذ ترتيبات خاصة بشأن مسائل اتصالات لا تهم عموم الدول الأعضاء. ييد أن هذه الترتيبات يجب ألا تتناقض مع أحكام هذا الدستور أو الاتفاقية أو اللوائح الإدارية، فيما يتعلق بالتدخلات الضارة التي قد يسببها تنفيذ هذه الترتيبات لخدمات الاتصالات الراديوية التابعة للدولأعضاء أخرى، وبصورة عامة فيما يتعلق بالأضرار التقنية التي قد يسببها هذا التنفيذ لتشغيل خدمات اتصالات أخرى تابعة للدولأعضاء أخرى.

المادة 43

المؤتمرات الإقليمية، والترتيبيات الإقليمية، والمنظمات الإقليمية

تحتفظ الدول الأعضاء بحقها في عقد مؤتمرات إقليمية، واتخاذ ترتيبيات إقليمية، وإنشاء منظمات إقليمية، بغية تسوية مسائل اتصالات يمكن أن تعالج على الصعيد الإقليمي. و يجب ألا تتناقض الترتيبات الإقليمية مع هذا الدستور ولا مع الاتفاقية.

194

PP-98

الفصل السابع

أحكام خاصة تتعلق بالاتصالات الراديوية

المادة 44

استعمال طيف الترددات الراديوية ومدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض والمدارات الساتلية الأخرى

PP-98

1 تبذل الدول الأعضاء جهدها للحد من عدد الترددات واتساع الطيف المستعمل إلى أدنى ما يلزم لتأمين تشغيل الخدمات الضرورية تشغيلًا مرضيًّا. ولهذه الغاية، تسعى إلى تطبيق آخر التحسينات التقنية بأسرع ما يمكن.

195

PP-02

2 عندما تستعمل الدول الأعضاء نطاقات الترددات لخدمات الاتصالات الراديوية، عليها أن تأخذ في الحسبان أن الترددات الراديوية والمدارات المصاحبة لها بما فيها مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض هي موارد طبيعية محدودة، يجب استعمالها استعمالاً رشيداً وفعالاً واقتصادياً طبقاً لأحكام لائحة الراديو، ليتسنى لمختلف البلدان أو لمجموعات البلدان سبل النفاذ المنصف إلى هذه المدارات والترددات، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، والموقع الجغرافي لبعض البلدان.

196

PP-98

المادة 45

التدخلات الضارة

- 1 يجُب أن تنشأ وتشغل جميع المطبات، أيًّا كان الغرض منها، على نحو لا يُسبِّب تدخلات ضارة للاتصالات أو للخدمات الراديوية الخاصة بالدول الأعضاء الأخرى، وبوكالات التشغيل المعترف بها، وبوكالات التشغيل الأخرى المرخص لها أصلًا بتأمين خدمة اتصالات راديوية، والتي تعمل طبقاً لاحكام لوائح الراديو.
- 197
PP-98
- 2 تعهد كل دولة من الدول الأعضاء بطلبية وكالات التشغيل التي تعترف بها، ووكالات التشغيل الأخرى المرخص لها أصلًا لهذا الغرض، بأن تلتقي بأحكام الرقم 197 أعلاه.
- 198
PP-98
- 3 تعترف الدول الأعضاء فوق ذلك بضرورة اتخاذ التدابير الممكنة عملياً للحيلولة دون تشغيل الأجهزة والمنشآت الكهربائية، أيًّا كان نوعها، تشغيلها يُسبِّب تدخلات ضارة للاتصالات أو للخدمات الراديوية المشار إليها في الرقم 197 أعلاه.
- 199
PP-98

المادة 46

نداءات الاستغاثة ورسائلها

- تُلزم مطبات الاتصال الراديوي بأن تقبل نداءات الاستغاثة ورسائلها بأولوية مطلقة، أيًّا كان مصدرها، وأن تخيب عليها بنفس الأولوية، وأن تعمل فوراً ما يلزم بشأنها.
- 200

المادة 47

الإشارات الزائفة أو المضللة المتعلقة بالاستغاثة أو الطوارئ أو السلامة أو تعرف الهوية

تعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير الازمة لمنع إرسال أو تداول الإشارات الزائفة أو المضللة المتعلقة بالاستغاثة أو الطوارئ أو السلامة أو تعرف الهوية، كما تعهد بالتعاون على تحديد موقع المخطات الواقعة تحت ولايتها القانونية والتي ترسل مثل تلك الإشارات، وعلى تعرف هويات هذه المخطات.

201

PP-98

المادة 48

منشآت خدمات الدفاع الوطني

1 تتمتع الدول الأعضاء بكامل الحرية فيما يتعلق بالمنشآت الراديوية العسكرية الخاصة بها.

202

PP-98

2 غير أن هذه المنشآت يجب أن تراعي، قدر الإمكان، الأحكام التنظيمية المتعلقة بالنجدية الواجب تقديمها في حالات الاستغاثة، والتدابير الواجب اتخاذها للحيلولة دون التدخلات الضارة، وكذلك أحكام اللوائح الإدارية المتعلقة بأنماط البث والترددات الواجب استعمالها، حسب طبيعة الخدمة التي تؤمنها.

203

3 وفضلاً عن ذلك، عندما تشارك هذه المنشآت في خدمة المراسلات العمومية أو في الخدمات الأخرى التي تحكمها اللوائح الإدارية، يجب عليها أن تتقييد عموماً بالأحكام التنظيمية التي تطبق على تلك الخدمات.

204

الفصل الثامن

العلاقات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ومع الدول غير الأعضاء

المادة 49

العلاقات مع الأمم المتحدة

إن العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات يحددها
الاتفاق المعقود بين هاتين المنظمتين.

205

المادة 50

العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى

بغية المساعدة على تحقيق تنسيق دولي كامل في ميدان الاتصالات،
ينبغي أن يتعاون الاتحاد مع المنظمات الدولية التي لها مصالح وأنشطة ذات
صلة بالاتصالات.

206

PP-02

المادة 51

العلاقات مع الدول غير الأعضاء

تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء لنفسها ولوكلات التشغيل المعترف بها، بحق تحديد الشروط التي تقبل بموجبها تبادل الاتصالات مع دولة ليست من الدول الأعضاء في الاتحاد. وإذا قبلت إحدى الدول الأعضاء اتصالاً صادراً من أراضي مثل هذه الدولة، يجب عليها إرساله. وطالما أن الاتصال يسلك قنوات الاتصالات التابعة لإحدى الدول الأعضاء، تطبق عليه الأحكام الإلزامية في هذا الدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية، كما تطبق عليه الرسوم العادبة.

207

PP-98

الفصل التاسع

أحكام ختامية

المادة 52

التصديق أو القبول أو الموافقة

1 يتم التصديق في آن واحد على هذا الدستور وعلى الاتفاقية، أو القبول، بحماها، أو الموافقة عليهما، من جانب كل دولة من الدول الأعضاء الموقعة، حسب قواعدها الدستورية، وبشكل وثيقة وحيدة تودع في أقرب وقت ممكن لدى الأمين العام الذي يبلغ الدول الأعضاء بإيداع كل وثيقة.

208

PP-98

2 (1) خلال فترة سنتين اعتباراً من تاريخ بدء العمل بهذا الدستور وبالاتفاقية، تتمتع كل دولة من الدول الأعضاء الموقعة بالحقوق المنحوة للدول الأعضاء والمذكورة في الأرقام من 25 إلى 28 من هذا الدستور، حتى وإن لم تكن قد أودعت وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة وفقاً للرقم 208 أعلاه.

209

PP-98

(2) بعد انقضاء فترة سنتين اعتباراً من تاريخ بدء العمل بهذا الدستور وبالاتفاقية، تصبح الدولة العضو الموقعة التي لم تودع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة وفقاً للرقم 208 أعلاه غير أهل للتصويت في أي مؤتمر للاتحاد، أو في أي دورة للمجلس، أو في أي اجتماع من اجتماعات قطاعات الاتحاد، أو في أي مشاوراة بالمراسلة تجرى وفقاً لأحكام هذا الدستور والاتفاقية، طالما لم تودع الوثيقة المذكورة. ولا تتأثر الحقوق الأخرى لهذه الدولة العضو، غير حقوق التصويت.

210

PP-98

211

3 بعد دخول هذا الدستور والاتفاقية حيز التنفيذ طبقاً للمادة 58 من هذا الدستور، تصبح كل وثيقة تصدق أو قبول أو موافقة سارية المفعول اعتباراً من تاريخ إيداعها لدى الأمين العام.

المادة 53

الانضمام

212

PP-98

1 يجوز لدولة عضو لم توقع هذا الدستور والاتفاقية أو لأي دولة أخرى مشار إليها في المادة 2 من هذا الدستور، رهناً بأحكام المادة المذكورة، أن تنضم إلى هذا الدستور والاتفاقية في أي وقت. ويتم الانضمام في آن واحد بشكل وثيقة وحيدة تشمل الدستور والاتفاقية معًا.

213

PP-98

2 تودع وثيقة الانضمام لدى الأمين العام الذي يبلغ الدول الأعضاء بإيداع كل وثيقة انضمام فور استلامها، ويرسل إلى كل منها نسخة منها مصدقة.

214

3 بعد دخول هذا الدستور والاتفاقية حيز التنفيذ طبقاً للمادة 58 من هذا الدستور، تصبح كل وثيقة انضمام سارية المفعول اعتباراً من تاريخ إيداعها لدى الأمين العام.

المادة 54

اللوائح الإدارية

1 إن اللوائح الإدارية، كما حددتها المادة 4 من هذا الدستور، هي صكوك دولية ملزمة، يجب أن تتوافق مع أحكام هذا الدستور والاتفاقية.

215

2 إن التصديق على هذا الدستور وعلى الاتفاقية، أو القبول بهما، أو الموافقة عليهم، أو الانضمام إليهما، وفقاً للمادتين 52 و53 من هذا الدستور، تنطوي كلها أيضاً على الرضا بالتقيد باللوائح الإدارية التي اعتمدتها المؤتمرات العالمية المختصة قبل تاريخ التوقيع على هذا الدستور والاتفاقية. ويفهم بهذا الرضا أنه ينطوي على مراعاة كل تحفظ أديلي به عند توقيع اللوائح المذكورة أو أي مراجعة لها، ما دام التحفظ لا يزال قائماً عند إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.

216

2 مكرراً) تبقى اللوائح الإدارية المشار إليها في الرقم 216 أعلاه سارية المفعول، رهنأ بكل مراجعة يتم اعتمادها تطبيقاً للرقمين 89 و146 من هذا الدستور وتصبح سارية المفعول. وكل مراجعة للوائح الإدارية، سواء كانت جزئية أم كافية، تصبح سارية المفعول في التاريخ أو التواريخ المحددة في هذه المراجعة، فيما يتعلق فقط بالدول الأعضاء التي أبلغت الأمين العام، قبل التاريخ أو التواريخ المحددة، عن موافقتها على أن تتقيد بهذه المراجعة.

216A

PP-98

(ملغاة)

217

PP-98

3 مكررًا) تبلغ الدول الأعضاء موافقتها على أن تقتيد بمراجعة جزئية أو كلية للوائح الإدارية بأن تودع لدى الأمين العام وثيقة التصديق على هذه المراجعة أو القبول بها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، أو بأن تبلغ الأمين العام موافقتها على أن تقتيد بهذه المراجعة.

217A

PP-98

3 مكررًا ثالثاً) يجوز كذلك لأي دولة من الدول الأعضاء أن تبلغ الأمين العام أن تصدقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها إلى التعديلات المدخلة على هذا الدستور أو الاتفاقية وفقاً للمادة 55 من الدستور أو المادة 42 من الاتفاقية، يشكل موافقة على التقييد بأي مراجعة جزئية أو كلية للوائح الإدارية كما اعتمدها مؤتمر مختص قبل التوقيع على هذه التعديلات المدخلة على هذا الدستور أو الاتفاقية.

217B

PP-98

3 مكررًا ثالثاً) يتم التبليغ المشار إليه في الرقم 217B أعلاه لدى إيداع الدولة العضو وثيقة تصدقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها إلى التعديلات المدخلة على هذا الدستور أو الاتفاقية.

217C

PP-98

3 مكررًا رابعاً) كل مراجعة للوائح الإدارية تطبق مؤقتاً اعتباراً من تاريخ دخولها حيز التنفيذ، تجاه كل دولة من الدول الأعضاء التي وقعت على هذه المراجعة ولم تبلغ الأمين العام موافقتها على أن تقتيد بها وفقاً للرقمين 217A و 217B أعلاه. ولا يصبح هذا التطبيق المؤقت نافذاً إلا إذا لم تعترض عليه الدولة العضو المعنية لدى توقيع المراجعة.

217D

PP-98

4 يستمر هذا التطبيق المؤقت إلى أن تبلغ الدولة العضو المعنية قرارها إلى الأمين العام بشأن موافقتها على التقييد بالمراجعة.

218

PP-98

219 إلى 221 (ملغاة)

PP-98

5 مكرر) إذا لم تبلغ الدولة العضو قرارها إلى الأمين العام بشأن موافقتها على التقيد بالمراجعة بموجب الرقم 218 أعلاه في غضون ستة وثلاثين شهراً تلي التاريخ أو التواريخ المحددة لدخول المراجعة حيز التنفيذ، تعتبر هذه الدولة العضو قد أبدت موافقتها على التقيد بهذه المراجعة.

221A

PP-98

5 مكرر ثانياً) كل تطبيق مؤقت في إطار المعنى الوارد في الرقم 217D أو كل موافقة بالتقيد في إطار المعنى الوارد في الرقم 221A، تنطوي على مراعاة التحفظات التي تكون الدولة العضو المعنية قد أبدتها لدى توقيعها على المراجعة. وكل موافقة على التقيد في إطار المعنى الوارد في الأرقام 216A و 217A و 217B و 218 أعلاه تنطوي على مراعاة التحفظات التي تكون الدولة العضو المعنية قد أبدتها عند توقيع اللوائح الإدارية أو أي مراجعة لها، شريطة أن تخفظ الدولة العضو بهذه التحفظات عند إبلاغ الأمين العام عن موافقتها على التقيد.

221B

PP-98

(ملغاة)

222

PP-98

7 يعلم الأمين العام الدول الأعضاء فوراً بكل تبليغ يتلقاه بموجب هذه المادة.

223

PP-98

المادة 55

أحكام تتعلق بتعديل هذا الدستور

1 يجوز لكل دولة من الدول الأعضاء أن تقترح أي تعديل لهذا الدستور. ولكن يمكن إرسال مثل هذااقتراح إلى جميع الدول الأعضاء وتمكينها من دراسته في وقت مناسب، يجب أن يرد الاقتراح إلى الأمين العام قبل التاريخ المحدد لافتتاح مؤتمر المندوبيين المفوضين بثمانية أشهر على الأقل. وينشر الأمين العام الاقتراح على جميع الدول الأعضاء للعلم بأسرع ما يمكن ولكن قبل هذا التاريخ بستة أشهر على الأقل.

224

PP-98

PP-02

2 يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء، أو لو فدتها إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين، أن تقدم في أي وقت بأي اقتراح بإدخال تغييرات على أي تعديل مقترن وفقاً للرقم 224 أعلاه.

225

PP-98

3 يتالف النصاب المطلوب في أي جلسة عامة لمؤتمر المندوبيين المفوضين من أجل النظر في أي اقتراح لتعديل هذا الدستور أو أي اقتراح بإدخال تغييرات على التعديل المقترن، من أكثر من نصف عدد الوفود المعتمدة في مؤتمر المندوبيين المفوضين.

226

4 لكي يتم اعتماد اقتراح بإدخال تغييرات على أي تعديل مقترن، وكذلك اعتماد الاقتراح في مجمله، سواء كان معدلاً أم لا، يجب أن تتم الموافقة عليه في جلسة عامة، على الأقل من ثلثي عدد الوفود المعتمدة في مؤتمر المندوبيين المفوضين التي يحق لها التصويت.

227

5 تطبق القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، إلا إذا نصت الفقرات السابقة من هذه المادة على خلاف ذلك، فتعتبر هي السائدة.

228

PP-98

PP-02

6 يبدأ العمل بجميع تعديلات هذا الدستور التي يعتمدتها مؤتمر المندوبين المفوضين، بكليتها وبشكل صك تعديل وحيد، في موعد يحدده المؤتمر، فيما بين الدول الأعضاء التي تكون قد أودعت قبل هذا الموعد وثائق تصديقها على هذا الدستور وعلى صك تعديله، أو قبولاً بهما، أو موافقتها عليهما، أو انضمامها إليهما. ويُستبعد كل تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام إلى جزء فقط من صك التعديل.

229

PP-98

7 يبلغ الأمين العام جميع الدول الأعضاء بإيداع كل وثيقة تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام.

230

PP-98

8 بعد بدء العمل بأي صك تعديل، تطبق المادتان 52 و53 من هذا الدستور بشأن التصديق على الدستور المعدل، أو القبول به، أو الموافقة عليه، أو الانضمام إليه.

231

9 بعد بدء العمل بأي صك تعديل، يسجله الأمين العام لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وفقاً لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. وينطبق أيضاً حكم الرقم 241 من هذا الدستور على كل صك تعديل.

232

المادة 56

تسوية الخلافات

- 1 يجوز للدول الأعضاء تسوية خلافاتها بشأن المسائل المتعلقة بتفسير أو التطبيق هذا الدستور أو الاتفاقية أو اللوائح الإدارية عن طريق التفاوض أو بالطرق الدبلوماسية، أو وفقاً للإجراءات المقررة في المعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف المبرمة بينها لتسوية الخلافات الدولية، أو بأي طريقة أخرى تقررها بالاتفاق فيما بينها. 233
PP-98
- 2 عندما لا تعتمد أي وسيلة من وسائل التسوية المذكورة، يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء تكون طرفاً في خلاف، أن تلجأ إلى التحكيم طبقاً للإجراء المحدد في الاتفاقية. 234
PP-98
- 3 ينطبق البروتوكول الاختياري بشأن التسوية الإلزامية للخلافات المتعلقة بهذا الدستور وبالاتفاقية وباللوائح الإدارية بين الدول الأعضاء الأطراف في هذا البروتوكول. 235
PP-98

المادة 57

نقض هذا الدستور والاتفاقية

- 1 يحق لكل دولة من الدول الأعضاء التي صدقت على هذا الدستور والاتفاقية، أو قبلت بهما، أو وافقت عليهما، أو انضمت إليهما، أن تنقضهما. ويتم في هذه الحالة نقض هذا الدستور والاتفاقية معاً بشكل وثيقة وحيدة في تبليغ يوجه إلى الأمين العام. ويقوم الأمين العام فور تلقيه التبليغ بإعلام الدول الأعضاء الأخرى به. 236
PP-98

2 يسري هذا النقض بعد انقضاء فترة سنة واحدة، ابتداءً من التاريخ الذي يتلقى فيه الأمين العام التبليغ بشأنه.

237

المادة 58

بدء السريان والمسائل ذات الصلة

1 يدخل هذا الدستور والاتفاقية، اللذان اعتمدتها مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992) حيز التنفيذ، في 1 يوليو 1994 بين الدول الأعضاء التي أودعت قبل هذا التاريخ وثائق تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها.

238

PP-02

2 عندما يبدأ العمل بهذا الدستور والاتفاقية في التاريخ المحدد في الرقم 238 أعلاه، فإنهم يلغيان الاتفاقية الدولية للاتصالات (نيروبي، 1982)، ويحلان محلها بين الأطراف.

239

3 طبقاً لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، يسجل الأمين العام للاتحاد هذا الدستور والاتفاقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

240

4 تقي النسخة الأصلية لهذا الدستور وللاتفاقية، الموضوعة باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، مودعة في محفوظات الاتحاد. ويرسل الأمين العام نسخة مصدقة طبق الأصل، باللغات المطلوبة، إلى كل دولة من الدول الأعضاء الموقعة.

241

PP-98

5 في حال وجود تضارب بين نصوص هذا الدستور والاتفاقية في مختلف اللغات يعتمد النص الفرنسي.

242

الملحق

تعريف بعض المصطلحات المستعملة في هذا الدستور وفي الاتفاقية وفي اللوائح الإدارية للاتحاد الدولي للاتصالات

<p>لأغراض صكوك الاتحاد المذكورة أعلاه، يقصد بالمصطلحات التالية المعاني الواردة في التعريف الوارد م مقابل كل منها:</p>	1001
<p>دولة عضو: دولة تعتبر عضواً في الاتحاد الدولي للاتصالات طبقاً للمادة 2 من هذا الدستور.</p>	1001A PP-98
<p>عضو من أعضاء القطاعات: كيان أو منظمة مصرح لها وفقاً لأحكام المادة 19 من الاتفاقية بالمشاركة في أنشطة أحد القطاعات.</p>	1001B PP-98
<p>إدارة: كل خدمة أو دائرة حكومية مسؤولة عن اتخاذ التدابير للوفاء بالالتزامات المقررة في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، وفي اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات، وفي اللوائح الإدارية.</p>	1002
<p>تدخل ضار: تداخل يهدد تشغيل خدمة ملاحة راديوية أو غيرها من خدمات السلامة، أو يؤدي بشكل خطير إلى تدهور تشغيل خدمة اتصال راديوبي يتم وفقاً للوائح الراديو، أو يعيقه أو يقطعه قطعاً متكرراً.</p>	1003
<p>مراسلة عمومية: كل اتصال يجب على المكاتب والمحطات أن تقبله بغية إرساله، بحكم وضعها تحت تصرف الجمهور.</p>	1004

وفد: مجموعة المندوبين، ورما الممثلين أو المستشارين أو الملحقين أو المترجمين، الذين ترسلهم الدولة العضو نفسها.

1005**PP-98**

ولكل دولة من الدول الأعضاء حرية تشكيل وفدها كما تشاء. ويجوز لها بوجه خاص، أن تضم إليه، في من تضم، أشخاصاً ينتسبون إلى أي كيان أو منظمة مصّر لها وفقاً للأحكام ذات الصلة في الاتفاقية، بصفة مندوبين أو مستشارين أو ملحقين.

مندوب: شخص ترسله حكومة دولة من الدول الأعضاء إلى مؤتمر للمندوبين المفوضين، أو شخص يمثل حكومة دولة عضو أو إدارتها في أحد مؤتمرات الاتحاد أو اجتماعاته.

1006**PP-98**

وكالة تشغيل: كل فرد أو شركة أو مؤسسة أو وكالة حكومية، يشغل منشأة اتصالات معدة لتأمين خدمة اتصالات دولية، أو يمكنه أن يسبب تداخلات ضارة مثل هذه الخدمة.

1007

وكالة تشغيل معترف بها: كل وكالة تشغيل مستوفية للتعریف أعلاه، تشغل خدمة مراسلات عمومية أو خدمة إذاعية، وتفرض عليها الالتزامات الواردة في المادة 6 من هذا الدستور الدولة العضو التي يوجد المقر الرئيسي لتلك الوكالة على أراضيها، أو الدولة العضو التي صرحت لتلك الوكالة بأن تنشئ خدمة اتصالات على أراضيها وأن تشغليها.

1008**PP-98**

اتصال راديوبي: اتصال يتحقق بواسطة الموجات الراديوية.

1009

خدمة إذاعية: خدمة اتصال راديوي تكون إرسالاتها موجهة ليستقبلها عموم الجمهور مباشرة. ويمكن أن تشمل هذه الخدمة إرسالات صوتية أو تلفزيونية أو أنواعاً أخرى من الإرسال.

1010

خدمة اتصالات دولية: توفير وسائل اتصالات بين مكاتب الاتصالات أو مطاراتها، أيًّا كانت طبيعتها، الواقعة في بلدان مختلفة، أو التي تنتمي إلى بلدان مختلفة.

1011

اتصالات: كل إرسال أو بث أو استقبال للعلامات أو الإشارات أو المكتوبات أو الصور أو الأصوات أو المعلومات، أيًّا كانت طبيعتها، بواسطة الأنظمة السلكية أو الراديوية أو البصرية أو سواها من الأنظمة الكهرومغناطيسية.

1012

برقية: مادة مكتوبة معدة لإرسالها بالإبراق بغية تسليمها إلى المرسل إليه. ويشمل هذا المصطلح البرقية الراديوية أيضاً، ما لم ينص على خلاف ذلك.

1013

اتصالات الدولة: الاتصالات الصادرة عن:

1014

- رئيس الدولة؛
 - رئيس الحكومة أو أعضاء الحكومة؛
 - قائد أعلى للقوات العسكرية، البرية أو البحرية أو الجوية؛
 - الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين؛
 - الأمين العام للأمم المتحدة أو رؤساء الممثليات الرئيسية في الأمم المتحدة؛
 - محكمة العدل الدولية؛
- أو الردود على اتصالات الدولة المذكورة أعلاه.

برقيات خصوصية: برقيات غير برقيات الدولة أو برقيات الخدمة.

1015

1016

براق: شكل من أشكال الاتصالات تكون فيه المعلومات المرسلة معدة لتسجيلها عند الوصول في شكل وثيقة بيانية. ويمكن في بعض الحالات أن تقدم هذه المعلومات في شكل آخر أو أن تسجل لاستعمال لاحق.

ملاحظة: الوثيقة البيانية تسجل المعلومات في شكل ثابت ويمكن فهرستها والرجوع إليها؛ ويمكن أن تأخذ شكل مادة مكتوبة أو مطبوعة أو صورة ثابتة.

1017

مهاتنة: شكل من أشكال الاتصالات معد أساساً لتبادل المعلومات عن طريق الكلام.

اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات*

* اللغة المستعملة في نصوص الصكين الأساسيين للاتحاد (الدستور والاتفاقية) يجب اعتبارها لغة محايدة ولا تشير إلى جنس بعينه.

اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات

الفصل الأول

سير العمل في الاتحاد

القسم 1

المادة 1

مؤتمر المندوبين المفوضين

- | | |
|--|--|
| <p>(1) يجتمع مؤتمر المندوبين المفوضين وفقاً للأحكام ذات الصلة من المادة 8 في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات (المسمى فيما بعد "الدستور").</p> <p>(2) يعين مؤتمر المندوبين المفوضين المكان المحدد لانعقاد المؤتمر اللاحق للمندوبيين المفوضين وتاريخي بدئه وانتهائه بالضبط إن أمكن ذلك عملياً. وإذا لم يتحقق ذلك يحدد المجلس المكان والتاريخين بموافقة أغلبية الدول الأعضاء.</p> <p>2 (1) يجوز تغيير المكان المحدد لانعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين التالي وتاريخي بدئه وانتهائه بالضبط، أو أي منها:</p> <p>أ) بناءً على طلب من ربع الدول الأعضاء على الأقل، يوجه إفراديًّا إلى الأمين العام؛ أو</p> <p>ب) بناءً على اقتراح من المجلس</p> <p>(2) تتطلب هذه التغييرات موافقة أغلبية الدول الأعضاء.</p> | <p style="margin-bottom: 10px;">1</p> <p style="margin-bottom: 10px;">2</p> <p style="margin-bottom: 10px;">3</p> <p style="margin-bottom: 10px;">4</p> <p style="margin-bottom: 10px;">5</p> <p style="margin-bottom: 10px;">6</p> <p>PP-98</p> |
|--|--|

المادة 2

الانتخابات والأمور المتعلقة بها

المجلس

1 باستثناء حالات الشغور التي تقع في الظروف المحددة في الأرقام من 10 إلى 12 أدناه، تمارس الدول الأعضاء المنتخبة للمجلس ولايتها حتى التاريخ الذي ينتخب فيه مجلس جديد. ويمكن أن يعاد انتخابها.

7
PP-98

2 (1) إذا شغر مقعد في المجلس أثناء الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبيين المفوضين، يعود ذلك المقعد حكماً إلى الدولة العضو التي حصلت، أثناء آخر اقتراع، على أكبر عدد من الأصوات من بين الدول الأعضاء المنتسبة إلى نفس المنطقة والتي لم تنجح في الانتخاب.

8
PP-98

(2) إذا تعذر لسبب ما ملء مقعد شاغر استناداً إلى الإجراء المبين في الرقم 8 أعلاه، يدعو رئيس المجلس الدول الأعضاء الأخرى المنتسبة إلى المنطقة إلى تقديم ترشيحاتها خلال مهلة شهر بدءاً من تاريخ الدعوة إلى الترشيح. وفي نهاية هذه الفترة يدعو رئيس المجلس الدول الأعضاء إلى انتخاب الدولة العضو الجديدة للمجلس. ويتم الانتخاب بالاقتراع السري بالراسلة، ويطلب نفس الأغلبية المذكورة أعلاه. وتحفظ الدولة العضو الجديدة في المجلس منصبها إلى أن ينتخب المؤتمر المختص التالي للمندوبيين المفوضين المجلس الجديد.

9
PP-98

3 يعتبر مقعد من مقاعد المجلس شاغراً:

10

(أ) إذا لم ترسل دولة عضو في المجلس من يمثلها في دورتين عاديتين متتاليتين من دورات المجلس؛

11
PP-02

(ب) إذا استقالت إحدى الدول الأعضاء من عضويتها في المجلس.

12
PP-98

المسؤولون المنتخبون

1 يتولى الأمين العام ونائب الأمين العام ومديرو المكاتب وظائفهم في التواريخ التي يحددها مؤتمر المندوبين المفوضين عند انتخابهم. ويظلون عادة في وظائفهم حتى التواريخ التي يحددها مؤتمر المندوبين المفوضين التالي، ولا يجوز أن يعاد انتخابهم لنفس المنصب إلا مرة واحدة. وتعني عبارة إعادة الانتخاب أكما ممكنة لولاية ثانية فقط، سواء كانت الولايات متلازمة أم لا.

13
PP-06

2 إذا شغر منصب الأمين العام، يحل نائب الأمين العام محل الأمين العام في منصبه، ويحتفظ به حتى التاريخ الذي يحدده مؤتمر المندوبين المفوضين التالي. وعندما يخلف نائب الأمين العام الأمين العام في هذه الظروف، يعتبر منصب نائب الأمين العام شاغراً في نفس التاريخ، وتطبق أحكام الرقم 15 أدناه.

14

3 إذا شغر منصب نائب الأمين العام في تاريخ يسبق التاريخ المحدد لبدء انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين التالي بأكثر من 180 يوماً، يعين المجلس خلفاً له للمرة المتبقية من الولاية.

15

4 إذا شغر منصباً للأمين العام ونائب الأمين العام في آن واحد، يقوم المدير الذي قضى أطول مدة في الخدمة بممارسة وظائف الأمين العام لمدة لا تتجاوز 90 يوماً. ويعين المجلس أميناً عاماً، وإذا شغر المنصبان في تاريخ يسبق التاريخ المحدد لبدء انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين التالي بأكثر من 180 يوماً، فإن المجلس يعين أيضاً نائباً للأمين العام. والموظف الذي يعينه المجلس على هذا النحو يظل في الخدمة للمرة المتبقية من ولاية سلفه.

16

5 إذا شغر منصب أحد المديرين بصورة مفاجئة، يقوم الأمين العام باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان القيام بمهام ذلك المدير إلى أن يعين المجلس مديرًا جديداً في دورته العادية التالية التي تعقد بعد حدوث الشغور. ويحتفظ المدير المعين على هذا النحو بوظيفه حتى التاريخ الذي يحدده مؤتمر المندوبين المفوضين التالي.

17

6 يبادر المجلس إلى تعيين شخص لشغل منصب الأمين العام أو نائب الأمين العام إذا شغر المنصب في الحالة المذكورة في الأحكام ذات الصلة من هذه المادة، رهناً بالأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في المادة 27 من الدستور، وذلك أثناء إحدى دوراته العادية إذا حدث الشغور خلال التسعين يوماً التي تسبق تلك الدورة أو أثناء دورة تعقد بدعوة من رئيسه في غضون الفترات المنصوص عليها في تلك الأحكام.

18

7 إن مدة الخدمة التي يقضيها موظف معين في منصب مسؤول منتخب وفقاً للشروط المذكورة أعلاه في الأرقام من 14 إلى 18 لا تحول دون تقدمه بترشيح نفسه لانتخابه أو إعادة انتخابه لهذا المنصب.

19

أعضاء لجنة لواحة الراديو

1 يتولى أعضاء لجنة لواحة الراديو وظائفهم في التواريخ التي يحددها مؤتمر المندوبين عند انتخابهم، ويظلون في وظائفهم حتى التواريخ التي يحددها مؤتمر المندوبين المفوضين التالي، ولا يجوز أن يعاد انتخابهم إلا مرة واحدة. وتعني عبارة إعادة الانتخاب أنها مكنته لولاية ثانية فقط، سواء كانت الولايات متعددة أم لا.

20

PP-06

2 إذا استقال عضو من أعضاء اللجنة أو صار غير قادر على ممارسة وظائفه، أثناء الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبيين المفوضين، يقوم الأمين العام، بعد التشاور مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية، بدعوة الدول الأعضاء في الاتحاد المنتمية إلى المنطقة المعنية إلى اقتراح مرشحين حتى يقوم المجلس بانتخاب بديل من بينهم أثناء دورته التالية. غير أن الشغور إذا وقع قبل دورة المجلس بأكثر من 90 يوماً أو بعد دورة المجلس التي تسبق مؤتمر المندوبين المفوضين، تقوم الدولة العضو المعنية بأسرع ما يمكن في غضون 90 يوماً بتسمية أحد رعاياها بديلاً يحل محله ويظل يمارس وظائفه إما إلى أن يباشر العضو الجديد الذي ينتخبه المجلس وظائفه، وإما إلى أن يباشر الأعضاء الجدد في اللجنة الذين ينتخبهم مؤتمر المندوبين المفوضين التالي وظائفهم، حسب الحال. ويجوز تقديم البديل كمرشح للاقتراب الذي يجريه المجلس أو مؤتمر المندوبين المفوضين، حسب الحالة.

3 يعتبر عضو لجنة لواحة الراديو غير قادر على ممارسة وظائفه إذا تغيب عن اجتماعات اللجنة ثلاثة مرات متتالية. وعندئذ يعلن الأمين العام، بعد التشاور مع رئيس اللجنة وكذلك مع عضو اللجنة والدولة العضو المعنية، عن وجود وظيفة شاغرة في اللجنة، ويتخذ الترتيبات التي يقضي بها الرقم 21 أعلاه.

21

PP-02

22

PP-02

المادة 3

المؤتمرات والجمعيات الأخرى

PP-98

- 1 تُدعى مؤتمرات الاتحاد وجمعياته العالمية التالية بشكل عادي إلى الانعقاد في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين، وذلك وفقاً لأحكام الدستور ذات الصلة: 23
PP-98
- (أ) مؤتمر عالمي واحد أو مؤتمران عالميان للاتصالات الراديوية؛ 24
PP-98
 - (ب) جمعية عالمية واحدة لتقييس الاتصالات؛ 25
PP-98
 - (ج) مؤتمر عالمي واحد لتنمية الاتصالات؛ 26
 - (د) جمعية واحدة أو جمعيتان للاتصالات الراديوية. 27
PP-98
- 2 يجوز بصفة استثنائية، في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين: 28
PP-98
- (ملغاة) 29
PP-98
- 3 - أن تدعى إلى الانعقاد جمعية عالمية إضافية لتقييس الاتصالات. 30
PP-98
- 31
 - 32
- 3 تتخذ هذه التدابير بناءً على: 31
- (أ) قرار من مؤتمر المندوبين المفوضين؛ أو 32
 - (ب) توصية من المؤتمر العالمي السابق أو الجمعية العالمية السابقة للقطاع المعنى، شريطة موافقة المجلس؛ وفي حالة جمعية الاتصالات الراديوية، تحال توصية الجمعية إلى المؤتمر العالمي اللاحق للاتصالات الراديوية كي يعد التعليقات التي يلزم إحاطة المجلس علماً بها؛ أو 33
PP-98
- 4 طلب من ربع الدول الأعضاء على الأقل، يوجه إفرادياً إلى الأمين العام؛ أو 34
PP-98

- د) اقتراح من المجلس. 35
- 4 يُدعى مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية إلى الانعقاد بناءً على: 36
- أ) قرار من مؤتمر المندوبيين المفوضين؛ أو 37
- ب) توصية من مؤتمر سابق عالمي أو إقليمي للاتصالات الراديوية، شريطة موافقة المجلس؛ أو 38
- ج) طلب من ربع الدول الأعضاء المنتمية إلى المنطقة المعنية على الأقل، يوجه إفرادياً إلى الأمين العام؛ أو 39
PP-98
- د) اقتراح من المجلس. 40
- 5 (1) يجوز لمؤتمر للمندوبيين المفوضين أن يعين المكان المحدد لانعقاد مؤتمر عالمي أو إقليمي أو جمعية لأحد القطاعات، وتاريخي بدء كل منها وانتهائه بالضبط. 41
PP-98
- (2) في حال عدم وجود قرار بهذا الشأن، يعين المجلس مكان الانعقاد المحدد وتاريخي البدء والانتهاء بالضبط، بموافقة أغلبية الدول الأعضاء إذا تعلق الأمر بمؤتمر عالمي أو بجمعية لأحد القطاعات، وموافقة أغلبية الدول الأعضاء المنتمية إلى المنطقة المعنية إذا تعلق الأمر بمؤتمر إقليمي، وفي الحالين تطبق أحكام الرقم 47 أدناه. 42
PP-98
- 6 (1) يجوز تغيير المكان المحدد لانعقاد مؤتمر أو جمعية وتاريخي بدء كل منها وانتهائه بالضبط بناءً على: 43
- أ) طلب من ربع الدول الأعضاء على الأقل إذا تعلق الأمر بمؤتمر عالمي أو بجمعية لأحد القطاعات، أو ربع الدول الأعضاء المنتمية إلى المنطقة المعنية على الأقل إذا تعلق الأمر بمؤتمر إقليمي. وتوجه الطلبات إفرادياً إلى الأمين العام الذي يعرضها على المجلس قصد الموافقة؛ أو 44
PP-98
- ب) اقتراح من المجلس. 45

2) في الحالات المشار إليها في الرقمين 44 و 45 أعلاه، لا تُعتمد التعديلات المقترحة نهائياً إلا بموافقة أغلبية الدول الأعضاء إذا تعلق الأمر بمؤتمر علمي أو بجمعية لأحد القطاعات، أو بموافقة أغلبية الدول الأعضاء المنتسبة إلى المنطقة المعنية إذا تعلق الأمر بمؤتمر إقليمي، مع مراعاة أحكام الرقم 47 أدناه.

46
PP-98

7 أثناء المشاورات المشار إليها في الأرقام 42 و 46 و 118 و 123 و 138 من هذه الاتفاقية وفي الأرقام 26 و 28 و 29 و 31 و 36 من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، تعتبر الدول الأعضاء التي لا ترسل رسودها خلال المهلة التي حددها المجلس غير مشاركة في تلك المشاورات، وبالتالي، لا تؤخذ في الاعتبار لدى حساب الأغلبية. وإذا كان عدد الردود المتلقاة لا يتجاوز نصف عدد الدول الأعضاء التي استشيرت، تجرى مشاورات جديدة تكون نتيجتها حاسمة، أيًّا كان عدد الأصوات المدلل بها.

47
PP-98
PP-02

8 1) تدعى المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية إلى الانعقاد بناءً على قرار من مؤتمر المندوبيين المفوضين.

48

2) إن الأحكام التي تتعلق بالدعوة إلى مؤتمر علمي للاتصالات الراديوية واعتماد جدول أعماله وشروط المشاركة فيه، تطبق أيضاً، حسبما يناسب، على المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية.

49

القسم 2

المادة 4

المجلس

- 1) يحدد مؤتمر المندوبين المفوضين الذي ينعقد مرة كل أربع سنوات عدد الدول الأعضاء في المجلس. 50
PP-94
PP-98
- (2) يجب ألا يتجاوز هذا العدد 25 في المائة من العدد الإجمالي للدول الأعضاء. 50A
PP-94
PP-98
- (1) يجتمع المجلس مرة واحدة كل سنة في دورة عادية في مقر الاتحاد. 51
- (2) ويجوز له، أثناء هذه الدورة، أن يقرر عقد دورة إضافية بصفة استثنائية. 52
- (3) يجوز لرئيس المجلس أن يدعوه إلى الانعقاد، في مقر الاتحاد كقاعدة عامة، أثناء الفترة الواقعة بين دورتين عاديتين، بناء على طلب من أغلبية الدول الأعضاء فيه، أو بمبادرة من رئيسه نفسه في الظروف المبينة في الرقم 18 من هذه الاتفاقية. 53
PP-98
- 3 لا يتخذ المجلس قرارات إلا أثناء دورة من دوراته. ويجوز للمجلس، بصفة استثنائية، أن يقرر في دورة من دورات انعقاده البت في مسألة معينة بالمراسلة. 54
- 4 ينتخب المجلس، في بداية كل دورة عادية، رئيسه ونائب رئيسه من بين ممثلي الدول الأعضاء فيه، مع مراعاة مبدأ التناوب بين المناطق. ويحتفظ الرئيس ونائب الرئيس بمنصبيهما إلى حين افتتاح الدورة العادية اللاحقة، ولا يجوز أن يعاد انتخابهما. ويجمل نائب الرئيس محل الرئيس في غيابه. 55
PP-98

- 5 ينبغي، قدر الإمكان، أن يكون الشخص الذي تسميه إحدى الدول الأعضاء في المجلس لشغل مقعد في المجلس، أحد المسؤولين في إدارة الاتصالات التابعة لهذه الدولة، أو أن يكون مسؤولاً مباشراً أمام هذه الإدارة أو مسؤولاً عنها. ويجب أن يكون ذلك الشخص مؤهلاً من حيث خبرته في خدمات الاتصالات. 56
PP-98
- 6 لا يتحمل الاتحاد إلا نفقات السفر والإقامة والتأمين، التي يتکبدها لممارسة مهامه أثناء دورات المجلس مثل كل دولة من الدول الأعضاء في المجلس التي تنتمي إلى فئة البلدان النامية التي وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قائمة بها. 57
PP-02
- (ملغاة) 58
PP-06
- 8 يضطلع الأمين العام بوظائف أمين المجلس. 59
- 9 يشارك الأمين العام ونائب الأمين العام ومديريو المكاتب حكماً في مداولات المجلس، ولكن دون المشاركة في التصويت. ويجوز للمجلس مع ذلك أن يعقد جلسات تقتصر على مثلي الدول الأعضاء فيه. 60
PP-98
- 9 مكرر(أ) يمكن لكل دولة عضو ليست من بين الدول الأعضاء في المجلس، بعد أن تخطر الأمين العام، أن ترسل مراقباً واحداً على نفقتها الخاصة كي يحضر اجتماعات المجلس ولجانه وأفرقة عمله. ولا يتمتع المراقب بحق التصويت. 60A
PP-98
PP-02
- 9 مكرر(ثانياً) يجوز لأعضاء القطاعات الحضور بصفة مراقبين في اجتماعات المجلس ولجانه وأفرقة عمله، وفقاً للشروط التي يضعها المجلس، بما فيها الشروط المتعلقة بعدد هؤلاء المراقبين وإجراءات تعينهم. 60B
PP-02
PP-06

- 10 ينظر المجلس كل عام في التقرير الذي يعده الأمين العام عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين، ثم يتخذ المجلس ما يراه مناسباً بحذا الشأن. 61
PP-98
- 10 مكررًا) يجوز أن يقوم المجلس، عند الاقتضاء، مع الاحترام الكامل للحدود المالية التي يعتمدتها مؤتمر المندوبين المفوضين، باستعراض وتحيين الخطة الاستراتيجية التي تشكل أساس الخطط التشغيلية المقابلة وإبلاغ الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بذلك. 61A
PP-02
- 10 مكررًا ثانياً) يضع المجلس نظامه الداخلي. 61B
PP-02
- 11 يشرف المجلس، في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين، على مجمل التسيير الإداري والإدارة في الاتحاد. ويضطلع خصوصاً بما يلي: 62
- (1) يتلقى ويدرس البيانات المحددة عن التخطيط الاستراتيجي التي يقدمها الأمين العام كما هو مبين في الرقم 74A من الدستور، ويشرع، أثناء دورة المجلس العادية قبل الأخيرة التي تسقى انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين اللاحق، في إعداد مشروع خطة استراتيجية جديدة للاتحاد، مستعيناً في ذلك بمساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وكذلك مساهمات الأفرقة الاستشارية للقطاعات، ويضع مشروع خطة استراتيجية جديدة منسقة قبل انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين بأربعة أشهر على الأقل؛ 62A
PP-02
- 1 مكررًا) يضع جدولًا زمنياً لوضع الخططين الاستراتيجية والمالية للاتحاد، وخططًا تشغيلية لكل قطاع وللأمانة العامة، على نحو يسمح بالتنسيق المناسب بين هذه الخطط؛ 62B
PP-02

١ مكررًا ثانيةً) يقر ويراجع النظام الأساسي للموظفين ولللوائح المالية في الاتحاد وأى لوائح أخرى يراها ضرورية، مراعيًا الممارسات المتبعة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي تطبق النظام الموحد للرواتب والبدلات والمعاشات التقاعدية؛

63

(2) يقوم، عند الاقتضاء، بتعديل:

64

(أ) جداول الرواتب الأساسية لموظفي الفئتين الفنية والعالية، باستثناء رواتب الوظائف التي تشغله عن طريق الانتخاب، بغية مواءمتها مع جداول الرواتب الأساسية التي تحدها الأمم المتحدة للفئات المقابلة في النظام الموحد؛

65

(ب) جداول الرواتب الأساسية لموظفي فئة الخدمات العامة، بغية مواءمتها مع الرواتب التي تطبقها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في بلد مقر الاتحاد؛

66

(ج) بدلات مقر العمل للفئتين الفنية والعالية، وكذلك بدلات المقر للوظائف التي تشغله عن طريق الانتخاب، وذلك طبقاً لمقررات الأمم المتحدة السارية في بلد مقر الاتحاد؛

67

(د) البدلات التي يستفيد منها جميع موظفي الاتحاد، تماشياً مع جميع التعديلات المعتمدة في النظام الموحد للأمم المتحدة؛

68

(3) يتخذ القرارات اللازمة لتأمين توزيع وظائف الاتحاد توزيعاً جغرافياً منصفاً ولتمثيل النساء في الفئتين الفنية والعالية، ويراقب تنفيذ هذه القرارات؛

69

PP-98

(4) يبيت في الاقتراحات التي يعرضها عليه الأمين العام بعد أن تكون لجنة التنسيق قد تفحصتها، فيما يتعلق بالتغييرات الكبرى في تنظيم الأمانة العامة ومكاتب قطاعات الاتحاد وفقاً للدستور ولهذه الاتفاقية؛

70

71

(5) يدرس ويقرر الخطط المتعددة السنويات المتعلقة بالوظائف في الاتحاد وموظفيه، وبرامج تنمية الموارد البشرية فيه، كما يقدم توجيهات فيما يتعلق بموظفي الاتحاد ومستويات الوظائف وهيكلها، مع مراعاة التوجيهات العامة الصادرة عن مؤتمر المندوبين المفوضين والأحكام ذات الصلة من المادة 27 من الدستور؟

72

(6) يقوم، عند الاقتضاء، بتعديل مساهمات الاتحاد والموظفين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة حسب نظام الصندوق المشترك ولوائحه، وكذلك بدلات غلاء المعيشة التي تمنح للمستفيدين من صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد، ووفقاً للممارسات المتبعة فيه؟

73

(7) يستعرض ميزانية فترة الستين للاتحاد ويقرها، وينظر في الميزانية المتوقعة (الواردة في تقرير الإدارة المالية الذي يعده الأمين العام وفقاً للرقم 101 من هذه الاتفاقية) لفترة الستين التي تلي فترة ميزانية محددة، آخذًا بالحسبان مقررات مؤتمر المندوبين المفوضين المتعلقة بالرقم 50 من الدستور وكذلك الحدود المالية التي يضعها هذا المؤتمر وفقاً لأحكام الرقم 51 من الدستور؛ ويؤمن أكبر اقتصاد ممكن في النفقات، واضعاً نصب عينيه التزام الاتحاد بالحصول على نتائج مرضية في أسرع وقت ممكن. ويراعي المجلس، في عمله هذا، الأولويات التي يحددها مؤتمر المندوبين المفوضين كما ترد في الخطة الاستراتيجية للاتحاد، ووجهات نظر لجنة التنسيق المغربي عنها في تقرير الأمين العام المشار إليه في الرقم 86 من هذه الاتفاقية، وتقرير الإدارة المالية المشار إليه في الرقم 101 من هذه الاتفاقية. ويستعرض المجلس سنويًا الإيرادات والنفقات بهدف إدخال تعديلات حسب الاقتضاء، وفقاً لقرارات مؤتمر المندوبين المفوضين ومقرراته؛

PP-98

PP-02

PP-06

8) يتخذ الترتيبات الالزمة لإجراء المراجعة السنوية لحسابات الاتحاد التي يعدها الأمين العام، ويوافق على هذه الحسابات، عند الاقتضاء، لعرضها على مؤتمر المندوبيين المفوضين التالي؛

74

9) يتخذ الترتيبات الالزمة لدعوة مؤتمرات الاتحاد وجمعياته إلى الانعقاد، ويزود الأمانة العامة وقطاعات الاتحاد بالتوجيهات المناسبة، فيما يتعلق بمساعدتها التقنية وغيرها، في التحضير للمؤتمرات والجمعيات وتنظيمها، وذلك بموافقة أغلبية الدول الأعضاء إذا تعلق الأمر بمؤتمر عالمي أو جماعي، أو أغلبية الدول الأعضاء المنتسبة إلى المنطقة المعنية إذا تعلق الأمر بمؤتمر إقليمي؟

75

PP-98

10) يقرر ما يلزم بشأن الرقم 28 من هذه الاتفاقية؛

76

11) يثبت في تنفيذ المقررات التي تتخذها المؤتمرات والتي لها آثار مالية؛

77

12) يتخذ جميع التدابير الأخرى التي يراها ضرورية لحسن سير العمل في الاتحاد، ضمن الحدود التي يقضى بها الدستور وهذه الاتفاقية واللوائح الإدارية؛

78

13) يتخذ جميع الترتيبات الالزمة، بعد موافقة أغلبية الدول الأعضاء، ليحل مؤقتاً المسائل غير المنسوخ عليها في الدستور وفي هذه الاتفاقية وفي اللوائح الإدارية، والتي لا يمكنها انتظار انعقاد المؤتمر المختص القادم لحلها؛

79

PP-98

PP-02

(14) يتولى مسؤولية التنسيق مع جميع المنظمات الدولية المشار إليها في المادتين 49 و 50 من الدستور. ولهذا الغرض، يعقد باسم الاتحاد اتفاقيات مؤقتة مع المنظمات الدولية المشار إليها في المادة 50 من الدستور وفي الرقمين 269B و 269C من هذه الاتفاقية، ومع الأمم المتحدة تطبيقاً للاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات، وتعرض هذه الاتفاقيات المؤقتة على مؤتمر المندوبين المفوضين وفقاً للحكم ذي الصلة من المادة 8 من الدستور؛

(15) يرسل إلى الدول الأعضاء محاضر موجزة عن أعماله، خلال ثلاثة أيامً بعد كل دورة من دوراته، وكذلك جميع الوثائق الأخرى التي يراها مفيدة؛

(16) يقدم إلى مؤتمر المندوبين المفوضين تقريراً عن أنشطة الاتحاد منذ آخر مؤتمر للمندوبين المفوضين، كما يعرض عليه أي توصيات يراها مناسبة.

القسم 3

المادة 5 الأمانة العامة

1 يضطلع الأمين العام بما يلى:

(أ) يكون مسؤولاً عن إدارة موارد الاتحاد إجمالاً، وله أن يفوض إدارة جزء من هذه الموارد إلى نائب الأمين العام وكذلك إلى مدير المكتب، بعد التشاور مع لجنة التنسيق إذا اقتضى الأمر؛

80

PP-94

PP-06

81

PP-98

PP-02

82

83

84

ب) ينسق أنشطة الأمانة العامة وقطاعات الاتحاد، مع مراعاة وجهات نظر لجنة التنسيق للتأكد من استخدام موارد الاتحاد أفضل استخدام فعال واقتصادي ممكّن؛

85

ج) يُعد تقريراً بمساعدة لجنة التنسيق، ويعرضه على المجلس، يبين فيه التطورات في بيئة الاتصالات منذ المؤتمر الأخير للمندوبيين المفوضين ويضم منه توصيات تتعلق بسياسة الاتحاد واستراتيجيته للمستقبل مع ما يترتب عليهما من آثار مالية؛

86

PP-98

ج مكرر() ينسق تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي يعتمدتها مؤتمر المندوبين المفوضين ويعد تقريراً سنوياً عن هذا التنفيذ كي ينظر فيه المجلس؛

86A

PP-98

د) ينظم عمل الأمانة العامة ويعين موظفيها، وفقاً للتوجيهات التي يعطيها مؤتمر المندوبين المفوضين والقواعد التي يضعها المجلس؛

87

د مكرر() يعد سنوياً خطة تشغيلية ممتدة أربع سنوات للسنة التالية والسنوات الثلاث التي تليها، تغطي الأنشطة التي يجب أن يقوم بها موظفو الأمانة العامة أمثلاً للخطة الاستراتيجية، والآثار المالية المرتقبة عليها، مع مراعاة الخطة المالية التي يعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين؛ وتستعرض الأفرقة الاستشارية التابعة للقطاعات الثلاثة هذه الخطة التشغيلية الرابعة، ويقوم المجلس سنوياً باستعراضها والموافقة عليها؛

87A

PP-98

PP-02

88

هـ) يتخذ التدابير الإدارية المتعلقة بمحالب قطاعات الاتحاد، ويعين موظفي هذه المحالب بناءً على اختيار مدير المكتب المعنى واقتراحاته، على أن يظل القرار النهائي في التعيين أو التسريح من اختصاص الأمين العام؛

89

و) يبلغ المجلس بأي قرار تتخذه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة يمس شروط الخدمة والبدلات والمعاشات التقاعدية في النظام الموحد؛

90

ز) يكفل تطبيق أي لواح يعتمدتها المجلس؛

91

حـ) يقدم المشورة القانونية إلى الاتحاد؛

92

ط) يشرف على موظفي الاتحاد، لأغراض التسيير الإداري، كي يؤمن استخدامهم أفضل استخدام فعال ممكن، ويطبق عليهم شروط عمل النظام الموحد. والموظفوون الذين يعينون ليساعدوا مدير المكتب مباشرة، يتبعون سلطة الأمين العام الإدارية، ويعملون تحت الأوامر المباشرة للمديرين المعينين، ولكن وفقاً لتوجيهات المجلس الإدارية العامة؛

93

عي) يلحق موظفين بمناصب أخرى غير المناصب التي سبق تعينهم فيها، وذلك بصفة مؤقتة حسب متطلبات العمل المتغير في مقر الاتحاد، وفي ضوء المصلحة العامة للاتحاد، وبالتشاور مع مدير المكتب المعينين؛

ك) يتخذ الترتيبات الإدارية والمالية الازمة لمؤتمرات كل قطاع واجتماعاته، بالاتفاق مع مدير المكتب المعنى؛

94

ل) يؤمن أعمال الأمانة الازمة للتحضير لمؤتمرات الاتحاد وبعدها، مع مراعاة مسؤوليات كل قطاع؛

95

م) يُعد توصيات لاجتماع رؤساء الوفود الأول المشار إليه في الرقم 49 من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجماعاته واجتماعاته، مع مراعاة نتائج أي مشاورات إقليمية؟

96
PP-06

ن) يؤمن أعمال الأمانة لمؤتمرات الاتحاد بالتعاون مع الحكومة الداعية حسب الأقتضاء، ويقدم الخدمات والتسهيلات الازمة لانعقاد اجتماعات الاتحاد، بالتعاون مع المدير المعنى حسب الأقتضاء، وبالاستفادة من موظفي الاتحاد حسبما يراه لازماً، وفقاً للرقم 93 أعلاه. ويجوز للأمين العام أيضاً أن يوفر خدمات الأمانة لأى اجتماع آخر يتعلق بالاتصالات على أساس التعاقد، إذا طلب منه ذلك؛

97

س) يتخذ الترتيبات الازمة من أجل النشر والتوزيع في الوقت المناسب لوثائق الخدمة والنشرات الإعلامية وأى وثائق وملفات أخرى تעדتها الأمانة العامة والقطاعات أو تبلغ إلى الاتحاد أو تطلب المؤتمرات أو المجلس نشرها. ويعد المجلس قائمة يجري تحريرها تباعاً بـ الوثائق الواجب نشرها، بعد التشاور مع المقرر المعنى بشأن وثائق الخدمة والوثائق الأخرى التي تطلب المؤتمرات نشرها؛

98

99

ع) يصدر مجلة دورية إخبارية وثائقية عامة حول الاتصالات، استناداً إلى المعلومات المتجمعة لديه أو الموضوعة تحت تصرفه، بما فيها المعلومات التي قد يحصل عليها من منظمات دولية أخرى؛

100

PP-98

PP-06

ف) يعد مشروع ميزانية فترة الستين التي تغطي نفقات الاتحاد ويقدمها إلى المجلس آخذًا في الاعتبار الحدود المالية التي يقررها مؤتمر المندوبين المفوضين، وذلك بعد التشاور مع لجنة التنسيق، والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاقتصاد في النفقات. ويكون مشروع الميزانية هذا من ميزانية موحدة تتضمن المعلومات المتعلقة بميزانية الاتحاد على أساس التكاليف وعلى أساس النتائج، والموضوعة وفقاً لتوجيهات الأمين العام المتعلقة بالميزانية. ويتضمن المشروع صيغتين، تقابل إحداهما نمواً صفرياً في وحدة المساهمة، وتقابل الأخرى نمواً يساوي أو يقل عن أي حد يضعه مؤتمر المندوبين المفوضين بعد أي سحب محتمل من حساب الاحتياطي. ويرسل القرار المتعلق بالميزانية بعد موافقة المجلس عليه إلى جميع الدول الأعضاء للعلم؛

101

ص) يضع تقريراً سنوياً عن الإدارة المالية بمساعدة لجنة التنسيق، وفقاً لأحكام اللوائح المالية، ويقدمه إلى المجلس. ويتم وضع تقرير عن الإدارة المالية مع حساب إجمالي يعرضان على مؤتمر المندوبين المفوضين التالي للنظر فيما والموافقة عليهما موافقة نهائية؛

102

PP-98

ق) يضع تقريراً سنوياً عن أنشطة الاتحاد بمساعدة لجنة التنسيق، وبعد موافقة المجلس عليه يُرسل إلى جميع الدول الأعضاء؛

ف مكرراً) يتولى إدارة الترتيبات الخاصة المشار إليها في الرقم 76A من الدستور، وتحمل الدول الموقعة على هذه الترتيبات تكاليف هذه الإدارة على النحو الذي تحدده بالاتفاق مع الأمين العام؛

102A

PP-98

) يقوم بجميع وظائف أمانة الاتحاد الأخرى؛

103

ش) يقوم بكل وظيفة أخرى يكلفه بها المجلس.

104

2 يجوز للأمين العام أو لنائبه المشاركة بصفة استشارية في مؤتمرات الاتحاد، ويجوز للأمين العام أو لمثله المشاركة بصفة استشارية في جميع اجتماعات الاتحاد الأخرى.

105

PP-06

القسم 4

المادة 6

لجنة التنسيق

1) تساعد لجنة التنسيق الأمين العام وتقدم له المشورة بشأن جميع المسائل المذكورة في الأحكام ذات الصلة من المادة 26 في الدستور، والمواد ذات الصلة من هذه الاتفاقية.

106

2) تتولى اللجنة مسؤولية تأمين التنسيق مع جميع المنظمات الدولية المذكورة في المادتين 49 و50 من الدستور، فيما يتعلق بتمثيل الاتحاد في مؤتمرات هذه المنظمات.

107

3) تنظر اللجنة في نتائج أنشطة الاتحاد وتساعد الأمين العام في إعداد التقرير المشار إليه في الرقم 86 من هذه الاتفاقية لعرضه على المجلس.

108

109

PP-98

2 تبذل اللجنة جهدها للوصول إلى استنتاجاتها بالإجماع. ويجوز لرئيسها، إذا لم تدعمه أغلبية أعضاء اللجنة، أن يتخذ قرارات في حالات استثنائية على مسؤوليته الخاصة، إذا اعتبر أن البت في المسائل المطروحة أمر عاجل لا يمكنه انتظار دورة المجلس القادمة. وفي هذه الظروف، يقدم على الفور تقريراً كتابياً إلى الدول الأعضاء في المجلس حول تلك المسائل، مبيناً الأسباب التي حملته على اتخاذ تلك القرارات، ومبليغاً إليها وجهات نظر أعضاء اللجنة الآخرين المعروضة كتابياً. وإذا كانت المسائل المدروسة في مثل تلك الظروف ليست عاجلة ولكنها مع ذلك مهمة، يجب عرضها على المجلس لينظر فيها عند انعقاد دورته التالية.

110

3 يدعو اللجنة إلى الانعقاد رئيسها، مرة واحدة كل شهر على الأقل، ويجوز أن تجتمع أيضاً، عند الحاجة، بناءً على طلب اثنين من أعضائها.

111

PP-02

PP-06

4 يتم إعداد تقرير عن أعمال لجنة التنسيق وإتاحته للدول الأعضاء.

القسم 5

قطاع الاتصالات الراديوية

المادة 7

المؤشرات العالمية للاتصالات الراديوية

1 يُدعى مؤتمر عالمي للاتصالات الراديوية إلى الانعقاد، وفقاً للرقم 90 من الدستور، لينظر في مسائل معينة تخص الاتصالات الراديوية. ويعالج المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية البنود الواردة في جدول أعماله الذي يعتمد وفقاً للأحكام ذات الصلة من هذه المادة.

112

2 (1) يجوز أن يتضمن جدول الأعمال مؤتمر عالمي للاتصالات الراديوية، ما يلي:

113

(أ) المراجعة الجزئية، أو المراجعة الكلية في حالات استثنائية، للوائحadio الم المشار إليها في المادة 4 من الدستور؛

114

ب) أي مسألة أخرى ذات طابع عالمي تدخل ضمن اختصاص المؤتمر؛

115

ج) بند يتعلق بالتعليمات الموجهة إلى لجنة لوائحadio وللإذاعة والتلفزيون فيما يخص أنشطتها، والنظر في هذه الأنشطة؛

116

د) تحديد المواضيع التي يجب أن تدرسها جمعية الاتصالات الراديوية ولجان دراسات الاتصالات الراديوية، وكذلك الأمور التي يجب أن تنظر فيها الجمعية والتي تخص المؤشرات المقبولة للاتصالات الراديوية.

117

PP-98

- (2) ينبغي تحديد الإطار العام لجدول الأعمال سلفاً قبل المؤتمر بفترة تتراوح بين أربع سنوات وست سنوات، ويحدد المجلس جدول الأعمال النهائي، ويفضل أن يفعل ذلك قبل المؤتمر بستين، بموافقة أغلبية الدول الأعضاء وعمراة أحكام الرقم 47 من هذه الاتفاقية. ويجب وضع هاتين الصيغتين في جدول الأعمال على أساس توصيات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، طبقاً لأحكام الرقم 126 من هذه الاتفاقية.
- 118
PP-94
PP-98
- (3) يتضمن جدول الأعمال كل مسألة يقرر مؤتمر للمندوبين المفوضين إدراجها فيه.
- 119
- 3 (1) يجوز تغيير جدول الأعمال بناءً على:
- 120
- أ) طلب من ربع الدول الأعضاء على الأقل، وتوجه الطلبات إفرادياً إلى الأمين العام الذي يعرضها على المجلس قصد المعاقة؛ أو
- 121
PP-98
- ب) اقتراح من المجلس.
- 122
- (2) لا تعتمد نهائياً التعديلات المقترحة في جدول أعمال مؤتمر عالمي للاتصالات الراديوية إلا بموافقة أغلبية الدول الأعضاء، مع مراعاة أحكام الرقم 47 من هذه الاتفاقية.
- 123
PP-98
- 4 وفوق ذلك يقوم المؤتمر بما يلى:
- 124
- (1) يتفحص تقرير مدير المكتب عن أنشطة القطاع منذ انعقاد المؤتمر الأخير، ويوافق عليه؛
- 125
- (2) يوجه توصيات إلى المجلس تتعلق بالبنود الواجب إدراجها في جدول الأعمال لمؤتمر قادم، ويعرض وجهات نظره حول جداول أعمال مؤتمرات الاتصالات الراديوية على مدى أربع سنوات على الأقل، مع تقديراته للأثار المالية المرتبطة عليها؛
- 126

3) يضمّن مقرراته تعليمات أو طلبات، بحسب الحال، إلى الأمين العام وإلى قطاعات الاتحاد.

127

5 يجوز للرئيس ولنواب الرئيس لجمعية الاتصالات الراديوية، أو للجان الدراسات ذات الصلة، أن يشاركون في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية المصاحب لها.

128

المادة 8

جمعيات الاتصالات الراديوية

1 تنظر جمعية الاتصالات الراديوية في التوصيات المتعلقة بالمسائل التي تعتمد其ا وفقاً لإجراءاتها الخاصة، أو تحال إليها من مؤتمر المندوبيين المفوضين أو أي مؤتمر آخر، أو من المجلس، أو من لجنة لوائح الراديو، وتصدر توصيات بشأن الموضوع إذا استدعى الأمر.

129

1 مكرر(أ) تحول جمعية الاتصالات الراديوية اعتماد أساليب وإجراءات عمل لإدارة أنشطة القطاع وفقاً للرقم 145A من الدستور.

129A

PP-02

2 تقوم جمعية الاتصالات الراديوية، فيما يتعلق بالرقم 129 أعلاه، بما يلى:

130

1) تنظر في التقارير التي تعددت لجان الدراسات وفقاً لأحكام الرقم 157 من هذه الاتفاقية، وتوافق على مشاريع التوصيات الواردة في هذه التقارير، أو تعدّها أو ترفضها، كما تنظر في تقارير الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية المعدة وفقاً للرقم 160H من هذه الاتفاقية؛

131

PP-98

(2) توافق على برنامج العمل الناتج عن استعراض المسائل الراهنة والمسائل المستجدة، وتحدد درجة أولوية هذه المسائل، ومدى استعجالها، والآثار المالية المقدرة للقيام بدراستها والمهلة المطلوبة لأدائها، مع مراعاة الحاجة إلى تحميل الحد الأدنى من المتطلبات على موارد الاتحاد؛

132

(3) تقرر، في ضوء برنامج العمل المتفق عليه والمشار إليه في الرقم 132 أعلاه، ما إذا كان الأمر يدعو إلى استبقاء لجان الدراسات الحالية، أو حلها، أو إحداث لجان دراسات جديدة، وتعهد إلى كل منها بالمسائل المطلوبة دراستها؛

133

(4) تجمع المسائل التي تهم البلدان النامية قدر المستطاع، بغية تسهيل مشاركة هذه البلدان في دراسة هذه المسائل؛

134

(5) تبدي آراءها بشأن المسائل التي تدخل ضمن اختصاصها، استجابة لطلبات مؤتمر عالمي للاتصالات الراديوية؛

135

(6) تقدم تقريراً إلى المؤتمر العالمي اللاحق للاتصالات الراديوية عن تقدم الأعمال بشأن نقاط يمكن تضمينها في جدول الأعمال لمؤتمرات قادمة للاتصالات الراديوية؛

PP-98

(7) تقرر ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى الاحتفاظ بأفرقة أخرى أو حلها أو إحداث أفرقة جديدة وتعيين رؤسائهما ونواب رؤسائهما؛

136A

PP-02

(8) تضع اختصاصات الأفرقة المشار إليها في الرقم 136A أعلاه؛ ولا تعتمد تلك الأفرقة مسائل ولا توصيات.

136B

PP-02

3 يترأس جمعية الاتصالات الراديوية شخص تسميه حكومة البلد الذي ينعقد فيه الاجتماع، وعندما ينعقد الاجتماع في مقر الاتحاد يترأسها شخص تنتخبه الجمعية ذاتها. ويساعد الرئيس نواب للرئيس منتخبهم الجمعية.

137

4 يجوز لجمعية اتصالات راديوية أن تكلف الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية بمسائل محددة تقع في إطار اختصاصها، باستثناء المسائل المتعلقة بالإجراءات التي تغطيها لوائح الراديو، مع توضيح التدابير المطلوبة بشأن هذه المسائل.

137A

PP-98

PP-02

المادة 9

المؤتمرات الإقليمية للاتصالات الراديوية

لا يجوز أن يتناول جدول الأعمال مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية إلا مسائل اتصالات راديوية معينة ذات طابع إقليمي، بما في ذلك التوجيهات إلى لجنة لوائح الراديو وإلى مكتب اتصالات الراديوية بشأن أنشطتها المتعلقة بالمنطقة المعنية، شريطة ألا تتعارض هذه التوجيهات مع مصالح مناطق أخرى. ولا يجوز أن تناقش في المؤتمر إلا المسائل المدرجة في جدول أعماله. وتنطبق على المؤتمرات الإقليمية للاتصالات الراديوية أحكام الأرقام من 118 إلى 123 من هذه الاتفاقية، ولكنها تنطبق فقط فيما يتعلق بالدول الأعضاء المنتسبة إلى المنطقة المعنية.

138

PP-98

المادة 10

لجنة لواح الراديو

(ملغاة)	139
PP-98	PP-02
<p>2 إضافة إلى الوظائف المذكورة في المادة 14 من الدستور، تنظر اللجنة:</p> <p>1) في تقارير مدير مكتب الاتصالات الراديوية المتعلقة بدراسة حالات التداخلات الضارة، بناءً على طلب من إدارة أو أكثر من الإدارات المهمة، وتقوم بصياغة التوصيات الالزامية في هذا الصدد؛</p> <p>2) كذلك في الطلبات المقدمة من إدارة أو أكثر من الإدارات المهمة لاستئناف النظر بصورة مستقلة عن المكتب في القرارات التي اتخذها المكتب فيما يتعلق بتخصيصات الترددات.</p>	140 PP-02
<p>3 يجب على أعضاء اللجنة أن يشاركونا بصفة استشارية في مؤتمرات الاتصالات الراديوية. وفي هذه الحالة لا يجوز للأعضاء المشاركة في هذه المؤتمرات بصفة أعضاء في وفد بلدانهم.</p>	141 PP-02
<p>3 مكرراً) يجب على عضوين من اللجنة تسميهما اللجنة أن يشاركا بصفة استشارية في مؤتمرات المتذوبين المفوضين وجمعيات الاتصالات الراديوية. وفي هذه الحالة لا يجوز لهذين العضوين المسميين من اللجنة المشاركة في هذه المؤتمرات أو الجمعيات بصفة أعضاء في وفدي بلدانهما.</p>	141A PP-02
<p>4 لا يتحمل الاتحاد إلا نفقات السفر والإقامة والتأمين، التي يتكبدها أعضاء اللجنة لممارسة وظائفهم في خدمة الاتحاد.</p>	142

4 مكرراً) يتمتع أعضاء اللجنة، في ممارسة وظائفهم في خدمة الاتحاد على النحو المحدد في الدستور والاتفاقية، أو أثناء القيام ببعثات لصالح الاتحاد، بالامتيازات والمحاصنات الوظيفية المكافأة لما تمنحه كل دولة عضو للمسؤولين المنتخبين في الاتحاد، رهناً بالأحكام ذات الصلة في التشريع الوطني أو في التشريعات الأخرى المطبقة في كل دولة عضو. وتنجح هذه الامتيازات والمحاصنات الوظيفية لأعضاء اللجنة تحقيقاً لمصلحة الاتحاد وليس مصلحتهم الشخصية. ويجوز للاتحاد، بل ويجب عليه، أن يرفع الحصانة المنوحة لعضو في اللجنة في جميع الحالات التي يعتقد فيها أن هذه الحصانة تعوق سلامة إقامة العدل ويعتقد أنه يمكن رفعها دون الإضرار بمصالح الاتحاد.

142A

PP-02

5 تكون أساليب عمل اللجنة على النحو التالي:

143

1) يت منتخب أعضاء اللجنة من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس، يمارسان وظائفهما لمدة سنة واحدة، ثم يتولى نائب الرئيس بعد كل سنة خلافة الرئيس، وي منتخب نائب رئيس جديد. ويقوم أعضاء اللجنة عند غياب الرئيس ونائبه، بانتخاب رئيس مؤقت من بينهم لهذا الظرف.

144

2) تعقد اللجنة عادة أربعة اجتماعات سنويّاً على الأكثر، مدة كل منها خمسة أيام على الأكثر، في مقر الاتحاد عموماً، وينبغي أن يحضر هذه الاجتماعات ثلثاً أعضائها على الأقل. ويجوز لللجنة أن تقوم بمهامها باستعمال وسائل الاتصال الحديثة. ويجوز مع ذلك للجنة، إذا رأت ضرورة ذلك، أن تعقد، حسب المسائل التي يتعين النظر فيها، اجتماعات إضافية يمكن أن تتم في حالة استثنائية إلى أسبوعين.

145

PP-02

146

(3) تبذل اللجنة جهدها لاتخاذ قراراًها بالإجماع. وإذا لم يتتسّن لها ذلك، لا يعتبر القرار سليماً إلا إذا صوت لصالحه ثلثاً أعضاء اللجنة على الأقل. وكل عضو من أعضاء اللجنة صوت واحد، ويُمنع التصويت بالوكالة.

147

(4) يجوز للجنة أن تعتمد الترتيبات الداخلية التي تراها ضرورية لعملها، وفقاً لأحكام الدستور وهذه الاتفاقية ولوائح الراديو. وتنشر هذه الأحكام كجزء من القواعد الإجرائية للجنة.

المادة 11

لجان دراسات الاتصالات الراديوية

148

تقوم جمعيات الاتصالات الراديوية بإنشاء لجان دراسات الاتصالات الراديوية.

149

PP-98

2 (1) تضطلع لجان دراسات الاتصالات الراديوية بدراسة المسائل المعتمدة وفقاً لإجراء تحدده جمعية الاتصالات الراديوية، وتعد مشاريع توصيات بغية اعتمادها وفقاً للإجراء المخصوص عليه في الأرقام من 246A إلى 247 من هذه الاتفاقية.

149A

PP-98

1 (مكررًا) تضطلع لجان الدراسات كذلك بدراسة المواضيع المحددة في القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية. ويجب أن ترد نتائج هذه الدراسات في التوصيات أو التقارير المعدة وفقاً للرقم 156 أدناه.

- 2) ترکر دراسة المسائل والمواضيع المذكورة آنفاً، مع مراعاة الرقم 158 أدناه، على ما يلى: 150
PP-98
- (أ) استعمال طيف الترددات الراديوية في الاتصالات الراديوية للأرض والاتصالات الراديوية الفضائية، واستعمال مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض ومدارات ساقلية أخرى؛ 151
PP-98
- ب) خصائص الأنظمة الراديوية وأداؤها؛ 152
- ج) تشغيل المحطات الراديوية؛ 153
- د) جوانب "الاتصال الراديوي" في المسائل المتعلقة بالاستغاثة والسلامة. 154
- (3) لا تتصدى هذه الدراسات عموماً للمسائل ذات الطابع الاقتصادي، لكن العوامل الاقتصادية يجوز أن تؤخذ في الاعتبار في الحالات التي تعرض إجراء مقارنات بين عدة حلول تقنية أو تشغيلية. 155
PP-98
- 3 تقوم لجان دراسات الاتصالات الراديوية أيضاً بالأعمال التحضيرية المتعلقة بالمسائل التقنية والتتشغيلية والإجرائية التي تعرض على مؤتمرات الاتصالات الراديوية العالمية أو الإقليمية للنظر فيها، كما تقوم بإعداد تقارير حول هذه المسائل وفقاً لبرنامج العمل الذي تضعه جمعية اتصالات راديوية بهذا الشأن أو تبعاً للتوجيهات الصادرة عن المجلس. 156
- 4 تعد كل لجنة دراسات تقريراً تقدمه إلى جمعية الاتصالات الراديوية، تستعرض فيه سير العمل، والتوصيات المعتمدة وفقاً لإجراء التشاور المشار إليه في الرقم 149 أعلاه، ومشاريع التوصيات الجديدة أو المراجعة التي تعرض على الجمعية للنظر فيها. 157

158

5 مع مراعاة أحكام الرقم 79 من الدستور، يقوم قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقسيس الاتصالات باستمرار باستعراض المهام المذكورة في الأرقام 151 إلى 154 أعلاه وفي الرقم 193 من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بقطاع تقسيس الاتصالات، بغية التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن إقرار التعديلات الواجب إدخالها في توزيع المسائل التي يدرسها القطاعان. ويتعاون هذان القطاعان تعاوناً وثيقاً، ويعتمدان إجراءات تتبع لها القيام بهذا الاستعراض والتوصل إلى اتفاقات في الوقت المناسب وبأسلوب فعال. وفي حال عدم الاتفاق، يمكن عرض المسألة عن طريق المجلس على مؤتمر المندوبين المفوضين للبت فيها.

159

6 يجب على لجان دراسات الاتصالات الراديوية، أثناء اضطلاعها بمهامها، أن تولي ما يجب من الاهتمام لدراسة المسائل وصياغة التوصيات المتعلقة مباشرة بإقامة الاتصالات في البلدان النامية، وتنميتها، وتحسينها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتؤدي لجان الدراسات وأعمالها، آخذة بالحسبان الواجب عمل المنظمات الوطنية والإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى المهمة بالاتصالات الراديوية، وتعاون مع هذه المنظمات، واضعة في اعتبارها أن الاتحاد يجب أن يبقى محتفظاً بموقعه المهيمن في مجال الاتصالات.

160

7 عملاً على تسهيل استعراض أنشطة قطاع الاتصالات الراديوية، ينبغي اتخاذ تدابير ترمي إلى تشجيع التعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى التي تهتم بالاتصالات الراديوية ومع قطاعي تقسيس الاتصالات وتنمية الاتصالات. وجمعية الاتصالات الراديوية هي التي تقرر المهام المحددة المتعلقة بهذه التدابير وشروط المشاركة وقواعد تطبيق هذه التدابير.

المادة 11A

PP-98

الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية

- | | |
|--|--|
| <p>1 يكون الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية مفتوحاً لمشاركة ممثلين عن إدارات الدول الأعضاء وممثلين عن أعضاء القطاع ولرؤساء لجان الدراسات والأفرقة الأخرى، وهو يتصرف من خلال المدير.</p> <p>2 يضطلع الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية بما يلي:</p> <p>(1) يستعرض الأولويات والبرامج والعمليات والمسائل المالية والاستراتيجيات المتعلقة بجمعيات الاتصالات الراديوية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى والتحضير لمؤتمرات الاتصالات الراديوية، وأي أمور خاصة يعهد بها إليه مؤتمر من مؤتمرات الاتحاد أو جمعية من جمعيات الاتصالات الراديوية أو المجلس؟</p> <p>1 مكرر) يستعرض تنفيذ الخطة التشغيلية للفترة السابقة، لتحديد الحالات التي لم يتحقق فيها المكتب الأهداف الواردة في الخطة أو التي لم يتمكن من تحقيقها، ويسدي إلى المدير المشورة بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة؛</p> <p>(2) يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المعد بموجب أحكام الرقم 132 من هذه الاتفاقية؛</p> <p>(3) يضع الخطوط التوجيهية الازمة لأعمال لجان الدراسات؛</p> <p>(4) يوصي بالترتيبات الازمة لتحقيق أمور منها خصوصاً تعزيز التعاون والتنسيق مع هيئات التقييس الأخرى، ومع قطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات والأمانة العامة؛</p> | <p>160A</p> <p>PP-98</p> <p>PP-02</p> <p>160B</p> <p>PP-98</p> <p>160C</p> <p>PP-98</p> <p>PP-02</p> <p>160CA</p> <p>PP-02</p> <p>160D</p> <p>PP-98</p> <p>160E</p> <p>PP-98</p> <p>160F</p> <p>PP-98</p> |
|--|--|

5) يعتمد إجراءات العمل الخاصة به بما يتفق مع الإجراءات التي تعتمدها جمعية الاتصالات الراديوية؛	160G PP-98
6) يعد تقريراً يعرضه على مدير مكتب الاتصالات الراديوية مبيناً فيه التدابير المتخذة بشأن النقاط الموضحة أعلاه؛	160H PP-98
7) يعد تقريراً لجمعية الاتصالات الراديوية بشأن المسائل المسندة إليه وفقاً للرقم 137A من هذه الاتفاقية ويخيله إلى المدير لعرضه على الجمعية.	160I PP-02

المادة 12

مكتب الاتصالات الراديوية

1) يقوم مدير مكتب الاتصالات الراديوية بتنظيم أعمال قطاع الاتصالات الراديوية وتنسيقها. ووظائف المكتب تكملها الوظائف المحددة في أحكام لوائح الرadio.	161
2) يضطلع المدير، على وجه الخصوص، بما يلي:	162
(1) فيما يتعلق بمؤتمرات الاتصالات الراديوية:	163
أ) ينسق الأعمال التحضيرية للجان الدراسات والأفرقة الأخرى وللمكتب، ويبلغ الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بنتائج هذه الأعمال، ويجتمع تعليقاً لهم، ويعرض على المؤتمر تقريراً شاملًا يجوز أن يتضمن مقترنات ذات طابع تنظيمي؛	164 PP-98 PP-02

ب) يشارك حكماً ولكن بصفة استشارية في مداولات مؤتمرات الاتصالات الراديوية وجمعية الاتصالات الراديوية وفي مداولات لجان دراسات الاتصالات الراديوية والأفرقة الأخرى. ويتحذل المدير جميع التدابير الالزمة للتحضير لمؤتمرات الاتصالات الراديوية واجتماعات قطاع الاتصالات الراديوية، بالتشاور مع الأمانة العامة وفقاً لأحكام الرقم 94 من هذه الاتفاقية، ومع قطاعي الاتحاد الآخرين، عند الاقتضاء، مراعياً المراعة الواجبة توجيهات المجلس المتعلقة بإجراء هذا التحضير؛

165

PP-02

ج) يقدم المساعدة للبلدان النامية في الأعمال التحضيرية لمؤتمرات الاتصالات الراديوية.

166

(2) فيما يتعلق بلجنة لوائح الراديو:

167

أ) يقوم بإعداد مشروع القواعد الإجرائية ويقدمه إلى لجنة لوائح الراديو للموافقة عليه. ويتضمن مشروع القواعد الإجرائية، ضمن أمور أخرى، طرائق الحساب والبيانات الالزمة لتطبيق أحكام لوائح الراديو؛

168

ب) يقوم بتبيين جميع الدول الأعضاء بالقواعد الإجرائية لللجنة لوائح الراديو ويجمع الملاحظات التي تبديها الإدارات بهذا الشأن ويخيلها إلى اللجنة؛

169

PP-98

PP-02

ج) يعالج المعلومات المتلقاة من الإدارات تطبيقاً للأحكام ذات الصلة من لوائح الراديو ومن الاتفاقيات الإقليمية والقواعد الإجرائية ذات الصلة، ويعدها لنشر عنـد اللزوم بالشكل المناسب؛

170

PP-02

171

د) يطبق القواعد الإجرائية التي تتوافق عليها اللجنة، ويخضر النتائج وينشرها استناداً إلى هذه القواعد، ويعرض على اللجنة أمر إعادة تحفص أي نتيجة بناء على طلب إحدى الإدارات إذا كان لا يمكن التوصل إلى حل باستعمال القواعد الإجرائية؛

172

هـ) يقوم، وفقاً للأحكام ذات الصلة من لوائح الراديو، بالتدوين والتسجيل المنهجيين لشخصيات التردد ولخصائص الموضع المدارية المصاحبة عنده الاقتناء، ويقوم بتحديث السجل الأساسي الدولي للترددات. كما أنه يراجع ما يتضمنه هذا السجل من تدوينات بغية تعديل أو إلغاء البيانات التي تختلف عن الاستعمال الفعلي لطيف الترددات حسب الحال، وذلك بالاتفاق مع الإدارة المعنية؛

173

و) يقدم المساعدة إلى الإدارة أو الإدارات التي تطلب المساعدة للتوصول إلى حل في حالات التداخلات الضارة، كما أنه يقوم بعمل تحقيقات، وبعد تقريراً تنظر فيه اللجنة يضمنه مشاريع توصيات إلى الإدارات المعنية؛

174

ز) يقوم بوظائف الأمين التنفيذي للجنة؛

175

(3) ينسق أعمال لجان دراسات الاتصالات الراديوية والأفرقة الأخرى، ويكون مسؤولاً عن تنظيم هذه الأعمال؛

PP-02

175A

PP-98

3 مكرراً) يقدم الدعم اللازم للفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية ويعرض سنوياً تقريراً على الدول الأعضاء وأعضاء قطاع الاتصالات الراديوية وعلى المجلس بشأن نتائج أعمال الفريق الاستشاري؛

3 مكررًا ثانيةً) يتخذ التدابير العملية الالزمة لتسهيل مشاركة البلدان النامية في لجان دراسات الاتصالات الراديوية والأفرقة الأخرى.

175B

PP-98

PP-02

4) وفوق ذلك، يقوم المدير بما يلي:

176

(أ) يجري الدراسات الالزمة لتقديم المشورة، بغية تشغيل أكبر عدد ممكن من القنوات الراديوية في أجزاء طيف الترددات التي يحتمل أن تحدث فيها تداخلات ضارة، وكذلك بغية استعمال مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض وغيره من المدارات الساتلية استعمالاً منصفاً وفعالاً واقتصادياً، مع مراعاة احتياجات الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة، والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، وكذلك الموقع الجغرافي الخاص لبعض البلدان؛

177

PP-98

(ب) يتبادل البيانات مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بشكل مقروء آلياً وبأشكال أخرى، ويعد الوثائق وقواعد البيانات الخاصة بقطاع الاتصالات الراديوية ويستكملاها تباعاً، ويتخذ الترتيبات الالزمة مع الأمين العام إذا اقتضى الأمر، لنشرها بلغات الاتحاد، وفقاً للرقم 172 من الدستور؛

178

PP-98

PP-06

(ج) يمسك السجلات الالزمة ويستكملاها تباعاً؛

179

(د) يعرض على المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية تقريراً عن أنشطة قطاع الاتصالات الراديوية منذ آخر مؤتمر. وإذا لم يكن هناك مؤتمر عالمي محظوظ له للاتصالات الراديوية، يعرض التقرير الذي يغطي الفترة الممتدة منذ آخر مؤتمر على المجلس، كما يعرض على الدول الأعضاء وأعضاء القطاع للعلم؛

180

PP-98

PP-02

181

هـ) يضع ميزانية تقديرية قائمة على التكاليف التي تقابل احتياجات قطاع الاتصالات الراديوية، ويجيلها إلى الأمين العام لتنظر فيها لجنة التنسيق من أجل إدراجها في ميزانية الاتحاد؛

181A

PP-98

PP-02

و) يعد سنويًا خطة تشغيلية ممتدة لمدة أربع سنوات تغطي السنة التالية وفترة السنوات الثلاث التي تليها، بما في ذلك الآثار المالية المرتبطة على الأنشطة التي يجب أن يقوم بها المكتب لدعم القطاع ككل، ويستعرض الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية هذه الخطة التشغيلية الرباعية وفقاً للمادة 11A من هذه الاتفاقية ويقوم المجلس سنويًا باستعراضها والموافقة عليها؛

182

3 يختار المدير الموظفين التقنيين والإداريين لمكتب الاتصالات الراديوية في إطار الميزانية التي يوافق عليها المجلس. ويعين الأمين العام هؤلاء الموظفين التقنيين والإداريين بالاتفاق مع المدير. ويعود القرار النهائي في التعيين أو التسريح إلى الأمين العام.

183

4 يقدم المدير الدعم التقني اللازم إلى قطاع تنمية الاتصالات في إطار أحكام الدستور وأحكام هذه الاتفاقية.

القسم 6

قطاع تقييس الاتصالات

المادة 13

PP-98

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

- | | |
|--|---|
| <p>1 تُدعى جمعية عالمية لتقييس الاتصالات إلى الانعقاد، وفقاً للرقم 104 من الدستور، لتنظر في مسائل معينة تختص تقييس الاتصالات.</p> <p>1 مكرراً) تخول الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات اعتماد أساليب وإجراءات عمل لإدارة أنشطة القطاع وفقاً للرقم 145A من الدستور.</p> <p>2 المسائل التي يجب أن تدرسها جمعية عالمية لتقييس الاتصالات وأن تصدر بشأنها توصيات هي المسائل التي تكون الجمعية قد اعتمدتها وفقاً لإجراءاتها الخاصة، أو المسائل التي يحيط بها مؤتمر المندوبين المفوضين أو أي مؤتمر آخر أو المجلس.</p> <p>3 تضطلع الجمعية، وفقاً لأحكام الرقم 104 من الدستور، بما يلي:</p> <p style="padding-left: 20px;">(أ) تنظر في التقارير التي تعددها لجان الدراسات وفقاً لأحكام الرقم 194 من هذه الاتفاقية وتتوافق على مشاريع التوصيات الواردة في هذه التقارير أو تعدهما أو ترفضها، وتنظر في تقارير الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات وفقاً للرقمين 197H و197 من هذه الاتفاقية؛</p> | <p style="margin-bottom: 10px;">184</p> <p>PP-98</p> <p style="margin-bottom: 10px;">184A</p> <p>PP-02</p> <p style="margin-bottom: 10px;">185</p> <p>PP-98</p> <p style="margin-bottom: 10px;">186</p> <p>PP-98</p> <p style="margin-bottom: 10px;">187</p> <p>PP-98</p> <p>PP-02</p> |
|--|---|

ب) توافق على برنامج العمل الناتج عن استعراض المسائل الراهنة والمسائل المستجدة، وتحدد درجة أولوية هذه المسائل، ومدى استعجالها، والآثار المالية المقدرة للقيام بدراستها والمهلة المتوقعة لأدائها، مع مراعاة الحاجة إلى تحميم الحد الأدنى من المتطلبات على موارد الاتحاد؛

188

ج) تقرر، في ضوء برنامج العمل الموافق عليه والمشار إليه في الرقم 188 أعلاه، ما إذا كان الأمر يدعو إلى الاحتفاظ بجان الدراسات القائمة، أو حلها، أو إحداث لجان دراسات جديدة، وتعهد إلى كل منها بالمسائل المطلوبة دراستها؛

189

د) يجمع المسائل التي تم البلدان النامية قدر المستطاع، بغية تسهيل مشاركة هذه البلدان في دراسة هذه المسائل؛

190

PP-98

هـ) تنظر في تقرير المدير عن أنشطة القطاع منذ انعقاد المؤتمر الأخير، وتوافق عليه؛

191

و) تقرر ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى الاحتفاظ بأفرقة أخرى أو حلها أو إحداث أفرقة جديدة وتعيين رؤسائها ونواب رؤسائهما؛

191A

PP-02

ز) تضع اختصاصات الأفرقة المشار إليها في الرقم 191A أعلاه، ولا تعتمد تلك الأفرقة مسائل ولا توصيات.

191B

PP-02

4 يجوز لجامعة عالمية لتقيس الاتصالات أن تكلف الفريق الاستشاري لتقيس الاتصالات بمسائل محددة تقع في إطار اختصاصها مع توضيح التدابير المطلوبة بشأن هذه المسائل.

191C

PP-98

5 يترأس الجمعية العالمية لتقيس الاتصالات رئيس تسميه حكومة البلد الذي ينعقد فيه هذا الاجتماع، وعندما ينعقد الاجتماع في مقر الاتحاد يترأسها رئيس تنتخبه الجمعية ذاتها. ويساعد الرئيس نواب للرئيس تنتخبهم الجمعية.

191D

PP-98

PP-02

المادة 14

لجان دراسات تقييس الاتصالات

1) تضطلع لجان دراسات تقييس الاتصالات بدراسة المسائل المعتمدة وفقاً لإجراء تحده الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، وتعد مشاريع توصيات بغية اعتمادها وفقاً للإجراءات المنصوص عليه في الأرقام من 246A إلى 247 من هذه الاتفاقية.

192

PP-98

2) تتولى لجان الدراسات دراسة المسائل التقنية والتشغيلية والتعريفية المتعلقة بالاتصالات وإعداد توصيات في هذا الموضوع بغية تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي، رهناً بأحكام الرقم 195 أدناه، وتعد خاصية توصيات بشأن التوصيل البياني للأنظمة الراديوية في شبكات الاتصالات العمومية وبشأن جودة الأداء المطلوب لهذه التوصيات البيانية. أما المسائل التقنية والتشغيلية التي تتعلق بالاتصالات الراديوية خصوصاً والمذكورة في الأرقام من 151 إلى 154 من هذه الاتفاقية فتدخل ضمن اختصاص قطاع الاتصالات الراديوية.

193

3) تعد كل لجنة دراسات تقريراً تقدمه إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، تبين فيه حالة سير العمل، والتوصيات المعتمدة وفقاً لإجراء المشاور إليه في الرقم 192 أعلاه، ومشاريع التوصيات الجديدة أو المراجعة التي تعرض على الجمعية للنظر فيها.

194

PP-98

195

2 مع مراعاة أحكام الرقم 105 من الدستور، يقوم قطاع تقيس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية باستعراض المهام المذكورة في الرقم 193 أعلاه وفي الأرقام من 151 إلى 154 من هذه الاتفاقية والتي تتعلق بقطاع الاتصالات الراديوية، بغية التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن إقرار التعديلات الواجب إدخالها في توزيع المسائل التي يدرسها القطاعان. ويتعاون هذان القطاعان تعاوناً وثيقاً، ويعتمدان إجراءات تتيح لها القيام بهذا الاستعراض والتوصل إلى اتفاقات في الوقت المناسب وبأسلوب فعال. وفي حال عدم الاتفاق، يمكن عرض المسألة عن طريق المجلس على مؤتمر المندوبيين المفوضين للبت فيها.

196

3 يجب على لجان دراسات تقيس الاتصالات، أثناء اضطلاعها بمهامها، أن تولي ما يجب من الاهتمام لدراسة المسائل وصياغة التوصيات المتعلقة مباشرة بإقامة الاتصالات في البلدان النامية، وتنميتها وتحسينها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتؤدي لجان الدراسات أعمالها، آخذة بالحسبان الواجب عمل المنظمات الوطنية والإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى المهمة بتقييس، وتعاون مع هذه المنظمات، واضعة في اعتبارها أن الاتحاد يجب أن يبقى محتفظاً بموقعه المهيمن في مجال التقيس العالمي للاتصالات.

197

4 عملاً على تسهيل استعراض أنشطة قطاع تقيس الاتصالات، ينبغي اتخاذ تدابير ترمي إلى تشجيع التعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى التي تهتم بتقييس الاتصالات ومع قطاعي الاتصالات الراديوية وتنمية الاتصالات. والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات هي التي تقرر المهام المحددة المتعلقة بهذه التدابير وشروط المشاركة وقواعد تطبيق هذه التدابير.

PP-98

المادة 14A

PP-98

الفريق الاستشاري لتقسيس الاتصالات

1 يكون الفريق الاستشاري لتقسيس الاتصالات مفتوحاً ملشاركة ممثلين عن إدارات الدول الأعضاء وممثلين عن أعضاء القطاع ولرؤساء لجان الدراسات والأفرقة الأخرى.

197A

PP-98

PP-02

2 يضطلع الفريق الاستشاري لتقسيس الاتصالات بما يلي:

197B

PP-98

(1) يستعرض الأولويات والبرامج والعمليات والمسائل المالية والاستراتيجيات المتعلقة بأنشطة قطاع تقسيس الاتصالات؛

197C

PP-98

1 مكرراً) يستعرض تنفيذ الخطة التشغيلية للفترة السابقة، لتحديد الحالات التي لم يتحقق فيها المكتب الأهداف الواردة في الخطة أو التي لم يتمكن من تحقيقها، ويسدي إلى المدير المشورة بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة؛

197CA

PP-02

(2) يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المعد بموجب أحكام الرقم 188 من هذه الاتفاقية؛

197D

PP-98

(3) يضع الخطوط التوجيهية الازمة لأعمال لجان الدراسات؛

197E

PP-98

(4) يوصي بالترتيبات الازمة لتحقيق أمور منها خصوصاً تعزيز التعاون والتنسيق مع الهيئات الأخرى ذات الصلة، ومع قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تنمية الاتصالات والأمانة العامة؛

197F

PP-98

(5) يعتمد إجراءات العمل الخاصة به بما يتفق مع الإجراءات التي تعتمدها الجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات؛

197G

PP-98

6) يعد تقريراً يعرضه على مدير مكتب تقديرات الاتصالات مبيناً فيه التدابير المتخذة بشأن النقاط الموضحة أعلاه؛

197H

PP-98

7) يعد تقريراً يعرض على الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات بشأن المسائل المسندة إليه وفقاً للرقم 191A ويحيله إلى المدير لعرضه على الجمعية.

197I

PP-98

المادة 15

مكتب تقديرات الاتصالات

1 يقوم مدير مكتب تقديرات الاتصالات بتنظيم أعمال قطاع تقديرات الاتصالات وتنسيقها.

198

2 يضطلع المدير، على وجه الخصوص، بما يلى:

199

أ) يقوم سنوياً، بالتشاور مع رؤساء لجان دراسات تقديرات الاتصالات والأفرقة الأخرى، بتحديث برنامج العمل الذي تواافق عليه الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات؛

200

PP-98

PP-02

ب) يشارك حكماً ولكن بصفة استشارية في مداولات الجمعيات العالمية لتقديرات الاتصالات وفي مداولات لجان دراسات تقديرات الاتصالات والأفرقة الأخرى. ويستخدم المدير جميع التدابير اللازمة للتحضير لجمعيات قطاع تقديرات الاتصالات واجتماعاته، بالتشاور مع الأمانة العامة وفقاً لأحكام الرقم 94 من هذه الاتفاقية، ومع قطاعي الاتحاد الآخرين عند الاقتضاء، مراعياً المراعاة الواجبة توجيهات المجلس المتعلقة بإجراء هذا التحضير؛

201

PP-98

PP-02

ج) يعالج المعلومات المتلقاة من الإدارات تطبيقاً للأحكام ذات الصلة في لواحة الاتصالات الدولية أو مقررات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، ويعدها للنشر عند اللزوم بالشكل المناسب؛

202

PP-98

د) يتبادل البيانات مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بشكل مقرء آلياً وبأشكال أخرى، ويعد الوثائق وقواعد البيانات الخاصة بقطاع تقسيس الاتصالات ويستكملاها تباعاً، ويتخذ الترتيبات اللازمة مع الأمين العام إذا اقتضى الأمر، لنشرها بلغات الاتحاد، وفقاً للرقم 172 من الدستور؛

203

PP-98

PP-06

هـ) يعرض على الجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات تقريراً عن أنشطة القطاع منذ آخر جمعية، كما يعرض على المجلس وعلى الدول الأعضاء وأعضاء القطاع تقريراً عن أنشطة هذا القطاع في فترة السنتين التالية للجمعية الأخيرة، إلا إذا تمت دعوة جمعية ثانية إلى الانعقاد؛

204

PP-98

و) يضع ميزانية تقديرية قائمة على التكاليف التي تقابل احتياجات قطاع تقسيس الاتصالات، ويجيلها إلى الأمين العام لتنظر فيها لجنة التنسيق من أجل إدراجها في ميزانية الاتحاد؛

205

ز) يعد سنوياً خطة تشغيلية ممتدة لمدة أربع سنوات تعطى السنة التالية وفترة السنوات الثلاث التي تليها، بما في ذلك الآثار المالية المتربعة على الأنشطة التي يجب أن يقوم بها المكتب لدعم القطاع ككل، ويستعرض الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات في هذه الخطة التشغيلية الرباعية وفقاً للمادة 14A من هذه الاتفاقية ويقوم المجلس سنوياً باستعراضها والموافقة عليها؛

205A
PP-98
PP-02

ح) يقدم الدعم اللازم للفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، ويعرض سنوياً تقريراً عن نتائج أعماله على الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تقييس الاتصالات وعلى المجلس؛

205B
PP-98

ط) يقدم المساعدة الازمة للبلدان النامية في الأعمال التحضيرية للجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات، وخصوصاً فيما يتعلق بالأمور التي تتخذ طابع الأولوية بالنسبة إلى هذه البلدان.

205C
PP-98

3 يختار المدير الموظفين التقنيين والإداريين لمكتب تقييس الاتصالات في إطار الميزانية التي يوافق عليها المجلس. ويعين الأمين العام هؤلاء الموظفين التقنيين والإداريين بالاتفاق مع المدير. ويعود القرار النهائي في التعيين أو التسريح إلى الأمين العام.

206

4 يقدم المدير الدعم التقني اللازم إلى قطاع تنمية الاتصالات في إطار أحکام الدستور وأحكام هذه الاتفاقية.

207

القسم 7

قطاع تنمية الاتصالات

المادة 16

مؤتمرات تنمية الاتصالات

1 يحول المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات اعتماد أساليب وإجراءات عمل لإدارة أنشطة القطاع وفقاً للرقم 145A من الدستور.

207A

PP-02

1 مكرراً) تضطلع مؤتمرات تنمية الاتصالات بالمهام التالية، طبقاً لأحكام الرقم 118 من الدستور:

208

) أ) تضع المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات برامج العمل والتوجيهات لتحديد المسائل والأولويات المتعلقة بتنمية الاتصالات، وتعطي التوجيهات والإرشادات اللازمة لقطاع تنمية الاتصالات بشأن برنامج عمله. وتقرر، وفقاً لبرامج العمل المشار إليها أعلاه، ما إذا كان هناك ما يدعو إلى الإبقاء على لجان الدراسات القائمة أو حلها أو تشكيل لجان جديدة، وتسند إلى كل منها المسائل المطلوب دراستها؛

209

PP-06

أ) مكرراً) تقرر ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى الاحتفاظ بأفرقة أخرى أو حلها أو تشكيل أفرقة جديدة وتعيين رؤسائها ونواب رؤسائهما؛

209A

PP-02

أ) مكرراً ثانياً) تضع اختصاصات الأفرقة المشار إليها في الرقم 209A أعلاه؛ ولا تعتمد تلك الأفرقة مسائل ولا توصيات؛

209B

PP-02

ب) تنظر المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات في المسائل والأولويات المتعلقة بتنمية الاتصالات، بالنظر إلى احتياجات المنطقة المعنية وخصائصها، ويجوز لها أيضاً أن تعرض توصيات على المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات؛

210
PP-02

ج) تحدد مؤتمرات تنمية الاتصالات الأهداف والاستراتيجيات لتنمية الاتصالات العالمية والإقليمية تنمية متوازنة، مع إيلاء اهتمام خاص للتوسيع في شبكات البلدان النامية وخدماتها وتحديثها، وكذلك لحشد الموارد اللازمة لهذه الغاية. وهي تشكل محفلاً لدراسة مسائل السياسة العامة والتنظيم والتشغيل والقواعد التنظيمية والمسائل التقنية والمالية والجوانب التي تمت إليها بصلة، بما فيها البحث عن مصادر تويل جديدة واستخدامها؛

211

د) تنظر المؤتمرات العالمية والإقليمية لتنمية الاتصالات، كل منها في ميدان اختصاصه، في التقارير التي تعرض عليها، وتقييم أنشطة القطاع، ويجوز لها أيضاً أن تنظر في مسائل تنمية الاتصالات المتعلقة بأنشطة قطاعي الاتحاد الآخرين.

212

2 يضع مدير مكتب تنمية الاتصالات مشاريع جداول الأعمال لمؤتمرات تنمية الاتصالات، ويعرضها للأمين العام على المجلس للموافقة عليها، بقبوتها منأغلبية الدول الأعضاء إذا تعلق الأمر بمؤتمر عالمي، أو منأغلبية الدول الأعضاء المنتمية إلى المنطقة المعنية إذا تعلق الأمر بمؤتمر إقليمي، مع مراعاة أحكام الرقم 47 من هذه الاتفاقية.

213
PP-98

3 يجوز لمؤخر تنمية الاتصالات أن يكلف الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بمسائل محددة تقع في إطار اختصاصه مع توضيح التدابير الموصى بها بشأن هذه المسائل.

213A

PP-98

PP-02

المادة 17

لجان دراسات تنمية الاتصالات

1 تدرس لجان دراسات تنمية الاتصالات مسائل الاتصالات التي تهم البلدان النامية بوجه خاص، بما فيها المسائل المذكورة في الرقم 211 من هذه الانفاقية. ويكون عدد هذه اللجان محدوداً وتنشأ لفترة محدودة حسب الموارد المتوفرة، وتخلو صلاحيات خاصة لتعالج مسائل وقضايا ذات أولوية بالنسبة إلى البلدان النامية، وهي ترتكز على المهام الموكلة إليها.

214

2 تقوم قطاعات الاتصالات الراديوية وتقدير الاتصالات وتنمية الاتصالات، مع مراعاة أحكام الرقم 119 من الدستور، باستمرار باستعراض المسائل المدروسة عملاً على التوصل إلى اتفاق على توزيع العمل وتضارف الجهود وتحسين التنسيق. وتعتمد هذه القطاعات إجراءات تتيح لها القيام بهذا الاستعراض والتوصيل إلى اتفاقات في الوقت المناسب وبأسلوب فعال.

215

3 تقوم كل لجنة من لجان دراسات تنمية الاتصالات بإعداد تقرير يعرض على المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات موضحة فيه تقدم الأعمال وعارضة عند النزوم مشاريع التوصيات الجديدة أو المراجعة كى ينظر فيها المؤتمر.

215A

PP-98

4 تضطلع لجان دراسات تنمية الاتصالات بدراسة المسائل وإعداد مشاريع التوصيات بغية اعتمادها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الأرقام من 246A إلى 247 من هذه الاتفاقية.

215B

PP-98

المادة 17A

PP-98

الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات

1 يكون الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات مفتوحاً لمشاركة ممثل إدارات الدول الأعضاء وممثل أعضاء القطاع ولمشاركة رؤساء لجان الدراسات والأفرقة الأخرى ونواب رؤسائهما، وهو يتصرف من خلال المدير.

215C

PP-98

PP-02

PP-06

2 يضطلع الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بما يلي:

215D

PP-98

(1) يستعرض الأولويات والبرامج والعمليات والمسائل المالية والاستراتيجيات المتعلقة بأنشطة قطاع تنمية الاتصالات؛

215E

PP-98

1 مكرر() يستعرض تفاصيل الخطة التشغيلية للفترة السابقة، لتحديد الحالات التي لم يتحقق فيها المكتب الأهداف المحددة في الخطة أو التي لم يتمكن من تحقيقها، ويسدي إلى المدير المشورة بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية الالزمة؛

215EA

PP-02

- (2) يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المعد بموجب أحكام الرقم 209 من هذه الاتفاقية؛ 215F
PP-98
- (3) يضع الخطوط التوجيهية الالزمة لأعمال لجان الدراسات؛ 215G
PP-98
- (4) يوصي بالترتيبات الالزمة لتحقيق أمور منها خصوصاً تعزيز التعاون والتنسيق مع قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقدير الاتصالات والأمانة العامة، ومع مؤسسات التنمية والتمويل المعنية الأخرى؛ 215H
PP-98
- (5) يعتمد إجراءات العمل الخاصة به بما يتفق مع الإجراءات التي يعتمدها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛ 215I
PP-98
- (6) يعد تقريراً يعرضه على مدير مكتب تنمية الاتصالات مبيناً فيه التدابير المتخذة بشأن النقاط الموضحة أعلاه؛ 215J
PP-98
- 6 مكرراً) يعد تقريراً يعرض على المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن المسائل المسندة إليه وفقاً للرقم 213A من هذه الاتفاقية ويحيله إلى المدير لعرضه على المؤتمر. 215JA
PP-02
- 3 يجوز أن يدعو المدير مثلي عن وكالات التعاون والمساعدة الثنائية في مجال التنمية ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف للمشاركة في اجتماعات الفريق الاستشاري. 215K
PP-98

المادة 18

مكتب تنمية الاتصالات

- 1 يقوم مدير مكتب تنمية الاتصالات بتنظيم أعمال قطاع تنمية الاتصالات وتنسيقها. 216

- 2 يضطلع المدير، على وجه الخصوص، بما يلي:
- 217
- أ) يشارك حكماً ولكن بصفة استشارية في مداولات المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات وفي مداولات لجان دراسات تنمية الاتصالات والأفرقة الأخرى. ويتخذ المدير جميع التدابير الالزامية للتحضير لمؤتمرات قطاع تنمية الاتصالات واجتماعاته، بالتشاور مع الأمانة العامة وفقاً لأحكام الرقم 94 من هذه الاتفاقية، ومع قطاعي الاتحاد الآخرين عند الاقتضاء، مراعياً المراعاة الواجبة توجيهات المجلس المتعلقة بإجراء هذا التحضير؛
- 218
PP-02
- ب) يعالج المعلومات المتلقاة من الإدارات تطبيقاً للقرارات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر المندوبين المفوضين وعن مؤتمرات تنمية الاتصالات، ويعدها لنشرها عند اللزوم بالشكل المناسب؛
- 219
- ج) يتبادل البيانات مع أعضاء القطاع بشكل مفروء آلياً وبأشكال أخرى، ويعد الوثائق وقواعد البيانات الخاصة بقطاع تنمية الاتصالات ويستكملاها تباعاً، ويتخذ جميع الترتيبات الالزامية مع الأمين العام إذا اقتضى الأمر، لنشرها بلغات الاتحاد وفقاً للرقم 172 من الدستور؛
- 220
PP-06
- د) يجمع وبعد النشر، بالتعاون مع الأمانة العامة وقطاعي الاتحاد الآخرين، المعلومات ذات الطابع التقني أو الإداري التي قد تكون مفيدة فائدة خاصة للبلدان النامية، بغية مساعدتها على تحسين شبكات اتصالاتها. ويسترعى انتباه هذه البلدان أيضاً إلى الإمكانيات التي توفرها البرامج الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة؛
- 221

هـ) يعرض على المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات تقريراً عن أنشطة القطاع منذ آخر مؤتمر، كما يعرض المدير على المجلس وعلى الدول الأعضاء وأعضاء القطاع تقريراً عن أنشطة هذا القطاع في فترة السنتين التالية للمؤتمر الأخير؛

222

PP-98

و) يضع ميزانية تقديرية قائمة على التكاليف التي تقابل احتياجات قطاع تنمية الاتصالات، ويجيلها إلى الأمين العام لتنظر فيهالجنة التنسيق من أجل إدراجها في ميزانية الاتحاد؛

223

PP-98

ز) يعد سنوياً خطة تشغيلية ممتدة لمدة أربع سنوات تغطي السنة التالية وفترة السنوات الثلاث التي تليها، بما في ذلك الآثار المالية المتربة على الأنشطة التي يجب أن يقوم بها المكتب لدعم القطاع ككل، ويستعرض الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات هذه الخطة التشغيلية الرباعية وفقاً للمادة 17A من هذه الاتفاقية ويقوم المجلس سنوياً باستعراضها والموافقة عليها؛

223A

PP-98

PP-02

ح) يقدم الدعم اللازم للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، ويعرض سنوياً تقريراً عن نتائج أعماله على الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات وعلى المجلس.

223B

PP-98

3 يعمل المدير بالتعاون مع المسؤولين المنتخبين الآخرين على السعي إلى تقوية دور الاتحاد الذي يقوم به كوسيط يحفز تنمية الاتصالات، ويتخذ الترتيبات اللازمة بالتعاون مع مدير مكتب القطاع المعنى للمشروع في الإجراءات المناسبة مثل الدعوة إلى عقد اجتماعات إعلامية عن أنشطة القطاع المعنى.

224

PP-98

4 يجري المدير دراسات ويسدي المشورة، بناءً على طلب من الدول الأعضاء المعنية، بشأن مسائل تتعلق بالاتصالات الوطنية لهذه الدول، بمساعدة من مديرى القطاعين الآخرين، ومن الأمين العام عند اللزوم. وعندما تقتضي هذه الدراسات مقارنة بين عدة حلول تقنية ممكنة، يجوز أن تؤخذ بعض العوامل الاقتصادية في الاعتبار.

5 يختار المدير الموظفين التقنيين والإداريين لمكتب تنمية الاتصالات في إطار الميزانية التي يوافق عليها المجلس. ويعين الأمين العام هؤلاء الموظفين بالاتفاق مع المدير. ويعود القرار النهائي في التعيين أو التسریع إلى الأمين العام.

225

PP-98

226

227

PP-98

القسم 8

أحكام مشتركة بين القطاعات الثلاثة

المادة 19

مشاركة كيانات ومنظمات أخرى غير الإدارات في أنشطة الاتحاد

1 يشجع الأمين العام ومديري المكاتب الكيانات والمنظمات التالية على المشاركة بشكل أكبر في أنشطة الاتحاد:

228

(أ) وكالات التشغيل المعترف بها، والمنظمات العلمية أو الصناعية ومؤسسات التمويل أو التنمية التي تتوافق عليها الدولة العضو المعنية؛

229

PP-98

ب) الكيانات الأخرى المعنية بمسائل الاتصالات والتي تتوافق عليها الدولة
العضو المعنية؛

230

PP-98

ج) المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالاتصالات أو
التقنيس أو التمويل أو التنمية.

231

2 يعمل مدعيو المكاتب بتعاون وثيق مع الكيانات والمنظمات المرخص لها
بالمشاركة في أعمال قطاع واحد من قطاعات الاتحاد أو أكثر.

232

3 كل طلب للمشاركة في أعمال أحد القطاعات يقدم به أحد الكيانات
المذكورة في الرقم 229 أعلاه وفقاً للأحكام ذات الصلة من الدستور ومن هذه
الاتفاقية وتتوافق عليه الدولة العضو المعنية، يجب أن توجه به هذه الدولة إلى
الأمين العام.

233

PP-98

4 كل طلب من أحد الكيانات المذكورة في الرقم 230 أعلاه تقدمه الدولة
العضو المعنية، تتم معالجته طبقاً لإجراءات يضعه المجلس. ويستعرض المجلس كل
طلب للتأكد من مطابقته لهذا الإجراء.

234

PP-98

4 مكرر(أ) يمكن كذلك أن يرسل أحد الكيانات المشار إليها في الرقمن 229
و230 أعلاه طلب قبوله كعضو من أعضاء القطاعات، بتوجيهه الطلب مباشرة
إلى الأمين العام. والدول الأعضاء التي تحيز مثل هذه الكيانات أن توجه طلبه
مباشرة إلى الأمين العام عليها أن تحيز الأمين العام علماً بذلك. وإذا لم تخطر
الدولة العضو المعنية الأمين العام بذلك، فإن الكيانات التابعة لها لن تتمتع
بإمكانية توجيه طلب مباشر إلى الأمين العام. ويجب على الأمين العام أن يقوم
بتباعاً باستكمال ونشر قائمة الدول الأعضاء التي تحيز للكيانات التابعة
لولايتها أو لسيادتها أن توجه طلبها مباشرة إلى الأمين العام.

234A

PP-98

4 مكررًا ثانيةً) عندما يتلقى الأمين العام طلباً مباشراً من أحد الكيانات، بموجب الرقم 234A أعلاه، عليه أن يتأكد، على أساس المعايير التي حددتها الجلس، من أن وظائف هذا الكيان المرشح للعضوية وأهدافه متوافقة مع أهداف الاتحاد. ثم يحيط الأمين العام فوراً الدولة العضو المعنية علمًا بهذا الطلب داعياً إليها إلى الموافقة عليه. وإذا لم يتسلّم الأمين العام أي اعتراض من الدولة العضو في غضون أربعة أشهر، يرسل إليها برقية للتنكّر. وإذا لم يتسلّم الأمين العام أي اعتراض في غضون أربعة أشهر بعد تاريخ إرسال البرقية، يعتبر الطلب مقبولاً. وإذا تلقى الأمين العام اعتراضًا من الدولة العضو، فإنه يدلو مقدم الطلب إلى الاتصال بالدولة العضو المعنية.

234B

PP-98

4 مكررًا ثالثاً) إذا كانت الدولة العضو تسمح بتقدیم الطلبات مباشراً، يمكنها إشعار الأمين العام بأنها تحوله صلاحية الموافقة على الطلبات المقدمة من كيانات تابعة لولايته أو لسيادتها.

234C

PP-98

5 كل طلب للمشاركة في أعمال أحد القطاعات يتقدّم به أحد الكيانات أو المنظمات المذكورة في الرقم 231 أعلاه (عدا المنظمات المذكورة في الرقمين 269B و 269C من هذه الاتفاقية) يحال إلى الأمين العام ويعالج طبقاً للإجراءات التي يضعها مجلس.

235

PP-06

6 كل طلب للمشاركة في أعمال أحد القطاعات تتقدّم به إحدى المنظمات المذكورة في الأرقام من 269B إلى 269D يحال إلى الأمين العام، وتدرج المنظمة المعنية في القوائم المذكورة في الرقم 237 أدناه.

236

PP-06

- 7 يضع الأمين العام لكل قطاع قوائم بجميع الكيانات والمنظمات المشار إليها في الأرقام من 229 إلى 231 والأرقام من 269B إلى 269D من هذه الاتفاقية والمرخص لها بالمشاركة في أعمال القطاعات ويستكمل هذه القوائم تباعاً وينشرها على فترات مناسبة، ويعلم بها جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات المعنية ومدير القطاع المعنى. ويقوم هذا المدير بإبلاغ الكيانات أو المنظمات المعنية بما اتخذ من إجراء بشأن طلباتها، كما يعلم الدول الأعضاء المعنية بذلك.
- 8 تخضع مشاركة المنظمات والكيانات الواردة في القوائم المشار إليها في الرقم 237 أعلاه في أعمال القطاعات لأحكام هذه المادة والمادة 33 والأحكام الأخرى ذات الصلة من هذه الاتفاقية. ولا تنطبق عليها أحكام الأرقام من 25 إلى 28 من الدستور.
- 9 يمكن لعضو من أعضاء القطاعات أن يتصرف باسم الدولة العضو التي وافقت على عضويته، إذا قامت هذه الدولة العضو بإعلام مدير المكتب المعنى أنها أجازت له ذلك.
- 10 كل عضو من أعضاء القطاعات يحق له أن ينقض هذه المشاركة بموجب تبليغ موجه إلى الأمين العام. ويمكن أيضاً للدولة العضو المعنية أن تنقض هذه المشاركة عند اللزوم، أو يتم نقض المشاركة طبقاً للمعايير والإجراءات التي يحددها المجلس إذا تعلق الأمر بحالة الموافقة على عضو من أعضاء القطاعات بموجب الرقم 234C أعلاه. ويعمل بهذا النقض بعد انتهاء ستة أشهر ابتداء من اليوم الذي يتلقى فيه الأمين العام التبليغ المذكور.

237

PP-98

PP-06

238

PP-98

PP-06

239

PP-94

PP-98

240

PP-98

PP-06

11 يحذف الأمين العام من قائمة الكيانات والمنظمات أي كيان أو منظمة لم يعد مرخصاً له بالمشاركة في أعمال أحد القطاعات، وفقاً للمعايير والإجراءات التي يحددها المجلس.

241

12 يجوز أن تقرر جمعية أو مؤتمر لأحد القطاعات السماح لكيانات أو منظمات بالمشاركة بصفة منتبس في أعمال لجنة دراسات معينة أو في أعمال أفرقتها الفرعية، مع مراعاة المبادئ الخددة فيما يلي:

241A

PP-98

(1) يمكن لأي كيان أو منظمة مشار إليه في الأرقام من 229 إلى 231 أعلاه أن يقدم طلباً للمشاركة في أعمال لجنة دراسات معينة بصفة منتبس.

241B

PP-98

(2) وعندما يتعلق الأمر بالحالات التي يقر فيها أحد القطاعات قبول منتبسين، يطبق الأمين العام الإجراءات ذات الصلة من هذه المادة على مقدمي الطلبات، مع مراعاة حجم هذا الكيان أو المنظمة وغير ذلك من المعايير ذات الصلة.

241C

PP-98

(3) لا تضم القائمة المذكورة في الرقم 237 أعلاه الكيانات أو المنظمات المسماوح لها بالمشاركة بصفة منتبس في أعمال لجنة دراسات معينة.

241D

PP-98

(4) ترد شروط المشاركة في أعمال لجنة من لجان الدراسات في الرقمين 248A و483B من هذه الاتفاقية.

241E

PP-98

المادة 20

سير الأعمال في لجان الدراسات

1 تقوم كل من جمعية الاتصالات الراديوية، والجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات، والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بتعيين رئيس لكل لجنة دراسات ونائب واحد للرئيس أو أكثر. وتراعي وجاهة خاص في تعيين الرؤساء ونواب الرؤساءمعايير الكفاءة ومتطلبات التوزيع الجغرافي المتصف، وكذلك ضرورة تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية.

242

PP-98

2 إذا استدعت أعباء الأعمال الملقاة على عاتق أي لجنة من لجان الدراسات ذلك، تعين الجمعية أو المؤتمر العدد الإضافي الذي تراه ضرورياً من نواب الرئيس.

243

PP-98

3 إذا لم يعد رئيس إحدى لجان الدراسات قادراً على ممارسة وظائفه خلال الفترة الواقعة بين جمعيتين أو مؤتمرين للقطاع المعنى، وإذا لم يكن في لجنته سوى نائب رئيس واحد، يحل هذا الأخير محل الرئيس. وإذا تعلق الأمر بلجنة دراسات عين لها عدة نواب للرئيس، تنتخب هذه اللجنة من بينهم رئيسها الجديد أثناء اجتماعها التالي، وعند الاقتضاء تنتخب نائب رئيس جديداً من بين أعضائها. كما تنتخب اللجنة نائباً جديداً للرئيس إذا لم يعد أحد نواب الرئيس قادراً على ممارسة وظائفه في هذه الفترة.

244

4 تمارس لجان الدراسات أعمالها بالمراسلة قدر الإمكان وباستعمال وسائل الاتصال الحديثة.

245

5 يقوم مدير مكتب كل قطاع، بعد مشاورة الأمين العام وبعد التنسيق المنصوص عليه في الدستور والاتفاقية، بوضع الخطة العامة لاجتماعات لجان الدراسات مراجعاً مقررات المؤتمر المختص أو الجمعية المختصة.

246

5 مكرر 1) تعتمد الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات المسائل التي تجحب دراستها وفقاً للإجراءات التي يحددها المؤتمر المختص أو الجمعية المختصة، حسب الحال، بما في ذلك توضيح ما إذا كانت التوصية الناتجة عن الدراسة ستخضع لمشاورات رسمية مع الدول الأعضاء.

246A

PP-98

2) يتم اعتماد التوصيات الناتجة عن دراسة المسائل المشار إليها أعلاه في لجنة الدراسات المعنية وفقاً للإجراءات التي يحددها المؤتمر المختص أو الجمعية المختصة، حسب الحال. وإذا كانت التوصيات لا تستدعي أن تخضع لمشاورات رسمية مع الدول الأعضاء بغية الموافقة عليها، فإنها تعتبر قد حصلت على الموافقة.

246B

PP-98

3) إذا تعلق الأمر بتوصية تتطلب أن تخضع لمشاورات رسمية مع الدول الأعضاء، فإنها تعامل وفقاً لأحكام الرقم 247 فيما يلي أو تحال إلى المؤتمر المختص أو الجمعية المختصة، حسب الحال.

246C

PP-98

4) يجب ألا يستعمل الرقمان 246A و 246B أعلاه في حالة المسائل والتوصيات التي لها آثار سياسية أو تنظيمية مثل:

246D

PP-98

أ) المسائل والتوصيات التي يوافق عليها قطاع الاتصالات الراديوية فيما يتعلق بأعمال مؤتمرات الاتصالات الراديوية، ومسائل وتوصيات من فئات أخرى وفقاً لما تقرره جمعية الاتصالات الراديوية؛

246E

PP-98

ب) المسائل والتوصيات التي يوافق عليها قطاع تقسيس الاتصالات والمتعلقة بأمور التعريفات والمحاسبة وبخطط الترقيم والعنونة ذات الصلة؛

246F

PP-98

ج) المسائل والتوصيات التي يوافق عليها قطاع تنمية الاتصالات والمتعلقة بالأمور التنظيمية والسياسية والمالية؛

246G

PP-98

د) المسائل والتوصيات التي يسود الشك بشأن مجال تطبيقها.

246H

PP-98

6 تبادر لجان الدراسات إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحصول على موافقة الدول الأعضاء على التوصيات التي تُنجذب بين جماعتين أو مؤتمرين. وتكون الإجراءات التي تطبق للحصول على هذه الموافقة هي الإجراءات التي توافق عليها الجمعية المختصة أو المؤتمر المختص، حسب الحاله.

247

PP-98

6 مكرر) تتمتع التوصيات الموافق عليها تطبيقاً للرقم 246B أو الرقم 247 أعلاه بالوضع القانوني ذاته الذي تتمتع به التوصيات التي يوافق عليها المؤتمر ذاته أو الجمعية ذاتها.

247A

PP-98

7 يجوز عند الحاجة إنشاء أفرقة عمل مشتركة لدراسة مسائل تستدعي مشاركة خبراء من عدة لجان دراسات.

248

7 مكرر) يجوز لمدير مكتب من المكاتب، وفقاً لإجراء يحدده القطاع المعنى وبعد مشاورته رئيس لجنة الدراسات المعنية، أن يدعو منظمة لا تشارك في أعمال القطاع إلى إيفاد ممثلين للمشاركة في دراسة مسألة محددة في لجنة الدراسات المعنية أو في الأفرقة التابعة لها.

248A

PP-98

7 مكرر ثانياً) يُسمح للمتنيب المشار إليه في الرقم 241A من هذه الاتفاقية، أن يشارك في أعمال أي لجنة من لجان الدراسات دون أن يشارك في عملية اتخاذ القرار ولا في أنشطة الاتصال التي تتضطلع بها لجان الدراسات.

248B

PP-98

249

٨ يرسل مدير المكتب المعنى التقارير الختامية التي تعدّها لجان الدراسات والتي تحوي قائمة بالتوصيات التي تمت الموافقة عليها وفقاً للرقم 247 أعلاه إلى الإدارات والمنظمات والكيانات المشاركة في أعمال القطاع. وترسل هذه التقارير بأسرع ما يمكن، ويجب في جميع الأحوال أن تصل إلى مقاصدها قبل تاريخ المؤتمر المختص بشهر واحد على الأقل.

المادة 21

التوصيات التي يوجهها مؤتمر إلى آخر

250

١ يجوز لأي مؤتمر أن يعرض على مؤتمر آخر من مؤتمرات الاتحاد توصيات تدخل ضمن نطاق اختصاصه.

251

٢ توجه هذه التوصيات إلى الأمين العام في وقت مناسب يتيح تجميعها وتنسيقها وإبلاغها وفقاً لما ينص عليه الرقم 44 من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته ومجتمعاته.

PP-06

المادة 22

علاقات القطاعات فيما بينها ومع المنظمات الدولية

1 يجوز لمديري المكاتب أن يقرروا، بعد التشاور المناسب وبعد التنسيق المنصوص عليه في الدستور والاتفاقية وفي مقررات المؤتمرات أو الجمعيات المختصة، تنظيم اجتماعات مشتركة للجان دراسات تابعة لقطاعين أو للقطاعات الثلاثة، بغية القيام بدراسات وتحضير مشاريع توصيات عن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وتعرض مشاريع التوصيات هذه على المؤتمرات أو الجمعيات المختصة للقطاعات المعنية.

252

2 يجوز أن يحضر مؤتمرات أحد القطاعات أو اجتماعاته بصفة استشارية الأمين العام ونائب الأمين العام ومديراً مكتبي القطاعين الآخرين أو ممثلوهم، وكذلك أعضاء لجنة لواحة الراديو. ويمكن لهذه المؤتمرات والجمعيات أن تدعوه عند اللزوم للحضور بصفة استشارية ممثلين عن الأمانة العامة وعن أي قطاع آخر لم يجد ضرورة لإيفاد ممثلي عنده.

253

3 عندما يُدعى أحد القطاعات إلى أن يشارك في اجتماع لمنظمة دولية، يُرخص لمديره أن يتخد الترتيبات الازمة لتأمين تمثيل القطاع بصفة استشارية، مع مراعاة أحكام الرقم 107 من هذه الاتفاقية.

254

الفصل الثاني
أحكام خاصة تتعلق بالمؤتمرات والجمعيات

PP-98

PP-02

المادة 23**القبول في مؤتمرات المندوبين المفوضين** PP-02

(ملغاة)	255 إلى 266
PP-02	
1 يُقبل للمشاركة في مؤتمرات المندوبين المفوضين:	267
PP-02	
أ) الوفود؛	268
ب) المسؤولون المنتخبون، وذلك بصفة استشارية؛	268A
PP-02	
ج) لجنة لوائح الراديو، وفقاً للرقم 141A من هذه الاتفاقية، بصفة استشارية؛	268B
PP-02	
د) مراقبو المنظمات والوكالات والكيانات التالية الذين يمكنهم المشاركة بصفة استشارية:	269
PP-94	
PP-02	
PP-06	
1' الأمم المتحدة؛	269A
PP-02	
2' المنظمات الإقليمية للاتصالات المبينة في المادة 43 من الدستور؛	269B
PP-02	
3' المنظمات الدولية الحكومية التي تشغل أنظمة ساتلية؛	269C
PP-02	
4' الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛	269D
PP-02	

هـ) مراقبو أعضاء القطاعات المشار إليهم في الرقمين 229 و231 من هذه الاتفاقية.	269E PP-02 PP-06
2 تمثّل الأمانة العامة ومكاتب الاتحاد الثلاثة في المؤقر بصفة استشارية.	269F PP-02

المادة 24

القبول في مؤتمرات الاتصالات الراديوية

PP-02

(ملغاة)	270 إلى 275 PP-02
1 يُقبل للمشاركة في مؤتمرات الاتصالات الراديوية:	276 PP-02
أ) الوفود؛	277
بـ) مراقبو المنظمات والوكالات المشار إليها في الأرقام من 69A2 إلى 69D2 من هذه الاتفاقية الذين يمكنهم المشاركة بصفة استشارية؛	278 PP-02 PP-06
جـ) مراقبو المنظمات الدولية الأخرى المدعوة وفقاً للأحكام ذات الصلة في الفصل الأول من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته الذين يمكنهم المشاركة بصفة استشارية؛	279 PP-02 PP-06
دـ) مراقبو أعضاء قطاع الاتصالات الراديوية؛	280 PP-98 PP-06
(ملغاة)	281 PP-02

ه) مراقبو الدول الأعضاء الذين يشاركون، دون حق التصويت، في المؤتمرات الإقليمية للاتصالات الراديوية الخاصة بمنطقة غير المنطقة التي تنتسب إليها الدول الأعضاء المذكورة؛	282 PP-98 PP-02
و) الموظفون المنتخبون، بصفة استشارية، عندما يناقش المؤتمر قضايا داخلة ضمن اختصاصهم، وأعضاء لجنة لوائح الراديو.	282A PP-02

المادة 25

القبول في جماعيات الاتصالات الراديوية والجماعيات العالمية لتقدير الاتصالات ومؤتمرات تنمية الاتصالات

<p>(ملغاة)</p> <p>1 يُقبل للمشاركة في الجمعية أو المؤتمر:</p> <p>أ) الوفود؛</p> <p>ب) يمثلو أعضاء القطاعات المعنية؛</p> <p>ج) المراقبون الذين يمكنهم المشاركة بصفة استشارية باسم:</p> <p>ـ المنظمات والوكالات المشار إليها في الأرقام 269A إلى 269D من هذه الاتفاقية؛</p> <p>(ملغاة)</p> <p>(ملغاة)</p>	<p>293 إلى 294 PP-02</p> <p>295 PP-02</p> <p>296 PP-06</p> <p>296 مكررًا PP-06</p> <p>297 PP-02 PP-06</p> <p>297 مكررًا PP-06</p> <p>298 PP-02</p> <p>298A و PP-06</p>
---	--

‘2’ أي منظمة إقليمية أو منظمة دولية أخرى تعالج مسائل تهم الجمعية أو المؤتمر.

298C
PP-02
PP-06

(ملغاة)

F إلى 298D
PP-06

2 يمثل الموظفون المنتخبون والأمانة العامة ومكاتب الاتحاد، حسب مقتضى الحال، في الجمعية أو المؤتمر بصفة استشارية. ويشارك عضوان من لجنة لواحة الراديو، تسميهما اللجنة، في جمعيات الاتصالات الراديوية بصفة استشارية.

298G
PP-02

المادة من 26 إلى 30 (ملغاة)

PP-02

المادة 31

أوراق الاعتماد في المؤتمرات

1 يجب على الوفد الذي توفده دولة من الدول الأعضاء إلى مؤتمر للمندوبين المفوضين أو إلى مؤتمر للاتصالات الراديوية أو إلى مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية، أن يكون معتمدًا حسب الأصول طبقاً لأحكام الأرقام من 325 إلى 331 أدناه.

324
PP-98

2) 1) تُعتمد الوفود إلى مؤتمرات المندوبين المفوضين بأوراق اعتماد يوقعها رئيس الدولة، أو رئيس الحكومة، أو وزير الشؤون الخارجية.

325

2) تُعتمد الوفود إلى المؤتمرات الأخرى المشار إليها في الرقم 324 أعلاه، بأوراق اعتماد يوقعها رئيس الدولة، أو رئيس الحكومة، أو وزير الشؤون الخارجية، أو الوزير المختص بالقضايا التي يعالجها المؤتمر.

326

(3) يجوز أن يصدق على أوراق اعتماد الوفد، بصفة مؤقتة، رئيس البعثة الدبلوماسية للدولة العضو المعنية لدى الحكومة المضيفة، أو رئيس الوفد الدائم للدولة العضو المعنية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إذا انعقد المؤتمر في الاتحاد السويسري، شريطة أن يرد تأكيد بذلك صادر عن إحدى السلطات المذكورة في الرقم 325 أو 326 أعلاه وأن يتم تسلم هذا التأكيد قبل التوقيع على الوثائق الختامية للمؤتمر.

327

PP-98

3 ثُقّل أوراق الاعتماد إذا كانت موقعة من إحدى السلطات المختصة المذكورة في الأرقام من 325 إلى 327 أعلاه، ومستوفية لأحد المعايير الآتية:

328

- تُخول الوفد مطلق الصالحيات؛

329

- تأذن للوفد بتمثيل حكومته دون قيد؛

330

- تعطى للوفد أو لبعض أعضائه حق توقيع الوثائق الختامية.

331

4 (1) يحق للوفد الذي تعرف الجلسة العامة بصحمة أوراق اعتماده أن يمارس حق التصويت باسم الدولة العضو المعنية رهناً بأحكام الرقمين 169 و 210 من الدستور، وأن يوقع على الوثائق الختامية.

332

PP-98

(2) لا يحق للوفد الذي لا تعرف الجلسة العامة بصحمة أوراق اعتماده أن يمارس حق التصويت ولا التوقيع على الوثائق الختامية، طالما لم يتم تصحيح هذا الوضع.

333

5 تودع أوراق الاعتماد لدى أمانة المؤتمر في أسرع وقت ممكن؛ ولذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن ترسل أوراق اعتمادها قبل موعد افتتاح المؤتمر إلى الأمين العام الذي يحيطها إلى أمانة المؤتمر فور تشكيل هذه الأمانة. وتكتفى بتدقيقها اللجنة المشار إليها في الرقم 68 من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، والتي ترفع إلى الجلسة العامة تقريراً باستنتاجاتها خلال مهلة تحدها الجلسة المذكورة. وبانتظار قرار الجلسة العامة في هذا الموضوع، يحق لكل وفد المشاركة في أعمال المؤتمر ولممارسة حق التصويت باسم الدولة العضو المعنية.

334
PP-98
PP-02

6 ينبغي للدول الأعضاء، كقاعدة عامة، أن تبذل جهدها لإرسال وفودها الخاصة إلى مؤتمرات الاتحاد. غير أنه إذا تعذر على إحدى الدول الأعضاء إرسال وفدها الخاص، للدواع استثنائية، يجوز لها أن تعطي إلى دولة عضو أخرى صلاحيات التصويت والتوفيق باسمها. ويجب أن يتم تفويض هذه الصلاحيات بموجب وثيقة توقيعها إحدى السلطات المذكورة في الرقم 325 أو الرقم 326 أعلاه.

335
PP-98

7 يجوز لوفد يحق له التصويت أن يوكل وفداً آخر يحق له التصويت في ممارسة هذا الحق نيابة عنه أثناء جلسة واحدة أو أكثر، إذا تعذر عليه حضورها. ويجب عليه، في هذه الحالة، أن يعلم بذلك رئيس المؤتمر كتابة وفي الوقت المناسب.

336

8 لا يجوز لوفد أن يمارس أكثر من تصويت واحد بالوكالة.

337

338

9 لا تقبل أوراق الاعتماد وأوراق الوكالة عن طريق البرق. ومع ذلك، تقبل الردود البرقية على طلبات الاستفسار التي يوجهها رئيس المؤتمر أو أمانته فيما يتعلق بأوراق الاعتماد.

339

PP-98

10 كل دولة من الدول الأعضاء، أو كل كيان مرخص له أو منظمة مرخص لها، تبني إرسال وفد أو مثليين عنها إلى جمعية لتنقيس الاتصالات أو إلى مؤتمر لتنمية الاتصالات أو إلى جمعية للاتصالات الراديوية، عليها أن تعلم مدير مكتب القطاع المعنى بذلك مبينة أسماء أعضاء الوفد أو الممثلين ووظائفهم.

الفصل الثالث (ملغاة)

PP-98

المادة 32

**القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد
وجمعياته واجتماعاته**

PP-02

1 يعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته. وتتضمن هذه القواعد الأحكام المتعلقة بإجراءات تعديليها وتاريخ بدء العمل بالتعديلات.

339A

PP-98

PP-02

2 تطبق القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته مع عدم المساس بالأحكام المتعلقة بإجراءات التعديل المنصوص عليها في المادة 55 من الدستور والمادة 42 من هذه الاتفاقية.

340

PP-98

PP-02

المادة 32A

حق التصويت

PP-98

¹ يحق لكل وفد من وفود الدول الأعضاء تعتمده الدولة المعنية حسب الأصول كي يشارك في أعمال المؤتمر أو الجمعية أو أي اجتماع آخر، صوت واحد في جميع جلسات المؤتمر أو الجمعية أو الاجتماع، وفقاً للمادة 3 من الدستور.

340A

PP-98

2 يمارس وفد الدولة العضو حق التصويت بمقتضى الشروط المنصوص عليها في المادة 31 من هذه الاتفاقية.

340B

PP-98

3 عندما لا يوجد تمثيل لإحدى الدول الأعضاء من خلال إدارة تمثلها في جمعية الاتصالات الراديوية أو الجمعية العالمية لتنقييس الاتصالات أو مؤتمر تنمية الاتصالات، فإن ممثلي وكالات التشغيل المعترف بها التابعة للدولة العضو المعنية يحق لهم جميعاً صوت واحد بغض النظر عن عددهم، شريطة مراعاة أحكام الرقم 239 من هذه الاتفاقية. كما تطبق على المؤتمرات والجمعيات المذكورة أعلاه أحكام الأرقام من 335 إلى 338 من هذه الاتفاقية بشأن تفويض الصالحيات.

340C

PP-98

المادة 32B

التحفظات

PP-98

1 يجب، كقاعدة عامة، على كل وفد لا تشاركه بقية الوفود في وجهات نظره، أن يسعى قدر إمكانه إلى الاتفاق مع رأي الأغلبية.

340D

PP-98

2 كل دولة من الدول الأعضاء صرحت أثناء مؤتمر للمندوبيين المفوضين بأنها تحفظ لنفسها الحق بإبداء تحفظات بما يتفق مع التصريح الذي أدلت به عند توقيع الوثائق الختامية، يجوز لها إبداء تحفظات بشأن تعديل الدستور أو هذه الاتفاقية إلى الوقت الذي تودع فيه لدى الأمين العام وثيقة تصديقها على هذا التعديل أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه.

340E

PP-98

3 إذا بدا لوفد ما أن الطابع الذي يتسم به أحد القرارات قد يمنع حكومته من الموافقة على التقيد بالنص المراجع للوائح الإدارية، يجوز لهذا الوفد، في نهاية المؤتمر الذي سيعتمد النص المراجع، أن يبدي تحفظات على أساس نهائي أو مؤقت فيما يتعلق بالقرار المذكور؛ ويجوز أن يبدي مثل هذه التحفظات أي وفد باسم دولة من الدول الأعضاء التي لا تشارك في هذا المؤتمر المختص إذا كانت هذه الدولة العضو قد منحت هذا الوفد صلاحيات بالوكالة لتوقيع الوثائق الختامية وفقاً لأحكام المادة 31 من هذه الاتفاقية.

340F

PP-98

4 لا يكون التحفظ الذي يتم إبداؤه عند انتهاء المؤتمر صالحًا إلا إذا قامت الدولة العضو التي أبدته بتأكيدته رسميًا عندما تبلغ موافقتها على التقيد بالصلك المعدل أو المراجع الذي اعتمدته المؤتمر الذي أبدت الدولة العضو تحفظها في نهايته.

340G

PP-98

(ملغاة)

467 إلى 341

PP-98

الفصل الرابع أحكام أخرى

المادة 33 الشؤون المالية

1) يتحدد على النحو التالي الجدول الذي يمكن بموجبه لكل دولة من الدول الأعضاء أن تختار فئة مساحتها شريطة مراعاة أحكام الرقم 468A أدناه، أو الذي يمكن بموجبه أن يختار كل عضو من أعضاء القطاعات فئة مساحتها شريطة مراعاة أحكام الرقم 468B أدناه، وفقاً للأحكام ذات الصلة من المادة 28 من الدستور:

<p>من فئة 40 وحدة حتى فئة وحدتين: مع التدرج بوحدة واحدة</p>	468 PP-98 PP-06 PP-10
---	--

الفئات أقل من وحدتين على الشكل التالي:
 فئة وحدة ونصف الوحدة
 فئة وحدة واحدة
 فئة نصف الوحدة
 فئة ربع الوحدة
 فئة ثمن الوحدة
 فئة 1/16 من الوحدة

1 مكرر(أ) لا يجوز للدول الأعضاء اختيار فئتي المساهمة اللتين تبلغان ثمن الوحدة و 1/16 من الوحدة إلا إذا كانت هذه الدول من أقل البلدان نمواً المدرجة في قائمة الأمم المتحدة أو كانت من الدول التي يحددها المجلس في هذا الصدد.

<p>1 مكرر(أ) لا يجوز للأعضاء القطاعات اختيار فئة مساهمة أقل من فئة نصف الوحدة، باستثناء أعضاء قطاع تنمية الاتصالات الذين يجوز لهم اختيار فئات ربع الوحدة وثمن الوحدة و 1/16 من الوحدة. بيد أن فئة 1/16 من الوحدة محجوزة للأعضاء القطاع المتبعين إلى البلدان النامية الواردة في قائمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد أن ينظر فيها مجلس الاتحاد.</p>	468A PP-98
---	-----------------------------

<p>1 مكرر(أ) لا يجوز للأعضاء القطاعات اختيار فئة مساهمة أقل من فئة نصف الوحدة، باستثناء أعضاء قطاع تنمية الاتصالات الذين يجوز لهم اختيار فئات ربع الوحدة وثمن الوحدة و 1/16 من الوحدة. بيد أن فئة 1/16 من الوحدة محجوزة للأعضاء القطاع المتبعين إلى البلدان النامية الواردة في قائمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد أن ينظر فيها مجلس الاتحاد.</p>	468B PP-98
---	-----------------------------

2) إضافة إلى فنات المساهمة المذكورة في الرقم 468 أعلاه، يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أو عضو من أعضاء القطاعات أن تختار عدداً من وحدات المساهمة يفوق 40 وحدة.

469
PP-98

3) يبلغ الأمين العام، دون إبطاء، كل دولة عضو لا يمثلها وفد في مؤتمر المندوبيين المفوضين بقرار كل دولة من الدول الأعضاء بشأن فن المساهمة التي اختارها.

470
PP-98

(مبلغة)

471
PP-98

2) يسدّد كل من الدول الأعضاء الجديدة وأعضاء القطاعات الجدد، عن سنة انضمّمه أو قبوله، مساهمة تحسب ابتداءً من اليوم الأول من شهر الانضمام أو القبول، حسب الحالـة.

472
PP-98

2) عندما تنقض إحدى الدول الأعضاء الدستور وهذه الاتفاقية، أو ينقض أحد أعضاء القطاعات مشاركته في أعمال القطاع المعنى، يجب على كل منهما تسديد مساهمه حتى آخر يوم من الشهر الذي يسري فيه ذلك النقض وفقاً للرقم 237 من الدستور أو الرقم 240 من هذه الاتفاقية، حسب الحالـة.

473
PP-98

3) يترتب على المبالغ المستحقة فائدة ابتداء من الشهر الرابع من كل سنة مالية للاتحاد. وتحدد هذه الفائدة بنسبة 3 % (ثلاثة في المائة) في السنة أثناء الأشهر الثلاثة التالية وبنسبة 6 % (ستة في المائة) في السنة ابتداءً من أول الشهر السابع.

474
PP-98

(مبلغة)

475
PP-98

<p>4) المنظمات المشار إليها في الأرقام من 269A إلى 269E من هذه الاتفاقية وغيرها من المنظمات المبينة أيضاً في الفصل الثاني من هذه الاتفاقية (إلا إذا ألغتها المجلس، بشرط العاملة باللش) وأعضاء القطاعات المشار إليها في الرقم 230 من هذه الاتفاقية، والذين يشاركون، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، في مؤتمر للمندوبين المفوضين أو في مؤتمر أو جمعية أو اجتماع لأحد قطاعات الاتحاد أو في مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية، يساهمون في نفقات المؤتمرات أو الجمعيات أو الاجتماعات التي يشاركون فيها حسب تكاليف هذه المؤتمرات والاجتماعات ووفقاً للوائح المالية. ورغم ذلك لا تتربّ على أعضاء القطاعات تكاليف منفصلة نظير مشاركتهم في مؤتمر أو جمعية أو اجتماع لقطاع الذي يتممون إليه، باشتئام المؤتمرات الإقليمية للاتصالات الراديوية.</p>	476 PP-94 PP-98 PP-02 PP-06
<p>2) كل عضو من أعضاء القطاعات وارد في القوائم المذكورة في الرقم 237 من هذه الاتفاقية عليه أن يساهم في نفقات القطاع وفقاً للرقمين 480A و 480 أدناه.</p>	477 PP-94 PP-98
<p>(ملغاة)</p>	478 و 479 PP-98
<p>5) يحدد مبلغ وحدة المساهمة في نفقات كل قطاع معنٍ بخمس وحدة المساهمة للدول الأعضاء. وتعتبر هذه المساهمات إيراداً من إيرادات الاتحاد، وتترتب عليها فائدة وفقاً لأحكام الرقم 474 أعلاه.</p>	480 PP-94 PP-98

5 مكررًا) عندما يساهم عضو من أعضاء القطاعات في نفقات الاتحاد بموجب الرقم 159A من الدستور، ينبغي تحديد القطاع الذي من أجله تسدد هذه المساهمة.	480A PP-98 PP-06
5 مكررًا ثانيةً) يجوز للمجلس في ظروف استثنائية أن يأذن بتحفيض عدد وحدات المساهمة بناءً على طلب أحد أعضاء القطاعات بعد تقديمها ما يثبت أنه لم يعد يسعه استبقاء مساهمته في فئتها الأصلية التي سبق أن اختارها.	480B PP-06
(ملغاة) 483 إلى 481	481 PP-98
4 مكررًا) يجب على المنتسبين المشار إليهم في الرقم 241A من هذه الاتفاقية، المساهمة في نفقات القطاع ولجنة الدراسات وأفرقتها الفرعية التي يشاركون فيها، على النحو الذي يحدده المجلس.	483A PP-98
5 يحدد المجلس معايير تطبيق استرداد التكاليف فيما يتعلق ببعض منتجات الاتحاد وخدماته.	484 PP-94 PP-98
6 يحتفظ الاتحاد بحساب احتياطي، يشكل رأس مال عاملاً، يمكنه من مواجهة النفقات الأساسية، والاحتفاظ باحتياطات نقدية كافية، تساعد قدر الإمكان على تحجب اللجوء إلى القروض. ويحدد المجلس سنوياً مبلغ حساب الاحتياطي حسب الاحتياجات المتبقية. وتوضع في حساب الاحتياطي، عند انتهاء كل ميزانية لفترة سنتين، جميع اعتمادات الميزانية التي لم تصرف، أو التي لم يلتزم بها. وترد في اللوائح المالية التفاصيل الأخرى المتعلقة بحساب الاحتياطي.	485 PP-94
7 (1) يجوز للأمين العام أن يقبل بالاتفاق مع لجنة التنسيق مساهمات طوعية، نقدية أو عينية، شريطة أن تتوافق الشروط التي تنطبق على هذه المساهمات عند اللزوم مع أهداف الاتحاد وبرامجه ومع البرامج التي يعتمدها أي من المؤتمرات، ومع اللوائح المالية التي يجب أن تحتوي على أحكام خاصة تتعلق بقبول هذه المساهمات الطوعية واستخدامها.	486 PP-94

(2) يقدم الأمين العام تقريراً عن هذه المساهمات الطوعية إلى المجلس يضمّنه في تقرير الإدارة المالية، وفي وثيقة موجزة تبيّن مصدر كل واحدة من هذه المساهمات، والاستعمال المقترن لها، وما تم اتخاذه بشأنها.

487

PP-94

المادة 34

المسؤوليات المالية للمؤتمرات

1 قبل أن تعتمد مؤتمرات الاتحاد مقترنات أو تتخذ قرارات لها آثار مالية، عليها أن تراعي جميع تقدیرات ميزانية الاتحاد للتأكد من أن تلك المقترنات أو القرارات لن تستدعي نفقات تتجاوز الاعتمادات التي يكون المجلس مخولاً للسماح بها.

488

2 لا يتخذ أي إجراء لتنفيذ أي قرار اتخذه أحد المؤتمرات إذا كان يستدعي زيادة مباشرة أو غير مباشرة في النفقات بما يتتجاوز الاعتمادات التي يكون المجلس مخولاً للسماح بها.

489

المادة 35

اللغات

1 (1) يمكن أن تُستعمل لغات غير اللغات المذكورة في الأحكام ذات الصلة من المادة 29 في الدستور في الحالات الآتية:

490

PP-98

(أ) إذا طلب إلى الأمين العام تأمين الشفهي أو الكتابي للغة إضافية أو أكثر، على أساس دائم أو حسب الحاجة، على أن تتحمّل الدول الأعضاء التي تقدم هذا الطلب، أو تؤيده، النفقات الإضافية المرتبطة على ذلك؛

491

PP-98

(ب) إذا اتّخذ أحد الوفود ترتيبات بنفسه، خلال مؤتمر أو اجتماع للاتحاد وبعد إعلام الأمين العام أو مدير المكتب المعنى، ليؤمن على نفقته الخاصة الترجمة الشفهية من لغته إلى إحدى اللغات المبينة في الحكم ذي الصلة من المادة 29 في الدستور.

492

PP-98

(2) في حالة المبينة في الرقم 491 أعلاه، يستجيب الأمين العام إلى الطلب المذكور في حدود الإمكان، بعد أن يحصل من الدول الأعضاء المعنية على التعهد بأن تسدّد النفقات المستحقة إلى الاتحاد حسب الأصول.

493

PP-98

(3) في حالة المبينة في الرقم 492 أعلاه، يمكن كذلك للوفد المعنى أن يؤمن على نفقته الخاصة الترجمة الشفهية إلى لغته من إحدى اللغات المشار إليها في الحكم ذي الصلة من المادة 29 في الدستور، إذا رغب في ذلك.

494

2 يمكن أن يُشير أي من الوثائق المشار إليها في الأحكام ذات الصلة من المادة 29 في الدستور بلغة غير اللغات الحددة في تلك المادة، على أن تعهد الدول الأعضاء التي تتطلب النشر بتحمل كامل النفقات المرتبطة على الترجمة والنشر.

495

PP-98

الفصل الخامس

أحكام متفرقة تتعلق بتشغيل خدمات الاتصالات

المادة 36

الرسوم والإعفاءات

تحدد في اللوائح الإدارية الأحكام المتعلقة برسوم الاتصالات، ويعتبر مختلف الحالات التي تمنح فيها الإعفاءات من الرسوم.

496

المادة 37

وضع الحسابات وتسويتها

1 تعتبر تسوية الحسابات الدولية بمثابة معاملات جارية، وتجري وفقاً للالتزامات الدولية السارية للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات المعنية عندما تكون حكوماتهم قد عقدت ترتيبات بهذا الشأن. وفي حالة عدم وجود ترتيبات من هذا النوع أو اتفاقات خاصة معقودة ضمن الشروط المبينة في المادة 42 من الدستور، تتم تسوية الحسابات طبقاً لأحكام اللوائح الإدارية.

497

PP-98

2 يجب على إدارات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات التي تشغّل خدمات اتصالات دولية، أن تتفق فيما بينها على مبلغ ما لها وما عليها من ديون.

498

PP-98

3 توضع الحسابات المدينة والدائنة المشار إليها في الرقم 498 أعلاه طبقاً لأحكام اللوائح الإدارية، ما لم تكن هناك ترتيبات خاصة متفق عليها بين الأطراف المعنية.

499

المادة 38

الوحدة النقدية

إذا لم توجد ترتيبات خاصة متفق عليها بين الدول الأعضاء، تكون الوحدة النقدية المستعملة في تحديد الرسوم الحسابية لخدمات الاتصالات الدولية وفي وضع الحسابات الدولية هي:

- إما الوحدة النقدية المعتمدة في صندوق النقد الدولي
- وإما الفرنك الذهبي،

كما هما معروfan في اللوائح الإدارية. أما كيفية التطبيق فهي محددة في التذييل 1 للوائح الاتصالات الدولية.

500

PP-98

المادة 39

الاتصال البياني

يجب على المطارات التي توفر الاتصالات الراديوية في الخدمة المتنقلة أن تتبادل، في حدود استخدامها العادي، الاتصالات الراديوية فيما بينها، بعض النظر عن النظام الراديوسي الذي تعتمده لنفسها.

501

2 ييد أنه لكي لا يعاق التقدم العلمي، فإن أحكام الرقم 501 أعلاه لا تحول دون استعمال نظام راديوبي قاصر عن الاتصال بأنظمة أخرى، شريطة أن يكون هذا القصور ناجماً عن الطبيعة الخاصة بهذا النظام، وليس ناتجاً عن أجهزة اعتمدت فقط لمنع الاتصال البيني.

502

3 على الرغم من أحكام الرقم 501 أعلاه، يجوز إسناد محطة لخدمة اتصالات دولية مقيدة، تحدد حسب أغراض تلك الخدمة، أو حسب ظروف أخرى مستقلة عن النظام المستعمل.

503

المادة 40

اللغة السرية

1 يجوز تحرير برقيات الدولة وبرقيات الخدمة بلغة سرية في جميع العلاقات.

504

2 يجوز قبول البرقيات الخصوصية المحررة بلغة سرية بين جميع الدول الأعضاء، عدا الدول التي سبق لها أن بلغت، عن طريق الأمين العام، عن عدم قبولها هذه اللغة لهذه الفئة من المراسلات.

505

PP-98

3 على الدول الأعضاء التي لا تقبل البرقيات الخصوصية المحررة بلغة سرية الصادرة عن أراضيها أو القاصدة إليها، أن تقبل عبورها، إلا في حالة تعليق الخدمة المنصوص عليها في المادة 35 من الدستور.

506

PP-98

الفصل السادس التحكيم والتعديل

المادة 41

التحكيم: إجراءاته

(انظر المادة 56 من الدستور)

1 على الطرف الذي يرغب في التحكيم أن يشرع في الإجراءات، بإرساله إلى الطرف الآخر تبليغاً يطلب فيه التحكيم.

507

2 يقرر الطرفان باتفاق مشترك إن كان ينبغي أن يعهد بالتحكيم إلى أشخاص، أو إلى إدارات، أو إلى حكومات. وإذا لم يتفق الطرفان على هذه النقطة خلال مهلة شهر واحد، اعتباراً من يوم تبليغ طلب التحكيم، يعهد بالتحكيم إلى حكومات.

508

3 إذا عُهد بالتحكيم إلى أشخاص، يجب ألا يكون الحكم من رعايا دولة طرفٍ في الخلاف، وألا يكون محل إقامتهم في إحدى هاتين الدولتين، وألا يكونوا في خدمة أيٍّ منهما.

509

4 إذا عُهد بالتحكيم إلى حكومات، أو إلى إدارات تابعة لهذه الحكومات، يجب أن يتم اختيار تلك الحكومات من بين الدول الأعضاء غير المترورة في الخلاف، والتي تكون مع ذلك أطرافاً في الاتفاق الذي نشأ الخلاف عن تطبيقه.

510

PP-98

5 يسمى كل من الطرفين المعنين حكماً خلال مهلة ثلاثة أشهر، اعتباراً من تاريخ استلام الإخطار الخاص بطلب عرض الخلاف على التحكيم.

511

512

6 إذا كان هناك أكثر من طرفين متورطين في الخلاف، يجب على كل مجموعة من مجموعتي الأطراف التي لها مصالح مشتركة في الخلاف أن تعين حكماً، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الرقمين 510 و 511 أعلاه.

513

7 يتفاهم الحكمان المعينان بهذا الشكل على اختيار حكم ثالث يجب أن تتوفر فيه الشروط المحددة في الرقم 509 أعلاه، إن كان الحكمان الأولان من الأشخاص وليسوا من الحكومات أو الإدارات، وأن يكون فضلاً عن ذلك من جنسية غير جنسية الحكمين الآخرين. وفي حالة عدم اتفاق الحكمين على اختيار الحكم الثالث، يقترح كل منهما حكماً ثالثاً ليست له أي مصلحة في الخلاف. ويقوم الأمين العام بإجراء القرعة لتسمية الحكم الثالث.

514

8 يمكن أن يتفاهم الطرفان في خلاف على حسم خلافهما بواسطة حكم وحيد، يسمى باتفاق مشترك بينهما. ويمكن كذلك أن يسمى كل منهما حكماً، وأن يطلب إلى الأمين العام إجراء قرعة لتسمية حكم وحيد من بينهما.

515

9 يقرر الحكم أو الحكمان بحرية مكان هذا التحكيم، وقواعد الإجراءات الواجب اتباعها فيه.

516

10 يكون قرار الحكم الوحيد نهائياً وملزماً لطرف الخلاف. وإذا عُهد بالتحكيم إلى عدة حكام، يكون القرار المتتخذ بأغلبية أصوات الحكماء نهائياً وملزماً للطرفين.

517

11 يتحمل كل طرف النفقات التي تكبدها للتحقيق في الخلاف وعرضه على التحكيم. أما مصاريف التحكيم، غير المصاريف التي تكبدها الطرفان، فيتحملها الطرفان بالتساوي.

12 يقدم الاتحاد جميع المعلومات المتعلقة بالخلاف التي قد يحتاج إليها الحكم أو الحكام. ويتم إبلاغ قرار الحكم أو الحكام إلى الأمين العام، إن قرر طرفا الخلاف ذلك، للرجوع إليه مستقبلاً.

518

المادة 42

أحكام تتعلق بتعديل هذه الاتفاقية

1 يجوز لكل دولة من الدول الأعضاء أن تقترح أي تعديل لهذه الاتفاقية. ولكن يمكن إرسال مثل هذااقتراح إلى جميع الدول الأعضاء حتى تتمكن من دراسته في الوقت المناسب، يجب أن يرد الاقتراح إلى الأمين العام قبل التاريخ المحدد لافتتاح مؤتمر المندوبين المفوضين بفترة لا تقل عن ثمانية أشهر. ويرسل الأمين العام هذا الاقتراح إلى جميع الدول الأعضاء بأسرع ما يمكن قبل التاريخ المذكور بفترة لا تقل عن ستة أشهر.

519

PP-98

2 يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أو وفدها إلى مؤتمر المندوبين المفوضين، أن تعرض على المؤتمر في أي وقت، أي اقتراح لتعديل أي تعديل مقترح وفقاً للرقم 519 أعلاه.

520

PP-98

3 يتالف النصاب المطلوب في أي جلسة عامة لمؤتمر المندوبين المفوضين، حتى تنظر في أي اقتراح لتعديل هذه الاتفاقية أو لتعديل اقتراح التعديل، من أكثر من نصف عدد الوفود المعتمدة في مؤتمر المندوبين المفوضين.

521

4 لكي يتم اعتماد اقتراح لتعديل أي تعديل مقترن، وكذلك اعتماد أي اقتراح تعديل بتكامله، سواء كان معدلاً أم لا، يجب أن يوافق عليه، في جلسة عامة، أكثر من نصف عدد الوفود المعتمدة في مؤتمر المندوبين المفوضين التي يحق لها التصويت.

522

5 تطبق القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، إلا إذا نصت الفقرات السابقة من هذه المادة على خلاف ذلك، ففي هذه الحالة تسود أحكام الفقرات المذكورة.

523

PP-98

PP-02

6 يبدأ العمل بجميع تعديلات هذه الاتفاقية التي يعتمدتها أحد مؤتمرات المندوبين المفوضين، بكليتها وبشكل صك تعديل وحيد، في تاريخ يحدد المؤتمر، بالنسبة للدول الأعضاء التي تكون قد أودعت قبل ذلك التاريخ وثائق تصديقها على هذه الاتفاقية وعلى صك تعديلها، أو قبولها بهما، أو موافقتها عليهما، أو انضمامها إليهما. ويستبعد كل تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام إلى جزء فقط من صك التعديل هذا.

524

PP-98

7 على الرغم من الرقم 524 أعلاه، يمكن لمؤتمر المندوبين المفوضين أن يقرر أن تعديلاً لهذه الاتفاقية هو أمر ضروري من أجل تطبيق تعديل للدستور على النحو الواجب. وفي هذه الحالة، لا يعمل بتعديل الاتفاقية قبل بدء العمل بتعديل الدستور.

525

8 يخطر الأمين العام جميع الدول الأعضاء بإيداع كل وثيقة تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام.

526

PP-98

9 بعد دخول أي صك تعديل حيز التنفيذ، تطبق المادتان 52 و53 من الدستور بشأن التصديق على الاتفاقية المعدلة، أو القبول بها، أو الموافقة عليها، أو الانضمام إليها.

527

10 بعد دخول صك التعديل حيز التنفيذ، يسجله الأمين العام لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وفقاً لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. ويطبق أيضاً الرقم 241 من الدستور على كل صك تعديل.

528

الملحق

تعريف بعض المصطلحات المستعملة في هذه الاتفاقية وفي اللوائح الإدارية لاتحاد الدولي للاتصالات

لأغراض صكوك الاتحاد المذكورة أعلاه، يقصد بالمصطلحات التالية المعانى المبينة في التعريفات الواردة مقابل كل منها:

<p>1001</p> <p>خبير: شخص ترسله:</p> <ul style="list-style-type: none"> أ) حكومة بلده أو إدارته، أو ب) كيان أو منظمة مرخص لها وفقاً لأحكام المادة 19 من هذه الاتفاقية، أو ج) منظمة دولية، <p>للمشاركة في مهام الاتحاد المتعلقة بميدان اختصاصه المهني.</p>
<p>1002</p> <p>مراقب: شخص ترسله دولة عضو أو منظمة أو وكالة أو كيان حضور مؤتمر أو جمعية أو اجتماع للاتحاد أو المجلس، دون أن يكون له حق التصويت ووفقاً للأحكام ذات الصلة من النصوص الأساسية للاتحاد.</p>
<p>PP-94</p>
<p>PP-98</p>
<p>PP-06</p>
<p>1003</p> <p>خدمة متنقلة: خدمة اتصال راديوبي بين محطات متنقلة ومحطات بدية أو فيما بين محطات متنقلة.</p>
<p>1004</p> <p>هيئة علمية أو صناعية: كل هيئة، ليست مؤسسة أو وكالة حكومية، تختبر بدراسة قضايا الاتصالات وتصميم أو تصنيع تجهيزات معدة لخدمات الاتصالات.</p>

1005**اتصال راديوسي: اتصال بالموجات الراديوية**

الملاحظة 1: الموجات الراديوية هي موجات كهرومغناطيسية، بقل ترددتها عن 3000 GHz عادةً، وتنتشر في الفضاء دون مرشد اصطناعي.

الملاحظة 2: لأغراض الأرقام من 149 إلى 154 في هذه الاتفاقية، يشمل مصطلح "اتصال راديوسي" أيضاً الاتصالات الحقيقة بموجات كهرومغناطيسية يفوق ترددتها 3000 GHz، وتنتشر في الفضاء دون مرشد اصطناعي.

1006**اتصال خاتمة: اتصال يتعلق بالاتصالات العمومية الدولية، ويتم تبادله ما بين:**

- **الإدارات،**
- **وكالات التشغيل المعترف بها،**
- **رئيس المجلس، أو الأمين العام، أو نائب الأمين العام، أو مديرى المكاتب، أو أعضاء لجنة لوائح الراديو، أو غيرهم من ممثلى الاتحاد أو موظفيه المرخص لهم، من فيهم هؤلاء العاملون في مهامات رسمية خارج مقر الاتحاد.**

القواعد العامة

مؤتمرات الاتحاد

وجمعياته واجتماعاته

القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته

- 1** تطبق القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته (التي يشار إليها فيما بعد باسم "القواعد العامة") على مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات (المسمى فيما بعد "الاتحاد") وجمعياته واجتماعاته. وإذا حدث تعارض بين أحد أحكام هذه القواعد العامة وأحد أحكام الدستور أو الاتفاقية، يسود هذان الصكان الأخيران.
- 2** يجوز لاجتمعات أحد القطاعات، عدا المؤتمرات أو الجمعيات، أن تعتمد إجراءات عمل تتوافق مع الإجراءات التي يعتمدها المؤتمر المختص أو الجمعية المختصة للقطاع المعنى. وإذا حدث تعارض بين إجراءات العمل المذكورة وأحد أحكام هذه القواعد العامة، تسود أحكام هذه الأخيرة.
- 3** تطبق القواعد العامة مع عدم المساس بالأحكام المتعلقة بإجراءات التعديل المنصوص عليها في المادة 55 من الدستور والمادة 42 من الاتفاقية.

الفصل الأول

أحكام عامة تتعلق بالمؤتمرات والجمعيات

1 الدعوة إلى مؤتمرات المندوبين المفوضين عند وجود حكومة داعية

1 يعين المكان المحدد لانعقاد المؤتمر وتاريخ بدئه وانتهائه بالضبط وفقاً لأحكام المادة 1 من الاتفاقية، وبعد التشاور مع الحكومة الداعية.

2 (1) توجه الحكومة الداعية، قبل تاريخ افتتاح المؤتمر بسنة واحدة، دعوة إلى حكومة كل دولة من الدول الأعضاء.

2 (2) يجوز توجيه هذه الدعوات مباشرة أو عن طريق الأمين العام أو بواسطة حكومة أخرى.

3 يدعو الأمين العام للمشاركة بصفة مراقب: المنظمات والوكالات والكيانات المشار إليها في المادة 23 من الاتفاقية.

4 (1) يجب أن تصل ردود الدول الأعضاء إلى الحكومة الداعية قبل تاريخ افتتاح المؤتمر بشهر واحد على الأقل؛ ويجب أن تتضمن، قدر الإمكان، جميع البيانات المتعلقة بتأليف الوفد.

4 (2) يجوز توجيه الردود المذكورة إلى الحكومة الداعية مباشرة أو عن طريق الأمين العام أو بواسطة حكومة أخرى.

4 (3) يجب أن تصل ردود المنظمات والوكالات والكيانات المشار إليها في المادة 23 من الاتفاقية إلى الأمين العام قبل شهر من تاريخ افتتاح المؤتمر.

4

5

6

7

8

9

10

2 الدعوة إلى مؤتمرات الاتصالات الراديوية عند وجود حكومة داعية

- 1 يعين المكان المحدد لانعقاد المؤتمر وتاريخ بدئه وانتهائه بالضبط وفقاً لأحكام المادة 3 من الاتفاقية، بعد التشاور مع الحكومة الداعية. 11
- 2 (1) تطبق أحكام الأرقام من 5 إلى 10 أعلاه على مؤتمرات الاتصالات الراديوية، رهنأً بالأحكام ذات الصلة من المادة 24 من الاتفاقية. 12
PP-06
- 2) ينبغي للدول الأعضاء أن تعلم أعضاء القطاع بالدعوة الموجهة إليها للمشاركة في مؤتمر للاتصالات الراديوية. 13
- 3 (1) يجوز للحكومة الداعية، بالاتفاق مع المجلس أو باقتراح منه، أن تبلغ المنظمات الدولية غير المنظمة المذكورة في الأرقام من 269A إلى 269D من الاتفاقية التي قد يهمها إرسال مراقبين للمشاركة في المؤتمر. 14
PP-06
- 2) تقوم المنظمات الدولية المهمة المشار إليها في الرقم 14 أعلاه بإرسال طلب قبول إلى الحكومة الداعية في غضون شهرين من تاريخ التبليغ. 15
- 3) تجمع الحكومة الداعية الطلبات ويتخذ المؤتمر نفسه قراراً بشأن قبول المنظمات المعنية. 16

3 الدعوة إلى جمعيات الاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات ومؤتمرات تنمية الاتصالات عند وجود حكومة داعية

1 يعين المكان المحدد لانعقاد كل جمعية أو مؤتمر وتاريخ البدء والانتهاء بالضبط لكل منها وفقاً لأحكام المادة 3 من الاتفاقية، بعد التشاور مع الحكومة الداعية.

2 يقوم الأمين العام قبل تاريخ افتتاح الجمعية أو المؤتمر بسنة واحدة، وبعد التشاور مع مدير المكتب المعنى، بتوجيهه دعوة إلى:

أ) إدارة كل دولة من الدول الأعضاء؛

ب) أعضاء القطاعات المعنيون؛

ج) المنظمات والوكالات المشار إليها في الأحكام ذات الصلة من المادة 25 من الاتفاقية.

3 يجب أن تصل الردود إلى الأمين العام قبل افتتاح الجمعية أو المؤتمر بشهر واحد على الأقل، وينبغي أن تتضمن معلومات كاملة قدر الإمكان عن تأليف الوفد أو التمثيل.

4 إجراءات الدعوة إلى عقد مؤتمرات عالمية أو جمعيات عالمية أو إلغائها بناءً على طلب من الدول الأعضاء أو على اقتراح من المجلس

1 تعرض الأحكام التالية للإجراءات التي تُطبق على الدعوة إلى عقد جمعية عالمية ثانية لتنقيس الاتصالات في الفترة المنقضية بين مؤتمرين متتالين للمندوبيين المفوضين وتعيين المكان المحدد لانعقادها وتاريخي بدئها وانتهائتها بالضبط، وعلى إلغاء المؤتمر العالمي الثاني للاتصالات الراديوية أو الجمعية الثانية للاتصالات الراديوية.

23

2 (1) أي دولة عضو ترغب في الدعوة إلى عقد جمعية عالمية ثانية لتنقيس الاتصالات، تبلغ الأمين العام بذلك مبينة ما تقتربه بشأن مكان انعقاد الجمعية وتاريخي بدئها وانتهائتها.

24

(2) عندما يستلم الأمين العام طلبات مماثلة من ربع الدول الأعضاء على الأقل، يقوم فوراً بإبلاغ جميع الدول الأعضاء بذلك بوسائل الاتصالات الأكثر ملاءمة، طالباً منها إبلاغه في غضون ستة أسابيع بمواقفتها على هذا الاقتراح أو عدم موافقتها عليه.

25

(3) إذا وافقت أغلبية الدول الأعضاء على مجل الاقتراح وفقاً لأحكام الرقم 47 من الاتفاقية، أي إذا قيلت اقتراحات مكان انعقاد الجمعية وتاريخي بدئها وانتهائتها، يبلغ الأمين العام جميع الدول الأعضاء بذلك فوراً بوسائل الاتصالات الأكثر ملاءمة.

26

(4) إذا كان الاقتراح المقبول يرمي إلى اجتماع الجمعية في مكان غير مقر الاتحاد، يتخذ الأمين العام بموقفة الحكومة المعنية الترتيبات اللازمة لعقد الجمعية.

27

5) إذا لم تقبل أغلبية الدول الأعضاء مجمل الاقتراح (المكان وتاريخي البدء والانتهاء) وفقاً لأحكام الرقم 47 من الاتفاقية، يعلم الأمين العام الدول الأعضاء بالردود التي استلمها، داعياً إياها إلى إرسال رد نهائي بشأن النقطة أو النقاط موضوع الخلاف في خلال ستة أسابيع من تاريخ الاستلام.

28

6) تعتبر هذه النقاط معتمدة، عندما تقرها أغلبية الدول الأعضاء وفقاً لأحكام الرقم 47 من الاتفاقية.

29

3) 1) أي دولة عضو ترغب في إلغاء مؤتمر عالمي ثانٍ للاتصالات الراديوية أو إلغاء جمعية ثانية للاتصالات الراديوية تبلغ الأمين العام بذلك. وعندما يستلم الأمين العام طلبات مماثلة من ربع الدول الأعضاء على الأقل، يقوم فوراً بإبلاغ جميع الدول الأعضاء بذلك بوسائل الاتصالات الأكثر ملاءمة، طالباً منها إبلاغه في غضون ستة أسابيع بموقفها أو عدم موافقتها على الاقتراح.

30

2) إذا وافقت أغلبية الدول الأعضاء على الاقتراح وفقاً لأحكام الرقم 47 من الاتفاقية، يبلغ الأمين العام جميع الدول الأعضاء بذلك فوراً بوسائل الاتصالات الأكثر ملاءمة، ويُلغى المؤتمر أو تلغى الجمعية.

31

4) تطبق أيضاً الإجراءات المبينة في الأرقام من 25 إلى 31 أعلاه، باستثناء الرقم 30، عندما يصدر عن المجلس اقتراح الدعوة إلى عقد جمعية عالمية ثانية لتقييس الاتصالات أو إلغاء مؤتمر عالمي ثانٍ للاتصالات الراديوية أو جمعية ثانية للاتصالات الراديوية.

32

33

5 أي دولة عضو ترغب في الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية تقدم اقتراحاً بذلك إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين. ويجري تحديد جدول أعمال هذا المؤتمر ومكان انعقاده المحدد وتاريخي بدئه وانتهائه بالضبط وفقاً لأحكام المادة 3 من الاتفاقية.

34

5 إجراءات الدعوة إلى عقد مؤتمرات إقليمية بناءً على طلب من الدول الأعضاء أو باقتراح من المجلس

في حالة المؤتمرات الإقليمية تطبق الإجراءات المبينة في الأرقام من 24 إلى 29 أعلاه على الدول الأعضاء من المنطقة المعنية دون غيرها. وإذا كان يلزم أن تكون الدعوة إلى عقد المؤتمر مبادرة من الدول الأعضاء في المنطقة، فيكتفى بتسليم الأمين العام طلبات متوافقة من ربع مجموع عدد الدول الأعضاء في هذه المنطقة. وتتطبق أيضاً الإجراءات المبينة في الأرقام من 25 إلى 29 أعلاه عندما يصدر اقتراح عقد مثل هذا المؤتمر عن المجلس.

35

6 أحكام تتعلق بالمؤتمرات والجمعيات التي تتعقد في حالة عدم وجود حكومة داعية

تنطبق أحكام الأقسام 1 و 2 و 3 أعلاه عند عقد مؤتمر أو جمعية في حالة عدم وجود حكومة داعية. ويتخذ الأمين العام الترتيبات اللازمة لعقد وتنظيم المؤتمر أو الجمعية في مقر الاتحاد بعد الاتفاق مع حكومة الاتحاد السويسري.

7 تغيير مكان انعقاد مؤتمر أو جمعية أو تاريخي بدعاهما وانتهائهما

1 تطبق قياساً أحكام القسمين 4 و 5 الخاصة بالدعوة إلى عقد مؤتمر أو جمعية في حالة تغيير المكان المحدد لانعقاد المؤتمر أو الجمعية وأ/أو تاريخي بدعاهما وانتهائهما بالضبط، بناءً على طلب من الدول الأعضاء أو على اقتراح من المجلس. غير أن مثل هذه التغييرات لا تنفذ إلا بعد إعراب أغلبية الدول الأعضاء المعنية عن موافقتها عليها، وفقاً لأحكام الرقم 47 من الاتفاقية.

36

2 تقع على أي دولة عضو تقترح تغيير المكان المحدد لانعقاد مؤتمر أو جمعية أو تاريخي بدعاهما وانتهائهما بالضبط مسؤولية الحصول على تأييد العدد المطلوب من الدول الأعضاء الأخرى.

37

3 يبين الأمين العام إذا اقتضى الأمر في الإبلاغ المذكور في الرقم 25 أعلاه النتائج المالية المختتمة لتغيير المكان أو الزمان، لو كان مثلاً قد تم بالفعل تكبد نفقات من أجل التحضير لعقد المؤتمر أو الجمعية في المكان الذي اختير أصلاً.

38

8 الحدود الزمنية لتقديم المقترنات والتقارير إلى المؤتمرات وشروط تقديمها

1 تطبق أحكام هذا القسم على مؤتمرات المندوبيين المفوضين والمؤتمرات العالمية والإقليمية للاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية.

39

2 بعد إرسال الدعوات مباشرة يطلب الأمين العام من الدول الأعضاء قبل افتتاح المؤتمر بأربعة أشهر على الأقل أن توافقه بمقترناتها بشأن أعمال المؤتمر.

40

41

3 جميع المقترفات التي يتطلب على اعتمادها تعديل في نص الدستور أو الاتفاقية أو تقييم اللوائح الإدارية يجب أن تتضمن إشارات إحالة تعين الأرقام المأهولة لأجزاء النص التي تتطلب هذا التعديل أو التقييم. ويجب بيان أسباب المقترف في كل حالة بعبارات موجزة قدر الإمكان.

42

4 يدخل الأمين العام على كل مقترف يرد من دولة عضو إشارة تفسيرية لتوضيح المقترف باستعمال الرمز الذي حدده الاتحاد لهذه الدولة العضو. وعندما يقدم المقترف أكثر من دولة من الدول الأعضاء يتم توضيح مصدره برمز كل دولة منها كلما أمكن ذلك.

43

5 يبلغ الأمين العام المقترفات إلى جميع الدول الأعضاء فور ورودها.

44

PP-06

6 يجمع الأمين العام المقترفات الواردة من الدول الأعضاء وينسقها، ويعلّمها إلى الدول الأعضاء حسب ورودها إليه، ولكن يبلغها على أي حال قبل افتتاح المؤتمر بشهرين على الأقل مع إتاحتها بالوسائل الإلكترونية. ولا يتمتع الموظفون المنتخبون أو المعينون في الاتحاد، ولا المراقبون الذين قد يحضرون مؤتمرات طبقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، بالحق في تقديم مقترفات.

45

7 يجمع الأمين العام أيضاً التقارير الواردة من الدول الأعضاء، ومن المجلس، ومن قطاعات الاتحاد، كما يجمع التوصيات الصادرة عن المؤتمرات، ويعمل على إبلاغها إلى الدول الأعضاء، ومعها أي تقرير أعده الأمين العام، قبل افتتاح المؤتمر بأربعة أشهر على الأقل. وتتاح التقارير أيضاً بالوسائل الإلكترونية.

8 يرسل الأمين العام المقترنات الواردة بعد الموعود النهائي المحدد في رقم 40 أعلاه، إلى الدول الأعضاء بأسرع ما يمكن عملياً، كما يتم إتاحتها بالوسائل الإلكترونية.

46

9 تطبق أحكام هذا الفصل دون المساس بالأحكام المتعلقة بإجراءات التعديل الواردة في المادة 55 من الدستور وفي المادة 42 من الاتفاقية.

47

الفصل الثاني

النظام الداخلي للمؤتمرات والجمعيات والمجتمعات

٩ ترتيب المقاعد

٩ ترتيب مقاعد الوفود في جلسات المؤتمرات حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء الممثلة المكتوبة باللغة الفرنسية.

48

١٠ افتتاح المؤتمر

١ (١) يعقد، قبل الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، اجتماع لرؤساء الوفود يجري خلاله إعداد جدول أعمال الجلسة العامة الأولى، وتقدم فيه المقترفات المتعلقة بالتنظيم وتعيين الرؤساء ونواب الرؤساء للمؤتمر ولجانه، مع مراعاة مبادئ التناوب والتوزيع المغرافي والكافأة اللاحزمة والتقييد بأحكام الرقم ٥٣ أدناه.

49

(٢) يتم تعيين رئيس اجتماع رؤساء الوفود وفقاً لأحكام الرقمين ٥١ و ٥٢ أدناه.

50

(١) يتولى افتتاح المؤتمر شخص تعينه الحكومة الداعية.

51

(٢) إذا لم تكن هناك حكومة داعية، يفتح المؤتمر أكبر رؤساء الوفود سنّاً.

52

٣ (١) يجري، في الجلسة العامة الأولى، انتخاب رئيس المؤتمر، الذي يكون عادة شخصاً تسميه الحكومة الداعية.

53

(٢) إذا لم تكن هناك حكومة داعية، يتم اختيار الرئيس مع مراعاةاقتراح الذي يقدمه رئيس الوفود أثناء الاجتماع المشار إليه في الرقم ٤٩ أعلاه.

54

- 4 يجري في الجلسة العامة الأولى أيضاً: 55
- أ) انتخاب نواب رئيس المؤتمر؛ 56
- ب) تكوين لجان المؤتمر، وانتخاب رؤسائها ونواب رؤسائهما؛ 57
- ج) تعيين أمانة المؤتمر، وفقاً للرقم 97 من الاتفاقية، ويمكن دعم هذه الأمانة، عند الاقتضاء، بموظفين توفرهم إدارة الحكومة الداعية. 58
- ## 11 صلاحيات رئيس المؤتمر
- 1 فضلاً عن ممارسة جميع الصلاحيات الأخرى المسندة إلى رئيس المؤتمر في هذا النظام الداخلي، يعلن الرئيس افتتاح كل جلسة عامة وختامها، ويدير المناقشات، ويؤمن تطبيق النظام الداخلي، ويعطي الكلمة للمتحدثين، ويطرح المسائل على التصويت، ويعلن القرارات المعتمدة. 59
- 2 يتولى الرئيس عموماً إدارة أعمال المؤتمر، ويؤمن المحافظة على النظام أثناء الجلسات العامة. كما أنه يبيت في المقررات والنقاط المتعلقة بالنظام، وله خصوصاً سلطة اقتراح تأجيل المناقشة في موضوع أو اختتامها، ورفع الجلسة أو تعليقها. ويجوز له أيضاً أن يقرر تأجيل عقد جلسة عامة، إذا رأى ذلك ضرورياً. 60
- 3 يقع على الرئيس واجب حماية حق جميع الوفود في التعبير عن كامل آرائها بحرية تامة في الموضوع المعروض على المناقشة. 61
- 4 يكفل الرئيس اقتصار المناقشات على موضوع المسائل المعروضة على المناقشة. ويجوز له أن يقاطع كل متحدث يبتعد عن المسألة المعالجة، ليذكره بضرورة التقييد بهذه المسألة. 62

12 إنشاء اللجان

- 1 يجوز للجلسات العامة إنشاء لجان لدراسة المسائل المعروضة على المؤتمر.
ويجوز لهذه اللجان إنشاء لجان فرعية. كما يجوز للجان واللجان الفرعية إنشاء
أفرقة عمل.63
- 2 تنشأ لجان فرعية وأفرقة عمل كلما دعت الضرورة إلى ذلك.64
- 3 تنشأ اللجان الآتية، رهنًا بالأحكام المنصوص عليها في الرقمين 63
و64 أعلاه:65

1.12 لجنة التوجيه

- أ) تكون هذه اللجنة عادة من رئيس المؤتمر أو الاجتماع، الذي يرأسها،
ومن نواب رئيس المؤتمر، ومن رؤساء اللجان ونواب رؤسائهما.66
- ب) تنسق لجنة التوجيه جميع الأنشطة المتعلقة بحسن سير الأعمال، وتحدد
ترتيب الجلسات وعددها، متيحاً به أي تداخل بينها قدر الإمكان، نظرًا
إلى صغر عدد أعضاء بعض الوفود.67

2.12 لجنة أوراق الاعتماد

- يقوم أي مؤتمر للمندوبين المفوضين، أو أي مؤتمر للاتصالات الراديوية،
أو أي مؤتمر عالي للاتصالات الدولية، بتعيين لجنة لأوراق الاعتماد، بفوضها
بتدقيق أوراق اعتماد الوفود إلى هذه المؤتمرات. وتقدم هذه اللجنة استنتاجاتها
إلى الجلسة العامة في المهل التي تحددها هذه الأخيرة.68

3.12 لجنة الصياغة

أ) تُعرض على لجنة الصياغة جميع النصوص التي تكون مختلفاً للجانب قد أعدتها في شكلها النهائي قدر الإمكان، مع مراعاة الآراء المعتبر عنها، وذلك لكي تتولى تحسين شكلها دون أن تمس معناها، كما تقوم بتجميعها حيث يلزم مع النصوص السابقة غير المعدلة.

69

ب) تُعرض لجنة الصياغة النصوص المذكورة على الجلسة العامة، التي تقرها أو تحيلها إلى اللجنة المختصة للنظر فيها مجدداً.

70

4.12 لجنة مراقبة الميزانية

أ) عند افتتاح كل مؤتمر تعين الجلسة العامة لجنة مراقبة الميزانية يعهد إليها بتقدير الترتيب والتسهيلات الموضوعة تحت تصرف المندوبين، والنظر في حسابات النفقات المتحملة طوال مدة المؤتمر والموافقة عليها. وتضم هذه اللجنة، إضافة إلى أعضاء الوفود الذين يربون المشاركة في أعمالها، مثلاً للأمين العام، ومثلاً لمدير المكتب المعنى، ومثلاً للحكومة الداعية، إن وُجدت.

71

ب) قبل نفاذ الميزانية التي أقرها المجلس للمؤتمر، تقدم لجنة مراقبة الميزانية بالتعاون مع أمانة المؤتمر، بياناً مؤقتاً بالنفقات إلى الجلسة العامة. وتأخذ الجلسة العامة البيان المذكور في الحسبان عند النظر، في ضوء التقدم الجاري، ما إذا كان هناك مبرر لتمديد المؤتمر إلى ما بعد تاريخ نفاذ الميزانية الموقعة عليها.

72

ج) في نهاية كل مؤتمر تقدم لجنة مراقبة الميزانية تقريراً إلى الجلسة العامة يبين، بأدق ما يمكن، المبلغ المقدر لنفقات المؤتمر وللنفقات التي قد يستدعيها تنفيذ المقررات التي أخذتها هذا المؤتمر.

73

د) تحيل الجلسة العامة هذا التقرير بعد النظر فيه والموافقة عليه، إلى الأمين العام مع ملاحظاتها، ليعرضه على المجلس خلال دورته العادية اللاحقة.

74

13 تكوين اللجان

1.13 مؤشرات المندوبيين المفوضين

رهناً بالرقم 66 من هذه القواعد العامة، تتألف اللجان من مندوبي الدول الأعضاء. ويسمح للمرأقبين المشار إليهم في الأرقام من 269A إلى 269E من الاتفاقية، ما لم تقرر الجلسة العامة خلاف ذلك، بحضور هذه اللجان باستثناء لجنة التوجيه ولجنة أوراق الاعتماد ولجنة مراقبة الميزانية ولجنة الصياغة.

75

PP-06

2.13 مؤشرات الاتصالات الراديوية والمؤشرات العالمية لالاتصالات الدولية

1 رهناً بالرقم 66 من هذه القواعد العامة، تتألف لجان مؤشرات الاتصالات الراديوية من مندوبي الدول الأعضاء. ويسمح للمرأقبين المشار إليهم في الأرقام 278 و 279 و 280 من الاتفاقية، وكذلك في الرقم 282 حسب الأقضاء، ما لم تقرر الجلسة العامة خلاف ذلك، بحضور هذه اللجان باستثناء لجنة التوجيه ولجنة أوراق الاعتماد ولجنة مراقبة الميزانية ولجنة الصياغة.

76

PP-06

2 رهناً بالرقم 66 من هذه القواعد العامة، تتألف لجان المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية من مندوبي الدول الأعضاء. ويُسمح للمراقبين المشار إليهم في الرقمين 278 و 279 من الاتفاقية، ولمرأقي أعضاء القطاعات، ما لم تقرر الجلسة العامة خلاف ذلك، بحضور هذه اللجان باستثناء لجنة التوجيه ولجنة أوراق الاعتماد ولجنة مراقبة الميزانية ولجنة الصياغة.

76A

PP-06

(ملغاة)

77

PP-06

3.13 جمعيات الاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات ومؤتمرات تنمية الاتصالات

إضافةً إلى مندوبي الدول الأعضاء، وممثلـي الكيانـات أو المنظمـات المشار إليها في إحدى القوائم المشار إليها في الرقم 237 من الاتفاقية، يجوز للمراقبين الذين تشملـهم المادة 25 من الاتفاقية حضور لجان جمعيات الاتصالات الراديوية ولجان الجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات ولجان مؤتمرات تنمية الاتصالات، باستثناء لجنة التوجيه ولجنة مراقبة الميزانية ولجنة الصياغة.

78

PP-06

14 رؤساء اللجان الفرعية ونوابـهم

يقترح رئيس كل لجنة على لجنته أن تختار رؤساء اللجان الفرعية التي تنشئها ونوابـهم.

79

15 الدعوة إلى الجلسات

يُعلن عن عقد الجلسات العامة وجلسات اللجان الفرعية وأفرقة العمل في مكان اجتماع المؤتمر قبل الموعد بمدة كافية.

80

16 المقترحات المقدمة قبل افتتاح المؤتمر

تقوم الجلسة العامة للمؤتمر بتوزيع المقترنات المقدمة قبل افتتاح المؤتمر على اللجان المختصة المكونة وفقاً لأحكام القسم 12 أعلاه. غير أنه يجوز أن تتناول الجلسة العامة أي مقترن مباشراً.

81

17 المقترنات أو التعديلات المقدمة أثناء المؤتمر

1 تسلم المقترنات أو التعديلات المقدمة بعد افتتاح المؤتمر إلى رئيس المؤتمر، أو إلى رئيس اللجنة المختصة، أو إلى أمانة المؤتمر، لنشرها وتوزيعها، بوصفها وثيقة من وثائق المؤتمر.

82

2 لا يجوز أن يُقدم أي مقترن أو تعديل كتابي إذا لم يكن موقعاً من رئيس الوفد المعنى أو من نائبه. أما في حالة غياب رئيس الوفد أو نائبه، يجوز أن يوقع على المقترن أو التعديل أي مندوب يخوله رئيس الوفد للتصريف باسمه.

83

3 يجوز لرئيس المؤتمر، أو لرئيس لجنة أو لجنة فرعية أو فريق عمل أن يقدم في أي وقت مقترنات من شأنها أن تعجل من سير المناقشات.

84

4 كل مقترن أو تعديل يجب أن يتضمن النص المعروض للنظر فيه بعبارات واضحة ودقيقة.

85

5 1) يقرر رئيس المؤتمر، أو رئيس اللجنة أو اللجنة الفرعية المختصتين أو فريق العمل المختص، في كل حالة، إذا كان يمكن تقديم المقترح أو التعديل أثناء الجلسة شفهياً، أو أن يقدم كتابياً لنشره وتوزيعه وفقاً للشروط المنصوص عليها في الرقم 82 أعلاه.

86 2) يجب بصورة عامة، بالنسبة إلى كل مقترح مهم يُراد التصويت عليه، أن يوضع نصه بلغات عمل المؤتمر في وقت مبكر بما يكفي لتنسي دراسته قبل المناقشة.

87 3) وفوق ذلك، يقوم رئيس المؤتمر الذي يتلقى المقترنات أو التعديلات المشار إليها في الرقم 82 أعلاه بإحالتها حسب الحالة إلى اللجان المختصة أو إلى الجلسة العامة.

88 4) يجوز لكل شخص مرخص له أن يقرأ في الجلسة العامة بنفسه كل مقترح أو تعديل يقدمه أثناء المؤتمر، أو أن يطلب أن يقرأ عنه، ويجوز له عرض الأسباب الموجبة لتقديمه.

18 الشروط المطلوبة لمناقشة أي مقترن أو تعديل أو للبت فيه أو للتصويت عليه

89 1 لا يجوز أن يُطرح أي مقترن أو تعديل للمناقشة إذا لم يكن يؤيده، عند طرحه للمناقشة، وفدا آخر على الأقل.

90 2 كل مقترن أو تعديل مؤيد أصولاً يجب أن يقدم لمناقشته والبت فيه، بالتصويت عليه عند اللزوم.

19 تجاوز المقترنات والتعديلات أو تأجيلها

91 إذا جرى تجاوز مقترن أو تعديل، أو تأجيل النظر فيه، تصبح من مسؤولية الوفد الذي قدم المقترن أو التعديل التأكيد من عرضه للنظر فيه فيما بعد.

20 قواعد سير المناقشات في الجلسة العامة

النصاب 1.20

لكي يكون اتخاذ القرار صحيحاً في جلسة عامة، يجب أن يكون حاضراً، أو مثلاً في الجلسة، أكثر من نصف عدد الوفود المعتمدة في المؤتمر التي يحق لها التصويت. ويطبق هذا الحكم دون المساس بأي حكم من أحكام الدستور أو الاتفاقية يشترط أغلبية خاصة لاعتماد أي تعديل في هذين الصكين.

93

نظام المناقشة 2.20

(1) لا يجوز للأشخاص الراغبين فيأخذ الكلمة أن يتناولوها إلا بعد موافقة الرئيس. وكقاعدة عامة، يستهلون كلامهم بذكر الصفة التي يتكلمون بها.

94

(2) كل شخص يتناول الكلمة عليه أن يتكلم ببطء ووضوح، وأن يفصل ما بين كلماته، وأن يتوقف بما يلزم، حتى يتسع الجميع أن يتبعوا فهم معنى أفكاره.

95

المقترحات المتعلقة بالنظام ونقاط النظام 3.20

(1) يجوز لأي وفد أن يقدم، خلال المناقشات وفي الوقت الذي يراه مناسباً، أي مقترح يتعلق بالنظام أو أن يثير نقطة نظام، وبيت الرئيس فوراً في الطلب وفقاً لهذا النظام الداخلي. ولكل وفد حق الاستئناف ضد قرار الرئيس، غير أن قراره يظل سارياً ما لم تعارض عليه أغلبية الوفود الحاضرة والمصوتة.

96

(2) لا يجوز للوفد الذي يقدم مقترحاً يتعلق بالنظام، أن يتطرق في مداخلته إلى جوهر المسألة المعروضة للمناقشة.

97

4.20 ترتيب أولوية المقترفات المتعلقة بالنظام ونقاط النظام

يكون ترتيب الأولوية الواجب إعطاؤها للمقترفات المتعلقة بالنظام ونقاط النظام المشار إليها في الرقم 96 أعلاه كالتالي:

أ) كل نقطة نظام تتعلق بتطبيق هذا النظام الداخلي، بما في ذلك إجراءات التصويت؟

ب) تعليق الجلسة؛

100

ج) رفع الجلسة؛

101

د) تأجيل المناقشة في المسألة المطروحة للنقاش؛

102

هـ) إغفال المناقشة في المسألة المطروحة للنقاش؛

103

و) أي مقتراحات أو نقاط نظام أخرى يمكن تقديمها، ويحدد الرئيس أولويتها النسبية.

104

5.20 مقترح تعليق الجلسة أو رفعها

أثناء مناقشة أي مسألة، يجوز لأي وفد أن يقترح تعليق الجلسة أو رفعها، مع بيان الأسباب الموجبة لمقترنه. وإذا كان هناك من يؤيد هذا المقترن، تعطى الكلمة لاثنين من معارضي المقترن يتكلمان في هذا الموضوع فقط، ويعرض المقترن بعد ذلك للتصويت.

105

6.20 مقترن تأجيل المناقشة

أثناء مناقشة أي مسألة، يجوز لأي وفد أن يقترح تأجيل المناقشة لفترة محددة. ومجدد طرح مثل هذا المقترن للمناقشة، يجوز لثلاثة متكلمين فقط، إضافة إلى صاحب المقترن، أن يشتراكوا في المناقشة، بحيث يتكلم واحد منهم لصالح المقترن واثنان ضده، ويُعرض المقترن بعد ذلك للتصويت.

106

7.20 مقتني إغفال المناقشة

107

يجوز لأي وفد أن يقترح في أي وقت إغفال المناقشة في المسألة المطروحة للنقاش. وفي هذه الحالة، لا تُعطى الكلمة إلا لثلاثة متكلمين على الأكثر، بحيث يتكلم واحد منهم لصالح المقترن وأثنان ضده، ثم يعرض المقترن للتصويت. فإذا اعتمد المقترن، يطلب الرئيس فوراً أن يجري التصويت على المسألة المطروحة للنقاش.

8.20 تحديد المداللات

108

(1) يجوز للجلسات العامة، عند الاقتضاء، أن تحدد عدد المداللات المسموح بها لكل وفد في موضوع معين، والمدة التي تستغرقها هذه المداللات.

109

(2) يبدي الرئيس يحدد مدة كل مداخلة بخمس دقائق على الأكثر، في المسائل المتعلقة بالإجراءات.

110

(3) عندما يتجاوز أحد المتكلمين المدة المحددة له، يُشعر الرئيس المجتمعين بذلك، ويرجو من المتكلم أن يختتم عرضه في مهلة وجيزة.

9.20 إغفال قائمة المتكلمين

111

(1) يجوز، أثناء أي مناقشة، أن يأمر الرئيس بقراءة قائمة المتكلمين المسجلين، وأن يضيف إليها أسماء الوفود التي تبدي رغبتها في الكلام. ويمكنه، بموافقة المجتمعين، أن يأمر بإغفال القائمة. غير أن له، إذا رأى ذلك مناسباً، أن يعطي استثناءً حق الرد على أي مداخلة سابقة، حتى بعد إغفال القائمة.

112

(2) عندما تستنفذ قائمة المتكلمين، يعلن الرئيس إغفال المناقشة بشأن المسألة المطروحة للنقاش.

10.20 مسائل الاختصاص

113 يجب أن تسوى مسائل الاختصاص التي يمكن أن تطرأ، قبل التصويت على جوهر المسألة المطروحة للنقاش.

11.20 سحب مقترح وعرضه من جديد

114 يجوز لصاحب أي مقترح أن يسحبه قبل أن يعرض للتصويت. ويجوز للوافد صاحب المقترح، أو لأي وفد آخر أن يعرضه أو يتناوله من جديد بعد سحبه سواء كان قد تم تعديله أم لا.

21 التصويت

1.21 تعريف الأغلبية

115 تكون الأغلبية من أكثر من نصف عدد الوفود الحاضرة والمحضوطة.

116 (2) لا يؤخذ الممتنعون عن التصويت في الاعتبار لدى حساب أصوات الأغلبية.

117 (3) إذا تساوت الأصوات، يعتبر المقترح أو التعديل مرفوضاً.

118 (4) لأغراض هذا النظام الداخلي يعتبر "وفداً حاضراً ومصوتاً" كل وفد يصوت لصالح مقترح ما أو ضده.

2.21 عدم المشاركة في التصويت

119 الوفود الحاضرة التي لا تشارك في تصويت معين، أو التي تصرح علانية أنها لا تزيد المشاركة فيه، لا تعد وفوداً متغية من حيث تحديد النصاب في حكم الرقم 93 أعلاه، ولا وفوداً ممتنعة عن التصويت من حيث تطبيق أحکام الرقم 121 أدناه.

3.21 الأغلبية الخاصة

تحدد المادة 2 من الدستور الأغلبية المطلوبة لقبول دول أعضاء جديدة.

120

4.21 امتناع أكثر من خمسين في المائة عن التصويت

عندما يتجاوز عدد الممتنعين عن التصويت نصف عدد الأصوات المدلى بها (تأييداً أو معارضة أو امتناعاً) يجب تأجيل بحث المسألة المطروحة للنقاوش إلى جلسة لاحقة، ولا يؤخذ فيها عدد الممتنعين بالحسبان.

121

5.21 إجراءات التصويت

(1) تطبق إجراءات التصويت التالية:

122

) أ(رفع اليد، كقاعدة عامة، ما لم يطلب تصويت بناء الأسماء وفقاً للإجراء ب)، أو تصويت بالاقتراع السري وفقاً للإجراء ج)؛

123

ب) التصويت بناء الأسماء، حسب الترتيب المجائي الفرنسي لأسماء الدول الأعضاء الحاضرة والمؤهلة للتصويت:

124

1 إذا طلب ذلك قبل بداية التصويت وفدان على الأقل من الوفود الحاضرة والمؤهلة للتصويت، ما لم يكن قد طلب تصويت بالاقتراع السري وفقاً للإجراء ج)، أو

125

2 إذا لم تبرز أغلبية واضحة من التصويت وفقاً للإجراء أ)؛

126

) الاقتراع السري، إذا طلب ذلك قبل بداية التصويت خمسة وفود على الأقل من الوفود الحاضرة والمؤهلة للتصويت.

127

2) قبل إجراء التصويت، ينظر الرئيس في كل طلب يتعلق بالكيفية التي سيجري بها هذا التصويت، ويعلن رسميًّا عن الإجراء الذي سيُتبع في التصويت، وعن المسألة المعروضة للتصويت. ثم يعلن الرئيس ابتداء عملية التصويت، وبعدما تنتهي يعلن نتائجها.

128

3) في حالة التصويت بالاقتراع السري، تتخذ الأمانة العامة فورًا الترتيبات الكافية بتأمين سرية الاقتراع.

129

4) يمكن إجراء التصويت بواسطة نظام إلكتروني، إذا تيسر نظام مناسب، وقرر المؤشر ذلك.

130

6.21 حظر انقطاع التصويت بعد ابتدائه

لا يجوز لأي وفد أن يقطع عملية التصويت بعد ابتدائه، إلا إذا تعلق الأمر بنقطة نظام بشأن كيفية إجراء التصويت. ولا يجوز أن تتضمن نقطة النظام مقترحاً يستدعي تعديلاً في التصويت الجاري أو في جوهر المسألة المعروضة على التصويت. ويبدأ التصويت بإعلان الرئيس بدء التصويت، وينتهي بإعلان الرئيس نتائجه.

131

7.21 تعليل التصويت

يعطي الرئيس الكلمة للوفود الراغبة في تعليل تصويتها، بعد إجراء التصويت ذاته.

132

8.21 التصويت على مقترح جزءاً جزءاً

1) يقسم المقترن إلى أجزاء، و تعرض مختلف أجزائه للتصويت، كل واحد منها على حدة، إذا طلب صاحب المقترن ذلك، أو رأه المجتمعون مناسباً، أو اقترحه الرئيس بموافقة صاحب المقترن. وبعد أن تعتمد أجزاء المقترن، تعرض للتصويت عليها ككل.

133

(2) إذا رُفضت جميع أجزاء المقترح، يعتبر المقترح نفسه مرفوضاً.

134

9.21 ترتيب التصويت على مقترنات تتعلق بمسألة واحدة

(1) إذا قُدم مقترنان أو أكثر بشأن مسألة واحدة، تعرض هذه المقترنات للتصويت بحسب الترتيب الذي قُدمت به، ما لم يقرر المجتمعون خلاف ذلك.

135

(2) يقر المجتمعون، إثر كل تصويت، إذا كان الأمر يدعو إلى عرض المقترن التالي للتصويت أم لا.

136

10.21 التعديلات

(1) يعتبر تعديلاً كل مقترن بتعديل، يشتمل فقط على إلغاء جزء من المقترن الأصلي، أو على إضافة إلى جزء منه، أو على مراجعة جزء من هذا المقترن.

137

(2) يدرج فوراً في النص الأصلي للمقترن كل تعديل يقبل به الوفد الذي قدم المقترن.

138

(3) أي مقترن بتعديل لا يعتبر تعديلاً، إذا رأى المجتمعون أنه غير متناسب مع المقترن الأصلي.

139

11.21 التصويت على التعديلات

(1) إذا قدم تعديل بشأن مقترن ما، يجب التصويت أولاً على ذلك التعديل.

140

141) 2) إذا قدم تعديلان أو أكثر بشأن مقترن ما، يجب التصويت أولاً على أحد التعديلات عن النص الأصلي. وإذا لم يحصل هذا التعديل على أغلبية الأصوات، يجري التصويت على أحد التعديلات الباقية عن النص الأصلي، وهكذا دواليك إلى أن يحصل أحد التعديلات على أغلبية الأصوات. وإذا تم النظر في جميع التعديلات المقترنة دون أن يحصل أي منها على الأغلبية، يعرض المقترن الأصلي غير المعدل للتصويت.

142) 3) إذا اعتمد تعديل واحد أو أكثر، يعرض بعد ذلك المقترن بشكله المعدل للتصويت.

12.21 إعادة التصويت

143) 1) إذا تعلق الأمر باللجان أو اللجان الفرعية أو أفرقة العمل، في مؤتمر أو اجتماع، فإن المقترن أو جزء المقترن أو التعديل الذي سبق البت فيه إثر تصويت في إحدى اللجان أو اللجان الفرعية أو أفرقة العمل، لا يجوز أن يعرض للتصويت مجدداً في نفس اللجنة أو اللجنة الفرعية أو فريق العمل. وتطبق هذه القاعدة أيًّا كان الإجراء الذي اختير اتباعه في التصويت.

144) 2) إذا تعلق الأمر بالجلسات العامة، يجب ألا يعرض مقترن أو جزء من مقترن أو تعديل للتصويت مجدداً، ما لم يتوافر الشرطان التاليان:

145) أ) أن تطلب ذلك أغلبية الدول الأعضاء المؤهلة للتصويت،

146) ب) أن تُطلب إعادة التصويت بعد التصويت الأول ب يوم كامل على الأقل. ولا تطبق هذه المهلة في اليوم الأخير لمؤتمر ما أو لأي اجتماع آخر.

22 قواعد سير المناقشات وإجراءات التصويت في اللجان واللجان الفرعية

- 1 يتمتع رؤساء اللجان واللجان الفرعية بصلاحيات مماثلة للصلاحيات المسندة إلى رئيس المؤتمر بموجب القسم 11 أعلاه. 147
- 2 تطبق أحكام القسم 20 أعلاه المتعلقة بقواعد سير المناقشات في جلسة عامة على مناقشات اللجان أو اللجان الفرعية، باستثناء ما يتعلق منها بالنصاب. 148
- 3 تطبق أحكام القسم 21 أعلاه على عمليات التصويت في اللجان واللجان الفرعية. 149

23 محاضر الجلسات العامة لمؤتمرات المندوبين المفوضين ومؤتمرات الاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية

- 1 تعدّ أمانة المؤتمر محاضر الجلسات العامة للمؤتمرات المذكورة أعلاه، وتكتفى توزيعها على الوفود في أقرب وقت ممكن، وعلى أي حال في مهلة أقصاها خمسة أيام عمل بعد كل جلسة. 150
- 2 يجوز للوفود، بعد توزيع المحاضر، أن تودع كتابةً لدى أمانة المؤتمر، في أقرب وقت ممكن، التصحيحات التي ترى مبرراً لها. وهذا لا يمنعها من أن تتقدم بتعديلات شفهية أثناء الجلسة التي يوافق فيها على المحاضر. 151

3 1) لا تتضمن المحاضر، كقاعدة عامة، سوى المقترنات والاستنتاجات، مع الحجج الرئيسية التي تستند إليها، محررة تحريراً موجزاً قدر الإمكان.

152

2) غير أن لكل وفداً أن يطلب إدراج النص الموجز أو الكامل لكل بيان أدلّي به أثناء المناقشات في المحاضر. وفي هذه الحالة، يجب على الوفد، كقاعدة عامة، أن يعلن ذلك في بداية مداخلته لتسهيل مهمة المقررين. ويجب عليه كذلك أن يسلم بنفسه نص البيان إلى أمانة المؤتمر خلال الساعتين التاليتين لنهاية الجلسة.

153

4 يينبغي في جميع الأحوال توخي الاعتدال في ممارسة الحق المنصوص عليه في الرقم 153 أعلاه المتعلق بإدراج البيانات في المحاضر.

154

24 تقارير الجلسات العامة لجمعيات الاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات ومؤتمرات تنمية الاتصالات وجلسات اللجان وللجان الفرعية

2 يجوز للجلسات العامة للجمعيات والمؤتمرات المذكورة أعلاه وللجان وللجان الفرعية أن تعد التقارير المؤقتة التي تراها ضرورية. كما يجوز أن تقدم في نهاية أعمالها تحريراً ختامياً، إذا كانت الظروف تبرر ذلك، تحمل فيه بإيجاز المقترنات والاستنتاجات التي أسفرت عنها الدراسات التي عهد بها إليها.

155

25 الموافقة على محاضر الجلسات العامة لمؤتمرات المندوبيين المفوضين ومؤتمرات الاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية، والموافقة على التقارير

1 (1) يسأل الرئيس، كقاعدة عامة، في بداية كل جلسة عامة للمؤتمرات المذكورة أعلاه، عما إذا كان للوفود ملاحظات تبديها بشأن محضر الجلسة السابقة. وتعتبر هذه الوثائق موافقاً عليها إذا لم يبلغ أي تصحيح إلى الأمانة ولم يقدم أي اعتراض شفهي. فإذا حدث ذلك، تدخل التصحيحات الازمة في المحضر.

156

(2) يجب أن توافق الجلسة العامة أو اللجنة الفرعية المعنية على كل تقرير مؤقت أو ختامي.

157

2 (1) ينظر الرئيس في محاضر الجلسات العامة الأخيرة للمؤتمرات المذكورة أعلاه، ويوافق عليها.

158

26 الترقيم

1 يحتفظ بأرقام الفصول والمواد والفقرات في النصوص المطروحة للمراجعة إلى حين القراءة الأولى في جلسة عامة. وتتحمل النصوص المضافة رقم آخر فقرة سابقة من النص الأصلي مؤقتاً، مشفوعاً بحروف الهجاء اللاتينية "A" ، "B" ، إلخ.

159

2 يُعهد عادةً إلى لجنة الصياغة بترقيم الفصول والمواد والفقرات ترتيباً نهائياً، بعد اعتمادها في القراءة الأولى. وإنما يجوز أن يُعهد بذلك إلى الأمين العام بناءً على قرار يُتخذ في الجلسة العامة.

160

27 الموافقة النهائية

تعتبر نصوص الوثائق الختامية لمؤتمر مندوبيين مفوضين أو مؤتمر اتصالات راديوية أو مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية نهائيةً عندما توافق عليها الجلسة العامة في القراءة الثانية.

161

28 التوقيع

تُعرض نصوص الوثائق الختامية التي وافقت عليها المؤتمرات المذكورة في الرقم 161 أعلاه ليوقعها المندوبون الذين يحملون أوراق الاعتماد المنصوص عليها في المادة 31 من الاتفاقية، حسب الترتيب المجائي الفرنسي لأسماء الدول الأعضاء.

162

29 العلاقات مع الصحافة والجمهور

1 لا يجوز إصدار بيانات رسمية عن أعمال المؤتمر إلى الصحافة إلا بإذن من رئيس المؤتمر.

163

2 يمكن للصحافة والجمهور حضور المؤتمرات، في حدود الإمكاني عملياً وطبقاً للتوجيهات التي تتم الموافقة عليها في اجتماع رؤساء الوفود المشار إليه في الرقم 49 أعلاه والترتيبات العملية التي يتخذها الأمين العام. غير أن حضور الصحافة والجمهور يجب ألا يؤدي في جميع الأحوال إلى أي اضطراب لحسن سير الأعمال في أي من الجلسات.

164

3 ليست بقية المجتمعات الاتحاد مفتوحة للصحافة والجمهور، إلا إذا قرر المشاركون في أحد المجتمعات غير ذلك.

165

30 امتيازات الإعفاء من الرسوم

166

يكون لأعضاء الوفود، وللممثلي الدول الأعضاء في المجلس، ولأعضاء لجنة لوائح الراديو، وللكتاب الموظفين في الأمانة العامة للاتحاد وقطاعاته الذين يحضرون المؤتمر، ولموظفي أمانة الاتحاد الملحقين بالمؤتمر، حق الإعفاء طوال مدة المؤتمر من رسوم البريد والبرق والهاتف والتلكس، ضمن الحدود التي تكون الحكومة المضيفة قد تمكنت من التفاهم بشأنها مع الحكومات الأخرى ووكالات التشغيل المعنية المعترف بها.

الفصل الثالث

الإجراءات الانتخابية

تنطبق هذه الإجراءات الانتخابية على انتخاب الأمين العام ونائب الأمين العام ومديري مكاتب القطاعات وانتخابأعضاء لجنة لوائح الراديو وانتخاب الدول الأعضاء التي تستحق مقاعد المجلس، وفقاً لأحكام المادتين 8 و9 من الدستور.

167

31 القواعد العامة للإجراءات الانتخابية

(1) يدعو الأمين العام للاتحاد الدول الأعضاء، 6 أشهر على الأقل قبل افتتاح مؤتمر المندوبيين المفوضين، إلى تسمية المرشحين.

168

(2) يكون كل ترشيح مشفوعاً بالسيرة الذاتية للمرشح، باستثناء الترشيحات لانتخاب الدول الأعضاء في المجلس.

169

(3) يجب أن تصل الترشيحات إلى الأمين العام في موعد لا يتجاوز اليوم الثامن والعشرين الذي يسبق المؤتمر عند الساعة 2359 (حسب توقيت جنيف). ويجب ذكر هذا التاريخ في الدعوة التي يرسلها الأمين العام.

170

(4) تنشر الترشيحات كوثائق للمؤتمر بمجرد أن يتسللها الأمين العام.

171

(5) تبدأ الانتخابات في اليوم الرابع من بداية المؤتمر.

172

PP-06

(6) تجرى الانتخابات حسب الترتيب التالي: 1) الأمين العام ونائب الأمين العام ومديري مكاتب القطاعات، 2) أعضاء لجنة لوائح الراديو، 3) الدول الأعضاء في المجلس.

173

174

7) تكون الانتخابات بالاقتراع السري.

175

8) يفضل إجراء التصويت باستخدام نظام إلكتروني إذا توفر نظام ملائم وإذا لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك.

176

9) عندما تستخدم بطاقات الاقتراع، يسمى رئيس المؤتمر قبل بدء التصويت شخصاً من كل منطقة من بين أعضاء الوفود الحاضرة لمراجعة فرز الأصوات. ويقوم رئيس المؤتمر بتسلیم هؤلاء الأشخاص قائمة الوفود التي يحق لها التصويت وقائمة المرشحين.

177

10) الأحكام المتصلة بحق التصويت والتصويت بالوكالة مبينة في الاتفاقية.

32 قواعد الإجراءات المطبقة لانتخاب الأمين العام ونائب الأمين العام ومديري مكاتب القطاعات

178

1) أ) تجرى الانتخابات على ثلاث مراحل كما يأتي: أولاً الأمين العام؛ ثانياً نائب الأمين العام؛ وثالثاً مدير مكاتب القطاعات. ولا يبدأ انتخاب نائب الأمين العام إلا بعد الانتهاء من انتخاب الأمين العام. ولا يبدأ انتخاب مدير المكاتب إلا بعد الانتهاء من انتخاب نائب الأمين العام.

179

ب) في حالة وجود مرشح واحد لمنصب الأمين العام أو منصب نائب الأمين العام تجرى الانتخابات على مرحلتين: الأولى انتخاب الأمين العام ونائب الأمين العام، والثانية انتخاب مدير مكاتب القطاعات. ولا تبدأ المرحلة الثانية من الانتخابات إلا بعد استكمال المرحلة الأولى من الانتخابات.

- (2) لا يُقبل ترشيح نفس الشخص لأكثر من منصب. 180
- (3) قبل إجراء الانتخابات المتعلقة بكل مرحلة، يتسلّم كل وفد له حق التصويت ما يلي: 181
- (أ) قائمة بالمناصب الداخلة في المرحلة، تضم أسماء جميع المرشحين حسب ترتيبها المجائي الفرنسي، مع أسماء الدول الأعضاء التي قدمت المرشحين؛ أو 182
- (ب) بطاقة اقتراع منفصلة لكل منصب في المرحلة تحمل أسماء جميع المرشحين حسب ترتيبها المجائي الفرنسي، مع أسماء الدول الأعضاء التي قدمت التي قدمت المرشحين، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب. 183
- (4) يبين كل وفد المرشح الذي يصوت له: 184
- (أ) بالوسائل الإلكترونية؛ أو 185
- (ب) على بطاقة الاقتراع بوضع علامة "X" في المربع المقابل لاسم المرشح، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب. 186
- (5) ينتخب كل مرشح يحصل على أغلبية الأصوات (انظر الرقم 115 أعلاه). 187
- (6) تعتبر بطاقات الاقتراع البيضاء امتناعاً عن التصويت. وتعتبر باطلة ولا تُحسب بطاقات الاقتراع التي توجد علامة على أكثر من مربع فيها أو التي تحمل أي علامة غير علامة "X" داخل المربع أو تحمل أي علامة خارج المربعات. ولا تُحسب أصوات الوفود الممتنعة عن التصويت عند إحصاء أغلبية الأصوات. 188
- (7) عندما يتجاوز عدد الممتنعين عن التصويت نصف عدد الأصوات التي يُدلى بها، تنطبق أحكام الرقم 121 أعلاه. 189

190

- 8) عندما يستكمل إحصاء الأصوات، يعلن رئيس المؤتمر نتائج الاقتراع حسب الترتيب الآتي:
- عدد الوفود التي يحق لها التصويت؛
 - عدد الوفود المغيبة؛
 - عدد الممتنعين عن التصويت؛
 - عدد بطاقات الاقتراع الباطلة؛
 - عدد الأصوات المسجلة؛
 - عدد الأصوات التي تشكل الأغلبية المطلوبة؛
 - عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح حسب الترتيب التصاعدي لعدد الأصوات؛
 - اسم المرشح المنتخب، إذا وجد.

191

- 9) في حالة عدم حصول أي مرشح في الاقتراع الأول على الأغلبية الالزامية من الأصوات، يُجرى اقتراع آخر أو اقتراعان، عند الانقضاض، بعد انقضاء فترة ست ساعات على الأقل بين الاقتراعين اعتباراً من إعلان النتائج، إلا إذا قرر المؤتمر خلاف ذلك.

192

- 10) في حالة عدم حصول أي مرشح، بعد الاقتراع الثالث، على الأغلبية الالزامية من الأصوات، يُجرى اقتراع رابع، بعد انقضاء اثنتي عشرة ساعة على إعلان النتائج، إلا إذا قرر المؤتمر خلاف ذلك، ينافس فيه المرشحان اللذان حصلا على أكبر عددين من الأصوات في الاقتراع الثالث.

193

- 11) في حالة تساوي عدد الأصوات مع ذلك بعد الاقتراع الثالث بين عدة مرشحين بحيث يتعدى اختيار المرشحين اللذين يجرى التصويت عليهمما في الاقتراع الرابع، يُجرى اقتراع إضافي، وعند اللزوم اقتراعان إضافيان، بعد انقضاء فترتين متتاليتين كل منهما ست ساعات على الأقل، اعتباراً من إعلان النتائج، إلا إذا قرر المؤتمر خلاف ذلك، وذلك لاختيار أحد المرشحين الذين حصلوا على نفس العدد من الأصوات.

12) في حالة تساوي الأصوات في الاقتراعين الإضافيين المشار إليهما في الرقم 193 أعلاه، يتم انتخاب أكبر المرشحين المتنافسين سنًا.

194

33 قواعد الإجراءات المطبقة لانتخابأعضاء لجنة لوائح الراديو

1) يتقرر العدد الإجمالي لأعضاء لجنة لوائح الراديو وعدد المقاعد لكل منطقة في العالم وفقاً للرقمين 63 و 93A من الدستور.

195

PP-06

2) قبل إجراء التصويت، يتسلم كل وفد له حق التصويت ما يلى:

196

أ) قائمة أسماء المرشحين حسب ترتيبها المجائي الفرنسي مع أسماء الدول؛
الأعضاء التي قدمت المرشحين، مرتبة في مجموعات حسب مناطق العالم؛
أو

197

ب) بطاقة اقتراع تحمل أسماء المرشحين حسب ترتيبها المجائي الفرنسي مع
أسماء الدول والأعضاء التي قدمت المرشحين، مرتبة في مجموعات حسب
مناطق العالم، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء
الانتخاب.

198

3) يبين كل وفد أسماء المرشحين الذين يصوت لهم، شريطة ألا يتجاوز
عدد المرشحين المسموح بانتخابهم من كل منطقة طبقاً لما هو مبين في
الرقم 195 أعلاه:

199

أ) بالوسائل الإلكترونية، أو

200

ب) على بطاقة الاقتراع، بوضع علامة "X" في المربع المقابل لكل اسم
من هذه الأسماء، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في
إجراء الانتخاب.

201

4) تعتبر باطلة بطاقات الاقتراع التي تحمل أكثر من العدد المسموح به من العلامات "X" لكل منطقة ولا تمحى هذه البطاقات للمنطقة أو المنطقة المعنية. وتعتبر بطاقات الاقتراع، التي تحمل أي علامات أخرى غير علامة "X" أو تحمل أي علامة أخرى خارج المربع، باطلة ولا تمحى.

202

5) بعد إحصاء الأصوات، تقوم الأمانة بإعداد قائمة بالمرشحين من كل منطقة حسب الترتيب التنازلي لعدد الأصوات الذي تم الحصول عليه. وتسلم هذه القائمة إلى رئيس المؤتمر بعد أن يتحقق منها مراجعاً فرز الأصوات، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب.

203

6) يُنتخب مرشحو المنطقة الذين يحصلون على أكبر الأعداد من الأصوات أعضاءً في لجنة لواحة الراديو وذلك في حدود عدد المقاعد المقرر شغليها.

204

7) يجرى اقتراع خاص، عند انتهاء الصياغة، للاختيار بين مرشحين لمنطقة واحدة حصلوا على أعداد متساوية من الأصوات وذلك بعد انتهاء ست ساعات على الأقل على إعلان النتائج، إلا إذا قرر المؤتمر خلاف ذلك.

205

8) في حالة تساوي عدد الأصوات بين عدة مرشحين من نفس المنطقة عقب الاقتراع الخاص، يتم انتخاب أكبر المرشحين المتنافسين سنّاً.

206

34 قواعد الإجراءات المطبقة لانتخاب الدول الأعضاء لعضوية المجلس

1) يتقرر العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تنتخب في المجلس وعدد المقاعد لكل منطقة في العالم وفقاً للرقم 61 من الدستور وللرقم 50A من الانفاقية والمنهجية التي يعتمدتها مؤتمر المندوبين المفوضين.

207

PP-10

- (2) قبل إجراء التصويت يتسلم كل وفد له حق التصويت ما يلي: 208
- (أ) قائمة أسماء الدول الأعضاء المرشحة حسب ترتيبها الهجائي الفرنسي، مرتبة في مجموعات حسب مناطق العالم، أو 209
- (ب) بطاقة اقتراع واحدة تحمل أسماء الدول الأعضاء المرشحة حسب ترتيبها الهجائي الفرنسي، مرتبة في مجموعات حسب مناطق العالم، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب. 210
- (3) يبين كل وفد أسماء الدول الأعضاء التي يصوت لها، شريطة ألا يزيد عددها في كل منطقة عن عدد البلدان المسموح بانتخابها وفقاً لأحكام الرقم 207 أعلاه: 211
- (أ) بالوسائل الإلكترونية، أو 212
- (ب) على بطاقة الاقتراع بوضع علامة "X" في المربع المقابل لكل اسم من هذه الأسماء، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب. 213
- (4) تعتبر بطاقة الاقتراع التي تحمل أكثر من العدد المسموح به من العلامات "X" لكل منطقة، ولا تتحسب هذه البطاقات للمنطقة أو للمناطق المعنية. وتعتبر بطاقات الاقتراع التي تحمل أي علامات أخرى غير علامة "X" أو تحمل أي علامات أخرى خارج المربع، باطلة ولا تتحسب. 214
- (5) بعد إحصاء الأصوات، تقوم الأمانة بإعداد قائمة بالدول الأعضاء المرشحة في كل منطقة حسب الترتيب التنازلي لعدد الأصوات الذي تم الحصول عليه. وتسلم هذه القائمة إلى رئيس المؤتمر بعد أن يتحقق منها مراجعو فرز الأصوات، وذلك في حالة استخدام بطاقات الاقتراع في إجراء الانتخاب. 215

216

6) تُنتخب لعضوية المجلس الدول الأعضاء التي تحصل على أكبر الأعداد من الأصوات بين الدول المرشحة من المنطقة التي تنتهي إليها، في حدود المقاعد الواجب شغلها من المنطقة المعنية.

217

7) في حالة تساوي عدد الأصوات التي تحصل عليها عدة دول أعضاء لأي منطقة لشغل المقعد الأخير أو المقاعد الأخيرة، يجرى اقتراع خاص لل اختيار بين الدول المرشحة بعد انتهاء ست ساعات على الأقل على إعلان النتائج، إلا إذا قرر المؤتمر خلاف ذلك.

218

8) في حالة تساوي عدد الأصوات بعد الاقتراع الخاص، يقوم رئيس المؤتمر بسحب القرعة لتحديد الدولة العضو أو الدول الأعضاء الفائزة في الانتخاب.

الفصل الرابع

اقتراح تعديلات لهذه القواعد العامة، واعتمادها وسريان مفعولها

1 يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تقترح في مؤتمر للمندوبين المفوضين أي تعديل لهذه القواعد العامة. ويجب تقديم التعديلات المقترحة وفقاً للأحكام ذات الصلة من الفصل الأول أعلاه.

2 يتألف النصاب القانوني لفحص أي تعديل مقترح لهذه القواعد العامة وفقاً لما أشير إليه في القسم 1.20 أعلاه.

3 يجب لاعتماد أي تعديل مقترح أن يوافق عليه في جلسة عامة أكثر من نصف الوفود المعتمدة في مؤتمر المندوبين المفوضين التي يحق لها التصويت.

4 يسري مفعول تعديلات هذه القواعد العامة المعتمدة وفقاً للأحكام هذا الفصل على جميع مؤشرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته في تاريخ توقيع الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبين المفوضين الذي اعتمدتها، ما لم يقرر مؤتمر المندوبين المفوضين نفسه خلاف ذلك بقرار تعتمده أغلبية ثالثي الوفود المعتمدة في هذا المؤتمر التي يحق لها التصويت.

219

220

221

222

البروتوكول الاختياري

بشأن التسوية الإلزامية للخلافات
المتعلقة بدستور الاتحاد الدولي للاتصالات
وباتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات
 وباللوائح الإدارية

البروتوكول الاختياري

بشأن التسوية الإلزامية للخلافات
المتعلقة بدستور الاتحاد الدولي للاتصالات
وباتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات
وباللوائح الإدارية

عند التوقيع على دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، وعلى اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات (جينيف 1992) قام المندوبون المفوضون الموقعون أدناه بالتوقيع على هذا البروتوكول الاختياري الذي يتعلّق بالتسوية الإلزامية للخلافات.

إن أعضاء الاتحاد، الأطراف في هذا البروتوكول الاختياري،

إذ يعبرون عن رغبتهم في اللجوء فيما يخصهم إلى التحكيم الإلزامي لتسوية كل خلاف ينشأ عن تفسير أو تطبيق الدستور أو الاتفاقية أو اللوائح الإدارية المنصوص عليها في المادة 4 من الدستور،

قد اتفقوا على الأحكام التالية :

المادة 1

ما لم يتفق الطرفان بصورة مشتركة على اختيار أحد أساليب التسوية المنصوص عليها في المادة 56 من الدستور، تحال الخلافات التي تنشأ عن تفسير أو تطبيق الدستور أو الاتفاقية أو اللوائح الإدارية المنصوص عليها في المادة 4 من الدستور، بناء على طلب أي من الطرفين، إلى التحكيم الإلزامي. ويتبع الإجراء الوارد في المادة 41 من الاتفاقية، وتستكمل الفقرة الخامسة من تلك المادة (الرقم 511) على النحو التالي :

"5. يعين كل من الطرفين المعينين حكماً خلال مهلة ثلاثة أشهر، اعتباراً من تاريخ تلقى تبليغ طلب التحكيم. وإذا لم يعين أحد الطرفين حكماً عند انقضاء هذه المهلة، يقوم الأمين العام، بطلب من الطرف الآخر، بهذا التعين وفقاً لأحكام الرقمين 509 و 510 من الاتفاقية".

المادة 2

يفتح هذا البروتوكول لتوقيع أعضاء الاتحاد عليه عند توقيعهم على الدستور والاتفاقية، ويتم التصديق عليه أو قبوله أو الموافقة عليه حسب القواعد الدستورية لكل عضو من الأعضاء الموقعين. وسيكون مفتوحاً لانضمام جميع أعضاء الاتحاد الأطراف في الدستور والاتفاقية، وجميع الدول التي ستصبح أعضاء في الاتحاد. وتودع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام.

المادة 3

يبدأ العمل بهذا البروتوكول بالنسبة إلى الأطراف التي صدقت عليه، أو قبلت به، أو وافقت عليه، أو انضمت إليه، في نفس التاريخ الذي يبدأ العمل فيه بالدستور والاتفاقية، بشرط أن يكون قد تم في هذا التاريخ إيداع وثيقتين على الأقل من وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام المتعلقة به، وإلا فإن العمل به يبدأ في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع الوثيقة الثانية من وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.

المادة 4

يجوز للأطراف في هذا البروتوكول أن تعدله أثناء أحد مؤشرات المندوبين المفوضين للاتحاد.

المادة 5

يجوز لكل عضو في الاتحاد يكون طرفاً في هذا البروتوكول أن ينقضه بتلبيغ يوجهه إلى الأمين العام، علمًا بأن مثل هذا النقض يأخذ مفعوله بعد انقضاء فترة عام واحد، اعتباراً من تاريخ تلقي الأمين العام التلبيغ المذكور.

المادة 6

يبلغ الأمين العام إلى جميع أعضاء الاتحاد :

- أ) التوقيعات الممهورة على هذا البروتوكول، وإيداع كل وثيقة من وثائق التصديق، أو القبول، أو الموافقة، أو الانضمام؛
- ب) التاريخ الذي يدخل فيه البروتوكول حيز التنفيذ؛
- ج) تاريخ العمل بكل تعديل؛
- د) التاريخ الفعلي لكل نقض.

وإشهاداً على ذلك، وقع المندوبون المفوضون المعنيون هذا البروتوكول على نسخة واحدة موضوعة بكل واحدة من اللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، على أن يعتمد النص الفرنسي في حالة وجود تضارب. وتودع هذه النسخة في محفوظات الاتحاد الدولي للاتصالات، ويقوم الاتحاد بتسلیم نسخة منها لكل بلد من البلدان الموقعة.

وضع في جنيف، يوم 22 ديسمبر 1992

المقررات

والقرارات

والتصصيات

المقرر 3 (مينيابوليس، 1998)

معالجة المقررات والقرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات المندوبيين المفوضين

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس، 1998)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن اعتماد دستور واتفاقية دائمين للاتحاد الدولي للاتصالات، في مؤتمر المندوبيين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992) قد ساهم في كفاءة مؤتمرات المندوبيين المفوضين؛

ب) أنه في السابق كان كل مؤتمر للمندوبيين المفوضين ينظر في جميع المقررات والقرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر السابق، ويعتمد مجموعة نصوص جديدة حتى وإن كانت تكرر جزئياً أو كلياً بعض النصوص السابقة؛

ج) أن مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994) قد بدأ نظام ترقيم جديداً يتعلق بالمقررات والقرارات والتوصيات، لا صلة له بنظام الترقيم الذي كان يستعمل في مؤتمرات المندوبيين المفوضين السابقة؛

د) أن هذه الإجراءات المتعلقة بالمقررات والقرارات والتوصيات ليست هي الإجراءات المثالية، إذ إنها كانت تؤدي أحياناً إلى نقص في الفعالية وتنطوي على احتمال حدوث لبس؛

ه) أنه يلزم اتباع نظام ترقيم جديد للمقررات والقرارات والتوصيات بهدف تجنب كل لبس محتمل،

يقرر

1 أن تبقى قرارات أي مؤتمر من مؤتمرات المندوبيين المفوضين للاتحاد سارية المفعول إلا إذا راجعها أو ألغتها مؤتمر لاحق للمندوبيين المفوضين؛

2 أن الوثائق الختامية لمؤتمر المندوبيين المفوضين ينبغي أن تتضمن كذلك :

- النص الكامل للقرارات الجديدة والمراجعة، مع قائمة عناوين القرارات وأرقامها؛

- قائمة بالقرارات الملغاة تبين عناوين القرارات وأرقامها دون نصوصها؛

3 أن القرارات ينبغي تعريفها كما يلي :

1.3 القرارات غير المعدلة :

1' كل قرار صادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) ولم يعدله مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) ينبغي أن يظل تعريفه باستعمال الرقم الحالي مع إضافة "القرار AAA (كيوتو، 1994)" بعد الرقم، مثل: القرار AAA (كيوتو، 1994)؛

2' القرارات التي لا تعدلها مؤتمرات المندوبين المفوضين التي تلي مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) ينبغي أن تحفظ بالرقم الحالي الذي يعرفها؛

2.3 القرارات الجديدة:

ينبغي ترقيم القرارات الجديدة التي يعتمدتها مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) وكل مؤتمر يليه من مؤتمرات المندوبين المفوضين، ترقیماً تتابعياً ابتداءً من الرقم الذي يلي الرقم الأخير المعتمد في مؤتمر المندوبين المفوضين السابق، مع ذكر المدينة والعام بين قوسين، مثل: القرار BBB (مينيابوليس، 1998)؛

3.3 القرارات المراجعة:

ينبغي أن تحفظ القرارات التي يراجعها مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) وكل مؤتمر يليه من مؤتمرات المندوبين المفوضين، بالرقم ذاته الذي كانت تحفظ به من قبل، مع إضافة الكلمة "المراجع في" ثم اسم المدينة والعام بين قوسين، مثل: القرار CCC (المراجع في مينيابوليس، 1998)؛

4 ينبغي كذلك معالجة المقررات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات المندوبين المفوضين على النحو ذاته الموضح في الفقرات من 1 إلى 3.3 تحت الكلمة يقرر أعلاه.

المقرر 5 (المراجع في بوسان، 2014)

إيرادات الاتحاد ونفقاته للفترة 2016-2019

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

الغايات والخطط الاستراتيجية المحددة للاتحاد وقطاعاته للفترة 2016-2019 والأولويات المحددة فيها،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) القرار 91 (المراجع في غواداراخار، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن المبادئ العامة لاسترداد التكاليف؛

ب) أنه لدى النظر في مشروع الخطة المالية للاتحاد للفترة 2016-2019، كانت التحديات الخاصة بزيادة الإيرادات لدعم الطلبات المتزايدة على البرامج تحديات جمة،

وإذ يلاحظ

أن هذا المؤتمر اعتمد القرار 151 (المراجع في بوسان، 2014)، بشأن تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في الاتحاد، والتي يتعلق عنصر هام فيها بالتخطيط والبرمجة والميزنة والمراقبة والتقييم، والتي ينبغي أن يكون من نتاجها زيادة تعزيز نظام الإدارة المالية في الاتحاد،

وإذ يلاحظ كذلك

أن القرار 48 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر يؤكد أهمية الموارد البشرية في الاتحاد من أجل الوفاء بغاياته وأهدافه،

يقرر

1 تجويل مجلس الاتحاد إعداد ميزانيتي فترتي الستين للاتحاد بحيث يكون مجموع نفقات الأمانة العامة وقطاعات الاتحاد الثلاثة متوازنًا مع الإيرادات المتوقعة، على أساس الملحق 1 بهذا المقرر، مع مراعاة ما يلي:

1.1 أن تبلغ قيمة وحدة المساهمة للدول الأعضاء مبلغ 318 000 فرنك سويسري للأعوام 2019-2016؟

2.1 ألا تتجاوز نفقات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية ومعالجة النصوص المتعلقة باللغات الرسمية في الاتحاد مبلغ 85 مليون فرنك سويسري للأعوام 2019-2016؟

3.1 أنه يجوز للمجلس، لدى اعتماده ميزانيات فترات الستين للاتحاد، أن يقرر أن يسمح للأمين العام، بغية تلبية الطلبات غير المتوقعة، بإمكانية زيادة ميزانية المنتجات أو الخدمات التي تخضع لاسترداد التكاليف، في حدود إيرادات استرداد التكاليف المتعلقة بذلك النشاط؛

4.1 أن يستعرض المجلس في كل عام إيرادات ونفقات الميزانية وكذلك الأنشطة المختلفة والنفقات المرتبطة بها؛

2 في حالة عدم انعقاد مؤتمر المندوبيين المفوضين في عام 2018، يضع المجلس ميزانيتي فترتي الستين للاتحاد 2020-2021 و 2022-2023 وما بعدهما، بعد أن يحصل أولًا على موافقة أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد على القيم السنوية لوحدة المساهمة المحددة في الميزانية؛

3 أنه يجوز للمجلس أن يسمح بنفقات تتجاوز الحدود المقررة للمؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية، إذا كان بالإمكان تعويض هذا التجاوز في إطار الحدود المفروضة على النفقات من مبالغ متجمعة عن أعوام سابقة أو محملة على العام التالي؛

4 أن يضطلع المجلس، في كل فترة ميزانية، بتقييم التغيرات التي طرأة والتغيرات المحتمل أن تطرأ أثناء فترة الميزانية الجارية والفترات المقبلة بالنسبة للبنود التالية:

1.4 جداول المرتبات واشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات، بما في ذلك بدلات مقر العمل، التي تتقرر في النظام الموحد للأمم المتحدة وتنطبق على الموظفين العاملين في الاتحاد؛

2.4 سعر الصرف بين الفرنك السويسري ودولار الولايات المتحدة فيما يتعلق بتأثيراته على التكاليف الخاصة بالموظفين الخاضعين لجدوال مرتبات الأمم المتحدة؟

3.4 القوة الشرائية للفرنك السويسري فيما يتعلق ببنود الإنفاق غير المتصلة بالموظفين؛

5 أن يضطلع المجلس بمهمة تحقيق أقصى درجة من الوفورات الممكنة، مع مراعاة الخيارات المتاحة لتخفيض النفقات الواردة في الملحق 2 بهذا المقرر، وأن ينظر في تطبيق مفهوم الأنشطة المقررة غير الممولة¹ (UMAC)، وأن يقوم تحقيقاً لهذا الغرض بتحديد أدنى مستوى ممكن يسمح به للإنفاق بما يتفق مع احتياجات الاتحاد، في الحدود المبينة في الفقرة 1 من "يقرر" أعلاه، آخرًا بعين الاعتبار عند الضرورة أحکام الفقرة 7 من "يقرر" فيما يلي. وترت吉 مجموعة من الخيارات لتخفيض النفقات في الملحق 2 بهذا المقرر؛

6 أنه ينبغي تطبيق المبادئ التوجيهية التالية على الأقل، فيما يتعلق بأي تخفيضات في النفقات:

أ) مواصلة الحفاظ على مستوى قوي وفعال لوظيفة المراجعة الداخلية لحسابات الاتحاد؛

ب) عدم إجراء تخفيضات في النفقات تؤثر على إيرادات استرداد التكاليف؛

ج) ألا تخضع التكاليف الثابتة، مثل التكاليف المتعلقة بسداد القروض أو التأمين الصحي بعد انتهاء مدة خدمة الموظفين، لأي تخفيضات في النفقات؛

د) عدم إجراء تخفيضات في النفقات المتعلقة بتكاليف الصيانة العادية لمباني الاتحاد على نحو يؤثر على أمن الموظفين وصحتهم؛

ه) المحافظة على مستوى فعال لأداء وظائف خدمات المعلومات في الاتحاد؛

¹ يجوز، عند الضرورة، تطبيق مفهوم الأنشطة المقررة غير الممولة كوسيلة لتسلیط الأضواء على عدد من الأنشطة المنفذة ضمن برنامج العمل الشامل الذي قررته هيئات الرئاسية للاتحاد، فضلاً عن أنشطة الدعم التي تُعتبر ضرورية لتنفيذ الأنشطة المقررة لكن التي لا يمكن إنجازها ضمن الحدود المالية التي حددها مؤتمر المندوبين المفوضين. ويمكن أن يؤذن للأمين العام بتحمل نفقات بشأن هذه الأنشطة شريطة تحقيق وفورات أو توليد إيرادات إضافية.

7 أن يحرص المجلس، لدى تحديده مبلغ المسحوبات من حساب الاحتياطي أو الاعتمادات التي تودع فيه، على بقاء مستوى حساب الاحتياطي في الظروف العادلة أعلى من نسبة 6 في المائة من مجموع النفقات السنوية،

يكفل الأمين العام بالقيام، بمساعدة لجنة التنسيق، بما يلي

1 إعداد مشروع ميزانيتي فترتي السنطين 2016-2017 و2018-2019 على أساس المبادئ التوجيهية ذات الصلة الواردة في الفقرة "يقرر" أعلاه، والملحقين بهذا المقرر وجميع الوثائق ذات الصلة المقدمة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين؛

2 ضمان توازن الإيرادات والنفقات في كل ميزانية لفترة سنتين؛

3 إعداد وتنفيذ برنامج لزيادة الإيرادات على النحو الملائم، يتسم بفعالية التكاليف وإجراء تخفيضات، في جميع أنشطة الاتحاد لضمان توازن الميزانية؛

4 تنفيذ البرنامج المذكور أعلاه في أقرب وقت ممكن،

يكفل الأمين العام

1 بأن يقدم إلى المجلس، قبل دورته العاديتين لعامي 2015 و2017 بسبعة أسابيع على الأقل، البيانات الكاملة والدقيقة التي تلزمه لإعداد ميزانية فترة السنطين ودراستها وإقرارها؛

2 بإجراء دراسات عن الحالة الراهنة والتوقعات المتعلقة بالاستقرار المالي وحسابات الاحتياطي ذات الصلة الخاصة بالاتحاد في ضوء الظروف المتغيرة بعد إدخال العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) من أجل وضع استراتيجيات للاستقرار المالي الطويل الأجل، وتقديم تقرير سنوي بهذا الشأن إلى المجلس؛

3 يبذل جميع الجهد لتحقيق توازن ميزانية السنطين وإحاطة الأعضاء علمًا بأي قرارات صادرة عنه قد تكون لها آثار مالية يرجح أن تؤثر على تحقيق هذا التوازن، وذلك من خلال فريق العمل التابع للمجلس المعنى بالموارد المالية والبشرية،

يكلف الأمين العام ومدير المكاتب

1 بتقديم تقرير إلى المجلس على أساس سنوي يعرض النفقات المتعلقة بكل بند من البنود الواردة في الملحق 2 بهذا المقرر، واقتراح التدابير المناسبة التي يتبعن اتخاذها لتخفيض النفقات في كل مجال؛

2 يبذل كل جهد لازم لتحقيق تخفيضات عبر ثقافة الكفاءة والتوفير، وإدراج الوفورات الحقيقة فعلاً ضمن الميزانيات المعتمدة الإجمالية في التقرير المذكور أعلاه المرفوع إلى المجلس،

يكلف المجلس

1 يأذن للأمين العام، وفقاً للمادة 27 من اللوائح المالية والقواعد المالية، بأن يخصص لصندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) مبلغاً من حساب الاحتياطي يصل إلى المبلغ المستخدم فعلاً لتحقيق التوازن في ميزانية فترة الستين من حساب الاحتياطي؛

2 باستعراض ميزانيتي فترتي السنطين 2016-2017 و2018-2019 والموقعة عليهما، مع المراجعة الواجبة للمبادئ التوجيهية الواردة في الفقرة "يقرر" أعلاه وللتحققين بهذا المقرر وجميع الوثائق المقدمة إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين؛

3 بضمان توازن الإيرادات والنفقات في كل ميزانية لفترة ستين؛

4 ببحث توفير اعتمادات إضافية في حالة تعين مصادر إيرادات إضافية أو تحقيق وفورات؛

5 بدراسة برنامج تحقيق فعالية التكاليف وخفض التكاليف الذي يعده الأمين العام؛

6 بمراجعة تأثير أي برنامج لخفض التكاليف على موظفي الاتحاد، بما في ذلك تنفيذ نظام للإعفاء الطوعي للخدمة والتقاعد المبكر، حيثما كان بالإمكان تمويله من وفورات الميزانية أو من خلال السحب من حساب الاحتياطي؛

7 إضافةً إلى الفقرة 5 من "يكلف المجلس" أعلاه، ونظرًا إلى الانخفاض غير المتوقع للإيرادات نتيجة لانخفاض فئات المساهمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، بأن يأذن بسحب ملء واحدة من حساب الاحتياطي، ضمن الحدود المبينة في الفقرة 7 من "يقرر" أعلاه، وذلك للحد بأقصى ما يمكن من أثر ذلك على مستويات التوظيف في ميزانيتي الاتحاد للعامين 2016-2017 والعامين 2018-2019؛ وتعد الأموال غير المستعملة إلى حساب الاحتياطي في نهاية كل فترة من فترات الميزانية؛

8 بأن يأخذ في الاعتبار، عند النظر في التدابير التي يمكن اعتمادها لتعزيز الرقابة المالية في الاتحاد، الآثار المالية لقضايا مثل تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وصيانة مباني ومنشآت الاتحاد وأو الاستعاضة عنها على المديين المتوسط والطويل؛

9 بدعة المراجع الخارجي للحسابات، واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، وفريق العمل التابع للمجلس المعنى بالموارد المالية والبشرية، إلى وضع توصيات لضمانت رقابة مالية أكبر في الاتحاد، مع مراعاة، ضمن علة أمور، القضايا المحددة في الفقرة 8 من "يكلف المجلس" أعلاه؛

10 بالنظر في تقرير الأمين العام المتصل بالأمور المشار إليها في الفقرة 2 من "يكلف الأمين العام" أعلاه، وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر المندوبين المفوضين التالي حسب الأقضاء،

يدعم المجلس

إلى أن يحدد، قدر الإمكان عملياً، القيمة المبدئية لمبلغ وحدة المساهمة للفترة 2020-2023، في دورته العادية لعام 2017،

يدعم الدول الأعضاء

إلى أن تعلن، قبل نهاية السنة التقويمية 2017، عن قيمة مساهمتها المؤقتة للفترة 2020-2023،

(مينابوليس، 1998) - (المراجع فيمراكش، 2002) - (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غوادارخار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

الملحق 1 للمقرر 5 (المراجع في بوسان، 2014)

الخطة المالية للاتحاد للفترة 2016-2019: الإيرادات والنفقات

المبالغ تألف التشكيلات السنوية

%	الفرق	مشروع الخطة المالية	القدرات لفترة	القدرات للفترة	الميزانية للفترة	الميزانية لفترة	الميزانية لفترة	
%	الفرق	2019-2016	2019-2018	2017-2016	2015-2012	2015-2014	2013-2012	
c/a = d	a-b = c	b			a			
%4,2-	18 643-	425 484	212 742	212 742	444 127	225 144	218 983	الدول الأعضاء
%0,0	27-	63 500	31 750	31 750	63 527	30 400	33 127	أعضاء القطاعات
%14,7	1 000	7 820	3 910	3 910	6 820	3 411	3 409	المنسوب
%42,9-	601-	800	400	400	1 401	400	1 001	الهيئات الأكاديمية
%9,7	11 900	134 500	67 250	67 250	122 600	65 500	57 100	استرداد التكاليف
%37,9-	2 200-	3 600	1 800	1 800	5 800	2 200	3 600	الموارد والإيرادات
%100,0-	10 614-	0			10 614	4 000	6 614	الأخرى
								المبالغ المسحوبة:
								حساب الاحتياطي
%2,9-	19 185-	635 704	317 852	317 852	654 889	331 055	323 834	الإيرادات المقدرة
%0,3	1 241	365 381	184 148	181 233	364 140	184 971	179 169	الأمانة العامة
%4,6-	5 651-	118 405	60 988	57 417	124 056	62 203	61 853	قطاع الاتصالات
%2,5-	1 274-	50 455	24 797	25 658	51 729	25 529	26 200	الراديوية
%2,2-	2 502-	112 463	56 735	55 728	114 964	58 352	56 612	قطاع تقدير
%1,2-	8 186-	646 704	326 668	320 036	654 889	331 055	323 834	الاتصالات
								المجموع
-	2 000	2 000	1 000	1 000				تمويل صافي الأصول
-	13 000-	13 000-	6 500-	6 500-				وفورات في التكاليف*
%2,9-	19 186-	635 704	321 168	314 536	654 889	331 055	323 834	مجموع النفقات
			0	3 316-	3 316	0		
								الإيرادات مطردًا منها النفقات

* تتحقق من خلال تدابير الكفاءة، وزيادة عدد وحدات المساهمات، وإيرادات أخرى، بما في ذلك موارد مالية جديدة، وامكانية السحب من حساب الاحتياطي موجود بموجب مقرر صادر عن المجلس

الخطة المالية للفترة 2016-2019 بحسب الغايات الاستراتيجية المقترحة للاتحاد –

على نسق الميزانية على أساس النتائج (RBB)

%	الفرق	مشروع الخطة المالية	القدرات لفترة	القدرات لفترة	الميزانية للفترة	الميزانية لفترة	الميزانية لفترة	
c/a = d	a-b = c	b			a			
%2,9-	19 185-	635 704	317 852	317 852	654 889	331 055	323 834	الإيرادات المقدرة
		226 395						غاية 1 النمو
		288 543						غاية 2 الشمول
		70 325						غاية 3 الاستدامة
		50 441						غاية 4 الابتكار والشراكة
		635 704						مجموع النفقات
		0						مجموع النفقات المقدرة

الملحق 2 للقرر 5 (المراجع في بوسان، 2014)

تدابير من أجل تخفيف النفقات

- (1) تحديد حالات الازدواج (وتدخل الوظائف والأنشطة وورش العمل والحلقات الدراسية وإزالتها، وتحقيق مركبة المهام المالية والإدارية لتجنب أوجه القصور وللاستفادة من القوى العاملة المتخصصة).
- (2) قيام فريق مهام أو قسم مركزي مشترك بين القطاعات بتنسيق ومواءمة جميع الحلقات الدراسية وورش العمل لتجنب ازدواج المواضيع ولتحقيق الاستفادة المثلثى من الإدارة والخدمات اللوجستية والتنسيق ودعم الأمانة والاستفادة من تأزر الجهد بين القطاعات ومن مقاربة شمولية للمواضيع المطروفة.
- (3) المشاركة الكاملة للمكاتب الإقليمية في تحطيط وتنظيم الحلقات الدراسية/ورش العمل/الاجتماعات/المؤتمرات، بما في ذلك اجتماعاتها التحضيرية خارج جنيف، وذلك للاستفادة من استخدام الخبرات المحلية وشبكات جهات الاتصال المحلية والتوفير في تكاليف السفر.
- (4) التنسيق إلى أقصى حد مع المنظمات الإقليمية بغية تنظيم أحداث/اجتماعات/مؤتمرات في موقع مشترك وتقاسم النفقات وتخفيف تكاليف المشاركة إلى الحد الأدنى.
- (5) تحقيق وفورات من التناقض الطبيعي للموظفين وإعادة توزيع الموظفين ومراجعة رتب الوظائف الشاغرة وإمكانية تخفيفها، خاصة في الأجزاء غير الحساسة في الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة للوصول إلى المستويات المثلثى من الإنتاجية والكفاءة والفعالية.
- (6) تحديد أولويات إعادة توزيع الموظفين بغية تنفيذ أنشطة جديدة أو إضافية. وينبغي أن تكون عمليات التوظيف الجديدة الخيار الأخير مع مراعاة التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي.
- (7) عدم استخدام الخبراء الاستشاريين إلا حين يتعدى إيجاد المهارات أو الخبرات المعنية في صفوف الموظفين الحاليين وبعد تأكيد هذه الحاجة خطياً من الإدارة العليا.

- (8) الارتفاع بسياسة بناء القدرات لتأهيل الموظفين لإتقان العمل في قطاعات متعددة، بمن فيهم الموظفون في المكاتب الإقليمية، وذلك لتحسين تنقل الموظفين وموتوتهم كي يتسمى الاستفادة منهم في أنشطة جديدة أو إضافية.
- (9) ينبغي للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة للاتحاد تحفيض تكاليف وثائق المؤشرات والمجتمعات من خلال إقامة أحداث/اجتماعات/مؤتمرات بدون استخدام الورق وتعزيز اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كبدائل أجدى وأكثر استدامة من الورق.
- (10) التقليل، إلى أدنى حد ضروري على الإطلاق، من طباعة وتوزيع منشورات الاتحاد الترويجية/غير المدرة للإيرادات.
- (11) تنفيذ مبادرات ترمي إلى جعل الاتحاد منظمة مستغنّة عن الورق تماماً، مثل تقديم تقارير القطاعات عبر الإنترت حسراً، واعتماد التوقيعات الرقمية والوسائط الرقمية، والإعلان والترويج الرقمي وغير ذلك.
- (12) النظر في إمكانية التوفير في خدمات اللغات (الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية) لاجتمعات لجان الدراسات والمنشورات، دون الإخلال بأهداف القرار 154 (المراجع في بوسان، 2014).
- (13) تقييم واستخدام إجراءات الترجمة البديلة التي يمكن أن تقلل من تكاليف الترجمة مع الحفاظ على جودتها الحالية ودقة مصطلحات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تحسينها.
- (14) تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالقمة العالمية لجتمع المعلومات من خلال إعادة توزيع الموظفين المسؤولين عن هذه الأنشطة ضمن الموارد الحالية، ومن خلال استرداد التكاليف والمساهمات الطوعية حسب الاقتضاء.
- (15) استعراض عدد اجتماعات لجان الدراسات ومدتها بغرض خفض تكاليفها وتكاليف الأفرقة الأخرى المعنية.
- (16) تقييم الأفرقة الإقليمية التي أنشأتها لجان الدراسات التابعة للاتحاد من أجل تفادي الازدواج والتداخل.
- (17) الحد من عدد أيام اجتماعات الأفرقة الاستشارية بحيث لا تزيد عن ثلاثة أيام سنوياً كحد أقصى مع توفير الترجمة الشفوية.

- (18) تخفيف عدد ومدة الاجتماعات الفعلية لأفرقة العمل التابعة للمجلس عند الإمكان.
- (19) تقليل عدد أفرقة العمل التابعة للمجلس إلى الحد الأدنى اللازم على الإطلاق من خلال دمجها لتشكيل عدد أقل من الأفرقة وإنماء أنشطتها مالم يطرأ مزيد من التطور في نطاق أنشطتها.
- (20) التقييم المنتظم لمستوى إنجاز الغايات الاستراتيجية والأهداف والنواتج بغية زيادة الكفاءة من خلال إعادة تخصيص اعتمادات في الميزانية، عند الضرورة.
- (21) عندما يتعلق الأمر بأنشطة جديدة أو أنشطة تتطلب موارد مالية إضافية، ينبغي إجراء تقييم "القيمة المضافة" لتسوية اختلاف الأنشطة المقترحة عن الأنشطة الجارية و/أو المماثلة وتجنبًا للتدخل والازدواج.
- (22) إمعان النظر في نطاق المبادرات الإقليمية وموقعها والموارد المخصصة لها والنواتج ذات الصلة والمساعدات المقدمة للأعضاء والحضور الإقليمي سواء في المناطق الإقليمية أو في المقر الرئيسي، وكذلك التدابير المتربعة على نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وخطة عمل دبي والمملوكة مباشرة كأنشطة تموّل من ميزانية القطاع.
- (23) تخفيف تكاليف السفر في مهام رسمية من خلال وضع وتنفيذ معايير للحد من تكاليف السفر. وينبغي أن تدرس هذه المعايير وتحدّف إلى تقليل السفر في درجة رجال الأعمال، وزيادة الحد الأدنى من ساعات السفر المطلوب للسفر في الدرجة المذكورة، وزيادة مهلة الإخبار إلى 30 يوماً، وخفض بدل المعيشة الإضافي قدر المستطاع، ومنح الأولوية لتخصيص موظفين من المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، من خلال الحد من فترات المهام الرسمية وعن طريق التمثيل المشترك في الاجتماعات، وترشيد عدد الموظفين المرسلين في مهام رسمية من مختلف دوائر/شعب الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة.
- (24) تقليل و/أو إلغاء السفر لحضور الاجتماعات التي تُثبت مداولاتها من خلال الإنترن特 وتتوفر لها خدمة العرض النصي بما في ذلك عرض الوثائق وتقديم المساهمات عن بعد إلى هذه الاجتماعات.

- (25) تحسين أساليب العمل الإلكترونية الداخلية ومنحها الأولوية من أجل الحد من السفر بين المكاتب الإقليمية وجنيف.
- (26) مع مراعاة الرقم 145 من الاتفاقية يتعين استكشاف مجموعة كاملة من وسائل العمل الإلكترونية لإجراء تخفيض مختل في التكاليف وفي عدد ومدة اجتماعات لجنة لواحة الراديو في المستقبل، مثل تخفيض عدد الاجتماعات السنوية من 4 إلى 3 اجتماعات.
- (27) تنفيذ برامج تخفيزية من قبيل الرسوم المتصلة بالكتفاعة وصناديق الابتکار وغيرها من الطرائق لإيجاد وسائل مبتكرة شاملة من شأنها تحسين إنتاجية الاتحاد.
- (28) الكف بأقصى ما يمكن عن أسلوب الاتصالات الحالي بالفاكس والرسائل البريدية التقليدية بين الاتحاد والدول الأعضاء والاستعاضة عنه بأساليب الاتصالات الإلكترونية الحديثة.
- (29) مناشدة الدول الأعضاء التقليل إلى الحد الأدنى الضروري من عدد المسائل المطروحة على المؤشرات العالمية للاتصالات الراديوية للنظر فيها.
- (30) أي تدابير إضافية يعتمدتها المجلس.

المقرر 11 (المراجع في بوسان، 2014)

تشكيل أفرقة العمل التابعة للمجلس وإدارتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أهداف الاتحاد المحددة في المادة 1 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات؛

ب) المادة 7 من الدستور التي تنص على أن مجلس الاتحاد يتصرف باسم مؤتمر المندوبين المفوضين؛

ج) المادة 10 من الدستور التي تنص على أنه في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين، يتصرف المجلس، بصفته الهيئة الإدارية للاتحاد، باسم مؤتمر المندوبين المفوضين، في حدود السلطات التي يفوضها إليه المؤتمر المذكور؛

د) أن القرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن خطة الاتحاد الاستراتيجية للفترة 2016-2019، يحدد القضايا والغايات والاستراتيجيات والأولويات الرئيسية للاتحاد ككل وكل قطاع من القطاعات وللأمانة العامة؛

ه) أن المجلس اعتمد في دورته لعام 2011 القرار 1333 المتعلق بالمبادئ التوجيهية الخاصة بتشكيل أفرقة العمل التابعة للمجلس وإدارتها وحلها؛

و) القرار 70 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن تعليم منظور المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أن الجداول الزمنية الحالية للمجلس وأفرقة العمل التابعة له قد ألقت بعبء كبير على موارد الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

ب) أن القيود الناجمة عن الوضع الاقتصادي العالمي تتسبب أيضاً في زيادة الطلبات المتتامية على أنشطة الاتحاد وتبرز محدودية الموارد المتاحة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

ج) أن في سياق الأزمة الاقتصادية التي يواجهها الاتحاد والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات نتيجة لذلك، هناك حاجة ملحة إلى البحث عن وسائل مبتكرة لترشيد التكاليف الداخلية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين الكفاءة،

إذ يدرك

أن المجلس دأب على تعيين المرشحين الأكفاء والمؤهلين لرئاسة أفرقة العمل، إلا أنه ما زالت هناك حاجة لتشجيع وتعزيز التوزيع الجغرافي المنصف والمساواة بين الجنسين،

يقرر

1 أن يشكل المجلس أفرقة العمل التابعة له على أساس القضايا والغايات والاستراتيجيات والأولويات الرئيسية المحددة في القرار 71 (المراجع في بوسان، 2014)¹؛

2 أن يحدد المجلس اختصاصات هذه الأفرقة وإجراءات العمل الخاصة بها وفقاً للنظام الداخلي للمجلس؛

3 أن يحدد المجلس رئاسة هذه الأفرقة، مع مراعاة فقرة إذ يدرك أعلاه بمحض تشجيع وتعزيز عدة أمور من بينها التوزيع الجغرافي المنصف والتوازن بين الجنسين؛

4 أن يقوم المجلس، قدر الإمكان، بدمج أفرقة العمل الحالية بمحض تقليل عددها ومدة اجتماعاتها بغية تفادي ازدواجية الجهد وتقليل التبعات الواقعة على الميزانية؛

¹ آخذأً بعين الاعتبار قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين.

- 5 أن يدرج المجلس، قدر الإمكان، اجتماعات أفرقة العمل ضمن جدول أعمال الدورات السنوية للمجلس والوقت المخصص لها؛
- 6 أن تُنظم اجتماعات الأفرقة المختلفة في أماكن مشتركة لكي تُعقد بالتبسيط أو بالتعاقب في شكل مجموعة، وذلك في حال تعذر تنفيذ الفقرة 5 من "يقرر" أعلاه؛
- 7 أن ينظر المجلس في نتائج التدابير المتخذة في هذا الصدد خلال دوراته العادمة اللاحقة.

(غواداداخيرا، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

المقرر 12 (المراجع في بوسان، 2014)

النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (المراجع في بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) المادة 4 من دستور الاتحاد التي تعرف اللوائح الإدارية (أي لوائح الاتصالات الدولية ولوائح الراديو) بأنها صكوك أساسية للاتحاد، وأن الدول الأعضاء ملزمة بالامتثال لأحكام هذه النصوص؛

ب) القرار 123 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن سد الفجوة التقىيسية بين البلدان النامية¹ والبلدان المتقدمة والذي يعترف بأن تنفيذ توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية (ITU-R) وتقييس الاتصالات (ITU-T) خطوة من الخطوات الأساسية من أجل سد الفجوة التقىيسية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

ج) القرار 64 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر والقرار 20 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتعميم الاتصالات (WTDC)، بشأن النفاذ إلى مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) الحديثة وخدماتها على أساس غير تمييزى، حيث يُشار إلى:

- أن مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها الحديثة تقوم في الأساس على توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

- أ) توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات هي نتاج جهود مشتركة لجميع من يشارك في عملية التقييس داخل الاتحاد وأنها تُعتمد بتوافق آراء أعضاء الاتحاد؛
- أن قيود النفاذ إلى مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها التي تعتمد عليها تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني والتي تأسست استناداً إلى توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات تشكل عائقاً أمام التطور المتزامن والتوافق في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي؛
- د) القرار 9 (المراجع في دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في إدارة طيف الترددات الراديوية، والذي يعترف بأهمية تيسير الحصول على الوثائق المتعلقة بالاتصالات الراديوية لتيسير مهمة القائمين على إدارة الطيف؛
- ه) القرار 34 (المراجع في دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأهب للكوارث، والإإنذار المبكر بحدوثها، والإنقاذ والإغاثة عند وقوعها، وتحفيض آثارها، والتصدي لها، حيث ينوه بأهمية منشورات الاتحاد المتعلقة بهذا الجانب من أنشطته فيما يخص البشرية جماء؛
- و) القرار 47 (المراجع في دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تحسين المعرفة بتوصيات الاتحاد وتطبيقاتها الفعّال في البلدان النامية والذي يقر فيه المؤتمر دعوة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى المشاركة في الأنشطة التي من شأنها تحسين المعرفة بتوصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتطبيقاتها الفعّال في البلدان النامية؛
- ز) المقرر 571 للمجلس (2014) بشأن النفاذ الإلكتروني المجاني إلى اللوائح الإدارية وقرارات المجلس ومقرراته ومنشورات الاتحاد الأخرى؛
- ح) المقرر 574 للمجلس (2013) بشأن النفاذ الإلكتروني المجاني إلى التقارير الختامية للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات؛

ط) المقرر 542 للمجلس (2006) الذي وافق على إتاحة النفاذ الإلكتروني المجاني إلى توصيات قطاع تقدير الاتصالات لعامة الجمهور على أساس تجربى، وقد أكد المقرر 12 (غودالاخار، 2010) لاحقاً على أن يكون النفاذ على أساس دائم؛

ي) أنه وفقاً لوثيقة المجلس C13/81، ازداد الدخل المتأنى من مبيعات لوائح الراديو في شكل نسخ ورقية وأقراص مدجحة DVD في 2012، أثناء الفترة التجريبية المفتوحة للنفاذ الإلكتروني المجاني، بأكثر من 60 بالمائة مقارنةً مع المبيعات بجميع الأسواق (بما في ذلك المشتريات على الخط) خلال نفس المدة الزمنية في 2008 – وهي السنة التي نُشرت فيها الطبعة السابقة للوائح الراديو؛

ك) أن إتاحة النفاذ الإلكتروني المجاني إلى لوائح الراديو لعامة الجمهور على النحو المبين في وثائق المجلس C13/21 وC13/81 وC14/21 لم يكن له تأثير مالي سلبي في 2012 و2013؛

ل) أحکام بيان الحدث WSIS+10 بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤیة الحدث WSIS+10 لما بعد عام 2015، التي اعتمدت في الحدث الربيعي المستوى WSIS+10 فيما يتعلق بأهمية النفاذ المجاني إلى المعايير الدولية، والتي تحسن من فعالية استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات مختلفة من النشاط البشري، بما في ذلك مواصلة تطوير مجتمع المعلومات؛

م) أن النفاذ المجاني إلى النصوص الأساسية للاتحاد يساعد على تحقيق الأهداف الأساسية للاتحاد، والمحددة في المادة 1 من دستوره،

وإذ يدرك

أ) المصاعب التي يواجهها العديد من البلدان، لا سيما البلدان النامية، في المشاركة في أنشطة لجان الدراسات التابعة لقطاعات الاتصالات الراديوية وتقدير الاتصالات وتنمية الاتصالات؛

ب) الإجراءات المختلفة التي اتخذها المجلس منذ عام 2000 لإتاحة النفاذ الإلكتروني المجاني إلى توصيات الاتحاد ونصوصه الأساسية؛

ج) الطلبات الكثيرة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بشأن النفاذ الإلكتروني المجاني إلى توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وكتيبات الاتحاد المختلفة والنصوص الأساسية للاتحاد وقواعد الإجرائية؛

د) أنه عقب الموافقة على المقررات 542 و574 لمجلس الاتحاد، حدثت زيادة كبيرة في تنزيل جميع المنشورات التي أتيحت مجاناً على الخط بموجب هذه المقررات، حسبما أفاد به المجلس سنوياً، مما أثار اهتماماً عاماً في مجالات عمل الاتحاد ونتائجها، وأدى إلى زيادة تيسير المشاركة الفعالة للمنظمات المختلفة في أعمال الاتحاد؛

ه) أن التقارير قد أفادت بأن الآثار المالية لإتاحة النفاذ الإلكتروني المجاني إلى هذه المنشورات ظلت في الحد الأدنى وبأنه قد تم تعويضها بالزيادة التي حدثت في الوعي بالعمل الذي يضطلع به الاتحاد في جميع القطاعات الثلاثة؛

و) أنه نتيجةً لإتاحة النفاذ الإلكتروني المجاني إلى توصيات قطاع الاتصالات الراديوية الذي وافق عليه المجلس عام 2009 ازداد عدد عمليات تنزيل هذه التوصيات ثلاثة أضعاف تقريباً بين عامي 2008 و2010، مما أدى وبالتالي إلى النهوض بوعي خبراء الاتصالات الراديوية بأعمال قطاع الاتصالات الراديوية والمشاركة فيها،

وإذ يدرك كذلك

أ) أن هناك توجهاً عاماً نحو النفاذ الإلكتروني المجاني إلى المعايير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ب) الحاجة الاستراتيجية إلى زيادة تسلط الضوء على نواتج أعمال الاتحاد وتيسيرها؛

ج) أن هدفي الفترة التجريبية وسياسات النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد قد تحققما: إذ أنجز الاتحاد تحسيناً كبيراً في مجال التوعية، كما أن الآثار المالية على إيرادات الاتحاد كانت أقل من المتوقع في البداية؛

د) أن توفير النفاذ الإلكتروني إلى منشورات الاتحاد يعزز وعي البلدان النامية بأعمال الاتحاد ومشاركتها في هذه الأعمال؛

ه) أنه بالنسبة إلى صكوك الاتحاد التي يتعين دمجها ضمن القوانين الوطنية، تتمتع الدول الأعضاء في الواقع بالحرية في استنساخ هذه النصوص وترجمتها ونشرها في الواقع الإلكترونية للدواوين الحكومية الرسمية إضافة إلى الجريدة الرسمية أو ما يعادلها، طبقاً لقوانينها الوطنية،

وإذ يلاحظ

أ) أن زيادة المشاركة في أنشطة الاتحاد خطوة أساسية نحو تعزيز إمكانيات بناء القدرات وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية وهو ما سيؤدي إلى تقليل الفجوة الرقمية؛

ب) أنه من أجل زيادة مشاركة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات من البلدان النامية في أنشطة الاتحاد وتحسين هذه المشاركة وتسهيلها، يلزم أن يكون هؤلاء الأعضاء قادرين على تفسير وتنفيذ المنشورات التقنية للاتحاد ونصوصه الأساسية وصكوكه؛

ج) أن الطريقة الفعالة لضمان تمنع البلدان النامية بالقدرة على النفاذ إلى منشورات الاتحاد تتمثل في توفيرها من خلال النفاذ الإلكتروني المجاني،

وإذ يلاحظ كذلك

أن توفير النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد سيخفف من الطلب على النسخ الورقية من هذه الوثائق وهو ما يسابر التوجه الحالي للاتحاد نحو النسخ الإلكترونية وتنظيم اجتماعات لا ورقية، ويتسق مع الهدف العام لمنظومة الأمم المتحدة لخفض استعمال الورق والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري،

يقر

1 السماح لعامة الجمهور بالتنفيذ الإلكتروني المجاني على أساس دائم إلى توصيات وتقارير قطاع الاتصالات الراديوية، وقطاع تقسيس الاتصالات، وقطاع تنمية الاتصالات، وكتيبات قطاع الاتصالات الراديوية بشأن إدارة طيف التردد الراديو²؛ ونشرات الاتحاد الدولي للاتصالات المتصلة باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتأهيل للكوارث والإذار المبكر بمحدوتها والإغاثة عند وقوعها وتخفيف آثارها والتصدي لها؛ ولوائح الاتصالات الدولية؛ ولوائح الراديو؛ والقواعد الإجرائية؛ والنصوص الأساسية للاتحاد (الدستور والاتفاقية والقواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، وقراراته ومقرراته وتوصياته)؛ والوثائق الختامية لمؤتمرات المندوبيين المفروضين؛ والتقارير الختامية للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات؛ وقرارات مجلس الاتحاد ومقرراته؛ والوثائق الختامية للمؤتمرات العالمية والإقليمية للاتصالات الراديوية وللمؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية؟

2 مواصلة تحصيل رسوم عن النسخ الورقية لجميع منشورات الاتحاد المعددة في الفقرة 1 من "يقرر" أعلاه، على أساس سياسة تسعير من شقين تدفع بموجبها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمتسبون إليها سعراً يستند إلى استرداد التكاليف، بينما يُحدد لكل من عددهم، أي غير الأعضاء، سعر "السوق"³،

² تشمل كتبات قطاع الاتصالات الراديوية بشأن الإدارة الوطنية للطيف، وبشأن إدارة الطيف بالاستعانة بالحواسوب، وبشأن مراقبة الطيف.

³ تعريف "سعر السوق": هو السعر الذي تحدده شعبة المنتجات والتسويق ويوضع لتعظيم الإيرادات بدون أن يكون سعراً مرتفعاً لدرجة تثبط البيع.

يكلف الأمين العام

بإعداد تقرير وتحديثه على أساس مستمر عن المبيعات والتنزيلات المجانية لمنشورات الاتحاد وبرمجياته وقواعد بياناته، على أن يقدم هذا التقرير سنويًا إلى المجلس مع تفصيل الجوانب التالية:

- مجموع المبيعات والتنزيلات المجانية سنويًا، التي تغطي السنوات الخمس الماضية اعتباراً من 2009
- مقارنة بين مبيعات النسخ الورقية والتنزيلات المجانية للنسخ الإلكترونية سنويًا؛
- المبيعات والتنزيلات المجانية حسب البلد وحسب فئة العضوية،

يكلف المجلس

بدراسة تقرير الأمين العام واتخاذ قرار بشأن السياسات الرامية إلى زيادة تحسين النفاذ إلى منشورات الاتحاد وبرمجياته وقواعد بياناته.

المقرر 13 (بوسان، 2014)

آلية لمراقبة برامج الاتحاد ومشاريعه

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يأخذ في الحسبان

أن مؤتمر المندوبين المفوضين يضع خطة استراتيجية للاتحاد لتكون أساساً يُستند إليه في ميزانية الاتحاد، ويقرر الحدود المالية المتعلقة بها،

وإذ يعترف

أ) بأنه يقع على عاتق المجلس تأمين التنسيق الفعال لأعمال الاتحاد، وممارسة مراقبة مالية فعالية على الأمانة العامة والقطاعات الثلاثة؛

ب) بال الحاجة إلى ضمان الاستدامة المالية للاتحاد،

يقرر

أنه يتعمّن إطلاع المجلس بانتظام على برامج الاتحاد ومشاريعه الجارية، بما في ذلك تفاصيل عن الأهداف، والتوجه، والتمويل، والجهات المالكة، بدءاً بدورة المجلس لعام 2015،

يكفل الأمين العام

1 توسيع نطاق قاعدة البيانات الإلكترونية القائمة حالياً الخاصة بمشاريع قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد كي تشمل جميع قطاعات الاتحاد والأمانة العامة بغية تحسين مراقبتها عبر جميع دوراتها، وخاصة من ناحية الأهداف المحددة وتحليل التكاليف، ومنح أصحاب المصلحة حرية النهاز إلى قاعدة البيانات؛

2 بدراسة كيف يمكن أيضاً تبادل المعلومات مع الأعضاء بشأن البرامج بغية زيادة الشفافية والاستدامة المالية للاتحاد؛

3 بالإشارة بصورة واضحة إلى تكاليف برامج الاتحاد ومشاريعه في جميع التقارير ذات الصلة بالميزانية.

المقرر 14 (بوسان، 2014)

استعمال الروابط الإلكترونية في وثائق الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

الوثيقة C09/36 التي تتضمن تقرير الأمين العام بشأن استعمال الروابط الإلكترونية في وثائق الاتحاد،

وإذ يأخذ في الحسبان

إقرار مجلس الاتحاد¹ للتوصيات الواردة في التقرير المذكور أعلاه،

يقرر

ألا تتحوي الوثائق النهائية المقدمة للموافقة عليها روابط إلكترونية، إلا الروابط الإلكترونية الداخلية عند الالزام إلى الوثائق أو أجزاء من الوثائق المستقرة والتي وافقت عليها بالفعل الجهة المختصة في الاتحاد، وأن إدراج روابط إلكترونية داخلية في وثيقة مقدمة للموافقة عليها ينبغي ألا يؤخذ كموافقة ضمنية على مضمون مقصود الروابط الإلكترونية؛ بل يجب أن تكون الموافقة صريحة (هذا الإجراء لا ينطبق على لجان الدراسات).

(بوسان، 2014)

¹ انظر الفقرة 3.12 من الوثيقة C09/90، المؤرخة 22 أكتوبر 2009.

القرار 2 (المراجع في بوسان، 2014)

المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن بيئه الاتصالات تعرضت للتغيرات كبيرة تحت تأثير مجموعة عوامل منها التقدم التكنولوجي وعولمة الأسواق وتزايد طلب المستعملين على الخدمات المتكاملة العابرة للحدود التي تلائم احتياجاتهم بشكل أفضل؛

ب) أن إعادة هيكلة قطاع الاتصالات، وخصوصاً الفصل بين الوظائف التنظيمية والوظائف التشغيلية وتحرير الخدمات واستمرار ظهور جهات تنظيم فاعلة جديدة، أمر ممكن في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد؛

ج) أن هنالك حاجة ملحة إلى إطار عالمي لتبادل المعلومات عن استراتيجيات الاتصالات وتقنيات المعلومات والاتصالات وسياساتها؛

د) أنه لا بد من الاعتراف بوجود السياسات والقواعد التنظيمية الوطنية في مجال الاتصالات/تقنيات المعلومات والاتصالات وفهمها، وذلك لإتاحة تطور أسواق عالمية تساعده على تناسق تربية خدمات الاتصالات؛

هـ) المساهمات الهاامة التي قدمتها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في المنتديات العالمية السابقة لسياسات الاتصالات/تقنيات المعلومات والاتصالات (WTPF) والنتائج التي حققتها هذه المنتديات،

وإذ يدرك

أ) أن أهداف الاتحاد تشمل، فيما تشمل، الترويج على الصعيد الدولي لاعتماد نهج أوسع شمولاً يتناول مسائل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظراً لما يتسم به مجتمع واقتصاد المعلومات من طابع عالمي، والسعى إلى وصول منافع تكنولوجيات الاتصالات الجديدة إلى سكان العالم أجمع، وتحقيق تناسق جهود الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في العمل على بلوغ هذه الغايات (انظر نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات)؛

ب) أن الاتحاد لا يزال يتمتع بمكانة فريدة وهو الممثل الوحيد لتنسيق استراتيجيات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياساتها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ولتبادل المعلومات الخاصة بهذه الاستراتيجيات والسياسات ودراستها وتحقيق تناسقها؛

ج) أن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أنشأه مؤتمر المندوبين المفوضين (كيoto، 1994) والذي تكلّل بالنجاح في المرات التي انعقد فيها في 1996 و1998 و2001 و2009 و2013، كان بمثابة إطار تجاري فيه مناقشات بين مشاركين رفيعي المستوى بشأن مسائل عالمية أو مسائل مشتركة بين مختلف القطاعات، وهو بذلك قد ساهم في تحقيق تقدم الاتصالات في العالم وكذلك في وضع الإجراءات التي يتعين تطبيقها في أعمال هذا المنتدى ذاته؛

د) أن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2013 الذي عُقد في جنيف، سويسرا، كان واحداً من المنتديات الناجحة، إذ حضرته 126 دولة عضواً في الاتحاد وما لا يقل عن 900 مندوب،

وإذ يدرك

أ) أن الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وعيّاً منها بضرورة إعادة النظر باستمرار في سياساتها وتشريعاتها وبالنecessity إلى التنسيق في بيئه الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السريعة التغيير، اعتمدت المنتدى كآلية تتيح لها مناقشة استراتيجيةاتها وسياساتها العامة؛

ب) أن الاتحاد بصفته منظمة دولية ذات دور رائد فريد في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي له أن يستمر في تنظيم المنتدى لتسهيل تبادل المعلومات فيما بين مشاركين رفيعي المستوى بشأن سياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ج) أن المدف من المنتدى هو توفير الإطار اللازم لتبادل الآراء والمعلومات وبالتالي التوصل إلى رؤية مشتركة بين المسؤولين عن وضع السياسات في العالم أجمع بشأن المسائل المرتبطة على ظهور خدمات وتكنولوجيات جديدة في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافةً إلى النظر في أي مسائل أخرى تتعلق بالسياسة العامة في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويكون تبادل وجهات النظر بشأنها مفيداً على المستوى العالمي إضافة إلى اعتماد آراء تعكس وجهات نظر مشتركة؛

د) أنه ينبغي أن يستمر المنتدى في إيلاء اهتمام خاص لمصالح البلدان النامية¹ واحتياجاتها، حيث إن التكنولوجيات والخدمات الحديثة يمكن أن تساهم كثيراً في تطوير البنية التحتية للاتصالات في هذه البلدان؛

ه) ضرورة توفير وقت كافٍ للتحضير للمنتدى؛

و) أهمية التحضير والتشاور على الصعيد الإقليمي قبل عقد المنتدى،

يقرر

1 الإبقاء على المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أنشئ تطبيقاً للقرار 2 (كيoto، 1994) مؤتمر المندوبيين المفوضين، وذلك بغية موافقة مناقشة الأمور التي تتعلق بسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمسائل التنظيمية، وخصوصاً ما يتعلق بمسائل عالمية أو مسائل مشتركة بين مختلف القطاعات، وتبادل وجهات النظر والمعلومات بهذا الشأن؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تغير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

- 2 ألا ينبع عن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أي قواعد تنظيمية؛ إلا أن المنتدى سيعمل على إعداد التقارير واعتماد الآراء بتوافق الآراء لتنظر فيها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات واجتماعات الاتحاد المختصة؟
- 3 أن يكون المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛ وإنما يمكن عند الاقتضاء عقد جلسة خاصة للدول الأعضاء فقط إذا قرر ذلك أغلبية ممثلي الدول الأعضاء؟
- 4 أن يعقد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب الحاجة للاستجابة سريعاً لمسائل السياسة العامة التي قد تظهر في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة؟
- 5 أن يعقد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حدود موارد الميزانية المتاحة وبالاقتران، قدر الإمكان، مع أحد اجتماعات أو منتديات الاتحاد، عملاً على تخفيف الآثار المترتبة عليه في ميزانية الاتحاد؟
- 6 أن يستمر المجلس في اتخاذ ما يلزم من قرار بشأن مدة انعقاد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتاريخه فضلاً عن مكان انعقاده وجداول أعماله والمواضيع التي يتناولها بالبحث؟
- 7 الاستمرار في تحديد جدول الأعمال والمواضيع التي سُبُحَت استناداً إلى تقرير يعده الأمين العام ويتضمن أي مدخلات بهذا الخصوص صادرة عن مؤتمر أو جمعية أو اجتماع للاتحاد أو أي إسهام آخر من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؟
- 8 أن تركز المداولات التي تجري في المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تقرير واحد فقط من الأمين العام ومساهمات من المشاركين تعتمد على التقرير المذكور الذي يُعَدُّ الأمين العام وفقاً لإجراء يعتمد المجلس وعلى أساس الآراء التي تُعرَب عنها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وذلك حتى تكون المناقشات موجهة على النحو المناسب، ويجب ألا ينظر المنتدى في مشروع أي آراء جديدة لم تقدم خلال الفترة التحضيرية المحددة لإعداد تقرير الأمين العام والتي تسقى المنتدى؛
- 9 تيسير المشاركة الواسعة في المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق الفعالية التشغيلية الالزمة خلال انعقاده،

يكلف الأمين العام

باتخاذ الترتيبات التحضيرية للدعوة إلى عقد المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمراعاة ما ورد تحت "يقرر" أعلاه،

يكلف المجلس

- 1 أن يستمر في اتخاذ ما يلزم من قرار بشأن مدة انعقاد كل منتدى مقبل من المنتديات العالمية لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتاريخه ومكان انعقاده وجدول أعماله والمواضيع التي يبحث فيها؛
- 2 أن يعتمد الإجراءات اللازمة لإعداد تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة يقرر 7 أعلاه،

يكلف المجلس كذلك

أن يعرض على مؤتمر المندوبين المفوضين القادم تقريراً عن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاتخاذ ما يلزم بشأنه.

(كيoto، 1994) - (المراجع في مينيابوليس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002) -
(المراجع في غواداراخارا، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 5 (كيoto، 1994)

الدعوة إلى عقد مؤتمرات أو اجتماعات خارج جنيف

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

إذ يضع في اعتباره

أن نفقات المؤتمرات والاجتماعات تكون أقل بكثير عندما تتعقد في جنيف،

وإذ يضع في اعتباره مع ذلك

أن هناك مزايا في عقد بعض المؤتمرات والاجتماعات في بلدان أخرى غير البلد الذي يوجد فيه المقر،

وإذ يأخذ بالحسبان

أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قررت في قرارها 1202 (د-12) أن اجتماعات هيئات الأمم المتحدة يجب أن تتعقد بوجه عام في مقر الهيئة المعنية، غير أنه يجوز عقد اجتماعات خارج المقر إذا قبلت حكومة داعية أن تأخذ على عاتقها النفقات الإضافية المترتبة على ذلك،

يوصي

بأن تتعقد المؤتمرات العالمية والجمعيات التابعة للاتحاد بصورة عادية في مقر الاتحاد،

بقرار

1 ألا تُقبل الدعوات إلى عقد مؤتمرات الاتحاد وجماعاته خارج جنيف إلا إذا قبلت الحكومة الداعية أن تتحمل النفقات الإضافية المترتبة على ذلك؛

2 ألا تُقبل الدعوات إلى عقد مؤتمرات التنمية واجتماعات لجان الدراسات التابعة للقطاعات خارج جنيف إلا إذا وفرت الحكومة الداعية مجاناً على الأقل أماكن مناسبة جاهزة للاستعمال مع الأثاث والتجهيزات الالزمة، أما إذا تعلق الأمر بالبلدان النامية فإن الحكومة الداعية يجب ألا تلزم بتقديم التجهيزات بالجانب إذا ما طلبت هذه الحكومة ذلك.

(كيبوتو، 1994)

القرار 6 (كيoto، 1994)

مشاركة منظمات التحرير التي تعترف بها الأمم المتحدة في مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات وأجتماعاته بصفة مراقب

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

بعد الاطلاع على

- أ) المادة 8 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات (جينيف، 1992)، التي تحول كامل السلطة إلى مؤتمرات المندوبيين المفوضين؛
- ب) المادة 49 من الدستور ذاته التي تحدد علاقات الاتحاد بالأمم المتحدة؛
- ج) المادة 50 من الدستور ذاته التي تحدد علاقات الاتحاد بالمنظمات الدولية الأخرى؛

ومراعاة منه

لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تتناول مسألة حركات التحرير،

يقرر

أن منظمات التحرير التي تعترف بها الأمم المتحدة يمكنها أن تحضر في أي وقت مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات وجمعياته وأجتماعاته بصفة مراقب،

يكلف المجلس

باتخاذ كل الترتيبات اللازمة لتطبيق هذا القرار.

القرار 7 (كيoto، 1994)

إجراء تعريف الإقليم بغرض الدعوة إلى مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

إذ يدرك

أ) أن بعض الأحكام في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) (وخاصة الرقم 43 من الدستور والرقم 138 من الاتفاقية) تتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية؛

ب) وأن بعض الأقاليم والمناطق قد ورد تعريفها في لوائح الراديو؛

ج) وأن تعريف الإقليم لغرض عقد مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية هو من اختصاص مؤتمر المندوبين المفوضين والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية؛

د) وأنه، وإن كان يجوز عقد مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية بناء على اقتراح من المجلس، فإن المجلس غير مخول صراحة بالبت في تعريف إقليم ما،

وازد يضع في اعتباره

أ) أن الضرورة قد تقتضي تعريف إقليم ما من أجل الدعوة إلى عقد مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية؛

ب) وأن المجلس هو أنساب هيئة لتعريف إقليم ما، عندما يلزم البت في هذه المسألة في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين عالميين مختصين للاتصالات الراديوية أو بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين،

يقرر

1 أن الضرورة إذا قضاها تعريف إقليم ما لغرض الدعوة إلى عقد مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية، فإن المجلس يقترح تعريفاً لهذا الإقليم؛

- 2 أنه لا بد من استشارة جميع الأعضاء في الإقليم المقترن بشأن هذا الاقتراح وإطلاع جميع أعضاء الاتحاد عليه؛
- 3 أن الإقليم يُعتبر قد تم تعريفه عندما يجتمع ثلثاً أعضاء الإقليم المقصود بالإيجاب في مهلة يحددها المجلس؛
- 4 وأن يجري إبلاغ جميع الأعضاء بتكون الإقليم،
يَدْعُو المجلس
- 1 أن يأخذ علمًا بهذا القرار وأن يتتخذ ما يلزم بشأنه؛
- 2 أن يضع في الاعتبار عند اللزوم إمكانية استشارة الأعضاء بشأن تعريف الإقليم في نفس وقت استشارتهم بشأن الدعوة إلى عقد المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية.

(كيoto، 1994)

القرار 11 (المراجع في بوسان، 2014)

أحداث تليكوم الاتحاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن أهداف الاتحاد المبينة في المادة 1 من دستور الاتحاد تشمل السعي إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الغايات؛

ب) أن بيئه الاتصالات تشهد تغيرات كبيرة نتيجة للتقدم التكنولوجي وعولمة الأسواق وتزايد طلب المستعملين على الخدمات المتكاملة العابرة للحدود المتوازنة مع احتياجاتهم؛

ج) أن الحاجة إلى إطار عالمي لتبادل المعلومات بشأن استراتيجيات وسياسات الاتصالات كانت واضحة منذ سنوات كثيرة؛

د) أن لأحداث الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية كبرى في إطلاع أعضاء الاتحاد ومجتمع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة عامة على أحدث التطورات في جميع مجالات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانيات تطبيق هذه الإنجازات صالح جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، لا سيما البلدان النامية¹؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

هـ) أن أحداث تليكوم الاتحاد تفي بمهمة إطلاع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا فيما يتعلق بجميع جوانب الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و مجالات الأنشطة المتصلة بها، وإتاحة فرصة عالمية لعرض تلك التكنولوجيات، وتشكل محفلاً لتبادل الآراء بين الدول الأعضاء ودوائر الصناعة؛

و) أن مشاركة الاتحاد في المعارض الوطنية والإقليمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و مجالات الأنشطة ذات الصلة ستؤدي إلى ترويج وتعزيز صورة الاتحاد وستسمح بتوسيع الترويج لإنجازاته لدى المستعمل النهائي، بدون نفقات مالية كبيرة، وفي الوقت نفسه ستؤدي إلى اجتذاب أعضاء جدد للقطاعات ومنتسبين جدد للمشاركة في أنشطته؛

ز) الالترامات التي أوفت بها سويسرا وولاية جنيف (مقر الاتحاد) تجاه أحداث تليكوم الاتحاد وخاصة الدعم الاستثنائي للأحداث العالمية لتليكوم الاتحاد منذ 1971 المتمثل في استضافة معظم هذه الأحداث بنجاح،

وإذ يذكر

أ) أنه يتبعى على الاتحاد، باعتباره منظمة دولية تقوم بدور قيادي في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مواصلة تنظيم حدث سنوي لتسهيل تبادل المعلومات بين المشاركين رفيعي المستوى بشأن سياسات الاتصالات؛

ب) أن تنظيم المعارض ليس هو الهدف الأساسي للاتحاد، وإذا ما تقرر تنظيم هذه المعارض بالتزامن مع أحداث تليكوم، فمن الأفضل التعاقد مع جهة خارجية لتنظيمها،

وإذ يلاحظ

أ) أنه تم إنشاء لجنة لتليكوم الاتحاد لتقديم المشورة إلى الأمين العام في إدارة أحداث تليكوم الاتحاد على أن تعمل وفقاً لقرارات المجلس؛

ب) أن أحداث تليكوم الاتحاد تواجه أيضاً تحديات مثل زيادة تكاليف المعارض والاتجاه نحو تقليل مساحتها والتخصص في مجال معين وضرورة إضافة قيمة للصناعة؛

ج) أنه يتبع أن تعطي أحداث تليكوم الاتحاد للمشاركين قيمة وفرصاً للحصول على عائد لاستثماراً لهم؛

د) أن المرونة التشغيلية التي منحت لإدارة تليكوم الاتحاد لمواجهة جميع التحديات في ميدان نشاطها وللتنافس في البيئة التجارية قد أثبتت فائدها؛

هـ) أن تليكوم الاتحاد بحاجة إلى فترة انتقالية للتكيف مع ظروف السوق الجديدة؛

و) أن الاتحاد قد شارك كعارض في المعرض التينظمتها أطراف أخرى،

وإذ يلاحظ كذلك

أ) أن المشاركين، لا سيما من دوائر الصناعة، ينشدون إمكانية معرفة موعد ومكان أحداث تليكوم الاتحاد قبل تنظيمها بفترة معقولة كما ينشدون فرصاً للحصول على عائد استثمارية معقولة؛

ب) أن هناك اهتماماً متزايداً في مواصلة تطوير أحداث تليكوم الاتحاد كمنبر رئيسي للمناقشتات بين واضعي السياسات والجهات التنظيمية وقادة الصناعة؛

ج) أن هناك طلبات تدعو إلى أسعار أكثر تنافسية لمساحات العرض ورسوم الاشتراك وإلى أسعار تفضيلية أو مخفضة في الفنادق وعدد كافٍ من الغرف الفندقية، من أجل تحويل هذه الأحداث إلى أحداث جاذبة وميسورة التكلفة بصورة أفضل؛

د) أن العالمة التجارية لتليكوم الاتحاد ينبغي تعزيزها بوسائل الاتصالات المناسبة لكي يبقى تليكوم الاتحاد الحدث الأكثر إجلالاً من أحداث الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

هـ) أن من الضروري ضمان الجدوى المالية لأحداث تليكوم الاتحاد؛

و) أن تليكوم الاتحاد 2009 طبق تدابير كُلِّفَ بها بموجب القرار 1292 الصادر عن المجلس في دورته لعام 2008 من أجل المراعاة الواجبة للاتجاه الناشئ في صدد المنتديات وضرورة التماس مشاركة أوسع من دوائر الصناعة/دوائر الأعمال التجارية وضرورة العمل بنشاط من أجل تشجيع مشاركة رؤساء الدول والحكومات والوزراء والمسؤولين التنفيذيين والشخصيات البارزة وضرورة نشر مداولات ونتائج المنتديات على نطاق أوسع؛

ز) أن أحداث تليكوم الاتحاد التي عُقدت في دبي عام 2012 وبانكوك عام 2013 تكللت بالنجاح ولقيت إقبالاً واسعاً وتقديرًا كبيراً،

يقرر

1 أن يقوم الاتحاد، بالتعاون مع أعضائه من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، بتنظيم أحداث تليكوم الاتحاد بحيث تتصل بالقضايا ذات الأهمية الكبرى في البيئة الحالية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تتناول، على سبيل المثال، القضايا المتعلقة بالتطور التكنولوجي والقضايا التنظيمية؛

2 أن يكون الأمين العام مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أنشطة تليكوم الاتحاد (بما في ذلك أعمال التخطيط والتنظيم والتمويل)؛

3 أن تُنظم أحداث تليكوم الاتحاد بصورة دورية يمكن التبُّؤ بها، ويفضل أن تكون في نفس الموعد كل عام، مع المراعاة الواجبة لضرورة الوفاء بمتطلبات جميع أصحاب المصلحة المشاركين في هذه الأحداث والحرص كذلك على عدم تداخلها مع أي مؤتمرات أو جمعيات رئيسية أخرى للاتحاد؛

4 أن يكون كل حدث من هذه الأحداث مجدياً مالياً وألا يكون له أي تأثير سلبي على ميزانية الاتحاد على أساس النظام الحالي لتوزيع التكاليف الذي وضعه المجلس؛

5 أن يحرص الاتحاد في عملية اختياره أماكن أحداث تليكوم الاتحاد على ما يلي:

1.5 اتباع عملية عطاءات مفتوحة وشفافة على أساس نموذج الاتفاق مع البلد المضيف الذي وافق عليه المجلس، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

2.5 إجراء دراسات السوق والجدوى الأولية بما في ذلك المشاورات مع المشاركين المهتمين من كل المناطق؛

3.5 سهولة وصول المشاركين إلى الحدث بتكلفة معقولة؛

4.5 أن تذرّ أحداث تليكوم الاتحاد فائضاً في الإيرادات؛

5.5 أن يستند اختيار أماكن أحداث تليكوم الاتحاد إلى مبدأ التناوب بين المناطق وبين الدول الأعضاء داخل المناطق، إلى أقصى حدٍ ممكن؛

6 أن يقوم المراجع الخارجي لحسابات الاتحاد بمراجعة حسابات أنشطة تليكوم الاتحاد؛

7 أن يتم تحويل جزء كبير من أي فائض في إيرادات أنشطة تليكوم الاتحاد بعد استرداد جميع النفقات، إلى صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لمكتب تنمية الاتصالات التابع للاتحاد، من أجل تنفيذ مشاريع محددة لتنمية الاتصالات ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

يكلف الأمين العام بما يلي

1 تحديد واقتراح ولاية لجنة تليكوم الاتحاد وتشكيلها ومبادئ الناظمة لعملها إلى المجلس للموافقة عليها، مع إيلاء الاهتمام الواجب لكافلة الشفافية وتعيين أشخاص من ذوي الخبرة في تنظيم أحداث الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 تأمين الإدارة الملائمة لجميع أحداث وموارد تليكوم الاتحاد تماشياً مع لوائح الاتحاد؛

3 النظر في التدابير التي تساعد وتمكن الدول الأعضاء القادرة والراغبة، وخصوصاً البلدان النامية، من استضافة وتنظيم أحداث تليком الاتحاد؛

4 التماس المشورة من لجنة تليكوم الاتحاد، على أساس مستمر، بشأن مجموعة واسعة من المواضيع؛

- 5 وضع خطة تجارية لكل حدث من الأحداث المقترحة؛
- 6 كفالة شفافية أحداث تليكوم الاتحاد وتقديم تقرير مستقل إلى المجلس بشأن هذه الأحداث بما في ذلك:
- جميع أنشطة تليكوم الاتحاد التجارية؛
 - جميع أنشطة لجنة تليكوم الاتحاد، بما في ذلك المقترنات بشأن مواضع الأحداث وأماكنها؛
 - أسباب اختيار أماكن أحداث تليكوم الاتحاد المقبلة؛
 - الآثار المالية والمخاطر المتعلقة بأحداث تليكوم الاتحاد المقبلة، ويفضل أن يكون ذلك قبل موعد تنظيمها بستين؛
 - الخطوات المتخذة في صدد استعمال أي فائض في الإيرادات.
- 7 اقتراح آلية على المجلس في دورته لعام 2015 من أجل تنفيذ الفقرة 5 من "يقرر" أعلاه؛
- 8 مراجعة نموذج الاتفاق مع البلد المضيف واستعمال جميع الأساليب الممكنة للحصول على موافقة المجلس في أقرب وقت ممكن، ويشمل نموذج الاتفاق المذكور بنوداً تسمح للاتحاد والبلد المضيف بإدخال التغييرات التي تعتبر ضرورية نتيجة أي ظروف اضطرارية أو غير ذلك من معايير الأداء؛
- 9 تنظيم حدث من أحداث تليكوم الاتحاد كل سنة مع كفالة لا يتدخل مع أيٍ من مؤتمرات الاتحاد أو جمعياته الرئيسية، ويجب أن يستند تحديد مكان تنظيمه إلى الاختيار التنافسي، وتستند المفاوضات بشأن العقد إلى نموذج الاتفاق مع البلد المضيف الذي وافق عليه المجلس؛
- 10 الحرص، في حال كان حدث تليكوم الاتحاد في نفس العام الذي يعقد فيه مؤتمر المندوبين المفوضين، على أن يُعقد حدث تليكوم الاتحاد في موعد من الأفضل لا يتجاوز مؤتمر المندوبين المفوضين؛

11 كفالة وجود رقابة داخلية وكفالة إجراء المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات الخاصة لأحداث تليكوم الاتحاد المختلفة على أساس منتظم؛

12 تقديم تقرير سنوي إلى المجلس بشأن تنفيذ هذا القرار وإلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوضين بشأن التطور المستقبلي لأحداث تليكوم الاتحاد،

يكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديري المكاتب

1 بإيلاء الاهتمام الواجب، عند التخطيط لأحداث تليكوم الاتحاد، إلى أوجه التأثر المحتملة مع مؤشرات الاتحاد ومجتمعاته الرئيسية، والعكس بالعكس، عندما يوجد ما يبرر ذلك؛

2 بتشجيع مشاركة الاتحاد في الأحداث الوطنية والإقليمية والعالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في حدود الموارد المالية المتاحة،

يكلف المجلس

1 باستعراض التقرير السنوي عن أحداث تليكوم الاتحاد المذكورة في الفقرة 6 من "يكلف الأمين العام" أعلاه والآلية المذكورة في الفقرة 7 من "يكلف الأمين العام" أعلاه، وإعطاء إرشادات بخصوص اتجاهات هذه الأنشطة في المستقبل؛

2 بالنظر في تحصيص جزء من فائض الإيرادات التي تدرها أحداث تليكوم الاتحاد للمشاريع الإنمائية في إطار صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموافقة على ذلك؛

3 باستعراض مقترنات الأمين العام والموافقة عليها فيما يتعلق بالمبادئ الازمة لعملية اتخاذ القرارات بطريقة شفافة بخصوص أماكن عقد أحداث تليكوم الاتحاد بما في ذلك المعايير التي تستعمل كأساس لهذه العملية. وتشمل هذه المعايير عناصر التكلفة كما تشمل نظام التناوب المشار إليه في الفقرة 5 من "يقرر" والفقرة 9 من "يكلف الأمين العام" أعلاه، والتكاليف الإضافية التي قد تنشأ عن عقد الأحداث خارج المدينة التي يوجد فيها مقر الاتحاد؛

- 4 باستعراض مقتراحات الأمين العام والموافقة عليها فيما يتعلق باختصاصات لجنة تليكوم الاتحاد وتشكيل هذه اللجنة، مع مراعاة الفقرة 1 من "يكلف الأمين العام" أعلاه؛
- 5 باستعراض نموذج الاتفاق مع البلد المضيف والموافقة عليه في أقرب وقت ممكن؛
- 6 القيام، حسب الاقتضاء، باستعراض وتيرة تنظيم أحداث تليكوم الاتحاد وأماكنها استناداً إلى النتائج المالية لهذه الأحداث؛
- 7 بتقديم تقرير بشأن مستقبل هذه الأحداث إلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوضين، بما في ذلك مقتراحات بإجراء دراسة جديدة بشأن الخيارات والآليات المختلفة لتنظيم هذه الأحداث.

(كيوتو، 1994) - (المراجع في مينابوليس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002) -
 (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غواداراخار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 14 (المراجع في أنطاليا، 2006)

الاعتراف بحقوق جميع أعضاء قطاعات الاتحاد وواجباتهم

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (أنطاليا، 2006)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن المادة 3 من دستور الاتحاد تنص على حقوق الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاعات الاتحاد وواجباتهم؛

ب) أن المادة 19 من اتفاقية الاتحاد تذكر أنماط الكيانات والمنظمات التي يجوز السماح لها بالمشاركة في أنشطة القطاعات بصفة أعضاء قطاعات؛

ج) أنه باستثناء أحكام الرقمين 239 و340C من الاتفاقية، تتمتع الدول الأعضاء في الاتحاد وحدها بحق التصويت، خاصة فيما يتعلق بالموافقة على التوصيات والمسائل، وفقاً لأحكام المادة 3 من الدستور،

وإذ يعترف

أن أعضاء القطاعات المشار إليهم في القوائم التي وضعها الأمين العام طبقاً للرقم 237 من الاتفاقية يجوز لهم المشاركة في جميع أنشطة القطاع المعنى، باستثناء المشاركة في التصويت الرسمي وفي بعض المؤشرات المخولة إبرام المعاهدات، وفي هذا الصدد، يحق لكل عضو قطاع ما يلي:

أ) الحصول من مكتب القطاع على جميع الوثائق التي يطلبوها بشأن أعمال لجان الدراسات لهذا القطاع وجمعياته ومؤتمراته التي يمكنهم المشاركة فيها بموجب الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية وفقاً لأساليب وإجراءات العمل المتبعة في القطاع المعنى؛

ب) إرسال مساهمات إلى لجان الدراسات وخاصة تلك اللجان التي طلبوها في الوقت المناسب المشاركة فيها وفقاً لأساليب وإجراءات العمل في القطاع المعنى؛

- ج) إرسال مثلين إلى هذه المجتمعات بعد إبلاغ المكتب بأسمائهم في الوقت المناسب وفقاً لأساليب وإجراءات العمل للقطاع؛
- د) اقتراح بنود لإدراجها في جداول أعمال هذه المجتمعات، إلا فيما يتعلق ب箕كل الاتحاد وسبر العمل فيه؛
- هـ) المشاركة في جميع المناقشات والاضطلاع بمسؤوليات مثل مسؤوليات الرئيس أو نائب الرئيس للجنة دراسات أو فرقة عمل أو فريق خبراء أو فريق المقرر أو أي فريق مخصص آخر، وذلك حسب كفاءات خبرائهم ومدى تفرغهم؛
- وـ) المشاركة في الأعمال الازمة المتعلقة بإعداد التوصيات وصياغتها قبل اعتمادها، وإن يعترض كذلك

أن التنسيق بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على المستوى الوطني قد أثبتت فعاليته في زيادة كفاءة العمل،

يقرر

أن يدعو أعضاء القطاعات إلى المشاركة في جميع إجراءات البحث المتعلقة بصنع القرار والتي تهدف إلى تسهيل التوصل إلى توافق في الآراء داخل لجان الدراسات، ولا سيما في مجال التقىيس،

يدعوا المقرر العالمي لتنمية الاتصالات وجمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقىيس الاتصالات

إلى اعتماد أحكام بهذا الشأن بغرض إدراجها في أساليب وإجراءات العمل الخاصة بقطاعاتهم،

يدعوا إدارات الدول الأعضاء

إلى إجراء تنسيق واسع النطاق على الصعيد الوطني فيما بين أعضاء القطاعات في بلدانها.

القرار 16 (المراجع في مينيابوليس، 1998)

تحديد مهام قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس، 1998)،

وقد أخذ علماً

بتقرير المجلس عن نتائج تطبيق القرار 16 (كيoto، 1994)،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن الاتحاد هو هيئة التقييس العالمية الرائدة في ميدان الاتصالات، بما فيها الاتصالات الراديوية؛

ب) أن الاتحاد هو الهيئة الرائدة في مجال تأمين التعاون على الصعيد العالمي في ميدان تحديد القواعد التنظيمية للاتصالات الراديوية؛

ج) أن مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جينيف، 1992) قد أقر أن الرقمين 78 و104 من الدستور يتضمنان توزيعاً أولياً للمهام بين قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات كما أنه حدد المبادئ العامة والخطوط التوجيهية المتعلقة بتوزيع المهام بين هذين القطاعين؛

د) أن المؤتمر العالمي لتقييس الاتصالات (هلسنكي، 1993) وجمعية الاتصالات الراديوية (جينيف، 1993)، تطبقاً للتعليمات التي أصدرها مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جينيف، 1992)، قد اعتمد قرارات تحدد إجراءات المراجعة المتواصلة وإعادة توزيع المهام عند الاقتضاء بما يتيح للاتحاد بلوغ أهدافه بالقدر المرجو من الفعالية والكفاءة؛

ه) أن من الضروري أن تشمل هذه المراجعة المتواصلة جميع المشاركين المهتمين بالقطاعين المذكورين؛

و) أنه لدى تطبيق هذا القرار يتعين إيلاء انتباه أكبر لمعالجة المسائل التي قد يكون لها آثار على لوائح الاتصالات الدولية ولوائح الراديو،

يقرر

1 أن تستمر العملية التي تجري حالياً للمراجعة المتواصلة للمهام الجديدة والجارية لقطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتوزيع هذه المهام بينهما، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر العالمي لتقييس الاتصالات وجمعية الاتصالات الراديوية؛

2 أنه يجب ألا ينظر أثناء هذه العملية في أي تعديل في توزيع المهام بين قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات فيما يتعلق بالمسائل التي قد تخصل لوائح الاتصالات الدولية أو لوائح الراديو.

(كيتو، 1994) - (المراجع في مينيابوليس، 1998)

القرار 21 (المراجع في بوسان، 2014)

التدابير الواجب اتخاذها عند استعمال إجراءات النداء البديلة على شبكات الاتصالات الدولية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يعترف

أ) بالقرار 20 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن إجراءات تحصيص وإدارة الموارد الدولية للتقدير والتسمية والعنونة وتحديد الهوية (NNAI) في مجال الاتصالات؛

ب) بالقرار 29 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن إجراءات النداء البديلة على شبكات الاتصالات الدولية؛

ج) بالقرار 22 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن إجراءات النداء البديلة على شبكات الاتصالات الدولية، وتحديد المنشأ، وتوزيع إيرادات خدمات الاتصالات الدولية؛

د) بما لكل دولة من الدول الأعضاء من حق سيادي في السماح بعض أو جميع إجراءات النداء البديلة أو حظرها، بغية الحد من تأثيرها على شبكات اتصالاتها الوطنية؛

هـ) بمصالح البلدان النامية¹؛

و) بمصالح المستهلكين والمستعملين المنتفعين بخدمات الاتصالات؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ز) بحاجة بعض الدول الأعضاء إلى تحديد منشأ النداءات، مع مراعاة توصيات الاتحاد ذات الصلة؛

ح) بأن بعض أشكال إجراءات النداء البديلة قد يكون لها تأثير على جودة الخدمة (QoS) وجودة التجربة (QoE) وأداء شبكات الاتصالات؛

ط) بفوائد المنافسة في توفير تكاليف أدنى وخيارات المستهلكين؛

ي) بأن هناك مجموعة هائلة من أصحاب المصلحة المختلفين الذين يتأثرون بإجراءات النداء البديلة؛

ك) بأن فهم معنى إجراءات النداء البديلة قد تطور على مر الزمن،

وإذ يضع في اعتباره

م) أن استعمال بعض إجراءات النداء البديلة قد يؤثر سلباً في اقتصادات البلدان النامية وقد يمثل إعاقة خطيرة لجهود هذه البلدان لتنمية شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها الخاصة بما تنمية سليمة؛

ب) أن بعض أشكال إجراءات النداء البديلة قد تؤثر في إدارة الحركة وتخطيط الشبكات ونوعية وأداء شبكات الاتصالات؛

ج) أن استعمال بعض إجراءات النداء البديلة غير الضارة بالشبكات قد يسهم في زيادة المنافسة لصالح المستهلكين؛

د) أن عدداً من توصيات قطاع تقدير الاتصالات في الاتحاد (ITU-T)، لا سيما تلك الصادرة عن لجنيتي الدراسات 2 و3 لقطاع تقدير الاتصالات، التي تتطرق تحديداً إلى عدة جوانب، منها الجوانب التقنية والمالية، لأثار إجراءات النداء البديلة على أداء شبكات الاتصالات، وتطويرها،

وإذ يذكر

بورشة عمل الاتحاد بشأن "انتهال هوية طالب النداء" التي عقدتها لجنة الدراسات 2 لقطاع تقسيس الاتصالات في 2 يونيو 2014 في جنيف،

وإذ يدرك

أ) أن قطاع تقسيس الاتصالات قد استنتج أن بعض إجراءات النداء البديلة، مثل النداء المستمر (المسمى كذلك "القصف" أو "الاستطلاع الدائم") وكتب الإجابة، تؤدي إلى تدهور شديد في النوعية والأداء في شبكات الاتصالات؛

ب) أن لجان الدراسات المختصة في قطاع تقسيس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات تتعاون بشأن المسائل المتعلقة بإجراءات النداء البديلة وتحديد هوية منشأ الاتصال،

يقرر

1 تحديد جميع أشكال إجراءات النداء البديلة وتقييم تأثيرها على جميع الأطراف ووصفها وتقييمها، واستعراض التوصيات ذات الصلة لقطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد، وذلك للحد من أي تأثيرات سلبية لإجراءات النداء البديلة على جميع الأطراف؛

2 تشجيع الإدارات ووكالات التشغيل المعتمدة من الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير الملائمة لتوفير مستوى مقبول لجودة الخدمة (QoS) وجودة التجربة (QoE)، وضمان تقديم معلومات بشأن تعريف هوية الخط الطالب الدولي (CLI) وتحديد منشأ الاتصالات (OI)، حيثما كان ذلك ممكناً وبما يتوافق مع القانون الوطني، وضمان الترسيم السليم مع مراعاة توصيات الاتصال ذات الصلة؛

3 وضع مبادئ توجيهية للإدارات ووكالات التشغيل المعتمدة لدى الدول الأعضاء بشأن التدابير التي يمكن النظر فيها، في إطار قوانينها الوطنية، لمعالجة تأثير إجراءات النداء البديلة؛

4 الطلب من لجان الدراسات المختصة في قطاع تقييس الاتصالات، ولا سيما لجنتي الدراسات 2 و3 ولجنتي دراسات قطاع تنمية الاتصالات، أن تستمر من خلال مساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في دراسة:

١، إجراءات النداء البديلة، استناداً إلى الفقرة 1 من "يقرر"، من أجل تحديد توصيات قطاع تقييس الاتصالات ذات الصلة؛

٢، المسائل المتعلقة بتحديد هوية طالب الاتصال وتعريف هوية الخط الطالب الدولي بغية مراعاة أهمية هذه الدراسات حيث إنها تتعلق بشبكات الجيل التالي وتدهور الشبكات،

يكفل مدير مكتب تقييس الاتصالات ومدير مكتب تنمية الاتصالات

١ بالتعاون بشأن إجراء مزيد من الدراسات، استناداً إلى مساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والأعضاء الآخرين، من أجل تقييم آثار إجراءات النداء البديلة على المستهلك، وآثارها على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً، من أجل تنمية سليمة لشبكات وخدمات اتصالاتها المحلية فيما يتعلق بإنشاء النداءات وإنمائها باستعمال إجراءات النداء البديلة؛

٢ بوضع مبادئ توجيهية للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات فيما يتعلق بجميع جوانب إجراءات النداء البديلة، استناداً إلى الفقرتين 1 و4 من يقرر أعلاه؛

٣ بتقييم فعالية المبادئ التوجيهية المقترحة للتشاور بشأن إجراءات النداء البديلة؛

٤ بالتعاون من أجل تجنب تداخل الأنشطة واذواج الجهود في دراسة المسائل المتعلقة بالأشكال المختلفة لإجراءات النداء البديلة،

يدعمون الدول الأعضاء

١ إلى تشجيع إدارتها ووكالات التشغيل المعتمدة لدى الدول الأعضاء على تطبيق توصيات قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد، المشار إليها في الفقرة د) من إذ يضع في اعتباره، من أجل الحد من التأثيرات السلبية التي تسببها في بعض الحالات بعض إجراءات النداء البديلة على البلدان النامية؟

- 2 التي تسمح باستعمال إجراءات النداء البديلة على أراضيها وفقاً لقوانينها التنظيمية الوطنية السارية، أن تراعي على النحو الواجب قرارات الإدارات ووكالات التشغيل المعتمدة من الدول الأعضاء التي لا تسمح قوانينها التنظيمية بمثل تلك الخدمات؟
- 3 إلى التعاون لحل الصعوبات لضمان احترام القوانين والقواعد الوطنية الخاصة بالدول الأعضاء في الاتحاد؛
- 4 إلى المساهمة في هذا العمل،
يدعموا أعضاء القطاعات
- 1 إلى أن يراعوا على النحو الواجب، في إطار عملياتهم الدولية، قرارات الإدارات الأخرى التي لا تسمح لقوانينها التنظيمية بمثل تلك الإجراءات البديلة للنداء؛
- 2 إلى المساهمة في هذا العمل.

(كيوتو، 1994) - (المراجع في مينيا بوليس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002) - (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 22 (المراجع في أنطاليا، 2006)

توزيع الإيرادات الناتجة عن تقديم خدمات الاتصالات الدولية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (أنطاليا، 2006)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أهمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان؛

ب) استمرار الدور القيادي للاتحاد الدولي للاتصالات في دفع التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ج) تزايد اختلال التوازن، في ظل الظروف الراهنة، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي؛

د) أن اللجنة المستقلة لتنمية الاتصالات في العالم قد أوصت في تقريرها المعنون "الحلقة المفقودة" في جملة أمور بأن تنظر الدول الأعضاء في الاحتفاظ بنسبة مئوية بسيطة من الإيرادات الناتجة عن الاتصالات بين البلدان النامية والبلدان الصناعية وتركيزها للاتصالات في البلدان النامية؛

ه) أن التوصية D.150 الصادرة عن قطاع تقدير الاتصالات، والتي تنص على مبدأ المناصفة (50/50) في اقسام إيرادات المحاسبة الناجمة عن الحركة الدولية بين البلدين الطرفين قد جرى تعديليها بما يسمح بتقاسم الإيرادات بنسب مختلفة عند اختلاف تكاليف تقديم خدمات الاتصالات وتشغيلها، وإن كان قطاع تقدير الاتصالات لم يحصل على أي معلومات عن تنفيذها؛

و) القرار 3 (ملبورن، 1988) الذي اعتمدته المؤتمر الإداري العالمي للبرق والهاتف؛

ز) أن الاتحاد، تطبيقاً للقرار 23 (نيس، 1989) مؤتمر المندوبين المفوضين وعملاً بالتوصية الواردة في تقرير "الحلقة المفقودة"، قد أجرى دراسة لتكليف المترتبة على تقديم خدمات الاتصالات الدولية وتشغيلها بين البلدان النامية والبلدان الصناعية واستنتاج أن تكاليف تقديم خدمات الاتصالات هي أعلى كثيراً في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة وما زال هذا الوضع قائماً؟

ح) أن قطاع تقدير الاتصالات أنجز الدراسات اللاحمة بغية إكمال التوصية 140 D التي تحدد مبادئ تقوم على التكاليف فيما يتعلق بالمعدلات التحاسيبية وخصص التوزيع في كل علاقة،

وإذ يدرك

أ) أن استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي الملحوظ في جزء كبير من العالم هو من أكثر المشاكل خطورة التي ترك أثراً لا على البلدان المعنية فحسب بل على المجتمع الدولي بأسره؛

ب) أن تطوير البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها شرط أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

ج) أن عدم تساوي النفاذ إلى وسائل الاتصالات في العالم يؤدي إلى توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي؛

د) أن الاتجاه السائد هو انخفاض تكاليف الإرسال والتبدل في الاتصالات الدولية، مما يساهم في خفض مستويات المعدلات التحاسيبية، خاصة فيما بين البلدان المتقدمة، في حين لا تتوفر الشروط اللاحمة لخفض هذه المعدلات بصورة متماثلة في جميع أنحاء العالم؛

ه) أن تحسين نوعية شبكات الاتصالات ومعدلات النفاذ إلى الهاتف إلى المستوى السائد في البلدان المتقدمة في العالم من شأنه أن يساهم بشكل ملحوظ في تحقيق التوازن الاقتصادي وتخفيف الاختلال القائم في الاتصالات وتكاليفها،

وإذ يذكر

أ) بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مختلف مؤشرات التنمية، وخاصة إعلاناتها بشأن الاعتراف بالحاجة إلى إيلاء عناية خاصة لاحتياجات أقل البلدان نمواً عند إعداد برامج التعاون ل لتحقيق التنمية؛

ب) بالتوصية الواردة في تقرير "الحلقة المفقودة" والتي تنص على أن الدول الأعضاء ينبغي أن تنظر في إعادة ترتيب إجراءاتها التحاسبية للحركة الدولية في العلاقات القائمة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية بحيث تكرّس لأغراض التنمية نسبة مئوية بسيطة من إيرادات الاتصالات؛

ج) بأن التوصية 3 (كيoto، 1994) المؤمّر المندوبيين المفوضين توصي بأن تأخذ البلدان المتقدمة في الحسبان طلبات البلدان النامية لمعاملتها معاملة مؤاتية في مجال الاتصالات من حيث الخدمات أو العلاقات التجارية أو غيرها، فتساهم بذلك في إقرار ما يرجى من توازن اقتصادي يخفف من التوترات السائدة حالياً في العالم،

وإذ يلاحظ

أ) أن مفهوم التأثيرات الخارجية للشبكة يمكن تطبيقه على الحركة الدولية بين البلدان النامية وبالبلدان المتقدمة؛

ب) أن من الممكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بمفهوم التأثيرات الخارجية للشبكة وإمكانية تطبيقها على الحركة الدولية في تقرير صادر عن قطاع تقييس الاتصالات؛

ج) أنه قد يكون من الأنسب، إذا تبين انطباق مفهوم التأثيرات الخارجية للشبكة، ورهناً بتحقيق بعض الشروط، أن يستند توزيع الإيرادات التحاسبية على أساس آخر غير المناصفة 50/50 على أن يدفع البلد المتقدم النسبة الأعلى لمراعاة قيمة التأثيرات الخارجية للشبكة؛

د) أن قطاع تقييس الاتصالات يقوم بدراسة انطباق مفهوم التأثيرات الخارجية للشبكة على الحركة الدولية،

يقرر أن يجتاز قطاع تقييس الاتصالات

- 1 على الإسراع في أعماله باستكمال دراسته بشأن مفهوم التأثيرات الخارجية للشبكة في كل ما يخص الحركة الدولية المرتبطة بالخدمتين الثابتة والمنقلة؛
- 2 على متابعة أعماله الرامية إلى إعداد منهجيات مناسبة لتحديد التكاليف بالنسبة للخدمتين الثابتة والمنقلة؛
- 3 على الموافقة على الترتيبات الانتقالية التي من شأنها أن تسمح بقدر من المرونة، مع مراعاة أوضاع البلدان النامية وبيئة الاتصالات الدولية سريعة التغير؛
- 4 على أن يأخذ مصالح جميع مستعملي الاتصالات في الاعتبار كأولوية عليا،

يدعو إدارات الدول الأعضاء

- 1 إلى أن تضع تحت تصرف الأمانة العامة كل المعلومات الازمة لتنفيذ هذا القرار؛
- 2 إلى المساهمة في أعمال قطاع تقييس الاتصالات بشأن التأثيرات الخارجية للشبكة، بغية إنجاز الدراسات المطلوبة، مع مراعاة المصالح المشروعة لمختلف الأطراف المعنية،

يكلف الأمين العام ومدير مكتب تقييس الاتصالات

برصد النقدم الحقق وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

بتقديم تقرير إلى المجلس بشأن تنفيذ هذا القرار،

يكلف المجلس

- 1 باستعراض النتائج الحقيقة واتخاذ كل ما يلزم من تدابير للمساهمة في تحقيق أهداف هذا القرار؛
- 2 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين القادم بشأن التقدم في تطبيق هذا القرار.

القرار 25 (المراجع في بوسان، 2014)

تقوية الحضور الإقليمي

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) فوائد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) التي تعود على السكان وال الحاجة إلى تعزيز زيادة تيسيرها في البلدان النامية؛

ب) أن تنمية البنية التحتية الوطنية والإقليمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعده في تقليص الفجوة الرقمية على الصعيدين الوطني والعالمي؛

ج) التزام الدول الأعضاء في الاتحاد بتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بأسعار ميسورة، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الأقل حظاً،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

أ) القرار 123 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن سد الفجوة التقىيسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

ب) القرار 5 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية في أنشطة الاتحاد؛

ج) القرار 48 ITU-R لجمعية الاتصالات الراديوية لعام 2012 (المراجع في جنيف، 2012)، بشأن تقوية الحضور الإقليمي في أعمال لجان دراسات الاتصالات الراديوية؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

د) القرار 44 (المراجع في دي، 2012) للجمعية العالمية لتقدير الاتصالات (WTSA)، بشأن سد الفجوة التقديمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

هـ) القرار 57 (المراجع في دي، 2012) للجمعية العالمية لتقدير الاتصالات، بشأن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R) وقطاع تقدير الاتصالات (ITU-T) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) في المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

و) تقرير عام 2009 لوحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة الذي يتضمن عدداً من التوصيات بشأن سبل تعزيز الحضور الإقليمي للاتحاد،

وإذ يعترف

أ) بالصعوبات التي تواجهها بلدان عديدة، لا سيما البلدان النامية التي تخضع لقيود صارمة في ميزانيتها، فيما يتعلق بالمشاركة في أنشطة الاتحاد؛

ب) بمؤشرات النتائج للأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) المنقحة للنواتج بالصيغة التي بلورها الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG) وفقاً لما كلفه به المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (WTDC-14)؛

ج) بأن المكاتب الإقليمية هي امتداد للاتحاد ككل، وبالتالي فإن قدرات الاتحاد في مجال عقد الاجتماعات الإلكترونية على النحو المنصوص عليه في القرار 167 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر سيؤدي إلى زيادة فعالية أنشطة الاتحاد، بما فيها تنفيذ المشاريع على النحو المنصوص عليه في القرار 157 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر،

واقتناعاً منه

أ) بأن الحضور الإقليمي هو أداة للاتحاد من أجل العمل بأوثق ما يمكن مع أعضائه، وهو بمثابة قناة لنشر المعلومات عن أنشطته، وإقامة علاقات أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتقدم المساعدة التقنية للبلدان التي لديها احتياجات خاصة؛

ب) بأهمية الاستمرار في تعزيز التنسيق بين مكتب الاتصالات الراديوية (BR) ومكتب تقييس الاتصالات (TSB) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) والأمانة العامة؛

ج) بأن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق تجعل الاتحاد أكثر وعيًا بالاحتياجات الخاصة بالمناطق وأكثر تجاوباً معها؛

د) بأن الموارد محدودة ولذلك فإن الكفاءة والفعالية هما من الاعتبارات الأساسية في الأنشطة التي يجب أن يضطلع بها الاتحاد، فضلاً عن الحاجة إلى ترسيخ الخبرات والمعرف التقنية للموارد البشرية المخصصة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق؛

ه) بأن الحضور الإقليمي لكي يكون فعالاً يجب منحه الصالحيات اللازمة لتلبية مختلف متطلبات الأعضاء؛

و) بأن توفير وسائل الاتصال الفوري على الخط بين المقر والمكاتب الميدانية يؤدي إلى تحسن ملموس في أنشطة التعاون التقني؛

ز) أن جميع المعلومات المتوفرة إلكترونياً في المقر ينبغي أن تتاح أيضاً للمكاتب الإقليمية؛

ح) بأن المشاركة والالتزام الكاملين للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق أمر أساسي من أجل التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية للاتحاد وخططة عمل دبي،

وإذ يلاحظ

أ) الدور الذي ينبغي أن تتوالاه المكاتب الإقليمية للاتحاد في تنفيذ مشاريع متصلة بمبادرات إقليمية والجاهة إلى تشجيع زيادة التعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية؛

ب) أن مؤتمر المندوبين المفوضين ومجلس الاتحاد قد أبداً مبدأ تكليف المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بوظائف واضحة ومحددة؛

ج) أنه ينبغي تعزيز التعاون بين مكتب تنمية الاتصالات والمكتبين الآخرين والأمانة العامة، تشجيعاً لمشاركة المكاتب الإقليمية في مجالاتها؛

د) أن هناك حاجة إلى التقييم المتواصل للمتطلبات من الموظفين من أجل المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق،

وإذ يلاحظ أيضاً

أن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق تمثل حضور الاتحاد برمته، وأن أنشطتها ينبغي أن ترتبط بقر الاتحاد وأن تظهر الأهداف المنسقة للقطاعات الثلاثة جميعها، وأن الأنشطة الإقليمية من شأنها تعزيز المشاركة الفعالة لجميع الأعضاء في أعمال الاتحاد،

يقرر

1 مواصلة استعراض تقوية الحضور الإقليمي للاتحاد في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين متتالين للمندوبيين المفوضين؛

2 تقوية وظائف المكاتب الإقليمية بحيث يمكن أن تؤدي دوراً في تنفيذ البرامج والمشاريع في إطار المبادرات الإقليمية، في حدود الموارد المخصصة في الخطة المالية؛

3 أن تؤدي المكاتب الإقليمية دوراً رئيسياً في تسهيل المناقشات بشأن المسائل الإقليمية ونشر المعلومات ونتائج أنشطة قطاعات الاتحاد الثلاثة جميعها مع اجتناب الا زدواجية في أداء هذه الوظائف مع المقر؛

4 أن تُمنح المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق الصالحيات التي تؤهلها لاتخاذ قرارات في حدود صلاحياتها، مع تسهيل وتحسين وظائف التنسيق والتوازن بين مقر الاتحاد والمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق؛

- 5 أن تساهم المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، قدر المستطاع، ضمن جملة أمور، في الخطط التشغيلية السنوية المتتجدة المتعددة لأربع سنوات للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة، بمحنوى خاص لكل مكتب من المكاتب الإقليمية ومكاتب المنطقة، استناداً إلى الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 وخطة عمل دي، وأن تقوم بعد ذلك بتحديد الخطة/الأحداث السنوية ونشرها بانتظام في الموقع الإلكتروني للاتحاد من أجل تنفيذها؛
- 6 أن تشارك المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بنشاط في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019، لا سيما فيما يتعلق بالغايات الاستراتيجية الأربع وجميع أهداف القطاعات وتلك المشتركة بين القطاعات وفي متابعة ما يُنجز من المقاصد الاستراتيجية؛
- 7 أن تشارك المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بنشاط في تنفيذ خطة عمل دي، لا سيما فيما يتعلق بالأهداف الخمسة ونتائج كل منها والنواتج الخمسة عشر والمبادرات الإقليمية الثلاثين؛
- 8 أن تشارك المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بنشاط في تحقيق مؤشرات النتائج ومؤشرات الأداء الرئيسية على النحو المحدد في خطة عمل دي وحدده الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات؛
- 9 أنه ينبغيمواصلة تحسين التعاون بين المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق للاتحاد من ناحية والمنظمات الإقليمية المعنية وغيرها من المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية وبالمسائل المالية من ناحية أخرى، وذلك بهدف استعمال الموارد أمثل استعمال ممكناً واجتناب الإزدواجية، وتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات تباعاً من خلال مكتب تنمية الاتصالات، عند الاقتضاء، لتأمين تلبية احتياجات الدول الأعضاء بطريقة منسقة ووفقاً لنهج تشاوري؛
- 10 أن تشارك المكاتب الإقليمية مشاركة كاملة في تنظيم الأحداث/الاجتماعات/المؤتمرات الإقليمية، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة والمكتب (المكتب) ذي الصلة (ذات الصلة) والمنظمات الإقليمية عملاً على زيادة الكفاءة في تنسيق مثل هذه الأحداث، وبتجنب الإزدواجية في الأحداث/المواضيع والاستفادة من تضافر جهود مكاتب الاتحاد والمكاتب الإقليمية؛

11 أن تحصل المكاتب الإقليمية على موارد كافية، في حدود الموارد المخصصة في الخطة المالية، للاضطلاع بواجباتها بصورة فعالة، بما في ذلك المنصات التكنولوجية لعقد الاجتماعات الإلكترونية واستعمال أساليب العمل الإلكترونية (EWM) مع الدول الأعضاء المعنية،

12 أنه يتبع إتاحة موارد كافية لتمكين مكتب تنمية الاتصالات من أداء مهامه على نحو فعال من أجل تقليص فجوة الاتصالات بين البلدان النامية والمتقدمة، وبالتالي دعم الجهود لسد الفجوة الرقمية، وبناءً عليه ينبغي للمكاتب الإقليمية أن تتخذ التدابير التالية بالتنسيق مع مقر الاتحاد بغية تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في خطة عمل دبي؛

13 أن تستعمل الأهداف والنتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 والخطط التشغيلية المتتجددة الممتدة لأربع سنوات للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة ومعايير التقييم المحددة في ملحق هذا القرار، لتقييم الحضور الإقليمي، وفي حال عدم استيفاء المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق لمعايير التقييم المتفق عليها، ينبغي للمجلس تقييم أسباب ذلك واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة التي يراها مناسبة وذلك بالتشاور مع البلدان المعنية،

يكلف المجلس

1 بأن يواصل إدراج الحضور الإقليمي في بنود جداول أعمال كل دوراته لدراسة تطوره ولاعتماد قرارات بشأن استمرار التكيف الميكيلي للحضور الإقليمي وأعماله، بمدف تلبية احتياجات أعضاء الاتحاد على أكمل وجه ولتنفيذ القرارات المعتمدة في اجتماعات الاتحاد، وبمدف تدعيم التنسيق والجوانب التكميلية للأنشطة القائمة بين الاتحاد ومنظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية؛

2 بأن يخصص الموارد المالية الملائمة في نطاق الحدود المالية التي وضعها مؤتمر المندوبين المفوضين؛

- 3 بـأن يرفع تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛
- 4 بـأن يحلل أداء المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بالاستناد إلى تقرير الأمين العام والخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 والخطط التشغيلية المتعددة لأربع سنوات للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة ومعايير التقييم المحددة في ملحق هذا القرار، وأن يتـخذ التدابير المناسبة للنهوض بالحضور الإقليمي للاتحاد؛
- 5 بـتحليل التقرير عن نتائج استطلاع مدى الرضا الذي سيجريه الأمين العام؛
- 6 بـأن يستمر في النظر في مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التفتيش المشتركة لعام 2009 (وثيقة المجلس C09/55)،
- يكلف الأمين العام
- 1 بـتسهيل مهمة المجلس من خلال توفير كل ما يلزم من دعم لتعزيز الحضور الإقليمي على السـحوـ المعروض في هذا القرار؛
- 2 بالقيام عند اللزوم بتعديل الأحكام والشروط السارية المحددة في الاتفاق المبرم (الاتفاقات المبرمة) مع البلد المضيف ذي الصلة بما يتفق مع تغير البيئة في البلد المضيف، وبعد إجراء مشاورات مسبقة مع البلدان المعنية ومع ممثلـي المنظمـات الحكومية الدولـية الإقليمـية لـهـذهـ البلدـان؛
- 3 بـأخذ عناصر التقييم الواردة في ملحق هذا القرار بعين الاعتـبار؛
- 4 بـرفع تقرير كل عام إلى المجلس بشأن الحضور الإقليمي يتضمنـ، فيما يتعلق بكل مكتب من المكاتب الإقليمية، معلومات مفصلـة بشأن كيفية تحقيق الغـاـيـاتـ والأـهـدـافـ المـحدـدةـ فيـ الخـطـةـ الاستـراتـيجـيـةـ لـفـتـرـةـ 2016-2019ـ والـخـطـطـ التـشـغـيلـيـةـ المتـجـدـدـةـ المـتـعدـدـةـ لأـرـبـعـ سـنـوـاتـ للأـمـانـةـ العـامـةـ والـقـطـاعـاتـ الـثـلـاثـةـ فيـ سـيـاقـ إـطـارـ الإـدـارـةـ القـائـمـةـ عـلـىـ النـتـائـجـ؛ـ وـيـنـبـغـيـ أنـ يـنـضـمـنـ التـقـرـيرـ مـعـلـوـمـاتـ مـفـصـلـةـ بـشـأـنـ ماـ يـلـيـ:
- 1' المـيـكـلـ الوـظـيفـيـ،ـ بماـ فـيـهـ عـدـدـ المـوـظـفـينـ وـفـةـ التـوـظـيفـ؛ـ

٢' الشؤون المالية، بما فيها الميزانية المخصصة للمكاتب وال النفقات بشأن كل هدف من الأهداف وناتج من النواتج، وفقاً لخطة عمل دبي؛

٣' التطورات الجديدة مثل توسيع نطاق أنشطة القطاعات الثلاثة، ونتائج المشاريع بما في ذلك المبادرات الإقليمية، والأحداث/الاجتماعات/المؤتمرات، والمجتمعات التحضرية الإقليمية، واجتذاب أعضاء جدد في القطاعات، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية؛

٥ لأن يقترح تدابير ملائمة لضمان فعالية الحضور الإقليمي للاتحاد، بما في ذلك تقييم تجربة وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة أو تكليف أي هيئة مستقلة أخرى بإجرائه، مع مراعاة العناصر الواردة في ملحق هذا القرار؛

٦ بالقيام مرة واحدة في كل أربع سنوات، وفي حدود الموارد المالية القائمة، بإجراء دراسة عن مدى رضاء الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات ومنظمات الاتصالات الإقليمية عن الحضور الإقليمي للاتحاد، وعرض النتائج في تقرير إلى دورة المجلس قبل كل مؤتمر للمندوبين المفوضين،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

١ بتنفيذ التدابير التالية لمواصلة تقوية الحضور الإقليمي؛

١' تطوير وتقوية المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق من خلال تحديد المهام التي يمكن إسنادها إلى هذه المكاتب، وتنفيذها بأسع ما يمكن؛

٢' استعراض الإجراءات الإدارية الداخلية المتصلة بأعمال المكاتب الإقليمية، بغية تبسيطها وتحقيق شفافيتها وتعزيز كفاءة العمل؛

٣' مساعدة البلدان في تنفيذ المبادرات الإقليمية المحددة في خطة عمل دبي وفق القرار ١٧ (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

٤) وضع إجراءات واضحة يتم اتباعها للتشاور مع الدول الأعضاء من أجل تحديد أولويات المبادرات الإقليمية الموحدة وتزويد الدول الأعضاء تباعاً بالمعلومات عن اختيار المشاريع وتمويلها؛

٥) التماس مدخلات متخصصة من المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق من أجل السماح باتخاذ قرارات مستنيرة وتلبية الاحتياجات الملحة لأعضاء الاتحاد في المنطقة؛

٦) منح المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مرونة أكبر، بما يشمل ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

- الوظائف المتعلقة بنشر المعلومات وإسادة المشورة المتخصصة واستضافة الاجتماعات وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية؛
- الوظائف والمهام التي يجوز تفويضها للمكاتب الإقليمية المتعلقة بإعداد وتنفيذ ميزانياتها المخصصة؛
- ضمان مشاركة هذه المكاتب بشكل فعال في المناقشات بشأن مستقبل الاتحاد والمسائل الاستراتيجية التي تخص قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،
- يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتشاور الوثيق مع الأمين العام ومدير مكتبي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات

١ باتخاذ التدابير اللازمة لزيادة تعزيز الحضور الإقليمي، على النحو المعروض في هذا القرار، والتدابير اللازمة لضمان فعالية تغطية أنشطة مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق؛

٢ بدعم تقييم فعالية الحضور الإقليمي للاتحاد مع مراعاة العناصر الواردة في ملحق هذا القرار؛

٣ باستعراض وتحديد الوظائف المناسبة، بما في ذلك الوظائف الدائمة، في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، وتوفير الموظفين المتخصصين، كلما استدعى الأمر، لتلبية احتياجات معينة؛

- 4 بملء الوظائف الشاغرة في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق في الوقت المناسب، حسب الاقتضاء، وتحطيط توفر الموظفين على أن يؤخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي للوظائف؛
- 5 بالحرص على إعطاء المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق درجة كافية من الأولوية في جملة أنشطة الاتحاد وبرامجه، والتأكد من أنها تتمتع بالقدر اللازم من الاستقلال وسلطة اتخاذ القرار والوسائل المناسبة، لكي تشرف على تنفيذ المشاريع المملوكة من صناديق استئمانية والمشاريع المملوكة من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 6 اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين تبادل المعلومات بين المقر والمكاتب الميدانية؛
- 7 تعزيز قدرات الموارد البشرية وتوفير المرونة الازمة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق سواء بالنسبة لتوظيف موظفي الفئة الفنية أو توظيف موظفي الدعم،
يكلف مدير مكتبي الاتصالات الراديوية وتقسيس الاتصالات
بمواصلة التعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات لتحسين قدرات المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مما يمكنها من توفير معلومات عن أنشطة قطاعيهما، وتزويدتها بالخبرات التقنية الازمة لتقوية أواصر التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية وتسهيل مشاركة جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في أنشطة قطاعات الاتحاد الثلاثة.

(كيoto، 1994) - (المراجع في مينيابوليس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002) -
(المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غوادارا، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

ملحق القرار 25 (المراجع في بوسان، 2014)

عناصر لتقدير الحضور الإقليمي للاتحاد

ينبغي أن يرتكز تقييم الحضور الإقليمي للاتحاد على المهام المنوطة بمكاتبته الإقليمية بموجب الملحق ألف للقرار 1143، الذي اعتمد مجلس الاتحاد في دورته لعام 1999، والعنوان: "الأنشطة العامة الموقعة من الحضور الإقليمي"، وفي البنود من 2 إلى 13 من "يقرر" في القرار 25 (المراجع في بوسان، 2014) مؤتمر المنديوبين المفوضين وغير ذلك من القرارات ذات الصلة.

وبنفي أن يأخذ تقييم الحضور الإقليمي العناصر التالية في الحسبان، بدون أن يقتصر عليها:

- أ) مدى تطبيق أحكام القرار 25 (المراجع في بوسان، 2014) من جانب مكتب تنمية الاتصالات والأمانة العامة والمكتبيين الآخرين بالاتحاد حسب الاقتضاء؛
- ب) كيف يمكن للتدا이ير الرامية لتحقيق مزيد من اللامركزية أن تكفل كفاءة أكبر بتكلفة أقل، مع مراعاة المساءلة والشفافية؛
- ج) إجراء استقصاء مرة كل أربع سنوات لقياس مستوى رضاء الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنظمات الإقليمية للاتصالات عن الوجود الإقليمي للاتحاد؛
- د) مدى الازدواج المحتمل بين بعض وظائف المقر الرئيسي للاتحاد ومكاتبته الإقليمية؛
- ه) مستوى الاستقلال في اتخاذ القرار المنوح حالياً للمكاتب الإقليمية، وما إذا كان تمعتها بمزيد من الاستقلالية يمكن أن يعزز كفاءتها وفعاليتها؛
- و) فعالية التعاون بين المكاتب الإقليمية للاتحاد والمنظمات الإقليمية للاتصالات وغيرها من المنظمات الإنمائية والمالية الدولية والإقليمية؛

ز) كيف يمكن للوجود الإقليمي وتنظيم الأنشطة في الأقاليم أن يساهموا في تعزيز المشاركة الفعالة لجميع البلدان في أعمال الاتحاد؟

ح) الموارد المتاحة حالياً للمكاتب الإقليمية من أجل الحدّ من الفجوة الرقمية؛

ط) تحديد المهام والصلاحيات التي يمكن إنانتها بالحضور الإقليمي في تنفيذ خطة العمل المعتمدة في القمة العالمية لجتمع المعلومات؛

ي) الهيكل الأمثل للحضور الإقليمي للاتحاد، بما في ذلك عدد المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق وموقعها.

وبنفي في إعداد هذا التقييم التماس مساهمات من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات الذين يستفيدون من الحضور الإقليمي للاتحاد، ومن المكاتب الإقليمية ومن المنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الكيانات ذات الصلة.

وبنفي للأمين العام تقديم تقرير عن عملية إجراء الاستقصاء والمنهجية المتبعة فيه إلى المجلس في دورته لعام 2015. وبنفي للمجلس عندئذ أن ينظر في المسار الملائم الذي ينبغي انتهاجه بغية إعداد تقرير يقدم عن هذا الموضوع إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

القرار 30 (المراجع في بوسان، 2014)

**تدايير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً
والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية
والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) قرارات الأمم المتحدة حول برامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

ب) القرار 198/68 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

ج) القرار 220/68 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية؛

د) القرار 135 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية¹ وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية ذات الصلة،

وإذ يعترف

بأهمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية البلدان المعنية،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وقد أخذ علمًا

أ) بالقرار 16 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) بشأن التدابير والإجراءات الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

ب) الناتج 4.4 للهدف 4 من خطة عمل دي بشأن المساعدات المركزة إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛

ج) القرار 1 (دي، 2012) للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية، بشأن التدابير الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزئية الصغيرة النامية من أجل نفاذ أكبر إلى شبكات الألياف البصرية الدولية،

وإذ يساوره القلق

أ) لأن عدد أقل البلدان نمواً لا يزال مرتفعاً رغم التقدم المحرز في السنوات الأخيرة وأنه من الضروري معالجة هذه الحالة؛

ب) لأن التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تزال تمثل تحدياً لبرنامج التنمية في هذه البلدان؛

ج) لأن أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية معرضة للدمار الذي تسببه الكوارث الطبيعية ونقص الموارد الازمة للاستجابة لهذه الكوارث استجابة فعالة؛

د) لأن الموقع الجغرافي للدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية يمثل عائقاً أمام التوصيلية الدولية لشبكات الاتصالات مع هذه البلدان،

وإذ يدرك

أن تحسين شبكات الاتصالات وإتاحة التوصيلية الدولية لها في هذه البلدان سيشكل حافزاً يدفع باتجاه التكامل الاجتماعي والاقتصادي والتنمية الشاملة فيها ويتتيح الفرصة لبناء مجتمعات المعرفة،

وإذ يذكر

بالقرار السابق 49 (الدوحة، 2006) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية،

يكلف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 بمواصلة استعراض حالة خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي حددتها الأمم المتحدة، والتي تحتاج إلى تدابير خاصة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد مجالات الضعف الحرجية التي تتطلب إعطاءها الأولوية في التنفيذ؛
- 2 بمواصلة تقديم تدابير ملموسة إلى مجلس الاتحاد تهدف إلى إدخال تحسينات حقيقة وتوفير مساعدة فعالة إلى هذه البلدان من البرنامج الطوعي الخاص للتعاون التقني ومن موارد الاتحاد الخاصة ومصادر التمويل الأخرى؛
- 3 بالعمل لتأمين الهيكل الإداري والتشغيلي اللازم لتحديد احتياجات هذه البلدان ولضمان إدارة جيدة للموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- 4 باقتراح تدابير جديدة وابتكارية، وكذلك شراكات أو تحالفات مع الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى، من شأنها توليد أموال إضافية أو مشاريع مشتركة لتشتخدم في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان، من أجل الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الآليات المالية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، على النحو الموضح في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات؛
- 5 بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس حول هذا الموضوع،

يكلف المجلس

- 1 بأن ينظر في التقارير المذكورة أعلاه ويتخذ التدابير المناسبة التي تمكن الاتحاد من الاستمرار في إبداء اهتمامه الشديد وتعاونه النشيط فيما يتعلق بتنمية خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان؛
- 2 بأن يخصص لهذه الغاية اعتمادات يحصل عليها من البرنامج الطوعي الخاص للتعاون التقني ومن موارد الاتحاد الخاصة ومن أي مصادر تمويل أخرى، وتشجيع الشراكات بهذا الشأن بين جميع أصحاب المصلحة؛

3 بأن يتابع باستمرار تطور الوضع ويقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم،

يشجع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

على مواصلة إيلاء أولوية عالية لأنشطة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاريعها التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والتي من بينها تلك الأنشطة التي تمكن من تحسين ظروف التوصيلية الدولية، من خلال اعتماد أنشطة للتعاون التقني تمهّلاً مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف، بما ينفع السكان عموماً،

يدعمون الدول الأعضاء

إلى التعاون مع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تعزيز ودعم المشاريع والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية ومتعددة الأطراف والثنائية من أجل تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكميل البنية التحتية للاتصالات مما يجعل تحسين ظروف التوصيلية الدولية ممكناً.

(كيوتو، 1994) - (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غواداراخار، 2010) -

(المراجع في بوسان، 2014)

القرار 32 (كيوتو، 1994)

**المساعدة التقنية للسلطة الفلسطينية
من أجل تنمية اتصالاتها**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

إذ يذكر

أ) بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

ب) بعملية السلام الجارية حالياً في الشرق الأوسط ولاسيما الاتفاques التي أبرمتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن عملية السلام قد غيرت الوضع في الشرق الأوسط تغييراً جذرياً؛

ب) أن المبادئ الأساسية لدستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) تهدف إلى تعزيز السلام والأمن في العالم من أجل تطوير التعاون الدولي وتعزيز التفاهم بين الشعوب،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أن وجود شبكة اتصالات يعتمد عليها هو أمر أساسي لتعزيز التفاهم المشترك بين الشعبين المعندين وتعزيزه؛

ب) أن من الضروري أن يساعد المجتمع الدولي السلطة الفلسطينية في تطوير بنية تحتية حديثة تعتمد عليها لشبكة الاتصالات، سواء قام بهذا العمل ضمن جهود مشتركة في إطار المنظمات الدولية أم من خلال جهود فردية،

وإذ يلاحظ

أ) تقرير الأمين العام المقدم إلى مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) (الوثيقة 52)؛

ب) أن البنك الدولي قد أقر في دراسة حديثة بأن المساعدة التقنية للسلطة الفلسطينية في مجال الاتصالات من شأنها أن تساهم في وضع إطار تنظيمي وتسهل نقل السلطات في مجال الخدمات العمومية من الإسرائيليين إلى الفلسطينيين، وتساعد السلطة الفلسطينية في تلقي التدريب اللازم لإدارة هذه الخدمات،

يقرر

استكشاف حاجات السلطة الفلسطينية ودراستها بهدف تحسين البنية التحتية للاتصالات والتعرف على المجالات التي تحتاج فيها إلى المساعدة،

يكفل الأمين العام

أن يرفع إلى الأعضاء نتائج هذه الدراسة داعياً إياهم إلى المساهمة في تحسين شبكات الاتصالات التابعة للسلطة الفلسطينية،

يدعو الأعضاء

أن يقدموا إلى السلطة الفلسطينية المساعدة التي تحتاجها استناداً إلى التقرير عن هذه الدراسة، وأن يقدموا أيضاً آية مساعدة أخرى يستطيعون توفيرها،

يكفل المجلس

1 أن يستعرض هذا التقرير ويحدد، بالاشتراك مع قطاعات الاتحاد الثلاثة، الوسائل الازمة ل توفير هذه المساعدة؛

2 أن يتعاون مع البنك الدولي في إطار مشاريعه المتعلقة بالاتصالات الخاصة بالسلطة الفلسطينية.

القرار 33 (المراجع في مراكش، 2002)

**مساعدة البوسنة والهرسك ودعمها
لإعادة بناء شبكة اتصالاتها**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يذكر

أ) بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في دعم تحقيق التنمية المستدامة، وبقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة والمتعلقة بالوضع في البوسنة والهرسك؛

ب) بأهداف الاتحاد كما تنص عليها المادة 1 من دستوره،

وإذ يلاحظ

أ) بتقدير الجهود التي يبذلها الأمين العام للاتحاد ومدير مكتب تنمية الاتصالات في سبيل تنفيذ هذا القرار في صيغه السابقة؛

ب) أن الدور الأساسي البارز الذي لعبه الاتحاد في إعادة بناء قطاع الاتصالات في هذا البلد قد حظي بتقدير عظيم؛

ج) بتقدير أن المحطة المتنقلة للرصد وتحديد الاتجاه التي قدمها الاتحاد باستخدام الفائض من إيرادات تليكوم أفادت كثيراً في بدء تنفيذ نظام للرصد الراديوي،

وإذ يدرك

أ) أن تقدماً كبيراً قد تحقق في تنفيذ القرار 33 في صيغه السابقة منذ اعتماده في عام 1994؛

ب) أن البوسنة والهرسك لن تتمكن، لا في الظروف الحالية ولا في المستقبل القريب، من إعادة نظام اتصالاتها إلى مستوى مقبول ما لم تحصل على مساعدة المجتمع الدولي سواء على أساس ثنائي، أو من خلال المنظمات الدولية،

يقرر

الاستمرار في اتباع خطة العمل التي بدأ العمل بها بعد مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994 ومينيابوليس، 1998) ضمن إطار أنشطة قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد وبالحصول على مساعدة متخصصة من قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات، بمدف توفر ما يناسب من مساعدة ودعم للبوسنة والهرسك مما يمكنها من إعادة بناء شبكة اتصالاتها، وهيئة تنظيم الاتصالات فيها،

بيان شد الدول الأعضاء

أن تقدم كل ما يمكن من مساعدة ودعم للبوسنة والهرسك، سواء على أساس ثنائي أو في إطار الأعمال الخاصة التي ينفذها الاتحاد والمشار إليها أعلاه، وبالتنسيق مع هذه الأعمال في جميع الأحوال،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يتخذ ما يلزم من تدابير بغية إنجاز أعمال الاتحاد لصالح البوسنة والهرسك بأكثر ما يمكن من الفعالية، وأن يعرض على مؤتمر المندوبين المفوضين القادم تقريراً عن هذا الموضوع.

(كيوتو، 1994) - (المراجع في مينيابوليس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002)

القرار 34 (المراجع في بوسان، 2014)

مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة ودعم هذه البلدان لإعادة بناء قطاع اتصالاتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالمبادئ والأهداف والغايات النبيلة المحددة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك في إعلان المبادئ المعتمد في القمة العالمية لجتمع المعلومات؛

ب) بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في دعم تحقيق التنمية المستدامة؛

ج) بأهداف الاتحاد المنصوص عليها في المادة 1 من دستور الاتحاد،

وإذ يذكر كذلك

أ) بالقرار 127 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

ب) بالقرار 160 (أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

ج) بالقرار 161 (أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

د) بالقرارين 25 و 26 (المراجعين في الدوحة، 2006) والقرارين 51 و 57 (الدوحة، 2006) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

وإذ يعترف

أ) بأن وجود أنظمة اتصالات يعتمد عليها أمر لا غنى عنه لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، لا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، التي عانت من الكوارث الطبيعية أو الصراعات الداخلية أو المخرب؛

ب) بأن هذه البلدان لن تتمكن، لا في الظروف الحالية ولا في المستقبل القريب، من تشغيل قطاع اتصالاتها تشغيلًا فعالاً ما لم تحصل على مساعدة المجتمع الدولي سواء على أساس ثنائي أم من خلال المنظمات الدولية،

وإذ يلاحظ

أن ظروف النظام والأمن التي تنشدتها قارات الأمم المتحدة لم تتحقق إلا جزئياً، وبالتالي لم ينفذ (القرار 34 المراجع في غواودالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبيين المفوضين إلا تنفيذاً جزئياً،

يقرر

استمرار تفعيل الإجراءات الخاصة التي يضطلع بها الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات، بمساعدة متخصصة من قطاعي الاتصالات الراديوية وتقدير الاتصالات، بهدف توفير ما يناسب من مساعدة ودعم للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة المشار إليها في ملحق هذا القرار في إعادة بناء قطاع اتصالاتها،

بناشد الدول الأعضاء

أن تقدم كل ما يمكن من مساعدة ودعم للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، سواء على أساس ثنائي أو في إطار الأعمال الخاصة التي ينفذها الاتحاد والمشاركة إليها أعلاه، وبالتنسيق مع هذه الأعمال في جميع الأحوال،

يكلف المجالس

أن يخصص الاعتمادات المالية اللازمة للأعمال المذكورة أعلاه، ضمن الحدود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبيين المفوضين ويشرع في تنفيذ هذه الأعمال،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 بإجراء تقييم لاحتياجات الخاصة بكل بلد من تلك البلدان؛
- 2 بكفالة تعبئة موارد كافية، بما في ذلك من الميزانية الداخلية وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تنفيذ الأعمال المقترحة،

يكلف الأمين العام

- 1 أن ينسق الأنشطة التي تقوم بها قطاعات الاتحاد الثلاثة طبقاً للفقرة "يقرر" أعلاه على نحو يضمن فيه أكبر فعالية ممكنة للأعمال التي ينفذها الاتحاد لصالح البلدان ذات الاحتياجات الخاصة وأن يعرض على المجلس تقريراً عن هذا الموضوع سنوياً؟
- 2 أن يحدث ملحق هذا القرار عند اللزوم بناءً على طلب البلدان المعنية وموافقة المجلس.

(كييتو، 1994) – (المراجع في مينيابوليس، 1998) – (المراجع في أنطاليا، 2006)
 (المراجع في غوادارخار، 2010) – (المراجع في بوسان، 2014)

ملحق القرار 34 (المراجع في بوسان، 2014)

أفغانستان

تعرض قطاع الاتصالات في أفغانستان للتدمير من جراء الحرب التي استمرت طوال السنوات الأربع والعشرين الماضية ويحتاج إلى عناية كبيرة وملحة لإعادة بنائه من الأسس.

ويتعين تقديم المساعدة والدعم المناسبين، في إطار القرار 34 (المراجع في بوسان، 2014) المؤقر مندوبين المفوضين، إلى حكومة أفغانستان لإعادة بناء نظام اتصالاتها.

بوروندي وتيمور-لستي وإريتريا وإثيوبيا وغينيا-بيساو وليبيريا ورواندا وسيراليون

يتبعن تقديم المساعدة والدعم المناسبين في إطار القرار 34 (المراجع في بوسان، 2014) المؤقر مندوبين المفوضين، إلى هذه البلدان لإعادة بناء شبكات اتصالاتها.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

تعرضت البنية التحتية الأساسية للاتصالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضرر كبير من جراء الصراعات والحروب التي عانى منها البلد لأكثر من عقد من الزمان.

وكلجزء من إصلاح قطاع الاتصالات الذي تضطلع به جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الفصل بين الوظائف التشغيلية والتنظيمية، تم إنشاء هيئتين تنظيميتين إلى جانب شبكة الاتصالات الأساسية التي تحتاج إلى موارد مالية كافية لبنائها.

ويتعين تقديم المساعدة والدعم المناسبين، في إطار القرار 34 (المراجع في بوسان، 2014) المؤقر مندوبين المفوضين، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لإعادة بناء شبكة الاتصالات الأساسية لديها.

العراق

تعرضت البنية التحتية للاتصالات في جمهورية العراق للتدمير من جراء حرب استمرت لعقدين ونصف عقد من الزمان ولا يزال جزء من الأنظمة المستعملة في الوقت الراهن متقادماً من جراء استخدامها لسنوات طويلة.

ولم يحصل العراق على المساعدات المناسبة من الاتحاد الدولي للاتصالات بسبب الظروف الأمنية التي عانى منها.

ويتعين مواصلة دعم العراق، في إطار تفعيل القرار 34 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، للاستمرار في إعادة بناء وإصلاح البنية التحتية للاتصالات لديه، وإنشاء المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية وتحديد التعريفات، من خلال إقامة عمليات التدريب داخل وخارج الأرضي العراقي حسب الحاجة، وانتداب الخبراء لسد النقص في الخبرة في بعض المجالات وتقديمه طلب الإدارة العراقية في حاجتها إلى الاختصاصيين، وتقديم غير ذلك من أشكال المساعدة، بما في ذلك المساعدة التقنية.

لبنان

تعرضت مراقب الاتصالات اللبنانية لضرر كبير من جراء الحروب التي جرت في هذا البلد.

ويتعين تقديم المساعدة والدعم المناسبين إلى لبنان، في إطار القرار 34 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، لإعادة بناء شبكة الاتصالات لديه. ونظراً لأن لبنان لم يحصل على أي مساعدات مالية فيتعين مواصلة دعمه في إطار القرار 34 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين بغية مواصلة العمل من أجل حصول لبنان على المساعدات المالية اللازمة.

الصومال

تعرضت البنية التحتية للاتصالات في جمهورية الصومال الاتحادية للتدمير الكامل من جراء حرب استمرت لعقد ونصف عقد من الزمان، كما يلزم إعادة إرساء الإطار التنظيمي وسيادة القانون بقطاع الاتصالات في البلاد.

ولم تستفد الصومال على نحو وافٍ من مساعدات الاتحاد خلال فترة طويلة من الزمن بسبب الحرب الدائرة في البلاد ولعدم وجود حكومة تسير العمل لعقدين ونصف عقد من الزمان.

ويتعين في إطار القرار 34 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، وباستعمال الاعتمادات المخصصة لبرنامج مساعدة أقل البلدان نمواً، إطلاقمبادرة خاصة ترمي إلى تقديم المساعدة والدعم إلى الصومال لإعادة بناء وتحديث البنية التحتية للاتصالات لديها، وإعادة إنشاء وزارة اتصالات مجهزة تجهيزاً جيداً وإنشاء المؤسسات ووضع السياسات الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتشریعات واللوائح، بما في ذلك خطة ترقيم، وإدارة الطيف الترددية والتعريفات وبناء قدرات الموارد البشرية وجميع أشكال المساعدة اللازمة الأخرى.

جنوب السودان

عانت جمهورية جنوب السودان لأكثر من عقدين من حرب أهلية حصدت الكثير من الأرواح ودمرت الممتلكات والمنشآت والبنية التحتية الموجودة المتهالكة. وبتحقق السلام، برزت جنوب السودان كبلد ذي سيادة ولكن بدون أي بنية تحتية للاتصالات على الإطلاق وهذه البنية التحتية مطلوبة بشدة في الوقت الراهن من أجل تنمية شعبها.

ويتعين تقديم المساعدة والدعم المناسبين لحكومة جمهورية جنوب السودان في إطار القرار 34 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، لإعادة بناء نظام اتصالاتها وسياساتها العامة وإطارها التنظيمي فضلاً عن بناء قدراتها.

القرار 36 (المراجع في غوادالاخارا، 2010)

الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة المساعدات الإنسانية

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غوادالاخارا، 2010)

إذ يقر بذلك

أ) القرار (Rev. WRC-07) 644 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC)، بشأن استخدام وسائل الاتصالات في تخفيف عواقب الكوارث وعمليات الإغاثة؛

ب) القرار (WRC-03) 646 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، بشأن حماية الجمهور والإغاثة في حالات الكوارث؛

ج) القرار (WRC-07) 673 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، بشأن استخدام الاتصالات الراديوية في تطبيقات رصد الأرض؛

د) القرار 34 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأهب للكوارث والإندار المبكر بمحفوظتها وعمليات الإنقاذ وفي تخفيف آثارها، وفي عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والتصدي لها؛

ه) الفقرة 91 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمدته المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن المؤتمر الدولي الحكومي المعنى بالاتصالات في حالات الطوارئ (تممبيري، 1998) قد اعتمد اتفاقية تممبيري المتعلقة بتوفير موارد الاتصالات للتخفيف من آثار الكوارث وعمليات الإغاثة، والتي دخلت حيز النفاذ في 8 يناير 2005؛

ب) أن مؤتمر تامبيري الثاني المعنى بالاتصالات في حالات الكوارث (تامبيري، 2001) دعا الاتحاد الدولي للاتصالات إلى دراسة استخدام الشبكات المتنقلة العمومية في الإنذار المبكر ونشر معلومات الطوارئ، والجوانب التشغيلية للاتصالات في حالات الطوارئ مثل تحديد أولويات النداءات؛

ج) أن مؤتمر تامبيري الثالث المعنى بالاتصالات في حالات الكوارث (تامبيري، 2006) شجع على توسيع نطاق التفاهم والتعاون بين الحكومات بشأن تنفيذ اتفاقية تامبيري؛

د) أن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعنى بالحد من الكوارث (كوبى، هيوغو، 2005) شجع جميع الدول، مع مراعاة متطلباتها القانونية المحلية، على النظر، حسب الحالة، في الانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالحد من الكوارث أو الموافقة عليها أو التصديق عليها، مثل اتفاقية تامبيري،

وإذ يعترف

أ) بخطورة وفداحة الكوارث المختلمل وقوعها والتي قد تسبب معاناة بشرية مرّعة؛

ب) بأن الأحداث المأساوية التي وقعت في العالم مؤخراً تدل بوضوح على الحاجة إلى خدمات اتصالات مرتقبة الجودة لمساعدة الوكالات المسؤولة عن سلامة الجمهور والإغاثة في حالات الكوارث والعمل على الحد من المخاطر التي تتعرض لها الحياة البشرية وتلبية الاحتياجات الضرورية من المعلومات والاتصالات لدى الجمهور في مثل هذه الحالات،

واقتضاءً منه

أ) بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم بدور بالغ الأهمية في استشعار الكوارث، والإذار المبكر، والتأهب للكوارث، والاستجابة لها والتعافي من بعد وقوعها؛

ب) بأن استعمال تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها دون عائق هو أمر لا غنى عنه لتقديم مساعدات إنسانية فعالة وملازمة،

واقتئاعاً منه كذلك

بأن اتفاقية تامبيري توفر إطار العمل اللازم لاستعمال موارد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذا الغرض،

يقرر أن يكلف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بالعمل عن كثب مع منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ لدعم الدول الأعضاء التي تتطلب هذا الدعم في عملها الرامي إلى الانضمام إلى اتفاقية تامبيري؛

2 بمساعدة الدول الأعضاء التي تتطلب هذه المساعدة لوضع ترتيباتها العملية لتنفيذ اتفاقية تامبيري، بتعاون وثيق مع منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ،

يسعون الدول الأعضاء

إلى العمل باتجاه الانضمام إلى اتفاقية تامبيري وإيلاء ذلك أولوية عالية،

يبحث الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية تامبيري

على اتخاذ جميع التدابير العملية الالزمة لتطبيق اتفاقية تامبيري والعمل بتعاون وثيق مع المنسق التنفيذي وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية المذكورة.

(كيoto، 1994) - (المراجع في مينيابوليس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002) -
(المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غواداراخار، 2010)

القرار 37 (كيوتو، 1994)

تدريب اللاجئين

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

وقد أخذ علماً

بالقرار 36 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وبغيره من القرارات المتعلقة بتقديم المساعدة إلى اللاجئين،

يكلف الأمين العام

- 1 أن يستمر في العمل على تطبيق قرار الأمم المتحدة؛
- 2 أن يتعاون مع المنظمات المعنية بتدريب اللاجئين تعاوناً تاماً سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أم خارجها؛

3 أن يرفع إلى المؤتمر القادم للمندوبين المفوضين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار،

يدعوه أعضاء الاتحاد

أن يبذلوا جهوداً أكبر لاستقبال بعض اللاجئين المختارين وتأمين تدريبهم على الاتصالات في المراكز أو المدارس المهنية.

(كيوتو، 1994)

القرار 38 (كيوتو، 1994)

حصص المساهمة في نفقات الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن الرقم 468 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات (جنيف، 1992) يتيح لأقل البلدان نمواً، المدرجة على قائمة الأمم المتحدة، إمكانية المساهمة في نفقات الاتحاد وفقاً للفترين 1/8 أو 1/16 من الوحدة؛

ب) أن هذا الحكم نفسه ينص على أنه يجوز أيضاً لبلدان أخرى بحددها المجلس أن تختار إحدى الفترين 1/8 أو 1/16 من الوحدة؛

ج) أن بعض البلدان قليلة السكان ونصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي ضعيف وقد تصادف صعوبات مالية إذا ما ساهمت في نفقات الاتحاد بفئة ربع الوحدة؛

د) أن من مصلحة الاتحاد أن تكون المشاركة عالمية، وأن يشجع كل البلدان على أن تصبح أعضاء في الاتحاد وأن يتمكن كل الأعضاء من دفع مساهمتهم،

يكلف المجلس

أن يعيد النظر، في كل دورة من دوراته، في حالة البلدان غير المدرجة على قائمة أقل البلدان نمواً التي تضعها الأمم المتحدة، بناء على طلبها، لكي يقرر أيًّا منها يمكن اعتباره بلدًا من البلدان التي يحق لها المساهمة في نفقات الاتحاد وفقاً لإحدى الفترين 1/8 أو 1/16 من الوحدة.

القرار 41 (المراجع في بوسان، 2014)

المتأخرات والحسابات الخاصة بالمتاخرات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

وقد اطلع على

تقرير مجلس الاتحاد إلى مؤتمر المندوبين المفوضين عن حالة المبالغ المستحقة للاتحاد من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين،

وإذ يأسف

لتزايد المتأخرات والبطء في تسوية الحسابات الخاصة بالمتاخرات،

وإذ يضع في اعتباره

أن من مصلحة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين أن تبقى مالية الاتحاد قائمة على أساس سليم،

وقدلاحظ

أن بعض الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات التي لها حسابات خاصة بالمتاخرات لم تتمثل حتى الآن لالتزامها بأن تعرض على الأمين العام جدول تسديد ديونها والاتفاق معه على هذا الجدول، على الرغم من أحكام الرقم 168 من دستور الاتحاد، ومن ثم ألغيت حساباتها الخاصة هذه،

حيث

جميع الدول الأعضاء المتاخرة في مدفوئاتها، وخصوصاً الدول التي ألغيت حساباتها الخاصة بالمتاخرات، وأعضاء القطاعات والمنتسبين المتاخرين في مدفوئاتهم، على أن يعرضوا على الأمين العام جدول تسديد ديونهم والاتفاق معه على هذا الجدول،

يُكرَكِل

قرار عدم فتح أي حساب جديد خاص بالمتاخرات، إلا بعد إبرام اتفاق مع الأمين العام لتحديد جدول خاص بتسديد الديون في موعد لا يتجاوز عاماً واحداً بعد استلام طلب فتح هذا الحساب الخاص بالمتاخرات،

يقر

ألا تؤخذ بالحسبان المبالغ المستحقة عند تطبيق الرقم 169 من الدستور، شريطة أن تكون الدول الأعضاء المعنية قد عرضت على الأمين العام جداول تسديد ديونها واتفقت معه على هذه الجداول وأن تقييد تقيداً دقيقاً بالجداول وبالشروط المرتبطة بها، وأن الإخلال بالتزام التقييد بجدول تسديد الديون والشروط المرتبطة بها يتربّ عليه إلغاء الحساب الخاص بالمتاخرات،

يكافل المجلس

1. بأن يعيد النظر في الخطوط التوجيهية المتعلقة بجدول تسديد الديون، بما في ذلك المدة القصوى التي يمكن أن تصل إلى خمس سنوات في حالة البلدان المتقدمة وإلى عشر سنوات في حالة البلدان النامية¹ وإلى خمس عشرة سنة في حالة أقل البلدان نمواً وإلى خمس سنوات في حالة أعضاء القطاعات والمتسببين؛

2. بأن ينظر في التدابير الإضافية الملائمة التالية في حالات استثنائية:

- تخفيض مؤقت لفترة المساهمة طبقاً لأحكام الرقم 165A من دستور الاتحاد والرقم 480B من اتفاقيته؛

- إلغاء الفائدة على المدفوعات المتأخرة، شريطة أن تلتزم كل دولة عضو معنية وعضو قطاع ومنتسب معني التزاماً دقيقاً بجدول التسديد المتفق عليه لتسوية المساهمات غير المدفوعة؛

- وضع جدول تسديد قد يمتد حتى ثلاثة عاماً كحد أقصى لفائدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة بسبب الكوارث الطبيعية أو النزاعات الأهلية أو الصعوبات الاقتصادية القصوى؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

• تعديل جدول التسديد في مرحلته الأولى للسماح بدفع مبلغ سنوي أقل شريطة أن يكون المبلغ الإجمالي المستحق هو نفسه في نهاية جدول التسديد.

3. بأن يتخذ التدابير الإضافية الازمة في حالات الإخلال بشروط التسديد المنعقد عليها وأو تأخير دفع حرص المساهمة السنوية غير المدرجة في جداول التسديد، لتتضمن على وجه الخصوص تعليق مشاركة أعضاء القطاعات والمنتسبين المعينين في أعمال الاتحاد،

يجدول الأمين العام

أن يتفاوض مع الدول الأعضاء المتأخرة في مدفوعاتها وخصوصاً الدول التي ألغيت حساباتها الخاصة بالتأخرات، ومع أعضاء القطاعات والمنتسبين المتأخرین في مدفوعاتهم، بشأن جداول تسديد ديونهم والاتفاق معهم على هذه الجداول وفقاً للخطوط التوجيهية التي يحددها المجلس، وأن يعرض على المجلس عند الاقتضاء مقترنات بشأن التدابير الإضافية وفقاً لما تنص عليه الفقرة "يكلف المجلس" أعلاه كي يتخذ المجلس ما يلزم من قرارات لا سيما التدابير الواجب اتخاذها في حالة الإخلال بالشروط المنعقد عليها،

يكلف الأمين العام

أن يحمل هذا القرار إلى علم جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين، المتأخرين في مدفوعاتهم أو الذين لم حسابات خاصة بالتأخرات أو حسابات خاصة بالتأخرات جرى إلغاؤها، وأن يرفع إلى المجلس تقريراً حول التدابير المتخذة والتقدم الذي أحرز في تسوية الديون إضافةً إلى حالات الإخلال بشروط التسديد المنعقد عليها،

يجتّب الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين

على مساعدة الأمين العام والمجلس في تطبيق هذا القرار.

(كيoto، 1994) - (المراجع في مينياولييس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002) -
 (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غوادارخار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 45 (المراجع في مينيابوليس، 1998)

المساعدة التي توفرها حكومة الاتحاد السويسري فيما يتعلق بمالية الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس، 1998)،

إذ يضع في اعتباره

أن حكومة الاتحاد السويسري، وفقاً للترتيبات السارية، تضع أموالاً تحت تصرف الأمين العام، عند الاقتضاء وبناء على طلبه، من أجل تلبية حاجات الاتحاد المؤقتة لسيولة النقدية،

إذ يضع في اعتباره كذلك

المساعدة التي وفرتها حكومة الاتحاد السويسري والترتيبات المالية التي اتخذتها كي تتمكن الاتحاد من تشييد المبني الجديد "مونبريان" (Montbrillant)،

يقرر أن يعرب عن تقديره

لحكومة الاتحاد السويسري لمساعداتها السخية في الشؤون المالية ويأمل فيمواصلة العمل بالتترتيبات السارية في هذا المجال،

يكلف الأمين العام

أن يحمل هذا القرار إلى علم حكومة الاتحاد السويسري.

(كيoto، 1994) - (المراجع في مينيابوليس، 1998)

القرار 46 (كيوتو، 1994)

الرواتب وبدلات التمثيل للمسؤولين المنتخبين

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

بعد الاطلاع على

القرار رقم 42 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (نيس، 1989)،

وإذ يقر

أن المستوى المحدد لرواتب المسؤولين المنتخبين يجب أن يكون أعلى من المستوى المحدد لرواتب الموظفين المعينين وفقاً للنظام المشترك للأمم المتحدة،

يقرر

1 مع مراعاة التدابير التي قد يقترحها المجلس على أعضاء الاتحاد طبقاً للتعليمات الواردة أدناه، أن يتلقى الأمين العام، ونائب الأمين العام، ومديري مكاتب الاتصالات الراديوية، وتقييس الاتصالات، وتنمية الاتصالات، بدءاً من 1 يناير 1995 رواتب تحدد بتطبيق النسب المئوية التالية على أعلى راتب يدفع لأي من الموظفين المعينين:

للأمين العام %134

لنائب الأمين العام ومديري مكاتب الاتصالات الراديوية %123
وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات

2 أن تطبق النسب المئوية أعلاه على الراتب الأساسي الصافي المطبق على الموظفين الذين يستحقون بدل الإعالة، على أن تحسب جميع عناصر التعويض الأخرى على هذا الأساس، وبالطريقة المعمول بها في النظام المشترك للأمم المتحدة، شريطة أن تطبق نسبة مئوية مناسبة لكل عنصر من عناصر التعويض،

يكلف المجلس

- 1 أن يوافق على تعديل رواتب المسؤولين المنتخبين بتطبيق النسب المئوية أعلاه، إذا ما أجري تعديل على جداول الرواتب في النظام المشترك؛
- 2 أن يقترح علىأعضاء الاتحاد نسباً مئوية مراجعة تقدم مع التبريرات المناسبة، إذا ما ظهر له أن عوامل اضطرارية تبرر تعديل النسب المئوية المذكورة أعلاه، ويكون إقرار هذه النسب بالأغلبية، يقرر كذلك أن تدفع نفقات التمثيل استناداً إلى فواتير ضمن الحدود التالية:

بالفرنكات السويسرية سنوياً

29 000	الأمين العام
14 500	نائب الأمين العام ومديرو مكاتب الاتصالات الراديوية وتقدير الاتصالات وتنمية الاتصالات

(كيoto، 1994)

القرار 48 (المراجع في بوسان، 2014)

إدارة الموارد البشرية وتنميتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يقر

بالرقم 154 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات،

وإذ يذكر

أ) بالقرار 48 (المراجع في أنطليا، 2006) مؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن إدارة الموارد البشرية وتنميتها؛

ب) بالخطة الاستراتيجية للاتحاد المعروضة في القرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر وال الحاجة إلى قوة عاملة عالية المهارات ومتفانية لتحقيق الغايات المنشودة،

وإذ يلاحظ

أ) السياسات¹ المختلفة التي تتعلق بموظفي الاتحاد، بما في ذلك، معايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC)، والنظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي الاتحاد، وسياسات الاتحاد في مجال الأخلاقيات؛

ب) اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة قرارات منذ عام 1996 تشدد على ضرورة تحقيق التوازن بين الجنسين على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل؛

¹ من قبيل السياسة التعاقدية وتحفيظ تعاقب الموظفين وتدريب الموارد البشرية وتنميتها وغير ذلك.

ج) المقرر 517 الذي اعتمد مجلس الاتحاد في دورته لعام 2004 بشأن تعزيز الحوار بين الأمين العام ومجلس موظفي الاتحاد؛

د) القرار 1253 الذي اعتمد المجلس في دورته لعام 2006 لتأسيس الفريق الثلاثي المعنى بإدارة الموارد البشرية والتقارير المختلفة التي تقدم بها الفريق إلى المجلس بشأن الإنجازات التي حققها من قبيل إعداد الخطة الاستراتيجية ووضع سياسة الأخلاقيات وغير ذلك من الأنشطة؛

هـ) القرار 25 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن تقوية الحضور الإقليمي وخاصة بشأن أهمية الدور الذي يتطلع به المكاتب الإقليمية في نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة الاتحاد مع دوله الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

و) الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية التي اعتمدتها المجلس في دورته لعام 2009 (الوثيقة C09/56) كوثيقة حية؛

ز) خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP)،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أهمية الموارد البشرية في الاتحاد لتحقيق غاياته؛

ب) أن استراتيجيات الموارد البشرية في الاتحاد ينبغي أن تؤكد على استمرار أهمية الحفاظ على قوة عاملة مدرية جيداً ومنصفة من حيث التوزيع الجغرافي ومتوازنة من حيث المساواة بين الجنسين، مع مراعاة قيود الميزانية؛

ج) الفائدة التي تعود على الاتحاد والموظفين نتيجة تنمية الموارد البشرية إلى أقصى ما يمكن من خلال مختلف أنشطة تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التدريب أثناء العمل وأنشطة التدريب وفقاً لمستويات التوظيف؛

د) الأثر الذي يتركه استمرار تطور الأنشطة في ميدان الاتصالات على الاتحاد وعلى موظفيه، وحاجة الاتحاد وموارده البشرية للتكييف مع هذا التطور من خلال التدريب وتنمية الموظفين؛

هـ) أهمية إدارة الموارد البشرية وتنميتها في دعم توجهات الاتحاد وغاياته الاستراتيجية؛

و) الحاجة إلى اتباع سياسة توظيف مناسبة لاحتياجات الاتحاد، بما في ذلك إعادة توزيع الوظائف وتوظيف موظفين متخصصين في بداية حياتهم الوظيفية؛

ز) الحاجة إلى تحقيق التوزيع المغرافي المنصف للموظفين المعينين في الاتحاد؛

ح) الحاجة إلى تيسير توظيف المزيد من النساء في الفئتين الفنية وما فوقها، وخصوصاً في المستويات العليا؛

ط) التقدم المستمر الذي تشهده تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتشغيلها، مما يتربّب عليه الحاجة إلى تعيين موظفين متخصصين على أعلى مستويات الكفاءة،

يقرر

1 أن تكون إدارة الموارد البشرية وتنميتها في الاتحاد متوافقة باستمرار مع غايات الاتحاد وأنشطته والنظام الموحد للأمم المتحدة؛

2 الاستمرار في تنفيذ توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

3 أن يبدأ فوراً، في حدود الموارد المالية المتاحة، وبقدر الإمكان عملياً، شغل الوظائف الشاغرة من خلال زيادة تنقل الموظفين الحاليين؛

4 اقتران التنقل الداخلي بالتدريب بقدر ما يمكن عملياً للتمكن من استخدام الموظفين حيثما تشتت الحاجة إليهم؛

5 تطبيق التنقل الداخلي بقدر الإمكان عملياً، لتنمية الاحتياجات التي تنشأ مع تقاعده الموظفين أو تركهم الخدمة في الاتحاد، وذلك من أجل تخفيض مستويات التوظيف بدون إخلاء العقود؛

6 وفقاً لفقرة "إذ يقرر" أعلاه²، أن يستمر توظيف الموظفين في الفئتين الفنية وما فوقها على أساس دولي، وأن يجري الإعلان عن الوظائف المحددة من أجل التوظيف الخارجي على أوسع نطاق ممكن وأن ترسل إعلانات الوظائف الشاغرة إلى جميع إدارات الدول الأعضاء في الاتحاد ومن خلال المكاتب الإقليمية؛ ويجب مع ذلك الاستمرار في توفير فرص الترقية المعقولة للموظفين الحاليين؛

7 أن تكون الأفضلية للمرشحين المتقدمين من مناطق العالم الممثلة تمثيلاً ضعيفاً في ملاك موظفي الاتحاد، عندما يكون ملء الوظائف الشاغرة عن طريق التوظيف الدولي وعندما يتعين الاختيار من بين عدة مرشحين توافر فيهم المؤهلات المطلوبة للوظيفة، مع مراعاة التوازن بين الموظفين من النساء والرجال الإلزامي في النظام الموحد للأمم المتحدة؛

8 أنه يجوز التوظيف في الرتبة الأدنى مباشرة، عندما يكون ملء الوظائف الشاغرة عن طريق التوظيف الدولي، إذا لم يقدم أي مرشح تستوف فيه جميع المؤهلات المطلوبة، على أن يكون مفهوماً أن المرشح المعنى الذي لا يستوفي جميع متطلبات المنصب سيتعين عليه استيفاء شروط معينة قبل إعطائه مسؤوليات هذا المنصب كاملة وترقيته إلى الرتبة المحددة أصلاً لهذا المنصب،

² الرقم 154 من الدستور: "يراعي في المقام الأول، عند تعيين الموظفين وتحديد شروط عملهم، ضرورة حصول الاتحاد على خدمات أشخاص توفر فيهم أعلى مستويات الفعالية والكفاءة والنزاهة. وتولى الأهمية الواجبة لضرورة أن يكون التعيين على أوسع قاعدة جغرافية ممكنة."

يكلف الأمين العام

- 1 أن يحرص على أن تكون إدارة الموارد البشرية وتنميتها عاملاً يساعد الاتحاد على تحقيق أهدافه الإدارية، مع مراعاة الأمور المذكورة في الملحق الأول بهذا القرار؛

- 2 أن يستمر، بمساعدة لجنة التنسيق وبالتعاون مع المكاتب الإقليمية، في إعداد وتنفيذ خطط متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل في مجال إدارة الموارد البشرية وتنميتها، بغية تلبية احتياجات الاتحاد وأعضائه وموظفيه، بما في ذلك وضع معايير مرجعية في إطار تلك الخطط؛

- 3 أن يدرس كيفية تطبيق أفضل الممارسات المتبعة لإدارة الموارد البشرية في الاتحاد، وأن يعرض هذا الأمر في تقرير يرفعه إلى المجلس بشأن العلاقة بين الإدارة والموظفين في الاتحاد؛

- 4 أن يضع، في المستقبل القريب، سياسات وإجراءات توظيف كاملة ترمي إلى تيسير التوزيع الجغرافي المنصف وتمثيل الجنسين بين الموظفين المعينين (انظر الملحق الثاني بهذا القرار)؛

- 5 أن يوظف موظفين متخصصين في بداية حياتهم الوظيفية في المستوى P.2/P.1 كلما كان ذلك مناسباً وفي حدود الموارد المالية المتاحة، مع مراعاة التوزيع الجغرافي والتوازن بين الموظفين من النساء والرجال؛

- 6 أن يقوم، بغية مواصلة تدريب الموظفين لتعزيز الكفاءات المهنية المتخصصة في الاتحاد، استناداً إلى مشاورات مع الموظفين، حسب الاقتضاء، بدراسة كيفية تنفيذ برنامج تدريبي لكل من المديرين وموظفيهم في حدود الموارد المالية المتاحة في الاتحاد بأكمله، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس؛

7 أن يستمر في تقديم تقاريره السنوية إلى المجلس حول تطبيق الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية وأن يقدم إلى المجلس، إلكترونياً إن أمكن، إحصاءات تتعلق بالمسائل الواردة في الملحق الأول بهذا القرار، وعن التدابير الأخرى المتخذة عملاً بهذا القرار،

يكلف المجلس

1 بأن يكفل توفير الموارد البشرية والمالية الازمة لمعالجة المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية وتنميتها في الاتحاد فور ظهرها، وذلك في حدود الميزانية المعتمدة؛

2 بأن ينظر في تقارير الأمين العام بشأن هذه المواضيع وأن يبت في الإجراءات التي يتعين اتخاذها؛

3 بأن يخصص الموارد المناسبة للتدريب أثناء العمل وفقاً لبرنامج محدد على أن تمثل هذه الموارد بقدر ما يمكن عملياً نسبة مستهدفة قدرها 3 في المائة من الميزانية المحددة للنفقات الخاصة بالموظفين؛

4 بأن يتتابع مسألة التوظيف بأكبر قدر ممكن من الاهتمام، وأن يعتمد في حدود الموارد الموجودة وقشياً مع النظام الموحد للأمم المتحدة، ما يراه ضرورياً من التدابير بغية جذب العدد الكافي من المرشحين المؤهلين إلى وظائف الاتحاد على أن يأخذ في الحسبان بصورة خاصة الفئات بـ(وج) وج) من "وإذ يضع في اعتباره" أعلاه.

(كيوتو، 1994) - (المراجع في مينيابوليس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002) -
 (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غواداراخار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

الملحق 1 بالقرار 48 (المراجع في بوسان، 2014)

أمور ينبغي أن يتناولها التقرير المقدم إلى المجلس بشأن مسائل الموظفين، من بينهم موظفو المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، ومسائل التوظيف

- الاتساق بين أولويات الاتحاد الاستراتيجية ومهام الموظفين ووظائفهم
- سياسة المسار الوظيفي للموظفين وترقيتهم
- سياسة العقود
- التقيد بسياسات/توصيات النظام الموحد للأمم المتحدة
- استعمال أفضل الممارسات
- عمليات التوظيف والانفتاح
- التوازن بين التوظيف الخارجي والتوظيف الداخلي
- توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك خدمات ومرافق للموظفين ذوي الإعاقة
- برامج إئماء الخدمة الطوعي والتقاعد المبكر
- تحفيظ تعاقب الموظفين
- الوظائف قصيرة الأجل
- الخصائص العامة لتنفيذ خطة لتنمية الموارد البشرية توضح نتائج العمل المصممة "لضمان كفاءة وفعالية استخدام الموارد البشرية والمالية والرأسمالية، وبيئة عمل آمنة ومحسنة وتشجع على العمل"

- النفقات الإجمالية لتنمية الموظفين بما في ذلك تجزئة خطة التنمية إلى بنود محددة
- تحليل اتساق حزمة تعويضات الاتحاد مع النظام الموحد للأمم المتحدة، بهدف دراسة جميع عناصر تعويضات الموظفين مع العناصر الأخرى للموارد البشرية، وذلك لالتماس سبل تخفيف العبء الواقع على الميزانية
- تحسين الخدمات المقدمة المتعلقة بالموارد البشرية
- تقييم أداء الموظفين وتقارير التقييم
- الموظفون في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق
- التدريب أثناء الخدمة (بدون انقطاع المهام)
- التدريب الخارجي (مع انقطاع المهام)
- التمثيل الجغرافي
- التوازن بين الجنسين
- تصنيف الموظفين بحسب العمر
- الحماية الاجتماعية للموظفين
- مرنة شروط العمل
- العلاقة بين الإدارة والموظفين
- التنوع في مكان العمل
- استعمال الأدوات الحديثة للإدارة
- ضمان الأمان الوظيفي
- الروح المعنوية لدى الموظفين والتدابير لتحسينها

- التعبير عن وجهات نظر جميع الموظفين بشأن الجوانب المختلفة للعمل وال العلاقات في المنظمة باستخدام الاستطلاعات والاستبيانات (حسب الاقتضاء) لجمع البيانات
- الاستنتاجات والمقترنات القائمة على تحديد وتحليل مواطن القوة ومواطن الضعف (المخاطر) فيما يتعلق بتنمية الموظفين في الاتحاد والتعديلات المقترن إدخالها على النظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين
- التدابير المتعلقة بتيسير توظيف النساء، على النحو الموضح في الملحق 2 بهذا القرار.

الملحق 2 بالقرار 48 (المراجع في بوسان، 2014)

تيسير توظيف النساء في الاتحاد

- 1 ينبغي للاتحاد أن يقوم، ضمن القيود المفروضة على ميزانيته، بالترويج على أكبر نطاق ممكن للإعلانات الوظائف الشاغرة من أجل تشجيع النساء المؤهلات والقديرات على تقديم طلبات التوظيف.
- 2 تشجع الدول الأعضاء في الاتحاد على تقديم ترشيح نساء مؤهلات كلما أمكن ذلك.
- 3 ينبغي للإعلانات الوظائف الشاغرة أن تشجع النساء على تقديم طلباتهن.
- 4 ينبغي تعديل إجراءات التوظيف المتبعة في الاتحاد حرصاً على أن تصل النسبة المستهدفة للنساء، في كل مرحلة من مراحل الفرز وإذا كان عدد الطلبات يسمح بذلك، إلى 33% على الأقل من مجموع المرشحين المنتقلين إلى المرحلة التالية.
- 5 يجب أن يرد اسم امرأة واحدة على الأقل في كل قائمة من قوائم المرشحين القصيرة المقدمة إلى الأمين العام بعرض التعيين، إلا إذا لم تكن هناك مترشحات مؤهلات.

القرار 51 (المراجع في مينيابوليس، 1998)

مشاركة موظفي الاتحاد الدولي للاتصالات في مؤتمرات الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس، 1998)،

إذ يضع في اعتباره

- أ) أن الموظفين عنصر أساسي لتحقيق أهداف الاتحاد؛
- ب) أن حسن إدارة الموارد البشرية مهم لبلوغ أهداف الاتحاد؛
- ج) أهمية إقامة علاقات عمل مشمرة بين الموظفين ورب العمل وأهمية مشاركة الموظفين في إدارة الاتحاد؛
- د) أهمية أن يشاور الأمين العام مجلس الموظفين قبل اتخاذ قرارات ذات طابع عام تتعلق بإدارة الموارد البشرية وظروف العمل في الاتحاد، وفقاً للفقرة 1.1.8. ب) من النظام الإداري للموظفين،

وإذ يقرر

بحقوق الموظفين بموجب الفصل الثامن من النظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين،

وإذ يلاحظ

مبادرة المجلس الخاصة بإنشاء فريق استشاري يتكون من ممثلين عنأمانة الاتحاد وعن ممثلي الموظفين وممثلين عن الدول الأعضاء في المجلس،

وإذ يضع في اعتباره علاوة على ذلك

أن مشاركة ممثلي الموظفين ستكون مفيدة لمؤتمر المندوبين المفوضين،

يقرر

1 أن يمثل الموظفين شخصان على الأكثر يحضران دورات مجلس الاتحاد ومؤتمرات المندوبين المفوضين؛

2 أنه يحق لممثلي الموظفين الإعراب عن رأي الموظفين في الأمور التي تخصهم بناءً على دعوة من رئيس الجلسة التي تعالج المسائل المتعلقة بالموظفين، أو بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء في المجلس، إذا استدعي الأمر في إحدى دورات المجلس، أو بناءً على طلب أحد الوفود في مؤتمرات المندوبين المفوضين.

(كيoto، 1994) - (المراجع في مينا بوليس، 1998)

القرار 53 (كيوتو، 1994)

**التدابير التي تسمح للأمم المتحدة بالاضطلاع الكامل
بأي ولاية بموجب المادة 75 من ميثاق الأمم المتحدة**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

بعد الاطلاع على

القرار الذي اعتمدته مؤتمر المندوبين المفوضين (ملقة-طورمولينوس، 1973) لإلغاء صفة المنتسبين في الاتحاد، والبروتوكول الإضافي الثالث للاتفاقية الدولية للاتصالات (نيروبي، 1982)،

وإذ يضع في الاعتبار

أن مؤتمر المندوبين المفوضين (نيس، 1989) قد قرر وقف استخدام البروتوكولات الإضافية واعتمد القرار 47 الذي يعالج نفس موضوع هذا القرار،

وإذ يعي علاوة على ذلك

الطلب الذي كرره الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً لمواصلة تطبيق التدابير التي تسمح للأمم المتحدة، إن اقتضى الأمر، كما كان الحال في الماضي بالاضطلاع بأي ولاية بموجب المادة 75 من ميثاق الأمم المتحدة،

يقرر

1 أن تظل الأمم المتحدة تتمتع، بموجب دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992)، بالإمكانية التي تخولها لها أحكم الاتفاقيات الدولية للاتصالات (مونترو، 1965) المتعلقة بالمنتسبين عندما تضطلع بأي ولاية بمقتضى المادة 75 من ميثاق الأمم المتحدة؛

2 وأن يدرس مجلس الاتحاد كل حالة تتعلق بالفقرة 1 أعلاه.

القرار 55 (كيوتو، 1994)

استخدام شبكة الاتصالات التابعة للأمم المتحدة لتسيير حركة الاتصالات التابعة للوكالات المتخصصة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

إذ يضع في اعتباره

أ) الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات (أتلانتيك سيتي، 1947)
ولا سيما المادة 16 من هذا الاتفاق؛

ب) القرار 50 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (نيس، 1989)، الذي يسمح لشبكة الاتصالات التابعة للأمم المتحدة أن تسيير حركة الوكالات المتخصصة وفقاً لشروط محددة،

وإذ يلاحظ

أ) طلب الأمين العام للأمم المتحدة بأن يتخذ الاتحاد الدولي للاتصالات الإجراءات الضرورية اللازمة لتمكين الوكالات المتخصصة من استخدام شبكة الاتصالات التابعة للأمم المتحدة؛

ب) التعاون الوثيق بين الاتحاد الدولي للاتصالات ودائرة الأمم المتحدة للاتصالات منذ عام 1989، من أجل تعزيز شبكة اتصالات الأمم المتحدة،

يقرر

أن يسمح لشبكة اتصالات الأمم المتحدة بتسهيل حركة الوكالات المتخصصة الراغبة في استخدام هذه الشبكة شريطة ما يلي:

1 أن تدفع الوكالات المتخصصة رسوم خدمة الاتصالات هذه على أساس التكلفة التي تتحملها الأمم المتحدة لتشغيل هذه الخدمة والتعريفات التي حددهما الإدارات في إطار الدستور والاتفاقية (جنيف، 1992)، وللواائح الإدارية وممارسات الاتحاد؛

2 أن يقتصر استخدام الشبكة على المبيعات الرئيسية للأمم المتحدة وبرامج الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها المتخصصة؛

3 أن تقتصر عمليات الإرسال على تبادل المعلومات المتعلقة بتسهيل شؤون منظومة الأمم المتحدة؛

4 أن يتم تشغيل الشبكة وفقاً للدستور والاتفاقية (جنيف، 1992) واللوائح الإدارية ومارسات الاتحاد،

يكلف الأمين العام

أن يتبع بدقة تطور شبكة اتصالات الأمم المتحدة وأن يواصل التعاون مع دائرة الأمم المتحدة للاتصالات وأن يقدم التوجيهات المناسبة لهذا الغرض،

يكلف الأمين العام علاوة على ذلك

بأن ينقل نص هذا القرار إلى علم الأمين العام للأمم المتحدة.

(كيoto، 1994)

القرار 56 (كيoto، 1994)

احتمال مراجعة القسم 11 من المادة الرابعة في اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

بعد الاطلاع على

القرار 28 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (بوينس آيرس، 1952)، والقرار 31 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (جينيف، 1959)، والقرار 23 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (مونترو، 1965)، والقرار 34 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (مالقة-طورمولينوس، 1973)، والقرار 40 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (نيروي، 1982)، والقرار 53 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (نيس، 1989)،

وإذ يضع في اعتباره

أ) التناقض الذي يبدو قائماً بين تعريف اتصالات الدولة الوارد في ملحق دستور الاتحاد الدولي للاتصالات (جينيف، 1992) وأحكام القسم 11 من المادة الرابعة في اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها؛

ب) أن اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها لم تعدل على النحو الذي طلبه مؤشرات المندوبين المفوضين في بوينس آيرس (1952)، وجينيف (1959)، ومونترو (1965)، ومالقة-طورمولينوس (1973)، ونيروي (1982)، ونيس (1989)،

يقرر

تأكيد مقررات مؤشرات المندوبين المفوضين في بوينس آيرس (1952)، وجينيف (1959)، ومونترو (1965)، ومالقة-طورمولينوس (1973)، ونيروي (1982)، ونيس (1989)، ومقررات مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جينيف، 1992) القاضية بعدم إدراج رؤساء الوكالات المتخصصة ضمن السلطات الواردة في ملحق الدستور (جينيف، 1992) باعتبارهم مخولين بإرسال اتصالات الدولة أو بالرد عليها،

يعرب عن الأمل

بأن تتوافق الأمم المتحدة على إعادة النظر في هذه المسألة، وأن تراعي المقرر أعلاه فتدخل التعديل
اللازم في القسم 11 من المادة الرابعة في اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها،

يكلف المجلس

بأن يقوم بالخطوات الالزمة لدى هيئات الأمم المتحدة المختصة للوصول إلى حل مرض.

(كيoto، 1994)

القرار 57 (كيوتو، 1994)

وحدة التفتيش المشتركة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

إذ يذكر

بالقرار 52 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (نيس، 1989)،

وقد أخذ علماً

بالأقسام ذات الصلة من تقرير المجلس إلى مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994)،

وإذ يضع في اعتباره

أنه من المناسب للاتحاد الدولي للاتصالات أن يستمر في الاستفادة من الدور المفيض الذي تؤديه وحدة التفتيش المشتركة (IUT) بصفتها وحدة مستقلة للتفتيش والتقييم تابعة للأمم المتحدة،

يكلف الأمين العام

أن يواصل التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة وأن يقدم إلى المجلس تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تهم الاتحاد، مع التعليقات التي يراها مناسبة،

يكلف المجلس

أن ينظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي يقدمها الأمين العام، وأن يتخذ ما يراه مناسباً بشأنها.

(كيوتو، 1994)

القرار 58 (المراجع في بوسان، 2014)

توطيد العلاقات بين الاتحاد والمنظمات الإقليمية للاتصالات، والأعمال التحضيرية الإقليمية مؤتمر المندوبين المفوضين

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

- (أ) بالقرار 58 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛
- (ب) بالقرار 112 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛
- (ج) بالقرارات التالية:
 - القرار (Rev. WRC-07) 72 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC)، بشأن الأعمال التحضيرية العالمية والإقليمية للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية؛
 - القرار 43 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، بشأن الأعمال التحضيرية الإقليمية للجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات؛
 - القرار 31 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات، وقد اعتمد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات هذا القرار للمرة الأولى في الدوحة، قطر، 2006،

وإذ يعترف

بأن المادة 43 من دستور الاتحاد تنص على أن: "تحتفظ الدول الأعضاء بحقها في عقد مؤتمرات إقليمية، واتخاذ ترتيبات إقليمية وإنشاء منظمات إقليمية، بغية تسوية مسائل الاتصالات التي يمكن أن تعالج على الصعيد الإقليمي ..."

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن لدى الاتحاد والمنظمات الإقليمية اعتقاداً مشتركاً بأن التعاون الوثيق من شأنه أن ينهض بتطوير الاتصالات الإقليمية، خاصة بفضل التعاون بين المنظمات؛

ب) أن المنظمات الإقليمية الرئيسية الست للاتصالات¹، لا سيما مجموعة الاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ (APT)، والمؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT)، ولجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL)، والاتحاد الإفريقي للاتصالات (ATU)، ومجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات الذي تمثله الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (LAS) والكوندولت الإقليمي في مجال الاتصالات (RCC)، تسعى إلى التعاون الوثيق مع الاتحاد؛

ج) أن هناك حاجة مستمرة إلى تعاون الاتحاد تعاوناً أوثيق مع هذه المنظمات الإقليمية للاتصالات، نظراً إلى الأهمية المتزايدة التي تكتسبها هذه المنظمات المعنية بالأمور الإقليمية؛ والتعاون معها فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمرات والجمعيات التي تنظمها القطاعات الثلاثة ومؤتمرات المندوبين المفوضين من خلال تنظيم ستة اجتماعات تحضيرية في السنة التي تسبق المؤتمر؛

د) أن اتفاقية الاتحاد تشجع مشاركة منظمات الاتصالات الإقليمية في أنشطة الاتحاد وتنص على حضورها بصفة مراقب في مؤتمرات الاتحاد؛

ه) أن المنظمات الإقليمية الست للاتصالات قد نسقت أعمالها التحضيرية بشأن هذا المؤتمر؛

¹ هناك إحدى عشرة منظمة اتصالات إقليمية على النحو المشار إليه في المادة 43 من الدستور. وتعد قائمة بما في القرار 925 الصادر عن المجلس. ويعن للمنظمات الإقليمية الخمس غير المنظمات الست الأساسية أن تختار المشاركة في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والأنشطة الأخرى في الاتحاد.

و) أن العديد من المقترنات المشتركة المقدمة إلى هذا المؤتمر قد أعدتها الإدارات التي شاركت في الأعمال التحضيرية التي اضطاعت بها المنظمات الإقليمية الست للاتصالات؛

ز) أن توحيد وجهات النظر على المستوى الإقليمي وإتاحة الفرصة للمناقشات الأقليمية قبل المؤتمر، قد أدى إلى تيسير مهمة التوصل إلى توافق في الآراء أثناء هذه المؤتمرات؛

(ح) أن هناك حاجة إلى تنسيق عام للمشاورات الأقليمية؛

ط) فوائد التنسيق الإقليمي على نحو ما شهدته الأعمال التحضيرية للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات وأخيراً الجمعيات العالمية لتقييم الاتصالات،

وإذ يلاحظ

أ) أن تقرير الأمين العام يقتضي القرار 16 (جنيف، 1992) السابق الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992)، من شأنه، عند توفره، أن يسر على مجلس الاتحاد تقييم الحضور الإقليمي للاتحاد؛

ب) أن العلاقة بين المكاتب الإقليمية للاتحاد والمنظمات الإقليمية للاتصالات أثبتت فائدتها الكبيرة؛

ج) أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد ليست أعضاء في تلك المنظمات الإقليمية للاتصالات المذكورة في الفقرة ب) من "إذ يضع في اعتباره" أعلاه،

وإذ يأخذ في الحسبان

الفوائد من حيث الكفاءة التي ستجلبها مؤتمرات المندوبين المفوضين وغيرها من المؤتمرات والجمعيات الأخرى للقطاعات من جراء زيادة حجم ومستوى الأعمال التحضيرية المسبقة للدول الأعضاء،

يقرر

1 أن يستمر الاتحاد في توطيد علاقاته بالمنظمات الإقليمية للاتصالات، بما في ذلك تنظيم ستة اجتماعات تحضيرية إقليمية لمؤتمرات المندوبين المفوضين وغيرها من المؤتمرات والجمعيات الأخرى التي تنظمها القطاعات، حسب الاقتضاء؛

2 أن يشمل الاتحاد، من خلال تعزيز علاقاته بالمنظمات الإقليمية للاتصالات ومن خلال الأعمال التحضيرية الإقليمية لمؤتمرات المندوبين المفوضين والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية ومؤتمرات جمعيات الاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات والجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات، جميع الدول الأعضاء بدون استثناء حتى وإن كانت لا تنتمي إلى أي منظمة من المنظمات الإقليمية السبعة للاتصالات المذكورة في الفقرة ب) من "إذ يضع في اعتباره" أعلاه، وذلك بمساعدة مكاتبها الإقليمية عند الضرورة،

يقرر كذلك

أن يدعو المنظمات الإقليمية للاتصالات إلى مواصلة أعمالها التحضيرية لمؤتمرات المندوبين المفوضين بما في ذلك أن تعقد، قدر الإمكان، اجتماعات تنسيقية إقليمية،

يكلف الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع مديرى المكاتب الثلاثة

1 بمواصلة التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الوسائل التي يمكن من خلالها تقديم المساعدة لدعم أعمالها التحضيرية للمؤتمرات المقبلة للمندوبين المفوضين؛

2 بمتابعة تقديم تقرير عن نتائج تلك المشاورات المذكورة أعلاه إلى المجلس للنظر فيه، مع مراعاة التجارب المماثلة، وبتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس بعد ذلك؛

3 بأن يقدم، بناءً على هذه المشاورات وحرصاً على ارتباط جميع الدول الأعضاء بهذه العملية، المساعدة إلى الدول الأعضاء ومنظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية في الأعمال التحضيرية، لا سيما البلدان النامية²، في مجالات من قبيل:

- تنظيم المجتمعات تحضيرية للاتحاد ويفضل أن يكون ذلك قبل الأحداث الرئيسية للاتحاد أو بعدها (على النحو المشار إليه في الفقرة 2 من "يقرر" أعلاه)؛
- تيسير عقد المجتمعات تسييقية أقاليمية بهدف التوصل إلى ما يمكن تحقيقه من تقارب في وجهات النظر الأقاليمية بشأن القضايا الرئيسية؛
- مساعدة ممثلي المنظمات الإقليمية للاتصالات على حضور الاجتماعات التسييقية الأقاليمية المذكورة أعلاه وذلك من خلال توفير منح، حسب الاقتضاء وضمن حدود ميزانية الاتحاد والخطة المالية المعتمدة، للممثليين من البلدان النامية الذين يرغبون في حضور الاجتماعات المذكورة؛
- تحديد القضايا الرئيسية التي ينبغي أن تبت فيها المؤتمرات والجمعيات المقبلة المشار إليها في الفقرة 2 من "يقرر" أعلاه،

يكلف المجلس

بدراسة التقارير المعروضة عليه وباتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها، لتعزيز هذا التعاون، بما في ذلك الترتيبات اللازمة لتوزيع نتائج هذه التقارير واستنتاجات المجلس على الدول غير الأعضاء في المجلس وعلى المنظمات الإقليمية للاتصالات، آخذًا بعين الاعتبار الإجراءات المشار إليها في الفقرة 3 من "يكلف الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع مدير المكتب الثالثة" أعلاه،

² تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

يدعمون الدول الأعضاء

إلى المشاركة بفعالية في تنفيذ هذا القرار.

(كيoto، 1994) - (المراجع في غوادارخار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 59 (كيوتو، 1994)

طلب فتاوى من محكمة العدل الدولية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

بعد الاطلاع على

أ) المادة السابعة من الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات التي تنص على أن طلبات الفتوى من محكمة العدل الدولية يمكن أن يوجهها مؤتمر المندوبين المفوضين أو المجلس عندما يعمل بموجب ترخيص من مؤتمر المندوبين المفوضين؛

ب) المقرر الذي اتخذه المجلس بشأن "ارتباط الاتحاد بالمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية"، والإعلان الذي أصدره الأمين العام للاعتراف باختصاص المحكمة، بناء على هذا المقرر؛

ج) الأحكام الواردة في ملحق النظام الأساسي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، التي ينطبق بموجبها هذا النظام بكامله على كل منظمة دولية حكومية تعترف باختصاص المحكمة، طبقاً للفقرة 5 من المادة الثانية في النظام الأساسي للمحكمة؛

د) المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، التي بموجبها يستطيع مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، تبعاً للإعلان المذكور أعلاه، أن يعرض على محكمة العدل الدولية مسألة صلاحية حكم صادر عن المحكمة الإدارية،

يلاحظ

أن المجلس مخول أن يطلب فتاوى من محكمة العدل الدولية، تطبيقاً للمادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

(كيوتو، 1994)

القرار 60 (كيوتو، 1994)

الوضع القانوني

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

بعد الاطلاع على

الاتفاق المؤرخ 22 يوليو 1971 والمعقود بين المجلس الفدرالي السويسري والاتحاد الدولي للاتصالات،

لتحديد الوضع القانوني لهذه المنظمة في سويسرا، وترتيبات التنفيذ المصاحبة له،

وقد أخذ علماً بارتياح

بالملاحظات التي أبدتها المجلس في القسم 1.7.2.2 من تقريره إلى مؤتمر المندوبين المفوضين (الوثيقة

(20) بشأن القرار 56 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (نيس، 1989)،

يكلف الأمين العام

أن يستعرض هذا الاتفاق وكيفية تطبيقه تباعاً ليتأكد من أن الامتيازات والخصائص الممنوحة

للاتحاد الدولي للاتصالات مكافئة لما تحصل عليه الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي

مقرها في سويسرا وأن يقدم تقريراً إلى المجلس عند الحاجة،

يكلف المجلس

أن يقدم تقريراً حول هذا الموضوع إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم، إذا دعت الضرورة.

(كيوتو، 1994)

القرار 64 (المراجع في بوسان، 2014)

النفاذ على أساس غير تميّزى إلى مراقب الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وخدماتها وتطبيقاتها، بما في ذلك البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، والمجتمعات الإلكترونية على أساس شروط متفق عليها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ب瑞حتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)، وعلى الأخص الفقرات 15 و 18 و 19 من التزام تونس، وبالفقرتين 90 و 107 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات؛

ب) بالقرار 64 (المراجع في غواداراخير، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

ج) بنتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، وخاصة القرار 15 (المراجع في حيدر آباد، 2010) بشأن البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا، والقرار 20 (المراجع في حيدر آباد، 2010) بشأن النفاذ على أساس غير تميّزى إلى مراقب الاتصالات وتقنيات المعلومات (ICT) الحديثة وخدماتها وما يتصل بها من تطبيقات، والقرار 37 (المراجع في دبي، 2014) بشأن سد الفجوة الرقمية؛

د) بنتائج الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10) (جنيف، 2014) لا سيما تلك المتعلقة بنقل الدراسة والتكنولوجيا وال النفاذ على أساس غير تميّزى من خلال الانضمام بالأنشطة الازمة بهذا الصدد؛

ه) بالقرار 167 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن تعزيز قدرات الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالمجتمعات الإلكترونية والوسائل الازمة لإحراز التقدم في أعمال الاتحاد والذي يؤكّد على أن هناك حاجة لإجراءات تضمن المشاركة العادلة والمصففة للجميع؛

و) بالقرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر،

وإذ يأخذ في الاعتبار

أ) الأهمية التي تكتسبها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛

ب) الديبياجة والفضول التي تتناول التحديات الواردة في البيان الصادر عن الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 (جنيف، 2014)، وخاصة الفقرة 4 والفقرة 8 منه،

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضاً

أ) أن الاتحاد الدولي للاتصالات يؤدي دوراً جوهرياً في النهوض بتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها عالمياً، ضمن ولاية الاتحاد، وعلى الأخص فيما يتعلق بخطوط العمل جيم 2 وجيم 5 وجيم 6 من برنامج عمل تونس، بالإضافة إلى مشاركته في تنفيذ بقية خطوط العمل وخصوصاً خططا العمل جيم 7 وجيم 8 من برنامج عمل تونس؛

ب) أن الاتحاد ينسق، لهذا الغرض، الجهد المادفة إلى تأمين تنمية مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة متسقة تسمح بالنفاذ إلى هذه المرافق وإلى خدمات الاتصالات الحديثة وتطبيقاتها على أساس غير تميزي؛

ج) أن هذا النفاذ يساعد على سد الفجوة الرقمية،

وإذ يأخذ في الاعتبار كذلك

ضرورة إعداد مقتراحات بشأن المسائل التي تحدد استراتيجية على المستوى العالمي من أجل تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، في نطاق ولاية الاتحاد، وتسهيل تعبئة الموارد الضرورية لتحقيق هذا المهد،

وإذ يؤكد

أن المشاركة العادلة والمنصفة للدول الأعضاء في اجتماعات الاتحاد سوف تحقق منافع كثيرة من خلال تيسير وتوسيع نطاق المشاركة في أعمال الاتحاد واجتماعاته،

وإذ يلاحظ

أ) أن مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها الحديثة يتم إعداد معظمها بناءً على توصيات قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقدير الاتصالات في الاتحاد؛

ب) أن التوصيات الصادرة عن قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات هي ثمرة الجهود الجماعية التي يبذلها جميع المشاركين في عملية التقىيس داخل الاتحاد وأنما تعتمد بتوافق الآراء بين الأعضاء في الاتحاد؛

ج) أن الحدود المفروضة على النفاذ إلى مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها التي توقف عليها تنمية الاتصالات على المستوى الوطني والتي يتم تحديدها استناداً إلى التوصيات الصادرة عن قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات، تمثل عائقاً أمام التنمية المتقدمة للاتصالات وتوافقها عالمياً؛

د) القرار 15 (المراجع في حيدر آباد، 2010) المتعلق بالبحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا؛

ه) القرار 20 (المراجع في حيدر آباد، 2010) المتعلق بالنفاذ على أساس غير تميizi إلى مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها الحديثة وما يتصل بها من تطبيقات؛

و) الخطة الاستراتيجية للاتحاد الملحقa بالقرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر،

واز يدرك

أ) أن الاتساق الكامل لشبكات الاتصالات يستحيل تحقيقه إلا إذا كان بوسع جميع البلدان المشاركة في عمل الاتحاد، دون أي استثناء، النفاذ على أساس غير تميizi إلى تكنولوجيات الاتصالات الجديدة ومرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها الحديثة وما يتصل بها من تطبيقات، بما في ذلك البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، طبقاً لشروط متفق عليها على أساس متبادل، مع عدم المساس باللائحة الوطنية والالتزامات الدولية في إطار صلاحيات المنظمات الدولية الأخرى؛

ب) أن الحاجة إلى ضمان نفاذ الدول الأعضاء إلى خدمات الاتصالات الدولية ينبغي تأكيدها مجدداً؛

ج) القرار 69 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات،

يقر

1 الاستمرار، ضمن ولاية الاتحاد، في تلبية الحاجة إلى ضمان النفاذ على أساس غير تميّز إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومرافقها وخدماتها وما يتصل بها من تطبيقات، بما في ذلك البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، طبقاً لشروط متفق عليها، والتي أقيمت وفقاً لتوصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات؛

2 أنه ينبغي للاتحاد تسهيل النفاذ على أساس غير تميّز إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومرافقها وخدماتها وتطبيقاتها والتي أقيمت وفقاً لتوصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات؛

3 أنه ينبغي للاتحاد تشجيع التعاون بين الأعضاء في الاتحاد بأكبر قدر ممكن بخصوص مسألة النفاذ على أساس غير تميّز إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومرافقها وخدماتها وتطبيقاتها، والتي أقيمت وفقاً لتوصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات، من أجل الاستجابة إلى طلبات المستخدم للحصول على خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وتطبيقاتها،

يكلف مدير المكاتب الثلاثة

بأن يقوم كل منهم حسب اختصاصاته بتنفيذ هذا القرار وتحقيق أهدافه،

يدعمون الدول الأعضاء

1 إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من جانب واحد وأو تميّزية من شأنها أن تعيق تقييماً النفاذ التام لدولة عضو آخر إلى الإنترن特، تماشياً مع روح المادة 1 من دستور الاتحاد ومبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛

2 إلى مساعدة مصتّعي أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومزودي الخدمات والتطبيقات لضمان أن تكون مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها التي أقيمت وفقاً للتوصيات الصادرة عن قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات متاحة عموماً للجميع دون تمييز، وتسهيل عمليات البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، مع مراعاة، حيثما يقتضي الأمر، نتائج الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10) (جييف، 2014)؛

3 إلى استكشاف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق فيما بينها لتنفيذ هذا القرار،

يكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديري المكاتب الثلاثة

- 1 بإعداد ونشر قائمة بالخدمات والتطبيقات المتاحة على الخط المتصلة بأنشطة الاتحاد وتحديد تلك التي لا يمكن النفاذ إليها بناءً على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء في الاتحاد؛
- 2 باتخاذ التدابير والخطوات المناسبة لتشجيع المشاركة الواسعة كلما أمكن ذلك عملياً، لضمان المشاركة العادلة والمنصفة لجميع الأعضاء في خدمات وتطبيقات الاتحاد المتاحة على الخط؛
- 3 بالتعاون والتنسيق مع المنظمات ذات الصلة لاتخاذ التدابير الازمة لتشجيع نفاذ جميع أعضاء الاتحاد إلى خدمات ومواد الاتحاد المتاحة على الخط؛
- 4 برفع تقرير إلى مجلس الاتحاد بشأن تنفيذ هذا القرار،

يكلف الأمين العام كذلك

بإحالة نص هذا القرار بما في ذلك توصياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة حتى يطلع المجتمع الدولي على موقف الاتحاد الدولي للاتصالات، بصفته وكالة متخصصة للأمم المتحدة، فيما يتعلق بالنفاذ على أساس غير تميizi إلى تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الجديدة ومرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها الحديثة وما يتصل بها من تطبيقات، في نطاق ولاية الاتحاد، بصفتها عاملاً هاماً للتقدم التكنولوجي العالمي، وفيما يتعلق بالبحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا فيما بين الدول الأعضاء، على أساس شروط متفق عليها، باعتبار ذلك عاملاً مساعداً على سد الفجوة الرقمية.

(كيوتو، 1994) - (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غودالاخار، 2010)

(المراجع في بوسان، 2014)

القرار 66 (المراجع في غوادالاخارا، 2010)

وثائق الاتحاد ومنشوراته

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غوادالاخارا، 2010)،

إذ يذكر

بالقرار 66 (المراجع في مينيابوليس، 1998) مؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يضع في اعتباره

أ) الرقم 484 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات والقرار 1 (كيoto، 1994) مؤتمر المندوبين المفوضين، فيما يتعلق باستعمال موارد المعلومات استعملاً فعالاً؛

ب) الحاجة إلى تسويق وثائق الاتحاد ومنشوراته وتوزيعها بصورة فعالة لتشجيع زيادة استخدام توصيات الاتحاد ومنشوراته الأخرى؛

ج) تطور معالجة المعلومات وإرسالها إلكترونياً؛

د) التطور المستمر في تكنولوجيات النشر وأساليب التوزيع الجديدة؛

ه) فائدة التعاون مع المماثلات التي تعمل على وضع المعايير ذات الصلة؛

و) الأهمية المتواصلة لحقوق النشر التي يتمتع بها الاتحاد فيما يتعلق بمنشوراته؛

ز) الحاجة إلى تحصيل إيرادات من بيع المنشورات؛

ح) الحاجة إلى تنفيذ عملية تقدير سريعة وفعالة على الصعيد العالمي؛

ط) سياسات تحديد الأسعار التي تتبعها هيئات التقدير المختصة الأخرى،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أن أحد أهداف الاتحاد الأساسية هو تعليم فوائد تكنولوجيات الاتصالات الجديدة لتشمل جميع سكان العالم؛

ب) الحاجة إلى تأمين سياسة متناسبة للتمويل وتحديد الأسعار تعكس تكاليف الإنتاج والتسيويق والتوزيع مع تأمين استمرارية المنشورات، بما في ذلك إعداد منتجات جديدة واستعمال طرائق/قنوات توزيع حديثة،

يقرر

1 أن الوثائق التي يكون المدف منها هو تسهيل الإسراع في إعداد توصيات الاتحاد، يجب أن تكون متوفرة أيضاً في نسخ إلكترونية يمكن أن يصل إليها أي عضو من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمتسبين؛

2 أنه على الرغم من أهداف إتاحة النفاذ الإلكتروني المجاني، فإن منشورات الاتحاد بما في ذلك جميع توصيات قطاعات الاتحاد، يجب كذلك أن تكون متوفرة عند اللزوم بحيث يمكن أن يصل إليها أي عضو من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمتسبين والجمهور بصورة عامة، وذلك بإتاحتها في نسخ إلكترونية من خلال بيعها أو توزيعها إلكترونياً، على أن يحصل الاتحاد بمبالغ مناسبة مقابل أي منشورات أو مجموعة من المنشورات المطلوبة؛

3 أن طلب الحصول على أي منشورات صادرة عن الاتحاد بأي شكل كان، يقتضي أن يكون الشخص الذي يحصل على هذه المنشورات أو يشتريها ملزماً بمراعاة حقوق النشر التي يتمتع بها الاتحاد والمنصوص عليها في هذه المنشورات؛

4 أن أي منشورات تتضمن توصيات صادرة عن أحد قطاعات الاتحاد والتي يحصل عليها من الاتحاد بأي شكل كان، يمكن أن يستعملها الهيئة التي حصلت عليها أو أن يستعملها المشتري في استعمالات منها، على وجه الخصوص، الاستعمالات التي تؤدي إلى تقديم أعمال الاتحاد أو غيره من هيئات أو محافل التقييس المختصة في مجال وضع المعايير ذات الصلة، أو توفير إرشادات تهدف إلى الإعداد لمنتجات أو خدمات وتنفيذها، أو لإكمال الوثائق المتعلقة بمثل هذه المنتجات أو الخدمات؛

5 ألا يمس أي شيء مما سبق بحقوق النشر العائدة إلى الاتحاد، بحيث يكون على كل شخص أو كيان يرغب في استنساخ أو نقل منشورات الاتحاد، كلها أو أجزاء منها، بقصد بيعها من جديد أن يحصل على موافقة خاصة بهذا الشأن؟

6 وضع سياسة تسعير من شقين بحيث تدفع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون السعر القائم على أساس استرداد التكاليف، فيما يدفع الآخرون، أي غير الأعضاء، "سعر السوق"¹،

يكلف الأمين العام

1 أن يتخذ التدابير اللازمة لتسهيل تطبيق هذا القرار؛

2 أن يحرص على توفير المنشورات الورقية بأسرع ما يمكن حتى لا يحرم منها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين الذين ليس لديهم الوسائل الإلكترونية للوصول إلى منشورات الاتحاد؛

3 أن ينفذ، ضمن قيود الاتحاد المالية، الاستراتيجيات والآليات التي تسمح لجميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين بالحصول على الوسائل اللاحزة واستخدامها للوصول إلى وثائق الاتحاد ومنشوراته بشكلها الإلكتروني؛

4 أن يحرص على أن تكون أسعار جميع أنواع منشورات الاتحاد أسعاراً معقولة لتشجيع توزيعها على نطاق واسع؛

5 أن يسعى إلى التشاور مع الأففرقة الاستشارية التابعة للقطاعات الثلاثة في الاتحاد، بما يتبع لهذه الأففرقة أن تساعده في إعداد السياسات المتّبعة بشأن الوثائق والمنشورات وتحديثها؛

6 أن يرفع تقريراً سنوياً إلى مجلس الاتحاد،

¹ تعريف "سعر السوق": هو السعر الذي تحدده شعبة المبيعات والتسويق ويوضع لتعظيم الإيرادات بدون أن يكون سعراً مرتفعاً لدرجة تثبط البيع.

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

أن يعطي الأولوية لتنفيذ استراتيجيات وآليات تؤدي إلى تشجيع وتسهيل فعالية استعمال البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لوثائق الاتحاد ومنشوراته الموجودة فعلاً على الشبكة العالمية، وأن يفعل ذلك بتنسيق وثيق مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقدير الاتصالات.

(كيoto، 1994) - (المراجع في مينابوليس، 1998) - (المراجع في غوادالاخار، 2010)

القرار 68 (المراجع في غوادالاخارا، 2010)

اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين لاتحاد الدول للاتصالات (غوادالاخارا، 2010)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أهمية الاحتفال السنوي باليوم العالمي للاتصالات واليوم العالمي لمجتمع المعلومات في دعم التوجهات الاستراتيجية الرئيسية لاتحاد;

ب) البروز السريع والتطور الذي يشهده مجتمع المعلومات بفضل استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث تشكل فيه المعلومات بجميع أشكالها عنصراً هاماً في الحياة اليومية،

وإذ يأخذ بالحسبان

أ) القرار 46 (مالقة-طورمولينوس، 1973) لمؤتمر المندوبين المفوضين، الذي تقرر فيه الاحتفال سنوياً باليوم العالمي للاتصالات في 17 مايو، أي في تاريخ توقيع الاتفاقية الدولية الأولى للبرق المناسبة تأسيس الاتحاد؛

ب) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 56/252 المؤرخ 27 مارس 2006 الذي ينص على الاحتفال السنوي بيوم 17 مايو يوماً عالمياً لمجتمع المعلومات؛

ج) برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، حيث تم الاعتراف فيه بالحاجة إلى تعزيز التوعية بالإنترنت؛

د) النمو الهائل الذي شهدته الدول الأعضاء في الاتحاد على مدى السنوات العشر الأخيرة في استعمال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يقرر أن يدعوا الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

- إلى الاحتفال سنوياً بهذا اليوم من خلال تنظيم برامج وطنية ملائمة، تحقيقاً لما يلي:
- الحث على البحث وتبادل الأفكار بشأن الموضوع الذي يعتمد مجلس الاتحاد؛
- مناقشة مختلف جوانب هذا الموضوع مع جميع الشركاء المعنيين في المجتمع؛
- إعداد تقرير يبين أهم ما جرى من مناقشات على الصعيد الوطني بشأن المسائل المتعلقة بهذا الموضوع، وإرسال هذا التقرير إلى الاتحاد وسائر الأعضاء؛
- إذكاء الوعي فيما يتعلق باستعمال آليات الوقاية للحيلولة دون زيادة المخاطر والتهديدات في الفضاء السيبراني،

يدعو المجلس

إلى اعتماد موضوع خاص للاحتفال في كل عام باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، على أن يكون لهذا الموضوع علاقة بالتحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء من جراء التطورات التي تشهدها بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعو الدول الأعضاء

إلى تزويد الأمين العام بالتقارير التي قد تعدها عن المسائل الرئيسية التي تحرى مناقشتها على الصعيد الوطني،

يكلف الأمين العام

- 1 بأن يوزع على جميع الأعضاء وثيقة مجتمعة تستند إلى التقارير الوطنية التي استلمها وفقاً لهذا القرار، وذلك بغية تشجيع تبادل المعلومات والأراء مع الأعضاء وفيما بينهم بخصوص مجموعة من المسائل الاستراتيجية المحددة؛
- 2 بإقامة اتصال مع الأمم المتحدة وإجراء مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة.

(كيوتو، 1994) - (المراجع في مينيابوليس، 1998) - (المراجع في أنطاليا، 2006) -
 (المراجع في غواداراخار، 2010)

القرار 69 (كيoto، 1994)

**التطبيق المؤقت للدستور الاتحاد الدولي للاتصالات
واتفاقيته (جنيف، 1992) من قبل أعضاء الاتحاد
الذين ليسوا بعد دولاً أطرافاً في صكي الاتحاد المذكورين**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيoto، 1994)،

إذ يذكر

بالقرار 1 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي للاتحاد (جنيف، 1992) بشأن تطبيق بعض أجزاء دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته تطبيقاً مؤقتاً، وبالتوصية رقم 1 الصادرة عن نفس هذا المؤتمر المتعلقة بإيداع الوثائق المتعلقة بالدستور وبالاتفاقية ودخولهما حيز التنفيذ،

وإذ يلاحظ

أنه على الرغم من أن الدستور والاتفاقية المذكورين قد دخلا حيز التنفيذ في تاريخ 1 يوليو 1994 بين الأعضاء الذين أودعوا وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام قبل هذا التاريخ، فإن 56 عضواً فقط من بين 184 بلداً عضواً في الاتحاد قد أودعوا لدى الأمين العام وثائقهم التي يوافقون بموجبها على الالتزام بمحاتين المعاهدتين،

ونظراً إلى

النداء الذي وجهه المؤتمر في التوصية رقم 1 إلى جميع الأعضاء في الاتحاد لكي يودعوا وثائقهم في أسرع وقت ممكن،

وإذ يضع في اعتباره

أن حسن سير العمل في الاتحاد بصفته منظمة دولية حكومية يقتضي أن تحكمه مجموعة واحدة من الأحكام والقواعد المتضمنة في صكه الأساسي، الدستور (جنيف، 1992) وفي الاتفاقية (جنيف، 1992)، التي تكمل أحكامها أحكام الدستور المذكور،

يقرر

أن يوجه نداء إلى جميع أعضاء الاتحاد الذين لم يصبحوا بعد دولاً أطرافاً في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) لكي يطبقوا مؤقتاً أحكام هذين الصكين في انتظار أن يصبحوا دولاً أطرافاً عن طريق إيداع وثائقهم لدى الأمين العام التي يوافقون بموجبها على الالتزام بهماتين المعاهدتين، وأن يؤكد أن أحكام الرقم 210 من الدستور المذكور سيتم العمل بها حتى تاريخ الإيداع.

(كيoto، 1994)

القرار 70 (المراجع في بوسان، 2014)

تعظيم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالمبادرة التي اتخذها قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU-D) في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) (فاليتا، 1998) التي أدت إلى اتخاذ القرار 7 (فاليتا، 1998) الذي أحيل إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين (مينيابوليس، 1998) والذي نصَّ على إنشاء فريق مهام في الاتحاد معنى بالمساواة بين الجنسين؛

ب) بتأييد مؤتمر المندوبيين المفوضين للقرار 7 (فاليتا، 1998) بموجب قراره 70 (مينيابوليس، 1998) الذي يقرر فيه المؤتمر إدماج منظور المساواة بين الجنسين¹ في تنفيذ جميع البرامج وخطط العمل في الاتحاد؛

ج) بالقرار 44 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الذي يقضي بتحويل فريق المهام المعنى بالمساواة بين الجنسين إلى فريق عمل معنى بمسائل المساواة بين الجنسين؛

¹ "منظور المساواة بين الجنسين": تعظيم مبدأ المساواة بين المرأة والرجل هو عملية تتمثل في تقييم النتائج المترتبة على أي مشروع فيما يخص المرأة والرجل بما في ذلك التشريع والسياسة العامة أو البرامج في جميع الميادين وعلى جميع المستويات. وهذا المبدأ عبارة عن استراتيجية ترمي إلى أن تكون الأمور التي تشغّل بالمرأة والرجل على حد سواء وخبرائهما جزءاً لا يتجزأ من عمليات التصميم والتنفيذ والمراقبة والتقييم، بحيث يستفيد كل من المرأة والرجل من هذه العمليات على قدم المساواة، وكى يوضع حد للظروف المناوئة لهذه المساواة. والمهدف أولاً وأخيراً هو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. (المصدر: تقرير اللجنة المشتركة بين الوكالات عن المرأة والمساواة بين الجنسين، الدورة الثالثة، نيويورك، 25-27 فبراير 1998).

د) بالقرار 55 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات الذي يشجع على تعميم منظور المساواة بين الجنسين في أنشطة قطاع تقسيس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T)؛

ه) بالقرار 55 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات والذي يقضي بأن يحافظ مكتب تنمية الاتصالات على روابط وثيقة وتعاوناً كبيراً، حسب الاقتضاء، مع فريق المهام التابع للاتحاد والمعني بقضايا المساواة بين الجنسين الذي أنشأه مجلس الاتحاد في دورته لعام 2013 في إطار الأمانة العامة للاتحاد ومع فريق العمل المعنى بقضايا المساواة بين الجنسين التابع للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، من خلال الدعم المتبادل لتعزيز المساواة بين الجنسين في الاتحاد، وتوحيد الجهد من أجل القضاء على أشكال عدم المساواة في النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، وذلك بمدفء بناء مجتمع معلومات خالٍ من التمييز وقائم على المساواة؛

و) القرار 1327 الذي اعتمدته المجلس في دورته لعام 2011 بشأن دور الاتحاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكين النساء والفتيات؛

ز) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) رقم 24/2012 بشأن تعزيز منظور المساواة بين الجنسين في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، والذي رحب بوضع خطة عمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UNSWAP)²؛

ح) دلبياجة بيان الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10) حول تنفيذ نتائج القيمة، والذي أكد مجدداً على أهمية تعزيز والحفاظ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وضمان إدماج المرأة في مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمي الناشئ مع مراعاة ولادة الوكالة المشأة حديثاً المعنية بالمرأة في الأمم المتحدة (UN-WOMEN)، وتوصيات الفريق الرفيع المستوى لبرنامج التنمية لما بعد 2015، وإعلان بيجين ومنهاج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع بشأن المرأة في 1995،

وإذ يلاحظ

أ) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للأمم المتحدة 64/289 بشأن الاتساق على نطاق المنظومة الذي اعتمد في 21 يوليو 2010، والذي أنشأ هيئة في الأمم المتحدة تعنى بشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تعرف باسم "هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، وتمثل ولاليتها في ترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

ب) أن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظمة الأمم المتحدة أيد في أبريل 2013 "خطة عمل لقياس المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة" التي سيشارك الاتحاد في إطارها في أنشطة النشر والتنسيق والاتصال والتواصل التي تشكل جزءاً من الاستراتيجية؛

ج) الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الخامسة والخمسين للجنة التابعة للأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة التي عُقدت في مارس 2011، فيما يتعلق بوصول النساء والفتيات إلى التعليم والتدريب والتكنولوجيا والعلوم ومشاركتهن في هذه المجالات،

وإذ يلاحظ أيضاً

أ) قرار مجلس الاتحاد في دورته لعام 2013 الذي أقر سياسة الاتحاد من أجل المساواة بين الجنسين وتعييمها (GEM) بمدف جعل الاتحاد منظمة يقتدي بما في قضايا المساواة بين الجنسين وتسرير قدرة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين النساء والرجال؛

ب) أن الاتحاد يدرج في خطته الاستراتيجية قضايا المساواة بين الجنسين لإجراء المناقشات وتبادل الأفكار من أجل تحديد خطة عمل ملموسة عبر المنظمة بأكملها مع مواعيد محددة وأهداف،

وإذ يعترف

أ) بأن المجتمع ككل، خاصة في سياق مجتمع المعلومات والمعرفة، سيستفيد من مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في وضع السياسات واتخاذ القرارات وفي الوصول على قدم المساواة إلى خدمات الاتصالات؛

ب) بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) أدوات في سبيل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتعكين المرأة، وجزء لا يتجزأ من عملية إقامة مجتمعات يساهم ويشارك فيها كل من الرجل والمرأة بشكل أساسي؟

ج) بأن نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المتمثلة في إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، تعرض مفهوم مجتمع المعلومات وأنه يجب الاستمرار في بذل الجهود في هذا السياق من أجل سد الفجوة الرقمية بين الجنسين؟

د) بأن بيان الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10) حول تنفيذ نتائج القمة أعلن الحاجة إلى ضمان أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرار؛

ه) بوجود عدد متزايد من النساء في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللائي يتمتعن بسلطة صنع القرار بما في ذلك في الوزارات ذات الصلة والممثليات التنظيمية الوطنية ودوائر الصناعة، واللاتي بإمكانهن النهوض بأعمال الاتحاد من أجل تشجيع الفتيات على اختيار مسار وظيفي في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والفتيات؛

و) بوجود حاجة متزايدة إلى سد الفجوة الرقمية لتمكين النساء، مع اهتمام خاص بالنساء في المناطق الريفية والحضرية والمهمشة اللاتي يخضعن لقيود تقليدية تعزز التمييز،

وإذ يعترف كذلك

أ) بالتقدم الذي تم تحقيقه، سواء في الاتحاد أو بين الدول الأعضاء، في زيادة الوعي بأهمية تعميم منظور المساواة بين الجنسين في جميع برامج عمل الاتحاد وزيادة عدد النساء العاملات من الفتاة الفنية في الاتحاد، خاصة على مستوى الإدارة العليا، والعمل في الوقت نفسه على تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء للوصول إلى الوظائف والأعمال في فئة الخدمات العامة؛

ب) بالنجاح الذي شهدته "اليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الذي ينظمه الاتحاد والذي يُعقد سنويًا في الخميس الرابع من شهر أبريل؛

ج) بإطلاق جائزة المساواة بين الجنسين وتعيمها في مجال التكنولوجيا (GEM-TECH) مؤخرًا، كجائزة خاصة من الاتحاد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-WOMEN) تكرم الأداء المتميز والأدوار النموذجية في المساواة بين الجنسين وتعيمها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

د) بالاهتمام الكبير بأعمال الاتحاد في مجال المساواة بين الجنسين والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منظمة الأمم المتحدة، ومنها جائزة التميز في تعليم المساواة بين الجنسين في مجال التكنولوجيا (GEM-TECH) والتي منحها الأمم المتحدة والاتحاد معاً من يعد قدوة يحتذى بها في مجال المساواة بين الجنسين،

وإذ يضع في اعتباره

أ) التقدم الذي أحرزه الاتحاد، ولا سيما جهود مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، من أجل وضع وتنفيذ مشاريع وأنشطة تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفتيات، وكذلك من أجل إذكاء الوعي بالصلات القائمة بين مسائل المساواة بين الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الاتحاد وفيما بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

ب) النتائج التي توصل إليها فريق العمل المعنى بمسائل المساواة بين الجنسين من أجل تعزيز هذه المساواة؛

ج) الدراسة التي أجرتها قطاع تقدير الاتصالات عن النساء في مجال تقدير الاتصالات، واستكشاف وجهات النظر والأنشطة المتعلقة بتعظيم منظور المساواة بين الجنسين في قطاع تقدير الاتصالات، وتحديد درجة المشاركة الفعالة للمرأة في جميع أنشطة قطاع تقدير الاتصالات في الاتحاد،

وإذ يلاحظ كذلك

أ) الحاجة إلى أن يقوم الاتحاد بدراسة وتحليل تأثير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المساواة بين الجنسين وجمع بيانات وإجراء إحصاءات بهذا الشأن وتقييم الآثار وتشجيع فهم أفضل لهذه المسائل؛

ب) الدور الذي ينبغي أن يمارسه الاتحاد بوضع مؤشرات تتصل بالمساواة بين الجنسين في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي من شأنها أن تسهم في الحد من التفاوت في النهاز إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحيازتها وفي تعظيم منظور المساواة بين الجنسين على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛

ج) الحاجة إلى مزيد من العمل للفحالة تعظيم منظور المساواة بين الجنسين في جميع سياسات الاتحاد وفي برامج العمل وأنشطة نشر المعلومات والمنشورات ولجان الدراسات والندوات وورش العمل والمؤتمرات في الاتحاد؛

د) الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة والفتيات في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سن مبكرة، وتوفير مدخلات لزيادة تطوير السياسة العامة بشأن المجالات المطلوبة لضمان مساهمة مجتمع المعلومات والمعرفة في تمكينهن؛

هـ) الحاجة إلى أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين النساء وتسهيل نفاذهن إلى سوق العمل في المجالات غير التقليدية،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

التعديلات التي أدخلت على القرار 48 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن إدارة وتنمية الموارد البشرية، التي تحدد الإجراءات لتسهيل تعيين النساء في الاتحاد،

يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 على اتخاذ مزيد من الإجراءات أو إجراءات جديدة، وتعزيز الالتزام بتعظيم منظور المساواة بين الجنسين في الحكومات والقطاعين الخاص والعام والهيئات الأكادémية وأوساط الصناعة من أجل تشجيع الابتكار في تعلم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدم المساواة لفائدة الرجال والنساء وتعزيز تمكين النساء والفتيات مع تركيز خاص على المناطق الريفية والمناطق النائية؛

2 على استعراض ومراجعة سياساتها وممارساتها، حسب الاقتضاء، للفحالة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في التعيين والاستخدام والتدريب والترقية على أساس من العدل والإنصاف؛

3 على تيسير بناء القدرات وتوظيف الرجال والنساء على قدم المساواة في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الوظائف العليا ذات المسؤولية في إدارات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئات الحكومية والتنظيمية والمنظمات الحكومية الدولية وفي القطاع الخاص؛

4 على استعراض سياساتها واستراتيجياتها المتصلة بمجتمع المعلومات لكتفالة إدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة، وتعزيز التوازن بين الجنسين من أجل الحصول على فرص متساوية من خلال استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحيارتها؛

5 على تعزيز وزيادة اهتمام النساء والفتيات بمجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة الفرص لهن للعمل في هذا المجال، مع التركيز الخاص على النساء والفتيات الريفيات، وذلك أثناء التعليم الابتدائي والثانوي والعلمي والتعليم مدى الحياة؛

6 على جذب المزيد من النساء والفتيات للدراسة في علوم الحاسوب، والاعتراف بإنجازات القيادات النسائية في المجالات ذات الصلة وخاصة في مجالات الابتكار؛

7 على تشجيع المزيد من النساء للاستفادة من فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء وتطوير أعمالهن، وتعزيز إمكانية المساهمة في النمو الاقتصادي،

يقرر

1 مواصلة الأعمال التي يقوم بها حالياً الاتحاد الدولي للاتصالات، ولا سيما مكتب تنمية الاتصالات، للنهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة لتعزيز دمج جوانب المساواة بين الجنسين في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التوصية باتخاذ تدابير بشأن اتباع سياسات وتطبيق برامج على الصعيد الدولي والإقليمية والوطنية بقصد تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، لا سيما في البلدان النامية³؛

³ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تغير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

2 إعطاء أولوية عليا لإدماج سياسات المساواة بين الجنسين في إدارة الاتحاد والتوظيف فيه وتسير أعماله، بحيث يصبح الاتحاد منظمة رائدة في تنفيذ قيم المساواة بين الجنسين والمبادئ ذات الصلة من أجل الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الرجال والنساء على السواء؟

3 إدماج منظور المساواة بين الجنسين في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمخططة المالية للاتحاد للفترة 2016-2019 علامةً على الخطط التشغيلية لقطاعات الاتحاد وأمانته العامة؛

4 أن يقوم الاتحاد بجمع ومعالجة البيانات الإحصائية المقدمة من البلدان وأن يضع مؤشرات تأخذ في الاعتبار قضيّاً المساواة بين الجنسين وتسلط الضوء على اتجاهات القطاع، فضلاً عن آثار استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحيازتها، بحسب نوع الجنس،

يكلف المجلس

1 بإيلاء أولوية عالية لرصد سياسة الاتحاد بشأن المساواة بين الجنسين وتعديمهما (GEM) بحيث يصبح الاتحاد منظمة يقتدى بها من حيث المساواة بين الجنسين وتسخير قدرة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين النساء والرجال؛

2 بمواصلة المبادرات التي اتخذت على مدى السنوات الثماني الماضية والتوسيع فيها والإسراع بعملية تعليم مبدأ المساواة بين الجنسين والإنصاف في الاتحاد ككل، وذلك في حدود الموارد الحالية بالميزانية، ضماناً لبناء القدرات وتشجيع تعيين المرأة في مناصب عليا، بما فيها مناصب الاتحاد التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب؛

3 بدراسة إمكانية قيام الاتحاد، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، باتخاذ التدابير المناسبة لتأسيس منصة إقليمية للنساء، مكرسة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات،

يكلف الأمين العام

- 1 بأن يواصل العمل على ضمان إدراج منظور المساواة بين الجنسين في برامج العمل وتحجج الإدارة وأنشطة تنمية الموارد البشرية في الاتحاد وأن يقدم تقريراً سنوياً مكتوباً إلى المجلس بشأن التقدم في تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين وتعزيزها التي تبين توزيع فئات النساء والرجال داخل الاتحاد، وكذلك مشاركة النساء والرجال في مؤشرات الاتحاد واجتماعاته وذلك من خلال بيانات إحصائية استناداً إلى نوع الجنس؛
- 2 بأن يكفل إدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع مساهمات الاتحاد بشأن المجالات ذات الأولوية التي يتعمّن معالجتها من أجل تنفيذ نتائج القمة العالمية لجتمع المعلومات لما بعد عام 2015؛
- 3 بأن يولي اهتماماً خاصاً للتوازن بين الجنسين في تولي مناصب الفئة الفنية والفنانات العليا في الاتحاد، وخاصة المناصب العليا؛
- 4 بأن يعطي الأولوية المناسبة للتوازن بين الجنسين عند الاختيار بين مرشحين لديهم مؤهلات متساوية مع مراعاة التوزيع الجغرافي (الرقم 154 من دستور الاتحاد) والتوازن بين النساء والرجال؛
- 5 بتعديل إجراءات الاتحاد الخاصة بالتعيين لضمان أن يكون، في كل مرحلة من مراحل التعيين، ثلث المرشحين على الأقل الذين ينتقلون إلى المرحلة التالية من النساء باعتبار ذلك هدفاً، فإذا سمح عدد المرشحين المؤهلين والأكفاء بذلك؛
- 6 بأن يقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين المقبل بشأن ما تتحقق من نتائج وتقدم في إدخال منظور المساواة بين الجنسين في أعمال الاتحاد وفي تنفيذ هذا القرار؛
- 7 بأن يتأكد من أن كل قائمة من قوائم الاختيار المسبق المقدمة إلى الأمين العام من أجل التعيين، تتضمن إمرأة، إلا في حال عدم وجود إمرأة من المرشحين المؤهلين؛
- 8 بأن يضمن التوازن بين الجنسين في تشكيل اللجان النظامية التابعة للاتحاد؛

- 9 بأن يضع جائزة سنوية لتعزيز المساواة بين الجنسين من أجل أعضاء الاتحاد للاعتراف بالإسهامات والأمثلة الفردية للقيادة وتكريمهما لتشجيع المساواة بين الجنسين؛
- 10 بتنظيم دورة تدريبية لجميع الموظفين بشأن تعزيز منظور المساواة بين الجنسين؛
- 11 بالاستمرار في دعم تعزيز المساواة بين الجنسين بالتعاون مع منظمات أخرى ذات صلة من خلال مبادرات خاصة مثل جائزة تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التكنولوجيا (GEM-TECH)، التي ينظمها الاتحاد بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)؛
- 12 بأن يبذل جهوده لتعزيز المساهمات الطوعية لهذا الغرض من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأي مصادر أخرى؛
- 13 بأن يشجع الإدارات على إعطاء فرص متكافئة للترشيحات من النساء والرجال لمناصب المسؤولين المنتخبين وأعضاء لجنة لوح rádio؛
- 14 بالتشجيع على إطلاق "الشبكة العالمية لصناع القرار من النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛
- 15 بالإعلان عن "دعوة إلى العمل" على مدى عام، مع التركيز على موضوع "المرأة والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛
- 16 بأن يرفع هذا القرار إلى علم الأمين العام للأمم المتحدة في محاولة لزيادة التنسيق والتعاون في مجال وضع السياسات والبرامج والمشاريع التي ينفذها الاتحاد والربط بين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنطاق العريض واستعمالها وامتلاكها من جانب النساء والفتيات، وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتنميتهن الاجتماعية والاقتصادية؛
- 17 بأن يفي بالتزامات تقديم التقارير على النحو المطلوب في خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 بأن يواصل الترويج في أوساط وكالات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاعاته "باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الذي يحتفل به سنوياً منذ عام 2011 يوم الخميس الرابع من شهر أبريل والذي تُدعى فيه شركات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤسسات الأخرى التي لديها دوائر تعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤسسات التدريب في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجامعات ومراكز البحث وجميع المؤسسات المتصلة بالاتصالات/تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات إلى تنظيم أنشطة للفتيات والشابات، فضلاً عن التدريب عبر الإنترت و/أو ورش عمل ومخيمات يومية ومخيمات صيفية من أجل تعزيز زيادة اهتمام النساء والفتيات وزيادة إتاحة الفرص لهن للعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء التعليم الابتدائي والثانوي والعلمي؟

2 بتوجيهه نداء للمنظمات المعنية بالمرأة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم بحيث يمكنها الانضمام إلى الاحتفال باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن توفير التدريب عبر الإنترت و/أو ورش عمل ومخيمات يومية وغيرها من الأحداث؛

3 بمواصلة عمل مكتب تنمية الاتصالات في إطار تشجيع استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات، مما يساعدهن على التصدي لأوجه التفاوت وتيسير اكتساب المهارات اللازمـة في الحياة،

يدعم الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى تقديم مساهمات طوعية للاتحاد لتسهيل تفـيد هذا القرار إلى أقصى حد ممكن؛

2 إلى الاحتفال سنويًا باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوم الخميس الرابع من شهر أبريل، والقيام كلما دعت الحاجة بتبادل الدروس المستفادة من أنشطة اليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" مع مكتب تنمية الاتصالات، ودعوة شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الشركات التي لديها دوائر تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤسسات التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجامعات ومراكز البحث وجميع المؤسسات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تنظيم يوم مفتوح للفتيات؛

3 إلى تقديم الدعم والمشاركة الفعالة في أعمال مكتب تنمية الاتصالات في إطار تشجيع استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفتيات؛

- 4 إلى المشاركة الفعالة في إطلاق "الشبكة العالمية لصناع القرار من النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الرامية إلى تشجيع عمل الاتحاد في إطار استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات بما في ذلك من خلال إقامة شراكات وبناء علاقات تأزر بين الشبكات الحالية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، فضلاً عن تعزيز الاستراتيجيات الناجحة للنهوض بالتوازن بين الجنسين في المناصب العليا في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارات والحكومات والهيئات التنظيمية والمنظمات الحكومية الدولية، بما فيها الاتحاد، وفي القطاع الخاص؛
- 5 إلى تسلیط الضوء على منظور المساواة بين الجنسين في المسائل قيد الدراسة في إطار لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات وبرامج خطة عمل دبي؛
- 6 إلى مواصلة تطوير الأدوات الداخلية والمبادئ التوجيهية بشأن البرامج في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 7 إلى التعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الذين لديهم خبرة كبيرة في مجال تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في المشاريع والبرامج، بغية توفير تدريب متخصص للنساء على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 8 إلى تقديم الدعم اللازم بحيث يتسمى للنساء والفتيات الوصول إلى الدراسة والعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال إتاحة الفرص وتحفيز إدماجهن في عمليات التدريس والتعلم وأو تشجيع تدريسيهن المهني؛
- 9 إلى دعم وأو تشجيع تمويل الدراسات والمشاريع والمقترحات التي تسهم في التغلب على عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها لتمكين النساء والفتيات؛
- 10 إلى القيام سنوياً بترشيح من يستحق من المنظمات والأفراد جائزة المساواة بين الجنسين وتعيمها في مجال التكنولوجيا (GEM-TECH).

(مينيابوليس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002) - (المراجع في أنطاليا، 2006) -
 (المراجع في غواداراخارا، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 71 (المراجع في بوسان، 2014)

الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته بشأن السياسات والخطط الاستراتيجية؛

ب) المادة 19 من الاتفاقية بشأن مشاركة أعضاء القطاعات في أنشطة الاتحاد؛

ج) القرار 72 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، الذي يؤكد أهمية التنسيق بين الخطة الاستراتيجية والمالية والتشغيلية باعتبار ذلك أساساً لقياس التقدم في تحقيق أهداف الاتحاد، وغاياته،

وإذ يلاحظ

التحديات التي يواجهها الاتحاد في تحقيق أهدافه في ظل التغير المستمر في بيئته الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن السياق الخاص بوضع الخطة الاستراتيجية وتنفيذها، على النحو المبين في الملحق 1 بهذا القرار،

وإذ يقر

أ) بالخبرة المكتسبة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد في الفترة 2012-2015؛

ب) بالتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة (UAI) بشأن التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة الذي نُشر في 2012؛

ج) بأن التنسيق الفعال بين الخطة الاستراتيجية والخطة المالية، على النحو المبين في الملحق 1 بالقرر 5 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، يمكن تحقيقه من خلال إعادة توزيع موارد الخطة المالية على مختلف القطاعات ثم على العيادات والأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية، على النحو المعروض في الملحق 3 بهذا القرار،

يقرر

اعتماد الخطة الاستراتيجية للفترة 2016-2019 الواردة في الملحق 2 بهذا القرار،

يكلف الأمين العام

1 بـأن يعمد، بالتنسيق مع مديرى المكاتب الثلاثة، إلى وضع وتنفيذ إطار نتائج للاتحاد فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 (الملحق 2)، تبعاً لمبادئ الميزنة على أساس النتائج (RBB) والإدارة على أساس النتائج (RBM)؛

2 بـأن يعمد، بالتنسيق مع مديرى المكاتب الثلاثة وفي إطار تقاريره السنوية إلى مجلس الاتحاد، إلى تقديم تقارير مرحليه سنوية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2016-2019 وب شأن أداء الاتحاد في تحقيق غاياته وأهدافه، بما في ذلك تقديم توصيات بتعديل الخطة في ضوء التغيرات في بيئه الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأو نتيجة لتقدير الأداء، خاصة من خلال:

’1‘ تحدث أجزاء الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالأهداف والنتائج والنواتج؛

’2‘ إدخال جميع التعديلات الازمة لضمان أن تسهل الخطة الاستراتيجية تنفيذ رسالة الاتحاد، مع مراعاة المقترنات المقدمة من الأفرقة الاستشارية المختصة للقطاعات وقرارات المؤتمرات والجمعيات التي تعقدتها القطاعات والتغييرات في التوجه الاستراتيجي لأنشطة الاتحاد، في سياق الحدود المالية التي وضعها مؤتمر المندوبين المفوضين؛

’3‘ كفالة التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية في الاتحاد، ووضع الخطة الاستراتيجية المناسبة للموارد البشرية؛

3 بـأن يوزع هذه التقارير على جميع الدول الأعضاء بعد أن ينظر المجلس فيها، على أن يحيث هذه الدول على تعميمها على أعضاء القطاعات وكذلك على الكيانات والمنظمات المشار إليها في الرقم 235 من الاتفاقية والتي شاركت في هذه الأنشطة،

يكلف المجلس

- 1 بالإشراف على ما يجري بعد ذلك من تطوير وتنفيذ لإطار نتائج الاتحاد من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 (الملحق 2)؛
- 2 بالإشراف على ما يجري بعد ذلك من تطوير وتنفيذ للخطة الاستراتيجية لل فترة 2016-2019 الواردة في الملحق 2 بهذا القرار، وتعديل الخطة الاستراتيجية عند اللزوم بالاستناد إلى تقارير الأمين العام؛
- 3 بتقديم تقييم لنتائج الخطة الاستراتيجية للفترة 2016-2019 إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين القادم، إلى جانب الخطة الاستراتيجية المقترحة للفترة 2020-2023،

يدعو الدول الأعضاء

إلى الإسهام بوجهات نظرها من المنظور الوطني والإقليمي بشأن مسائل السياسة العامة والنوافحي التنظيمية والتشغيلية في عملية التخطيط الاستراتيجي التي يقوم بها الاتحاد في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر المندوبيين المفوضين القادم، من أجل:

- زيادة فعالية الاتحاد في تحقيق أهدافه المعروضة في صكوك الاتحاد، بأن تتعاون معه في تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛
- مساعدة الاتحاد في الوفاء بالتوقعات المتغيرة لدى جميع أعضائه في بيئة تتطور فيها البنية الوطنية لتوفير خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطويراً مستمراً،

يدعو أعضاء القطاعات

إلى تقديم آرائهم بشأن خطة الاتحاد الاستراتيجية من خلال القطاعات التي يتبعون إليها وأفرقتها الاستشارية.

(مينيابوليس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002) - (المراجع في أنطاليا، 2006) -
(المراجع في غواداراخار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

الملحق 1 بالقرار 71 (المراجع في بوسان، 2014)

معلومات أساسية عن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019

تشمل وثيقة المعلومات الأساسية هذه تعريفاً بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ودوره كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة (UN)، ودور رسالة قطاعات الاتحاد وهيئاته الحاكمة، على التحول الوارد في القسم 1.

ويعرض التقييم العام الوارد في القسم 2 الدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2012-2015، ويحدد الاتجاهات العامة الرئيسية التي تشكل بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للفترة 2016-2019.

ويقدم القسم 3 تحليلًا عن حالة كل قطاع من قطاعات الاتحاد ويعرض دوره ومستقبله.

1 مقدمة

يلتزم الاتحاد، وفقاً لأهدافه المنصوص عليها في دستور الاتحاد واتفاقيته (المادة 1، الفقرتان 1-2)، بتوصيل العالم. ولتحقيق هذا المدف، يعمل الاتحاد على كفالة إدارة البنية التحتية للاتصالات العالمية بسلامة وكفاءة لتمكين كل فرد من الحصول على فوائد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساعدة في التخفيف من حدة المخاطر الجديدة. ويشرف الاتحاد على توزيع الطيف على الصعيد الدولي والتنسيق فيما يتعلق بالأنظمة الساتلية؛ ويعمل على وضع معايير جديدة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول إلى التوافق في الآراء بشأنها؛ ويجري تحليلات للسياسات ويعمل على تطوير بيئة تكنولوجية وتوفير مساعدة تقنية للدول الأعضاء في الاتحاد.

ويغطي عمل الاتحاد، وفقاً لما تقرره وتوجهه الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، مجموعة كبيرة من القضايا: من المعايير الأساسية للنطاق العريض إلى توزيع الطيف؛ ومن تكنولوجيات النفاذ الأساسية إلى الاتصالات المتنقلة العربية النطاق العالية السرعة؛ ومن الكابلات البحرية إلى

الألياف البصرية للأرض؛ ومن وصلات الموجات المتباينة الصغر إلى السوائل؛ ومن إمكانية النفاذ إلى الصحة الإلكترونية؛ ومن تمكين المرأة إلى إمكانية التشغيل البيئي. ويساعد العمل المنجز في الاتحاد بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص والهيئات الأكادémie والمجتمع المدني على كفالة التوصيلية الشاملة ذات الكفاءة للراديو والهاتف والتلفزيون والإنترنت.

1.1 الاتحاد باعتباره جزءاً من منظومة الأمم المتحدة: المساهمة في برنامج تنمية تحويلية لما بعد عام 2015

مع اقتراب الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية (MDG)، والمضي قدماً في برنامج الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 والعمليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (SDG)، تعمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على صياغة إطار واحد للتنمية يجسّد مجموعة متماسكة من الأهداف تدمج بطريقة متوازنة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة المحددة في عملية ريو+20 (التنمية الاجتماعية؛ والتنمية الاقتصادية؛ وحماية البيئة).

وتعتبر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها النطاق العريض، ذات أهمية بالغة في التعجيل بالتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وهذه التكنولوجيات أساسية لأي سياسة إنمائية وأداة تمكين رئيسية لأي خطة إنمائية على الأصعدة الوطنية وأو الإقليمية وأو العالمية.¹

ومنذ عام 2003، كانت عملية القمة العالمية لجتمع المعلومات (WSIS) أداة مهمة في دفع التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً لبرنامج التنمية العالمي. ويسعى الاتحاد، في إطار استراتيجيته لتوصيل العالم، إلى كفالة استمرار حصول الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاعتراف الذي تستحقه في المجتمع الدولي وفي النهج الجديد للأمم المتحدة لكافلة التنمية المستدامة والمنصفة.

¹ لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية (2013): حالة النطاق العريض في عام 2013: تعميم النطاق العريض.

وكلجزء من جهود الأمم المتحدة، يلتزم الاتحاد أيضاً بإدماج أولويات الأمم المتحدة في تخطيطه وعمله الاستراتيجي، في مجالات من قبيل المساواة بين الجنسين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان الريف وكبار السن والتخفيف من مخاطر الكوارث، وغيرها من المجالات. وتعكف منظمة الأمم المتحدة أيضاً على عملية إصلاح تتطلب جملة أمور من بينها تنسيق ممارسات الأعمال، وخاصةً في تطبيق منهجية الإدارة القائمة على النتائج (RBM). وتؤخذ في الاعتبار في استراتيجية الاتحاد هذه الجهود والإصلاحات العالمية ذات الأولوية.

2.1 الم هيئات الحاكمة/دور القطاعات

يشمل الاتحاد: أ) مؤتمر المندوبيين المفوضين، وهو الهيئة العليا للاتحاد؛ ب) مجلس الاتحاد، ويعمل بالنيابة عن مؤتمر المندوبيين المفوضين؛ ج) المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية؛ د) قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R)، ويشمل المؤتمرات العالمية والإقليمية للاتصالات الراديوية وجمعيات الاتصالات الراديوية ولجنة لوائح الراديو؛ ه) قطاع تقدير الاتصالات (ITU-T)، ويشمل الجمعيات العالمية لتقدير الاتصالات؛ و) قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D)، ويشمل المؤتمرات العالمية والإقليمية لتنمية الاتصالات؛ ز) الأمانة العامة. وي العمل كل من المكاتب الثلاثة (مكتب الاتصالات الراديوية (BR) ومكتب تقدير الاتصالات (TSB) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT)) كأمانة لقطاع المعنى من هذه القطاعات.

1.2.1 الم هيئات الحاكمة للاتحاد

1.1.2.1 مؤتمر المندوبيين المفوضين

مؤتمر المندوبيين المفوضين هو الهيئة الحاكمة للاتحاد. فمؤتمر المندوبيين المفوضين هو الهيئة العليا للاتحاد. وهو الهيئة التي تتخذ القرارات التي تحدد توجه الاتحاد وأنشطته.

2.1.2.1 مجلس الاتحاد

يعمل مجلس الاتحاد بصفته الهيئة الحاكمة للاتحاد في الفترة الفاصلة بين مؤتمرات المندوبين المفوضين. ويتخذ المجلس جميع الخطوات الالزمة لتسهيل تفہیذ أحكام دستور الاتحاد واتفاقية ولوائحه الإدارية (لوائح الاتصالات الدولية ولوائح الراديو) وقرارات مؤتمرات المندوبين المفوضين وكذلك قرارات المؤتمرات والمجتمعات الأخرى للاتحاد حسب الاقتضاء. ويشرف المجلس أيضاً على سياسات الاتحاد وتخطيجه الاستراتيجي ويتولى مسؤولية ضمان تسيير الأعمال اليومية للاتحاد بسلامة وينسق برامج العمل ويعتمد الميزانيات ويراقب الشؤون المالية والنفقات. ويشمل دوره النظر في القضايا الواسعة لسياسات الاتصالات لضمان أن تستجيب أنشطة وسياسات واستراتيجيات الاتحاد تماماً لبيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدينامية والسرعة التغير الآن.

2.2.1 دور رسالة قطاعات الاتحاد

1.2.2.1 قطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد (ITU-R)

يؤدي قطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد (ITU-R) دوراً حيوياً في إدارة طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية على الصعيد العالمي وهي من الموارد الطبيعية المحدودة التي يتزايد الطلب عليها من جانب عدد كبير من الخدمات مثل الخدمات الثابتة والتنقلة والإذاعية وخدمات الهواة والأبحاث الفضائية واتصالات الطوارئ والأرصاد الجوية وأنظمة تحديد الموقع العالمية وأنظمة الرصد البيئي وخدمات الاتصالات التي تكفل سلامه الأرواح في البر والبحر والجو.

وتتمثل رسالة قطاع الاتصالات الراديوية في ضمان الاستعمال الرشيد والمنصف والكافء والاقتصادي لطيف الترددات الراديوية في جميع خدمات الاتصالات الراديوية، بما فيها الخدمات التي تستخدم المدارات الساتلية، وإجراء دراسات الموافقة على التوصيات المتعلقة بالاتصالات الراديوية.

المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC)

يعقد المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC) كل ثلاث سنوات أو أربع سنوات. ومن مهام المؤتمر استعراض لوائح الراديو، المعاهدة الدولية التي تنظم استعمال طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية المستقرة وغير المستقرة بالنسبة إلى الأرض، وتنقيحها عند الضرورة. وتتم التنقيحات على أساس جدول أعمال يحدده مجلس الاتحاد الذي يضع في اعتباره توصيات المؤتمرات العالمية السابقة للاتصالات الراديوية.

جمعية الاتصالات الراديوية (RA)

تضطلع جمعية الاتصالات الراديوية (RA) بمسؤولية تنظيم دراسات الاتصالات الراديوية ووضع برامجها ولما فقحة عليها. وتقوم الجمعية بما يلي:

- توزيع الأعمال التحضيرية للمؤتمر والمسائل الأخرى على لجان الدراسات؛
- الرد على الطلبات الأخرى الموجهة من مؤتمرات الاتحاد؛
- اقتراح مواضيع مناسبة لجدول أعمال المؤتمرات العالمية المقبلة للاتصالات الراديوية؛
- الموافقة على توصيات قطاع الاتصالات الراديوية وسائل القطاع التي تهدى لجان الدراسات وإصدارها؛
- وضع برنامج لجان الدراسات وحل أو إنشاء لجان دراسات حسب الحاجة.

لجنة لوائح الراديو (RRB)

يتخـبـ الأعضـاءـ الـاثـنـاـ عـشـرـ لـجـنةـ لـوـاـحـ الرـادـيوـ (RRB)ـ فـيـ مؤـتـمـرـ المـندـوبـينـ المـفـوضـينـ.ـ وـيـؤـدـونـ وـاجـبـاتـهـ بـصـفـةـ مـسـتـقـلـةـ وـعـلـىـ أـسـاسـ دـمـرـغـ.ـ

وتقوم اللجنة بما يلي:

- الموافقة على القواعد الإجرائية التي يستعملها مكتب الاتصالات الراديوية في تطبيق أحكام لوائح الراديو وتسجيل تخصيصات التردد المقدمة من الدول الأعضاء؛

- معالجة المواضيع التي يحيطها المكتب إليها والتي لا يمكن حلها من خلال تطبيق لواح الراديو والقواعد الإجرائية؛
- النظر في تقارير التحقيقات التي يقوم بها المكتب بناءً على طلب إدارة أو أكثر بشأن حالات التداخل غير المنتهية، وتضع توصياتها؛
- تقديم المشورة إلى مؤتمرات الاتصالات الراديوية وجمعيات الاتصالات الراديوية؛
- النظر في الطعون ضد قرارات مكتب الاتصالات الراديوية بشأن تخصيصات التردد؛
- أي واجبات إضافية يحددها مؤتمر مختص أو المجلس.

لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية

تعد لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية، ومن بينها اللجنة الخاصة المعنية بالمسائل التنظيمية والإجرائية، الأسس التقنية والتتشغيلية والتنظيمية والإجرائية للقرارات التي تتخذها المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية. ويتولى الاجتماع التحضيري للمؤتمر (CPM) تجميع هذه الأسس. كما تعد لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية معايير دولية (توصيات) وتقارير وآراء وكبيبات بشأن المسائل المتعلقة بالاتصالات الراديوية.

الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية (RAG)

وفقاً للمادة 11A من الاتفاقية، يضطلع الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية بما يلي:

- "1) يستعرض الأولويات والبرامج والعمليات والمسائل المالية والاستراتيجيات المتعلقة بجمعيات الاتصالات الراديوية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى والتحضير لمؤتمرات الاتصالات الراديوية، وأي أمور خاصة يعهد بها إليه مؤتمر من مؤتمرات الاتحاد أو جمعية من جمعيات الاتصالات الراديوية أو المجلس؛ 1 مكرراً) يستعرض تفاصيل الخطة التشغيلية للفترة السابقة، لتحديد الحالات التي لم يتحقق فيها المكتب الأهداف الواردة في الخطة أو التي لم يتمكن من تحقيقها، ويسدي إلى المدير المشورة بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة؛ 2) يستعرض التقدم المحرز في تفاصيل برنامج العمل [...]؛ 3) يضع الخطوط التوجيهية اللاحمة لأعمال لجان الدراسات؛ 4) يوصي بالترتيبات اللاحمة ل لتحقيق أمور منها خصوصاً تعزيز التعاون والتنسيق

مع هيئات التقييس الأخرى، ومع قطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات والأمانة العامة؛ [...] 6) يعد تقريراً يعرضه على مدير مكتب الاتصالات الراديوية مبيناً فيه التدابير المتخذة بشأن النقاط الموضحة أعلاه؛ 7) يعد تقريراً لجمعية الاتصالات الراديوية بشأن المسائل المسندة إليه وفقاً للرقم 137A من هذه الاتفاقية ويجيله إلى المدير لعرضه على الجمعية [...].

2.2.2.1 قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد (ITU-T)

تتمثل رسالة قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد (ITU-T) في توفير مختل عالمي فريد يعمل فيه ممثلو صناعة الاتصالات والحكومات معاً على تعزيز وضع واستعمال معايير دولية تسمح بالتشغيل البيئي وغير تمييزية وتقوم على الطلب. وتستند هذه المعايير إلى الانفتاح وتأخذ في الاعتبار احتياجات المستعملين، وذلك من أجل تجنب بيئة تمكن المستعملين من الحصول على خدمات بأسعار ميسورة في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تقوم عليها، وخصوصاً في البلدان النامية*، والعمل في الوقت نفسه على إقامة روابط بين أنشطة قطاع تقييس الاتصالات والتواجد ذات الصلة الناجمة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)

تحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) التوجه العام لقطاع تقييس الاتصالات وهيكله. وتحتمم الجمعية مرة كل أربع سنوات وتحدد السياسة العامة للقطاع وتشكل لجان الدراسات وتوافق على برامج عملها المتوقعة لفترة السنوات الأربع التالية وتعين رؤساء هذه اللجان ونواب رؤسائهما.

الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG)

وفقاً للمادة 14A من الاتفاقية، يضطلع الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بما يلي:
"(1) يستعرض الأولويات والبرامج والعمليات والمسائل المالية والاستراتيجيات المتعلقة بأنشطة قطاع تقييس الاتصالات؛ 1 مكررً) يستعرض تنفيذ الخطة التشغيلية [...]؛ 2) يستعرض التقدم

* تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

المحرر في تنفيذ برنامج العمل [...]; 3) يضع الخطوط التوجيهية الالزمة لأعمال لجان الدراسات؛ 4) يوصي بالترتيبيات الالزمة لتحقيق أمور منها خصوصاً تعزيز التعاون والتنسيق مع الميئات الأخرى ذات الصلة، ومع قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تنمية الاتصالات والأمانة العامة؛ [...]؛ 6) يعد تقريراً يعرضه على مدير مكتب تقسيس الاتصالات مبيناً فيه التدابير المتخذة بشأن النقاط الموضحة أعلاه؛ 7) يعد تقريراً يعرض على الجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات بشأن المسائل المنسدة إليه [...] ."

لجان الدراسات التابعة لقطاع تقسيس الاتصالات

تضم لجان الدراسات التابعة لقطاع تقسيس الاتصالات خبراء من جميع أنحاء العالم لوضع معايير دولية معروفة باسم توصيات قطاع تقسيس الاتصالات التي تشكل أساس البنية التحتية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي تمكّن الاتصالات على الصعيد العالمي عن طريق ضمان التشغيل البيني لشبكات وأجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان.

3.2.2.1 قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد (ITU-D)

تتمثل الرسالة الأساسية لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد (ITU-D) في حفز التعاون والتضامن الدوليين في مجال تقديم المساعدة التقنية واستحداث وتطوير وتحسين معدات وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. ويكلّف قطاع تنمية الاتصالات بأداء مسؤولية الاتحاد المزدوجة باعتباره وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وأيضاً وكالة منفذة معنية بتنفيذ مشاريع في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أو ترتيبات التمويل الأخرى، بهدف تيسير وتعزيز تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تقديم وتنظيم وتنسيق أنشطة التعاون التقني والمساعدة.

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)

يحدد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) جدول الأعمال والمبادرات التوجيهية لقطاع تنمية الاتصالات لدورة السنوات الأربع التالية، في حين تستعرض المؤتمرات الإقليمية "القدم المحرر" نحو تحقيق الأهداف الشاملة وكفالة تحقيق الغايات. وتعمل المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات كمنتديات يناقش فيها جميع أصحاب المصلحة المهتمين والمعنيين بعمل قطاع تنمية الاتصالات

مسائل الفجوة الرقمية والاتصالات والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع هذه المؤتمرات باستعراض البرامج والمشاريع العديدة للقطاع ولمكتب تنمية الاتصالات (BDT). كما يتم الإبلاغ عن التائج المحرزة وإطلاق مشاريع جديدة.

ويجمع كل من المجتمعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات البلدان الواقعة في المنطقة المعنية لبحث ومناقشة احتياجاتها ومشاريع القطاع في الحاضر والمستقبل.

الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG)

وفقاً للمادة 17A من الاتفاقية، يضطلع الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بما يلي:

"(1) يستعرض الأولويات والبرامج والعمليات والمسائل المالية والاستراتيجيات المتعلقة بأنشطة قطاع تنمية الاتصالات؛ 1 مكرراً) يستعرض تفاصيل الخطة التشغيلية للفترة السابقة، لتحديد المجالات التي لم يتحقق فيها المكتب الأهداف المحددة في الخطة أو التي لم يتمكن من تحقيقها، ويسدي إلى المدير المشورة بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة، (2) يستعرض التقدم المحرز في تطبيق برنامج العمل [...]؛ (3) يضع الخطوط التوجيهية الالزمة لأعمال لجان الدراسات؛ 4) يوصي بالترتيبات الالزمة لتحقيق أمور منها خصوصاً تعزيز التعاون والتنسيق مع قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقسيس الاتصالات والأمانة العامة، ومع مؤسسات التنمية والتمويل المعنية الأخرى؛ [...] (6) يعد تقريراً يعرضه على مدير مكتب تنمية الاتصالات مبيناً فيه التدابير المتخذة بشأن النقاط الموضحة أعلاه؛ 6 مكرراً) يعد تقريراً يعرض على المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن المسائل المسندة إليه وفقاً للرقم A 213A من هذه الاتفاقية ويحيله إلى المدير لعرضه على المؤتمر [...]".

لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات

دعمأً لخطة تقاسم المعرف وبناء القدرات لمكتب تنمية الاتصالات، تقوم لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات بدراسة وتحليل مسائل محددة تقوم على مهام معينة بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أولوية للبلدان النامية. وهناك لجنتا دراسات تابعتان لقطاع تنمية الاتصالات وتوفران متidiماً محايضاً للحكومات ودوائر الصناعة والهيئات الأكاديمية لمعالجة القضايا ذات الأولوية في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تتناول لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات القضائية المتعلقة بالبيئة التمكينية لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتناول لجنة الدراسات 2 لقطاع تنمية الاتصالات القضائية المتصلة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن السيبراني واتصالات الطوارئ، والتكيف مع تغير المناخ.

4.2.2.1 الأنشطة المشتركة بين القطاعات

تنص قرارات ومقررات مؤتمر المندوبيين المفوضين والمجلس على أنشطة أخرى مشتركة بين القطاعات ومنتديات ومؤتمرات، وفقاً لولاية الاتحاد.

المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (WCIT)

يبيّن للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية أن يقوم بمراجعة جزئية، أو بمراجعة كافية في حالات استثنائية، للوائح الاتصالات الدولية وأن يتناول أي مسألة أخرى ذات طابع عالمي تدخل ضمن اختصاصه وتتصل بجدول أعماله.

2 التقييم العام

يستعرض هذا التقييم العام بإيجاز تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2012-2015 ويحدد الايجاهات والتحديات الرئيسية التي تواجه بيئته/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ستؤثر على عمل الاتحاد وتشكل ملامحه في المستقبل. ويراعي في هذا التقييم على وجه الخصوص أن:

- الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنمو بقوة، وأصبحت توفر على نطاق واسع وتنشر بكثرة.
- تحديات عدم المساواة والاستبعاد تتزايد مع زيادة انتشار الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – و يجب لذلك إيلاء عناية خاصة لسد الفجوة الرقمية وكفالة الإدماج.

- هناك مخاطر وتحديات جديدة تظهر مع الزيادة في نمو واستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التقارب يحدث على شتى المستويات ويؤدي إلى إزالة الحاجز بين القطاعات التكنولوجية المختلفة. ذلك أن التكنولوجيات تتطور بسرعة، مع الزيادة السريعة في معدلات الابتكار، ويزداد انتشارها. وتزداد بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعقيداً. كما أن تطور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقاربها سوف يؤثر على البيئة المتغيرة/القطاع المتغير للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1.2 استعراض موجز لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2012-2015

اعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين في غوادالاخارا (المكسيك) في عام 2010 الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2012-2015. وقد وضع هذه الخطة لتحقيق، ضمن عادةً أهداف، تيسير تنفيذ منهجية الإدارة القائمة على النتائج (RBM) وربط الغايات الاستراتيجية بالأنشطة الأساسية للاتحاد.

وأناشت الخطة الاستراتيجية للفترة 2012-2015 للاتحاد الفرصة للتقدم نحو الوفاء برسالته وتحقيق غاياته. ويمكن الاطلاع على استعراض شامل لنتائجها من 2011² إلى 2014 في "报 告书 عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية وأنشطة الاتحاد للفترة 2011-2014" (الوثيقة PP14/20).

الدروس المستفادة

استناداً إلى تحليل تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية ومراجعة دقية لممارسات المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، تم تحديد التعديلات الرئيسية الازمة للخطة الاستراتيجية للفترة 2016-2019 على النحو التالي:

² قررت إدارة الاتحاد العمل بالخطة الاستراتيجية للفترة 2012-2015 اعتباراً من 2011، بالبدء في تقييم أنشطة الاتحاد والإبلاغ عنها وفقاً لهيكل الخطة الجديدة.

رؤية واحدة، ورسالة واحدة، ومجموعة واحدة من القيم الأساسية: يجب أن تحدّد وتعلن في مقدمة الخطة الاستراتيجية الرؤية والرسالة المشتركة للاتحاد والقيم الأساسية التي تحدّد الأولويات وتوجه عمليات اتخاذ القرار.

• إطار قوي قائم على النتائج: يجب أن يتبع التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التشغيلي نفس الإطار القائم على النتائج، مع اختلاف مستوى التفاصيل. ولغرس مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، يجب أن تشمل عناصر إطار الاتحاد القائمة على النتائج:

- الغايات الاستراتيجية للاتحاد ومقاصده: ثمة حاجة إلى تحديد غايات استراتيجية على مستوى الاتحاد تساهم فيها القطاعات الثلاثة، والمكاتب التابعة لها، والأمانة العامة. ويمكن الاستفادة من المقصود العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمؤشرات إنجاز على مستوى الغايات الاستراتيجية، ل توفير الأسس والمقاصد لفترة الخطة الاستراتيجية.

- الأهداف والنتائج: يجب أن تحدّد الأهداف والنتائج القطاعية والمشتركة بين القطاعات من أجل تحقيق الغايات الاستراتيجية للاتحاد.

- الواقع والأنشطة المقابلة: يجب في إطار عملية التخطيط التشغيلي تحديد المنتجات أو الخدمات النهائية التي يقدمها الاتحاد والأنشطة المقابلة لها التي يتعين الاضطلاع بها لإنتاجها. وسوف يضمن ذلك التوافق الملائم مع الغايات الاستراتيجية والأهداف/النتائج للاتحاد ويتيح الفرصة لأي إجراءات تصحيحية في فترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية، بما يتيح الفرصة لإجراء التعديلات الملائمة التي تتطلبها التغيرات السريعة في بيئة قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

معايير واضحة للتنفيذ: يجب تحديد معايير ملائمة لتعزيز الروابط بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، ووضع المعايير الالزمة لتحديد الأولويات بين أنشطة الاتحاد المختلفة.

تعزيز منهجية الإدارة القائمة على النتائج: من أجل مواصلة تحسين رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية وإتاحة الفرصة لأي إجراءات تصحيحية في فترة السنوات الأربع، يجب أن يوضع إطار نتائج شامل للاتحاد، ودعمه بتعزيز الأطر التالية:

- **إطار إدارة الأداء:** يجب استعمال إطار إدارة الأداء، ليس في تقييم الأداء فيما يتعلق بأنشطة الاتحاد فحسب، بل أيضاً في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الاستراتيجية من خلال تحقيق المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **إطار إدارة المخاطر:** يجب استعمال إطار إدارة المخاطر في تحديد وتحليل وتقييم مواجهة المخاطر التي يمكن أن يكون لها تأثير على أداء الاتحاد في سعيه نحو تحقيق غاياته وأهدافه. ويجب النظر في تدابير التخفيف من حدة المخاطر الواردة في الإطار والتخطيط لها وتنفيذها من خلال عملية التخطيط التشغيلي.

2.2 بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تؤدي الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فعلياً إلى تغيير كل أوجه الحياة الحديثة – في مجال العمل والأعمال التجارية والحياة الاجتماعية والثقافية والترفيه. ووفقاً لتقديرات الاتحاد بلغ عدد الاشتراكات في الهواتف الخلوية 6,8 مليار هاتف بنهاية عام 2013 أو نفس عدد سكان كوكب الأرض تقريباً، بحيث أصبح معدل انتشار الهواتف الخلوي 96 في المائة. وبلغ عدد من لديهم القدرة على النفاد إلى التلفزيون خمسة مليارات شخص. كما بلغ عدد مستخدمي الإنترن特 2,4 مليار شخص بنهاية عام 2013. وتواصل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة انتشارها في البلدان في جميع مناطق العالم، مع توصيل المزيد والمزيد من الأشخاص.

1.2.2 فو الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورها

تطور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسرعة، كما أنها أصبحت أكثر انتشاراً وتغلغاً. ويوضح الشكل 1 التطور العالمي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أي الريادة في مستويات النفاذ لمختلف أنواع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدار العقد الماضي. وأصبحت الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بمثابة بنية تحتية بالغة الأهمية، لا توفر الدعم لاتصالات المواطنين والمظمات فحسب، بل أيضاً لخدمات متکاملة أخرى، مثل توفير الطاقة والرعاية الصحية والخدمات المالية.

واستمر نمو الإقبال على كل من الخدمات الثابتة (السلكية) العريضة النطاق، وبصفة خاصة الخدمات المتنقلة العريضة النطاق في جميع أنحاء العالم. وتزيد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة العريضة النطاق في الوقت الراهن ثلاث مرات عن اشتراكات خدمات الاتصالات الثابتة العريضة النطاق (2,1 مليار مقابل 700 مليون). وبالفعل، فإن خدمات الاتصالات المتنقلة العريضة النطاق تمثل خدمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتمتع بأعلى معدلات النمو على الصعيد العالمي (الشكل 1 أدناه)، وتسهم في إحداث تغيرات في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستهلاكها وفي نوع الخدمات الذي تقدمه الصناعة.

الشكل 1 – التطور العالمي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2003-2013*



وسوف تستمر هذه المعدلات السريعة في النمو وستزداد وتيرتها في المستقبل. وعلى سبيل المثال، تنبأ شركة إريكسون بأن عدد الاشتراكات في الهواتف الذكية من المتوقع أن يتجاوز 4 مليارات بحلول عام 2018، في حين يتوقع وصول الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة العربية إلى 7 مليارات اشتراك في عام 2018.³ ويتوقع محللون آخرون أن يتضاعف عدد الاشتراكات في الجيل الرابع عشرة أضعاف على الصعيد العالمي خلال خمس سنوات، من 88 مليوناً في عام 2012 إلى 864 مليوناً في عام 2017.⁴

ونتيجة للنمو في عدد المستعملين وفي حجم الحركة والتطبيقات، من المتوقع أن يستمر ارتفاع الإيرادات في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً، ولكن يبدو أن المشاركين الجدد في الصناعة على استعداد لأنخذ حصة متزايدة منها. ومن المرجح أن ينمو إجمالي الإيرادات التي يجنّها مشغلو الاتصالات التقليديون، على الرغم من أنهم قد يفقدون ما يصل إلى 6,9 في المائة في مجموع إيرادات خدمات الصوت (ما يمثل 479 مليار دولار أمريكي) لصالح الخدمات الصوتية بواسطة بروتوكول الإنترن特 (VoIP) في إطار الخدمات غير التقليدية (OTT)، بحلول عام 2020.⁵ وفي مجال آخر وثيق الصلة، بلغت قيمة سوق الحوسبة السحابية 18 مليار دولار أمريكي في عام 2011 وكان يقدر لها أن تصل إلى 32 مليار دولار بحلول عام 2013،⁶ ومربّ ذلك كمية البيانات الهائلة المختزنة في الحيز السحابي والتي تمثل ثلثي حركة مراكز البيانات على صعيد العالم.⁷

ومن المتوقع أن تتجاوز الحركة العالمية السنوية القائمة على بروتوكول الإنترن特 عتبة الزيتابايت (zettabyte) (1,4 زيتابايت) بحلول نهاية عام 2017، مدفوعة بتنوع خدمات التلفزيون المدفوعة والبث الفيديوي وغير ذلك من المحتويات الغنية بالوسائل.⁸ ويبلغ عدد ساعات مشاهدة الفيديو على موقع يوتوب أكثر من 4 مليارات ساعة كل شهر، كما يبلغ عدد مقاطع المحتويات التي

³ تقرير شركة إريكسون عن تقليلية الحركة.

⁴ التوقعات الفصلية لبيانات الخدمات المتنقلة لشركة Pyramid Research، فبراير 2013

⁵ Emeka Obiodu and Jeremy Green (2012): The Future of Voice, OVUM

⁶ Saul Berman, Lynn Kesterson-Townes, Anthony Marshall and Robini Srivaths (2012): The power of Cloud: Driving business model innovation. IBM Global Business Services

⁷ الاتحاد ومؤشر شركة سيسكو بشأن إقامة الشبكات البصرية (VNI).

⁸ مؤشر شركة سيسكو بشأن إقامة الشبكات البصرية: التوقعات والمنهجية، 2011-2016.

يتم تبادلها على موقع فيسبوك 30 مليار مقطع كل شهر، ويرسل نحو 400 مليون تغريدة كل يوم من حوالي 200 مليون مستخدم نشط كل شهر.⁹

وأصبحت إنترنت الأشياء (IoT) حقيقة واقعة بشكل سريع، ومن المتوقع أن تنمو الاتصالات من آلة إلى آلة (M2M) نمواً كبيراً في المستقبل القريب. وسوف تسجل أجهزة التلفزيون والهواتف الذكية والمواقف الذكية ونماذج التواصل من آلة إلى آلة عبر الإنترن特 في بحارة الأعمال بحلول عام 2017 معدلات نمو قدرها 42 في المائة و116 في المائة و119 في المائة و86 في المائة، على التوالي. وسوف ينطوي حجم الحركة من الأجهزة اللاسلكية حجم الحركة من الأجهزة السلكية بحلول عام 2014.¹⁰

ويستخدم مصطلح "البيانات الضخمة" لتعريف الأصول المعلوماتية كبيرة الحجم، عالية السرعة، شديدة التنوع، التي تتطلب أشكالاً من معالجة المعلومات ذات جدوى تکاليفية وتتسم بالابتكار من أجل تحسين الرؤية المتعمقة وعملية صنع القرار.¹¹ ويقدر حجم البيانات التي سيتم استحداثها بحلول عام 2020 بأربعين زيتاپايت من البيانات وهي تزيد 300 مرة عما كانت عليه في عام 2005. ويقدر في الوقت الراهن حجم البيانات التي تستحدث كل يوم بمقدار 2,5 كوبينتيليون بايت. وتقوم معظم الشركات في الولايات المتحدة بتخزين 100 تيرابايت من البيانات على الأقل. وحسب الصناعة والمنظمة، تضم البيانات الضخمة معلومات من مصادر داخلية وخارجية متعددة مثل المعاملات والوسائل الاجتماعية ومحفوظ المشاريع وأجهزة الاستشعار والأجهزة المتنقلة. وحتى عام 2011، قدر حجم البيانات في مجال الرعاية الصحية بمقدار 150 إكسابايت، ويُقدر أن يصل عدد أجهزة المتابعة الصحية اللاسلكية التي يمكن ارتداؤها إلى 420 مليون جهاز في 2014.¹²

⁹ المصادر: QAS، MEPTEC، IBM، SAS، EMC، Gartner، Cisco، Twitter، McKinsey Global Institute.

¹⁰ مؤشر شركة سيسكو بشأن إقامة الشبكات البصرية: التوقعات والمنهجية، 2011-2016.

¹¹ التعريف من غارنر.

¹² المصادر: QAS، MEPTEC، IBM، SAS، EMC، Gartner، Cisco، Twitter، McKinsey Global Institute.

وتسهم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متزايد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتمكن النفاذ إلى المعلومات والخدمات وتبادلها في أي مكان وفي أي وقت، بالإضافة إلى المعالجة السريعة لهذه المعلومات وتخزين كميات كبيرة منها، على نحو يجعل توفير الخدمات العامة والخاصة أكثر فعالية وكفاءة وقدرة على النفاذ وبشأن ميسور. كما تزيد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من القدرة على النفاذ إلى الأسواق وتحسن إدارة الكوارث وتيسير المشاركة الديمقراطية في عمليات الحكومة. وتتوفر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل ذات جدوى تكاليفية أعظم وتأثير أكبر للمحافظة على الثقافة المحلية ودعمها. كما أنها تخفض تكلفة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (مثلاً، بأن تحل محل خدمات النقل والبريد)، وتفتح فرص عمل جديدة تماماً (مثل الخدمات القائمة على الحوسبة السحابية والتطبيقات والخدمات المتنقلة وإسناد عمليات الأعمال إلى مصادر خارجية والأعمال ذات الصلة بالمحظى).

وتعتبر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما شبكات وخدمات النطاق العريض، في العالم الحديث، بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي للبلدان (الإطار 1) وللقدرة التنافسية الوطنية في الاقتصاد الرقمي العالمي. وتدعيم شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات العريضة النطاق الاتصالات السريعة ذات الكفاءة في بلدان وقارات مختلفة. وليس ذلك فحسب، بل إن منتجات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزء من قطاع التكنولوجيا المتقدمة عالية القيمة في حد ذاتها - وهو القطاع الذي يحقق أسرع أشكال النمو فيما يتعلق بالتجارة الدولية،¹³ بل ويمكن أن يحافظ على سرعة نمو الإيرادات. وتعتبر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم قطاعاً اقتصادياً في حد ذاتها، فضلاً عن كونها عوامل داعمة لتعزيز القدرة التنافسية التكنولوجية في قطاعات أخرى. وتعتبر الخدمات العريضة النطاق ذات أهمية بالغة في توليد مهارات جديدة وتغذية النمو الاقتصادي والتغير التكنولوجي في جميع جوانب الاقتصاد - من الزراعة إلى المالية إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الحديثة.

¹³ منظمة التجارة العالمية (2013): تقرير التجارة العالمية 2013.

الإطار 1: مساهمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الوطنية

تدل بحوث البنك الدولي التي يستشهد بها بكثرة¹⁴ على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة النفاذ السريع إلى الإنترن特، تجعل بالنمو الاقتصادي، لا سيما في أقل البلدان نمواً. ومن الأمثلة على أثر الاستفادة من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- يقدر أنه بحلول عام 2025 يمكن أن يصل الأثر الاقتصادي العالمي لـتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تريليونات الدولارات الأمريكية.¹⁵ وسوف تتراوح الفائدة الاقتصادية السنوية للإنترنت المتنقل بين 3,7 تريليون دولار أمريكي و 10,8 تريليون دولار أمريكي على الصعيد العالمي بحلول عام 2025. ومن المحتمل أن يؤدي رفع مستويات انتشار النطاق العريض في الأسواق الصاعدة إلى المستويات التي تشهدها أوروبا الغربية الآن إلى إضافة 300-420 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي وأن يستحدث 10-14 مليون وظيفة.¹⁶
- ويتبعأ تقرير أعدته لجنة النطاق العريض¹⁷ بأن التطبيقات الصحية المتوفرة من خلال النطاق العريض المتنقل سوف تخفض التكاليف، مثلًا باتاحة الفرصة للأطباء بتقديم الرعاية عن بعد من خلال المتابعة والتشخيص عن بعد، أو دعم الرعاية الوقائية. ويقدر أن الرعاية الصحية المتنقلة يمكن أن توفر للبلدان المتقدمة 400 مليار دولار أمريكي في عام 2017 وأن تقدر مليون شخص من الموت خلال خمس سنوات في إفريقيا جنوب الصحراء.¹⁸
- ويقدر أن هناك 2,5 مليار فرد ليس لديهم معاملات مصرافية على الصعيد العالمي. وتمثل الخدمات المالية لـتكنولوجيـا المعلومات والاتصالات فرصة لدول كثيرة لتحقيق الإدماج المالي للفقراء.
- وتزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SME)، التي تتفق أكثر من 30 في المائة من ميزانيتها على تكنولوجيات الويب من دخلها بسرعة تزيد تسع مرات على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتفق أقل من 10 في المائة.¹⁹
- وتمثل حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحدة من أكثر وسائل معالجة التحديات البيئية ابتكاراً وقدرة. وتشير التقديرات إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهم بنسبة 2-2,5 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG). غير أن الاستعمال الذكي لـتكنولوجيـا المعلومات والاتصالات يمكن، في الوقت نفسه، أن يقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة تصل إلى 25 في المائة.²⁰

المصادر: متعددة

14 Qiang (2009) على النحو المشار إليه في World Bank (2009): Information and Communications for Development 2009

15 McKinsey Global Institute (2013): "Disruptive technologies: Advances that will transform life, business, and the global economy"

16 المرجع نفسه.

17 لجنة النطاق العريض (2013): حالة النطاق العريض في عام 2013: تعميم النطاق العريض.

18 GSMA/PwC (2012): Touching Lives through Mobile Health: Assessment of the Global Market Opportunity

19 McKinsey & Company (2009): Mobile broadband for the masses

20 لجنة النطاق العريض (2012): جسر النطاق العريض: ربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالعمل المناخي من أجل اقتصاد منخفض الكربون.

2.2.2**عدم المساواة والاستبعاد الرقمي****1.2.2.2 الفجوة الرقمية**

على الرغم من هذا النمو السريع في النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، فلا يزال حوالي 4,4 مليار شخص - أي حوالي ثلثي سكان العالم تقريباً - لا يملكون الفيالق المنتظم إلى الإنترنط. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال 92 في المائة من السكان في 49 بلداً حددتها الأمم المتحدة كأقل البلدان نمواً (LDC) (والتي تؤوي حوالي 890 مليون شخص) غير قادرين على النفاذ إلى أكبر وأقيم مكتبة وسوق في العالم بصفة منتظمة. ونظراً إلى أن 53 بالمائة من السكان في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية، فإن التحدي المتعلق بتوفير البنية التحتية لتوصيل هؤلاء الناس جميعهم بشبكة الإنترنط عالية السرعة هائل للغاية.

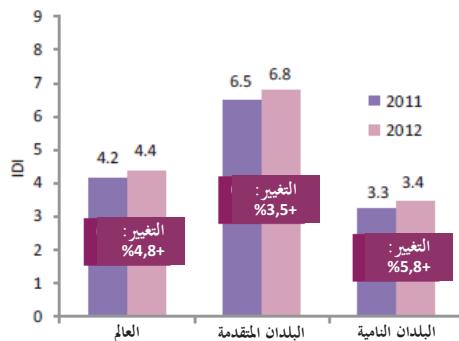
والأهم من ذلك، هو أن شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأسس الذي سيبني عليها الاقتصاد الرقمي في المستقبل. ولذلك، فإن ثلثي سكان العالم غير قادرين في الوقت الراهن على الحصول على المهارات الرقمية أو تطويرها، وهي المهارات التي ستقرر القدرة التنافسية الوطنية في المستقبل. ويوضح الإطار 2 حجم الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي.

الإطار 2: تتبع الفجوة الرقمية باستعمال الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الشكل 1 في الإطار: الفجوة الرقمية: الاشتراكات النشطة في خدمات الاتصالات المتنقلة العرضة للنطاق (الشكل الأيسر) وخدمات الاتصالات الثابتة (الشكلية) العرضة للنطاق (الشكل الأيمن)



الشكل 2 في الإطار: الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، وحسب مستوى التنمية



إن الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) للاتحاد أداة مفيدة لمقارنة الاختلافات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأنها، باعتباره مؤشرًا مركبًا، يجمع عدّة مؤشرات للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قيمة واحدة. ويشير تحليل للرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى وجود فجوة كبيرة بين العالم المتقدم والعالم النامي. وفي عام 2012، كان متوسط قيمة هذا الرقم القياسي في البلدان المتقدمة يزيد بمقدار الضعف تماماً عن المتوسط في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، فإن متوسط قيمة الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية يزداد بوتيرة أسرع، بمعدل 5,8 في المائة، مقارنة بنسبة 3,5 في المائة في البلدان المتقدمة. وفي حين بدأت البلدان المتقدمة تصل إلى مستويات التشبع، وخاصة في مجال الاشتراكات في الهواتف الخلوية المتنقلة ونفاد الأسر إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن البلدان النامية التي لا تزال مستويات الانتشار فيها أقل بكثير، تتمتع بإمكانيات كبيرة للنمو.

المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات لعام 2013 الصادر عن الاتحاد

الفجوة الرقمية بين الجنسين 2.2.2.2

تعاني النساء في كثير من البلدان من "فجوة بين الجنسين" فيما يتعلق بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يفتقدن إمكانية الحصول على المهارات ذات الصلة والتعليم والتكنولوجيا والشبكات ورأس المال. ويقل احتمال أن تملك المرأة في العالم النامي هاتفاً متنقلأً بنسبة 21 في المائة عن نظيرها من الذكور.²¹ وفي العالم النامي، تقل نسبة النساء اللاتي يستعملن الإنترن特 عن الذكور بنسبة 16 في المائة (مقابل 2 في المائة فقط في العالم المتقدم)، مما يشير إلى أن النساء، في بلدان كثيرة، يصلن إلى الإنترن特 ببطء أكبر وفي وقت متاخر عن الرجال. ولهذا آثار خطيرة على قدرة النساء على استعمال الإنترن特 للحصول على المعلومات وتنمية المهارات الحيوية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الالزامية للمشاركة في العمل في الاقتصاد الرقمي القائم حالياً.

ومن شأن سد الفجوة بين الجنسين إيصال فوائد الخدمات اللاسلكية إلى 300 مليون امرأة إضافية،²² وتغذكيهن من المشاركة الكاملة في الاقتصاد وإطلاق قدراتهن. وبلغ عدد النساء من مستخدمي الإنترن特 1,3 مليار مستخدم (37 في المائة من مجموع النساء في العالم) وبلغ عدد الرجال المستخدمين للإنترن特 1,5 مليار (41 في المائة من مجموع الرجال)، أي أن الفجوة العالمية الراهنة بين الجنسين في الإنترن特 تمثل في اخفاض عدد النساء المستخدمات للإنترن特 بحوالي 200 مليون امرأة.²³ وما لم يُتخذ إجراء ما، سوف يبلغ حجم الفجوة العالمية بين الجنسين في مجال الإنترن特 حوالي 350 مليون في غضون ثلاثة سنوات. ويعود توصيل النساء بالإنترن特 بفائدة للمجتمع ككل - فيتمكن مثلاً بإدخال 600 مليون امرأة وفتاة إضافية إلى عالم الإنترن特 زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تصل إلى 18-13 مليار دولار أمريكي.²⁴

²¹ GSMA/Cherie Blair Foundation for Women (2010)

²² لجنة النطاق العريض (2013): حالة النطاق العريض في عام 2013: تعليم النطاق العريض.

²³ الاتحاد (2013): وقائع وأرقام عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

²⁴ شركة إنجل، تقرير "المرأة والويب"، يناير 2013.

3.2.2.2 الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأشخاص ذوي الإعاقة

يوجد حوالي مليار شخص من ذوي الإعاقة في العالم (أي حوالي 15 في المائة من سكان العالم) يعيش 80 في المائة منهم في البلدان النامية. ولا تزال هذه المجموعة الكبيرة من الأشخاص تواجه عوائق كبيرة تحد من إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. وفي حين أصبحت الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكنولوجيا أساسية لدعم الحياة المستقلة للأشخاص ذوي الإعاقة، لا تزال توجد تحديات كبيرة يتعين التصدي لها، وهي: (أ) خفض التكلفة المرتفعة للتكنولوجيات المساعدة (بما في ذلك تكلفة التكنولوجيا وتكلفة التقييم والتدريب وخدمات الدعم)؛ (ب) عدم نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات تعزز انتشار هذه التكنولوجيات؛ (ج) محدودية توفر واستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام.²⁵

3.2.2 المخاطر والتحديات المصاحبة لنمو الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يبشر الدور المتنامي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكثير، غير أن تطور البيئة يثير بعض القضايا "الجانبية". وإنجازات كبيرة في الاتصالات تحقق مزايا هائلة، ولكنها تؤدي أيضاً إلى مخاطر جديدة.

1.3.2.2 بناء الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مع تزايد حجم التجارة الإلكترونية والمعاملات المالية على الخط وتيسير الخدمات الحكومية وزيادة شيوع الشبكات التعاونية والاجتماعية، سيظلل بناء الثقة والحفاظ عليها عند استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شاغلاً رئيسياً. ومع استمرار زيادة إدماج الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد وفي مجتمعنا، فإن استمرار تيسيرها وامكانية الاعتماد عليها وأمنها ستزيد أهميتها بالنسبة للحكومات والشركات التجارية والأفراد. وبivity النهوض بالأمن السيبراني وبالتعاون والتنسيق الدوليين في هذا المجال أمراً يتسم بالأولوية الكبيرة.

²⁵ تقرير تجاري عن مشاورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للجتماع الرابع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية في الدورة الثامنة والستين للمجتمعية العامة للأمم المتحدة (2013): إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق إطار إمائي يشمل الإعاقة.

وتشير التقديرات إلى أن تكلفة نشاط الجرائم السيبرانية على المستوى العالمي قدرها تريليون دولار أمريكي،²⁶ وهو رقم يمكن أن يتضاعف ثلاث مرات بحلول عام 2020 ما لم تحدث الشركات سياسات دفاعها.²⁷ ويستمر انتشار التهديدات في الزيادة – وعلى سبيل المثال، يتم اكتشاف برمجيات ضارة جديدة كل يوم، وبوتيرة تزيد مئات المرات عنها في العقد الماضي. وقد تم اكتشاف ما لا يقل عن 6,5 مليون برنامج ضار جديد في عام 2013.²⁸

وبحسب حوالي 69 في المائة من المديرين التنفيذيين الذين أُجريت معهم مقابلات في المنتدى الاقتصادي العالمي²⁹ من أن الأشخاص الذين يهاجمون موقع الإنترنت سيظلون أكثر تقدماً وكفاءة من آليات الدفاع في شركاتهم. وتتوقع إحدى الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات أن تتعرض إلى 10 000 هجمة من الإنترن特 كل يوم، وترى حوالي 40 في المائة من الشركات المشمولة بالدراسات الاستقصائية أن إنفاقها على وسائل الدفاع "أقل مما ينبغي بدرجة ملحوظة".

وفي الوقت الراهن، هناك انتقال من الأشكال المعتادة للهجمات السيبرانية والجرائم المتعلقة بذلك إلى أشكال أكثر تعقيداً، تستغل غاذج تكنولوجية جديدة، (مثلاً: الحوسبة السحابية والبيانات الضخمة والمفتوحة وتطبيق الويب 2.0 والشبكات الاجتماعية، وما إلى ذلك). ولا تزال البلدان تحاول كبح جماح التهديدات الراهنة، ولذلك سوف تجد صعوبة في محاولتها مواكبة التطور السريع في بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

McAfee, Center for Strategic and International Studies (2013): The economic impact of cybercrime and cyber espionage, July 2013²⁶

World Economic Forum in collaboration with McKinsey & Company: Risk and Responsibility in a Hyperconnected World, January 2014²⁷

Symantec Intelligence Report: January 2013²⁸

World Economic Forum in collaboration with McKinsey & Company: Risk and Responsibility in a Hyperconnected World, January 2014²⁹

ومن الصعب الحصول على توقعات مستقبلية بسبب طبيعة الفضاء السيبراني التي تتسم بالدينامية والسيولة. غير أنه من الواضح أن نمو وتطور المخاطر والتحديات المتصلة باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يناسب طردياً مع نمو وتطور بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك فإن الأمان السيبراني - أو بالأحرى بناء الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - سوف يبقى على رأس جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية.

2.3.2.2 حماية الأشخاص الأكثر ضعفاً

إن الشباب في جميع أنحاء العالم هم المستعملون الأكثر نشاطاً للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واليوم ثلثون في المائة من الشباب يتبنون إلى "الجيل الرقمي" (مصطلح مستخدم بكثرة لوصف الشباب ذوي الخبرة المتينة في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذين يمثلون القوة المحركة لمجتمع المعلومات). وبين تقرير "قياس مجتمع المعلومات لعام 2013" ³⁰ أنه من المتوقع أن يتضاعف عدد أبناء الجيل الرقمي في العالم النامي في غضون السنوات الخمس القادمة. ومع ذلك، فإن الشباب والأطفال معرضون أيضاً لأشكال جديدة من المخاطر تطرأها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة إذا كان إعدادهم لمواجهة هذه التحديات ضعيفاً ولا تتوفر لهم الحماية الكافية في التشريع. ويواجه الشباب، وخاصة الأطفال، مجموعة من المخاطر على الإنترنت، منها الأعمال الإباحية للأطفال واستمالتهم والترهيب عبر الإنترنت والتعرض للمحتوى الضار وانتهاك الخصوصية.

وكشفت دراسة استقصائية لمجلة Consumer Reports عن أن مليون طفل تعرضوا للتحرش أو التهديد أو خضعوا لأشكال أخرى من الترهيب عبر الإنترنت على فيسبوك في عام 2011 ³¹. وتشير إحصاءات ودراسات أخرى إلى أن 72 في المائة من المراهقين لهم ملف للبيانات الشخصية على شبكات التواصل الاجتماعي. كما يملك حوالي نصفهم (47 في المائة) ³²

³⁰ الاتحاد (2013): قياس مجتمع المعلومات لعام 2013.

³¹ Consumer Reports Magazine survey June 2011

³² Teen Online & Wireless Safety Survey: Cyberbullying, Sexting and Parental Controls. Cox Communications Teen Online and Wireless Safety Survey in Partnership with the National Center for Missing and Exploited Children, 2009

ملفًا عاماً للبيانات الشخصية يمكن أن يشاهده أي شخص، ولم يتأكد إلا 15 في المائة فقط³³ من إعدادات الأمان والخصوصية في حساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي.

ولا تركز المبادرات الحديثة المعنية بحماية الطفل على الخط على مكافحة المخاطر والحد منها فحسب، بل تركز أيضاً على تمكين الشباب من المشاركة بفعالية في الحياة المدنية والاجتماعية على الإنترنت على نحو يتسم بالمسؤولية وبالقيم الأخلاقية باعتبارهم مواطنين من الجيل الرقمي. وتحتاج الاستجابة الشاملة لحماية الشباب وتمكينهم إلى نجح يقوم على تعدد أصحاب المصلحة تشارك فيه مجموعة متنوعة من القوى الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

وفي حين حُصصت استثمارات كبيرة في أمريكا الشمالية وأوروبا ومناطق من آسيا لفهم سلوك الطفل على الخط وتنفيذ استراتيجيات لحماية الأطفال على الخط، فلا تزال هناك ثغرات عديدة في معرفتنا عن مواطن ضعف واحتياجات مستخدمي الإنترنت الشباب في مناطق أخرى من العالم، لا سيما في البلدان التي لا يزال انتشار الإنترنت فيها منخفضاً.

3.3.2.2 الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ

من أهم المسائل في قضية تغير المناخ استمرار انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) كناتج فرعي للحياة الصناعية والتجارية. وفي حين تعتبر صناعة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملًا رئيسيًا في مواجهة تغير المناخ، فإنها تسهم أيضًا بمقدار يتراوح بين 2 و 2,5 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المستوى العالمي أو 1 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون (CO₂) كل عام. ويقدر الخبراء أن الحواسيب الشخصية وأجهزة المستخدم النهائي الأخرى مسؤولة عن حوالي 40 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين تولد شبكات الاتصالات ومراكز البيانات 24 في المائة و 23 في المائة من هذه الانبعاثات على التوالي. ويفيد ذلك تقرير سمارت 2020 (SMART 2020)،³⁴ الذي يشير أيضًا إلى أن معدل نمو انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من صناعة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان قدره 6,1 في المائة من عام 2002 إلى عام 2011، على الرغم من أنه من المتوقع أن ينخفض إلى 3,8 في المائة من عام 2011 إلى عام 2020. وتشير وكالة الطاقة الدولية (IEA) إلى أن الاستهلاك المتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات زاد فعلاً عن 5 في المائة من استهلاك الكهرباء العالمي النهائي الشامل ويمكن أن يتضاعف استهلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشامل بحلول عام 2022 ويصل في عام

National Cyber Security Alliance (NCSA)-MacAfee Online Safety Study, 2011³³

SMART 2020: Enabling the low carbon economy in the information age³⁴

إلى ثلاثة أضعاف المعدل في عام 2010.³⁵ وبالإضافة إلى ذلك، تشير جامعة الأمم المتحدة إلى أنه في عام 2013 وحده طرحت في الأسواق 67 مليون طن متري من المعدات الكهربائية والإلكترونية وتم التخلص من 53 مليون طن متري من المخلفات الإلكترونية على مستوى العالم.

4.2.2 البيئة المتغيرة/القطاع المتغير للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بسبب التطور والوصول إلى شبكات الجيل التالي (NGN) السلكية واللاسلكية القائمة كلها على بروتوكول الإنترنت، يؤدي التقارب إلى تحويل قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويبتيح فرصةً رئيسية وكذلك تحديات للمشغلين في الصناعات والميئات التنظيمية وواعضي السياسات على حد سواء على الصعيدين الوطني والدولي. وبعيد التقارب تشكيل العلاقات بين منصات الاتصالات والوسائل التي كانت منفصلة من قبل، مما يساعد على توفير خدمات رأسية مستقلة عبر منصات أفقية موحدة. ونتيجة لذلك، أصبحت منصات التكنولوجيا التي كانت مقسمة من قبل (موجهة للخدمة) تدعم الآن الخدمات والتطبيقات المتعددة للصوت والبيانات والفيديو. ويحوّل التقارب الحدود بين أسواق الخدمات التي كانت مستقلة من قبل ويفتهر الحاجة إلى استعراض أنظمة السياسات واللوائح التقليدية بما في ذلك إعادة تعزيز تدابير السلامة العامة. وتلاشى الحدود بين الخدمات الثابتة والمتنقلة والخدمات السلكية واللاسلكية مع اتجاه الاتصالات نحو الشبكات المهجنة حيث تستطيع الأجهزة التنقل بدون انقطاع وبسلامة من شبكة إلى أخرى دون أي توقف في الخدمة.

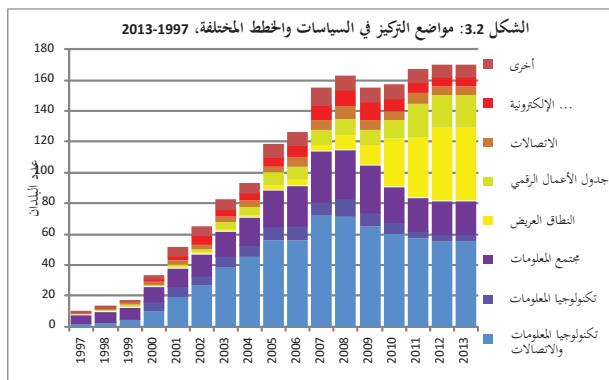
وتوصي التطورات الجديدة في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الجمع بين الإنترنت المتنقلة وإنترنت الأشياء (IoT)، بأنها ستكون من أكثر تكنولوجيات العقد القادم إثارة للتغيير.³⁶ وفي الواقع، فإن ظهور الأجهزة والشبكات والخدمات والتطبيقات الرقمية الجديدة يمثل تغيراً عميقاً يعيد تشكيل الصناعات الرئيسية.

International Energy Agency: Powering down to save energy need not be a turn-off, 35
January 2013

McKinsey Global Institute (2013): Disruptive technologies: Advances that will transform life, 36
business, and the global economy

وتقوم البلدان بتحديث وتعديل سياساتها لتوسيعه وتعكس التغيرات في التكنولوجيات والأسواق. ونتيجة لذلك، أصبحت السياسات الوطنية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركز بشكل متزايد على الاعتبارات الأعم الشاملة للقطاعات³⁷ (الشكل 2).

الشكل 2 – التطور في سياسات البلدان في مجال الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مرور الوقت، 1997-2013



المصدر: لجنة النطاق العريض (2013): التخطيط من أجل التقدم؛ سبب أهمية الخطط الوطنية للنطاق العريض

وأصبح اعتماد أدوات تنظيمية مناسبة لاستجابة لأنماط السلوك الجديدة في السوق وال الحاجة المتزايدة لحماية المستهلك أكثر تعقيداً بالنسبة للهيئات التنظيمية في بيئة التقارب اليوم. وما يزيد هذه الهيئة تعقيداً، أن جهات فاعلة متعددة أخذت تعمل الآن في نفس الأسواق ولكن في ظل أنظمة مختلفة. وعند توفير الخدمات الصوتية مثلاً، لا يتنافس مشغلو الاتصالات التقليديون مع جهات فاعلة في أسواق متجرورة فحسب، مثل مقدمي خدمات الإنترنت (ISP) ومشغلي الخدمات الكبilia، وإنما يتنافسون أيضاً مع جهات فاعلة في الطبقات الأعلى، مثل موزّدي المحتوى والتطبيقات وموردي الخدمات غير التقليدية (OTT).

³⁷ تشمل الأمثلة خطة شيلي الرقمية لعام 2004، والخطة الرقمية في الجمهورية التشيكية لعام 2011، واستراتيجية إيكوادر الرقمية لعام 2011، والخطة الرقمية في فرنسا لعام 2010، والخطة الرقمية في غابون لعام 2011، والاستراتيجية الرقمية في اليونان لعام 2006، وخطة عمل التجديد الرقمي في هنغاريا لعام 2010، والخطة الرقمية في إيطاليا لعام 2010، والخطة الرقمية في المكسيك لعام 2011، واستراتيجية عُمان الرقمية، وخطة المملكة المتحدة لعام 2005، والخطة الرقمية في أوروغواي للفترة 2008-2010.

وطبيعة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفها بنية تحتية متغلغلة ومشتركة بين القطاعات، تعني أن الهيئات التنظيمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مضطربة اليوم لأن تتجاوز النماذج التقليدية للتنظيم، التي تكونت تاريخياً بشكل رئيسي من تنظيم النفاذ إلى الشبكات والخدمات وضمان المنافسة العادلة وحماية مصالح المستهلكين والتقدم في سبيل تحقيق النفاذ الشامل. وفي الآونة الأخيرة، دخلت قضايا الخدمات الإلكترونية والأمن السيبراني وحماية البيانات والخصوصية والبيئة في نطاق اختصاص الهيئات التنظيمية.³⁸ ومن شأن زيادة استعمال التطبيقات والخدمات عبر الإنترنت للتواصل وإجراء المعاملات التجارية (مثل وسائل الإعلام الاجتماعية والخدمات السحابية والدفع الإلكتروني وغيره من الخدمات المصرفية المتنقلة) أن تدفع إلى المقدمة طائفة من القضايا التنظيمية الجديدة.

وفي هذه البيئة الرقمية الدينامية للغاية، على الهيئات التنظيمية أن تنظر فيما إذا كانت مزودة بما فيه الكفاية بما يسمح لها بضمان تشغيل الأسواق بطريقة مناسبة. ويعين عليها أيضاً أن تحدد ما إذا كان ينبغي اتخاذ تدابير إضافية لمساعدة على ضمان فرص عمل متكافئة بين المشغلين. وبالإضافة إلى ذلك، وحيثما يتغير تخصيص أموال عامة، ينبغي اعتماد سياسات واضحة فيما يخص كيفية استعمال هذه الأموال.

وسعياً إلى التكيف مع بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة، واصلت بعض الحكومات التحرك نحو إصلاح بنيتها المؤسسية والتنظيمية من خلال النظر في دمج هيئات تنظيمية متعددة مستقلة تغطي مجالات مختلفة للاتصالات والإذاعة في هيئات متقاربة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.³⁹

³⁸ الاتحاد (2012): اتجاهات الإصلاح في الاتصالات لعام 2012: التنظيم الذكي في عالم النطاق العريض.

³⁹ الاتحاد (2013): التنظيم وحماية المستهلك في بيئة التقارب.

و بما أن العديد من الخدمات التي تقدم عبر شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت الآن عابرة للحدود وبدون حدود، فإن تعزيز التعاون عبر الحدود وعلى المستويين الإقليمي والدولي سيظل أساسياً لضمان إمكانية استفادة كل مواطني العالم من النفاذ المأمول والأمن بتكلفة معقولة في أي مكان و zaman.

ويعد استعراض السياسات والأطر التنظيمية القائمة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكيف مع البيئة الرقمية السريعة التغير عملية مستمرة تتطلب التنسيق مع العديد من أصحاب المصلحة لوضع تُجحِّظ تطعيمية من أجل اجتذاب وتأمين استثمارات ضخمة ومستدامة في الشبكات التي لا تزال تدعو الحاجة إليها.

وتضطلع منظمات دولية مختلفة ومنظمات غير حكومية والمجتمع المدني وشركات متعددة الجنسيات وهيئات أكاديمية ومؤسسات بدور في هذه البيئة/هذا القطاع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تزداد تعقيداً. وتحدف استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في مجموعة البنك الدولي، مثلاً، إلى مساعدة البلدان النامية على استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل تقديم الخدمات الأساسية وزيادة الابتكارات والمكاسب في الإن tragedية وتحسين القدرة التنافسية.⁴⁰ ويمكن أن تسهم مبادرات جديدة أخرى مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين أصحاب المصلحة المتعددين بشكل ملموس في البيئة المتغيرة/القطاع المتغير للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك، فإن التعاون بين القوى المؤثرة المختلفة القائمة والجديدة سوف يكون مهماً مستقبلاً بيئه/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3 تحليل حالة قطاعات الاتحاد

1.3 تحليل حالة قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R)

يتمثل التحدي الأكبر أمام قطاع الاتصالات الراديوية التابع للاتحاد في مواكبة التغيرات السريعة والمعقدة في عالم الاتصالات الراديوية الدولية بالاقتران مع الوفاء في الوقت المناسب باحتياجات صناعة الاتصالات الراديوية والخدمات الإذاعية بوجه خاص واحتياجات الأعضاء بوجه عام. وفي بيئه تشهد تغيرات مستمرة مع زيادة الطلب عن أي وقت مضى من جانب الأعضاء على المنتجات والخدمات، بينما يضمن أنه سيظل بقدر الإمكان قادرًا على التكيف والتلاقي مع التحديات.

وعملًا بالمادة 1 من دستور الاتحاد، يتلزم قطاع الاتصالات الراديوية بناء بيئه تمكينية عن طريق إدارة الموارد من طيف الترددات الراديوية الدولية والمدارس الصناعية. ونظرًا إلى أن إدارة الموارد من الترددات والمدارس الصناعية على الصعيد العالمي تحتاج إلى مستوى رفيع من التعاون الدولي، فإن من المهام الأساسية لقطاع الاتصالات الراديوية تسهيل المفاوضات الحكومية الدولية المعقدة الالزامية لإبرام اتفاقيات ملزمة قانونًا بين دول ذات سيادة. وتتجسد هذه الاتفاقيات في لوائح الراديو وفي الخطط العالمية والإقليمية المعتمدة من أجل الخدمات الفضائية وخدمات الأرض المختلفة.

ويتناول مجال الاتصالات الراديوية خدمات الأرض والخدمات الفضائية التي تعتبر حاسمة وذات أهمية متزايدة لتنمية الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. ويشهد العالم زيادة هائلة في استعمال الأنظمة اللاسلكية في عدد ضخم من التطبيقات. وتغطي معايير الاتصالات الراديوية الدولية (مثل تلك المتضمنة في توصيات القطاع) إطار الاتصالات العالمية بأكمله - دائمًا كمنصة ل نطاق كامل من التطبيقات اللاسلكية الجديدة.

كما يضم مجال الاتصالات الراديوية أنظمة القياس والتحكم عن بعد للطيران والخدمات الصناعية والاتصالات المتنقلة وإشارات الاستغاثة والسلامة في البحر والإذاعة الرقمية وسوائل الأرصاد الجوية والتنبؤ بالكتورث الطبيعية واستشعارها.

وقد تزايدت الحاجة إلى مواصلة تطوير أنظمة الاتصالات الراديوية المستعملة في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والتخفيف من وطأتها، وستمثل تحدياً رئيسياً في المستقبل. وقتل الاتصالات عنصراً حاسماً في كل مراحل إدارة الكوارث. وتشمل جوانب خدمات الاتصالات الراديوية في حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث، ضمن عادة أمور، التنبؤ بالكوارث واستشعارها والإنذار والإغاثة.

وفي مجال تغير المناخ، يركز عمل قطاع الاتصالات الراديوية على استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مختلف تكنولوجيات وتجهيزات الراديو والاتصالات) في مراقبة تغير الطقس والمناخ والتنبؤ بالأعاصير والأعاصير المدارية والعواصف الرعدية والزلزال وموجات التسونامي والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان وغيرها واستشعارها والتخفيف من وطأتها.

ومن خلال العمليات المرتبطة بالمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية ولجان الدراسات، سيتعين على أصحاب المصلحة في القطاع مثل الهيئات الحكومية ومشغلي الاتصالات من القطاعين العام والخاص والمصنعين والهيئات العلمية والصناعية والمنظمات الدولية والمكاتب الاستشارية والجامعات والمعاهد التقنية وغيرها، الاستمرار في اتخاذ قرارات بشأن أكثر السبل ربحية وفعالية لاستعمال الموارد المحدودة من طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية وهو أمر سيكون حاسماً وسيكون له قيمة اقتصادية متزايدة بالنسبة لتنمية الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين.

ويتعين على قطاع الاتصالات الراديوية، عند تنفيذه لأنشطته تحقيق التوازن الملائم:

- بين الحاجة إلى التنسيق العالمي (للاستفادة من وفورات الحجم والتوصيلية وقابلية التشغيل البيئي)
والنecessity الحاجة إلى المرونة في توزيع الطيف؛

- بين الحاجة إلى تلبية احتياجات الأنظمة والتطبيقات والتكنولوجيات الجديدة عند ظهورها وال الحاجة إلى حماية خدمات الاتصالات الراديوية القائمة.

2.3 تحليل حالة قطاع تقدير الاتصالات (ITU-T)

يعمل قطاع تقدير الاتصالات التابع للاتحاد في بيئة منظومة إيكولوجية تنافسية ومعقدة وسريعة التطور.

وهناك حاجة إلى معايير دولية عالية الجودة يدفعها الطلب بحيث توضع بسرعة بما يتماشى مع مبادئ التوصيلية العالمية والانفتاح وميسورية السعر والموثوقية وقابلية التشغيل البنية والأمن. وهناك تكنولوجيات رئيسية آخذة في الظهور تتيح خدمات وتطبيقات جديدة وتساعد على بناء مجتمع المعلومات، وهذه التكنولوجيات ينبغي مراعاتها في أعمال قطاع تقدير الاتصالات.

ويتعين إلى جانب الحفاظ على الأعضاء الحاليين في القطاع جذب أعضاء جدد من دوائر الصناعة والهيئات الأكademية وزيادة إشراك البلدان النامية في عملية التقدير ("سد الفجوة التقديمية").

ويعتبر التعاون والتآزر مع هيئات التقدير الأخرى وغيرها من الاتحادات والمحافل المعنية أمراً أساسياً للحد من تضارب الأعمال ولتحقيق استعمال الموارد بكفاءة، وكذلك لاستيعاب الخبرات الموجودة خارج الاتحاد.

كما أن مراجعة لوائح الاتصالات الدولية سترسى إطاراً متعددًا لأنشطة القطاع على الصعيد العالمي.

3.3 تحليل حالة قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D)

يسود اعتراف متزايد من الحكومات حول العالم بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ومنذ فترة طويلة، كانت مواصلة تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم في صميم عمل الاتحاد، باعتباره وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في هذا المجال، ولكنها أصبحت أكثر حيوية في السنوات الأخيرة عندما أعطت التطورات التكنولوجية دوراً أساسياً للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل جانب من جوانب حياة الإنسان. والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست مجرد غاية في حد ذاتها، ولكنها ركيزة رئيسية للقطاعات الأخرى.

وقد تحقق تقدم كبير منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) في عام 2000 وأهداف التوصيلية التي وضعتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عامي 2003 و2005. وبعد توفير الظروف المناسبة أمراً أساسياً لتحقيق هذه الأهداف بشكل كامل. و يجب أن نعطي الأولوية لتطوير البنية التحتية، وخاصة للاتصالات العريضة النطاق، وتوفير تطبيقات وخدمات الاتصالات/تكنولوجياب المعلومات والاتصالات. ومن شأن تعزيز بناء القدرات البشرية، وتحقيق بيئة تنظيمية وتمكينية قوية يمكن التنبؤ بها، أن يضمن أن تكون التنمية التكنولوجية مستدامة.

ونظراً لأهمية المحتوى المحلي ودوره في تطوير استخدام النطاق العريض، ينبغي للبلدان التي تعاني من حواجز لغوية وثقافية أن توفر اهتماماً كافياً لضمان توفر مقدار كبير من المحتوى المحلي. وبالتالي، فإن استحداث المحتوى المحلي باعتباره عنصراً تمكيناً لتطوير تنفيذ الخدمات عريضة النطاق وتعزيز انتشار تكنولوجيا النطاق العريض وتطوير الصحة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية لتلبية الطلب على المحتوى المحلي وتشجيع البلدان ذات الثقافات واللغات المتشابهة أو المشتركة على استحداث محتوى محلي، يمكن أن يساعد على النفاذ المستمر إلى الخدمات عريضة النطاق بشكل أسرع.

ونظراً لطبيعة مجتمع الفضاء السiberian العابرة للحدود، يعترف قطاع تنمية الاتصالات التابع للاتحاد بأهمية التعاون الدولي في تعزيز الموثوقية في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتوفر هذه التكنولوجيات وأمن استخدامها. وعليه، يعترف قطاع تنمية الاتصالات بالحاجة الملحة لدعم البلدان لوضع تدابير محددة لتنفيذ أطراها الوطنية المتعلقة بالأمن السيبراني من أجل معالجة شواغل أصحاب المصلحة المختلفين بهذا الشأن، ومن أجل إفساح المجال أمام تبادل أفضل الممارسات على المستوى العالمي والمساعدة على ذلك. وعليه، سيسطّل الاتحاد بدور رئيسي لتسهيل التعاون المذكور أعلاه.

ومن بين البلدان التي ستحقق أكبر فائدة من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البلدان الأقل نمواً (LDC) والدول الجزئية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان غير الساحلية (LLDC)، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكلها تستحق اهتماماً خاصاً. كما أن اتصالات الطوارئ وقضايا المساواة بين الجنسين من المجالات ذات الأولوية في عمل قطاع تنمية الاتصالات. ونظراً لحجم المهمة، سيعتمد النجاح على العمل بشكل وثيق مع أعضاء الاتحاد وحشد الموارد من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وهناك حاجة إلى تشجيع ثقافة الابتكار في قطاع تنمية الاتصالات. وتؤدي الدراسة المستمرة لأنشطة مكتب تنمية الاتصالات من منظور كيف يمكن أن تكون المنتجات والخدمات أكثر ابتكاراً، إلى نظرية ناقدة لمركز التنافسي بين وكالات تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتتوفر حافزاً للبحث عن فرص جديدة للتحسين. ويُعترف بالأهمية المتزايدة للابتكار في جميع أنحاء العالم. ذلك أن الابتكار ضروري لتعافي البلدان والشركات من الركود الاقتصادي العالمي وللإذدهار في الاقتصاد العالمي السائد اليوم الشديد التنافسية والاتصال. ويعتبر الابتكار محركاً قوياً للتنمية والتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن تؤدي خدمات النطاق العريض المبتكرة مثل المدفوعات المتنقلة والصحة المتنقلة والتعليم المتنقل إلى "تغيير حياة" الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات بشكل عام. ويمكن أن يؤدي النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تمكين مئات الملايين من الناس في البلدان النامية لتعزيز رفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية بصورة مباشرة.

ولا تقتصر رسالة قطاع تنمية الاتصالات على التوصيلية من أجل التوصيلية في حد ذاتها، بل يتبعين أن يكون هدفه النظر في الاستعمالات المبتكرة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تجعل حياة الإنسان أفضل في جوهرها.

الملحق 2 بالقرار 71 (المراجع في بوسان، 2014)

الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019

جدول المحتويات

الصفحة

391	إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج (RBM) وهيكل الخطة الاستراتيجية.....	1
393	رؤية الاتحاد ورسالته وقيمته	2
393	الرؤية	1.2
393	الرسالة	2.2
393	القيم	3.2
395	الغايات الاستراتيجية للاتحاد ومقاصده	3
395	الغايات الاستراتيجية	1.3
396	الغاية 1: النمو - إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها.....	1.1.3
396	الغاية 2: الشمول - سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع	2.1.3
396	الغاية 3: الاستدامة - التصدي للتحديات الناجمة عن تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3.1.3
397	الغاية 4: الابتكار والشراكة - الاضطلاع بدور ريادي في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة وتحسينها والتكيف معها	4.1.3
397	مقاصد الاتحاد	2.3
397	مبادئ تحديد المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1.2.3
398	المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.2.3
400	إدارة المخاطر الاستراتيجية والتخفيف من حدتها	3.3

الصفحة

402	الأهداف والتائج والنتائج الخاصة بالقطاعات المشتركة بينها	4
402	أهداف القطاعات والأهداف المشتركة بينها	1.4
407	الأهداف والتائج والنتائج	2.4
424	العوامل التمكينية	3.4
427	التنفيذ والتقييم	5
427	التنسيق بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي	1.5
428	معايير التنفيذ	2.5
	المراقبة والتقييم وإدارة المخاطر ضمن إطار الاتحاد للإدارة القائمة	3.5
430	على النتائج	

توجه استراتيجية السنوات الأربع أنشطة الاتحاد في الفترة 2016-2019 طبقاً للدستور والاتحاد واتفاقيته.

وبناءً على هيكل الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 هيكل إطار الاتحاد الخاص بالإدارة القائمة على النتائج (RBM) كما هو مبين في القسم 1 أدناه. ويعرف القسم 2 الرؤية والرسالة والقيم، ويعرف القسم 3 الغايات الاستراتيجية للاتحاد وبحدد المقاصد، ويعرف القسم 4 أهداف القطاعات والأهداف المشتركة بين القطاعات والنواتج والعوامل التمكينية للغايات الاستراتيجية للاتحاد وأهدافه، وهذا إضافةً إلى نواتج القطاعات والنواتج المشتركة بين القطاعات بغية التنسيق بين الخطة الاستراتيجية للاتحاد وخططه التشغيلية. ويوضح القسم 5 خارطة الطريق من الاستراتيجية إلى التنفيذ من خلال تحديد معايير التنفيذ لترتيب الأولويات. وتعرف الأنشطة والنواتج بالتفصيل في عملية التخطيط التشغيلي، بما يضمن وجود ارتباط قوي بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التشغيلي (كما هو موضح في القسم 1.5).

1 إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج (RBM) وهيكل الخطة الاستراتيجية

يوضح إطار الإدارة القائمة على النتائج المعروض أدناه العلاقات القائمة بين أنشطة الاتحاد وما ينتجه منها من نواتج، والأهداف العامة والغايات الاستراتيجية للاتحاد، والتي تسهم في تحديد رسالة المنظمة ورؤيتها.

وننقسم سلسلة النتائج الخاصة بالاتحاد إلى خمسة مستويات: الأنشطة، والنواتج، والأهداف والنتائج، والغايات الاستراتيجية والمقاصد، والرؤية والرسالة. وتمثل قيم الاتحاد ما يؤمن به من مبادئ أساسية مشتركة وعامة، تحدد أولياته.

**الجدول 1 – إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج
(كما هو معروض في الخطة الاستراتيجية والخطط التشغيلية للاتحاد)**

الرؤية والرسالة (القسم 2)	الرؤيا ة	نقطط الادا رة القائمة على النتائ ج
الغايات الاستراتيجية والمقاصد (القسم 3)	الغايات الاستراتيجية	
الرؤية هي العالم الأفضل الذي يصبو إليه الاتحاد. الرسالة تشير إلى الأهداف الشاملة الرئيسية للاتحاد وفقاً للسنكوك الأساسية للاتحاد.		↑ تفصي لية
الغايات الاستراتيجية تشير إلى مقاصد الاتحاد رفيعة المستوى التي تسهم فيها الأهداف بشكل مباشر أو غير مباشر. وهي تتصل بالاتحاد ككل. المقصود هي النتائج المتوقعة خلال فترة الخطة الاستراتيجية؛ وتقدم دلالة على تحقيق الغايات. وقد لا تتحقق المقاصد دائماً لأسباب قد تخرج عن سيطرة الاتحاد.	الغايات الاستراتيجية والمقاصد (القسم 3)	↓ تفصي لية
الأهداف تشير إلى أغراض محددة للأنشطة القطاعية والأنشطة المشتركة بين القطاعات خلال فترة معينة. النتائج تقدم دلالة على تحقيق الأهداف. وتفع النتائج عادةً ضمن سيطرة المنظمة جزئياً وليس كلياً.	الأهداف والنتائج (القسم 4)	
النتائج هي النتائج والمخرجات والمنتجات والخدمات النهائية الملموسة التي يحققها الاتحاد من خلال تنفيذ الخطط التشغيلية.	النتائج (القسم 4)	
الأنشطة هي مختلف الأعمال/الخدمات من أجل تحويل الموارد (المدخلات) إلى نتائج. ويمكن تجميع الأنشطة في شكل عمليات.	الأنشطة	

ويمثل كل مستوى من المستويات أعلى خطوة منفصلة في التسلسل المنطقي لإطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج. ويتعلق المستوىان الأخيران (الأنشطة والنتائج) بكيفية استثمار المساهمات المالية المقدمة من الأعضاء والإيرادات الأخرى للاتحاد من أجل تحقيق مختلف وظائف الاتحاد وبرامجه ومبادراته. وتشير المستويات الثلاثة الأولى إلى التغيرات الفعلية والآثار التي يتوقعها الاتحاد، أي الآثار طويلة الأجل الاقتصادية أو الاجتماعية - الثقافية أو المؤسسية أو البيئية أو التكنولوجية أو غيرها من الآثار لأعمال الاتحاد.

2 رؤية الاتحاد ورسالته وقيمه

1.2 الرؤية

"مجتمع معلومات يمكّنه العالم الموصول حيث تتيح الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيق وتسريع النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصاديين المستدامين ببيئياً لكل فرد"

والاتحاد متلزم بتمكين توصيل العالم. وفي هذا العالم الموصول، تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بدور رئيسي كأداة تمكينية أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة ببيئياً بما يعود بالفائدة على الجميع وعلى كل فرد في العالم. وتعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحديد الكيفية التي يمكن أن تتحقق من خلالها أهداف التنمية. فمن بين المحركات الحيوية للتنمية، توفير نفاذ بأسعار ميسورة إلى شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها لجميع سكان العالم.

2.2 المسالة

"تشجيع وتبسيير وتعزيز النفاذ ميسور التكلفة والشامل إلى شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، واستعمالها من أجل النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصاديين المستدامين ببيئياً"

3.2 القيم

القيم الأساسية للاتحاد هي المبادئ والمعتقدات العامة التي توجه أولويات الاتحاد وعملية صنع القرار فيه.

التركيز على الناس والتوجه نحو الخدمة والاستناد إلى النتائج

يركز الاتحاد على الناس لتقديم النتائج التي تهم الجميع وتتحمّل حول الناس. ومن أجل التوجه نحو الخدمة، يتلزم الاتحاد بمواصلة تقديم خدمات بجودة عالية وإرضاء المستفيدين وأصحاب المصلحة إلى أقصى درجة. ويستند الاتحاد إلى النتائج، فيسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة وتعظيم أثر أعماله.

الشمول

يعترف الاتحاد بالشمول كقيمة عملية، ولذا فهو يلتزم بضمان استفادة الجميع من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة منصفة، بما في ذلك البلدان النامية* والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة والسكان المهمشون والمستضعفين، كالشباب والشعوب الأصلية والمسنين وذوي الإعاقة والأشخاص ذوي مستويات الدخول المتغيرة وسكان المناطق الريفية والنائية، إضافةً إلى ضمان المساواة بين الجنسين في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتنطوي أهمية الشمول على شقين: استفادة الجميع من أعمال الاتحاد وإتاحة الفرصة للجميع للمساهمة.

العالمية والحيادية

يصل الاتحاد، بصفته وكالة من وكالات الأمم المتحدة، إلى جميع أنحاء العالم ويعطيها ويمثلها. وطبقاً للوثائق الأساسية للاتحاد، فإن عمليات الاتحاد وأنشطته تعبر عن الإرادة الفعلية لأعضائه. ويعرف الاتحاد بالهيمنة الشاملة لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية التماس معلومات وأفكار وتلقّيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية، والحق في عدم التعرض لتدخل تعسفي يمس المخصوصية.

التآزر من خلال التعاون

وتساهم مجموعة متنوعة من المنظمات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والاتحاد، بوصفه طرفاً فاعلاً رئيسياً في هذه البيئة المتنوعة، يتبنى التعاون كأفضل أسلوب للإسهام في تحقيق رسالته.

* تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

الابتكار

يمثل الابتكار عاملاً رئيسياً في تحويل بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولتحقيق النجاح فيما يقوم به الاتحاد، يدرك الاتحاد أنه يت须م عليه المساهمة باستمرار في تشكيل بيئة اتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكييف السريع مع هذه البيئة سريعة التغير.

الكفاءة

تمثل الكفاءة شاغلاً يهم جميع أصحاب المصلحة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والاتحاد ملتزم بتحقيق قيمة متزايدة للمال مع التركيز على الأولويات وتجنب تضارب الجهود والأنشطة.

تحسين مستمر

اعترافاً بأنه لا توجد حلول دائمة في بيئة تتغير وتتطور بسرعة، يتبنى الاتحاد قيمة تحقيق تحسين مستمر لمنتجاته وخدماته وعملياته من خلال توجيه التركيز حسب الحاجة والارتقاء بمعايير الأداء والجودة.

الشفافية

الشفافية عامل تمكيني لكثير من القيم المشار إليها أعلاه، حيث تتيح المسائلة فيما يتعلق بالقرارات والإجراءات والنتائج. والاتحاد، من خلال تبني الشفافية، يعلن ويعرض التقدم المحرز في تحقيق غاياته.

3 الغايات الاستراتيجية للاتحاد ومقدارها

1.3 الغايات الاستراتيجية

سيتعاون مجلس الاتحاد، من خلال دوره المتمثل في إدارة الاتحاد في الفترات الواقعة بين مؤتمرات المندوبيين المفوضين، مع قطاعات الاتحاد الثلاثة جميعها - قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R) وقطاع تقنيات الاتصالات (ITU-T) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) - من أجل تحقيق غايات الاتحاد ككل. ومن شأن التنسيق والتعاون الناجحين فيما بين القطاعات ومكاتبها الثلاثة والأمانة العامة أن يعزز ما يحرزه الاتحاد من تقدم في تحقيق هذه الغايات.

وسيعمل الاتحاد في الفترة 2016-2019 من أجل تحقيق رسالته من خلال الغايات الأربع التالية:

1.1.3 الغاية 1: النمو - إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها

اعترافاً بدور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تكميلي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بعثراً، سيعمل الاتحاد على تمكين وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها. وللنموا في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الأجلين القصير والطويل. ويلتزم الاتحاد، ومعه أعضاؤه، بالعمل معاً والتعاون مع كل أصحاب المصلحة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق هذه الغاية.

2.1.3 الغاية 2: الشمول - سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع

الى زاماً بضمان استفادة الجميع بدون استثناء من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيعمل الاتحاد على سد الفجوة الرقمية والتكمين من توفير النطاق العريض للجميع. وتركز عملية سد الفجوة الرقمية على شمول الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، وعلى تعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية النفاذ إليها ومعقولية أسعارها واستخدامها في جميع البلدان والمناطق ومن أجل جميع الشعوب، بما في ذلك السكان المهمشون والمستضعفين مثل النساء والأطفال وذوي مستويات الدخل المتباينة والشعوب الأصلية والمسنين وذوي الإعاقة. وسيواصل الاتحاد العمل من أجل التكمين من توفير النطاق العريض للجميع بحيث يتسنى لكل شخص الاستفادة من هذه الفوائد.

3.1.3 الغاية 3: الاستدامة - التصدي للتحديات الناجمة عن تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بغية النهوض بالاستعمال النافع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يدرك الاتحاد ضرورة مواجهة التحديات الناشئة عن النمو السريع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويركز الاتحاد على تعزيز الاستعمال المستدام والآمن للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون الوثيق مع جميع المنظمات والكيانات. وبناءً على ذلك، سيعمل الاتحاد من أجل الحد من الآثار السلبية للتبعات غير المرغوبة مثل تحديات الأمان السيبراني، بما في ذلك الضرر المحتمل أن تتعرض له أكثر الشرائح ضعفاً في المجتمع، خاصةً الأطفال، والتأثيرات السلبية على البيئة، بما في ذلك المخلفات الإلكترونية.

4.1.3 الغاية 4: الابتكار والشراكة - الاضطلاع بدور ريادي في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة وتحسينها والتكييف معها

الابتكار هو الغاية الرابعة في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019: تعزيز نظام إيكولوجي للابتكار والتكييف مع بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة. وفي البيئة سريعة التطور، تمثل الغاية التي حددتها الاتحاد في الإسهام في تغيير بيئه تشجع الابتكار بصورة كافية، بحيث تصبح تطورات التكنولوجيات الجديدة والشراكات الاستراتيجية من المحرّك الرئيسي لبرنامج التنمية لما بعد عام 2015. ويدرك الاتحاد حاجة العالم إلى تكيف الأنظمة والممارسات باستمرار نظراً لما يمثله الابتكار التكنولوجي من قوة تحويلية لبيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقر الاتحاد بالحاجة إلى تعزيز العمل والتعاون مع الكيانات والمنظمات الأخرى لتحقيق هذه الغاية.

2.3 مقاصد الاتحاد

تمثل المقاصد تأثيرات أعمال الاتحاد ونتائجها طويلة الأجل وتقدم دلالة على تحقيق الغايات الاستراتيجية. وسيعمل الاتحاد بالتعاون مع جميع المنظمات والكيانات الأخرى في العالم للتزم بالارتقاء باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والغرض من هذه المقاصد هو تحديد الاتجاه الذي ينبغي للاتحاد أن يرتكز فيه اهتمامه وتحقيق رؤية الاتحاد المتمثلة في عالم موصول خلال فترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية.

1.2.3 مبادئ تحديد المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تطبيقاً لأفضل الممارسات في تحديد المقاصد، تحدد المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طبقاً للمعايير التالية:

- **محددة:** تصف المقاصد ما يود الاتحاد تحقيقه كأثر ملموس لجهوده: الآثار الاقتصادية والاجتماعية-الثقافية والمؤسسية والبيئية والتكنولوجية على المدى الطويل أو آثار أخرى، وقد تخرج، مع ذلك، عن سيطرة الاتحاد المباشرة إلى حدٍ كبير.

- **قابلة للقياس:** تستند المقاصد إلى مؤشرات إحصائية قائمة وتستفيد من قواعد المعرفة للاتحاد وتكون قابلة للقياس بسهولة ولها أساس ثابت.

- موجهة نحو الإجراءات: توجه المقصاد جهوداً محددة في إطار الخطة الاستراتيجية للاتحاد وخططه التشغيلية.
- واقعية ومناسبة: تكون المقصاد طموحة ولكنها واقعية ومرتبطة بالغايات الاستراتيجية للاتحاد.
- محددة زمنياً ويمكن تتبعها: تحدد المقصاد لفترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية للاتحاد، أي حتى عام 2020.

2.2.3 المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعرض الجدول 2 أدناه المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل غاية من الغايات الاستراتيجية للاتحاد.

الجدول 2 – المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الغاية 1: النمو – إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها

- المقصد 1.1: في جميع أنحاء العالم، ينبغي توفير النفاذ إلى الإنترن特 لنسبة 55 في المائة من الأسر بحلول 2020

- المقصد 2.1: في جميع أنحاء العالم، ينبغي لنسبة مستعملي الإنترن特 من الأفراد أن تصل إلى 60 في المائة بحلول 2020

- المقصد 3.1: في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن تنخفض أسعار الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 40 في المائة بحلول 2020⁴¹

الغاية 2: الشمول – سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع

- المقصد A.1.2: في العالم النامي، ينبغي توفير النفاذ إلى الإنترن特 لنسبة 50 في المائة من الأسر بحلول 2020

- المقصد B.1.2: في أقل البلدان نمواً (LDC)، ينبغي توفير النفاذ إلى الإنترن特 لنسبة 15 في المائة من الأسر بحلول 2020

- المقصد A.2.2: في العالم النامي، ينبغي لنسبة مستعملي الإنترن特 من الأفراد أن تصل إلى 50 في المائة بحلول 2020

- المقصد B.2.2: في أقل البلدان نمواً (LDC)، ينبغي لنسبة مستعملي الإنترن特 من الأفراد أن تصل إلى 20 في المائة بحلول 2020

⁴¹ ي ينبغي أن تصل تكلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى 60 في المائة من قيمتها في 2012.

الغاية 2: الشمول – سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع

- **المقصد A.3.2:** ينبغي خفض الفجوة المتعلقة بالقدرة على تحمل الأسعار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بنسبة 40 في المائة بحلول 2020⁴²
- **المقصد B.3.2:** ينبغي ألا تزيد تكاليف خدمات النطاق العريض عن 5 في المائة من متوسط الدخل الشهري في البلدان النامية بحلول 2020
- **المقصد 4.2:** في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن تغطي خدمات النطاق العريض نسبة 90 في المائة من سكان المناطق الريفية بحلول 2020⁴³
- **المقصد A.5.2:** ينبغي تحقيق المساواة بين الجنسين ضمن مستعملي الإنترن特 بحلول 2020
- **المقصد B.5.2:** ينبغي إرساء بيئة تكنولوجية لضمان إمكانية نفاذ ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان بحلول 2020

الغاية 3: الاستدامة – التصدي للتهدديات الناجمة عن تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- **المقصد 1.3:** ينبغي تحسين التأهب في مجال الأمن السيبراني بنسبة 40 في المائة بحلول 2020
- **المقصد 2.3:** ينبغي خفض كمية مخلفات المعدات الإلكترونية الزائدة عن الحاجة بنسبة 50 في المائة بحلول 2020⁴⁴
- **المقصد 3.3:** ينبغي خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 30 في المائة لكل جهاز بحلول 2020⁴⁵

الغاية 4: الابتكار والشراكة – الاضطلاع بدور ريادي في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة وتحسينها والتكيف معها

- **المقصد 1.4:** بيئة اتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد على الابتكار⁴⁶
- **المقصد 2.4:** إقامة شراكات فعالة لأصحاب المصلحة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات⁴⁷

⁴² تكلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بقيمتها في 2012.
⁴³ نظراً للقيود على البيانات، تؤخذ التعطية الحالية لإشارات النطاق العريض المنتقل في الاعتبار عند تحديد هذا المقصود.

⁴⁴ يلزم بشكل استثنائي مناقشة هذا المقصود من إطار المقاصد في لجنة الدراسات 5 لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد.

⁴⁵ يلزم بشكل استثنائي مناقشة هذا المقصود من إطار المقاصد في لجنة الدراسات المعنية بالاتحاد.

⁴⁶ المقصود 1.4 من المقاصد النوعية.

⁴⁷ المقصود 2.4 من المقاصد النوعية.

3.3 إدارة المخاطر الاستراتيجية والتخفيف من وطأتها

مع مراعاة التحديات والتطورات والتحولات السائدة المحتمل أن تؤثر أكثر من غيرها على أنشطة الاتحاد خلال فترة الخطة الاستراتيجية، تم تحديد وتحليل وتقييم القائمة التالية المعروضة في الجدول 3 للمخاطر الاستراتيجية الرئيسية. وتمت مراعاة هذه المخاطر عند تحضير الخطة الاستراتيجية للفترة 2016-2019، كما تم تحديد تدابير التخفيف المقابلة، حسب الاقضاء. وينبغي التأكيد على أن المخاطر الاستراتيجية ليس المقصود منها أن تمثل أوجه القصور في عمليات الاتحاد. فهي تمثل نظرة مستقبلية لأوجه عدم اليقين التي قد تؤثر في جهود تحقيق رسالة الاتحاد خلال فترة الخطة الاستراتيجية.

وقد قام الاتحاد بتحديد هذه المخاطر الاستراتيجية وتحليلها وتقييمها. وإلى جانب عمليات التخطيط الاستراتيجي التي تحدد الإطار العام لكيفية التخفيف من وطأة هذه المخاطر سيتم تحديد التدابير التشغيلية للتخفيف من وطأتها، وتنفيذ هذه التدابير من خلال عملية التخطيط التشغيلي للاتحاد.

الجدول 3 – المخاطر الاستراتيجية وتدابير التخفيف من وطأتها

المخاطر	التدابير الاستراتيجية للتخفيف	يعبر عنها في
• تناقض الأهمية والقدرة على إثبات تقديم قيمة مضافة واضحة وهو يمثل خطر تضارب الجهد وأوجه التناقض والمنافسة مع المنظمات والميئات الأخرى ذات الصلة فضلاً عن خطر التصور الخطأ لولاية الاتحاد ورسالته ودوره	1) تحديد الأنشطة ذات القيمة المضافة الفريدة والتركيز عليها	• تناقض الأهمية والقدرة على إثبات تقديم الرؤية والرسالة والغايات الاستراتيجية والأهداف/النتائج ومعايير تحديد الأولويات
• تشتيت الجهود وهو يمثل خطر إضعاف الرسالة والابتعاد عن الولاية الأساسية للمنظمة	2) ضمان التماسك وتعزيز التركيز	– معايير تحديد الأولويات

يعبر عنها في	التدابير الاستراتيجية للتحفيز	المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> - المدف 4 المتصل بالابتكار، قيم الاتحاد - الرؤية والرسالة والقيم والغايات الاستراتيجية والمقاصد/النتائج ومعايير تحديد الأولويات 	<p>(3) المجتمع بسرعة الحركة والحيوية والاستجابة والابتكار</p> <p>(4) إشراك أصحاب المصلحة بشكل استباقي</p>	<ul style="list-style-type: none"> • عدم الاستجابة للاحتياجات الناشئة والابتكار بطريقة سريعة بما يكفي مع الاستمرار في تقديم مخرجات عالية الجودة وهو يمثل خطر عدم الاستجابة، بما يؤدي إلى انسحاب الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين
<ul style="list-style-type: none"> - القيم ومعايير التحسين - عملية مراقبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية والأدوات والمنهجيات 	<p>(5) استمرار تحسين الاستراتيجيات والأدوات والمنهجيات</p> <p>والعمليات وفقاً لأفضل الممارسات</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تكيف غير ملائم لاستراتيجيات التنفيذ وأدواته ومنهجيته وعملياته من أجل مواكبة أفضل الممارسات والاحتياجات المتغيرة وهو يمثل خطر أن تصبح هيكل لجان الدراسات وأساليبها وأدواتها غير ملائمة وأن تتسم أدوات وأساليب التنفيذ بعدم الاعتمادية وألا تضمن أكبر قدر ممكن من الفعالية، مع عدم كفاية التعاون بين القطاعات
<ul style="list-style-type: none"> - معايير التنفيذ 	<p>(6) زيادة في الكفاءة وترتيب الأولويات</p> <p>(7) ضمان التخطيط المالي الفعال</p>	<ul style="list-style-type: none"> • عدم كفاية التمويل وهو يمثل خطر انخفاض المساهمات المالية من الأعضاء

4 الأهداف والنتائج الخاصة بالقطاعات المشتركة بينها

سيقوم الاتحاد بتنفيذ غاياته الاستراتيجية للفترة 2016-2019 من خلال عدد من الأهداف التي يلزم تحقيقها خلال هذه الفترة. ويساهم كل قطاع في الغaiات العامة للاتحاد ككل في إطار تخصصه المحدد من خلال تنفيذ الأهداف الخاصة بالقطاع مع الأهداف العامة المشتركة بين القطاعات. سيضمن المجلس تنسيق هذا العمل والإشراف عليه على نحو فعال.

1.4 أهداف القطاعات والأهداف المشتركة بينها

تسهم أهداف القطاعات والأهداف المشتركة بينها في تحقيق الغaiات الاستراتيجية للاتحاد على النحو المعروض في الجدول 4 أدناه،⁴⁸ مدعومة بعوامل ت McKayنية لغaiات الاتحاد وأهدافه كما قدمتها الأمانة.

⁴⁸ توضح الأطر وعلامات الروابط الأولية والثانوية بالغaiات.

المدول 4 – ربط أهداف القطاعات وألقطاعات والاهداف المشتركة بينها بالغايات الاستراتيجية للاتحاد

الغاية 1: الشمول الاستدامة
الغاية 2: المعايير 3: المعايير 4: المعايير
النمو والشراكة والابتكار

أهداف قطاع الاتصالات الراديوية

- | | |
|--|--|
| الأهداف
الهدف 1: قطاع الاتصالات الراديوية
الأهداف
الأهداف
الأهداف | <p>1.R وضع معايير دولية غير تكميرية (توصيات قطاع تقسيس الاتصالات) في الوقت المناسب وتعديل قابلية التشغيل البيئي وتحسين أداء المعدات والشبكات والخدمات والتطبيقات</p> <p>2.R ضمان التصويبية وإمكانية التشغيل البيئي في العالم وتحسين الأداء والنوعية والقدرة على تحمل تكاليف الخدمة وتقديم الخدمات في الوقت المناسب وتحقيق مرودية الأنظمة بشكل عام في مجال الاتصالات الراديوية، بما في ذلك من خلال وضع المعايير الدولية</p> <p>3.R تشجيع اكتساب وتناسق المعرف والدرية التقنية في مجال الاتصالات الراديوية</p> |
|--|--|

الغاية 1: الدعم
الغاية 2: الشمول
الغاية 3: الاستدامة
الغاية 4: الابتكار
والشراكة



2.T تشجيع المشاركة الفعالة للأعضاء وخاصة البلدان النامية في تحديد معايير دولية غير تمييزية وإنتمادها (توصيات قطاع تقسيس الاتصالات) بغية سد الفجوة التقيسية

3.T ضمان كفاءة توزيع وإدارة موارد الترجمة والتسمية والعنونة وتعريف الموربة للاتصالات الدولية وفقاً لنوصيات قطاع تقسيس الاتصالات وإجراءاته



4.T تشجيع اكتساب وتقاسم المعرفة والدرارية التقنية في مجال أنشطة التقسيس الجارية في قطاع تقسيس الاتصالات

5.T توسيع التعاون وتبسيطه مع هيئات التقسيس الدولية والإقليمية والوطنية



أهداف قطاع تقسيم الاتصالات



1.D تعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل تنمية الاتصالات / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

2.D تعزيز بيئة تكنولوجية مؤتمنة لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تنمية شبكات الاتصالات / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات والخدمات المناسبة، بما في ذلك سد الفجوة التقيسية

التقيسية

3.D تعزيز الشفقة والأمن في استعمال الاتصالات / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر التطبيقات والخدمات المناسبة



الغاية 1: الغاية 2: الغاية 3: الغاية 4:
النحو الشمول الاستدامة الابتكار
والشراكة



4.D بناء المقدرات البشرية والمؤسسية وتوفير البيانات والإحصاءات وتعزيز الشمول الرقمي وتقديم مساعدة



مركزة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة

5.D تعزيز الجهد المبذول لحماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وإدارة الكوارث من خلال



الأهداف المشتركة بين القطاعات

1. تشجيع إجراء حوار دولي بين أصحاب المصلحة	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>
2. تشجيع الشركات والتعاون داخل بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>
3.1 تعزيز تحديد الاتجاهات البارزة في بيئة الاتصالات /تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليلها	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>
4.1 تعزيز/تشجيع الاعراف (اللهم) الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تكميلي ل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة بيسينا	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>
5. تعزيز نقاط ذوي الاعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>

العامل رقم 1:	الغایية 1: النمو	الغایية 2: المسؤول	الغایية 3: الاستدامة	الغایية 4: الابتكار والشراكة
<hr/>				
- ضمان كفاءة وفعالية استخدام الموارد البشرية والمالية والرأسمالية، وبيئة عمل مؤافية وأمنة ومحمولة				
- ضمان كفاءة المؤتمرات والاجتماعات والوثائق والانشادات والاتصال والتوصيات والاتجاه التحتية للمعلومات وأمكانية الفناد إلبيها				
- ضمان كفاءة خدمات البروتوكول والاتصال وتعبئة الموارد المتعلقة بالأعضاء				
- ضمان كفاءة تخطيط وتنسيق وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد وتحطمه التشغيلية				
- ضمان كفاءة وفعالية إدارة المنظمة (داخلية وخارجية)				

عوامل ممكينة

2.4 الأهداف والنتائج والنتائج

يتم الوفاء بأهداف القطاعات والأهداف المشتركة بينها من خلال تحقيق النتائج ذات الصلة وت FIND من خلال النواتج المعروضة في الجدول أدناه:

الجدول 5 – الأهداف والنتائج والنتائج

الهدف	النتائج	النواتج
أهداف قطاع الاتصالات الراديوية		
1.1.R الاستجابة بسرعة وفعالة واقتصادية لاحتياجات ومتطلبات أعضاء الاتحاد من وموارد طيف الترددات الراديوية والمدارس المسائية مع تفادي الدخال الضار للترددات	- زيادة عدد البلدان التي لديها تخصيصات تردد 2.1.R خدمات لأرض مسجلة في السجل الأساسي الدولي	- إجرائية استعداد لخدمة لرائج الراديو (RRB) لقواعد الراديو
3-1.R زيادة النسبية المغوية للتخصيصات المسماة في السجل الأساسي الدولي للتردودات مع تناجم إيجابية الفضائية والأقمار الصناعية	- نتائج معاملة ينطوي على تناجم التبليغ عن الخدمات	- إجرائية
4-1.R زيادة النسبية المغوية للبلدان التي استكملت عملية الانتقال إلى الأداء التلفزيوني الرقمية للأرض	- زيادة النسبية المغوية للطيف المخصص للشبكات المسائية والخارجي من التداخلات الضارة	- زيادة النسبية المغوية للطيف المخصص للشبكات

الهدف	النتائج	المواجع
6-1.R: زيادة النسبة المئوية من التصريحات لخدمات الأرض المسجلة في السجل الأساسي والخالية من انتهاكات الضارة	- نتائج معايير باتفاق التبليغ عن خلomas الأراض والأشجار ذات الصلة القرارات لجنة لرائحة الراديو خلاف اعتماد القواعد الإجرائية	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-
-	-	-

- 2.R ضمان التوصيلية وإمكانية التشغيل البيئي
في العالم وتحسين الأداء والموعدية والقدرة على تحمل تكاليف المدمة وتقديم المدمة في الوقت المناسب لتحقيق مروودية لأنظمة بشكل عام في مجال الاتصالات الراديوية، بما في ذلك تطوير الاتصالات الدولية (IMT) في ذلك في نطاقات التردد المحددة للاتصالات المتنقلة الدولية.
2-2.R خفض سلسلة 4G أسعار النطاق العريض المتنقل كنسبة من الدخل القومي الإجمالي (GNI) للفرد
المواطن الدولي، بما في ذلك من خلال وضع المعايير الدولية.
3-2.R زيادة عدد الوصلات الثابتة وزيدة مقدار المركبة للم Dao لـ: عزز الحدودية الشابة (Tbit/s)
لأرض: 4-2.R عد الأسر التي لديها استقبال للناشريون الرقمي

49 تشير إلى السلة الفرعية لأسعار النطاق العريض المتنقل من سلطة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (PBA) الخالصة بالاتحاد. والمحصول على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى تقرير الاتحاد (2013): قيس مجموع المعلومات لعام 2013، الملاوح في الموقع التالي: http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/mis2013/MIS2013_without_Annex_4.pdf.

الهدف	النتائج	الموائع
<p>5-2.R: عدد المروضات المستحبثيات السائلية (بعرض نطاق مكافئ MHz 36 ل滓الية والسعنة المائية) MHz 36 (Tbit/s) عدد المطابيف ذات الفتحات الصغيرة جدًّا (VSAT) (جهاز VSAT) وعدد الأسر التي لديها استقبال للتلغرفرين السائل</p>	<p>6-2.R: زيادة عدد الأجهزة المزودة بامكانية استقبال إشارات خدمة الملاحة الراديوية السائلية 7-2.R: عدد سواتل استكشاف الأرض العاملة والكمبيوتر المقابلة من الصور المرسأة واستبانتها وحجم البيانات التي يتم تزويتها (Bytes) [يتم تزويتها]</p>	<p>متغيرات قطاع الاتصالات الراديوية تقديم المساعدة إلى الأعضاء، خاصةً البدان النامية وأقى البدان نموًّا الاتصال الدعم في مجال أنشطة التنمية حلقات دراسية وورش عمل وفعاليات أخرى البلدان النامية</p>
<p>3.R: تشجيع اكتساب وتقاسم المعرف والخبرة في مجال الاتصالات الراديوية 2-3.R: زيادة المشاركة في أنشطة قطاع الاتصالات راديوية (وسائل منها المشاركة عن بعد) وخاصة مشاركة البلدان النامية</p>	<p>1-3.R: زيادة المعرف والخبرة بشأن لوائح الراديو وقواعد الإجرائية والاتفاقات الإقليمية والتوصيات وأفضل الممارسات المتعلقة باستعمال الطيف الاتصال الدعم في مجال أنشطة التنمية راديوية (وسائل منها المشاركة عن بعد) وخاصة مشاركة البلدان النامية</p>	<p>متغيرات قطاع الاتصالات الراديوية تقديم المساعدة إلى الأعضاء، خاصةً البلدان النامية وأقى البدان نموًّا الاتصال الدعم في مجال أنشطة التنمية حلقات دراسية وورش عمل وفعاليات أخرى البلدان النامية</p>

المواجع	النتائج	الهدف
<p>أهداف قطاع تقييس الاتصالات</p> <p>1.ت وضع معايير دولية غير تقييمية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات - قرارات وتصويتات وأراء الجمعية العالمية لتقسيس الأتصالات (MTSA) 1-1-1: زيادة استعمال توصيات قطاع تقييس الاتصالات في الوقت المناسب، وتغير قابلية تقسيس الأتصالات 2-1-1: تحسين الاستئنال لتوصيات قطاع تقييس الأتصالات 2-2: تحسين المعايير وأداء المعدات والشبكات والخدمات والخدمات والصلفيفات 3-1-1: تحسين المعايير في مجال التكنولوجيات والخدمات الجديدة</p> <p>الاتصالات والتنمية</p> <ul style="list-style-type: none"> - توصيات قطاع تقييس الاتصالات والتنمية - ذات الصلة للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات - المساعدة والتعاون لقطاع تقييس الاتصالات يوجه عام - قاعدة بيانات المطابقة - مركز اختبار قابلية التشغيل البيئي والأحداث المتصلة بها - تطوير جمومعات الاختبار 		

الهدف	النتائج	الموائع
T. تضييق المعاشرة لاعتراضات وخاصية البلدان المائية في تحديد معايير غير قيصرية لاعتراضاتها (تصويبات قطاع تقدير اتصالات) بغية سهل الفجوة التقسيمية	T-1: زيادة المعاشرة في عملية التقسيم داخل قطاع تقسيم الاتصالات بما في ذلك حضور الأجهزة وتقديم المساهمات وشغل المناصب القيدادية واستضافة الدراسات T-2: زيادة أعداد اتصالات بما في ذلك أصحاب تدريبية شديدة الإلتزام أو خارجها، لاستكمال العمل على بناء القدرات لسد الفجوة التقسيمية الذي يقوم به قطاع تعميم الاتصالات - التوعية والترويج	سل الفجوة التقسيمية (مثل المعاشرة عن عمل وحلقات دراسية بما في ذلك أشنطة تدريبية متقدمة عبر شبكة الإنترنت أو خارجها، لاستكمال العمل على بناء القدرات لسد الفجوة التقسيمية الذي يقوم به قطاع تعميم الاتصالات - التوعية والترويج
T. ضمان كفاءة توزيع وإدارة موارد المعاشرة والعوئية وتعرف المعاشرة للاتصالات الدولية وفقاً للتوصيات قطاع تقدير اتصالات وإجراءاته لتصويبات وأجزاء اتصالات قطاع تقدير اتصالات	T-1: التوزيع وإدارة موارد المعاشرة والتسمية ذات الصلة T-2: بيانات مكتب تقدير اتصالات ذات الصلة T-3: التوزيع وإدارة موارد المعاشرة والتسمية والعوئية وتعرف المعاشرة للاتصالات الدولية وفقاً للمحدد في التوصيات ذات الصلة	سل الفجوة التقسيمية (مثل المعاشرة عن عمل والبحوث وإنشاء أوفيس إقليمية للبلدان الدراسات) - ورش عمل وحلقات دراسية بما في ذلك أصحاب تدريبية شديدة الإلتزام أو خارجها، لاستكمال العمل على بناء القدرات لسد الفجوة التقسيمية الذي يقوم به قطاع تعميم الاتصالات - التوعية والترويج

الهدف	النتائج	المواجع
٤.٤ تشجيع اكتساب وتقاسم امارات وثقافية في قطاع تقسيس الاتصالات في مجال أنشطة التقسيس المعاشرة في قطاع تقسيس الاتصالات	٤-١: زيادة المعرف بمعايير قطاع تقسيس الاتصالات ٤-٢: منشورات قواعد البيانات في تنفيذ هذه المعايير ٤-٣: زيادة المشاركة في أنشطة التقسيس داخل قطاع تقسيس الاتصالات وزيادة الوعي بأهمية معايير قطاع تقسيس الاتصالات	مشورات قطاع تقسيس الاتصالات مشورات قواعد البيانات التو migliحة والتزو اليق
٥.٥ توسيع التعاون وتحسينه مع هيئات التقسيس الدولية والإقليمية والوطنية	٥-١: زيادة التواصل مع المنظمات الأخرى المعنية بوضع ملوكات الشاهام (MOU) واتفاقيات التعاون ٥-٢: خفض عدد المعايير المتضاربة ٥-٣: زيادة عدد ملوكات الشاهام / اتفاقيات التعاون مع المنظمات الأخرى ٥-٤: زيادة عدد المنظمات المؤهلة لدورها ٥-٥: ورش العمل الأكاديمية بشكل مشترك	التعاون المنظفات المؤهلة لموجب التوصيات المنظفات المؤهلة لموجب التوصيات المنظفات المؤهلة لموجب التوصيات المنظفات المؤهلة لموجب التوصيات
٦.٤ تحسين التعاون وتحسينه مع منظمات أخرى	٦-١: زيادة إيراز أنشطة قطاع تقسيس الاتصالات ٦-٢: زيادة إيراز أنشطة قطاع تقسيس الاتصالات	الاتصالات

الهدف	النتائج	المواعظ
أهداف قطاع تربية الاتصالات 50		
1.D تعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1-1-D مشروع خطة استراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات	(WTDC) المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (RPPM) الاجتماعات الإقليمية التحضرية (TDAG) (G)
2-1.D إعلان المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات	- المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات	-
3-1.D خططة عمل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات	- الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات	-
4-1.D القرارات والتوصيات	- بيان الدورات	
5-1.D المسائل الجدية والملائمة للجان الدورات	5-1.D زيادة مستوى الاتساق على مجالات الأولوية	-
6-1.D تقديم خطة العمل وخطوة عمل القادة	6-1.D زلادة عدد المنشآت التعليمية لخссن المعلومات	-
7-1.D تحديد المبادرات الإقليمية	7-1.D زيادة عدد المساهمات والمقررات بشأن خططة العمل	-
8-1.D تحديد المبادرات الإقليمية	8-1.D تعزيز استعراض الأولويات والبرامج	-
9-1.D زلادة عدد المساهمات والمقررات بشأن خططة العمل	9-1.D تعزيز استعرض الأولويات والبرامج والعمليات والشؤون المالية والإستراتيجيات	-
10-1.D تعزيز استعرض الأولويات والبرامج والعمليات والشؤون المالية والإستراتيجيات	10-1.D تعزيز استعرض الأولويات والبرامج والعمليات والشؤون المالية والإستراتيجيات	-
11-1.D برنامج العمل	11-1.D تعزيز الشامل لتقدير مروجي يقدم لمدير	-
12-1.D مكتب تنمية الاتصالات يشأن تنفيذ برنامج العمل	12-1.D مكتب تنمية الاتصالات يشأن تنفيذ برنامج العمل	-

الهدف	النتائج	الموارد
D.2: تعزيز بيئة تكنولوجية مؤاتية لتنمية المعرف والجوار بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات (بما في ذلك المنسوبون وأجهزات الأكاديمية) بشأن قضايا الاتصالات /تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنشئة	D.13-1: تعزيز تفاصيل المعرف والجوار بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات (بما في ذلك المنسوبون وأجهزات الأكاديمية) بشأن قضايا الاتصالات /تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنشئة	D.1: تعزيز تفاصيل المعرف والجوار بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها بالإضافة إلى تطوير البرمجيات والتكنولوجيا والتطبيقات
D.2: تعزيز بيئة تكنولوجية مؤاتية لتنمية المعرف والجوار بين المنظمين الوطنيين وصانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين في الاتصالات /تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شأن التضامن السياسي والتكنولوجية الراهنة والبني ووسائل الفجورة التقىسيمية من أجل مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها في حلق مجتمع معلومات أكثر شمولًا D.2-2: تحسين عملية صنع القرارات بشأن القضايا السياسية والتنظيمية، وكيفية القيادة والقانونية والتنظيمية المؤاتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	D.1-1: تعزيز الجار والتعاون بين المنظمين الوطنيين - شبكات الاتصالات /تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك المطابقة وقابلية التشغيل البني ووسائل الفجورة التقىسيمية - الابتكار والشراكة	D.1-2: تعزيز المعرف والتعاون بين المنظمين الوطنيين - شبكات الاتصالات وأصحاب المصلحة الآخرين في الاتصالات /تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شأن التضامن السياسي والتكنولوجية الراهنة والبني ووسائل الفجورة التقىسيمية

الهدف	النتائج	المواضيع
D: زيادة الوعي وتحسين قدرات البلدان للتمكن من تخطيط ونشر وتشغيل وصيانة شبكات وخدمات مستدامة وقابلة للمفاذ ومترونة لـتكنولوجيـا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك البنية التحتية عربيةـية	D: زـيادة الـوعـي على الصـعـيد العـالـمي بالـبنـية التـحتـية المـتـوفـرة لـالـإـرسـال عـرـيـض الطـلاقـ	D: زـيادة الـوعـي وـتحسين قـرـارات الـبلـدان عـلـى المـشـارـكةـةـ وـالـإـسـهـامـ فـيـ تـطـوـيرـ وـنـشرـ تـوصـيـاتـ الـاتـحادـ
D: زـيادة الـوعـي وـتحسين قـرـاراتـ الـبلـدانـ عـلـى وـرـوضـ بـرامـجـ مـسـتـدـامـةـ وـمـنـاسـبـةـ لـلـمـطـابـقـةـ وـقـابـلـيـةـ وـرـوضـ بـرامـجـ مـسـتـدـامـةـ وـمـنـاسـبـةـ لـلـمـطـابـقـةـ وـقـابـلـيـةـ	D: زـيادة الـوعـي وـتحسين قـرـاراتـ الـبلـدانـ عـلـىـ اـنـشـغـلـ الـبـنـيـيـ عـلـىـ أـسـلـسـ تـوصـيـاتـ الـاتـحادـ، وـعـلـىـ الـمـسـؤـيـاتـ الـوطـنـيـةـ وـالـاقـلـيمـيـةـ وـدـوـنـ الإـقـلـيمـيـةـ، مـنـ خـلـالـ تعـزـيزـ وـضـحـ أـنـظـمـةـ اـنـقـاقـاتـ الـاـعـتـزـفـ	D: زـيادة الـوعـي وـتحسين قـرـاراتـ الـبلـدانـ عـلـىـ اـنـشـغـلـ الـبـنـيـيـ عـلـىـ أـسـلـسـ تـوصـيـاتـ الـاتـحادـ، وـعـلـىـ الـمـسـؤـيـاتـ الـوطـنـيـةـ وـالـاقـلـيمـيـةـ وـدـوـنـ الإـقـلـيمـيـةـ، مـنـ خـلـالـ تعـزـيزـ وـضـحـ أـنـظـمـةـ اـنـقـاقـاتـ الـاـعـتـزـفـ

بـالـتـعـرـضـ الـبـشـرـيـ لـلـمـجـالـاتـ الـكـهـرـونـغـطـيـةـ (EMF)

الهدف	النتائج	المواضيع
D: زيادة الوعي وتحسين قدرات البلدان في الأداء إلى الأذاعة الرقابية في الأنشطة الملاحية للانتقال، وفعالية تنفيذ المبادئ التوجيهية المعدة	D: تعزيز قدرات الأعضاء لإدراجه الابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج التنمية الوطنية	D: تحسين الشركة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز تسيير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
D: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدراجه المعلومات والاتصالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها	D: بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى العالمي، وكذلك التشريعات المناسبة والطرق، وتنمية سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خصاطر الأمن السيبراني على المستوى	D: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدراجه المعلومات والاتصالات ونشر وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر والاتصالات في خصاطر الأمن السيبراني على المستوى
D: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التصدري للتهديدات السيبرانية في الوقت المناسب D: تعزيز التعاون وتبادل المعلومات ونقل المعرف فيما بين الدول الأعضاء ومع الجهات الفاعلة ذات الصصلة	D: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التصدري للتهديدات السيبرانية في الوقت المناسب	D: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدراجه المعلومات والاتصالات ونشر والاتصالات في خصاطر الأمن السيبراني على المستوى العالمي، وكذلك التشريعات المناسبة والطرق، وتنمية سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها

الهدف	النتائج	المواضيع
		D-4-3-D: تحسين قدرة البلدان على تنفيذ الاستراتيجيات الإنكليزية الفاعلية الوطنية من أجل تعزيز الرؤية التكميلية للارتباط بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
		D-5-3-D: تحسين قدرة البلدان على الاستناد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التطبيقات المتنقلة لتحسين تقديم الخدمات ذات التقنية المعاصرة في الحالات ذات الأولوية العالمية (الصحة والإدارة والتعليم والمدفوعات، وما إلى ذلك) بغية توفير حلول فعالة لواجهة التحديات المختلفة في التنمية المستدامة من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص
	D-6-3-D: تعزيز الابتكار والمعرفة والمهارات لدى المؤسسات الوطنية كـ تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنطقة العريض من أجل التنمية	
	D-14-D: تعزيز بناء القدرات للأعضاء في الإدارة الدولية لإنترنت إلباترنت	- بناء القدرات - إحساءات الاتصالات/ - والاتصالات - الشمول الرقمي للأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة - مساعدات، مركبة لأقل البلدان، نحو (LDC) - الجزرية الصغيرة النامية (SDS) - غير الساحلية (LLDC) - والاتصالات والتنمية لدى أعضاء الاتحاد
	D-2-4-D: تحسين معارف ومهارات أعضاء الاتحاد في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز الشمول الرقمي وتقديم مساعدة مركبة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة	

الهدف	النتائج	الموارج

- 4.4D: تعزيز معلومات وعما ف صناعي للسياسات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن اتجاهات والتطورات الحالية في مجال الاتصالات/إنكولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس إسحاقات وتحليل بيانات الاتصالات/إنكولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للمقارنة دولياً وذات الجودة العالمية.
- 5.4D: تعزيز الحوار بين منتجي بيانات الاتصالات وإنكولوجيا المعلومات والاتصالات ومستخدميها وزيادة قدرات ومهارات منتسبين إسحاقات الاتصالات/إنكولوجيا المعلومات والاتصالات لتقييد عمليات جمع البيانات على المستوى الوطني استناداً إلى المعايير والمنهجيات الدولية: 6.4D: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإدماج الرقمي لضمان فرص التفاهم ذوي الاحتياجات الخاصة 51 من الاتصالات إنكولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان استخدام الاتصالات إنكولوجيا المعلومات والاتصالات الشمكين الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

الموافق	النتائج	الهدف
		تحسين قدرة الأعضاء على تزويد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بالذريعة بالمعرفة الرقمية والتدريب على استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية
D-8.4-D	تحسين قدرات الأعضاء في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للذوي الاحتياجات المحددة، بما في ذلك برامج الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز توظيف الشباب وريادة الأعمال في صفوهم	تحسين قدرات الأعضاء في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين استخدامها في إحلال المعرفة الرقمية والذريعة الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي اقتصادها يمر بمرحلة انتقالية
D-10-4-D	تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية في تطبيق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية في تطبيق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الوقت	النتائج	الهدف
- تكثيروجيا المعلومات والاتصالات وانكيف مع تغير المناخ والتخفيض من آثاره	- تكثيروجيا المعلومات والاتصالات وانكيف مع تغير المناخ والتخفيض من آثاره	5.D تعزيز الجهد المبذولة لحماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وإدارة حالات الكوارث والاستفادة من الاتصالات/تكثيروجيا المعلومات والاتصالات
- اتصالات الطوارئ	- اتصالات الطوارئ	D-2-5.D تحسين قدرة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأطر السياسية والتنظيمية لتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره
- دلائل السياسات وبيان المخافف الإلكترونية وضع سياسات بشأن المخافف الإلكترونية	- دلائل السياسات وبيان المخافف الإلكترونية وضع سياسات بشأن المخافف الإلكترونية	D-3-5.D: تطوير أسطمة قائمة على المعابر للمراقبة والإذار المبكر يتم تصفيتها بالشبكات الوطنية والإقليمية
- دلائل التعاون لتسهيل الاستجابة للطوارئ في حالات الكوارث	- دلائل التعاون لتسهيل الاستجابة للطوارئ في حالات الكوارث	D-4-5.D: إقامة شراكات بين المنظمات المعنية باستخدام أنظمة الاتصالات/تكثيروجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التأهب للكوارث وانتبؤها والتخفيف من آثارها
- دلائل التعاون لتسهيل الاستجابة للطوارئ وتنادها في حالات الطوارئ وتنادها	- دلائل التعاون لتسهيل الاستجابة للطوارئ وتنادها في حالات الطوارئ وتنادها	D-5-5.D: إقامة شراكات بين المنظمات المعنية باستخدام أنظمة الاتصالات/تكثيروجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التأهب للكوارث وانتبؤها والتخفيف من آثارها

الموقت	النتائج	المدف	الأهداف المشتركة بين القطاعات
1.1 تشجيع إجراء حوار دولي بين أصحاب المصلحة بين القطاعات لما ينفع المصالحة المعنية - مؤتمرات عالمية ومتنديات وأحداث وماراثون مشتركة بين القطاعات لما ينفع المصالحة المعنية -	1.1-1: زيادة التعاون بين أصحاب المصلحة المعنية - مؤتمرات عالمية ومتنديات وأحداث وماراثون مشتركة بين القطاعات لما ينفع المصالحة المعنية -	-	-
1.2 تشجيع الشراكات والتعاون داخل بيئته - تبادل المعرفة والتواصل والشراكات في مجال - مذكرة التفاهم (MoU) - مذكرة التفاهم (MoU)	2.1 تشجيع الشراكات والتعاون داخل بيئته - الأتصالات/تكنولوجيابا المعلومات والاتصالات	-	-
	2.2 زيادة الفائز الناتج عن الشراكات في مجال الأتصالات/تكنولوجيابا المعلومات والاتصالات	-	-

52 رهن تقرير من الأمم المتحدة باستمرار المدارسة.

النتائج	الهدف
<p>1. تعزيز تحسين الاتجاهات البازغة في بيئة تحديد الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات /تكنولوجيابا المعلومات والاتصالات</p> <p>2. تطوير مشتركة بين القطاعات بشأن مبادرات وتقدير مبادرات مشتركة بين القطاعات /تكنولوجيابا المعلومات والاتصالات في مجال الاتصالات /تكنولوجيابا المعلومات والاتصالات</p>	3-1: تحسين الاتجاهات البازغة في بيئة تحديد الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات
<p>3. تطوير مشتركة بين القطاعات بشأن مبادرات وتقدير مبادرات مشتركة بين القطاعات /تكنولوجيابا المعلومات والاتصالات</p> <p>4. تعزيز تشجيع الاعتراف بالاتصالات /تكنولوجيابا المعلومات والاتصالات كعامل تكيني لتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستدامة بيئية</p>	3-2: تطوير مشتركة بين القطاعات بشأن مبادرات وتقدير مبادرات مشتركة بين القطاعات /تكنولوجيابا المعلومات والاتصالات
<p>5. تطوير مشتركة بين القطاعات بشأن مبادرات وتقدير مبادرات مشتركة بين القطاعات /تكنولوجيابا المعلومات والاتصالات</p>	3-3: تحسين الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات /تكنولوجيابا المعلومات والاتصالات

الهدف	النتائج	الموائع
1. تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخالدة إلى الاتصالات /تكنولوجيـا المعلومات والاتصالات	1.5: زيادة تيسير معدالت الاتصالات /تكنولوجيـا	-
المعلومات والاتصالات وخدماتها وظيفتها وأهميتها	1.5: زيادة تيسير معدالت الاتصالات /تكنولوجيـا	-
المعلومات والاتصالات الشامل	1.5: زيادة إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخالدة في إعمال الأنشطة	-
الإعاقـة وذوي الاحتياجـات الخـالـدة	1.5: زيادة الإحـيـاجـات المـحدـدة في إعمال الأنشـاء	-
الإعـاقـة وذوي الاحتياجـات الخـالـدة	1.5: زيادة الوركـيـ، بما في ذلك اعـتـارـاف جـمـيع	-
في الاتـسـاعـات الدـولـيـة والـاقـليمـيـة	1.5: زيادة الـأـطـراف والـحـكـومـات بالـحـاجـةـ إلىـ تعـوـيـرـ نـفـاذـ	-
مواصلةـ تـطـوـيرـ وـتـنـفـيـدـ سـيـاسـاتـ الـاتـسـاعـاتـ الـمـعـنـعـةـ	1.5: زيادة الأـشـخـاصـ ذـوـيـ الـإـعـاقـةـ وـذـوـيـ الـاحـيـاجـاتـ الـخـالـدةـ	-
يـقـابـلـةـ الـغـنـازـ وـالـخـاطـذـ ذاتـ الصـلـةـ	1.5: زيادة الـأـشـخـاصـ ذـوـيـ الـإـعـاقـةـ وـذـوـيـ الـاحـيـاجـاتـ الـخـالـدةـ	-
الـصـعـبـيـنـ الـإـقـبـيـ وـالـوـطـيـ	1.5: زيادة الـأـشـخـاصـ ذـوـيـ الـإـعـاقـةـ وـذـوـيـ الـاحـيـاجـاتـ الـخـالـدةـ	-
الـتـوـعـيـةـ عـلـىـ مـسـتـوىـ مـنظـومةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ وـعـلـىـ	1.5: زيادة الـأـشـخـاصـ ذـوـيـ الـإـعـاقـةـ وـذـوـيـ الـاحـيـاجـاتـ الـخـالـدةـ	-
الـمـعـدـلـاتـ الـأـنـوـيـنـ	1.5: زيادة الـأـشـخـاصـ ذـوـيـ الـإـعـاقـةـ وـذـوـيـ الـاحـيـاجـاتـ الـخـالـدةـ	-
الـمـقـرـاراتـ الـأـنـوـيـنـ	1.5: زيادة الـأـشـخـاصـ ذـوـيـ الـإـعـاقـةـ وـذـوـيـ الـاحـيـاجـاتـ الـخـالـدةـ	-
الـمـقـرـاراتـ الـأـنـوـيـنـ	1.5: زيادة الـأـشـخـاصـ ذـوـيـ الـإـعـاقـةـ وـذـوـيـ الـاحـيـاجـاتـ الـخـالـدةـ	-

الموائع التالية هي موائع لاستئناف الهيئات الإدارية للاتحاد وتسهم في تنفيذ جميع أهداف الاتحاد:

- المقررات والغيرات والتوصيات والنتائج الأخرى لمقرر المندوبين
- المقررات والغيرات الصادرة عن المجالس فضلاً عن نتائج أعمال أفرقة العمل التابعة للمجالس

3.4 العوامل التمكينية

العرض من العوامل التمكينية للغايات الاستراتيجية للاتحاد وأهدافه هو دعم أنشطة الاتحاد سعياً إلى تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية. وتعرض في الجدول أدناه عمليات الدعم التي تسهم في العوامل التمكينية للغايات الاستراتيجية:

الجدول 6 – إسهام عمليات الدعم في العوامل التمكينية

العمليات الدعم	عمليات الدعم وإدارة الأتحاد	العوامل التمكينية للمؤسسات	العوامل التمكينية للمؤسسات والموارد	العوامل التمكينية لضمان كفاءة المؤشرات والجذامعات والوثائق	العوامل التمكينية لضمان كفاءة خدمات البروتوكول والاتصال	العوامل التمكينية لضمان كفاءة المؤشرات والجذامعات والوثائق	العوامل التمكينية لضمان كفاءة خدمات وتفعيل الخطط وتنسيق وتنفيذ الخطط وفعالية إدارة المنظمة (داخلية وخارجية)	ضمان كفاءة وفعالية وخططه التشغيلية المتعلقة بالأعضاء وعملياته	ضمان كفاءة وفعالية وخططه التشغيلية المتعلقة بالأعضاء وعملياته
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
خدمات المنشورات والنشرافية	تطهير المؤشرات والجذامعات والدراسية ووش العمل (بما في ذلك الترجمة	خدمات المنشورات والنشرافية	إداره الاتحاد	عمليات الدعم ومامونة	العوامل التمكينية للمؤسسات والموارد والأسماوية؛ وبيئة التحفيظة للمعلومات	العوامل التمكينية للمؤسسات والموارد والأسماوية؛ وبيئة التحفيظة للمعلومات	ضمان كفاءة وفعالية وخططه التشغيلية المتعلقة بالأعضاء وعملياته	ضمان كفاءة وفعالية وخططه التشغيلية المتعلقة بالأعضاء وعملياته	ضمان كفاءة وفعالية وخططه التشغيلية المتعلقة بالأعضاء وعملياته
خدمات تكنولوجيا المعلومات	خدمات تكنولوجيا المعلومات	خدمات تكنولوجيا المعلومات	خدمات تكنولوجيا المعلومات	خدمات تكنولوجيا المعلومات	خدمات تكنولوجيا المعلومات	خدمات تكنولوجيا المعلومات	خدمات تكنولوجيا المعلومات	خدمات تكنولوجيا المعلومات	خدمات تكنولوجيا المعلومات

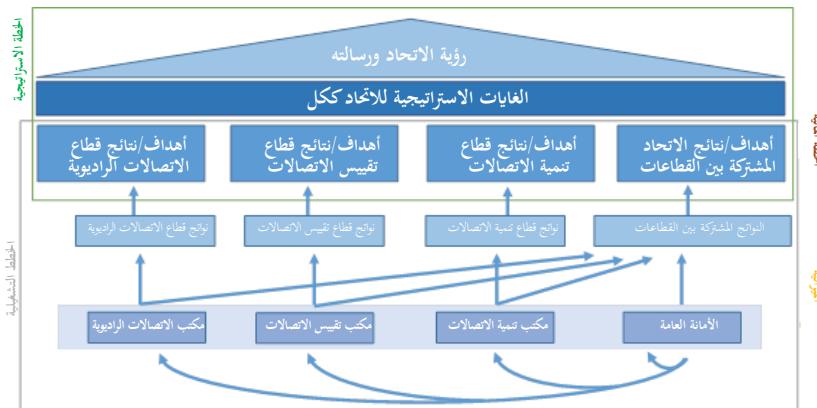
5 التنفيذ والتقييم

1.5 التنسيق بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي

يتأتي الربط القوي والتماسك بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي للاتحاد من خلال تنفيذ إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج (RBM) طبقاً للقرارات 71 و72 و151 (المراجعة في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبيين المفوضين طبقاً للهيكل التالي:

- تحدد هذه الخطة الاستراتيجية الرباعية الغايات الاستراتيجية للاتحاد والأهداف/النتائج الخاصة بكل قطاع المشتركة بين القطاعات لفترة السنوات الأربع. وهي ترسى معايير التنفيذ الواجب مراعاتها في عمليات التخطيط التشغيلي ووضع الميزانية. وينبغي تنفيذ الخطة الاستراتيجية في إطار الحدود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبيين المفوضين.
- والخطة المالية الرباعية الواردة في المقرر 5 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبيين المفوضين تتضمن الإيرادات والنفقات المتوقعة لفترة السنوات الأربع، باتساق كامل مع الخطة الاستراتيجية وتحدد الموارد المتاحة لتنفيذها.
- وميزانيتنا المستتين، اللتان يوافق عليهما المجلس، تطبقان آلية الميزنة على أساس النتائج (RBB) طبقاً لأحكام الخطة المالية.
- والخطط التشغيلية الرباعية المتتجددة التي يوافق عليها المجلس تتبع مبادئ الخطة الاستراتيجية وتوضع طبقاً للخطة المالية وميزانية فترة المستتين. وتحدد الخطط التشغيلية النواتج الخاصة بالقطاعات المشتركة بينها المنتجة من أجل تحقيق أهداف ونتائج الاتحاد وتشرح الأنشطة المقابلة للمكاتب والأمانة العامة. وتساهم أنشطة المكاتب بشكل مباشر في تحقيق نواتج القطاعات والنواتج المشتركة بينها. وتساهم أنشطة الأمانة العامة إما بشكل مباشر في النواتج المشتركة بين القطاعات (عبر الأنشطة المشتركة بين القطاعات) أو توفر خدمات الدعم للمكاتب وللأنشطة المشتركة بين القطاعات على النحو المبين أدناه:

الشكل 3 – التنسيق بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي



2.5 معاير التنفيذ

تحدد معاير التنفيذ الإطار الذي يمكن من التحديد السليم لأنشطة الاتحاد المناسبة بحيث يتسنى تحقيق الأهداف والتائج والغايات الاستراتيجية للاتحاد بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة. وهي تحدد ترتيب الأولويات لعملية توزيع الموارد في إطار ميزانية الاتحاد لفترة الستين.

وفيمما يلي معاير التنفيذ المحددة لاستراتيجية الاتحاد للفترة 2016-2019:

- **الالتزام بقيم الاتحاد:** يجب أن توجه القيم الأساسية للاتحاد أولوياته وتوضع الأساس لعملية صنع القرار.
- اتباع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، والتي تشمل:
 - مراقبة الأداء وتقديره: يجب مراقبة الأداء مقابل تحقيق الغايات/الأهداف وتقديره طبقاً للخطط التشغيلية التي يوافق عليها المجلس مع تحديد فرص التحسين من أجل دعم عملية صنع القرار.

- تحديد المخاطر وتقيمها ومعاجتها: إرساء عملية متكاملة لإدارة الأحداث غير المؤكدة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف والغايات، من أجل تعزيز عملية صنع القرار بصورة مستيرة.
- مبادئ الميزنة على أساس النتائج: يجب في إطار عملية الميزنة توزيع الموارد على أساس الغايات والأهداف المقرر تحقيقها، كما يرد تحديدها في هذه الخطة الاستراتيجية.
- الإبلاغ الموجه نحو الأثر المرجو: يجب الإبلاغ بشكل واضح عما يحرز من تقدم في تحقيق الغايات الاستراتيجية للاتحاد، مع التركيز على أثر الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد.
- كفاءة التنفيذ: أصبحت الكفاءة أمراً أساسياً حتمياً بالنسبة للاتحاد. ويجب أن يقيم الاتحاد ما إذا كان أصحاب المصلحة يجنون أقصى مردود من الخدمات التي يقدمها الاتحاد وفقاً للموارد المتاحة (القيمة مقابل المال).
- هدف تعليم توصيات الأمم المتحدة وتطبيق ممارسات الأعمال المنسقة، بوصف الاتحاد جزءاً من منظومة الأمم المتحدة وإحدى وكالاتها المتخصصة.
- توحيد الأداء في الاتحاد: يجب أن تعمل القطاعات بصورة متماسكة من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية. ويجب أن تدعم الأمانة التخطيط التشغيلي المنسق، وتتجنب التكرار والازدواجية وتعظم من التأزير بين القطاعات والمكاتب والأمانة العامة.
- التطور طويل الأجل للمنظمة لحفظ الأداء وتوفير الخبرات المناسبة: تمسكاً بمفهوم المنظمة المهمة بالتعلم، على الاتحاد الاستمرار في العمل بأسلوب الترابط وزيادة الاستثمار في الموظفين لتحقيق أقصى قيمة بصورة مستدامة.
- ترتيب الأولويات: من المهم تحديد معايير محددة لترتيب الأولويات بين مختلف الأنشطة والمبادرات التي ينوي الاتحاد الاضطلاع بها. وفيما يلي العوامل الواجب مراعاتها:

القيمة المضافة: -

- ترتيب الأولويات استناداً إلى قيمة فريدة يسهم بها الاتحاد (النتائج التي لا يمكن تحقيقها بدونه)
- المشاركة في الأنشطة التي يمكن للاتحاد أن يضيف قيمة كبيرة فيها
- عدم إعطاء أولوية للأنشطة التي يمكن لأطراف معنية أخرى الاضطلاع بها
- ترتيب الأولويات على أساس الخبرات المتاحة لدى الاتحاد للتنفيذ.

التأثير والتركيز: -

- التركيز على الأثر الأقصى على مجموعة أوسع من المعنيين مع مراعاة الشمول
- الاضطلاع بعدد أقل من الأنشطة مع تحقيق تأثير أكبر بدلًا من عدد كبير من الأنشطة مع تأثير أقل
- الاتساق والاضطلاع بأنشطة تسهم بوضوح في الصورة الإجمالية على النحو المحدد في الإطار الاستراتيجي للاتحاد
- إعطاء أولوية للأنشطة التي تؤدي إلى نتائج ملموسة.

احتياجات الأعضاء: -

- ترتيب أولويات طلبات الأعضاء باتباع نهج موجه نحو العملاء
- إعطاء أولوية للأنشطة التي يتعدر على الدول الأعضاء القيام بها بدون دعم من المنظمة.

3.5 المراقبة والتقييم وإدارة المخاطر ضمن إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج

ستكون النتائج هي المحور الرئيسي لل استراتيجية والتخطيط والميزنة ضمن إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج. وستتضمن مراقبة الأداء وتقييمه وإدارة المخاطر استناداً عمليات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي إلى عملية مستنيرة لصنع القرار وتوزيع مناسب للموارد.

وسيخضع إطار الاتحاد لمراقبة الأداء وتقييمه للتطوير طبقاً للإطار الاستراتيجي المحدد في الخطة الاستراتيجية للفترة 2016-2019، وذلك لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتحاد ونتائجها وأهدافه وغاياته الاستراتيجية ومقاصده المحددة في الخطة الاستراتيجية ومقاصده مع تقييم الأداء وتحديد المسائل التي تحتاج إلى معالجة.

كما سيخضع إطار الاتحاد لإدارة المخاطر للتطوير لضمان وجود نهج متكامل تجاه إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج المحدد في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019.

الملحق 3 بالقرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) توزيع الموارد لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية

بألاف المركبات المسئولية

بألاف المركبات المسئولية

الأهداف الاستراتيجية للإنماد	الذكائين
الهدف 1 القطاع الاصلاحتي الروبوت	R1
الهدف 2 القطاع الاصلاحتي الروبوت	R2
الهدف 3 القطاع الاصلاحتي الروبوت	R3

إعادة التوزيع

بألاف المركبات المسئولية	الغاية 4 الإشكال والمشكلة	الغاية 3 الاستدامة	الغاية 2 المسؤول	الغاية 1 النمو
149257	44777	74629	%410	%30
41323	12397	20661	%410	%30
63554	-	-	%4100	%40
11078	5539	16616	%420	%30
-	-	22155	%410	%40
21087	-	-	%4100	%40
157	471	785	%410	%30
2710	13549	8129	%410	%50
831	208	623	%40	%30
-	-	416	%410	%20
47755	-	-	%4100	%30
-	-	75957	%100	%400
34587	-	-	%4100	%400
-	-	59118	%4100	%400
-	-	19990	%4100	%400
4100	1118	1118	%455	%15
4317	1177	1177	%455	%15
8191	1170	1170	%410	%10
-	4601	4601	%400	%50
-	-	738	%0	%0
50441	70325	288543	226395	
%8	%11	%45	%36	

مجموع الكلف	المقدار 5 المشترك بين القطاعات	المقدار 4 المشترك بين القطاعات	المقدار 3 القطاعات بين القطاعات	المقدار 2 القطاعات بين القطاعات	المقدار 1 القطاعات بين القطاعات
638704					

الملحق 4 بالقرار 71 (المراجع في بوسان، 2014)

مسرد مصطلحات الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019

المصطلح	صيغة عملية
الأنشطة هي مختلف الأعمال/الخدمات من أجل تحويل الموارد (المدخلات) إلى نواتج.	الأنشطة
تغطي الخطة المالية فترة أربع سنوات وتضع الأسس المالية التي يمكن من خلالها وضع ميزانيات فترات السنين.	الخطة المالية
توضع الخطة المالية في سياق المقرر 5 (إيرادات الاتحاد ونفقاته) الذي يحدد، من جملة أمور، مبلغ وحدة المساعدة التي وافق عليها مؤتمر المندوبيين المفوضين. وينبغي للخطة المالية أن تكون متسقة مع الخطة الاستراتيجية.	المدخلات
المدخلات هي موارد مثل الموارد المالية والبشرية والمادية والتكنولوجية، تُستعمل في الأنشطة لإنتاج النواتج.	الرسالة
تشير الرسالة إلى الأهداف الشاملة الرئيسية للاتحاد وفقاً للصكوك الأساسية للاتحاد.	الأهداف
تشير الأهداف إلى المرامي المحددة لأنشطة القطاعات والأنشطة المشتركة بين القطاعات في فترة معينة.	الخطوة التشغيلية
يعد كل مكتب الخطة التشغيلية على أساس سنوي، بالتشاور مع الفريق الاستشاري ذي الصلة، كما تعدها الأمانة العامة، وفقاً للخطتين الاستراتيجية والمالية. وتشمل الخطة التشغيلية الخطة المفصلة للسنة التالية وتوقعات فترة السنوات الثلاث التي تليها لكل قطاع وللأمانة العامة. ويستعرض المجلس الخطط التشغيلية الرباعية المتجددة ويوافق عليها.	النتائج
تقدم النتائج دلالة على تحقيق الهدف. وغالباً ما تقع النتائج تحت سيطرة المنظمة جزئياً وليس كلياً.	النواتج
تشير النواتج إلى النتائج والمنتجات والخرجات والخدمات النهائية الملحوظة التي يحققها الاتحاد في تنفيذ الخطط التشغيلية. والنواتج هي عناصر تكاليف وتمثلها أوامر داخلية في نظام محاسبة التكاليف المطبق.	

صيغة عملية	المصطلح
مؤشرات الأداء هي المعايير المستعملة في قياس تحقيق النتائج أو النتائج. وقد تكون هذه المؤشرات كمية أو نوعية.	مؤشرات الأداء
مجموعة من الأنشطة المنسقة تهدف إلى تحقيق هدف مقصود أو غاية مقصودة.	العمليات
الميزنة على أساس النتائج (RBB) هي عملية الميزانية البرنامجية التي: (أ) يوضع فيها البرنامج من أجل تحقيق مجموعة أهداف ونتائج محددة مسبقاً؛ (ب) تبرر النتائج المبنية فيها الموارد المطلوبة المحددة على أساس النتائج التي تؤدي إلى تحقيق النتائج وتحصل بها؛ (ج) يقاس فيها الأداء الفعلي في تحقيق النتائج بواسطة مؤشرات للنتائج.	الميزنة على أساس النتائج (RBB)
الإدارة القائمة على النتائج هي نهج إدارة يوجه عمليات المنظمة ومواردها ومنتجاتها وخدماتها نحو تحقيق نتائج قابلة للمقياس. وهي توفر إطار وأدوات الإدارة من أجل التخطيط الاستراتيجي وإدارة المحاطر ومراقبة الأداء وتقييمه وأنشطة التمويل على أساس النتائج المستهدفة.	الإدارة على أساس النتائج (RBM)
إطار النتائج هو أداة للإدارة الاستراتيجية مستخدمة للتخطيط والمراقبة والتقييم ورفع التقارير ضمن منهجية الإدارة القائمة على النتائج. فهو يوفر التسلسل اللازم لتحقيق النتائج المرجوة (سلسلة النتائج) - بدءاً من المدخلات، مروراً بالأنشطة والنواتج، ووصولاً إلى النتائج - على مستوى القطاع والأهداف المشتركة بين القطاعات، والأثر المرجو على مستوى المقاصد والغايات الاستراتيجية للاتحاد برمتها. وهو يفسر كيف يتغير تحقيق النتائج، بما في ذلك العلاقات السببية والافتراضات والمخاطر الكامنة وراء ذلك. ويعبر إطار النتائج عن التفكير على المستوى الاستراتيجي على امتداد المنظمة بأكملها.	إطار النتائج
تشير الغايات الاستراتيجية إلى المقاصد السامية للاتحاد والتي تسهم الأهداف في تحقيقها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهي تشمل الاتحاد برمتها.	الغايات الاستراتيجية

صيغة عملية	المصطلح
الخطة الاستراتيجية تحدد استراتيجية الاتحاد لفترة أربع سنوات من أجل الوفاء برسالته. وتحدد الغايات الاستراتيجية والأهداف وتمثل خطة الاتحاد في تلك الفترة. وهي الوثيقة الرئيسية التي تحسد الرؤية الاستراتيجية للاتحاد. وينبغي تنفيذ الخطة الاستراتيجية في إطار الحدود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبين المفوضين.	الخطة الاستراتيجية
تشير المخاطر الاستراتيجية إلى حالات عدم اليقين والفرص غير المستغلة التي تؤثر على استراتيجية المنظمة وتنفيذ الاستراتيجية.	المخاطر الاستراتيجية
إدارة المخاطر الاستراتيجية هي ممارسة إدارية تحدد حالات عدم اليقين والفرص غير المستغلة التي تؤثر على قدرة المنظمة على الوفاء برسالتها، وتتركز العمل عليها.	إدارة المخاطر الاستراتيجية (SRM)
المقاصد الاستراتيجية هي النتائج المتوقعة خلال فترة الخطة الاستراتيجية؛ وتقدم دلالة على تحقيق الغاية. وقد لا تتحقق المقاصد دائمًا لأسباب قد تخرج عن سيطرة الاتحاد.	المقاصد الاستراتيجية
معتقدات الاتحاد العامة والمشتركة التي تقود أولوياته وتوجه جميع عمليات صنع القرار.	القيم
العالم الأفضل الذي يصبو إليه الاتحاد.	الرؤية

قائمة المصطلحات بجميع اللغات الرسمية الست

الإنكليزية	العربية	الصينية	الفرنسية	الروسية	الإسبانية
Activities	الأنشطة	活动	Activités	Виды деятельности	Actividades
Financial plan	الخطط المالية	财务规划	Plan financier	Финансовый план	Plan Financiero
Inputs	المدخلات	投入 输入意见(取决于下文)	Contributions	Исходные ресурсы	Insumos
Mission	رسالة	使命	Mission	Миссия	Misión
Objectives	الأهداف	部門目标	Objectifs	Задачи	Objetivos
Operational plan	الخطة التشغيلية	运作规划	Plan opérationnel	Оперативный план	Plan Operacional
Outcomes	النتائج	结果	Résultats	Конечные результаты	Resultados
Outputs	النواتج	输出成果	Produits	Намеченные результаты деятельности	Productos
Performance indicators	مؤشرات الأداء	绩效指标	Indicateurs de performance	Показатели деятельности	Indicadores de Rendimiento
Processes	العمليات	进程	Processus	Процессы	Procesos
Results-based budgeting	الميزنة على أساس النتائج	基于结果的预算制定	Budgétisation axée sur les résultats	Составление бюджета, ориентированного на результаты	Elaboración del Presupuesto basado en los resultados
Results-based management	الإدارة على أساس النتائج	基于结果的管理	Gestion axée sur les résultats	Управление, ориентированное на результаты	Gestión basada en los resultados
Results framework	إطار النتائج	结果框架	Cadre de présentation des résultats	Структура результатов	Marco de resultados
Strategic goals	الغايات الاستراتيجية	总体战略目标	Buts stratégiques	Стратегические цели	Metas estratégicas
Strategic plan	الخطة الاستراتيجية	战略规划	Plan stratégique	Стратегический план	Plan Estratégico
Strategic risks	المخاطر الاستراتيجية	战略风险	Risques stratégiques	Стратегические риски	Riesgos estratégicos
Strategic risk management	إدارة المخاطر الاستراتيجية	战略风险管理	Gestion des risques stratégiques	Управление стратегическими рисками	Gestión de riesgos estratégicos
Strategic target	المواضيد الاستراتيجية	具体战略目标	Cible stratégique	Стратегический целевой показатель	Finalidad estratégica
Values	القيم	价值价值观	Valeurs	Ценности	Valores
Vision	الرؤية	愿景	Vision	Концепция	Visión

القرار 72 (المراجع في بوسان، 2014)

التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية في الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أن التقدم المحرز في تحقيق غايات الاتحاد وأهدافه من الممكن قياسه وتحسينه كثيراً عن طريق عملية التنسيق والربط بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية التي تحدد الأنشطة المخطط لها خلال الفترة التي تعطيها هذه الخطط،

وإذ يقر

أ) بأن الخطط التشغيلية والمالية للاتحاد ينبغي أن تعرض أنشطة الاتحاد وأهداف تلك الأنشطة والموارد ذات الصلة، وأنها يمكن أن تستخدم بفعالية من أجل ما يلي في جملة أمور:

- رصد التقدم في تنفيذ برامج الاتحاد؛
- تحسين قدرة الأعضاء على تقييم التقدم في إنجاز الأنشطة البرنامجية، باستخدام مؤشرات الأداء؛
- تحسين فعالية هذه الأنشطة؛
- ضمان الشفافية، خصوصاً في تطبيق استرداد التكاليف؛
- تشجيع التكامل بين أنشطة الاتحاد وأنشطة منظمات الاتصالات الدولية والإقليمية الأخرى؛

ب) بأن التنفيذ الجاري للتخطيط التشغيلي بالتنسيق على نحو فعال مع التخطيط الاستراتيجي والمالي قد يستدعي إدخال تغييرات في اللوائح المالية من أجل تحديد العلاقات بين الوثائق المناظرة وتنسيق عرض المعلومات التي تحتويها؛

ج) بأن الحاجة تقوم إلى إنشاء آليات مراقبة فعالة ومحصصة لتمكين مجلس الاتحاد من إجراء ما يلزم من فحص للتقدم في تنسيق الوظائف الاستراتيجية والتشغيلية والمالية وتقييم تنفيذ الخطط التشغيلية؛

د) بأنه لمساعدة الدول الأعضاء في إعداد مقترنات للمؤشرات، تُدعى الأمانة إلى إعداد مبادئ توجيهية لتحديد المعايير الواجب تطبيقها عند تقييم الآثار المالية وأن تقوم بتوزيع المبادئ التوجيهية في شكل رسائل معممة مرسلة من الأمين العام أو مدير المكاتب؛

ه) بأنه ينبغي للدول الأعضاء، قدر الإمكان عملياً وبراعة المبادئ التوجيهية التي تعدتها الأمانة، أن تلحق بمقترناتها المعلومات المناسبة للسماح للأمين العام/مدير المكاتب بتحديد الآثار المالية المحتملة التي قد تترتب على هذه المقترنات،

يقرر تكليف الأمين العام ومدير المكاتب الثلاثة

1 بتعيين تدابير وعناصر محددة، ينبغي اعتبارها إرشادية وليس حصرية، لإدراجها في الخطط التشغيلية للقطاعات والأمانة العامة ضمناً للاتساق فيما بينها، لتساعد الاتحاد في تنفيذ الخططتين الاستراتيجية والمالية وتمكن المجلس من استعراض تنفيذهما؛

2 باستعراض اللوائح المالية للاتحاد مع مراعاة وجهات نظر الدول الأعضاء وأراء الأفرقة الاستشارية للقطاعات، وت تقديم مقترنات ملائمة إلى المجلس في ضوء ما ورد في الفقرتين (ب) و(ج) تحت "وإذ يقر" أعلاه؛

3 بأن يعد كل منهم خططاً موحدة ومنسقة تُظهر الروابط بين التخطيط الاستراتيجي والمالي والتشغيلي كي ينظر المجلس فيها سنويأً

4 بتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في إعداد تقديرات تكاليف مقترناتها المقدمة إلى جميع مؤشرات الاتحاد وجمعياته، إن طلب منهم ذلك؛

5 بالإسهام في تحقيق الشفافية في الاتحاد من خلال نشر تفاصيل جميع التكاليف المتکبدة في الاستفادة من الموارد البشرية الخارجية أو الاستعانة بها للوفاء بالمتطلبات التي اتفق بشأنها أعضاء الاتحاد؛

6 بتزويد المؤتمرات والجمعيات بالمعلومات الالازمة المستمدۃ من الجموعة الكاملة للآليات المالية والتخطيطية الجديدة المتاحة، وذلك للسماح بإجراء تقدير معقول للأثار المالية المرتبة على القرارات التي ستتخدّها، بما في ذلك، قدر المستطاع عملياً، تقدير تكاليف أي مقتراحات تقدم إلى جميع مؤتمرات الاتحاد وجمعياته، مع مراعاة أحكام المادة 34 من اتفاقية الاتحاد،

بـكلف المجلس

1 بتقييم التقدم في تنسيق الوظائف الاستراتيجية والمالية والتشغيلية وفي تنفيذ التخطيط التشغيلي واتخاذ تدابير ملائمة من أجل تحقيق أهداف هذا القرار؛

2 باتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان إعداد الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية المقبلة على نحو يتماشى مع هذا القرار؛

3 بإعداد تقرير يحتوي على توصيات مناسبة بهذا الخصوص كي ينظر فيه مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018،

ويبحث الدول الأعضاء

على الاتصال بالأمانة في مرحلة مبكرة من عملية إعداد المقتراحات التي تترتب عليها آثار مالية، وذلك للتمكن من تحديد خطة العمل والمتطلبات ذات الصلة من الموارد الالازمة وإدراجها قدر المستطاع عملياً في هذه المقتراحات.

(مينيابوليس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002) - (المراجع في أنطاليا، 2006) -
 (المراجع في غواداراخار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 75 (مينيابوليس، 1998)

نشر دستور الاتحاد واتفاقيته وقراراته ومقرراته وتوصياته والبروتوكول الاختياري بشأن التسوية الإلزامية للخلافات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس، 1998)،

إذ يلاحظ

أ) أن صكوك الاتحاد تتكون من الدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية؛

ب) أن هذا المؤتمر اعتمد صكًا جديداً يحتوي على النظام الداخلي للمؤتمرات والمجتمعات الأخرى التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات؛

ج) أن البروتوكول الاختياري بشأن التسوية الإلزامية للخلافات المتعلقة بكل من الدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية مفتوح كي تصدق عليه الدول الأعضاء في الاتحاد أو تقبله أو توافق عليه، أو تنضم إليه،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن كل مراجعة للوائح الراديو تنشر في وثيقة مرجعية تحتوي على النسخة المستكملة للوائح الراديو والقرارات والتوصيات التي تعتمدتها المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية؛

ب) أنه على الرغم من أن دستور الاتحاد واتفاقيته يتمتعان بصفة الديمومة، فقد أدخل كل من مؤتمر المندوبين المفوضين (كيoto، 1994) والمؤتمر الحالي تعديلات عليهم؛

ج) أن المؤتمر الحالي اعتمد المقرر 3 المتعلق بمعالجة المقررات والقرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات المندوبين المفوضين،

يقرر تكليف الأمين العام

بنشر وثيقة مرجعية تحتوي على:

- الدستور والاتفاقية بعد إدخال التعديلات التي أجرتها مؤشرات المندوبين المفوضين عليهما مع الإشارة، بالنسبة إلى الأحكام المعدلة، إلى المؤشر الذي اعتمد هذه التعديلات؛
- النص الكامل لكل المقررات والقرارات والتوصيات سارية المفعول؛
- قائمة بالمقررات والقرارات والتوصيات الملغاة بما في ذلك السنة التي تقرر فيها هذا الإلغاء؛
- النص الكامل للبروتوكول الاختياري بشأن التسوية الإلزامية للخلافات المتعلقة بالدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية.

(مينيابوليس، 1998)

القرار 77 (المراجع في بوسان، 2014)

تحديد مواعيد وفترات مؤتمرات الاتحاد ومنتدياته وجمعياته ودورات مجلسه (2015-2019)

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالرقم 47 من المادة 8 من دستور الاتحاد التي تنص على أن يدعى مؤتمر المندوبيين المفوضين إلى الانعقاد مرة كل أربع سنوات؛

ب) بالرقمين 90 و 91 من المادة 13 من الدستور التي تنص على أن تدعى المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية (WRC) وجمعيات الاتصالات الراديوية (RA) عادةً إلى الانعقاد مرة كل ثلاثة أعوام أو أربعة أعوام ويجوز أن تقتصر زماناً ومكاناً؛

ج) بالرقم 114 من المادة 18 من الدستور التي تنص على أن تدعى الجمعيات العالمية لتقسيس الاتصالات (WTSA) إلى الانعقاد مرة كل أربع سنوات؛

د) بالرقم 141 من المادة 22 من الدستور التي تنص على أن يُعقد مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبيين المفوضين؛

ه) بالرقم 51 من المادة 4 من اتفاقية الاتحاد التي تنص على أن يجتمع مجلس الاتحاد مرة واحدة كل سنة في دورة عادية في مقر الاتحاد؛

و) بالقرار 111 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر،

وإذ يقر

أ) بالقرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 والأولويات المحددة فيها؛

ب) أنه لدى النظر في مشروع الخطة المالية للاتحاد للفترة 2016-2019، كانت التحديات الخاصة بزيادة الإيرادات لتلبية الطلبات المتزايدة على البرامج تحديات جمة،

وإذ يضع في اعتباره

أ) ضرورة مراعاة الموارد المالية للاتحاد عند تحديد مواعيد المؤتمرات والجمعيات والمنتديات،
ولا سيما ضرورة كفالة فعالية عمليات الاتحاد في نطاق الموارد المحددة؛

ب) أن عقد المؤتمرات والجمعيات والمنتديات في نفس العام الذي يعقد فيه مؤتمر المندوبين
المفوضين، يشل الأعباء على أعضاء الاتحاد وموظفيه،

وقد نظر في

أ) الوثيقة PP-14/56 التي قدمها الأمين العام بشأن المؤتمرات والجمعيات المخطط لها؛

ب) المقترنات التي تقدم بها عدد من الدول الأعضاء،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

أ) الطلبات المتزايدة والأعمال التحضيرية الضرورية التي يتعين أن تقوم بها الدول الأعضاء
وأعضاء القطاعات والأمانة العامة وقطاعات الاتحاد قبل كل مؤتمر وجمعيه ومنتدي للاتحاد؛

ب) أن تحديد موعد انعقاد المجلس في وقت أبكر من السنة التقويمية يحيطن الرابط بين الخطط
الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والميزانية والأنشطة الأخرى التي يضطلع بها المجلس،

وإذ يلاحظ

أ) أن موعد انعقاد جمعية الاتصالات الراديوية (RA) المقبلة قد تحدد في الفترة من 26 إلى
30 أكتوبر 2015، والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC) المقبل في الفترة من 2 إلى 27
نوفمبر 2015؛

ب) أن تقارير مراجع الحسابات الخارجي بخصوص مالية الاتحاد ينبغي أن تكون متاحة
للمجلس في وقت مناسب قبل دوراته،

يقر

- 1 أن تعقد مؤتمرات وجمعيات الاتحاد مبدئياً في الربع الأخير من العام وألا تعقد في عام واحد باستثناء ما ورد في الفقرة ب) من "إذ يذكر" أعلاه؛
- 2 أن تقتصر مدة انعقاد أي مؤتمر للمندوبيين المفوضين على فترة ثلاثة أسابيع، إلا إذا استدعت الضرورة الملحة خلاف ذلك؛
- 3 أن تحدد مواعيد معارض الاتحاد، ومنتدياته، وأحداثه الرفيعة المستوى، والندوات التي لها صبغة عالمية ضمن الموارد المعتمدة في الخطة المالية وميزانية فترة الستين؛
- 4 أن يكون برنامج المؤتمرات والجمعيات دورات المجلس المقبلة للأعوام 2015-2019 على الحو التالى:

 - 1.4 يعقد المجلس مبدئياً دورته العادية في الفترة يونيو-يوليو من السنة التقويمية أو قريباً منها؛
 - 2.4 تُعقد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات في الربع الأخير من عام 2016؛
 - 3.4 يُعقد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) في نوفمبر-ديسمبر من عام 2017؛
 - 4.4 يُعقد مؤتمر المندوبيين المفوضين في الإمارات العربية المتحدة في الربع الأخير من عام 2018؛
 - 5.4 تُعقد جمعية الاتصالات الراديوية والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية في عام 2019؛
 - 5 أن توضع جداول أعمال المؤتمرات العالمية والإقليمية طبقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، وأن توضع جداول أعمال الجمعيات، حسب الأقضاء، بمراعاة قرارات وتصيات المؤتمرات والجمعيات ذات الصلة؛
 - 6 ألا تعدل التواريخ والفترات المحددة في الفقرة "إذ يلاحظ" أعلاه بالنسبة للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 (WRC-15)، الذي وضع جدول أعماله وقت الموافقة عليه بعد أن خضع لمزيد من التعديل أثناء هذا المؤتمر ليشتمل على مسألة التتبع العالمي للرحلات الجوية؛

¹ تستثنى المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية.

7 أن تُعقد المؤتمرات والجمعيات المشار إليها في يقرر 1 في الفترات المبينة على أن يحدد المجلس مواعيد وأماكن انعقادها بالضبط، وذلك بعد التشاور مع الدول الأعضاء، وترك فترات زمنية كافية بين مختلف المؤتمرات، وأن يحدد المجلس مدتها بالضبط بعد وضع جداول أعمالها،

يكلف الأمين العام

1 بأن يتخذ التدابير المناسبة لتسهيل تحقيق الكفاءة القصوى في استخدام الوقت والموارد أثناء هذه المؤتمرات؛

2 بأن يقدم تقريراً إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار، وأن يقترح المزيد من التحسينات، حسب الاقتضاء،

يكلف المجلس

1 بأن يحدد، في كل دورة عادية من دوراته الجدول الزمني لمواعيد دوراته العادية الثلاث التالية في يونيو-يوليو واستعراضه على أساس متعدد؛

2 بأن يتخذ التدابير المناسبة لتسهيل تنفيذ هذا القرار وأن يرفع تقريراً إلى المؤتمرات اللاحقة للمندوبيين المفوضين بشأن أي تحسينات ممكنة في تنفيذه.

(مينيا بوليس، 1998) – (المراجع في مراكش، 2002) – (المراجع في أنطاليا، 2006) –
 (المراجع في غواداراخار، 2010) – (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 80 (المراجع في مراكش، 2002)

المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن المجلس في دورته لعام 2001 قد عدل جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2003 ووافق عليه؛

ب) أن قطاع الاتصالات الراديوية شهد نمواً سريعاً على المستوى التكنولوجي وأن الطلب على خدمات جديدة يتزايد بشكل سريع في بيئة تتطلب اتخاذ تدابير فعالة في الوقت المناسب،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أن إدارات عديدة قدمت مقترنات إقليمية مشتركة لأغراض المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (جيبيف، 1997) والمؤتمرون العالمي للاتصالات الراديوية (إسطنبول، 2000)، ساعدت بقدر كبير على تحقيق كفاءة سير أعمال المؤتمر؛

ب) أن الأفرقة غير الرسمية وحلقات الاتصال عموماً بين المناطق، لعبت دوراً هاماً في تيسير أعمال هذين المؤتمرين؛

ج) أن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000 في قراره 72 (المراجع في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000) شجع على التعاون الرسمي وغير الرسمي من أجل حل الخلافات،

وإذ يلاحظ

أ) أن مؤتمر المندوبين المفوضين الحالي اعتمد كثيراً من توصيات فريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد التي تهدف إلى زيادة فعالية الاتحاد في بيئة سريعة التطور؛

ب) أنه وفقاً للرقمين 118 و126 من اتفاقية الاتحاد، يترکر الإطار العام للدورة المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية على فترة تشمل مؤتمرين، وبذلك يمكن في إطارها التخطيط لإدراج بنود تتطلب فترات طويلة من الدراسة في جدول أعمال مؤتمر لاحق، بينما يمكن إدراج البنود التي يمكن دراستها في فترة من سنتين إلى ثلاثة سنوات في جدول أعمال المؤتمر الأول في الدورة؛

ج) أن الخطة الاستراتيجية تتضمن استراتيجية ترمي إلى زيادة فعالية المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية؛

د) أن الرقم 126 من الاتفاقية يتطلب من المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية أن يضع تقديراته للأثار المالية لجدول أعماله المقترن،

يقرر

1 أن التحضيرات للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية وإدارته، بما في ذلك مخصصات الميزانية، ينبغي تحضيرها على أساس عقد مؤتمرين عالميين متتاليين للاتصالات الراديوية؛ وأن يقوم كل مؤتمر باقتراح جدول أعمال المؤتمر التالي وجدول أعمال مؤقت للمؤتمر الذي يليه؛

2 دعم تنسيق المقترنات المشتركة على المستوى الإقليمي، كما جاء في القرار 72 (المراجع في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000) قبل تقديمها إلى المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية؛

3 التشجيع على التعاون الرسمي وغير الرسمي في الفترة التي تفصل بين المؤتمرات بغية التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بشأن بعض البنود الواردة في جدول أعمال المؤتمر أو البنود الجديدة؛

4 أن تدرج الإدارات، ما أمكن ذلك، عند اقتراح بنود محددة لجدول أعمال أي مؤتمر عالمي للاتصالات الراديوية إشارة إلى آثار البنود المقترن على الموارد والتمويل (الدراسات التحضيرية وآثار تنفيذ القرارات)؛ ويمكن أن تطلب هذه الإدارات، في هذه الحالة، مساعدة مكتب الاتصالات الراديوية،

يكلف مديري مكتب الاتصالات الراديوية

بدراسة سبل تحسين التحضير للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية وبنيته وتنظيمه لكي ينظر فيها المؤتمر، وذلك باستشارة الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية،

يكلف مديري مكتب الاتصالات الراديوية كذلك

1 بمشاورة الدول الأعضاء ومنظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن سبل تقديم المساعدة لها دعماً لأعمالها التحضيرية للمؤتمرات العالمية المقبلة للاتصالات الراديوية؛

2 بأن يقدم المساعدة للدول الأعضاء ومنظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية، على أساس هذه المشاورات وبالتعاون مع مكتب تنمية الاتصالات، من خلال تنظيم دورات إعلامية واجتماعات تحضيرية رسمية وغير رسمية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي في المناطق المعنية وفي أمكنة انعقاد المؤتمرات؛

3 بأن يقدم تقريراً إلى المجلس بشأن تطبيق الفقرة 2 من "يكلف مديري مكتب الاتصالات الراديوية كذلك" من هذا القرار،

يكلف الأمين العام

بتشجيع جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على المشاركة في الجهود المبذولة في هذه المسألة.

القرار 86 (المراجع في مراكش، 2002)

إجراءات النشر المسبق والتنسيق والتبيغ وتسجيل تخصيصات الترددات للشبكات الساتلية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن فريق الخبراء التطوعي المنصأ لدراسة توزيع طيف الترددات الراديوية وتحسين استعماله وتيسير لواحة الراديو اقترح إدخال تعديلات على لواحة الراديو بما في ذلك إجراءات التنسيق والتبيغ الخاصة بالشبكات الساتلية بغية تيسير الإجراءات؛

ب) أن القرار 18 (كيبوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين كلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية بمبادرة بدراسة بعض المسائل المتصلة بالتنسيق الدولي للشبكات الساتلية؛

ج) أن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (جنيف، 1997) اعتمد إدخال بعض التعديلات على لواحة الراديو وأنها دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1999؛

د) أن الاتحاد الدولي للاتصالات يستند إلى إجراءات التنسيق والتبيغ الخاصة بالشبكات الساتلية لأداء دوره وصلاحياته في مجال الاتصالات الفضائية؛

ه) أن نطاق تطبيق هذا القرار قد اتسع ليتجاوز الأهداف التي كان يقصدها القرار؛

و) أنه لا توجد معايير لطريقة تطبيق هذا القرار بغية الوصول، على النحو الملائم، إلى الأهداف المذكورة فيه،

إذ يضع في اعتباره كذلك

أنه من الهام أن تبقى هذه الإجراءات مستكملاً وبسيطة بقدر الإمكان عملاً على تخفيض التكاليف التي تقع على عاتق الإدارات ومكتب الاتصالات الراديوية،

وإذ يلاحظ

أ) أن القرار 85 (مينيابوليس، 1998) المؤتمر المندوبين المفوضين والقرار 49 (المراجع في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000) يشملان جميع المسائل المتعلقة بالإجراء الإداري لمبدأ الاحتياط الواجب؛

ب) القرار 80 (المراجع في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000) والمتعلق بإجراء الاحتياط الواجب في تطبيق المبادئ الواردة في دستور الاتحاد،

يقرر أن يطلب من المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2003 ومن المؤتمرات العالمية اللاحقة للاتصالات الراديوية

استعراض وتحيين إجراءات النشر المسبق والتنسيق والتلivery وتسجيل تخصيصات الترددات للشبكات الساتلية بما في ذلك الخصائص التقنية المصاحبة إلى جانب التذيبارات ذات الصلة في لوائح الراديو، بهدف:

1' العمل وفقاً للمادة 44 من الدستور على تسهيل الاستخدام الرشيد والفعال والاقتصادي لجميع الترددات الراديوية والمداريات، بما فيها مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض، وامتنالاً لأحكام لوائح الراديو، حتى يتسمى للبلدان أو لمجموعات البلدان النفاذ المنصف إلى هذه المداريات والترددات، مع مراعاة الحاجات الخاصة للبلدان النامية ومراعاة الموقع الجغرافي لبعض البلدان؛

2' الحرص على مراعاة أحدث التكنولوجيات في هذه الإجراءات والخصوصيات والتذيبارات؛

3' العمل على تبسيط إجراءات مكتب الاتصالات الراديوية والإدارات وتحقيق وفورات في التكلفة،

يقرر كذلك أن يطلب من المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2003

أن يحدد نطاق تطبيق هذا القرار وكذلك المعايير التي ينبغي استخدامها لتنفيذها.

القرار 89 (مينيابوليس، 1998)

مواجهة انخفاض استعمال خدمة التلكس الدولية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس، 1998)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن عدد المشتركين في خدمة التلكس الدولية في انخفاض مستمر بسبب ظهور وسائل أكثر ملاءمة بفضل التقدم التكنولوجي، مثل الإنترن特 والفاكس وخدمات "SWIFT"؛

ب) أن التقرير عن تنمية الاتصالات في العالم الذي نشره الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 1998 يبين أن عدد المشتركين في خدمة التلكس في العالم قد انخفض بحوالي 15% (معدل سنوي مركب) بين عامي 1990 و1996،

وإذ يلاحظ

أ) أنه ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة تراجع استخدام خدمة التلكس الدولية التي كانت سابقاً خدمة إرسال النصوص الوحيدة المتوفرة في العالم؛

ب) أن المعاييد المحددة لوقف خدمة التلكس الدولية قد تختلف حسب البلدان،

يقرر تكليف مدير مكتب تقييم الاتصالات

1 إجراء مسح، وتحديثه بشكل منتظم، عن تراجع استخدام خدمة التلكس الدولية وتقدير متى ستصبح الاستعاضة عن هذه الخدمة بوسائل جديدة للاتصالات ممكنة؛

2 إجراء دراسة بالتعاون مع مكتب تقييم الاتصالات عن التدابير التي من شأنها أن تساعد البلدان النامية على الانتقال بسرعة من خدمة التلكس الدولية إلى وسائل أخرى حديثة للاتصالات؛

3 بدراسة التدابير العملية كذلك، مثل التدابير التي تعمل على تشجيع إمكانيات التشغيل بين شبكات التلكس والشبكات القائمة على نظام "IP"، التي قد تكون مفيدة بشكل خاص للبلدان المجهزة بشبكات تلكس واسعة، إلى جانب دراسة تطبيق تقنيات أخرى ذات عرض نطاق ضيق لإرسال البيانات؛

4 بتقديم تقرير إلى المجلس للنظر فيه واتخاذ ما يلزم بشأنه.

(مينابوليس، 1998)

القرار 91 (المراجع في غوادالاخارا، 2010)

استرداد تكاليف بعض منتجات الاتحاد الدولي للاتصالات وخدماته

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غوادالاخارا، 2010)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن تمحيق الخيارات الخاصة بتدعم الأسس المالية للاتحاد كان موضع تأييد من مؤتمرات سابقة للمندوبين المفوضين، بما في ذلك تخفيض التكاليف، وتوزيع الموارد بفعالية أكبر، وإيلاء الأولوية المناسبة للأنشطة حسب الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية، وتوسيع مشاركة كيانات أخرى غير الدول الأعضاء، وعند الحاجة، تحصيل رسوم مقابل الخدمات التي يقدمها الاتحاد، خاصة عندما تطلب هذه الخدمات على أساس استنسابي أو عندما تفوق كثيراً مستوى الخدمات التي يقدمها الاتحاد بشكل عام؛

ب) أن القرار 1210 لمجلس الاتحاد كلف الأمين العام بوضع عملية محاسبة التكاليف تجعل من الممكن تعين وتدقيق تكلفة كل مشروع أو نشاط من مشاريع وأنشطة الاتحاد، باعتبار ذلك أمراً أساسياً لوضع ميزانية دقيقة تقوم على أساس الأنشطة ولتنفيذ استرداد التكاليف؛

ج) أن التضامن بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات فيما يتعلق بتقاسم النفقات المرتبة على الالتزامات المالية تقاسماً منصفاً ينبغي أن يشكل باستمرار أحد المبادئ الهامة التي ترتكز عليها الأسس المالية للاتحاد؛

د) أن الاتحاد قد وضع نظاماً للمساهمة اضطاعت بعض الدول الأعضاء طوعية في إطاره بدفع حصة كبيرة لتمويل الأنشطة الأساسية للاتحاد التي تستفيد منها جميع الدول الأعضاء، وإن كانت أهمية هذه الأنشطة مختلف تقديرها حسب الدول الأعضاء،

وإذ يلاحظ

أ) أن مفهوم الميزنة على أساس النتائج قد وضع وُفقاً اعتباراً من ميزانية الاتحاد للفترة 2006-2007، وفقاً للقرار 1216 الصادر عن المجلس؛

ب) أن مؤتمر المندوبيين المفوضين (مينيابوليس، 1998) قرر تطبيق التخطيط التشغيلي في القطاعات الثلاثة والأمانة العامة بغية الربط بين التخطيط المالي والخطة الاستراتيجية، باعتماد القرار 72 (مينيابوليس، 1998) الذي عدّله لاحقاً مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) ومؤتمر المندوبيين المفوضين (أنطاليا، 2006) وهذا المؤتمر؛

ج) أن المجلس اعتمد المقرر 535 بشأن منهجية لتوزيع التكاليف تكفل الدقة في عملية حساب التكاليف وفي توزيع التكاليف على النواتج من خلال تصميم وتنفيذ نظام لتبسيط الوقت، وتساعد على تحديد التكلفة الإجمالية للأنشطة والنواتج بما في ذلك، من جملة أمور، تكاليف الإعداد، وتكاليف الإنتاج والمبيعات والتسويق والتوزيع؛

د) الدور الذي يؤديه المجلس في وضع الضمادات والضوابط التي تطبق على الإيرادات والنفقات عند اعتماد ميزانيات السنتين وعند دراسة الخطط التشغيلية السنوية والتقارير الخاصة بالإدارة المالية،

وإذ يدرك

أ) أن تطبيق آليات استرداد التكاليف يخص تحديداً العمليات الإدارية ذات الصلة بشتى المنتجات والخدمات الخاضعة لاسترداد التكاليف؛

ب) أن المنهجية المطبقة في تنفيذ استرداد التكاليف عن معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات السائلية قد حددتها المقرر 482 الصادر عن المجلس (المعدل في 2008) (الوثيقة C08/103)؛

ج) أن رسوم استرداد تكاليف المنتجات والخدمات محددة بحسب كل منتج أو خدمة على حدة، وأنها تمثل التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتوفير المنتج أو الخدمة، وينبغي ألا تعتبر مورداً مدرّاً للأرباح من الأعضاء؛

د) أنه ينبغي تطبيق حدود بشأن توزيعات التكاليف غير المباشرة، لأنه على الرغم من بذل أفضل الجهود في سبيل تحديد منهجية عادلة لتوزيع التكاليف على النحو المذكور في الفقرة ج) من "إذ يلاحظ" أعلاه، يتعدّر ضمان أن تفضي هذه المنهجية دائمًا إلى مستوى معقول لتوزيع التكاليف غير المباشرة لمنتج أو خدمة ما؛

ه) أن استرداد التكاليف يمكن أن يكون وسيلة لتشجيع الفعالية عن طريق تثبيط الاستعمال غير اللازم أو الإسراف في استعمال المنتجات والخدمات؛

و) أن عدم دفع الفواتير المتعلقة بالمنتجات والخدمات الحاضنة لاسترداد التكاليف يؤثر سلبًا على الوضع المالي للاتحاد،

يقرر

1 الاستمرار في تأييد استعمال استرداد التكاليف على أساس الدفع المسبق، إلى أقصى حد ممكن، كوسيلة لتمويل المنتجات والخدمات التي يقدمها الاتحاد والتي اعتمدت من أجلها طريقة استرداد التكاليف؛

2 أن ينظر المجلس في تطبيقات إضافية لاسترداد التكاليف وأن يقوم بتنفيذها، حسب الاقتضاء:

‘1’ بشأن منتجات وخدمات جديدة يقدمها الاتحاد؛

‘2’ بشأن منتجات وخدمات أوصى بها مؤتمر ما أو جمعية لقطاع معين؛

‘3’ بشأن حالات أخرى قد يعتبرها المجلس ملائمة؛

3 أن يستمرّ أخذ العوامل التالية بعين الاعتبار عند قيام المجلس بدراسة تطبيق استرداد التكاليف على منتج أو خدمة معينة:

‘1’ عند توفير منتج أو خدمة لصالح عدد محدود من الدول الأعضاء أو أعضاء القطاعات؛

‘2’ عندما يكون المنتج أو الخدمة مطلوباً بشكل أكبر من عدد صغير من المستعملين؛

‘3’ عندما تُطلب المنتجات أو الخدمات على أساس استنسابي؛

- 4 أن يطبق المجلس استرداد التكاليف على نحو:
- 1' يضمن استرداد التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتوفير الخدمات والمنتجات المشار إليها في الفقرة ج) من "إذ يلاحظ" أعلاه؛
 - 2' يسمح بأن تكون حسابات التكاليف والإيرادات مفتوحة وشفافة؛
 - 3' يوفر وسيلة لضبط الرسوم المطبقة على المنتج أو الخدمة استناداً إلى التكاليف المباشرة وغير المباشرة، طبقاً للبند ج) من "إذ يلاحظ" أعلاه؛
 - 4' يتيح منهجمية لإدراج جميع التكاليف غير المباشرة المحددة التي يمكن أن تدخل في التكلفة الإجمالية للمنتج أو الخدمة؛
 - 5' يضع حدأً أعلى لمستوى التكاليف غير المباشرة التي توزع لمتاج أو خدمة ما، بحيث تتحدد عموماً نسبة معوية قصوى للتكاليف الثابتة يجب عدم تجاوزها؛
 - 6' يراعي الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لضمان ألا يعوق استرداد التكاليف تنمية خدمات الاتصالات أو شبكتها في تلك البلدان؛
 - 7' يسمح لجميع الدول الأعضاء بالحصول على قدر كاف من المنتجات أو الخدمات الجانحة، إذا أمكن ذلك؛
 - 8' يضمن ألا تطبق الرسوم على المنتجات أو الخدمات المطلوبة قبل تاريخ قرار تطبيق استرداد التكاليف الذي يتخذه المجلس أو مؤتمر المندوبيين المفوضين؛
 - 9' يسمح بتقديم المنتجات والخدمات ذات الصلة، بأكثر الطرق فعالية وكفاءة، مع مراعاة أفضل الممارسات المتبعة في المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة حسب الاقتضاء،

يكلف الأمين العام

بالتشاور مع مديرى المكاتب والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات،

1 بأن يواصل النظر في مجموعة من المعايير والتوصية بما لتطبيق استرداد التكاليف، على أن تكون هذه المعايير متفقة مع البنود 1 و 2 و 3 و 4 من "يقرر" أعلاه بدون أن تقتصر على تلك البنود؛

2 بأن يحدد المنتجات والخدمات التي يمكن أن يطبق عليها استرداد التكاليف، وأن يقترح منتجات وخدمات أخرى يمكن أن يطبق عليها نهج استرداد التكاليف؛

3 بأن يحدد هيكل التكلفة لكل منتج وخدمة من أجل تطبيق استرداد التكاليف؛

4 بأن يضع إجراءات وآليات لتنفيذ الدفع المسبق مقابل المنتجات والخدمات الخاضعة لاسترداد التكاليف، بما في ذلك الفوترة، ليقوم المجلس بالنظر فيها والموافقة عليها؛

5 بأن يعد تقريراً ينظر فيه المجلس في كل دورة سنوية، بما في ذلك أي تدابير أخرى قد يقتضيها تطبيق استرداد التكاليف للسماح بزيادة الإيرادات بما يتماشى مع القرار 158 (أنطاليا، 2006) مؤتمر المندوبين المفوضين،

يكلف المجلس

1 بمواصلة دراسة تقرير الأمين العام ومقتراحته واعتماد معايير جديدة أو تعديلات للمعايير السابقة الخاصة بتطبيق استرداد التكاليف على نحو يتماشى مع البنود 1 و 2 و 3 و 4 من "يقرر" أعلاه؛

2 بمواصلة دراسة المنتجات والخدمات التي تفي بالمعايير المذكورة أعلاه، على أساس كل حالة على حدة، وتحديد المنتجات والخدمات التي ينبغي أن تخضع لاسترداد التكاليف؛

3 بمواصلة وضع رسوم ملائمة على أساس حساب التكلفة الكاملة لتوفير الخدمة؛

- 4 بمواصلة تفزيذ إجراءات ملائمة للاستجابة إلى احتياجات البلدان النامية وخاصة أقل البلدان غنوًا والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- 5 بمواصلة تعزيز الكفاءة في تقديم المنتجات والخدمات الخاضعة لرسوم استرداد التكاليف وفي الدفع مقابلها؛
- 6 بتؤمن إدارة سليمة لأي عجز في الإيرادات، وذلك بإجراء استعراض سنوي للأداء الفعلي للأنشطة الخاضعة لاسترداد التكاليف حتى يتسمى اتخاذ تدابير تصحيحية في الوقت المناسب حسب الاقتضاء؛
- 7 بتحسين التنبؤ بإيرادات استرداد التكاليف عن طريق استخدام إطار الميزنة على أساس النتائج، ونظام تتبع الوقت، ومنهجية توزيع التكاليف؛
- 8 بمواصلة إدخال التعديلات اللاحقة على اللوائح المالية لإتاحة تطبيق استرداد التكاليف وضمان المساءلة والدقة؛
- 9 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين اللاحق بشأن التدابير التي اتخذت من أجل تنفيذ هذا القرار.

(مينيابوليس، 1999) - (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غواداراخار، 2010)

القرار 94 (المراجع في بوسان، 2014)

مراجعة حسابات الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن مراجع الحسابات الخارجي للعامين 2010 و2011، عضو فريق المراجعين الخارجيين التابع للأمم المتحدة، الذي عينته حكومة الاتحاد السويسري، قد راجع حسابات الاتحاد الدولي للاتصالات للستين 2010 و2011 بكل عناء ودقة؛

ب) أنه عقب عملية اختيار وتعيين مفتوحة وعادلة وشفافة، قامت المحكمة الإيطالية العليا مراجعة الحسابات، التي عينها مجلس الاتحاد لهذا الغرض لمدة أربع سنوات أثناء دورته المعقودة عام 2012، بمراجعة الحسابات للستين 2012 و2013 بكل عناء ودقة،

وإذ يدرك

أن مؤتمر المندوبين المفوضين هو الوحيد الذي يمكنه اتخاذ قرار بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي،

يقرر أن يعبر

عن شكره الجليل وامتنانه العظيم لحكومة الاتحاد السويسري والمحكمة الإيطالية العليا مراجعة الحسابات على مراجعة حسابات الاتحاد،

يكلف الأمين العام

1. بأن يحيط حكومة الاتحاد السويسري ورئيس المحكمة الإيطالية العليا مراجعة الحسابات علمًا بهذا القرار؛

2. بأن يقترح على المجلس تجديد ولاية المحكمة الإيطالية العليا مراجعة الحسابات أو أن يستهل، إذا رأى المجلس ملائمة ذلك، ترتيبات الدعوة إلى تقديم العروض لاختيار مراجع الحسابات الخارجي، وأن يرفع تقريرًا بهذا الشأن إلى المجلس؛

3 بأن ينشر كل عام على صفحة متاحة للجمهور في الموقع الإلكتروني للاتحاد تقارير مراجع المسابقات الخارجية، بعد أن يكون المجلس قد نظر فيها.

(مينيابوليس، 1998) - (المراجع في مراكش، 2002) - (المراجع في أنطاليا، 2006) -
(المراجع في غوادارا حارا، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 96 (مينيابوليس، 1998)

**إدخال نظام تأمين خاص بالعلاج
طويل الأجل في الاتحاد**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس، 1998)،

إذ يذكر

أ) بالمادة 20 من اتفاق المقر المبرم بين المجلس الاتحادي السويسري والاتحاد الدولي للاتصالات بتاريخ 22 يوليو 1971، والذي يتعين على الاتحاد بموجبه تأمين ضمان اجتماعي لموظفيه يضاهي الضمان الاجتماعي الساري في البلد المضيف؛

ب) بأن أنظمة الرعاية الصحية السارية في منظمات الأمم المتحدة، لا تغطي تكاليف العلاج طويل الأجل؛

ج) بالاهتمام الذي يوليه لرفاهية موظفي الاتحاد،

د) بالدراسة التي أجرتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (CCAO) – (مسائل الموظفين والمسائل الإدارية العامة) ولجنة التنسيق الإدارية (ACC) عن إمكانية وضع نظام تأمين خاص بالعلاج طويل الأجل بتكليف معقول في إطار النظام الموحد للأمم المتحدة،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أنه، قبل الإحالة إلى التقاعد وبعدها، قد يستثنى بعض الموظفين الدوليين من نظام الضمان الاجتماعي الساري في بلدانهم؛

ب) أن متوسط العمر المتوقع يتزايد بسرعة وأن معظم الأشخاص الذين يصلون إلى سن متقدمة يعانون إلى حد ما من الإعاقة،

يقرر تكليف الأمين العام

- 1 بأن يتشاور مع المسؤولين التنفيذيين في أمانات المنظمات الأخرى التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة بشأن مدى رغبتهم في إدخال تأمين خاص بالعلاج طويل الأجل في منظماتهم، يحتوي على جزء إلزامي بقسط منخفض وجزء طوعي وفقاً لاقتراح اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية ولجنة التنسيق الإدارية؛
- 2 بتجميع وتحضير البيانات الالزمة لاحتمال إدخال تأمين خاص بالعلاج طويل الأجل يشتمل على جزء إلزامي بقسط منخفض وجزء طوعي وفقاً لاقتراح اللجنتين المذكورتين، على أن تتضمن البيانات خصوصاً تكاليف هذا التأمين للاتحاد وللموظفين المشتركين فيه؛
- 3 بتقديم تقرير إلى الدورة المقبلة للمجلس عن نتائج مداولات لجنة التنسيق الإدارية فيما يتعلق بالاقتراح المذكور أعلاه وأي تقدم آخر فيما يتعلق بهذا القرار.

(مينيابوليس، 1998)

القرار 98 (مينيابوليس، 1998)

استعمال الاتصالات من أجل سلامة وأمن موظفي المنظمات الإنسانية العاملين في الميدان

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس، 1998)،

إذ يعترف

أن الموظفين العاملين في المنظمات الإنسانية يتعرضون في أوقات كثيرة إلى مخاطر جسمية أثناء تأدية
مهامهم،

وإذ يساوره شدائد القلق

لتزايد عدد الحوادث المأساوية التي يصاب فيها موظفو المنظمات الإنسانية العاملون في الميدان
بجروح أو يفقدون حياتهم،

وإذ يشير إلى

أ) أحكام الأرقام 9 و17 و191 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات التي تنص على التوالي،
على أن الاتحاد يهدف إلى الترويج على الصعيد الدولي لنهج أوسع شولاً يتناول مسائل
الاتصالات التي تثيرها عولمة الاقتصاد والمجتمع الإعلامي، عن طريق التعاون مع المنظمات الأخرى،
وأن الاتحاد يعمل بشكل خاص على اعتماد تدابير تمكن من تأمين سلامة الحياة البشرية بالتعاون
بين خدمات الاتصالات؛ وأن خدمات الاتصالات الدولية يجب عليها أن تتحمّل الأولوية المطلقة
لجميع الاتصالات المتعلقة بسلامة الحياة البشرية؛

ب) اتفاقية تامبيري بشأن توفير وسائل الاتصالات للتخفيف من آثار الكوارث وتنفيذ عمليات
الإغاثة في حالات الكوارث، والتي تشير إلى الدور الأساسي الذي تلعبه وسائل الاتصالات في
تسهيل تأمين سلامة الأفراد الذين يقومون بأعمال الإغاثة والمساعدة الإنسانية؛

ج) الاتفاقية بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين، والتي تبين المبادئ والواجبات التي ينبغي الالتزام بها لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها،

وأقتناعاً منه

بأن استعمال تجهيزات الاتصالات وخدماتها استعملاً دون عوائق من شأنه أن يعزز بقدر كبير سلامة وأمن موظفي المنظمات الإنسانية العاملين في الميدان،

وإذ يذكر

أ) بالقرار 644 الصادر عن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (جينيف، 1997) الذي يعترف بالدور الأساسي الذي تلعبه الاتصالات من أجل سلامة وأمن الأفراد العاملين في مجال الإغاثة في الميدان؛

ب) بالقرار 19 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998) الذي يعترف بالدور الأساسي الذي تلعبه الاتصالات من أجل سلامة وأمن الأفراد العاملين في مجال الإغاثة في الميدان،

وإذ يرغب

في ضمان التطبيق التام لتقنيات الاتصالات وخدماتها من أجل سلامة وأمن موظفي المنظمات الإنسانية،

يقرر تكليف الأمين العام

بدراسة إمكانية زيادة استعمال الاتصالات من أجل سلامة وأمن موظفي المنظمات الإنسانية العاملين في الميدان وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته لعام 1999،

يكلف المجلس

بدراسة مسألة استعمال الاتصالات من أجل سلامة وأمن موظفي المنظمات الإنسانية العاملين في الميدان، واتخاذ التدابير المناسبة لتحسين ذلك الاستعمال،

بحث الدول الأعضاء

على اتخاذ التدابير اللازمة بحيث يتمكن موظفو المنظمات الإنسانية من استعمال وسائل الاتصالات اللازمة لسلامتهم وأمنهم استعملاً دون عوائق ودون انقطاع طبقاً لأنظمة ولوائح الوطنية السارية في الدول المعنية.

(مينيابوليس، 1998)

القرار 99 (المراجع في بوسان، 2014)

وضع فلسطين في الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إن يذكر

أ) بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

ب) بالقرار 19/67 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) الذي تقرر بمقتضاه منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة والطلب الفلسطيني المؤرخ 12 ديسمبر 2012 باستعمال المسمى "دولة فلسطين" إثر اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا؛

ج) بأن الاعتراف بدولية ما مسألة قرار وطني؛

د) بالقرارين 32 (كيoto، 1994) و125 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

ه) بالقرار 18 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

و) بالرقمين 6 و7 من المادة 1 من دستور الاتحاد التي تنص على "السعى إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم" و"الترويج لاستعمال خدمات الاتصالات في سبيل تسهيل العلاقات السلمية"،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن صكوك الاتحاد الأساسية تهدف خصوصاً إلى تعزيز السلام والأمن في العالم من خلال التعاون الدولي وتحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب؛

ب) أن الاتحاد، كي يحقق المهدف المذكور أعلاه، عليه أن يتسم بطابع عالمي،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) نتائج مرحلتي جنيف (2003) وتونس (2005) من القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ب) مشاركة فلسطين في المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية (جنيف، 2006)، وقبول المتطلبات الفلسطينية في خطة الإذاعة الرقمية هناً بإبلاغها الأمين العام للاتحاد أنها تقبل الحقوق والالتزامات الناشئة عنها؛

ج) التطورات والتغيرات المتعاقبة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية، نحو إعادة هيكلة القطاع وتحريمه وإتاحة المنافسة فيه؛

د) أن دولة فلسطين عضو في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز والشراكة الأوروبية المتوسطية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛

ه) أن الكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد، وإن لم يكن كلها، تعترف بدولة فلسطين،

وإذ يضع نصب عينيه

المبادئ الأساسية الواردة في ديباجة الدستور،

يقرر

أن تطبق الأحكام التالية، بانتظار أي تغيير لاحق في الوضع الحالي لدولة فلسطين كمراقب في الاتحاد:

1 تطبق على السلطة الفلسطينية أحكام اللوائح الإدارية والقرارات والتوصيات ذات الصلة، على النحو ذاته المطبق على الإدارات كما هي معرفة في الرقم 1002 من الدستور، ويجب على الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة أن تتصرف تبعاً لذلك، خصوصاً فيما يتعلق بشفرة التنفيذ الدولي والرموز الدليلية للنداء ومعالجة بطاقات التبليغ عن تخصيصات التردد؛

2 يشارك وفد دولة فلسطين في جميع مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، بما في ذلك المؤتمرات التي لها صلاحية عقد معاهدات، مع الحقوق الإضافية التالية:

- حق إثارة نقاط نظام؛
 - حق تقديم المقترنات باستثناء مقترنات تعديل الدستور أو الاتفاقية أو القواعد العامة المؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته؛
 - الحق في المشاركة في المناقشات؛
 - الحق في أن يدرج في قائمة المتحدثين في إطار أي بند من بنود جدول الأعمال رهناً بأحكام النقطة الفرعية الثانية المذكورة آنفًا؛
 - الحق في الرد؛
 - الحق في حضور اجتماع رؤساء الوفود؛
 - الحق في طلب الإدراج الحرفي لأي تصريح يقدم خلال المناقشات؛
 - الحق في ترشيح رؤساء ونواب رئيس للاجتماعات والأفرقة التقنية، بما في ذلك اجتماعات لجان الدراسات واجتماعات الأفرقة الفرعية؛
- 3 يكون ترتيب جلوس الوفد الفلسطيني في القاعة بين مقاعد وفود الدول الأعضاء حسب الترتيب المجاكي الفرنسي؟
- 4 يجوز لوكالات التشغيل والمنظمات العلمية أو الصناعية والمؤسسات المالية والإئمائية الفلسطينية التي تتناول مسائل الاتصالات أن تطلب مباشرة من الأمين العام المشاركة في أنشطة الاتحاد كأعضاء قطاعات أو منتسبي إليها، وسيتم الاستجابة لهذه الطلبات على النحو الواجب،

يكلف الأمين العام

- 1 بضمان تنفيذ هذا القرار وجميع القرارات الأخرى التي اتخذتها مؤتمرات المندوبين المفوضين بشأن فلسطين، وخصوصاً المقررات المتعلقة بشفارة النفاذ الدولي ومعالجة بطاقات التبليغ عن تحصيصات التردد، والقيام، بصفة دورية، بتقديم تقارير إلى مجلس الاتحاد عن التقدم المحرز بشأن هذه المسائل؛
- 2 بتنسيق أنشطة قطاعات الاتحاد الثلاثة وفقاً لما جاء في الفقرة "يقرر" أعلاه لضمان تحقيق أقصى قدر من الفعالية للإجراءات التي يتخذها الاتحاد لصالح دولة فلسطين، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأن هذه المسائل إلى دورة المجلس القادمة، ومؤتمرات المندوبين المفوضين القادم.

(مينيا بوليس، 1998) - (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غوادالاخار، 2010) -
(المراجع في بوسان، 2014)

القرار 100 (مينيابوليس، 1998)

دور الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات بصفته الوديع لمذكرات التفاهم

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مينيابوليس، 1998)،

إذ يضع في اعتباره

(أ) أن أحد أهداف الاتحاد المنصوص عليها في المادة 1 من الدستور هو الحفاظ على التعاون الدولي بين جميع أعضائه من الدول، والتوسيع في هذا التعاون لتحسين الاتصالات بجميع أنواعها وترشيد استعمالها؛

(ب) أن من أهداف الاتحاد الأخرى الترويج على الصعيد العالمي لنهج أوسع شمولاً يتناول مسائل الاتصالات الكبرى التي تشيرها عولمة الاقتصاد والمجتمع الإعلامي، عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، الإقليمية منها والعالمية، ومع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالاتصالات،

وإذ يلاحظ

أن التعاون المتعدد الأطراف في مجال الاتصالات يتحقق بشكل متزايد في إطار مذكرات التفاهم، التي تكون في العادة عبارة عن وثائق غير ملزمة تعرّف عن توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن مسألة معينة ويمكن أن يشارك فيها جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات،

وإذ يعرب عن تقديره

لنجاح تطبيق مذكرة التفاهم بشأن الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية (GMPCS)، المفتوحة لتوفيق الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والكيانات الأخرى للاتصالات، ولدور الأمين العام بصفته الوديع لتلك المذكرة على النحو الذي وافق عليه المجلس،

وإذ يلاحظ

أن الأمين العام قد تلقى مؤخراً عدة طلبات تدعوه إلى أن يكون الوديع لمذكرات تفاهم أخرى متعلقة بالاتصالات،

واعتقاداً منه

أن تحديد دور الأمين العام بصفته الوديع لأي مذكرة تفاهم ينبغي أن يتم وفقاً لمعايير وخطوط توجيهية مقررة، وأن يتماشى مع الممارسات العامة في منظومة الأمم المتحدة،

يكفل المجلس

1 أن يضع المعايير والخطوط التوجيهية التي تمكن الأمين العام من الاستجابة للطلبات التي تدعوه إلى أن يكون الوديع لمذكرات التفاهم، بناء على المبادئ التالية:

أ) أن كل عمل يقوم به الأمين العام بهذه الصفة، ينبغي أن يسهم في تحقيق أهداف الاتحاد المنصوص عليها في المادة 1 من الدستور، وأن يقع ضمن حدود هذه الأهداف؛

ب) أن يتم هذا العمل على أساس استرداد التكاليف؛

ج) أن تحاط الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات علمًا بصورة مستمرة بالأنشطة التي يقوم بها الأمين العام بصفته الوديع لمذكرات التفاهم وألا يستثنى أي منهم من المشاركة في هذه المذكرات؛

د) أن تحترم وتراعي سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد والحقوق التي تتمتع بها بالكامل؛

2 أن يضع آلية لاستعراض الأنشطة التي يؤديها الأمين العام في هذا المجال؛

3 أن يقدم تقريراً عن تطبيق هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل،

يقرر

أنه يجوز للأمين العام، موافقة المجلس، أن يعمل بصفته الوديع لمذكرات التفاهم المتعلقة بالاتصالات والتي تخدم المصلحة العامة للاتحاد، مع مراعاة المعايير والخطوط التوجيهية التي يضعها المجلس.

(مينيابوليس، 1998)

القرار 101 (المراجع في بوسان، 2014)

الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترت

إذ ميّذَكَر

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

أ) بالقرار 101 (المراجع في غواداراخار، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

ب) بالقرارات 102 و130 و133 و180 (المراجعة في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

ج) بناءً على نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلةها في جنيف (2003) وتونس (2005)، خاصة الفقرة 27 ج)، والفقرة 50 د) لبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، فيما يتعلق بالتوصيلية الدولية للإنترنت؛

د) بأن الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10) قضى في بيته (جنيف، 2014) بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ورؤيته للقمة العالمية لما بعد عام 2015، بأن أحد مجالات الأولوية التي يجب أن يتناولها برنامج التنمية لما بعد 2015 هو "(...) تشجيع النشر الكامل للإصدارات السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) من أجل ضمان استدامة حيز العناوين على الأمد البعيد، وخاصةً في ضوء التطورات المقبلة للإنترنت الأشياء"؛

ه) بالرقم 196 من اتفاقية الاتحاد، الذي يدعو لجان دراسات تقييس الاتصالات بأن توفر ما يجب من الاهتمام لدراسة المسائل وصياغة التوصيات المتعلقة بإقامة الاتصالات في البلدان النامية¹ وتنميتها وتحسينها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

و) بالقرار 23 (المراجع في دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن النفاذ إلى شبكة الإنترت وتوفيرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي للإنترنت؛

ز) بالقرار 69 (المراجع في دي، 2012) للجمعية العالمية لتقديرات الاتصالات، بشأن النفاذ إلى موارد الإنترت واستعمالها على أساس غير تمييز؛

ح) بالتوصية ITU-T D.50 المتعلقة بمبادئ العامة للتعریفات - المبادئ المطبقة على التوصیلية الدولية للإنترنت؛

ط) بالقرار 64 (المراجع في دي، 2012) للجمعية العالمية لتقديرات الاتصالات، بشأن تخصيص عناوين بروتوكول الإنترت وتسهيل الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت ونشره؛

عي) بالقرار 68/302 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استعراض نواتج القمة؛

أك) بالرأي 1 (جينيف، 2013) للم المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن تشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترت (IXP) كحل طويل الأجل لزيادة التوصیلية؛

ل) بالرأي 2 (جينيف، 2013) للم المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن تعزيز بيئة تمكينية من أجل غزو وتطوير أكبر لتوصیلية النطاق العريض؛

م) بالرأي 3 (جينيف، 2013)، للم المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم بناء القدرات من أجل نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)؛

ن) بالرأي 4 (جينيف، 2013) للم المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم تبني الإصدار السادس من بروتوكول الإنترت والانتقال من الإصدار الرابع؛

رس) بالرأي 5 (جينيف، 2013) للم المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم نهج تعدد أصحاب المصلحة في إدارة الإنترت؛

ع) بالرأي 6 (جينيف، 2013) للم المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم تفعيل عملية التعاون المعزز،

وإذ يدرك

أ) أن أحد أهداف الاتحاد هو السعي إلى إيصال التكنولوجيات الجديدة للاتصالات إلى جميع سكان العالم؛

ب) أن على الاتحاد، بغية تحقيق أهدافه، أن يضطلع بعدهة أمور من بينها تسهيل التقىيس العالمي للاتصالات، مع تأمين نوعية خدمة مرضية،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن التطورات في مجال البنية التحتية العالمية للمعلومات بما في ذلك تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP) لا سيما الإنترت وما سيطرأ من تطورات حول هذا البروتوكول، لا تزال تمثل قضية ذات أهمية حاسمة بوصفها محركاً مهماً لنمو الاقتصاد العالمي وازدهاره في القرن الحادي والعشرين؛

ب) الحاجة إلى الحفاظ على تعدد اللغات وتعزيزه على شبكة الإنترنت من أجل مجتمع معلومات جامع وشامل للجميع؛

ج) أن الإنترنت تسمح بإدخال تطبيقات إضافية جديدة لخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم على تكنولوجيتها المتقدمة جداً، مثل التقدم المطرد في اعتماد الحوسية السحابية والبريد الإلكتروني والرسائل النصية الإلكترونية والتطبيقات الصوتية باستعمال بروتوكول الإنترنت والفيديو والتلفزيون في الوقت الفعلي (التلفزيون باستعمال بروتوكول الإنترنت) عبر الإنترنت، والتي تواصل تسجيل مستويات مرتفعة، وذلك على الرغم من بعض التحديات المتعلقة بجودة الخدمة وعدم التأكيد من المنشأ وارتفاع تكلفة التوصيلية الدولية؛

د) أن الشبكات الحالية والمستقبلية القائمة على بروتوكول الإنترنت وما سيطرأ على بروتوكول الإنترنت من تطورات ستستمر في إدخال تغييرات جذرية في طريقة اكتساب المعلومات وإنتجها وتبادلها واستخدامها؛

ه) أن تطور النطاق العريض والزيادة في الطلب على النفاذ إلى الإنترت، خاصةً في البلدان النامية، يولدان الحاجة إلى توصيلية دولية للإنترنت ميسورة التكلفة؛

و) القرار 23 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الذي يشير إلى "أن عناصر التكاليف التي تتحملها الجهات التي تولى التشغيل، سواءً أكانت إقليمية أو محلية، تتوقف جزئياً إلى حد كبير على نوع التوصيل (العبور، أو الحركة المتبدلة بين النظاء) ويسهل البنية التحتية للتوصيل الوسيطي ولاتصالات المسافات الطويلة وتكاليفها" فيما يتعلق بالبلدان النامية؛

ز) أن الرأي 1 (جنيف، 2013) للم المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTPF) يعتبر أن إنشاء نقاط التبادل للإنترنت (IXP) له الأولوية في التصدي لمشكلات التوصيلية، وتحسين نوعية الخدمة، وزيادة توصيلية الشبكة وموارتها، وتعزيز المنافسة، وخفض تكاليف التوصيل البيئي؛

ح) أنه ينبغيمواصلة بحث نتائج الدراسات بشأن تكاليف التوصيل الدولي بالإنترنت، لا سيما فيما يخص البلدان النامية، من أجل تحسين توصيلية الإنترت ميسورة التكلفة؛

ط) القرار 1 (دبي، 2012) للمؤتمر العالمي للاستعلامات الدولية (WCIT) بشأن "التدابير الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) من أجل النفاذ إلى شبكات الألياف البصرية الدولية"،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أن قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد (ITU-D) قد أحرز تقدماً كبيراً وقام بدراسات عديدة بشأن تعزيز البنية التحتية واستعمال شبكة الإنترنت في البلدان النامية، من خلال خطة عمل حيدر آباد لعام 2010 ومن خلال جهوده لبناء القدرات البشرية مثل مبادرته لإنشاء مركز التدريب عبر الإنترت ومن خلال نتائج خطة عمل دبي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 الذي أيد استمرار هذه الدراسات؛

ب) أن الدراسات تجري في قطاع تقييم الاتصالات في الاتحاد (ITU-T) عن مختلف المسائل المتعلقة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، بما في ذلك التشغيل البيئي للخدمات مع شبكات الاتصالات الأخرى، والترقيم، ومتطلبات التشويير والجوانب المتعلقة بالبروتوكولات، والأمن وتكاليف عناصر البنية التحتية، والمسائل المتعلقة بالانتقال من الشبكات الحالية إلى شبكات الجيل التالي، والتطور إلى شبكات المستقبل وتنفيذ متطلبات التوصية ITU-T D.50؛

ج) أن الاتفاق العام للتعاون بين قطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد وجمعية الإنترنت (ISOC)/فريق مهام هندسة الإنترت (IETF)، المشار إليه في الإضافة 3 من السلسة A من توصيات قطاع تقسيس الاتصالات، لا يزال قائماً،

وإذ يعترف

أ) بأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت قد تطورت لتصبح وسطاً يتم النفاذ إليه على نحو واسع لأغراض التجارة والاتصالات في العالم، ولذلك تقوم الحاجة إلى مواصلة تحديد الأنشطة المتصلة على الصعيدين العالمي والإقليمي بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت فيما يتعلق بما يلي، على سبيل المثال:

‘١’ البنية التحتية والتشغيل البيئي والتقييس؛

‘٢’ تخصيص الأسماء والعناوين في الإنترت؛

‘٣’ نشر المعلومات المتعلقة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والأثار المترتبة على تطورها بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد، لا سيما البلدان النامية؛

ب) أن أعمالاً هامة بشأن المسائل المتصلة ببروتوكول الإنترنت ومستقبل الإنترنت تجري في إطار الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئات دولية أخرى؛

ج) أن نوعية الخدمة في الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ينبغي أن تتسم مع توصيات قطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد وللمعايير الدولية الأخرى المعترف بها؛

د) أن المصلحة العامة تقتضي أن تكون الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والشبكات الأخرى للاتصالات قادرة على التشغيل البيئي وأن تتحقق في الوقت نفسه، إمكانية الوصول إليها عالمياً، أخذأً في الاعتبار الفقرة ج) أعلاه،

يطلب من قطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد

أن يستمر في مواصلة أنشطته التعاونية مع جمعية الإنترنت (ISOC)/فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) والمنظمات الأخرى ذات الصلة المعترف بها فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، وفيما يتعلق بالتوسيع البيئي مع شبكات الاتصالات القائمة والانتقال إلى شبكات الجيل التالي والشبكات المستقبلية،

يطلب من القطاعات الثلاثة

مواصلة النظر في برامج عملها بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وبشأن الانتقال إلى شبكات الجيل التالي وإلى الشبكات المستقبلية وتحديثها،

يقرر

- 1 أن يستكشف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين الاتحاد والمنظمات² المختصة المشاركة في تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وشبكة الإنترنت المستقبلية، من خلال اتفاقات تعاون حسب الاقتضاء، سعياً لزيادة دور الاتحاد في إدارة الإنترنت بمد夫 تحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع العالمي؛
- 2 أن يستفيد الاتحاد على أكمل وجه من الفرص المتاحة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والناشرة عن نمو الخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت، طبقاً لأهداف الاتحاد ولنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)، مع مراعاة أهمية جودة الخدمات وأمنها ومعقولية أسعار التوصيلية الدولية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- 3 أن يحدد الاتحاد بصورة واضحة لجميع أعضائه من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، وللجمهور بصورة عامة، جميع المسائل المتعلقة بشبكة الإنترنت والتي تقع ضمن المسؤوليات التي يضطلع بها الاتحاد بموجب نصوصه الأساسية، والأنشطة المذكورة في الوثائق المعتمدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات والتي يضطلع الاتحاد بدور فيها؛
- 4 أن يستمر الاتحاد في تعاونه مع المنظمات الأخرى المختصة لضمان أن يؤدي النمو الذي تشهده الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، إلى جانب الشبكات التقليدية ومعأخذ هذه الشبكات بعين الاعتبار، إلى توفير أكبر قدر ممكن من المزايا للمجتمع العالمي، وأن يستمر الاتحاد حسب الحاجة في المشاركة في أي مبادرات دولية جديدة متصلة بهذه المسألة بشكل مباشر مثل المبادرة المشكّلة لهذه الغاية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن الشبكات عريضة النطاق في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالنطاق العريض من أجل التنمية الرقمية؛

² بما فيها مؤسسة الإنترنت لتخفيض الأسماء والأرقام (ICANN) وسجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى أساس المعاملة بالمثل.

5 أن يواصل دراسة مسألة التوصيلية الدولية للإنترنت كأمر عاجل، وفقاً لما تطالب به الفقرة 50 د) من برنامج عمل تونس (2005) وأن يدعو قطاع التقىيس في الاتحاد، وعلى الأخص لجنة الدراسات 3 المسئولة عن التوصية ITU-T D.50 التي تتضمن مجموعة أولية من المبادئ التوجيهية الجموعة في بالإضافة 2 للتوصية ITU-T D.50 (2013/05)، إلى أن يستكمل بأسرع ما يمكن دراسته الجارية منذ الجمعية العالمية لتقىيس الاتصالات لعام 2000؛

6 مراعاة أحكام القرار 23 (المراجع في دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، ولا سيما إجراء دراسات بشأن هيكل تكاليف التوصيل الدولي بالإنترنت في البلدان النامية مع التركيز على آثار وتأثيرات نموذج التوصيل (حركة العبور والحركة المتبدلة بين النظراء)، والتوصيلية الآمنة عبر الحدود وتنوير البنية التحتية المادية للتوصيل ولا تصالات المسافات الطويلة وتتكاليفها،

يكلف الأمين العام

1 بإعداد تقرير سنوي يعرضه على مجلس الاتحاد، متضمناً المدخلات الملائمة التي تقدمها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والقطاعات الثلاثة والأمانة العامة، يلخص فيه تلخيصاً شاملاً لأنشطة التي يقوم بها الاتحاد بالفعل فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترت وأي تغييرات لاحقة فيها، بما في ذلك شبكات الجيل التالي والشبكات المستقبلية، وكذلك أدوار المنظمات الدولية المعنية الأخرى والأنشطة التي تؤديها، ويصف مشاركتها في مسائل الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، على أن يبين التقرير درجة التعاون بين الاتحاد وتلك المنظمات، مع استخلاص المعلومات اللازمة من المصادر المتوفرة القائمة، كلما أمكن، ومتضمناً مقترنات محددة حول تحسين أنشطة الاتحاد وهذا التعاون، ويجب أن يوزع هذا التقرير بشكل واسع على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والأفرقة الاستشارية للقطاعات الثلاثة والأفرقة المعنية الأخرى قبل دورة المجلس بشهر واحد؛

2 بمواصلة تنفيذ أنشطة تعاونية، استناداً إلى هذا التقرير، تتصل بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترن特، وخاصة ما يتعلق منها بتنفيذ النتائج ذات الصلة التي أسفرت عنها القمة العالمية لجتمع المعلومات بمرحلتها، مرحلة جنيف لعام 2003 ومرحلة تونس لعام 2005، والنظر في بيان الحدث WSIS+10 بشأن تنفيذ نواتج القمة التي اعتمدها الحدث الرفيع المستوى الذي تولى الاتحاد تنسيقه؛

3 بتقديم تقرير إلى المجلس لكي ينظر فيه بشأن الحاجة إلى الدعوة إلى انعقاد المنتدى العالمي السادس لسياسات الاتصالات في وقت مناسب عملاً بالقرار 2 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، وذلك استناداً إلى المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بتنوفير إمكانيات بناء القدرات للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، لتوصيل غير الموصولين، بما في ذلك قيام المكاتب الإقليمية للاتحاد بتقديم المساعدة الالزمة لتحقيق هذا المهد،

يدعم المجلس

إلى النظر في التقرير المشار إليه في الفقرة يكلف الأمين العام 3، ومراجعة أي تعليقات، إن وجدت، قد تقدمها الأفرقة الاستشارية للقطاعات الثلاثة عن طريق مدير مكتب هذه القطاعات حول تنفيذ هذا القرار، واتخاذ الإجراءات الالزمة، حسب الاقتضاء،

يدعم الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة في الأعمال الحالية التي تجريها قطاعات الاتحاد ومتابعة التقدم المحرز في هذه الأعمال؛

2 إلى زيادة التوعية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بين جميع الأطراف غير الحكومية المهمة وإلى تيسير مشاركتها في أنشطة الاتحاد في هذا المضمار وسائر الأنشطة الأخرى ذات الصلة الناجمة عن القمة العالمية لجتمع المعلومات بمرحلتها في جنيف (2003) وتونس (2005).

(مينابوليس، 1998) - (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غواداراخار، 2010) -
(المراجع في بوسان، 2014)

القرار 102 (المراجع في بوسان، 2014)

دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالقرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

ب) بالوثائق الختامية للحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+10)؛

ج) بنتائج المنتديات العالمية لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالقرارات 101 و 102 و 133 (المراجعة في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

د) بالقرارات 47 و 48 و 49 و 50 و 52 و 59 و 64 و 69 و 75 (المراجعة في دي، 2012) للجمعية العالمية لتقنيات الاتصالات (WTSA)،

وإذ يصر

أ) بجميع قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين ذات الصلة بهذا القرار؛

ب) بجميع نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) ذات الصلة بهذا القرار؛

ج) بأنشطة الاتحاد ذات الصلة بالإنترنت التي يضطلع بها في حدود ولايته بالنسبة إلى تنفيذ هذا القرار وغيره من قرارات الاتحاد ذات الصلة،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن مقاصد الاتحاد تشمل جملة أمور من بينها الترويج على المستوى الدولي لاعتماد نهج شامل إزاء المسائل الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في ظل اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات العالمي، وتوسيع انتشار المزايا التي تقدمها تكنولوجيات الاتصالات الجديدة لكي تشمل جميع سكان العالم، والتوفيق بين الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الأهداف؛

ب) الحاجة إلى صون وتعزيز تعدد اللغات على الإنترت من أجل مجتمع للمعلومات جامع وشامل للجميع؛

ج) أن التقدم في مجال البنية التحتية العالمية للمعلومات، لا سيما تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترت (IP) وتنمية شبكة الإنترت، مع مراعاة متطلبات وسمات التشغيل البيئي لشبكات الجيل التالي (NGN) والشبكات المستقبلية، له أهمية حاسمة، بصفته محركاً هاماً لنمو الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين؛

د) أن تنمية الإنترت تجري أساساً بناءً على توجهات السوق مدفوعةً بالمبادرات الخاصة والحكومية؛

ه) أن القطاع الخاص مستمر في أداء دور هام جداً في توسيع الإنترت وتنميتها، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات مثلاً؛

و) أن القطاع العام، وكذلك المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص والمبادرات الإقليمية، مستمرة أيضاً في أداء دور بالغ الأهمية في توسيع الإنترت وتنميتها، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات مثلاً؛

ز) أن إدارة تسجيل وتوزيع أسماء الميادين والعناوين في الإنترت، يجب أن تعكس تماماً الطبيعة المعرفافية لشبكة الإنترت، مع مراعاة التوازن المنصف لمصالح جميع أصحاب المصلحة؛

ح) الدور الذي قام به الاتحاد الدولي للاتصالات في التنظيم الناجح للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها وأن إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف، المعتمدين في 2003، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، المعتمدين في 2005، قد أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

ط) أن إدارة شبكة الإنترت تحظى باهتمام دولي له ما يبرره ويجب أن تجري على أساس تعاون دولي تام ويبين جميع أصحاب المصلحة وعلى أساس نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها؛

ي) أنه ينبغي أن يكون لجميع الحكومات دور متساو ومسؤولية متساوية، على النحو المعلن في نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في الإدارة الدولية لشبكة الإنترنت الحالية وما سيطرأ عليها من تطورات مستقبلية وفي الإنترنت المستقبلية وفي ضمان استقرار شبكة الإنترنت وأمنها واستمراريتها، مع الاعتراف أيضاً بضرورة وضع الحكومات لسياسات عامة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة؛

ك) الأعمال التي تتضطلع بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (CSTD) ذات الصلة بهذا القرار،

وإذ يقر كذلك

م) بأن الاتحاد الدولي للاتصالات يعالج المسائل التقنية ومسائل السياسة العامة المتصلة بال شبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت بما في ذلك شبكة الإنترنت الحالية وتتطور شبكات الجيل التالي فضلاً عن إجراء دراسات بشأن الإنترنت المستقبلية؛

ب) بأن الاتحاد يقوم بمهمة التنسيق العالمي لعدد من أنظمة توزيع الموارد المتصلة بالاتصالات الراديوية والاتصالات وأنه يمثل محفلاً لمناقشة السياسات في هذا المجال؛

ج) بأن الاتحاد بذل جهوداً ملموسة بشأن قضايا نظام الترميم الإلكتروني (ENUM) وإدارة الميدان ".int". وأسماء الميادين الدولية (IDN) وأسماء الميادين القطرية ذات المستوى الأعلى (ccTLD) من خلال ورش عمل وأنشطة تقبيس؛

د) بأن الاتحاد نشر كتيباً شاملاً ومفيداً بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والمواضيع والمسائل ذات الصلة؛

ه) بالفقرتين 71 و78 أ) من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات فيما يخص عملية التعاونية المعازرة بشأن إدارة الإنترنت وإنشاء منتدى إدارة الإنترنت كعمليتين منفصلتين تماماً؛

و) بنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذات الصلة في الفقرات من 29 إلى 82 بشأن إدارة الإنترنت في برنامج عمل تونس؛

ز) بأنه ينبغي تشجيع الاتحاد على تيسير التعاون مع جميع أصحاب المصلحة على النحو المشار إليه في الفقرة 35 من برنامج عمل تونس؛

ح) بأن الدول الأعضاء تمثل مصالح سكان البلد أو الأراضي التي فوضت لها أسماء ميادين قطرية ذات مستوى أعلى؟

ط) بأنه ينبغي ألا تشارك البلدان في القرارات المتعلقة بأسماء الميادين ذات المستوى الأعلى لبلد آخر،

وإذ يؤكد

أ) أن إدارة الإنترت تشمل مسائل تتصل بالسياسات التقنية وال العامة وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة وفقاً للفقرات من 35 أ) إلى 35 ه) من برنامج عمل تونس؛

ب) أن دور الحكومات يشمل توفير إطار قانوني واضح ومتماضك ويمكن التنبؤ به لتشجيع وجود بيئة مؤاتية تكون فيها شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية قابلة للتشغيل البيئي مع شبكات الإنترت ولنفاذ جميع المواطنين إليها على نطاق واسع دون أي تمييز، وضمان الحماية الملائمة للمصالح العامة في إدارة موارد الإنترت، بما في ذلك أسماء الميادين والعنوانين؛

ج) أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أدركت الحاجة إلى تعاونية معززة في المستقبل، لتمكن الحكومات من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها على قدم المساواة، في مجال مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وليس في مجال المسائل اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية؛

د) أن الاتحاد الدولي للاتصالات بدأ من جانبه العملية الإجرائية للتعاونية المعززة باعتباره إحدى المنظمات المختصة المذكورة في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس، وينبغي لفريق العمل التابع للمجلس وللمعنى بمسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) أن يواصل عمله في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت؛

ه) أن الاتحاد يستطيع القيام بدور إيجابي من خلال إتاحته لجميع الأطراف المهتمة محفلاً لتشجيع المناقشات ونشر المعلومات بشأن إدارة أسماء الميادين والعنوانين في شبكة الإنترت وغيرها من موارد الإنترت في نطاق اختصاصات الاتحاد،

وإذ يلاحظ

أ) أن فريق العمل المعنى بمسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت كان له دور في دعم تنفيذ أهداف القرار 75 (المراجع في دبي، 2012) بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت؛

ب) القرارات 1305 و 1336 و 1344 التي اعتمدتها مجلس الاتحاد؛

ج) أن على فريق العمل CWG-Internet أن يأخذ بعين الاعتبار في عمله جميع قرارات هذا المؤتمر وأي قرارات أخرى ذات صلة بأعمال هذا الفريق كما وردت في القرار 1305 للمجلس ولحقها؛

د) الأهمية المستمرة للانفتاح والشفافية في صياغة قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت بما يتسق مع الفقرة 35 من برنامج عمل تونس؛

ه) ضرورة وضع الحكومات للسياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة؛

و) الأنشطة الجارية في لجان الدراسات ذات الصلة لقطاعي تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات فيما يتعلق بهذا القرار،

يقرر

1 أن يستكشف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتسيير بين الاتحاد والمنظمات المختصة¹ المشاركة في تطوير شبكات بروتوكول الإنترنت وشبكة المستقبلية من خلال اتفاقيات تعاون حسب الاقتضاء، سعياً لزيادة دور الاتحاد في إدارة الإنترنت بهدف تحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع العالمي؛

2 أنه يجب احترام المصالح السيادية والمشروعة للبلدان، كما يعبر عنها ويحددها البلد المعنى بوسائل متعددة، بشأن القرارات المؤثرة على أسماء الميادين ذات المستوى الأعلى الخاصة بها وضمانها وصيانتها وتناولها، وذلك من خلال إطار وآليات محسنة ومرنة؛

¹ بما فيها مؤسسة الإنترنت لتخفيض الأسماء والأرقام (ICANN) وسجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) وجامعة الإنترنت (ISOC) واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى أساس المعاملة بالمثل.

3 أن يستمر في الاضطلاع بأنشطة حول قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت ضمن حدود ولاية الاتحاد، بما في ذلك ضمن فريق العمل CWG-Internet، في إطار من التعاون والعمل المشترك مع المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، مع توجيه عناية خاصة إلى احتياجات البلدان النامية²؟

4 مواصلة أنشطة فريق العمل CWG-Internet على النحو الوارد في قرارات المجلس ذات الصلة،

يكفل الأمين العام

1 بأن يواصل أداء دور رئيسي في المناقشات والمبادرات الدولية المتعلقة بإدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترت وموارد الإنترت الأخرى ضمن اختصاصات الاتحاد، آخرًا في اعتبار تطورات الإنترت في المستقبل وأهداف الاتحاد ومصالح أعضائه كما تظهر في صكوك الاتحاد وقراراته ومقرراته؛

2 بأن يتخذ الخطوات اللازمة لمواصلة الاتحاد الدولي للاتصالات دوره لتسهيل تنسيق قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وفقاً للفقرة 35 د) من برنامج عمل تونس، وأن يعمل بالتعاون عند الضرورة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في هذه المجالات؛

3 بأن يواصل الإسهام حسب الاقتضاء في أعمال منتدى إدارة الإنترت وفقاً للفقرة 78 أ) من برنامج عمل تونس، إذا ما مددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها لعام 2010 ولاية المنتدى؛

4 بأن يستمر في اتخاذ الخطوات اللازمة لقيام الاتحاد بدور نشط وبناء في العملية الرامية إلى عملية التعاونية المعززة المشار إليها في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس؛

5 بالاستمرار في اتخاذ الخطوات اللازمة لقيام الاتحاد، في إطار عملياته الداخلية المؤدية إلى عملية التعاونية المعززة بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت المشار إليها في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس، بإشراك جميع أصحاب المصلحة حسب دور كل منهم ومسؤولياته؛

² تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزيرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

6 بأن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس بشأن الأنشطة المنفذة بشأن هذه المواضيع وأن يقدم مقترنات حسب الاقتضاء، ويقدم هذا التقرير، بعد إقرار الدول الأعضاء له من خلال إجراءات التشاور السارية، إلى أمين عام الأمم المتحدة؛

7 بأن يستمر في تعليم تقارير هذا الفريق، حسب الاقتضاء، على جميع المنظمات الدولية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الذين يشاركون بنشاط في هذه القضايا لأخذها بعين الاعتبار عند وضع سياساتهم،

يكلف مدير المكاتب

1 بتقديم مساهمات للفريق حول أنشطة مكاتبهم المتعلقة بعمل فريق العمل CWG-Internet؛
 2 بتقديم المساعدة، في إطار الخبرة المتوفرة في الاتحاد وفي حدود الموارد المتاحة، حسب الاقتضاء، وبالتعاون مع المنظمات ذات الصلة، إلى الدول الأعضاء، إذا طلبت ذلك، لكي تتمكن من تحقيق أهدافها المعلنة في السياسات العامة فيما يخص إدارة أسماء الميادين والعناوين على شبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت والتوصيلية الدولية بالإنترنت، في حدود اختصاص الاتحاد، مثل بناء القدرات والتيسير والتكاليف المتعلقة بالبنية التحتية وقضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت كما وردت في ملحق القرار 1305 للجامعة الذي حدد دور فريق العمل CWG-Internet، وذلك في نطاق اختصاصهم؛

3 بالاتصال والتعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية عملاً بهذا القرار،

يكلف مدير مكتب تقدير الاتصالات

1 أن يضمن قيام قطاع قطاع تقدير الاتصالات بدوره فيما يتعلق بالقضايا التقنية ومواصلة إسهام القطاع بخبرته وبالاتصال والتعاون مع الكيانات المختصة بشأن القضايا المتعلقة بإدارة أسماء الميادين والعناوين على شبكة الإنترنت، وغيرها من موارد الإنترنت في نطاق اختصاصات الاتحاد مثل الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)، ونظام الترميم الإلكتروني (ENUM) وأسماء الميادين الدولية (IDN) وكذلك التطورات والقضايا التكنولوجية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تسهيل إجراء الدراسات الملائمة في إطار لجان دراسات قطاع تقدير الاتصالات وغيرها من الأفرقة بشأن هذه القضايا؛

2 أن يواصل القيام بدوره، وفقاً للوائح الاتحاد وإجراءاته، وبالتماس المساهمات من أعضاء الاتحاد، في تسهيل التنسيق والمساعدة بشأن إعداد مسائل السياسات العامة المتعلقة بأسماء الميادين والعنوانين على شبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت، ضمن اختصاصات الاتحاد، وإمكانية تطبيقها؛

3 أن يعمل مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنظمات الدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على قضايا أسماء الميادين القطرية ذات المستوى الأعلى (ccTLD) للدول الأعضاء والتجارب ذات الصلة؛

4 أن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس، وتقريراً إلى الجمعية العالمية لتقديرات الاتصالات، بشأن الأنشطة المنفذة والإنجازات في هذه الموضوعات بما في ذلك مقترنات للنظر فيها حسب الاقتضاء،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 أن ينظم منتديات دولية وإقليمية والاضطلاع بالأنشطة اللاحمة، بالاشتراك مع الكيانات المختصة لمناقشة قضايا السياسة العامة والقضايا التشغيلية والتكنولوجية المتعلقة بالإنترنت بشكل عام وبإدارة أسماء الميادين والعنوانين لشبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت ضمن اختصاصات الاتحاد بشكل خاص، بما في ذلك ما يتعلق بتنوع اللغات، لصالح الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، آخذًا بعين الاعتبار مضمون القرارات ذات الصلة المؤقر المندوبين المفوضين هذا، ومنها هذا القرار، إضافة إلى مضمون القرارات ذات الصلة للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

2 أن يواصل تشجيع تبادل المعلومات بواسطة برامج قطاع تنمية الاتصالات ولجان دراسته وتعزيز المناقشات وإعداد أفضل الممارسات بشأن قضايا الإنترنت ومواصلة القيام بدور رئيسي في التوعية من خلال الإسهام في بناء القدرات، وتوفير المساعدة التقنية، وتشجيع مشاركة البلدان النامية في قضايا ومنتديات الإنترنت الدولية؛

3 أن يقدم باستمرار تقريراً سنوياً إلى المجلس وإلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات وكذلك إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات عن الأنشطة المنفذة والإنجازات الحقيقة في هذه الموضوعات، بما في ذلك مقترنات للنظر فيها حسب الاقتضاء؛

4 أن يتواصل مع مكتب تقدير الاتصالات ويعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة المعنية بتطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ونشرها وبنمو الإنترنت، مستهدفاً تزويد الدول الأعضاء بأفضل الممارسات التي تحظى بقبول واسع النطاق لتصميم نقاط تبادل الإنترنت (IXP) وتركيبها وتشغيلها،

يكلف فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت

1 بالنظر في الأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام ومديري المكاتب فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار ومناقشتها معهم؟

2 بإعداد مدخلات الاتحاد فيما يتعلق بالأنشطة المذكورة أعلاه حسب الاقتضاء؛

3 بمواصلة تحديد ودراسة وتطوير المسائل المتعلقة بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، مع مراعاة قرارات الاتحاد ذات الصلة،

يكلف المجلس

1 بأن ينفع قراره 1344 حيث يوجه فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، والمقصور على الدول الأعضاء، إلى إجراء تشاور مفتوح مع جميع أصحاب المصلحة، وفقاً للمبادئ التوجيهية التالية:

- يتخذ فريق العمل CWG-Internet القرارات الخاصة بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت المقروحة للتشاور المفتوح، مستنداً في الأساس إلى القرار 1305 للمجلس؛

- ينبغي لفريق العمل CWG-Internet بشكل عام الجمع بين عقد اجتماعات التشاور المفتوح على الخط وفعلياً، مع إتاحة المشاركة عن بعد، خلال فترة معقولة، قبل كل اجتماع يعقده فريق العمل؛

- تقدم المدخلات ذات الصلة الواردة من أصحاب المصلحة إلى فريق العمل للنظر في اختيار القضايا التي يتناولها في مجتمعه التالي.

2 بأن يتخذ التدابير المناسبة لكي يسهم بشكل فعال في المناقشات والمبادرات الدولية المتعلقة بقضايا الإدارة الدولية المتصلة بأسماء الميادين والعناوين لشبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت ضمن اختصاصات الاتحاد، أخذًا بعين الاعتبار التقارير السنوية التي يقدمها الأمين العام ومديري المكاتب؛

3 بأن ينظر في تقارير فريق العمل CWG-Internet وأن يتخذ الإجراءات اللازمة حسب الاقتضاء؛

4 أن يقدم تقريرًا إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام 2018 حول الأنشطة المنفذة والإنجازات الحقيقة بشأن أهداف هذا القرار، بما في ذلك مقترنات للنظر فيها حسب الاقتضاء،
يدعمون الدول الأعضاء

1 إلى المشاركة في المناقشات الجارية بشأن الإدارة الدولية لموارد الإنترنت، بما في ذلك أسماء الميادين والعناوين لشبكة الإنترنت، وفي عملية التعاونية المعززة بشأن إدارة الإنترنت وقضايا السياسة العامة الدولية الخاصة بالإنترنت، وذلك لضمان التمثيل العالمي أثناء هذه المداولات؛

2 إلىمواصلة المشاركة في المناقشات بنشاط وفي متابعة التطورات المتعلقة بقضايا السياسات العامة المتصلة بموارد الإنترنت، بما في ذلك التوصيلية الدولية بالإنترنت، في حدود اختصاص الاتحاد، مثل بناء القدرات والتيسير والتکاليف المتعلقة بالبنية التحتية، وأسماء الميادين والعناوين، وامكانية تطويرها وتأثير الاستعمالات والتطبيقات الجديدة، والتعاون مع المنظمات المختصة وتقديم المساهمات حول المسائل ذات الصلة لفريق العمل CWG-Internet وللجان الدراسات في الاتحاد،

يدعمون الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى التماس الوسائل الملائمة للمساهمة في التعاونية المعززة بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وذلك حسب دور كل منهم ومسؤولياته.

(مينيابوليس، 1998) – (المراجع في مراكش، 2002) – (المراجع في أنطاليا، 2006) –
(المراجع في غوادارا خار، 2010) – (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 111 (المراجع في بوسان، 2014)

مراجعة الفترات الدينية الهامة في تحديد مواعيد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته ودورات المجلس

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

وقد نظر في

أ) أهمية الاحترام المتبادل للمتطلبات الدينية والروحية للوفود التي تحضر مؤتمرات الاتحاد وجمعياته ودورات المجلس؛

ب) أهمية إشراك جميع الوفود في الأعمال الحيوية التي تضطلع بها مؤتمرات الاتحاد وجمعياته ودورات المجلس وعدم استبعاد أي منها من المشاركة فيها؛

ج) عملية تحديد مواعيد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته ودورات المجلس والدعوة إليها كما جاءت في اتفاقية الاتحاد،

يقرر

1 أن يبذل الاتحاد والدول الأعضاء فيه كل جهد ممكن لكي لا تصادف الفترة المخطط لها لأي مؤتمر أو جمعية للاتحاد أي فترة تعتبرها أي دولة من الدول الأعضاء فترة دينية هامة؛

2 أن يبذل الاتحاد والدول الأعضاء في المجلس كل جهد ممكن لكي لا تصادف الفترة المخطط لها لأي دورة للمجلس أي فترة تعتبرها أي دولة من الدول الأعضاء في المجلس فترة دينية هامة؛

3 أن تقع على الحكومة الداعية لأي مؤتمر أو جمعية للاتحاد مسؤولية الاتصال بالدول الأعضاء للتحقق من أن الفترة المقترحة لذلك من المؤتمر أو الجمعية لا تصادف فترة دينية هامة، وأن يكون الأمين العام مسؤولاً عن ذلك في حال عدم وجود حكومة داعية.

القرار 114 (مراكش، 2002)

تفسير الرقم 224 من دستور الاتحاد والرقم 519 من الاتفاقية فيما يتعلق بالمواعيد النهائية لتقديم مقتراحات التعديل

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أن أحكام الرقم 224 من الدستور، وأحكام الرقم 519 من الاتفاقية، تبين المواعيد النهائية لتقديم المقتراحات التي تعدها الدول الأعضاء الرامية إلى تعديل الدستور والاتفاقية على التوالي،

وإذ يلاحظ

أ) أن الفترة الفاصلة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين (أربع سنوات) وضرورة تنظيم اجتماعات تحضيرية بين المؤتمرين يجعلان من العسير على بعض الدول الأعضاء تقديم مقتراحتها في المواعيد المحددة؛

ب) أنه لكي تتمكن الدول الأعضاء من الاستعداد بدرجة كافية لمؤتمر المندوبين المفوضين، ينبغي أن تصل المقتراحات قبل انعقاد المؤتمر بوقت كافٍ،

وإذ يلاحظ كذلك

طريقة معالجة هذه المسألة في مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) (انظر الوثيقة PP-98/341)،

يقرر

تأيد الرأي الذي أعرب عنه مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) في الوثيقة سالففة الذكر، القائل بتفسير الرقم 224 من الدستور بأنه "يرمي إلى تشجيع الدول الأعضاء على تقديم مقتراحتها في أقرب وقت ممكن، ويحسن أن يكون ذلك قبل ثمانية أشهر من التاريخ المحدد لافتتاح المؤتمر"، وبصدق ذلك أيضاً على الرقم 519 من الاتفاقية.

القرار 118 (مراكش، 2002)

**استعمال طيف الترددات الراديوية
التي تفوق 3 000 جيجاهرتز**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن الرقم 78 من دستور الاتحاد والرقم 1005 من الملحق بالاتفاقية يحولان لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد الأصطااح بدراسة المسائل المتعلقة ب نطاقات الترددات بدون تحديد مدى الترددات، وباعتماد توصيات في هذا الشأن؛

ب) أن بعض الدراسات التي تتضطلع بما حالياً بعض لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية تتصل على تقنيات تستعمل ترددات تفوق 3 000 جيجاهرتز؛

ج) أن الترددات التي يمكن إخضاعها لأحكام لوائح الراديو تقتصر على الترددات التي تقل عن 3 000 جيجاهرتز وفقاً لتعريف مصطلح "اتصال راديوي" الوارد في الرقم 1005 من الملحق بالاتفاقية؛

د) أنه ثبت أن بعض تقنيات الاتصالات الراديوية يمكنها أن تستخدم في الفضاء، بدون مرشد اصطناعي، موجات كهرمغناطيسية تفوق 3 000 جيجاهرتز، وأن بعض الدول الأعضاء ترى وجوب حذف الحد البالغ 3 000 جيجاهرتز، بحيث تتمكن المؤشرات العالمية للاتصالات الراديوية المختصة من إضافة أحكام معينة إلى لوائح الراديو عند الحاجة إليها؛

ه) أن بعض نطاقات الترددات التي تفوق 3 000 جيجاهرتز تستخدم منذ فترة طويلة، وخاصة في نطاقات مجال الأشعة تحت الحمراء والمجال المرئي إذ تستخدمها أنظمة وتطبيقات تخضع لقواعد تنظيمية وطنية متنوعة أو لأحكام غير صادرة عن الاتحاد، وأن بعض الدول الأعضاء ترى أنه ينبغي إجراء دراسة دقيقة للعلاقة بين هذه الأحكام وأحكام الاتحاد، قبل إدخال أي تعديل على التعريف الوارد في الاتفاقية،

يدعم جمعية الاتصالات الراديوية

إلى أن تدرس، ضمن برنامج عملها إمكانية وجودى إدراج نطاقات الترددات الراديوية التي تفوق 3 000 جيجا赫رتز في لوائح الراديو،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بتقديم تقارير إلى المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية عن التقدم المحرز في الدراسات التي يجريها مكتب الاتصالات الراديوية عن استعمال الترددات الراديوية التي تفوق 3 000 جيجا赫رتز،

يقرر

أن بوسع المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية أن تدرج في جداول أعمالها مستقبلاً بنوداً تتعلق بتنظيم طيف الترددات الراديوية التي تفوق 3 000 جيجا赫رتز، وأن تتخذ جميع التدابير الملائمة لا سيما مراجعة الأجزاء ذات الصلة من لوائح الراديو¹،

حيث السادس الأعضاء

على أن تواصل المشاركة في الأنشطة التي يضطلع بها قطاع الاتصالات الراديوية بشأن استعمال طيف الترددات الراديوية التي تفوق 3 000 جيجا赫رتز.

(مراكش، 2002)

¹ سيتوقف سريان مفعول اللوائح الجديدة على التعديلات التي يتم إدخالها نتيجة لذلك على الرقم 1005 من الملحق بالاتفاقية أثناء مؤتمر المتذوبين المفوضين التالي.

القرار 119 (المراجع في أنطاليا، 2006)

أساليب زيادة كفاءة لجنة لوائح الراديو وفعاليتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (أنطاليا، 2006)،

إذ يذكر

أ) بالقرار 119 (مراكش، 2002) مؤتمر المندوبين المفوضين؛

ب) بأن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (جييف، 2003)، أدخل تعديلات هامة على المادة 13 من لوائح الراديو، ومنها إضافة جديدان هامتان للرقمين 1.0.13 و2.0.13، كما أدخل تعديلات في أساليب عمل لجنة لوائح الراديو؛

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2003 قد اعتبر أنه من الممكن والضروري أيضاً إدخال تحسينات أخرى بهدف تحقيق قدر عالٍ من الشفافية في عمل اللجنة؛

ب) أن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2003 أدخل عدة تحسينات في أساليب عمل اللجنة على أساس القرار 119 (مراكش، 2002) منها، على سبيل المثال، إدراج أسباب كل قرار تتخذها اللجنة في خلاصة قراراتها؛

ج) استمرار أهمية تحقيق الكفاءة والفعالية في أساليب عمل اللجنة، للوفاء بمتطلبات لوائح الراديو، ولحماية حقوق الدول الأعضاء؛

د) استمرار الانشغال الذي أعربت عنه بعض الدول الأعضاء في مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) وفي المؤتمر الحالي فيما يتعلق بالشفافية والفعالية في أساليب عمل اللجنة؛

هـ) أن اللجنة تؤدي دوراً هاماً في فحص الشكاوى المقدمة من الدول الأعضاء وفقاً لما تنص عليه لوائح الراديو، لذلك فإن التسهيلات والموارد الملائمة ضرورية للجنة لكي تتمكن من الاستمرار في الاضطلاع بمسؤولياتها بدون تأخير،

وإذ يعترض

بالأهمية التي يوليهها الاتحاد لأنشطة اللجنة،

يقرر تكليف لجنة لوائح الراديو

1 بأن تستمر في إعادة النظر دوريأً في أساليب عملها وإجراءاتها الداخلية، وأن تدخل التعديلات المناسبة في أساليبها وفي عملية اتخاذ القرارات وزيادة فعاليتها عموماً لتحقيق درجة عالية من الشفافية، وأن تبلغ النتائج إلى المؤتمر العالمي القادم للاتصالات الراديوية بواسطة مدير مكتب الاتصالات الراديوية؛

2 بأن تواصل إدراج ما يلي في خلاصة قرارها (الرقم 18.13 من لوائح الراديو):

- مبررات كل قرار تتخذه؛

- التعليقات الواردة من الإدارات بشأن القواعد الإجرائية؛

وتنشر خلاصة القرارات مشفوعة بمبرراها في رسالة معتمدة وعلى موقع لجنة لوائح الراديو على شبكة الويب؛

3 بأن تتابع تقديم المشورة في الوقت المناسب إلى المؤتمرات العالمية أو الإقليمية للاتصالات الراديوية بشأن الصعوبات التي تنشأ عن تطبيق أي حكم ساري المفعول من أحكام اللوائح، وكذلك الأحكام موضع المناقشة في المؤتمر؛

4 بإعداد المدخلات الالزامية في تقرير مكتب الاتصالات الراديوية إلى المؤتمر العالمي القادم للاتصالات الراديوية وفقاً للرقمين 1.0.13 و2.0.13 من لوائح الراديو بشأن تنفيذ الأحكام المذكورة أعلاه؛

5 بأن تحدد مواعيد اجتماعاتها على نحو يسهل نظر الإدارات واتخاذها للإجراءات وفقاً للرقم 14.13 من لوائح الراديو،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بأن يواصل تقديم ما يلي إلى لجنة لوائح الراديو:

- تفسيرات تفصيلية من مكتب الاتصالات الراديوية بشأن المسائل التي يتبعن دراستها في اجتماعات اللجنة؛
- أي معلومات ذات صلة من الموظفين المختصين في مكتب الاتصالات الراديوية،
يطلب إلى جميع الدول الأعضاء

أن تواصل تقديم كل المساعدة والدعم اللازمين لكل عضو في لجنة لوائح الراديو ولللجنة بكاملها لدى ممارسة أعضائها وظائفهم،

يدعو المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2007 والمؤتمرات التالية

إلى استعراض ومتابعة تطوير المبادئ التي تطبقها أو ستطبقها لجنة لوائح الراديو عند إعداد القواعد الإجرائية الجديدة وفقاً للمادة 13 من لوائح الراديو مع الاهتمام خاصةً بالرقمين 1.0.13 و 2.0.13 من هذه المادة،

يكلف الأمين العام

- 1 أن يستمر في أن يضع تحت تصرف أعضاء لجنة لوائح الراديو التسهيلات والموارد الازمة لتسهيل اجتماعاتهم؛
- 2 أن يتابع تسهيل الاعتراف بالوضع القانوني لأعضاء لجنة لوائح الراديو، طبقاً للرقم 142A من اتفاقية الاتحاد؛
- 3 أن يقدم الدعم اللوجستي اللازم، مثل المعدات والبرمجيات المعلوماتية، إلى أعضاء لجنة لوائح الراديو من البلدان النامية إذا طلب منهم القيام بمهام أعضاء اللجنة،

يكلف الأمين العام كذلك

بأن يقدم تقريراً إلى المجلس في دورته عام 2007 ودوراته اللاحقة، وإلى مؤتمر المندوبيين المفوضين القادم بشأن ما يتخذ من تدابير طبقاً لهذا القرار وكذلك بشأن نتائجه.

القرار 122 (المراجع في غوادالاخار، 2010)

الدور المنتظر للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غوادالاخار، 2010)،

إذ يضع في اعتباره

أ) المادة 13 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات التي تحدد دور الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات ومسؤولياتها، وكذلك المادتين 14 و14A بشأن لجان دراسات تقدير الاتصالات؛ والفريق الاستشاري لتقدير الاتصالات؛

ب) قرارات مؤتمرات المندوبيين المفوضين السابقة بشأن وظائف أنشطة تقدير الاتصالات في الاتحاد وإدارتها؛

ج) القرارات 1 و7 و22 و33 و45 (المراجعة في جوهانسبرغ، 2008) للجمعية العالمية لتقدير الاتصالات التي تنص على:

- إمكانية قيام الأعضاء بمراجعة المسائل القائمة ووضع مسائل جديدة فيما بين الجمعيات العالمية لتقدير الاتصالات؛

- مواصلة تعاون الأعضاء مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) ومع اللجنة الكهربائية الدولية (IEC)؛

- إمكانية قيام الأعضاء، من خلال الفريق الاستشاري لتقدير الاتصالات، بإعادة تشكيل وإنشاء لجان دراسات في الفترات الفاصلة بين الجمعيات العالمية لتقدير الاتصالات؛

- إمكانية قيام الأعضاء، من خلال الفريق الاستشاري لتقدير الاتصالات، بتحديد التكنولوجيات الجديدة والمتقدمة وضورها وضع المعايير الملائمة، بطريقة سريعة وموثوقة؛

- إمكانية قيام الأعضاء، من خلال الفريق الاستشاري لتقدير الاتصالات، بإنشاء أو إنهاء أو استبقاء أفرقة أخرى فيما بين دورات الجمعية العالمية لتقدير الاتصالات، وذلك تعزيزاً وتحسيناً لفعالية عمل قطاع تقدير الاتصالات، لأغراض منها تنسيق أعمال القطاع ومرؤنة الاستجابة للقضايا ذات الأولوية المشتركة بين عدة لجان للدراسات؛

- تكليف الفريق الاستشاري لتقيس الاتصالات بأن يؤدي دوراً نشطاً لضمان التنسيق بين لجان الدراسات، حسب الاقتضاء، في مسائل تقيس الاتصالات ذات الأولوية العالية التي تجري دراستها في أكثر من لجنة دراسات، وأن يأخذ بعين الاعتبار الآراء المقدمة إليه من أفرقة أخرى أنشئت لتحقيق التنسيق الفعال لموضوعات التقيس ذات الأولوية العالية، وأن يقوم بتنفيذها عند اللزوم؛

د) الأعمال التي تقوم بها الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تقيس الاتصالات في إطار لجان دراسات هذا القطاع وفي الفريق الاستشاري لتقيس الاتصالات لتنفيذ هذه القرارات ولاعتماد أساليب العمل التي أفضت إلى تحسين أنشطة التقيس من حيث التوقيت والكفاءة مع الحفاظ على جودتها؛

هـ) القرار 123 (المراجع في غواياخار، 2010) لهذا المؤتمر، بشأن سد الفجوة القائمة في ميدان التقيس بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

و) الفقرة 64 من إعلان مبادئ جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي تقر، ضمن جملة أمور، بأن الاختصاصات الرئيسية للاتحاد الدولي للاتصالات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - أي المساعدة في سد الفجوة الرقمية والتعاون الدولي والإقليمي وإدارة طيف التردد الراديوي ووضع المعايير ونشر المعلومات - ذات أهمية حاسمة في بناء مجتمع المعلومات،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

التحليل الذي أجراه فريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد (WGR) بشأن أنشطة تقيس الاتصالات في الاتحاد وما أكدّه الفريق من ضرورة الاستمرار في تحسين الكفاءة في عملية التقيس وضرورة تحقيق شراكة فعالة مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات،

وإذ يعترف

أ) بالنتائج الإيجابية لعملية الموافقة البديلة في أساليب عمل قطاع تقيس الاتصالات وخاصة من حيث تقصير المدة الازمة للموافقة على المسائل والتوصيات ذات الصلة وفقاً للإجراءات التي اعتمدتها القطاع؛

ب) بوضع الجمعية العالمية لتقيس الاتصالات باعتبارها محفلاً واسعاً وشاملاً تستطيع فيه الدول الأعضاء وأعضاء القطاع مناقشة مستقبل قطاع تقيس الاتصالات في الاتحاد واستعراض التقدم في برنامج عمل قطاع تقيس الاتصالات في الاتحاد والنظر في الهيكل العام للقطاع ووظائفه وتحديد أهداف القطاع؛

ج) بأن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات تخدم جميع الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تقييس الاتصالات باعتبارها محفلاً يتخذ قرارات حل المسائل التي تعرض عليها في نطاق اختصاصها؛

د) بالندوة العالمية للمعايير (GSS) التي قد عُقدت في اليوم السابق للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2008،

وإذ يدرك

أ) التحديات المتواصلة التي يواجهها الأعضاء بسبب الحالة المالية الحالية للاتحاد، وعدد المجتمعات قطاع تقييس الاتصالات والأحداث المتصلة بها، وكذلك الدور الهام الذي تؤديه الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات باعتبارها الهيئة المشرفة على قطاع تقييس الاتصالات؛

ب) ضرورة قيام الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تقييس الاتصالات بالعمل بشكل وثيق فيما بينهم في هذا القطاع، بطريقة استباقية وبالتعاون فيما بينهم وباستشراف المستقبل، مع مراعاة مسؤولية كل طرف وأهدافه، عملاً على تعزيز قطاع تقييس الاتصالات وتطويره باستمرار؛

ج) أن قطاع تقييس الاتصالات يهدف إلى أن يظل محفلاً فريداً على صعيد العالم للحكومات ودولائر الصناعة للعمل معًا من أجل تعزيز التنمية واستخدام معايير تميز بالتشغيل البني وعدم التمييز وتقوم على الانفتاح وتكون موجهة نحو تلبية الطلب ومستجيبة لاحتياجات المستخدمين في الوقت نفسه؛

د) أن سرعة التغير في بيئة الاتصالات تتطلب أن توافر لقطاع تقييس الاتصالات، من أجل الحفاظ على دوره، المرونة اللازمة لتخاذل القرارات في الوقت المناسب فيما بين دورات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن موضوعات مثل أولويات العمل وهيكل لجان الدراسات والجدالات الزمنية للجماعات،

يقرر

1 تشجيع الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات على زيادة تطوير أساليب عملها وإجراءاتها بهدف تحسين إدارة أنشطة قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد؛

2 أن تواصل الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، وفقاً لمسؤولياتها ورهنًا بالموارد المالية المتاحة، العمل على التطوير المستمر لقطاع تقييس الاتصالات بوسائل منها، على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز دور الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات؛

3 أن تواصل الجمعية العالمية لتقدير الاتصالات، دراسة القضايا الاستراتيجية في مجال التقىيس على النحو المناسب وتبلغ مجلس الاتحاد باقتراحاتها وبملاحظتها عن طريق مدير قطاع تقىيس الاتصالات؛

4 أن تواصل الجمعية العالمية لتقىيس الاتصالات، فيما تتوصى إلية من نتائج، أخذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد بعين الاعتبار، وأن تضع في الاعتبار الحالة المالية للقطاع وفقاً للرقم 188 من اتفاقية الاتحاد؛

5 أن تشجع الجمعية العالمية لتقىيس الاتصالات مواصلة التعاون الوثيق والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية التي تضع معايير ذات علاقة بعمل قطاع تقىيس الاتصالات،

يكفى مدير مكتب تقىيس الاتصالات

1 لدى إعداد تقريره إلى الجمعية العالمية لتقىيس الاتصالات، أن يدرج فيه تقريراً عن الحالة المالية للقطاع لمساعدة الجمعية في أداء وظائفها؛

2 بمواصلة تنظيم الندوة العالمية للمعايير (GSS) وذلك بالتشاور مع الم هيئات ذات الصلة، ومع أعضاء الاتحاد، وبالتعاون مع قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تنمية الاتصالات، حسب الاقتضاء،

يدعو الجمعية العالمية لتقىيس الاتصالات

إلى الاستمرار في مراعاة نتائج هذه الندوة العالمية للمعايير،

يشجع

1 الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تقىيس الاتصالات على دعم الدور المنظر للجمعية العالمية لتقىيس الاتصالات؛

2 الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تقىيس الاتصالات، ورؤساء الفريق الاستشاري لتقىيس الاتصالات وجانب الدراسات ونواхيم، على التركيز، ضمن جملة أمور، على تحديد قضايا التقىيس الاستراتيجية وتحليلها في إطار أعمالهم التحضيرية للجمعية العالمية لتقىيس الاتصالات من أجل تيسير أعمال الجمعية.

القرار 123 (المراجع في بوسان، 2014)

سد الفجوة التقيسية بين البلدان النامية¹ والبلدان المتقدمة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

بالقرار 123 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) مؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يلاحظ

(أ) أن الاتحاد "يسهل تقسيس الاتصالات على الصعيد العالمي مع نوعية خدمة مرضية" (الرقم 13 في المادة 1 من دستور الاتحاد)؛

(ب) أن المادة 17 من دستور الاتحاد تذكر ضمن وظائف قطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد (ITU-T) وهيكله "... الوفاء بشكل كامل بأهداف الاتحاد مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية..."؛

(ج) أن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 التي تمت الموافقة عليها بموجب القرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر وملحقاته، تشمل تحت أهداف قطاع تقسيس الاتصالات "شجيع المشاركة الفعالة للأعضاء وخاصة البلدان النامية، في تحديد معايير دولية غير تمييزية (توصيات قطاع تقسيس الاتصالات) واعتمادها بغية سد الفجوة التقيسية"؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تغير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

د) أن إحدى الغايات الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 "الشمول - سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع" ،

وإذ يلاحظ كذلك

أ) أن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) اعتمدت القرار 54 (المراجع في دي، 2012) للمساعدة على سد الفجوة في ميدان التقىيس بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

ب) أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) اعتمد القرار 47 (المراجع في دي، 2014) الذي يدعو إلى الاضطلاع بأنشطة لتعزيز المعرف والتطبيق الفعال لوصيات قطاع تقىيس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية في البلدان النامية، وكذلك القرار 37 (المراجع في دي، 2014) الذي يعترف بضرورة إتاحة الفرص الرقمية في البلدان النامية،

وإذ يذكر

بأن خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الصادرين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) يؤكdan على بذل الجهود الرامية إلى التغلب على الفجوة الرقمية والفجوات الإنمائية،

وإذ يضع في اعتباره

النتيجة التالية لقطاع تقىيس الاتصالات الواردة في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 المعتمدة في القرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر:

- زيادة المشاركة في عملية التقىيس داخل قطاع تقىيس الاتصالات، بما في ذلك حضور الاجتماعات وتقديم المساهمات وشغل المناصب القيادية واستضافة الاجتماعات/ورش العمل، لا سيما مشاركة البلدان النامية،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أنه لا زالت هناك حاجة للتركيز على الأنشطة التالية:

- وضع معايير دولية قابلة للتشغيل البيئي وغير تمييزية (وصيات قطاع تقىيس الاتصالات)؛
- المساعدة في سد الفجوة التقىيسية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

- زيادة التعاون الدولي وتسهيله بين الم هيئات الدولية والإقليمية المعنية بوضع المعايير؛
 - تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، في مجال سد الفجوة الرقمية من خلال تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية تشمل قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)،
 - وإن يعرف
- أ) بنقص مستمر في الموارد البشرية الماهرة في ميدان التقييس في البلدان النامية، وما ينجم عنه من انخفاض مستوى مشاركة البلدان النامية في اجتماعات قطاع تقدير الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية، رغم التحسن الذي طرأ على هذه المشاركة مؤخراً، وبالتالي في عملية وضع المعايير، مما يؤدي إلى ظهور صعوبات عند تفسير توصيات قطاعي تقدير الاتصالات والاتصالات الراديوية؛
- ب) بالتحديات المستمرة المتعلقة ببناء القدرات، وخاصة في البلدان النامية، على ضوء سرعة الابتكارات التكنولوجية وزيادة التقارب بين الخدمات؛
- ج) بالمشاركة المتواضعة لممثلي البلدان النامية في أنشطة التقييس في الاتحاد سواء نتيجة للاقتدار إلى الوعي بشأن هذه الأنشطة أو لصعوبة الحصول على المعلومات أو للافتقار إلى تدريب المهاجرات البشرية على المسائل المتصلة بالتقييس أو الافتقار إلى الموارد المالية الالزامية للسفر إلى موقع الاجتماعات، وكلها عوامل ذات تأثير على زيادة الفجوة الحالية في مجال المعرفة؛
- د) بأن الاحتياجات والأوضاع التكنولوجية تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ولا تملك البلدان النامية في حالات كثيرة الفرص أو الآليات الالزامية للإفصاح عنها؛
- هـ) بأنه من المهم في المرحلة الأولى لإدخال تكنولوجيا جديدة أو الانتقال إليها أن يكون لدى البلدان النامية مبادئ توجيهية للتكنولوجيا الجديدة المعنية يمكن استعمالها من أجل وضع معيار وطني يتيح إدخال التكنولوجيا الجديدة أو الانتقال إليها في الوقت المناسب؛

و) بأنه عند تنفيذ أحكام ملحق القرار 44 (المراجع في دبي، 2012) والقرار 54 (المراجع في دبي، 2012)، قام الاتحاد، من خلال قطاع تقسيس الاتصالات، بتنفيذ إجراءات للمساعدة في تقليل الفجوة التقيسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

ز) بأن وضع مبادئ توجيهية تتعلق بتنفيذ توصيات الاتحاد عملاً بالقرار 44 (المراجع في دبي، 2012) والقرار 47 (المراجع في دبي، 2014) يتسم بالأهمية بالنسبة للبلدان النامية؛

ح) بأن هناك حاجة إلى معايير دولية عالية الجودة ويفهمها الطلب توضع بسرعة بما يتماشى مع مبادئ التوصيلية العالمية والافتتاح وميسورية السعر والموثوقية وقابلية التشغيل البيئي والأمن؛

ط) ظهور تكنولوجيات رئيسية تتيح استنباط خدمات وتطبيقات جديدة وتساعد في بناء مجتمع المعلومات، يجب مراعاتها في أعمال قطاع تقسيس الاتصالات؛

ي) أن التعاون والتآزر مع هيئات التقسيس الأخرى وغيرها من الاتحادات والمحافل المعنية أمر أساسي لتفادي ازدواج الأعمال ولاستعمال الموارد بكفاءة،

وإذ يأخذ في الحسبان

أ) أن البلدان النامية يمكنها أن تستفيد من تحسين قدراتها في مجال وضع المعايير وتطبيقها؛

ب) أن أنشطة قطاعي تقسيس الاتصالات والاتصالات الراديوية وسوق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن هي الأخرى أن تستفيد من تحسين إشراك البلدان النامية في وضع المعايير وتطبيقها؛

ج) أن المبادرات الرامية إلى المساعدة على سد الفجوة التقيسية تدخل في صلب أعمال الاتحاد وتمثل إحدى أولوياته العالية؛

د) أنه على الرغم من الجهد الذي يبذلها الاتحاد من أجل تقليل الفجوة التقيسية، تظل هناك أوجه تفاوت في المعرف المتعلقة بالمعايير وإدارتها بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

ه) القرار 7 ITU-R (المراجع في جنيف، 2012) لجمعية الاتصالات الراديوية (RA) بشأن "تنمية الاتصالات بما في ذلك الاتصال والتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات"، الذي يقرر أن يستمر رئيس الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية (RAG) ومدير مكتب الاتصالات الراديوية (BR) في التعاون بنشاط مع الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG) ومدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT) في تحديد وتنفيذ الوسائل التي تيسر مشاركة البلدان النامية في أنشطة لجان الدراسات؛

و) أن الجمعية العالمية لتقيس الاتصالات اعتمدت القرارات 32 و33 و44 و54 (المراجعة في دبي، 2012)، والتي تمحور جميعها حول هدف واضح يتمثل في العمل على سد الفجوة التقيسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة عن طريق:

١' توفير المنشآت والمرافق والقدرات لوسائل العمل الإلكترونية (EWM) في المجتمعات قطاع تقيس الاتصالات وورش عمله ودوراته التدريبية، خاصةً بالنسبة للبلدان النامية من أجل زيادة مشاركتها؛

٢' تكثيف إشراك المكاتب الإقليمية للاتحاد في أنشطة مكتب تقيس الاتصالات من أجل النهوض بأنشطة التقيس وتنسيقها في مناطقها لتطبيق الأجزاء ذات الصلة من هذا القرار وإطلاق حملات ترمي إلى تشجيع انضمام أعضاءجدد من البلدان النامية إلى الاتحاد، كأعضاء قطاعات ومتخصصين وهيئات أكاديمية؛

٣' دعوة المناطق الجديدة والدول الأعضاء الجدد إلى تشكيل أفرقة إقليمية في إطار لجان دراسات قطاع تقيس الاتصالات وإنشاء هيئات تقيس إقليمية مناظرة للعمل عن كثب مع لجان الدراسات والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات.

ز) القرار 37 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "سد الفجوة الرقمية"، الذي يرمي إلى استنباط أساليب وآليات دولية تعزز التعاون الدولي من أجل سد الفجوة الرقمية عن طريق دراسات ومشروعات وأنشطة مشتركة مع قطاع الاتصالات الراديوية الذي يسعى إلى بناء القدرات من أجل استعمال موارد المدار الساتلي/الطيف بكفاءة لتوفير خدمات ساتلية وتوفير نفاذ ميسور التكلفة إلى النطاق العريض الساتلي وتسهيل توصيلية الشبكات بين المناطق والبلدان والأقاليم المختلفة، خاصةً في البلدان النامية، طبقاً لخطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛

ح) القرار 47 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "تحسين المعرفة بتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات وتطبيقها الفعال في البلدان النامية، بما في ذلك اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي للتجهيزات المصنعة بموجب توصيات الاتحاد"، الذي يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى مواصلة المشاركة في الأنشطة التي ترمي إلى تحسين تطبيق توصيات قطاعي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية في البلدان النامية، ويكلف مديرى مكتب تقييس الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات بالتعاون الوثيق من أجل تشجيع المشاركة من البلدان النامية في الدورات التدريبية وورش العمل والحلقات الدراسية من خلال تقديم المنح الدراسية،

يقرر تكليف الأمين العام ومديرى المكاتب الثلاثة

1 بالعمل بشكل وثيق فيما بينهم لمتابعة تنفيذ هذا القرار والقرارات 32 و33 و44 و54 (المراجعة في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقنيات الاتصالات، والقرارين 37 و47 (المراجعين في دبي 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، والقرار ITU-R 7 (المراجع في جنيف، 2012) لجمعية الاتصالات الراديوية بغية التعجيل بالإجراءات الرامية إلى تقليل الفجوة التقنية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

2 بالحافظة على آلية للتعاون الوثيق بين القطاعات الثلاثة على الصعيد الإقليمي لسد الفجوة الرقمية، من خلال أنشطة تقوم بها المكاتب الإقليمية للاتحاد لهذا الغرض؛

- 3 بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتعزيز بناء القدرات البشرية في مجال التقييس، بما في ذلك التعاون مع المؤسسات الأكادémية المعنية؛
- 4 بتحديد السبل والوسائل الداعمة لمشاركة مثلي البلدان النامية في اجتماعات القطاعات الثلاثة للاتحاد ونشر المعلومات بشأن التقييس؛
- 5 بزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة ودعم عملها في هذا الميدان؛
- 6 بتعزيز الآليات لإعداد وتقديم التقارير المتعلقة بتنفيذ خطة العمل المقترنة بالقرار 44 (المراجع في دبي، 2012) بما يراعي الخطط التشغيلية الممتدة لأربع سنوات لكل مكتب؛
- 7 تشجيع وضع المبادئ التوجيهية في الوقت المناسب للبلدان النامية على أساس توصيات قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات، ولا سيما قضايا التقييس ذات الأولوية بما في ذلك إدخال التكنولوجيات الجديدة أو الانتقال إليها، وكذلك إعداد وتطبيق توصيات الاتحاد،

يدعم الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى تقديم مساهمات طوعية (مالية وعينية) إلى صندوق سد الفجوة في ميدان تقييس الاتصالات وإلى اتخاذ تدابير ملموسة لدعم إجراءات الاتحاد ومبادرات قطاعاته الثلاثة ومكاتبـه الإقليمية في هذا الصدد.

- (مراكش، 2002) - (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غوادارا، 2010) -
(المراجع في بوسان، 2014)

القرار 124 (المراجع في أنطاليا، 2006)

دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا¹

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (أنطاليا، 2006)،

إذ يضع في اعتباره

أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن قطاع تنمية الاتصالات، الواردة في الفصل الرابع منه، ولا سيما ما يتعلق، في جملة أمور، بدور القطاع في بناء الوعي بأثر الاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، ودوره كعامل حافر في النهوض بتنمية خدمات وشبكات الاتصالات وتوسيعها وتشغيلها، لا سيما في البلدان النامية، وال الحاجة إلى مواصلة وتعزيز التعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية ومنظمات الاتصالات الأخرى،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

القرار 31 (المراجع في مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن البنية التحتية للاتصالات اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الذي يؤكد:

- أن الاتصالات شرط أساسي للتنمية؛
- تأثير الاتصالات على الزراعة والصحة والتعليم والنقل والمستوطنات البشرية، إلخ؛
- الانخفاض المستمر في الموارد المتاحة للتنمية في البلدان النامية،

وإذ يلاحظ

أ) أن المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات، في إعلاناتها وقراراتها، أعادت تأكيد الالتزام بزيادة توسيع وتنمية خدمات الاتصالات في البلدان النامية وتسخير الطاقات لتطبيق الخدمات الجديدة والمبتكرة؛

¹ رهناً بالقيود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبين المفوضين.

ب) اعتماد خطة عمل الدوحة التي تتضمن فصلين رئيسيين عن تنمية البنية التحتية العالمية للمعلومات والبرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ يدرك

أن المجلس، في قراره 1184 بشأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)، قد حث هذا المؤتمر على أن يركز بشكل خاص على مشكلة "سد الفجوة الرقمية"،

وإذ يحيط علماً

أ) باعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 56/37 باعتماد "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD)" في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة العادية السابعة والثلاثين المنعقدة في لوساكا في يوليو 2001؛

ب) بالإجراءات المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، المشار إليها في ملحق هذا القرار؛

ج) بالإعلان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يأخذ علماً

أ) بالأحكام الواردة في منطوق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 218/56 بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا، بشأن النظر خلال عام 2002 في خطط وطرائق مشاركة الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والذي يدعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم المبادرة الإفريقية الجديدة وضمان التمثيل الفعال؛

ب) بنتائج مرحلتي جنيف وتونس للقمة العالمية لمجتمع المعلومات والأعمال الجارية لتنفيذ خطة العمل الإقليمية الإفريقية لاقتصاد المعرفة (ARAPKE)؛

ج) بناء قمة لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا في 23 نوفمبر 2004 الداعي إلى التنفيذ الفعال لبرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المبادرة؛

د) بالطلب الوارد في إعلان أبوجا للوزراء الأفارقة المسؤولين عن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن تنمية البنية التحتية لتوفير الموارد المالية الملائمة لدعم أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذه المبادرة،

وإذ يعترف

أنه على الرغم مما سجلته المنطقة الإفريقية من النمو والتوسع المبهرين في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998)، تظل مصادر قلق كثيرة واختلافات كبيرة قائمة في المنطقة كما تواصل الفجوة الرقمية اتساعها،

وإذ يعترف كذلك

أن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية البنية التحتية للاتصالات في إفريقيا يتطلبان دعماً للبرامج والمبادرات على الصعيدين الإقليمي والأقليمي،

يقرر تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات

أن يولي اهتماماً خاصاً إلى تنفيذ أحكام خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات فيما يتعلق بما جاء فيها من دعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وأن يخصص من الموارد ما يمكن من مراقبة تنفيذ هذه الأحكام بصفة دائمة،

يطلب من الأمين العام

تبعة وإتاحة الموارد المالية الملائمة لأنشطة دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، لا سيما من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ملحق القرار 124 (المراجع في أنطاليا، 2006)

الإجراءات المتخذة من أجل الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

1 البنية التحتية

- 1' إعداد الخطط الرئيسية لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- 2' تسهيل إدخال التكنولوجيات الرقمية، لا سيما في البث الإذاعي
- 3' تقديم الدعم لكل المشاريع التي تشجع على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكميل دون الإقليمي والإقليمي، مثل مشروع الكبل البحري لإفريقيا الشرقية (EASSy) ومبادرة المدارس الإلكترونية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD)، ومشاريع منظمة الاتصالات الساتلية الإفريقية الإقليمية (RASCOM)، ومكاتب البريد الإلكترونية الإفريقية، ومشروع شركة كومتيل (COMTEL)، ومشروع البنية التحتية للمعلومات لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SRII)، ومشاريع الشبكات الإفريقية (INTELCOM II)، ومشاريع خطة العمل الإقليمية الإفريقية لاقتصاد المعرفة (ARAPKE)، وغيرها
- 4' إنشاء نقاط التبادل الوطنية للإنترنت والتوصيل بينها
- 5' تقييم أثر تدابير تعزيز القدرات الوظيفية واعتماد هذه التدابير والمهام الجديدة لمراكز الصيانة دون الإقليمية
- 6' تشجيع إنشاء تحالفات تكنولوجية لتعزيز البحث والتطوير على الصعيد الإقليمي

2 البيئة: التطوير والتنفيذ

- 1' رؤية واستراتيجية وخطة عمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل إفريقيا
- 2' رؤية واستراتيجيات وطنية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأقصى قدر من الترابط مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وخاصة ورقة استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر
- 3' إعداد إطار سياسة واستراتيجية وطنية للنفاذ الشامل
- 4' تقديم الدعم لتنسيق الأطر السياسية والتنظيمية على الصعيد دون الإقليمي

3 بناء القدرات والتعاون والشراكات

- 1' دعم الاتحاد الإفريقي للاتصالات بتقديم الدعم الإداري والمساعدة في الخبرة التقنية
- 2' دعم صياغة تحطيط وإدارة طيف التردد على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية
- 3' دعم تعزيز مؤسسات التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة مراكز التميز في المنطقة
- 4' إنشاء آلية للتعاون بين المؤسسات الإقليمية التي تقدم المساعدة الإنمائية إلى البلدان الإفريقية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- 5' إنشاء مجموعة تفكير إقليمية مخصصة لتقنيات المعلومات والاتصالات في إفريقيا
- 6' تعزيز الاتحادات دون الإقليمية لتنظيم الاتصالات
- 7' تعزيز شراكات القطاعين العام والخاص
- 8' إنشاء قاعدة بيانات إفريقية لتقنيات المعلومات والاتصالات
- 9' تعزيز قدرات الاتحادات الاقتصادية الإقليمية لتحسين تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومبادراتها

القرار 125 (المراجع في بوسان، 2014)

تقديم المساعدة والدعم إلى فلسطين لإعادة بناء شبكات اتصالاتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالقرار 125 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) والقرار 125 (المراجع في أنطاليا، 2006) والقرار 125 (مراكش، 2002) والقرار 99 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) والقرار 32 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

ب) بالقرار 18 (المراجع في دبي، 2014) والقرار 18 (المراجع في حيدر آباد، 2010) والقرار 18 (المراجع في الدوحة، 2006)، والقرار 18 (المراجع في إسطنبول، 2002) والقرار 18 (فاليتا، 1998) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)؛

ج) بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

د) بما ينص عليه الرقمان 6 و7 من دستور الاتحاد من بين أهداف الاتحاد وبالتحديد "ال усили إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم" و"الترويج لاستعمال خدمات الاتصالات في سبيل تسهيل العلاقات السلمية"؛

ه) بما ينص عليه القرار 19/67 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) والذي تقرر بمقتضاه "أن يُمنح لفلسطين" صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة؛

و) بالقرار 229/67 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعترف بحق الشعب الفلسطيني في السيادة الدائمة على موارده الطبيعية وتحديداً موارد الأرضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية؛

ز) بالقرار 9 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الذي يعترف بأن لكل دولة حق السيادة في إدارة استعمال الطيف على أراضيها،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته يهدفان إلى تدعيم السلام والأمن في العالم من أجل تنمية التعاون الدولي وتحسين التفاهم بين الشعوب المعنية؛

ب) أن سياسة الاتحاد بشأن تقديم المساعدة إلى فلسطين من أجل تنمية قطاع الاتصالات لديها قد تميزت بالكفاءة، ولكنها لم تتحقق بعد أهدافها بسبب الأوضاع السائدة؛

ج) أنه إذا كان لفلسطين أن تشارك مشاركة فعالة في مجتمع المعلومات الجديد فلا بد لها من بناء مجتمع المعلومات لديها،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أن إنشاء شبكة اتصالات حديثة يعتمد عليها بشكل جانباً جوهرياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتسم بالأهمية القصوى لمستقبل الشعب الفلسطيني؛

ب) أن للمجتمع الدولي دوراً مهماً في مساعدة فلسطين لإنشاء شبكة اتصالات حديثة يعتمد عليها؛

ج) أن فلسطين في الوقت الراهن ليس لديها شبكات اتصالات دولية بسبب الصعوبات في إنشائها،

وإذ لا يغيب عن باله

المبادئ الأساسية الواردة في ديباجة دستور الاتحاد،

وإذ يلاحظ

المساعدة التقنية الطويلة الأجل المقدمة من مكتب تنمية الاتصالات (BDT) إلى فلسطين لتنمية اتصالاتها تنفيذاً للقرار 32 (كيوتو، 1994) المؤقر للدبلوميين المفوضين، وال الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة في شتى مجالات الاتصالات والمعلومات،

وإذ يلاحظ ببالغ القلق

القيود والصعوبات المتصلة بالحالة الراهنة في فلسطين التي تحول دون النفاد إلى وسائل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها والتي تشكل عائقاً مستمراً أمام تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين،

يقرر

1 مواصلة وتعزيز خطة العمل التي تم الشروع فيها بعد مؤتمر المندوبيين المفوضين (كيoto، 1994) في إطار أنشطة قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد، بمساعدة متخصصة من قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات في الاتحاد، بغية تقديم المساعدة والدعم إلى فلسطين لإعادة بناء البنية التحتية لاتصالاتها وتطويرها، وإعادة إقامة المؤسسات اللازمة في هذا القطاع، ووضع الإطار التشريعى والتنظيمي للاتصالات، بما في ذلك خطة الترقيم وإدارة طيف الترددات الراديوية ووسائل التغطية وتنمية الموارد البشرية، وجميع الأشكال الأخرى للمساعدة؛

2 تمكين فلسطين على وجه السرعة من الحصول على طيف التردد الراديوى المطلوب وإدارته لتشغيل شبكات اتصالاتها وخدماتها اللاسلكية لا سيما تلك المتصلة بالانتقال والتتحول إلى الإذاعة التلفزيونية الرقمية للأرض في نطاق الترددات 694-470 MHz، وتحديد آليات تمكّن فلسطين من استغلال نطاق الترددات 862-694 MHz الناجم عن عملية التحول الرقمي لاستخدامات وتطبيقات الخدمات المتقدمة عريضة النطاق من أجل استعماله في نهاية المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015، مع مراعاة الاتفاق المؤقت الموقع بين الأطراف؛ وذلك من خلال التعاون التام لمكتب الاتصالات الراديوية (BR) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) ودعمهما؛

3 أن يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تنمية الاتصالات بضمان تنفيذ هذا القرار،

يبحث الدول الأعضاء

أن تبذل كل الجهود الممكنة في سبيل تحقيق ما يلي:

‘١’ المحافظة على البنية التحتية الفلسطينية للاتصالات؛

‘٢’ تسهيل قيام فلسطين بإنشاء شبكات النفاذ الدولي الخاصة بما بما في ذلك الحطات الأرضية الساتلية والكبلات البحرية وأنظمة الألياف البصرية والمولجات الصغرية؛

‘٣’ تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة إلى فلسطين ثنائياً أو من خلال الإجراءات التنفيذية التي يقوم بها الاتحاد الدولي للاتصالات في هذا الشأن، لإعادة بناء شبكة الاتصالات الفلسطينية وترميمها وتطويرها؛

‘٤’ مساعدة فلسطين في استرداد استحقاقاتها العائدة عن الحركة الدولية الواردة والصادرة؛

‘٥’ تقديم المساعدة إلى فلسطين لدعم تنفيذ مشاريع مكتب تنمية الاتصالات بما في ذلك بناء قدرات الموارد البشرية،

يدعو مجلس الاتحاد

إلى تخصيص الأموال اللازمة ضمن الموارد المتاحة عملاً على تنفيذ هذا القرار،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

١ بمواصلة وتعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى فلسطين من أجل تنمية اتصالاتها، آخذًا بعين الاعتبار ضرورة التغلب على تزايد وتصاعد الصعوبات التي واجهت تقديم هذه المساعدة خلال المرحلة السابقة منذ عام 2002؛

٢ باتخاذ تدابير مناسبة في إطار اختصاصات مكتب تنمية الاتصالات، تهدف إلى إنشاء شبكات النفاذ الدولي بما في ذلك الحطات الأرضية والساطلية والكبلات البحرية، وأنظمة الألياف البصرية والمولجات الصغرية؛

٣ تنفيذ المشاريع الخاصة بالصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية وتحطيط الطيف وإدارته ومشاريع تنمية الموارد البشرية، وجميع الأشكال الأخرى للمساعدة،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

باتكفل بأن يواصل قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد التعاون مع قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد في تنفيذ هذا القرار،

يكلف الأمين العام

- 1 بأن يكفل تنفيذ هذا القرار وجميع القرارات الأخرى التي اتخذتها مؤتمرات المندوبيين المفوضين بشأن فلسطين، ولا سيما فيما يتعلق بشفرة النفاذ الدولي ومعالجة التبليغ عن تخصيصات التردد، والقيام بصفة دورية بتقديم تقارير إلى المجلس عن التقدم المحرز بشأن هذه المسائل؛
- 2 بأن ينسق الأنشطة التي تضطلع بها قطاعات الاتحاد الثلاثة وفقاً لفقرة "يقرر" أعلاه، لكتفالة أكبر قدر ممكن من الفعالية في أعمال الاتحاد المنجزة لصالح فلسطين، وأن يرفع تقريراً في هذا الصدد إلى المجلس وإلى مؤتمر المندوبيين المفوضين القادم عن التقدم المحرز في هذه المواضيع؛
- 3 بأن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

(مراكش، 2002) - (المراجع في غواذاً لآخر، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 126 (المراجع في غوادالاخار، 2010)

**تقديم المساعدة والدعم إلى جمهورية صربيا
لإعادة بناء أنظمتها الإذاعية العمومية المدمرة**

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غوادالاخار، 2010)،

إذ يلاحظ

أ) بالمبادئ والمقاصد والأهداف النبيلة المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

ب) بأهداف الاتحاد الدولي للاتصالات المنصوص عليها في المادة 1 من دستور الاتحاد،
وإذ يلاحظ

أ) القرار 126 (المراجع في أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبيين المفوضين؛

ب) القرار 33 (المراجع في الدوحة، 2006) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

ج) أن الدور الرئيسي الذي يؤديه الاتحاد الدولي للاتصالات في إعادة بناء قطاع الاتصالات في البلد يحظى باعتراف واسع النطاق،

وإذ يلاحظ بكل التقدير

الجهود التي بذلها الأمين العام للاتحاد ومدير مكتب تنمية الاتصالات من أجل تفزيذ القرارات المذكورة أعلاه،

وإذ يدرك

أ) أن وجود أنظمة عمومية موثوقة للإذاعة والاتصالات أمر لا غنى عنه لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، لا سيما البلدان التي عانت من كوارث طبيعية أو صراعات داخلية أو حروب؛

ب) أن المرفق العمومي للإذاعة المنشآ حديثاً في جمهورية صربيا، أي الكيان العام المسمى "هيئة تشغيل تعدد الإرسال الإذاعي والشبكات (ETV)"، الذي كان سابقاً جزءاً من هيئة الإذاعة والتلفزيون الصربية، قد تكبّد أضراراً جسيمة؛

ج) أن الأضرار التي لحقت بأنظمة الإذاعة العمومية في صربيا (ETV) ينبغي أن تكون موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، لا سيما الاتحاد الدولي للاتصالات؛

د) أن هيئة تشغيل تعدد الإرسال الإذاعي والشبكات، باعتبارها هيئة عمومية للإذاعة، هي كيان عام من المتوقع أن يبدأ بث البرامج التلفزيونية الرقمية في 4 أبريل 2012؛

ه) أنه لن يكون بوسع صربيا، في ظل الظروف الراهنة ولا في المستقبل القريب، الارتفاع بنظامها العمومي للإذاعة وبعملية الانتقال إلى الإذاعة الرقمية إلى مستوى مقبول دون مساعدة من المجتمع الدولي، سواء قدمت على أساس ثانوي أو من خلال منظمات دولية،

يقرر

1 مواصلة الأعمال الخاصة المتخصصة، في إطار قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد وموارد الميزانية المتاحة له، ومساعدة متخصصة من قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات؛

2 تقديم مساعدة ملائمة؛

3 دعم صربيا في إعادة بناء أنظمتها العمومية للإذاعة،

بيان شد الدول الأعضاء

1 أن تقدم كل ما يمكنها من مساعدة؛

2 أن تقدم الدعم لحكومة صربيا، إما في شكل ثانوي أو من خلال الأعمال الخاصة للاتحاد المشار إليها أعلاه، وفي جميع الأحوال بالتنسيق مع هذه الأعمال،

يكفل المجلس

بأن يخصص الاعتمادات المالية الالزامية، في حدود الموارد المتاحة، لمواصلة هذه الأعمال،

يكفل مدير مكتب تنمية الاتصالات

أن يستخدم الاعتمادات الضرورية، في حدود الموارد المتاحة، لمواصلة الأعمال الملائمة،

يكلف الأمين العام

- 1 أن ينسق الأنشطة التي تضطلع بها قطاعات الاتحاد وفقاً لما ورد أعلاه؛
- 2 أن يعمل على أن تكون أعمال الاتحاد لصالح صربيا فعالة قدر المستطاع؛
- 3 أن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى مجلس الاتحاد.

(مراكش، 2002) - (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غوادارا خار، 2010)

القرار 127 (مراكش، 2002)

تقديم المساعدة والدعم إلى حكومة أفغانستان من أجل إعادة بناء نظام اتصالاتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يذكر

بأهداف الاتحاد الدولي للاتصالات وغاياته النبيلة والدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه الاتحاد في إعادة بناء قطاع الاتصالات،

وإذ يدرك

أ) أن وجود نظام اتصالات يعول عليه أمر لا غنى عنه لتعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان، ولا سيما البلدان التي عانت من النزاعات أو الحروب؛

ب) أن نظام الاتصالات في أفغانستان قد دمر نتيجة للحروب التي دامت 24 سنة ويحتاج إلى عملية عاجلة من أجل إعادة بناء عناصره الأساسية؛

ج) أن الظروف الحالية لنظام الاتصالات في أفغانستان بوصفها بلداً خارجاً من نزاع مسلح ينبغي أن تكون موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، لا سيما الاتحاد الدولي للاتصالات؛

د) أن أفغانستان، بوصفها بلداً مزقته الحروب، لن تستطيع، بدون مساعدة ودعم شامل من المجتمع الدولي، أن تعيد بناء بيتها التحتية الأساسية للاتصالات والضرورية في إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلد،

يقرر

1. اتخاذ إجراءات خاصة في إطار قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد، ومساعدة متخصصة من قطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد؛

2. تقديم مساعدة ودعم ملائمين لحكومة أفغانستان لإعادة بناء نظام اتصالاتها،

يحيط بالدول الأعضاء

أن تقدم كل ما يمكنها من مساعدة ودعم إلى حكومة أفغانستان في شكل ثانوي أو من خلال الإجراءات الخاصة التي يقوم بها الاتحاد والمشار إليها آنفًا،

يكلف المجلس

أن يخصص الأموال اللازمة في حدود الموارد المتاحة للمشروع في الإجراءات المشار إليها آنفًا،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 أن يكفل تعبئة الموارد الكافية، بما في ذلك من الميزانية الداخلية، لتنفيذ الإجراءات المقترحة؛
- 2 أن يكفل أن تكون الإجراءات التي يتخذها الاتحاد لصالح أفغانستان فعالة بقدر الإمكان؛
- 3 أن يقدم تقريرًا بهذا الشأن إلى المجلس.

(مراكش، 2002)

القرار 128 (المراجع في أنطاليا، 2006)

دعم برامج التوصيلية للأمريكتين وخطة عمل كيتو

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (أنطاليا، 2006)،

إذ يضع في اعتباره

أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، على النحو الوارد في الفصل الرابع منه بشأن قطاع تنمية الاتصالات، ولا سيما ما يتعلق، من جملة أمور، بوظائف القطاع في بناء الوعي بتأثير الاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان، ودوره كعامل حافز على تنمية وتوسيع وتشغيل خدمات الاتصالات وشبكاتها، لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزئية الصغيرة، وال الحاجة إلى إقامة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها من منظمات الاتصالات،

وإذ يذكر

أ) بالقرار 21 (المراجع في الدوحة، 2006) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية، والذي ينص على أنه ينبغي لقطاع تنمية الاتصالات أن يعمل بنشاط على تنسيق وتنظيم أنشطة مشتركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات التدريبية والتعاون معها، وأن يأخذ أنشطتها في الاعتبار علاوة على تزويدها بالمساعدات التقنية المباشرة؛

ب) بالقرار 39 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات والذي أكده المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (الدوحة، 2006) بشأن برنامج التوصيلية للأمريكتين وخطة عمل كيتو، حيث قرر أن يدرج ضمن أولويات الاتحاد العالمية تقديم الدعم للمبادرات الواردة في إطار برنامج التوصيلية للأمريكتين، موصياً باستعمال آليات المساعدة على إنجاز النتائج الضرورية لكل بلد ومنطقة، وتشجيع تبادل المعلومات بشأن تنفيذ أنشطة التوصيلية على الصعيد العالمي؛

ج) بالقرار 54 (الدوحة، 2006) بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي حل محل محتوى القرارات التالية وكان تحدinyaًّا لهما:

- القرار 41 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن الصحة الإلكترونية (ما في ذلك الصحة عن بعد والطلب عن بعد)، الذي يوجه مكتب تنمية الاتصالات، من جملة أمور، إلىمواصلة الجهود التي يبذلها لزيادةوعي صناع القرارات، والفنين المشغلين بالأمور الصحية، والشركاء، والمستفیدين وسائل الفعاليات الرئيسية الأخرى بشأن منافع الاتصالات في تطبيقات الصحة الإلكترونية ودعم مشاريع الصحة الإلكترونية بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين من الحكومات والقطاعين العام والخاص؛

- القرار 42 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن تنفيذ برامج التعليم عن بعد، والذي كلف فيه مدير مكتب تنمية الاتصالات بإجراء دراسات عن صلاحية أنظمة التعليم عن بعد، وتقديم المساعدة والدعم التقنيين للمساعدة في تنفيذ شتى أنظمة التعليم عن بعد، والعمل أيضاً على تحديد مصادر التمويل من أجل المعدات والتدريب اللازمين لتقديم تطبيقات التعليم عن بعد؛

د) بالقرار 50 (الدوحة، 2006) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن التكامل الأفضل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والذي كان بديلاً وتحديثاً لمحتوى التوصية 14 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن مشاريع التكامل الرائدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يوصي بأن يعتمد مكتب تنمية الاتصالات جميع التدابير الازمة لتنفيذ مشاريع إقليمية متعدنة من نماذج التكامل غير الحصرية المصممة لوصل جميع أصحاب المصلحة والمنظمات والمؤسسات الخاصة بشتى القطاعات في علاقة تعاون مستمرة يتم فيها نشر المعلومات عبر الشبكات، بحيث يتم تقليص الفجوة الرقمية، ويوصي أيضاً بأن يقوم مكتب تنمية الاتصالات بدور رئيسي في هذه المبادرة مستخدماً الأموال الموضوعة تحت تصرفه لتحقيق هذا الهدف، وبأن تستخدم منطقة أمريكا اللاتينية كميدان اختبار أولي لهذه المبادرة؛

هـ) بالقرار 32 (المراجع في الدوحة، 2006) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن التعاون الدولي والإقليمي، الذي تقرر فيه أنه ينبغي لقطاع تنمية الاتصالات تعزيز علاقاته بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للاتصالات بغية حفر مبادرات جديدة مثل برنامج التوصيلية للأمريكتين،

وإذ يأخذ بالحسبان

إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف المعتمدين في المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف، 2003) وكذلك التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات المعتمدين في المرحلة الثانية للقمة (تونس، 2005)،

وإذ يأخذ علمًا

بأن الاجتماعين العاديين الثالث والرابع للجنة الدول الأمريكية للاتصالات (CITEL) اللذين عقدا على التوالي في واشنطن العاصمة، 2002 وسان جوزيه، كوستاريكا، 2006 قد اعتمدا وأكدا القرار (III-02) CITEL/RES.33 بشأن تنفيذ برنامج التوصيلية للأمريكتين الذي يجري تنفيذه حالياً والذي اعترف فيه بأن البرنامج المذكور وخطة عمل كيتو اللذين وضعتهما CITEL يعتبران مساهمة هامة وإيجابية في الجهد الجاري في عدد من المحافل لسد الفجوة الرقمية،

وإذ يدرك

أنه، رغمًا عن النمو والتوسيع المبهرين المسجلين في منطقة الأمريكتين في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 1998، لا تزال توجد في المنطقة مجالات تثير انشغالاً رئيسياً، وثمة فروق هائلة لا تخ trifفي، وأن تقليص الفجوة الرقمية هو من الأولويات،

يقر أن يكلف الأمين العام

أن يواصل إتاحة الموارد المالية الملائمة في إطار خطة الاتحاد المالي للسنوات 2008-2011 والخطط التالية للدعم وتحفيز تنفيذ مشاريع ترمي إلى الوفاء بالأهداف المنصوص عليها في القرارات المذكورة آنفاً للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2006، ولا سيما من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 بالاستمرار في إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ أحكام خطة عمل الدوحة المتعلقة بالمبادرات المتخذة في إطار برنامج التوصيلية للأمريكتين، على النحو الذي كلفه به القرار 39 (إسطنبول، 2002)، الذي يشمل أيضاً المشاريع المنصلة بالقرارات المستشهد بها آنفأً؛
- 2 بتعزيز الدعم للدول الأعضاء في الاتحاد في هذا الشأن من خلال المكتب الإقليمي للاتحاد في الأمريكتين والمساعدة على تحديد الموارد المالية الإضافية لتكميلة ما خصصه الاتحاد لدعم تنفيذ جميع المشاريع ذات الصلة في منطقة الأمريكتين.

(مراكش، 2002) - (المراجع في أنطاليا، 2006)

القرار 130 (المراجع في بوسان، 2014)

تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

- أ) بالقرار 68/198 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) لأغراض التنمية؛
- ب) بالقرار 68/167 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي؛
- ج) بالقرار 68/243 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي؛
- د) بالقرار 57/239 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن إنشاء ثقافة أمنية عالمية للفضاء الحاسوبي؛
- هـ) بالوثائق الصادرة عن الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10)، التي تتضمن بيان الحدث WSIS+10 بشأن تفيد نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات ورؤية الحدث WSIS+10 للقمة لما بعد عام 2015؛
- و) بالقرار 174 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛
- ز) بالقرار 181 (المراجع في غوادارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛
- ح) بالقرار 45 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن آليات تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني، بما في ذلك مواجهة ومكافحة الرسائل الاقتحامية؛
- ط) بالقرار 140 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

ي) بالقرار 69 (المراجع في دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن إنشاء أفرقة استجابة وطنية للحوادث الحاسوبية (CIRT)، خاصة في البلدان النامية¹، والتعاون فيما بينها؛

ك) بأن القرار 1305 الذي اعتمد مجلس الاتحاد في دورته لعام 2009 حدد مسائل الأمن والسلامة والاستدامة والمتانة بالنسبة للإنترنت كمسائل تتعلق بالسياسات العامة التي تدرج في إطار عمل الاتحاد الدولي للاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 الذي نسقه الاتحاد أكد من جديد أهمية بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على النحو المشار إليه في الفقرات ذات الصلة من الوثائق الختامية للحدث WSIS+10 (جينيف، 2014)؛

ب) الأهمية البالغة للبنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتطبيقاتها بالنسبة لجميع أشكال النشاط الاجتماعي والاقتصادي تقريباً؛

ج) أن تهديدات جديدة من مختلف المصادر تظهر مع تطبيق وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن هذه التهديدات تؤثر على الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين، بما فيهم جميع مستعملين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب أثرها في الحفاظ على السلام وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول الأعضاء، وأن التهديدات ومواطن الضعف التي تعاني منها الشبكات لا تزال تثير تحديات أمنية متزايدة عبر الحدود الوطنية تواجهها جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، ويلاحظ في الوقت نفسه في هذا السياق تعزيز دور الاتحاد الدولي للاتصالات في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي وتطوير وتكييف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية الملائمة الموجودة حالياً (مثل الاتفاقيات، وأفضل الممارسات، ومذكرات التفاهم، وما إلى ذلك)؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

د) أنه تمت دعوة الأمين العام للاتحاد لدعم مؤسسة إمباكت (IMPACT) (الشراكة الدولية متعددة الأطراف لمكافحة التهديدات السيبرانية) و منتدى أفرقة الأمن والاستجابة للمحوادث (FIRST) وغيرها من المشاريع العالمية والإقليمية للأمن السيبراني، حسب الاقتضاء، كما أن جميع البلدان، خاصة البلدان النامية، وجهت إليها الدعوة للمشاركة في أنشطتها؛

ه) البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) للاتحاد الدولي للاتصالات، الذي يشجع التعاون الدولي المأهول إلى اقتراح استراتيجيات لإيجاد حلول من أجل تعزيز الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

و) أن حماية هذه البنية التحتية والتصدي لهذه التحديات والتهديدات يتطلبان إجراءات وطنية وإقليمية ودولية منسقة من أجل منع وقوع أي حادث مرتبط بأمن الحواسيب والاستعداد له والاستجابة له والتغلب عليه من جانب السلطات الحكومية على الأصعدة الوطنية (بما في ذلك إنشاء أفرقة وطنية للاستجابة للمحوادث الحاسوبية) ودون الوطنية، ومن جانب القطاع الخاص وللمواطنين والمستعملين، كما يتطلبان التعاون والتتنسيق على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأن على الاتحاد الاضطلاع بدور رياضي في هذا المجال، في إطار اختصاصاته وكفاءاته؛

ز) الحاجة إلى إحراز تقدم مستمر في التكنولوجيات الحديثة لدعم القدرة على الاكتشاف المبكر للأحداث أو المحوادث التي تؤثر على أمن الحواسيب ومعالجتها بشكل منسق وفي الوقت المناسب، أو المحوادث المتعلقة بأمن الشبكات الحاسوبية والتي من شأنها توسيع توفر البنية التحتية الخرجية وسلامتها وسريتها في الدول الأعضاء في الاتحاد وال الحاجة إلى استراتيجيات تتيح الحد من أثر هذه المحوادث وتخفيف المخاطر والتهديدات المتنامية التي تتعرض لها هذه المنصات؛

ح) أن عدد التهديدات السيبرانية والمجمات السيبرانية يتزايد، ويزداد أيضاً الاعتماد على الإنترن特 وغيرها من الشبكات الأساسية لأغراض النفاذ إلى الخدمات والمعلومات؛

ط) أن قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) اعتمد نحو 300 معيار فيما يتعلق ببناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ي) التقرير النهائي للمسألة 1/22-22 (تأمين شبكات المعلومات والاتصالات: أفضل الممارسات من أجل بناء ثقافة الأمن السيبراني) التي يقوم بدراستها قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU-D)،

وإقراراً منه

أ) بأن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان ولا يزال عاملاً حاسماً في نمو الاقتصاد العالمي وتنميته على أساس من الأمان والثقة؛

ب) بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أكدت على أهمية بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأهمية الكبيرة للأعمال التنفيذ من جانب أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الدولي، وأنها وضعت خط العمل جيم 5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وحددت دور الاتحاد في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات ليقوم بمهمة تنسيق/تسهيل تنفيذ هذا الخط وأقرت باضطلاع الاتحاد بهذه المهمة في السنوات الأخيرة، من خلال البرنامج العالمي للأمن السيبراني على سبيل المثال؛

ج) بأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 قد اعتمد خطة عمل دبي والمدف 3 الوارد فيها ولا سيما الناتج 1.3 بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يعنى الأمن السيبراني نشاطاً ذا أولوية لدى مكتب تنمية الاتصالات (BDT) وبمحدد مجالات العمل الرئيسية التي يتعين على المكتب الاضطلاع بها؛ واعتمد كذلك القرار 45 (المراجع في دبي، 2014) بشأن آليات تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني بما في ذلك مواجهة ومكافحة الرسائل الاقتحامية، الذي دعا الأمين العام إلى استدعاء اهتمام مؤتمر المندوبين المفوضين التالي بهذا القرار لينظر فيه ويتخذ ما يلزم من إجراءات بشأنه، وأن يقدم تقريراً عن نتائج مجالات العمل الرئيسية هذه إلى المجلس وإلى مؤتمر المندوبين المفوضين في عام 2018 حسب الاقتضاء؛ والقرار 69 (المراجع في دبي، 2014) الخاص بإنشاء أفرقة استجابة وطنية للحوادث الحاسوبية، خاصة في البلدان النامية، والتعاون فيما بينها؛

د) بأنه لدعم تشكيل أفرقة الاستجابة الوطنية للمحوادث الحاسوبية في الدول الأعضاء التي تفتقر إلى هذه الأفرقة على الرغم من الحاجة إليها، اعتمدت الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) القرار 58 (المراجع في دي، 2012) بشأن تشجيع إنشاء أفرقة استجابة وطنية في حالات المحوادث الحاسوبية، خاصة للبلدان النامية، كما اعتمد المؤتمر العالمي للتنمية الاتصالات لعام 2014 القرار 69 (المراجع في دي، 2014) بشأن إنشاء أفرقة استجابة وطنية للمحوادث الحاسوبية، بما في ذلك أفرقة استجابة للمحوادث الحاسوبية تكون مسؤولة عن التعاون بين الحكومات، خاصة في البلدان النامية، والتعاون فيما بينها وأهمية التنسيق بين جميع المنظمات ذات الصلة؛

ه) بالفقرة 15 من التزام تونس التي تنص على: "الاعتراف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التميزي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع البلدان وبضوره مراعاة مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد واحترام نواحي مجتمع المعلومات ذات التوجه التنموي، فإننا نؤكد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة فعالة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والمديمقراطية والتلاحم الاجتماعي والإدارة الرشيدة وحكم القانون، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز النمو الاقتصادي ونمو المؤسسات. وندرك أن النهوض بالبنية التحتية وبناء القدرات البشرية وأمن المعلومات وأمن الشبكات كلها أمور حيوية في تحقيق هذه الغايات. ونعرف كذلك بضرورة المواجهة الفعالة للتحديات والتهديدات الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض لا تتفق مع أهداف حفظ الاستقرار والأمن الدوليين وبأنما يمكن أن تؤثر تأثيراً سيئاً على تكامل البنية التحتية في داخل الدول، مما يؤثر على أمن تلك الدول. لذلك من الضروري أن نعمل على منع إساءة استخدام موارد المعلومات وتكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية وإرهابية، وذلك مع احترام حقوق الإنسان"، وأن التحديات الناجمة عن سوء استعمال موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استمرت في الازدياد منذ انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

و) بأن الحديث الرفيع المستوى (WSIS+10) الذي نسقه الاتحاد قد عين تحديات عديدة أمام تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات لا يزال يتعين التصدي لها ومواجهتها بعد عام 2015؛

ر) بأن الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، قد تحتاج، لدى وضع تدابير قانونية مناسبة وعملية بشأن الحماية من التهديدات السيبرانية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، إلى مساعدة من الاتحاد في وضع تدابير تقنية وإجرائية، الهدف منها ضمان أمن البنية التحتية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بناءً على طلب هذه الدول الأعضاء، مع ملاحظة أن هناك عدداً من المبادرات الوطنية والدولية التي قد تدعم هذه البلدان لإعداد مثل هذه التدابير القانونية؛

ح) بالرأي 4 (الشبوة، 2009) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن الاستراتيجيات التعاونية لبناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ط) بالنتائج ذات الصلة للجمعية العالمية لتقيس الاتصالات لعام 2012، وبالأخص:

‘١’ القرار 50 (المراجع في دبي، 2012) بشأن الأمن السيبراني؛

‘٢’ القرار 52 (المراجع في دبي، 2012) بشأن مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها،

وإذ يدرك

أ) أن الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الدولية الأخرى تقوم، من خلال مجموعة منوعة من الأنشطة، بفحص المسائل المتصلة ببناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاستقرار وتدابير مكافحة الرسائل الاقتحامية والبرمجيات الضارة وما إلى ذلك، إلى جانب حماية البيانات الشخصية والخصوصية؛

ب) أن لجنة الدراسات 17 لقطاع تقيس الاتصالات ولجتئي الدراسات 1 و 2 لقطاع تنمية الاتصالات ولجان الدراسات الأخرى ذات الصلة في الاتحاد تواصل العمل في موضوع الوسائل التقنية لتحقيق أمن شبكات المعلومات والاتصالات، وفقاً للقرارات 50 و 52 (المراجعين في دبي، 2012)، والقرارين 45 و 69 (المراجعين في دبي، 2014)؛

ج) أن للاتحاد دوراً أساسياً ينبغي أن يضطلع به في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

د) أن لجنة الدراسات 2 لقطاع تنمية الاتصالات مستمرة في إجراء الدراسات المنادى بها في المسألة 3/2 لقطاع تنمية الاتصالات (تأمين شبكات المعلومات والاتصالات: أفضل الممارسات من أجل بناء ثقافة الأمان السيبراني)، والتي تم إبرازها في القرار 64/211 للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

ه) أن الاتحاد يساعد أيضاً البلدان النامية في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويدعم إنشاء أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية، بما في ذلك أفرقة استجابة للحوادث الحاسوبية تكون مسؤولة عن التعاون بين الحكومات، وأهمية التنسيق بين جميع المنظمات ذات الصلة؛

و) أن القرار 1336 الذي اعتمد مجلس الاتحاد في دورته لعام 2011، أنشأ فريق العمل التابع للمجلس المعنى بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet)، و اختصاصاته هي تحديد ودراسة وتطوير المسائل ذات الصلة بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، بما في ذلك تلك القضايا المحددة في القرار 1305 الذي اعتمد المجلس في دورته لعام 2009، مثل أمن وسلامة واستمرارية واستدامة وم坦ة الإنترت؛

ز) أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 اعتمد القرار 80 (دبي، 2014) بشأن وضع إطار إعلامية موثقة في البلدان النامية وتعزيزها من أجل تسهيل وتشجيع تبادل المعلومات الإلكترونية بين الشركاء الاقتصاديين؛

ح) أن المادة 6 بشأن أمن الشبكات ومحاصتها والمادة 7 من لواحة الاتصالات الدولية بشأن الاتصالات الإلكترونية غير المرغوبة المرسلة بالجملة اللتين اعتمدتهما المؤتمر العالمي للاقاتصالات الدولية (دبي، 2012)،

وإذ يلاحظ

أ) أن الاتحاد، بصفته منظمة دولية حكومية يشارك فيها القطاع الخاص، يحتل مركزاً يسمح له بأن يقوم بدور هام، مشتركاً مع المنظمات والهيئات الدولية الأخرى، في التصدي للتهديدات ومواطن الضعف التي تؤثر على بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ب) الفقرتين 35 و 36 من إعلان مبادئ جنيف والفقرة 39 من برنامج عمل تونس بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ج) أنه رغم عدم وجود تعريف متفق عليها عالمياً للرسائل الاقتحامية وغير ذلك من العبارات في هذا المجال، فقد وصفت لجنة الدراسات 2 لقطاع تقسيس الاتصالات، في اجتماعها في يونيو 2006، الرسائل الاقتحامية بأنها عبارة تُستعمل عموماً لتصف الرسائل الإلكترونية غير المرغوبة التي تصل بحجم كبير في البريد الإلكتروني أو نظام رسائل الهاتف المحمول (MMS، SMS)، وغيرها تسويق منتجات أو خدمات تجارية؛

د) مبادرة الاتحاد المتعلقة بالشراكة الدولية متعددة الأطراف لمكافحة التهديدات السيبرانية (FIRST) و منتدى أفرقة الأمن والاستجابة للحوادث (IMPACT)

إذ يأخذ في الاعتبار

الأعمال المنوطة بالاتحاد بموجب القرارات 50 و 52 و 58 (المراجعة في دبي، 2012)؛ والقرارين 45 و 69 (المراجعين في دبي، 2014)؛ والمدف 3 لخطة عمل دبي؛ ومسائل الدراسة ذات الصلة لقطاع تقسيس الاتصالات بشأن الجوانب التقنية المتعلقة بأمن شبكات المعلومات والاتصالات؛ وللمسألة 3/2 لقطاع تنمية الاتصالات،

يقرر

1 أن يستمر في إيلاء هذا العمل أولوية عالية داخل الاتحاد طبقاً لاختصاصاته وخبراته، بما في ذلك تعزيز الفهم المشترك بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

2 أن يعطي أولوية عالية للعمل الحاربي في الاتحاد والموصوف في فقرة "إذ يأخذ في الاعتبار" أعلاه، طبقاً لاختصاصاته و مجالات خبراته، وأن يواصل العمل عن كثب، حسب الاقتضاء، مع الم هيئات/الوكالات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والم هيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الولايات المحددة و مجالات الخبرة لمختلف الوكالات مع التنبه إلى الحاجة إلى تفادي ازدواج الأعمال بين المنظمات وبين المكاتب أو الأمانة العامة؛

3 أن يركز الاتحاد موارده وبرامجه على مجالات الأمن السيبراني التي تندرج ضمن اختصاصاته وخبراته الأساسية، وتحديداً الجوانب التقنية والتنموية، مع استبعاد المجالات المتعلقة بتطبيق الدول الأعضاء لمبادئ قانونية أو سياسات تتعلق بالدفاع والأمن الوطنيين والمحلي والجريمة السيبرانية والتي تشملها الحقوق السيادية لهذه الدول، بيد أن ذلك لا يستثنى الاتحاد من الاضطلاع بولايته المتعلقة بوضع توصيات تقنية معدة للحد من أوجه الضعف في البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات، كما لا يستثنى ذلك الاتحاد من توفير المساعدة المتفق عليها في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 بما في ذلك المدف 3 والأنشطة ذات الصلة بالمسألة 3؛

4 المساهمة في مواصلة تعزيز الثقة وإطار الأمن، بما يتسم مع دور الاتحاد بوصفه جهة التيسير الرئيسية لخط العمل جيم 5 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع مراعاة القرار 140 (المراجع في بوسان، 2014)،

يكلف الأمين العام ومدير المكاتب

1 مواصلة استعراض:

‘1’ العمل المنجز حتى الآن في القطاعات الثلاثة للاتحاد وفي إطار البرنامج العالمي للأمن السيبراني للاتحاد والمنظمات الأخرى المعنية ومبادرات التصدي للتهديدات القائمة والمقبلة، من أجل بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل مكافحة الرسائل الاقتحامية المتفاقدة والمستشرية؛

‘2’ التقدم المحرز في تفاصيل هذا القرار، مع مواصلة الاتحاد دوره كجهة التنسيق/التيسيير الرئيسية لخط العمل جيم 5 للقمة العالمية، وذلك بمساعدة الأفرقة الاستشارية وما يتماشى مع دستور الاتحاد واتفاقيته؛

2 بتقديم تقرير إلى المجلس، بما يتفق والقرار 45 (المراجع في دبي، 2014)، بشأن الأنشطة الجارية في الاتحاد والمنظمات والكيانات الأخرى ذات الصلة لتعزيز التعاون والعمل المشترك، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتعزيز بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، مع مراعاة أي معلومات تقدمها الدول الأعضاء، بما في ذلك معلومات عن الحالات التي تقع ضمن ولايتها يمكن أن تؤثر على هذا التعاون؛

- 3 بتقديم تقرير عن مذكرات التفاهم (MoU) بين البلدان المعنية، بما يتفق والقرار 45 (المراجع في دبي، 2014) علاوةً على أشكال التعاون القائمة، مع تقديم تحليل عن حالتها ونطاقها وتطبيقات آليات التعاون هذه لتعزيز الأمن السيبراني ومكافحة التهديدات السيبرانية، بغية تمكين الدول الأعضاء من تحديد مدى الاحتياج إلى مزيدٍ من المذكرات أو الآليات؟
- 4 بتسهيل النفاذ إلى الأدوات والموارد المطلوبة، في حدود الميزانية المتاحة، لتعزيز الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح جميع الدول الأعضاء، وذلك تماشياً مع أحكام القمة العالمية بشأن النفاذ الشامل وغير التمييزي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمام جميع البلدان؟
- 5 بمواصلة الحفاظ على بوابة الأمن السيبراني باعتبارها طريقة لتبادل المعلومات عن المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بالأمن السيبراني في أنحاء العالم؛
- 6 بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن هذه الأنشطة وعرض مقترنات حسب الاقتضاء؛
- 7 بمواصلة تعزيز التنسيق بين لجان الدراسات والبرامج المعنية،
يكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات
- 1 بتكثيف الأعمال في لجان دراسات القطاع القائمة حالياً بغية:
‘1’ التصدي للتهديدات ومواطن الضعف القائمة والمقبلة التي تؤثر على جهود بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال إعداد تقارير أو توصيات حسب الاقتضاء، بهدف تنفيذ قرارات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2012، لا سيما القرارات 50 و52 و58 (المراجعة في دبي، 2012) التي تتيح البدء بالعمل قبل الموافقة على المسألة؛
- ‘2’ التماس الطرق لتعزيز تبادل المعلومات التقنية في هذه المجالات، وتعزيز اعتماد البروتوكولات والمعايير التي تزيد من تعزيز الأمن وتشجع التعاون الدولي بين الم هيئات ذات الصلة؛

٣' تسهيل المشاريع المنشقة عن نتائج الجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات لعام 2012، لا سيما:

- القرار 50 (المراجع في دبي، 2012) بشأن الأمن السيبراني؛
- القرار 52 (المراجع في دبي، 2012) بشأن التصدي للرسائل الاقتحامية ومكافحتها؛

2 بمواصلة التعاون مع المنظمات المعنية بغية تبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات من خلال ورش عمل ودورات تدريبية مشتركة وأفرقة أنشطة تنسيق مشتركة ومن خلال مساهمات خطية من المنظمات ذات الصلة بناءً على دعوات توجه إليها، على سبيل المثال،

يكلف مديري مكتب تنمية الاتصالات

1 بأن يقوم، بما يتفق مع نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 وعملاً بالقرارين 45 و 69 (المراجعين في دبي 2014) والقرار 80 (دبي، 2014) والمهدف 3 من خطة عمل دبي ، لدعم المشاريع الإقليمية والعالمية بشأن الأمن السيبراني وتشجيع جميع البلدان على المشاركة في هذه الأنشطة؛

2 بدعم الدول الأعضاء في الاتحاد، بناءً على طلبها، في جهودها الرامية إلى بناء القدرات من خلال تسهيل نفاذ الدول الأعضاء إلى الموارد التي طورتها المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة التي تعمل في مجال التشريعات الوطنية لمكافحة الجرائم السيبرانية؛ ودعم جهود الدول الأعضاء في الاتحاد على الصعيدين الوطني والإقليمي لبناء القدرات الالزامية للحماية من التهديدات والجرائم السيبرانية وذلك بالتعاون فيما بينها بما يتفق مع التشريعات الوطنية للدول الأعضاء المشار إليها أعلاه، ومساعدة الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، في وضع تدابير قانونية مناسبة وقابلة للتطبيق تتصل بالحماية من التهديدات السيبرانية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وإرساء التدابير التقنية والإجرائية التي تهدف إلى تأمين البنية التحتية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأخذ بعين الاعتبار عمل لجان الدراسات ذات الصلة في قطاع تقسيس الاتصالات، وعمل المنظمات الأخرى ذات الصلة حسب الاقتضاء؛ وإنشاء الهيئات التنظيمية مثل أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية، لتحديد التهديدات السيبرانية وإدارتها و التعامل معها، ووضع آليات التعاون على المستويين الإقليمي والدولي؛

3 بتقديم الدعم المالي والإداري اللازم لهذه المشاريع في حدود الموارد الحالية، والتماس موارد إضافية (نقدية وعينية) لتنفيذ هذه المشاريع من خلال اتفاقات الشراكة؛

4 بتأمين تنسيق عمل هذه المشاريع في سياق مجلس الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد بناء على دوره كجهة تنسيق/تسهيل في خط العمل جيم 5 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، والتخلص من أي ازدواجية في العمل فيما يتعلق بهذا الموضوع الهام مع أنشطة الأمانة العامة وقطاع تقنيات الاتصالات؛

5 بتنسيق عمل هذه المشاريع مع أعمال لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات بشأن هذا الموضوع، ومع أنشطة البرامج ذات الصلة ومع الأمانة العامة؛

6 بمواصلة التعاون مع المنظمات ذات الصلة بغية تبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات من خلال ورش عمل ودورات تدريبية مشتركة على سبيل المثال؛

7 بدعم الدول الأعضاء في الاتحاد في وضع استراتيجيةها الوطنية و/أو الإقليمية للأمن السيبراني، من أجل بناء القدرات الوطنية للتصدى للتهديدات السيبرانية ضمن مبادئ التعاون الدولي بما يتفق والمهدف 3 لخطة عمل دبي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

8 بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن هذه الأنشطة وعرض مقترنات حسب الاقتضاء،

يكلف كلٌّ من مدير مكتب تقنيات الاتصالات ومدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يقوم كلٌّ منهما في نطاق مسؤولياته بما يلي:

1 تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العالمية لتقنيات الاتصالات لعام 2012 والمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات لعام 2014، بما في ذلك البرنامج المذكور في المهدف 3 ولا سيما الناتج 1.3 من خطة عمل دبي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 بشأن تقديم الدعم والمساعدة للبلدان النامية في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- 2 تحديد وتعزيز توافر المعلومات بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى وجه التحديد منها ما يتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنظمات ذات الصلة؛
- 3 تحديد أفضل الممارسات في تأسيس أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية وإعداد دليل مرجعي للدول الأعضاء دون تكرار العمل الجاري في المسألة 3/2 لقطاع تنمية الاتصالات، من أجل المساهمة في هذه المسألة؛
- 4 التعاون مع المنظمات ذات الصلة وسائر الخبراء الدوليين والوطنيين، حسب الاقتضاء، من أجل تحديد أفضل الممارسات في إنشاء أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية؛
- 5 اتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة مسائل جديدة في لجان الدراسات ضمن القطاعات المعنية بإبراسه الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 6 تحديد وتوثيق الخطوات العملية لتعزيز الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الدولي، استناداً إلى الممارسات والمبادئ التوجيهية والتوصيات المقبولة على نطاق واسع، التي يمكن أن تقرر الدول الأعضاء تطبيقها لتحسين قدرتها على مكافحة التهديدات السiberانية والهجمات السiberانية وتعزيز التعاون الدولي في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع مراعاة البرنامج العالمي للأمن السiberاني (GCA) وفي حدود الموارد المالية المتاحة؛
- 7 دعم الاستراتيجية والتنظيم والتوعية والتعاون والتقييم وتنمية المهارات؛
- 8 تقديم الدعم التقني والمالي اللازم في حدود الموارد المتاحة في الميزانية وفقاً للقرار 58 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقدير الاتصالات
- 9 تعبئة الموارد المناسبة من خارج الميزانية العادلة للاتحاد من أجل تنفيذ هذا القرار، لمساعدة البلدان النامية،

يكلف الأمين العام

وفقاً لمبادرته في هذا الشأن:

- (1) بتقديم تقرير إلى المجلس، مع مراعاة أنشطة القطاعات الثلاثة عن تنفيذ وفعالية خطة العمل لتعزيز دور الاتحاد في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (2) بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة بما في ذلك من خلال اعتماد مذكرات التفاهم التي تخضع لموافقة المجلس في هذا الصدد، وفقاً للقرار 100 (مينابوليس، 1998) المؤمر المندوبين المفوضين،

يطلب من المجلس

أن يدرج تقرير الأمين العام في الوثائق المرسلة إلى الدول الأعضاء وفقاً للرقم 81 من الاتفاقية،

يدعو الدول الأعضاء

- 1 إلى النظر في الانضمام إلى المبادرات الدولية والإقليمية المختصة المناسبة التي تعزز الأطر التشريعية الوطنية ذات الصلة بأمن شبكات المعلومات والاتصالات؛
- 2 إلى التعاون بشكل وثيق على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، مع الأخذ في الاعتبار القرار 45 (المراجع في دبي، 2014) بهدف تعزيز الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تخفيف المخاطر والتهديدات؛
- 3 إلى دعم مبادرات الاتحاد بشأن الأمن السيبراني، بما في ذلك الرقم القياسي العالمي للأمن السيبراني (GCI)، من أجل تشجيع الاستراتيجيات الحكومية وتبادل المعلومات عن الجهود المبذولة عبر الصناعات والقطاعات؛
- 4 إلى إبلاغ الأمين العام عن الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بهذا القرار فيما يتعلق بالثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعم الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمتسبين إليها

- 1 إلى تقديم مساهمات بشأن هذا الموضوع إلى لجان الدراسات ذات الصلة في الاتحاد والمساهمة في أي أنشطة أخرى يتولى الاتحاد مسؤوليتها؛
- 2 إلى المساهمة في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية وذلك بالاضطلاع بأنشطة على النحو الموضح في الفقرة 12 من خطة عمل جنيف، والمساهمة في إعداد دراسات في هذه المجالات؛
- 3 إلى تشجيع تطوير البرامج التعليمية والتدريبية لتعزيز وعي المستخدم بشأن المخاطر في الفضاء السيبراني؛
- 4 إلى التعاون حسب الاقتضاء للتغلب على المشاكل التي تضعف الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنعها.

(مراكش، 2002) - (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في عوادالاحرار، 2010)
 (المراجع في بوسان، 2014)

(القرار 131 (المراجع في بوسان، 2014)

**قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)
لبناء مجتمع معلومات جامع وشامل للجميع**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يعي

أ) أن الابتكار التكنولوجي والرقمية والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانها تحقيق الاستدامة، وفي الآن ذاته المساهمة في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ونوعية الحياة؛

ب) أن الحاجة ما زالت مستمرة للدعوة إلى تعزيز المعرفة وتنمية المهارات لدى جميع الناس، لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحسين مستوى المعيشة لجميع سكان العالم؛

ج) أن كل دولة عضو تسعى إلى وضع سياسات وأطر تنظيمية خاصة بها بالاستناد إلى البيانات الإحصائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تقلص، بأكبر قدر من الفعالية، الفجوة الرقمية التي تفصل بين من يملكون النفاذ إلى الاتصالات والمعلومات ومن لا يملكونه،

وإذ يعترف

أ) بأن نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات مثلت فرصة سانحة لتعيين استراتيجية عالمية لتقليل الفجوة الرقمية من منظور التنمية؛

ب) بأن نتائج الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أدت إلى الاتفاق على تحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية وإطار منهجي لإصدار بيانات يمكن مقارنتها على الصعيد الدولي لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على النحو المنشود في الفقرة 115 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات؛

ج) بأن الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10) يبرز في رؤيته للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد 2015 أن: "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستؤدي دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذ يوحّد بعین الاعتقاد الحوار الجاري بشأن برنامج التنمية لما بعد عام 2015 (عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية) وعملية تنفيذ توافق القمة، أشار جميع أصحاب المصلحة إلى ضرورة زيادة التفاعل بين العلميين لضمان الاتساق والتناصق في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأثر الأقصى والمستدام" ،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن خطة عمل جنيف التي اعتمدتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات تعلن أنه "ينبغي صياغة ونشر رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) بالتعاون مع كل بلد من البلدان المعنية. ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنوياً أو كل سنتين في تقرير يسمى تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يوضح هذا الرقم القياسي الإحصاءات ذات الصلة في حين يمكن أن يعرض التقرير الأعمال التحليلية بشأن السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تحليل البيانات الخاصة بالجنسين، تبعاً للظروف الوطنية" ؟

ب) أن أصحاب المصلحة الرئисين، ومنهم الاتحاد الدولي للاتصالات (الذي يمثله قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D))، المشاركين في إنتاج إحصاءات متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل قياس مجتمع المعلومات، قاموا بتوحيد جهودهم لإنشاء "الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية" ؟

ج) مضمون القرار 8 (المراجع في دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) وكذلك خطة عمل دي بشأن جمع ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التركيز بالتحديد على تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية من جانب مكتب تنمية الاتصالات من أجل تحنب الازدواج في هذا المجال؟

د) أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات دعا قطاع تنمية الاتصالات من خلال خطة عمل دي إلى:

- جمع وتنسيق ونشر البيانات والإحصاءات الرسمية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام مجموعة متنوعة من مصادر البيانات وأدوات النشر، مثل قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTI) والبوابة الإلكترونية لجامعة الاتحاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وببوابة بيانات الأمم المتحدة وغيرها؛
- تحليل اتجاهات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاج التقارير البحثية الإقليمية والعالمية، مثل تقرير قياس مجتمع المعلومات (MIS) وكذلك إحاطات إحصائية وتحليلية؛
- المقارنة المرجعية لتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوضيح حجم الفجوة الرقمية (باستخدام أدوات مثل الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية والالفجوة الرقمية بين الجنسين؛
- وضع المعايير والتعريف والمنهجيات الدولية بشأن إحصاءات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة ومكتب الإحصاء الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي والشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، كي تنظر فيها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة؛
- توفير محفل عالمي لأعضاء الاتحاد وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لمناقشة قياسات مجتمع المعلومات، من خلال تنظيم ندوة المؤشرات العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأفرقة الخبراء الإحصائية ذات الصلة؛

- تشجيع الدول الأعضاء على الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة في الحكومات والمؤسسات الأكادémie والمجتمع المدني في سياق التوعية الوطنية بأهمية إنتاج ونشر بيانات عالية الجودة لأغراض السياسة العامة؟
- المساهمة في رصد الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) وأهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فضلاً عن الأهداف التي وضعتها لجنة النطاق العريض، ووضع إطار القياس ذات الصلة بذلك؛
- الحفاظ على الدور القيادي في الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وأفرقة المهام ذات الصلة بها؛
- توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في جمع إحصاءات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما عن طريق الاستطلاعات الوطنية، من خلال تنظيم ورش عمل تدريبية وإنتاج الكتبيات والأدلة المنهجية.
- هـ) نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالنسبة إلى مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى الأخص الفقرات التالية في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات:
- الفقرة 113، التي دعت إلى وضع مؤشرات مناسبة ومعايير قياسية، منها مؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، بما في ذلك مؤشرات التوصيلية المجتمعية، لتوضيح حجم الفجوة الرقمية، بأبعادها المحلية والدولية، وإجراء تقييم دوري للالفجوة الرقمية، وتتبع التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛
- الفقرة 114، التي اعترفت بأهمية وضع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل قياس الفجوة الرقمية ولاحتظت إطلاق الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

- الفقرة 115، التي نوهت بإطلاق الرقم القياسي للفرص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمي للفرص الرقمية على أساس المؤشرات الرئيسية التي حددتها الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؟
- الفقرة 116، التي أكدت على ضرورة مراعاة مختلف مستويات التنمية والظروف الوطنية؛
- الفقرة 117، التي دعت إلى استمرار تطوير هذه المؤشرات بالتعاون مع الشراكة العالمية بهدف تأمين فعالية التكاليف وعدم ازدواجية العمل في هذا المجال؛
- الفقرة 118، التي دعت المجتمع الدولي إلى دعم القدرات الإحصائية للبلدان النامية¹ عن طريق تقديم الدعم المناسب على المستويين الوطني والإقليمي؛
- الفقرة 119، التي يُعرّف فيها عن الالتزام باستعراض ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية مع مراعاة اختلاف مستويات التنمية بين الدول، لكي يمكن تحقيق الغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات، وتحديد الفجوات وأوجه العجز في الاستثمار، ووضع استراتيجيات للتصدي لها؛
- الفقرة 120، التي تشير إلى أن تبادل المعلومات المتصلة بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات مسألة مهمة لعملية التقييم،
- وإذ يسأط الضوء
- أ) على المسؤوليات التي تعين على قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) الاضطلاع بها نتيجةً لبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، ولا سيما الفقرة 112 إلى الفقرة 120 منه؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها مرحلة انتقالية.

ب) على أن إعلان المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (دبي، 2014) ينص على أن "الشفافية والتعاون في جمع ونشر المؤشرات والإحصاءات عالية الجودة التي تقيس التقدم في استعمال واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتتوفر تحاليلات مقارنة بشأنها لا زلا يمثلان عاملًا أساسياً لدعم النمو الاجتماعي والاقتصادي. وهذه المؤشرات وتحاليلها تنزود الحكومات وأصحاب المصلحة بآلية لفهم الدوافع الرئيسية لاعتماد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيماً أفضلاً وتساعد في مواصلة صياغة السياسات الوطنية. كما أنها تسمح برصد الفجوة الرقمية وما يحرز من تقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً في برنامج التنمية لما بعد عام 2015"؛

ج) على أن الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10)، في رؤيته للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015 يصرح بأن "تطور مجتمع المعلومات على مدى السنوات العشر الماضية يساهم، ضمن جملة أمور، في تطوير مجتمعات المعرفة في العالم التي تقوم على مبادئ حرية التعبير وجودة التعليم للجميع والنفذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة على أساس غير تمييزياً واحترام التنوع الثقافي واللغوي والتراكم الثقافي. وعندما نشير إلى مجتمع المعلومات فإننا، نشير أيضاً إلى التطور المذكور أعلاه وإلى الرؤية المتعلقة بمجتمعات المعرفة الشاملة للجميع" ،

وإذ يُعْرَف كـكذلك

أ) أن بلدانًا عديدة قامت، لتعجيل تأمين نفاذ السكان إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمواصلة تطبيق سياسات عامة للشمول الرقمي، بما في ذلك التوصيلية المجتمعية للمجتمعات المحلية الفقيرة في مرافق الاتصالات؛

ب) أن نجح تحقيق الخدمة الشاملة من خلال التوصيلية المجتمعية والنفذ عريض النطاق أصبح واحداً من أهم أهداف الاتحاد، بدلاً من محاولة توفير خط هاتفي لكل أسرة في الأجل القصير؛

ج) أن الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد المؤشر الأهم للفجوة الرقمية،

وإذ يضع نصب عينيه

أ) أن على قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد أن يستمر في العمل، من أجل توفير المعلومات اللازمة لصانعي السياسات في كل بلد، على جمع مختلف إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تعبر بشكل ما عن درجة تقديم خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها في مختلف مناطق العالم، وعلى نشرها دورياً؛

ب) أن من الضروري، وفقاً للتوجيهات مؤتمر المندوبيين المفوضين، الحرص بأقصى ما يمكن على أن توأكب سياسات الاتحاد واستراتيجيته على أكمل وجه التطور المستمر في بيئة الاتصالات،

وإذ يلاحظ

أ) أن خطة عمل جنيف التي اعتمدتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات تحدد المؤشرات والنقاط المرجعية الملائمة، بما في ذلك مؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، كعناصر متابعة تلك الخطة وتقييمها؛

ب) أن الرقم القياسي الوحيد لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) قد طوره قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) ويُنشر سنوياً منذ عام 2009؛

ج) أن القرار 8 (المراجع في دي، 2014) يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بأن يتخذ إجراءات من بينها إعداد وتحميم مؤشرات التوصيلية المجتمعية وأن يشارك في وضع المؤشرات الأساسية لقياس جهود بناء مجتمع المعلومات وأن يوضح من خلال ذلك مدى الفجوة الرقمية والجهود التي تبذلها البلدان النامية لتقليصها،

يقرر

1 أنه ينبغي للاتحاد، بصفته وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أن يقود مهام جمع المعلومات والبيانات الإحصائية عن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وجمع البيانات من أجل تقييم اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومن أجل قياس أثرها في تقليص الفجوة الرقمية، مع الإشارة بالقدر الممكن إلى أثرها في المسائل ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الاجتماعية المختلفة، والإدماج الاجتماعي، نتيجة للنفاذ إليها في مجالات التعليم، والصحة، والحكومة الإلكترونية، إلخ.، بما في ذلك تأثيرها في تطور جميع الأشخاص ونوعية حياتهم، مع تسليط الضوء على مساحتها في التقدم والتنمية المستدامة؛

2 أنه ينبغي للاتحاد أن يعزز من تنسيقه مع المنظمات الدولية الأخرى المشاركة في جمع البيانات عن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وأن يضع، من خلال الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، مجموعة من المؤشرات الموحدة لتحسين توفر ونوعية البيانات والمؤشرات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يدعم إعداد استراتيجيات وسياسات عامة وطنية وإقليمية ودولية،

يقرر أن يكلف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

1 باتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الاتحاد من الاضطلاع بالمهام المبينة في فقرتي "يقرر" 1 و 2 أعلاه؛

2 بمواصلة تشجيع اعتماد التدابير اللازمة لكافلة أن توضع في الاعتبار مؤشرات التوصيلية المجتمعية والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها في الاجتماعات الإقليمية والعالمية المعنية بتقييم متابعة خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس، وأيضاً مراعاة بيان الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وظهور تحديات جديدة أمام الهدف الرامي إلى تأمين مجتمع معلومات شامل للجميع في سياق برنامج التنمية لما بعد 2015 الأوسع نطاقاً؛

3 بضمان أن المشروعات، على الرغم من اختلاف أهدافها ونطاقها، تأخذ في الاعتبار البيانات، والمؤشرات، والأرقام القياسية الخاصة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند إجراء تحليل مقارن لها وقياس نتائجها كما هو الحال مثلاً في تنفيذ القرار 17 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

يكفل مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 أن يواصل تشجيع اعتماد الإحصاءات التي يدها الاتحاد فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستند بشكل أساسي إلى البيانات الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء وأن ينشر هذه الإحصاءات بصفة دورية؛

2 أن يعزز الأنشطة المطلوبة لتحديد واعتماد مؤشرات جديدة بما في ذلك مؤشرات التطبيقات الإلكترونية بغرض قياس الأثر الحقيقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية البلدان؛

- 3 أن يعزز الجهود الرامية إلى تعليم منهجيات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتفق عليها دولياً؛
- 4 أن يحتفظ، سعياً لتنفيذ القرار 8 (المراجع في دبي، 2014) تنفيذاً كاملاً، بفريق من الخبراء معني بمؤشرات وإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كي تقوم الدول الأعضاء بتطوير المؤشرات الحالية ومراجعة منهجياتها وتعاريفها بانتظام، والبديل في هذه المراجعة طبقاً للقرار 8 (المراجع في دبي، 2014) والقيام حسب الاقتضاء، بصياغة أي مؤشرات أخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تكون مطلوبة؛
- 5 بأن يواصل عقد الندوة العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واجتماعات الخبراء بشكل دوري، وذلك بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وأعضاء القطاعات، والخبراء المعينين بمؤشرات وإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرهم من المعينين بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات؛
- 6 بأن يقدم الدعم اللازم لتنفيذ القرار 8 (المراجع في دبي، 2014) والتأكيد على أهمية تنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالنسبة إلى هذه المؤشرات، والاستمرار في تحثب ازدوج العمل الإحصائي في هذا المجال؛
- 7 بأن يستمر في العمل على اعتماد رقم قياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام المنهجيات المتاحة المعترف بها دولياً يلي الاتحاد من خلاله متطلبات الفقرة / من "إذا يوضع في اعتباره" أعلاه؛
- 8 بأن يتعاون، مع المبيعات الدولية ذات الصلة، وخاصة الأطراف في الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، للعمل على تنفيذ هذا القرار؛
- 9 بأن يعمل على صياغة مؤشرات للتوصيلية المجتمعية والنفذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها وعرض النتائج على أساس سنوي؛
- 10 بأن يعمل على تكيف عملية جمع البيانات والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إظهار التغير في النفذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، ودعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذه العملية،

يكلف الأمين العام

بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء

- 1 إلى المشاركة في إرسال إحصاءاتها الوطنية بشأن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها والتوصيلية المجتمعية إلى قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد؛
- 2 إلى المشاركة بنشاط في هذه الجهود بتقديم المعلومات المطلوبة إلى قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد من أجل وضع معايير قياسية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(مراكش، 2002) - (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في خوادادالاحرار، 2010) -
 (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 133 (المراجع في بوسان، 2014)

دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع (المتعددة اللغات)

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يأخذ في الحسبان

أحكام القرارات 101 و 102 (المراجعين في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين،

وإذ يذكر

أ) بالدور المنوط بقطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد بموجب قرارات اعتمدها الجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات، من بينها القرار 47 (المراجع في دبي، 2012)، بشأن أسماء ميادين المستوى الأعلى للرمز الفطري، والقرار 48 (المراجع في دبي، 2012)، بشأن أسماء الميادين الدولية الطابع، والأنشطة الجارية في لجنة الدراسات 16 التابعة لقطاع تقسيس الاتصالات في هذا الشأن؛

ب) التزام القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، بالعمل على تعزيز عملية إدخال التعددية اللغوية في عدد من المجالات مثل أسماء الميادين وعناوين البريد الإلكتروني والإنترنت والبحث عن الكلمات الرئيسية؛

ج) الحاجة إلى تعزيز الخدمات الرئيسية الإقليمية، واستعمال أسماء الميادين الدولية الطابع من أجل التغلب على الحاجز اللغوي الذي تعرقل النفاذ للإنترنت؛

د) بنجاح الأنشطة الماضية لقطاع التقىيس، في اعتماد التوصيات الخاصة بمحال استخدام منظومات الحروف غير اللاتينية بالنسبة للتكلس (شفرة الحروف الخماسية) ولنقل المعطيات (شفرة الحروف السباعية)، مما يسمح باستخدام منظومات حروف غير لاتينية بالنسبة للتكلس الوطني والإقليمي وكذلك نقل المعطيات على المستوى العالمي والإقليمي والدولي،

وإذ يدرك

أ) التقدم المستمر نحو التكامل بين الاتصالات والإنتernet؛

ب) أن مستعملي الإنترت يجدون بشكل عام سهولة ويسراً أكبر في قراءة النصوص أو تصفحها بلغاتهم، وأن زيادة عددهم بالشكل المتواخي لا يمكن أن يتم إلا بإتاحة الإنترت (نظام أسماء الميادين (DNS)) أيضاً بلغات لا ترتكز على الحروف اللاتينية مع مراعاة التقدم الذي أحرز مؤخراً في هذا الصدد؛

ج) أنه ينبغي، استناداً إلى نتائج القمة العالمية وقرارات مؤتمر المندوبيين المفوضين (أنطاليا، 2006)، أن يكون ثمة التزام مستمر بالعمل الفعال من أجل إضفاء طابع التعددية اللغوية على الإنترت، كجزء من العملية التي تتسم بالتعددية والشفافية والديمقراطية، مما يشمل الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، كل بحسب دوره في تنفيذ هذا القرار؛

د) التقدم الذي أحرزه أصحاب المصلحة كافة خاصة من خلال المنظمات والكيانات ذات الصلة في استحداث أسماء الميادين الدولية (IDN)؛

ه) التقدم الكبير المحرز في أحکام أسماء الميادين الدولية (IDN) وفوائد استخدام مجموعات الأحرف غير اللاتينية المتاحة على شبكة الإنترت؛

و) التقدم المحرز في توفير تعدد اللغات على شبكة الإنترت،

وإذ يدركـ

أ) أن النظام الحالي لأسماء الميادين حقق تقدماً في التعبير عن الاحتياجات اللغوية المتنوعة والمترادفة لجميع المستعملين، مع إدراك أن الحاجة ما زالت قائمة إلى تحقيق المزيد؛

ب) أن من الواجب أن تكون أسماء الميادين الدولية الطابع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بوجه أعم في متناول جميع المواطنين بعض النظر عن نوع الجنس أو العنصر أو الدين أو بلد الإقامة أو اللغة؛

ج) أن أسماء ميادين الإنترنت ينبغي لا تحابي أي بلد أو منطقة في العالم على حساب البلدان والمناطق الأخرى، وينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار تنوع اللغات على الصعيد العالمي؛

د) دور الاتحاد في مساعدة الأعضاء على تعزيز استعمال لغاتهم في أسماء العناوين؛

هـ) الحاجة الماسة، على أساس نتائج القمة العالمية وحاجة المجموعات اللغوية، للقيام بما يلي:

- تعزيز عملية إدخال التعددية اللغوية في عدد من المجالات تشمل أسماء الميادين وعناوين البريد الإلكتروني والبحث عن الكلمات الرئيسية؛

- تنفيذ برامج من شأنها أن تسمح بالتنوعية اللغوية في أسماء العناوين وفي المحتوى على شبكة الإنترنت، واستعمال نماذج مختلفة للبرمجيات من أجل التصدي للفجوة الرقمية اللغوية وضمان إمكانية مشاركة الجميع في المجتمع الجديد الباذغ؛

- توطيد التعاون بين الهيئات ذات الصلة من أجل التوسيع في وضع المعايير التقنية وتعزيز انتشارها على الصعيد العالمي،

وإذ يعترف

أ) بالدور الحالي للدول الأعضاء في الاتحاد وسيادتها فيما يتعلق بتخصيص وإدارة موارد الأرقام القطبية لديها حسبما جاء في التوصية ITU-T E.164؛

ب) أن هناك عدداً من التحديات فيما يتعلق بالملكية الفكرية وتوزيع أسماء الميادين الدولية الطابع والحلول الملائمة التي ينبغي تقصيّها؛

ج) الدور الذي تؤديه المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) فيما يتعلق بتسوية المنازعات بشأن أسماء الميادين؛

- د) الدور الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فيما يتعلق بتعزيز التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحظى المحلي؛
- ه) أن الاتحاد الدولي للاتصالات يحظى بتعاون وثيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة اليونسكو على السواء؛
- و) أن المحافظة على قابلية التشغيل البيني عالمياً مع توسيع أسماء الميادين لتشمل مجموعات حروف غير لاتينية أمر بالغ الأهمية،

يقرر

استكشاف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين الاتحاد والمنظمات¹ المختصة المشاركة في تطوير شبكات بروتوكول الإنترنت وشبكة المستقبلية من خلال اتفاقيات تعاون، حسب الاقتضاء، سعياً لزيادة دور الاتحاد في إدارة الإنترنت بمدف تحقیق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع العالمي،

يكفل الأمين العام ومديري المكاتب

- 1 بالمشاركة الفعالة في جميع المناقشات والمبادرات والأنشطة الدولية بشأن توزيع إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع على الإنترنت بالتعاون مع المنظمات المعنية، بما في ذلك المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة اليونسكو؛
- 2 بالتخاذل كل ما يلزم من إجراءات لضمان الحفاظ الكامل على سيادة الدول الأعضاء للاتحاد فيما يتعلق بخطط الترقيم، وفقاً لما تنص عليه التوصية ITU-T E.164، أيًّا كانت التطبيقات المستخدمة فيها؛
- 3 بتشجيع أعضاء الاتحاد، حسب الاقتضاء، على تطوير أسماء الميادين الدولية وتوزيعها بلغاتهم الخاصة مستخدمين منظومات الحروف الخاصة بهم؛

¹ بما فيها مؤسسة الإنترنت لتصنيص الأسماء والأرقام (ICANN)، وسجلات الإنترنت الإقليمية (RIR)، وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF)، وجمعية الإنترنت (ISOC)، واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى أساس المعاملة بالمثل.

- 4 بدعم الدول الأعضاء في تحقيق التزامات خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات فيما يتعلق بأسماء الميادين الدولية الطابع؛
- 5 بالقيام، حسب الاقتضاء، بتقديم مقتراحات من أجل تحقيق أهداف هذا القرار؛
- 6 بإحاطة المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة اليونسكو، باعتبارهما جهة تسهيل لتنفيذ خط العمل جيم 8 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، علماً بهذا القرار، مع التأكيد على الالتحاق بالبالغ للدول الأعضاء في الاتحاد، وبالذات الدول النامية²، بشأن أسماء الميادين الدولية الطابع (المتعددة اللغات) والمحاجها على طلب مساعدة الاتحاد في هذا الصدد، لضمان تحقيق استخدام الإنترنت وانطلاقها دون حواجز لغوية ومن ثم زيادة الاستخدام الدولي للإنترنت؛
- 7 بتقديم تقرير سنوي إلى مجلس الاتحاد بشأن الأنشطة والإنجازات المتحققة بشأن هذا الموضوع،

يكفل المجلس

بأن ينظر في أنشطة الأمين العام ومديري المكاتب فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار واتخاذ ما يلزم من إجراءات، حسب الاقتضاء،

يدعم الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

- 1 إلى المشاركة الفعالة في جميع المناقشات والمبادرات الدولية بشأن المزيد من تطوير وتوزيع أسماء الميادين الدولية الطابع للإنترنت، بما في ذلك دعم مبادرات المجموعات اللغوية ذات الصلة، وتقديم مساهمات كتابية إلى قطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد للمساعدة في تنفيذ هذا القرار؛
- 2 إلى حد جميع الكيانات ذات الصلة العالمية في إعداد وتنفيذ أسماء ميادين دولية الطابع على التعجيل بأنشطتها في هذا المجال.

(مراكش، 2002) - (المراجع في أنطاليا، 2006) - (المراجع في غواداراخار، 2010) -
(المراجع في بوسان، 2014)

² تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها مرحلة انتقالية.

القرار 135 (المراجع في بوسان، 2014)

**دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية
والمشورة للبلدان النامية¹ وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية
والأقليمية ذات الصلة**

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

- أ) بالقرار 135 (المراجع في غوادارا، 2010) لمؤتمر المندوبيين المفوضين؛
ب) بالقرار 34 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة ودعمها لإعادة بناء قطاع الاتصالات فيها؛

ج) بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، وخاصةً القرار 17 (المراجع في دبي، 2014) وخطة عمل دبي حول التنفيذ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقليمية والعالمية للمبادرات التي اعتمدتها المناطق الست² والقرار 32 (المراجع في حيدر آباد، 2010) حول التعاون الدولي والإقليمي بشأن المبادرات الإقليمية والقرار 34 (المراجع في دبي، 2014) حول دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأهب للنكوارث والإندار المبكر بمحفوظها وعمليات الإنقاذ وفي تخفيف آثارها وفي عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والتصدي لها، وما ورد من ترتيبات في النواتج التي اعتمدها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 وعلاقتها بهذه القرارات،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

² إفريقيا، الأمريكية، الدول العربية، آسيا والمحيط الهادئ، كومونولث الدول المستقلة، أوروبا.

وإذ يضع في اعتباره

- أ) أهداف التنمية والتي تقضي يجعل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول البشرية جماء وخاصة شعوب البلدان النامية؛
- ب) الخبرة المتقدمة والمتر acumate التي اكتسبها الاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه؛
- ج) المهام التي عُهد بها إلى الاتحاد بالنسبة إلى خطوط العمل جيم 2 وجيم 5 وجيم 6 في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، ومشاركته المطلوبة لتنفيذ خطوط العمل الأخرى المستندة إلى توفر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالاتفاق مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة في تنفيذ خطوط العمل هذه؛
- د) استمرار النجاح الذي حققه قطاع تنمية الاتصالات في شراكته لتنفيذ الكثير من إجراءات التنمية، بما في ذلك تطوير شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من البلدان النامية؛
- ه) خطة عمل دي وضرورة استخدام الموارد على الوجه الأمثل لتحقيق الأهداف المقترحة؛
- و) الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار 157 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع في الاتحاد الدولي للاتصالات؛
- ز) القرار 59 (المراجع في دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات الثلاثة للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛
- ح) أن التقدم التكنولوجي في أنظمة الاتصالات يتبع النفاذ المستدام والميسور التكاليف إلى المعلومات والمعارف، من خلال توفير خدمات اتصالات عالية التوصيلية (النطاق العريض) وتغطية واسعة (تغطية إقليمية أو عالمية) مما يمكن البلدان من إقامة توصيلها بصورة مباشرة وسريعة ويمكن التعويل عليها؛

ط) أن خدمات الاتصالات الساتلية والراديوية عريضة النطاق توفر بدورها حلول الاتصالات عالية التوصيلية والسرعة والموثوقة والفعالة من حيث التكلفة في المناطق الحضرية والريفية والنائية على السواء، وهي تكمل بكفاءة الألياف البصرية وغيرها من التكنولوجيات ويُستفاد منها كقاطرة أساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان والأقاليم؛

ي) أن تعزيز التعاون والعمل المترابط بين قطاعات الاتحاد المختلفة يعتبر مناسباً بغية إجراء الدراسات والأنشطة، بما في ذلك بناء القدرات، لتحسين توفير المشورة والمساعدة التقنية للبلدان النامية بشأن الاستخدام الأمثل للموارد وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية،

يقرر

1 أن الاتحاد ينبغي أن يقوم بما يلي:

‘1’، مواصلة تنسيق الجهد من أجل تحقيق اتساق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنميتها وتعزيزها في جميع أنحاء العالم، من أجل بناء مجتمع المعلومات، واتخاذ التدابير الملائمة لكي يتكيف مع الاتجاهات في بيئة تنمية البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

‘2’، البقاء على الاتصال مع منظمة اليونسكو لإحياء البرنامج الدولي لتنمية الاتصالات بمدف الاستمرار في تنفيذ خط العمل جيم 7 في برنامج عمل تونس والخاص بالتعليم وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

‘3’، المساهمة، في مجالات اختصاصه، في تطور مجتمع المعلومات الجامع، من خلال عدة أمور من بينها، إنشاء مجتمعات المعرفة في جميع أنحاء العالم على أساس مبادئ مثل حرية التعبير، والمساواة، والتعليم العالي الجودة للجميع، بمدف ضمان النفاذ المنصف إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعلومات والمعارف، واحترام التنوع اللغوي والثقافي والترااث الثقافي.

2 أنه يجب على مكتب تنمية الاتصالات:

- ‘1’، أن يستمر في توفير الخبراء التقنيين ذوي الكفاءات العالية لتقديم المشورة في المواضيع ذات الأهمية للبلدان النامية فرادى وجموعات، وتوفير الحد الأدنى من هؤلاء الخبراء عبر توظيفهم أو التعاقد معهم لفترات قصيرة وفقاً للحاجة؛
- ‘2’، أن يواصل تعاونه مع مصادر التمويل، سواء كانت في منظومة الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أي ترتيبات تمويل أخرى، وأن يكثر من الشراكات مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية والإقليمية، من أجل تمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ هذا القرار؛
- ‘3’، أن يواصل برنامجه الطوعي الخاص بالتعاون التقني، والمبني على مساهمات مالية أو خدمات خبراء أو أي شكل من أشكال المساعدة بهدف تلبية طلبات البلدان النامية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أفضل وجه؛
- ‘4’، أن يراعى عند القيام بالأعمال المذكورة أعلاه، خطط التوصيلية الوطنية أو الإقليمية السابقة، بحيث تسمح الأعمال المنفذة بتفعيل الجوانب ذات الأولوية من هذه الخطط، وبأن تدعم نتائج الأعمال المضطلع بها في الجوانب الأساسية إنجاز الأهداف الوطنية والإقليمية فضلاً عن أهداف الاتحاد؛ ويجوز أن تقوم المشاريع كذلك بالنظر في وضع هذه الخطط في حال عدم وجودها لدى الإدارات؛
- ‘5’، أن يعزز ويسهل تنفيذ إجراءات تعاونية مع القطاعات المختلفة للاتحاد من أجل إجراء دراسات وأنشطة مترابطة تكمل استخدام تكنولوجيات وأنظمة الاتصالات وذلك لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، بما في ذلك الموارد المدارية وموارد الطيف المرتبطة بها، وتحسين النفاذ إلى أنظمة وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين توصيليتها لتلبية احتياجات الاتصالات في البلدان النامية؛

أن يعزز الأنشطة التعاونية بالتنسيق مع القطاعات المختلفة للاتحاد لإنشاء وبناء القدرات بحيث يتتوفر ويتعمق النفاذ الشامل إلى المعرف بشأن الاستخدام الأمثل لموارد الاتصالات، بما في ذلك الموارد المدارية وموارد الطيف المرتبطة بها، ويزداد النفاذ إلى ما هو مدرج في مشاريع وخطط وطنية وإقليمية للاتصالات من أنظمة وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزداد توصيليتها،⁶

يدعو المنظمات والوكالات المالية الإقليمية والدولية وموزدي المعدات والمشغلين وجميع الشركاء المحتملين

إلى النظر في إمكانية توفير التمويل الكامل أو الجزئي لتنفيذ برامج التعاون لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك المبادرات المعتمدة إقليمياً بوجب خطة عمل دبي والقرار 17 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

يكفل الأمين العام

بأن يقدم كل عام إلى مجلس الاتحاد تقريراً تفصiliaً عن نتائج تنفيذ هذا القرار متضمناً أي توصيات قد يراها الأمين العام ضرورية بالاتفاق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات لزيادة فعالية هذا القرار،

يدعو المجلس

إلى استعراض النتائج الحقيقة واتخاذ جميع الخطوات الازمة للإسراع في تنفيذ هذا القرار بأفضل طريقة ممكنة.

(أطاليا، 2006) - (المراجع في غودالاخار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

(القرار 136 (المراجع في بوسان، 2014)

استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث من أجل الإنذار المبكر بها والوقاية منها والتخفيف من آثارها والإغاثة في حال وقوعها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالقرار 36 (المراجع في غوادارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة المساعدات الإنسانية؛

ب) بالقرار 182 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتغيير المناخ وحماية البيئة؛

ج) بالقرار 34 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأهيب للكوارث والإذار المبكر بجهودها وفي عمليات الإنقاذ والإغاثة في حال وقوعها والتخفيف من آثارها؛

د) بالقرار 66 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغيير المناخ؛

ه) بالقرار 48 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز التعاون بين هيئات تنظيم الاتصالات؛

و) بالقرار (Rev. WRC-12) 644 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC)، بشأن موارد الاتصالات اللازمة لتخفيف آثار الكوارث وفي عمليات الإغاثة؛

ز) بالقرار (WRC-12) 646 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، بشأن الحماية المدنية والإغاثة في حالات الكوارث؛

ح) بالقرار (WRC-12) 673 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، بشأن استخدام الاتصالات الراديوية في تطبيقات رصد الأرض؛

ط) بالمادة 5 من لوائح الاتصالات الدولية، بشأن سلامة الحياة البشرية وأولوية الاتصالات؛
ج) بآليات التنسيق الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ التي وضعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،

إذ يأخذ في اعتباره

القرار 60/125 بشأن التعاون الدولي المتعلق بالمساعدة الإنسانية في مجال الكوارث الطبيعية، من الإغاثة إلى التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس 2006،

وإذ يلاحظ

أ) الفقرة 51 من إعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقاية من الكوارث؛

ب) الفقرة 20 ج) من خطة عمل جنيف بشأن البيئة الإلكترونية التي تدعو إلى إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية¹ وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة؛

ج) الفقرة 30 من التزام تونس الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بشأن تخفيف آثار الكوارث؛

د) الفقرة 91 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بشأن تخفيف آثار الكوارث؛

ه) أعمال التنسيق الفعال لفريق تنسيق الشركات بشأن الاتصالات من أجل الإغاثة في حالات الطوارئ والتخفيف من حدتها بقيادة قطاع تقدير احتياجات الاتصالات (ITU-T)؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

و) أعمال لجان دراسات قطاعي الاتصالات الراديوية (ITU-R) وتقييس الاتصالات للاتحاد (ITU-T)، لدى اعتمادها التوصيات التي توفر المعلومات التقنية بشأن أنظمة الاتصالات الراديوية الساتلية والأرضية والشبكات السلكية ودورها في إدارة التصدى للكوارث، بما فيها التوصيات الهامة المتعلقة باستخدام الشبكات الساتلية وقت الكوارث؛

ز) أعمال لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد (ITU-T) بشأن وضع واعتماد التوصيات المتعلقة بأولوية/أفضلية اتصالات الطوارئ وخدمات اتصالات الطوارئ (ETS)، بما في ذلك النظر في استعمال أنظمة الاتصالات الأرضية واللاسلكية وقت الطوارئ،

وإذ يضع في اعتباره

أ) الدمار الذي تؤدي إليه الكوارث بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التسونامي والزلزال والعواصف في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في البلدان النامية التي قد تتضرر بشكل مفرط من جراء النقص في البنية التحتية وبالتالي فهي المستفيد الأكبر من المعلومات بشأن موضوع الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وجهود الإغاثة؛

ب) أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة تؤدي دوراً مهماً في الإنذار المبكر بالكوارث وتسهل الوقاية منها والتخفيف من آثارها وجهود الإغاثة والتعافي؛

ج) التعاون المستمر بين لجان دراسات الاتحاد ومنظمات وضع المعايير الأخرى التي تعامل مع أنظمة الاتصالات والإندذار والتحذير في حالات الطوارئ؛

د) القرار 59 (المراجع في دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، الذي يشير إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات للاتحاد في المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

هـ) أن المادة 5 من لوائح الاتصالات الدولية تنص على أن الاتصالات المتعلقة بسلامة الحياة البشرية، مثل اتصالات الاستغاثة، تتمتع بحق مطلق في الإرسال، ويكون لها، حيثما يكون ذلك ممكناً تقنياً، أولوية مطلقة على جميع الاتصالات الأخرى، وفقاً للمواد ذات الصلة من دستور الاتحاد واتفاقيته ومع المراعاة الواجبة للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن قطاع تقدير الاتصالات للاتحاد؛

و) ضرورة التخطيط للإتاحة الفورية لخدمات الاتصالات في حالات الطوارئ أو الكوارث في المناطق أو الأماكن المتضررة من خلال أنظمة الاتصالات الرئيسية أو الاحتياطية، بما في ذلك تلك التي يمكن نقلها أو حملها، وذلك لتقليل التأثيرات وتسهيل عمليات الإغاثة؛

ز) أن الخدمات الساتلية إلى جانب خدمات الاتصالات الراديوية الأخرى يمكن أن تشكل منصة موثوقة لسلامة الجمهور، لا سيما عند وقوع الكوارث الطبيعية عندما تعطل في أغلب الأحيان الشبكات الأرضية القائمة، وهي مفيدة للغاية في تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الوكالات الحكومية والكيانات الإنسانية الأخرى،

وإذ يعترف

أ) بالأنشطة الجارية حالياً داخل الاتحاد والمنظمات الأخرى ذات الصلة على الصعيدين الدولي والإقليمي لوضع أسلوب متفق عليه دولياً لتشغيل أنظمة حماية الجمهور والإغاثة في حالات الكوارث على أساس موحد ومنسق؛

ب) بالتطوير المستمر من جانب الاتحاد بالتنسيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى لمبادئ توجيهية لتطبيق معيار دولي من حيث المحتوى لإندار الجمهور بكل الوسائل في جميع حالات الكوارث والطوارئ؛

ج) بإسهام القطاع الخاص في الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث والذي أثبت فعاليته؛

د) بال الحاجة إلى فهم مشترك لمكونات البنية التحتية للشبكة المطلوبة ل توفير قدرات اتصالات متينة وسريعة التركيب وقابلة للتشغيل البيني والعمل البيني وعالية الأداء في مجال المساعدات الإنسانية و عمليات الإغاثة في حالات الكوارث؛

ه) بأهمية العمل نحو إقامة أنظمة رصد قائمة على المعايير وأنظمة إنذار مبكر على صعيد العالم، تعتمد على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و موصولة بال شبكات الوطنية والإقليمية و تيسير من الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث في العالم بأسره، خاصة في المناطق الأكثر تعرضاً للأخطار؛

و) بأهمية المكونات الاحتياطية الإضافية وصمود البنية التحتية وتتوفر إمدادات الطاقة عند التخطيط لحالات الكوارث؛

ز) بالدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد من خلال وسائل مثل الندوة العالمية لهيئات تنظيم الاتصالات ولجنتي دراسات قطاع تنمية الاتصالات، في جمع ونشر أفضل الممارسات التنظيمية الوطنية الخاصة بمرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وأعمال الإغاثة الخاصة بها؛

ح) بأن الشبكات الخاصة وال العامة تضم خصائص متنوعة لسلامة الجمهور والاتصالات الجماعية التي يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في التأهب للطوارئ والكوارث والوقاية منها والتخفيف من آثارها وفي حالات الإغاثة،

واقتباعاً منه

آ) بأن معياراً دولياً لتداول معلومات الإنذار والتحذير يمكن أن يساعد في توفير مساعدات إنسانية فعالة و مناسبة وفي التخفيف من عواقب الكوارث، خاصة في البلدان النامية؛

ب) بأن هناك حاجة إلى تدريب الوكلالات المعنية بالإنقاذ والإغاثة، فضلاً عن عامة الجمهور، على استعمال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة لتعزيز التأهب للكوارث والتصدي لها على السواء،

يقرر أن يكلف مدير المكاتب

- 1 بمواصلة دراساتهم التقنية ووضع التوصيات والمبادئ التوجيهية والمعايير من خلال لجان دراسات الاتحاد ذات الصلة، وممشورة من الأفرقة الاستشارية، بشأن التنفيذ التقني والتشغيلى، حسب الاقتضاء، كي تلبي الحلول المقترنة احتياجات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال حماية الجمهور والإغاثة في حالات الكوارث، آخذين في الاعتبار قدرات الأنظمة القائمة وتطورها وأى متطلبات انتقالية تترتب عنها، لا سيما متطلبات العمليات الوطنية والدولية في الكثير من البلدان النامية؛
- 2 بتنظيم برامج تدريبية وورش عمل وأنشطة بناء القدرات للمدربين من المنظمات والكيانات ذات الصلة، لا سيما في البلدان النامية، بشأن الجوانب التقنية والتشغيلية للشبكات واستعمالها، للرصد والإدارة في حالات الطوارئ والكوارث؛
- 3 بدعم تطوير أنظمة للتنبؤ والاستشعار والإندار المبكر والتخفيف من آثار حالات الطوارئ والكوارث والإغاثة في حال وقوعها تكون متباعدة وشاملة وتستوعب جميع المخاطر على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك أنظمة رصد وإدارة تتضمن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل الاستشعار عن بعد) وذلك بالتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى بغية دعم التنسيق على الصعيدين العالمي والإقليمي؛
- 4 بتشجيع تطبيق معيار دولي لإندار الجمهور بكل الوسائل من جانب سلطات الإنذار المعنية، بالتزامن مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن الاتحاد والتي تعدّها لجان الدراسات المعنية التابعة للاتحاد بغية تطبيقها في جميع حالات الكوارث والطوارئ؛
- 5 بمواصلة التعاون مع المنظمات العاملة في مجال معايير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالطوارئ لتبادل معلومات الإنذار والتحذير، من أجل دراسة الطريقة المناسبة لإدراج هذه المعايير ضمن أعمال الاتحاد ونشرها، خاصةً في البلدان النامية؛

6 بتحليل العمل الجاري في جميع قطاعات الاتحاد والكيانات الإقليمية والمنظمات المتخصصة الأخرى، وتشجيع الأنشطة المشتركة لتجنب ازدحام الجهات والموارد في تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العامة والخاصة واستعمالها وتشغيلها البيئي، بما في ذلك أنظمة الاتصالات الراديوية والأنظمة الساتلية في أوقات الطوارئ وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث استجابةً للكوارث الطبيعية؟

7 بمساعدة الدول الأعضاء في تحسين وتعزيز استعمال جميع أنظمة الاتصالات المتاحة، بما في ذلك الخدمات الساتلية وخدمات راديو الموجة والخدمات الإذاعية، عند انقطاع المصادر التقليدية للإمداد بالطاقة أو تعطل شبكات الاتصالات؛

8 بدعم عمل لجان الدراسات المعنية في إعداد التقارير والتوصيات المتعلقة بالاحتياجات من طيف الترددات الراديوية لإدارة التصدي للكوارث،

يشجع الدول الأعضاء

1 على أن تلبي، في حالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث، الاحتياجات المؤقتة من طيف الترددات بالإضافة إلى ما تنص عليه عادة الاتفاقيات مع الإدارات المعنية مع طلب المساعدة الدولية لتنسيق وإدارة طيف الترددات طبقاً للإطار القانوني المعمول به في كل بلد؛

2 على العمل بتعاون وثيق مع الأمين العام، ومديري المكاتب، والدول الأعضاء الأخرى، مع مراعاة آليات التنسيق للأمم المتحدة المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ، من أجل تطوير ونشر الأدوات والإجراءات وأفضل الممارسات الخاصة بفعالية التنسيق والتشغيل للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الكوارث؛

3 على تسهيل استخدام منظمات الطوارئ للتكنولوجيات والأنظمة والتطبيقات القائمة والحديثة (الساتلية منها والأرضية) قدر المستطاع، لتلبية متطلبات قابلية التشغيل البيئي وتعزيز أهداف الحماية المدنية والإغاثة في حالات الكوارث؛

- 4 على تطوير ودعم مراكز التميز الوطنية والإقليمية للبحث والتخطيط المسبق والتحديد المسبق لواقع التجهيزات ونشر موارد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم المساعدة الإنسانية والتنسيق في مجال الإغاثة في حالات الكوارث؛
- 5 على اعتماد وتشجيع السياسات التي تشجع مشغلي القطاعين العام والخاص على الاستثمار في تطوير وبناء الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أنظمة الاتصالات الراديوية وأنظمة الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ؛
- 6 على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان قيام جميع المشغلين بإبلاغ المستعملين المحليين ومستعملين خدمات التجوال في الوقت المناسب وبدون تكلفة بالأرقام التي يتعين استعمالها للاتصال بخدمات الطوارئ؛
- 7 على استكشاف إمكانية إدخال رقم للطوارئ منسق عالمياً يضاف إلى أرقام الطوارئ المحلية القائمة، مع مراعاة توصيات قطاع تقدير انتشار تقييس الاتصالات ذات الصلة،
يدعمون الأمين العام

- 1 إلى إحاطة الأمم المتحدة، خاصةً مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية علماً بهذا القرار؛
- 2 إلى تنسيق الأنشطة التي تقوم بها قطاعات الاتحاد بما يتماشى مع البند 5 من "يقرر"، من أجل ضمان اتخاذ الاتحاد للإجراء الممكن الأكثر فعالية في هذا الشأن.

القرار 137 (المراجع في بوسان، 2014)

نشر شبكات الجيل التالي في البلدان النامية¹

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

بالقرار 137 (المراجع في غواداداخارا، 2010) لمؤتمر المندوبيين المفوضين،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن الفقرة 22 من إعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات تنص على توفر بنية تحتية متطورة من شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، تكون مكيفة لمعايير الظروف الإقليمية والوطنية والأخلاقية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة، وتستفيد على نحو أكبر من إمكانات تكنولوجيا النطاق العريض وغيرها من التكنولوجيات المبتكرة حيالها أمكن، من شأنه أن يزيد سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان وأن يعزز رفاه جميع البلدان والشعوب وهذا مغطى بخط العمل جيم 2 مع اتساع ذلك ليشمل خط العمل جيم 6؛

ب) أن وجود شبكات وخدمات اتصالات متماسكة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقليمية والعالمية لتنمية الاقتصادات الوطنية والإقليمية والدولية يشكل عنصراً هاماً لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمالي في الدول الأعضاء،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وإذ يرحب

بالقرار 44 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقدير الاتصالات، وملحقات القرار 17 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

وإذ يلاحظ

أ) أن البلدان النامية ما زالت تواجه تحدياً ناجماً عن التغير السريع في التكنولوجيات واتجاهات التقارب بين الخدمات؛

ب) أوجه النقص الحالية في الموارد والخبرة وبناء القدرات في البلدان النامية في مجال تخطيط ونشر وتشغيل الشبكات، وخاصة شبكات الجيل التالي (NGN)،

وإذ يذكر

أ) بالجهود التي تبذلها المكاتب الثلاثة والتعاون فيما بينها من أجل مواصلة توفير المعلومات والمشورة بشأن المواضيع التي تهم البلدان النامية من أجل التخطيط لأنظمة الاتصالات فيها وتنظيمها وتطويرها وتشغيلها؛

ب) بأن البلدان النامية تستطيع أن تحصل أيضاً على معرفة تقنية وخبرة ثمينة من أعمال قطاعات الاتصالات الراديوية (ITU-R) وتقدير الاتصالات (ITU-T) وتنمية الاتصالات (ITU-D) في الاتحاد؛

ج) بتوسيع نطاق أحكام وثائق الاتحاد الدولي للاتصالات التي تتعلق بالبلدان النامية لتشمل بصورة ملائمة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك وفقاً للقرار 143 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمقرر المندوبين المفوضين،

وإذ يعترف

أ) بأن البلدان النامية لا تمتلك إلا موارد بشرية ومالية محدودة للتصدري للفجوة المتزايدة باطراد في مجال التكنولوجيا؛

ب) بأن من شأن الفجوة الرقمية القائمة أن تزداد سوءاً نتيجة لظهور تكنولوجيات جديدة، بما في ذلك ما بعد شبكات الجيل التالي، وإذا لم تتمكن البلدان النامية في الوقت المناسب من إدخال شبكات الجيل التالي بشكل كامل؛

ج) بأن أحد النواتج الأكثر أهمية المتوقعة لإدخال شبكات الجيل التالي إلى البلدان النامية هو تخفيض تكاليف التشغيل المتعلقة بتشغيل البنية التحتية للشبكات وصيانتها التقنية،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

أ) أن البلدان التي استثمرت بالفعل أموالاً ضخمة في الشبكة الماتقنية العمومية التبديلية التقليدية تواجه مهمة ملحة للانتقال على نحو سلس من الشبكات القائمة إلى شبكات الجيل التالي، وخاصة في حالة البلدان النامية والكثير من الدول المتقدمة؛

ب) أن شبكات الجيل التالي هي أدوات ممكنة لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجهها صناعة الاتصالات، وأن نشر شبكات الجيل التالي وأنشطة وضع المعايير أمر جوهري للبلدان النامية، وخاصة لمناطقها الريفية التي يعيش فيها أغلبية السكان؛

ج) أن العديد من البلدان النامية استثمرت إلى حد كبير في نشر شبكات الجيل التالي لتوفير خدمات متقدمة ولكنها لا تزال غير قادرة على استغلالها وتشغيلها على نحو فعال؛

د) أن الانتقال من الشبكات التقليدية إلى شبكات الجيل التالي سيؤثر على نقاط التوصيلات البنية وجودة الخدمات وغيرها من الجوانب التشغيلية، وسيكون لذلك أيضاً تأثير على التكاليف التي يتحملها المستعمل النهائي؛

ه) أن البلدان تستطيع الاستفادة من شبكات الجيل التالي التي يمكن أن تسهل توفير طائفة كبيرة من الخدمات المتقدمة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من أجل بناء مجتمع المعلومات، وفي حل مشكلات عسيرة مثل تصميم وتطبيق أنظمة للحماية المدنية والإغاثة في حالات الكوارث، وخاصة الاتصالات من أجل الإنذار المبكر ونشر معلومات عن حالات الطوارئ؛

و) أن التحدي يتمثل من منظور القمة العالمية لجتمع المعلومات في تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، أي استئصال الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من استقلالها؛ وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض ... إلخ.

يقرر تكليف مديرى المكاتب الثلاثة

- 1 بمواصلة وتوطيد جهودهم في مجال الدراسات الخاصة بنشر شبكات الجيل التالي وشبكات المستقبل،² ووضع المعايير، وأنشطة التدريب، وتبادل أفضل الممارسات بشأن تطور النماذج التجارية والجوانب التشغيلية، ولا سيما فيما يتعلق بالشبكات المصممة للمناطق الريفية ولسد الفجوة الرقمية والإثنانية؟
- 2 بتنسيق الدراسات والبرامج المتعلقة بشبكات المستقبل في إطار لجنة الدراسات 13 لقطاع تقدير الاتصالات، والمبادرات العالمية لتخفيض الشبكات (GNPI) في قطاع تنمية الاتصالات، وتنسيق الأعمال الجارية التي تضطلع بها لجان الدراسات والبرامج ذات الصلة التي حددتها خطة عمل دبي الصادرة عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014، وذلك لمساعدة الأعضاء في نشر شبكات الجيل التالي بفعالية، وخاصة للانتقال على نحو سلس من البنية التحتية القائمة للاتصالات إلى شبكات الجيل التالي، والبحث عن حلول مناسبة للإسراع في نشرها بتكاليف ميسرة في المناطق الريفية مع الأخذ بعين الاعتبار النجاحات التي حققها العديد من البلدان النامية في الانتقال إلى هذه الشبكات وتشغيلها والاستفادة من تجارب هذه البلدان،

² راجع أعمال فريق التركيز التابع للجنة الدراسات 13 في قطاع تقدير الاتصالات حول شبكات المستقبل.

يكلف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 باتخاذ تدابير مناسبة لالتماس ما يكفي من الموارد المالية والدعم لتنفيذ هذا القرار، في إطار الموارد المالية المتاحة، بما في ذلك الدعم المالي بواسطة اتفاقيات الشراكة؛
- 2 بإبراز أهمية وفوائد تطوير ونشر شبكات الجيل التالي أمام وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسات المالية،

يكلف المجلس

بالنظر في التقارير والمقترحات المقدمة من الأمين العام والمكاتب الثلاثة فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار، وربطها بالقرارات ذات الصلة من منطلق القرار 44 (المراجع في دي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات واتخاذ تدابير مناسبة لكي يواصل الاتحاد توجيه العناية لتلبية احتياجات البلدان النامية،

يدعو جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

- 1 إلى اتخاذ تدابير محددة تهدف إلى دعم عمل الاتحاد واتخاذ مبادرات خاصة بهم من أجل تنفيذ هذا القرار؛
- 2 إلى تعزيز التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبين البلدان النامية ذاتها، في تحسين القدرات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال تطبيق شبكات الجيل التالي، وخاصة ما يتعلق بالتحفيظ لها ونشرها وتشغيلها وصيانتها، وتطوير التطبيقات المعتمدة على شبكات الجيل التالي، لا سيما في المناطق الريفية آخذة بعين الاعتبار أيضاً تطويرها في المستقبل القريب للتعامل مع شبكات المستقبل.

(أنطاليا، 2006) - (المراجع في غواذا الآخار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 138 (أنطاليا، 2006)

الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (أنطاليا، 2006)،

إذ يذكر

بالقرار 48 (الدوحة، 2006) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الخاص بالتعاون بين هيئات تنظيم الاتصالات، والذي قرر:

أ) أن يظل هيئات تنظيم الاتصالات محفل خاص لتقاسم وتبادل المسائل المتعلقة بالقضايا التنظيمية (المسمى فيما بعد الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات)؛

ب) أنه ينبغي أن يواصل الاتحاد الدولي للاتصالات، وقطاع تنمية الاتصالات على وجه الخصوص، دعم الإصلاح التنظيمي عن طريق تقاسم المعلومات والخبرات؛

ج) أنه ينبغي أن يواصل مكتب تنمية الاتصالات، في حدود الموارد المتاحة، تنسيق وتسهيل القيام بأنشطة مشتركة تتعلق بسياسة الاتصالات والقضايا التنظيمية بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية؛

د) أنه ينبغي أن يواصل قطاع تنمية الاتصالات تقديم التعاون التقني والتبادل التنظيمي وبناء القدرات والخبرة الاستشارية، وذلك بدعم من مكاتبها الإقليمية، في الحدود الممكنة،

وإذ يضع في اعتباره

أ) النجاح الكبير الذي أحرزته هيئات التنظيمية عن طريق المشاركة الفعالة في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات منذ بدء انعقادها عام 2000، وكذلك اجتماعات هيئات التنظيم الإقليمية، التي عقدت خلال دورات انعقاد الندوة أو سبقتها مباشرة، وهي حقيقة تؤكد أيضاً أهمية تعزيز التعاون الإقليمي بين هيئات التنظيم في مختلف بلدان ومناطق العالم؛

ب) نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق بمسؤوليات منظمي قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يلاحظ

تعدد المواضيع والقضايا ذات الصلة الوثيقة بهيئات تنظيم الاتصالات التي باتت تشكل تحديات للمجتمع الدولي خاصة البلدان النامية، وعلى سبيل المثال دمج الخدمات، الترابط البياني، شبكات الجيل التالي، النفاذ الشامل إلى جانب التحديات الحالية مثل خدمات التجوال، جودة الخدمة، الخدمات الشاملة وحماية حقوق المستهلك،

يقرر

ترسيخ الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات في إطار برنامج عمل قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 عقد الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات سنويًا، في حدود القيود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبيين المفوضين، بهدف تعزيز تبادل الخبرات بين هيئات التنظيم فيما يتعلق بأهم المواضيع والقضايا التنظيمية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل على دعم هيئات التنظيم حديثة التأسيس، وتشجيع عقد اجتماعات لمجموعات هيئات التنظيم الإقليمية بالتزامن مع هذا الاجتماع السنوي؛

2 عقد هذه الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات بالتناوب بين المناطق المختلفة من العالم.

(أنطاليا، 2006)

القرار 139 (المراجع في بوسان، 2014)

استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

بالقرار 139 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبيين المفوضين،

واعتراضً منه

أ) بأن التخلف الاجتماعي والاقتصادي في جزء كبير من العالم هو من أكثر المشاكل حدة ولا يؤثر على البلدان المعنية فحسب، بل يؤثر أيضاً على المجتمع الدولي بأسره؛

ب) بأن هناك حاجة إلى توفير فرص للخدمات الرقمية في البلدان النامية¹، للاستفادة من فوائد ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ج) بأن البنية الجديدة لشبكات الاتصالات تظهر إمكانية توفير خدمات أكثر كفاءة واقتصادية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخاصة بالنسبة إلى المناطق الريفية والمناطق النائية؛

د) بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أكدت على أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل أساساً جوهرياً لبناء مجتمع معلومات شامل للجميع، كما طالبت القمة بالالتزام جميع الدول بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لخدمة التنمية؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تغير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ه) بأن الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10)، وهو صيغة موسعة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، نظمه الاتحاد بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يقر في بيانه بشأن تنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات بأنه منذ مرحلة القمة التي عقدت في تونس 2005، زاد استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير حيث أصبحت حاليًا جزءاً من الحياة اليومية وتزيد من وتيرة النمو الاجتماعي والاقتصادي وتساهم في التنمية المستدامة وتزيد من الشفافية والمساءلة (عند الاقتضاء) وتتوفر فرصةً جديدة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء لاستغلال الفوائد التي توفرها هذه التكنولوجيات الجديدة؛

و) بأن البيان الخاص برؤيه الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد 2015، يعيد التأكيد بدوره على أن هدف هذه القمة هو سد الفجوة الرقمية والتكنولوجية والمعرفية وبناء مجتمع معلومات محوره الناس وشامل ومفتوح ويتمحور حول التنمية حيث يتسع للجميع النفذ إلى المعلومات والمعارف واستخدامها وتبادلها؛

ز) بأن إعلانات المؤشرات العالمية لتنمية الاتصالات الأخيرة (إسطنبول، 2002 والدوحة، 2006 وبحير آباد، 2010 ودبي، 2014) استمرت في التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها أساسية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنها تؤدي دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص العمل والحماية البيئية والوقاية من الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث (إضافة إلى أهمية التبادل بها) والتخفيف من آثارها، وضرورة توافرها لخدمة التنمية في القطاعات الأخرى، ولذلك ينبغي تسخير الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة تسخيراً كاملاً لتعزيز التنمية المستدامة؛

ح) بأن الغاية 2 بالقرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 يستمر في الإعلان أن الغرض المنشود للاتحاد هو المساعدة على سد الفجوة الرقمية الوطنية والإقليمية والدولية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها عن طريق تسخير التشغيل البيئي والتوصيل البيئي والتوصيلية العالمية لخدمات الاتصالات وشبكاتها والقيام بدور رائد في حدود ولاية الاتحاد في عملية يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون كمتابعة أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذ أهدافها ومقاصدها، والتركيز على سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع؛

ط) أن منظمات وكيانات كثيرة كانت تنفذ أنشطة متنوعة لسد الفجوة الرقمية، حتى قبل عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وبالإضافة إلى أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات؛

ي) أن أنشطة الاتحاد هذه في تزايد مستمر منذ اختتام القمة العالمية لمجتمع المعلومات واعتماد برنامج عمل تونس، وخصوصاً فيما يتعلق بالتنفيذ والتابعه عملاً بالخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 وقرارات مؤتمر المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006 وغوادارالاخار، 2010)،

وإذ يشير إلى

أ) القرار 24 (كيoto، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات العالمية، والقرار 31 (المراجع في مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقرار 129 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن سد الفجوة الرقمية؛

ب) أن تقرير الاتحاد المعنون تنمية الاتصالات في العالم قد سلط الضوء على اختلال التوازن غير المقبول في توزيع الاتصالات وعلى الحاجة الملحة لمعالجه هذا الاختلال؛

ج) أن المؤتمر العالمي الأول لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 1994)، قد دعا كذلك في هذا السياق، وضمن جملة أمور، الحكومات والوكالات الدولية وكل الأطراف الأخرى المعنية إلى الاتفاق على منح أولوية مناسبة أعلى للاستثمارات وما يتصل بها من برامج عمل من أجل تنمية الاتصالات، وخاصة في البلدان النامية؛

د) أن المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات أنشأت منذئذ لجان دراسات ووضعت برامج عمل ووافقت على قرارات من أجل تعزيز الفرص الرقمية وتأكيد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد من المجالات؛

هـ) أن القرارين 30 و143 (المراجعين في بوسان، 2014)، لهذا المؤتمر سلطا الضوء على أن حاجة البلدان المعبر عنها في هذين القرارين هي سد الفجوة الرقمية كهدف أساسي،

وإذ يصر

أـ) القرار 16 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "التدابير والإجراءات الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزئية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تم اقتصاداتها بمراحله انتقالية"، الذي يناشد الدول الأعضاء الأخرى وأعضاء القطاعات إقامة شراكات مع هذه البلدان إما مباشرة أو بمساعدة من مكتب تنمية الاتصالات من أجل زيادة الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنشيط تحديث وتوسيع الشبكات في هذه البلدان، في محاولة جريئة لتقليل الفجوة الرقمية وتحقيق المهدف النهائي المتمثل في النفاذ الشامل عملاً بخطة عمل جنيف والتزام تونس وجدول أعمال تونس؛

بـ) القرار 37 (المراجع في دبي، 2014) الذي اتخذه المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن "سد الفجوة الرقمية"؛

جـ) القرار 50 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "التكامل الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

دـ) القرار 44 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن "سد الفجوة التقيسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة"؛

وإذ يضع في اعتباره

أـ) أنه على الرغم من جميع التطورات الموصوفة أعلاه والتحسين الذي طرأ على بعض الجوانب، لا تزال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها بعيدة عن متناول أغلبية السكان في العديد من البلدان النامية، وخاصةً من يعيشون في المناطق الريفية والمناطق النائية؛

بـ) أنه يجب على كل إقليم وبلد ومنطقة أن تتصدى لمشاكلها الخاصة فيما يتعلق بالفجوة الرقمية مع الحرص على التعاون مع الآخرين للاستفادة من الخبرات المكتسبة؛

ج) أن كثيراً من البلدان لا تملك البنية التحتية الأساسية اللازمة والمخطط الطويلة الأجل والقوانين واللوائح وما أشبه لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها؛

د) أن أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما زالت تواجه مشاكل خاصة فيما يتعلق بسد الفجوة الرقمية؟

هـ) أن من الضروري دراسة وتحليل البيئة الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والتكنولوجية للمجتمعات التي يكون من المزمع فيها نشر بني تحتية وتنفيذ خطط لبناء القدرات،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

٦) أن مرافق وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ليست نتاجاً للنمو الاقتصادي وحسب، وإنما هي شرط أساسي مسبق للتنمية الشاملة بما فيها النمو الاقتصادي؛

ب) أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية والإقليمية والدولية؛

ج) أن وجود بيئة مؤاتية تشمل السياسات والمهارات والقدرات التقنية الالزمه لاستخدام التكنولوجيات وتطويرها يُعد حالياً على نفس الدرجة من الأهمية التي تتسم بها الاستثمارات في البنية التحتية؛

د) أن أوجه التقدم الحديثة وخصوصاً تقارب تكنولوجيات وخدمات الاتصالات والمعلومات والبيت والحواسيب تشكل عوامل للتغيير في مجتمعات المعلومات والمعرفة؛

هـ) أن هناك حاجة مستمرة في معظم البلدان النامية إلى الاستثمار في قطاعات شتى من أجل التنمية، مع إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظراً على الحاجة الماسة لها بالنسبة إلى التنمية في القطاعات الأخرى وتطويرها؛

و) أنه ينبغي في هذه الحالة أن ترتبط الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية بالأهداف الإنمائية الإجمالية وأن توجه القرارات الوطنية؛

ز) أنه من الضروري بصفة مستمرة تزويد أصحاب القرار بالمعلومات الملائمة في حينها بشأن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ومساهمتها عموماً في محمل خطط التنمية؛

ح) أن الدراسات التي أجريت بمبادرة من الاتحاد لتقييم فوائد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في هذا القطاع كانت ذات أثر مفيد على القطاعات الأخرى وشرطًا لازمًا لتطويرها؛

ط) أن استعمال أنظمة الأرض والأنظمة الساتلية لتوفير النفاذ للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية وفي المناطق النائية، دون زيادة تكاليف التوصيل من جراء المسافة أو غيرها من الملامح الجغرافية، يجب النظر إليه كأداة بالغة الفائدة لسد الفجوة الرقمية؛

ي) أن خدمات النطاق العريض الساتلية تمكن من توفير حلول للاتصالات فعالة من حيث التكاليف تتسم بتوصيلية وسرعة وموثوقية عالية في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية، وحتى في المناطق النائية، مثلة محركاً أساسياً من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان والمناطق،

وإذ يؤكد على

أ) الدور المهام الذي تؤديه الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في تطوير الحكومة الإلكترونية، والقوى العاملة، والزراعة، والتعليم، والصحة، والنقل، والصناعة، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتجارة، وتبادل المعلومات ونقلها من أجل الرفاه الاجتماعي، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي العام للبلدان النامية، ولا سيما لسكان المناطق الريفية أو النائية؛

ب) أن البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها أداة رئيسية لتحقيق هدف إتاحة الفرص الرقمية للجميع، والتمكين من النفاذ العالمي المستدام والدائم وبتكلفة معقولة إلى المعلومات،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

أ) أن إعلان دبي 2014 ينص على أنه مع التقارب، ينبغي أن يواصل واضعو السياسات والمنظمون النهوض بتوفير نفاذ واسع الانتشار وميسور التكلفة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النفاذ إلى الإنترن特 من خلال تحية بيعات سياسية وقانونية وتنظيمية تمكينية تكون نزيهة وشفافة ومستقرة ويمكن التبنّى بعناصرها، بما في ذلك نهج

موحدة للمطابقة وقابلية التشغيل البيئي، تشجع المنافسة وتزيد فرص الاختيار أمام المستهلكين وتعزز الابتكار المستمر في مجال التكنولوجيا والخدمات وتتوفر الحوافز الاستثمارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

ب) أن أهداف الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 ترمي إلى تمكين وتعزيز النمو والتنمية المستدامة لشبكات الاتصالات وخدماتها وإلى تسهيل النفاذ الشامل بحيث يمكن للناس في أي مكان المشاركة في مجتمع المعلومات الناشئ والاستفادة منه وإلى تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل سد الفجوة الرقمية من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمفهومها الأوسع؛

ج) أن إعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات قد اعترف بأنه ينبغي وضع وتنفيذ سياسات توفر مناخاً مواتياً من الاستقرار وإمكانيات التبؤ والمنافسة الشريفة على جميع المستويات من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة في تنمية البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

د) أن هيئات التنظيم المستقلة أنشئت في كثير من الدول الأعضاء لمعالجة المسائل التنظيمية من قبل التوصيل البيئي وتحديد التعريفات والتراخيص والمنافسة بهدف تعزيز الفرص الرقمية على المستوى الوطني،

وإذ يعرب عن تقديره

ل مختلف الدراسات التي أجريت كجزء من برنامج التعاون التقني وأنشطة المساعدة في الاتحاد،

يقرر أنه

1 ينبعى الاستمرار في متابعة تنفيذ القرار 37 (المراجع في دبي، 2014)؛

2 ينبعى أن يستمر الاتحاد في تنظيم الدراسات الازمة ورعايتها والقيام بها من أجل تحقيق مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في التنمية الشاملة، في سياقات مختلفة ومتغيرة؛

3 ينبعى للاتحاد أن يواصل العمل بمثابة آلية لتبادل المعلومات والخبرات في هذا الشأن وأن يقوم في إطار تنفيذ خطة عمل دبي 2014 وبالشراكة مع المنظمات المناسبة الأخرى، بتنفيذ مبادرات وبرامج ومشاريع ترمي إلى تعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛

4 ينبعى للاتحاد، أن يواصل، بالتعاون مع المنظمات المعنية، عمله على إعداد مؤشرات مرجعية وافية لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات لقياس الفجوة الرقمية وتجميع البيانات الإحصائية وقياس آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل إجراء تحليل مقارن للشمول الرقمي، وهو أمر سيظل ضرورياً لدعم النمو الاقتصادي،

يستمر في دعوة

إدارات وحكومات الدول الأعضاء ووكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية وموردي التجهيزات وخدمات الاتصالات وتقنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تقديم دعمها من أجل تنفيذ هذا القرار تنفيذاً مرضياً،

يستمر في تشجيع

جميع الوكالات المسئولة عن المعونات والمساعدات الإنمائية، بما في ذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الإقليمية والوطنية للتنمية وكذلك الدول الأعضاء في الاتحاد المانحة والملتقة، على مواصلة إعطاء أهمية بالغة إلى عملية تنمية تقنولوجيا المعلومات والاتصالات وإيلاء أولوية عالية لتخصيص الموارد الالزمة لهذا القطاع،

يكفل الأمين العام

1 يبلغ جميع الأطراف المهتمة بهذا القرار، بما في ذلك وبووجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والصناديق الإقليمية، وصناديق التنمية الوطنية من أجل التعاون لتنفيذ هذا القرار؛

2 بتقديم تقرير سنوي إلى مجلس الاتحاد عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

- 3 باتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر نتائج الأنشطة المنفذة وفقاً لهذا القرار على نطاق واسع، يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بالتنسيق مع مدير المكتبين الآخرين، حسب الاقتضاء
- 1 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع سياسات وأطر تنظيمية لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها تشجع المنافسة؛
- 2 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع الاستراتيجيات التي توسيع سبل النفاذ إلى البنية التحتية للاتصالات وخاصة نفاذ المناطق الريفية والمناطق النائية إليها؛
- 3 بتقييم نماذج كفيلة بإقامة أنظمة معقولة التكلفة ومستدامة لنفاذ المناطق الريفية والمناطق النائية إلى المعلومات والاتصالات وتطبيقات تقنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشبكة العالمية استناداً إلى دراسات حول هذه النماذج؛
- 4 بمواصلة القيام، في حدود الموارد المتيسرة بإجراء دراسات حالة تتعلق بالاتصالات/تقنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية، والقيام إذا تطلب الأمر، بنشر نموذج تجاري يستخدم التقنولوجيا المستندة إلى بروتوكول الإنترنت أو ما يعادلها في المستقبل لتوسيع النفاذ إلى المناطق الريفية؛
- 5 تشجيع وتسهيل إجراءات تعاونية بين قطاعات الاتحاد المختلفة للقيام بدراسات ومشاريع وأنشطة مشتركة محددة في خطط عمل هذه القطاعات يكون هدفها استكمال تطوير شبكات الاتصالات الوطنية؛
- 6 بمواصلة دعم الدول الأعضاء من خلال تزويدها بقاعدة بيانات الخبراء في المجال المطلوب وتمويل الإجراءات الالزمة لسد الفجوة الرقمية في البلدان النامية ضمن الموارد المخصصة في الخطة المالية؛
- 7 بتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، لا سيما المنظمات الخاصة بالبلدان النامية، في الأنشطة ذات الصلة بسد الفجوة الرقمية،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بتتنفيذ إجراءات، بالتنسيق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات، من أجل دعم الدراسات والمشاريع، والنهوض في نفس الوقت بالأنشطة المشتركة التي ترمي إلى بناء القدرات من أجل تعزيز استخدام الموارد من المدارس والطيف بكفاءة بغية تعزيز النفاذ بيسور التكلفة إلى النطاق العريض الساتلي وتسير التوصيلية بين الشبكات وبين مختلف المناطق والبلدان والأقاليم، خاصةً في البلدان النامية،

يكلف المجلس

- 1 بتخصيص الموارد الكافية في حدود موارد الميزانية المعتمدة من أجل تنفيذ هذا القرار؛
- 2 باستعراض تقارير الأمين العام واتخاذ التدابير الملائمة لضمان تنفيذ هذا القرار؛
- 3 بتقديم تقرير عن تقدم العمل بالنسبة إلى هذا القرار إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين المقبل،

يدعو الدول الأعضاء

- 1 إلى الاستمرار في اتخاذ إجراءات متضامفة لتحقيق أهداف القرار 37 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات كما كان الحال بالنسبة إلى أهداف القرار 37 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، من خلال دعم هذا القرار بصيغته المراجعة في هذا المؤتمر؛
- 2 إلى إجراء مشاورات مع المستفيددين من الخطط والبرامج والاستثمارات المتعلقة بالبني التحتية، مع مراعاة الاختلافات الحالية الناشئة عن الظروف الاجتماعية وдинاميات السكان حرصاً على حيازة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو مناسب؛
- 3 إلى تشجيع تنفيذ سياسات لزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في تطوير وإنشاء أنظمة الاتصالات الراديوية، بما في ذلك الأنظمة الساتلية، في بلدانها ومناطقها والنظر في إدراج استعمالها في خطط النطاق العريض الوطنية و/أو الإقليمية كأداة إضافية من شأنها أن تساعد في سد الفجوة الرقمية ووفاء بالاحتياجات من الاتصالات، خاصةً في البلدان النامية.

القرار 140 (المراجع في بوسان، 2014)

دور الاتحاد في تنفيذ نوائح القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذها

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالقرار 73 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبيين المفوضين الذي حقق أهدافه فيما يتعلق بعقد مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛

ب) بالقرار 113 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبيين المفوضين الخاص بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ج) بالقرر 8 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبيين المفوضين الخاص بمساهمة الاتحاد الدولي للاتصالات في إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبرنامج عملها والوثائق الإعلامية المتعلقة بأنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بالقمة؛

د) بالقرار 172 (غواداراخارا، 2010) لمؤتمر المندوبيين المفوضين الخاص بالاستعراض الشامل لتنفيذ نوائح القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ه) بالقرار 200 (بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن برنامج التوصيل في 2020 المتعلق بتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على الصعيد العالمي،

إذ يذكر أيضًا

أ) بإعلان مبادئ وخطة عمل جنيف اللذين تم اعتمادهما في عام 2003، وبالتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين تم اعتمادهما في تونس عام 2005، والتي صدقت عليها جميعاً الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)؛

ب) بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 (ريو+20) التي تشير إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة؛

ج) بالمائدة المستديرة الوزارية التي عُقدت خلال منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات عام 2013؛

د) بيان حدث الاتحاد الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+10) ورؤى الحدث للقمة العالمية بعد 2015 اللذين تم اعتمادهما في هذا الحدث الذي تولى الاتحاد تنسيقه (جينيف، 2014)؛

ه) بالقرار 302/68 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن طائق استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن الاتحاد يضطلع بدور أساسي في فتح آفاق عالمية حول تطوير مجتمع المعلومات؛

ب) الدور الذي قام به الاتحاد في التنظيم الناجح للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها وتنسيقه للحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات؛

ج) أن اختصاصات الاتحاد الأساسية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - المساعدة في سد الفجوة الرقمية، والتعاون الدولي والإقليمي، وإدارة الطيف الراديوي، ووضع المعايير، ونشر المعلومات - ذات أهمية حاسمة لبناء مجتمع المعلومات، كما ورد في الفقرة 64 من إعلان مبادئ جينيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

د) أن برنامج عمل تونس أشار إلى أنه "ينبغي أن تقوم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة بالتصريف في إطار ولايتها واحتياجاً، وبناء على مقررات هيئاتها الإدارية، وفي حدود الموارد المعتمدة" (الفقرة 102 ب))؛

ه) أن الأمين العام للأمم المتحدة أنشأ، بناءً على طلب القمة العالمية، فريق الأمم المتحدة المعنى بمجتمع المعلومات (UNGIS)، وهو فريق يرمي في المقام الأول إلى تنسيق المسائل الموضوعية ومسائل السياسات التي تواجه الأمم المتحدة في تنفيذ نوافذ القمة، وأن الاتحاد عضو دائم في هذا الفريق، ويتناوب رئاسته مع أطراف أخرى؛

و) أن الاتحاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يضطلعون بالأدوار التنسوية الرئيسية بين أصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس، وفق ما دعت إليه القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ز) أن الاتحاد هو المنسق/المسهل لتنفيذ خط العمل جيم 2 (البنية التحتية للمعلومات والاتصالات) وخط العمل جيم 5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وخط العمل جيم 6 (البيئة التمكينية)، في برنامج عمل تونس، وشريكاً محتملاً في عدد من خطوط العمل الأخرى التي حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ح) بأن القرار 200 (بوسان، 2014) صدق على الغايات والمقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبرنامج التوصيل في 2020؛

ط) أن الاتحاد الدولي للاتصالات أنيطت به مسؤولية محددة في إقامة قاعدة البيانات الخاصة بتقييم القمة العالمية (الفقرة 120 من برنامج عمل تونس)؛

ي) أن الاتحاد الدولي للاتصالات قادر على تقديم الخبرة الازمة لمنتدى إدارة الإنترن트 كما اتضح أثناء عملية القمة العالمية (الفقرة 78 أ) من برنامج عمل تونس)؛

ك) أن الاتحاد الدولي للاتصالات يضطلع، في جملة أمور، بمسؤولية دراسة التوصيلية الدولية للإنترنوت، وإعداد تقرير عنها (الفقرتان 27 و50 من برنامج عمل تونس)؛

ل) أن الاتحاد الدولي للاتصالات هو المسؤول تحديداً عن تمكين البلدان جميعاً من الاستخدام الرشيد والكافء والاقتصادي لطيف التردد الراديوبي، والنفاذ المنصف إليه، استناداً إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، (الفقرة 96 من برنامج عمل تونس)؛

م) أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت بموجب القرار 60/252 إجراء استعراض شامل لتنفيذ نوافذ القمة العالمية بحلول عام 2015؛

ن) نتائج اجتماع الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة (2014) بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات في ديسمبر 2015 (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 68/302)؛

س) أن "بناء مجتمع معلومات جامع وذي توجه تنموي يتطلب جهوداً متواصلة من جانب العديد من أصحاب المصلحة... ومع مراعاة الأوجه المتعددة في بناء مجتمع المعلومات، من الضروري تحقيق التعاون الفعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما يتفق مع أدوارها ومسؤولياتها المختلفة، والاستفادة من خبراتها" (الفقرة 83 من برنامج تونس)،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً

أ) أنه ينبغي للاتحاد والمنظمات الدولية الأخرى أن تواصل التعاون وتنسيق الأنشطة، حسب الاقتضاء، للصالح العام؛

ب) أن على الاتحاد أن يتطور دوماً استجابة للتغيرات في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة فيما يتعلق بالتقنيات المتقدمة والتحديات التنظيمية الجديدة؛

ج) حاجات البلدان النامية¹، بما في ذلك في مجالات بناء البنية التحتية الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات الأخرى؛

د) أن من المستحسن استخدام موارد الاتحاد وخبرته بطريقة تراعى فيها التغيرات السريعة في بيئة الاتصالات ونواتج القمة العالمية، مع مراعاة نواتج الحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+10)، التي ستستعرض ضمن الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر إجراؤه في ديسمبر 2015؛

ه) أن من الضروري أن يستخدم الاتحاد بحرص موارده البشرية والمالية بطريقة تتماشى مع أولويات الأعضاء وتراعي القيود المفروضة على الميزانية، وأن يحرص على تحاشي الإزدواج في العمل بين مكاتب الاتحاد والأمانة العامة؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

و) أن المشاركة الكاملة من جانب الأعضاء، بما في ذلك أعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين، أمر حاسم لنجاح الاتحاد في تنفيذ نوائح القمة ذات الصلة؛

ز) أن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 الواردة في القرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر تحوي على التزام بتنفيذ نوائح القمة ذات الصلة استجابةً لتغيرات بيئية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآثارها على الاتحاد، وكذلك مجالات الأولوية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في تنفيذ نوائح القمة لما بعد 2015 وفقاً لنتائج الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

ح) أن فريق العمل التابع لمجلس الاتحاد والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات يمثل آلية تسهيل مساهمة الدول الأعضاء في دور الاتحاد في تنفيذ نوائح القمة كما توخاها مؤتمراً المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006، غوادالاخارا، 2010)؛

ط) أن مجلس الاتحاد اعتمد خرائط الطريق المتعلقة بخطوط العمل جيم 2 وجيم 5 وجيم 6، التي تم تحرديتها وأتيحت على الإنترنت، والأنشطة ذات الصلة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تم إدراجها في الخطة التشغيلية للاتحاد للفترة 2015-2018؛

ي) أن المجتمع الدولي مدعو إلى تقديم مساهمات طوعية للصندوق الاستعماني الخاص الذي أنشأه الاتحاد لدعم الأنشطة المرتبطة بتنفيذ نوائح القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ك) أن الاتحاد الدولي للاتصالات قادر على توفير الخبرات اللازمة في مجال العمل الإحصائي عبر تطوير مؤشرات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعمال مؤشرات مناسبة وخطوط أساس لمتابعة التقدم العالمي وقياس حجم الفجوة الرقمية (الفقرات 113 إلى 118 من برنامج عمل تونس)،

وإذ يلاحظ

أ) عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي ينظمه سنوياً الاتحاد بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعقد حدث استعراض تنفيذ نوائح القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور 10 سنوات بعنوان "نحو مجتمعات المعرفة من أجل السلام والتنمية المستدامة" بتنسيق من اليونسكو في باريس في عام 2013؛

ب) إنشاء لجنة النطاق العريض من أجل التنمية الرقمية بناءً على دعوة الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مع مراعاة "أهداف النطاق العريض لعام 2015"، وهي الأهداف الرامية إلى إضفاء طابع عالمي للسياسات المتعلقة بال نطاق العريض وزيادة تيسير تكاليفه والإقبال عليه دعماً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يأخذ في الحسبان

أ) أن القمة العالمية أقرت بأن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين أمر أساسي لنجاح بناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ومحوره التنمية؛

ب) العلاقة بين مسائل تنمية الاتصالات وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى أثرها على البنية الاجتماعية والاقتصادية في كافة الدول الأعضاء؛

ج) الفقرة 98 من برنامج عمل تونس التي تشجع التعاون القوي المستمر بين أصحاب المصلحة، وتؤكد في هذا الصدد على مبادرة "توصيل العالم" التي يقودها الاتحاد؛

د) أن مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدث تغيرات هائلة في التقدم الذي أحضر في العقود الأخيرة في مجالات العلوم الطبيعية والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا. وقد أدت سرعة الابتكار في التكنولوجيا المتنقلة وانتشارها، والإقبال عليها، وتحسين النفاذ إلى الإنترن트 إلى توسيع ضخم للفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بالتنمية الشاملة وإتاحة فوائد مجتمع المعلومات لأعداد متزايدة من الناس في مختلف بقاع العالم؛

ه) أن فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات يقترح أنه "ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، تحقيق الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التصدي لتحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين وأن تعرف بها كأدوات تمكنية شاملة لتحقيق الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة وبإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عناصر تمكنية رئيسية للتنمية"، ويشير إلى "أن يعترف اعترافاً تاماً بها في برنامج التنمية لما بعد 2015 بوصفها مكونات حاسمة لحمل مبتكرة للتنمية"؛

و) نوائححدث الرفيع المستوى WSIS+10 الذي نسقه الاتحاد على أساس المنصة التحضيرية لأصحاب المصلحة المتعددين (MPP) مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجامع لكل أصحاب المصلحة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي نظم كامتداد لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات في إطار اختصاصات الوكالات المشاركة وعلى أساس من توافق الآراء؛

ز) أن الأمين العام للاتحاد أنشأ فريق المهام المعنى بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات التابع للاتحاد، الذي يرأسه نائب الأمين العام، بمدف تتنفيذ التعليمات الواردة في القرار 140 (أنطاليا، 2006) مؤتمر المندوبين المفوضين والتي كلف بها الأمين العام، من بين أمور أخرى؛

ح) نوائح منتديات القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عُقدت في 2011 و 2012 و 2013، علاوةً على الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 (باعتباره صورة موسعة من منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2014) الذي نسقه الاتحاد وعُقد في جنيف في يونيو 2014؛

ط) تقرير الاتحاد للحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نوائح القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات على اعتمادها (WSIS+10)، بعنوان "مساهمة السنوات العشر للاتحاد في تنفيذ ومتابعة نوائح القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2005-2014)" الذي يتناول أنشطة الاتحاد ذات الصلة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ يغوي

أ) القرار 30 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) بشأن دور قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نوائح القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ب) القرار 139 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

ج) النتائج ذات الصلة التي أسفرت عنها دورات مجلس الاتحاد للفترة 2011-2014 بما في ذلك القراران 1332 (المراجع في 2011) و 1334 (المراجع في 2013)؛

د) البرامج والأنشطة الإقليمية التي وضعها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 بمدف سد الفجوة الرقمية؛

ه) العمل الذي قام به الاتحاد وأو الذي سيقوم به لتنفيذ النوائح التي أسفرت عنها القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تحت مظلة فريق العمل التابع للمجلس والمعنى بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفريق المهام المعنى بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

و) القرار 75 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات حول مساهمة قطاع تقييس الاتصالات في تنفيذ نوائح القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ يعترف

أ) بأهمية دور الاتحاد ومشاركته في فريق الأمم المتحدة المعنى بمجتمع المعلومات بصفته عضواً دائمًا وينتقل رئاسة الفريق على أساس التناوب؛

ب) التزام الاتحاد بتنفيذ أهداف وغايات القمة العالمية كأحد أهم الأهداف للاتحاد؛

ج) أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها رقم 68/302 بشأن طائق الاستعراض الشامل لنتائج القمة، قررت إجراء استعراض شامل لتنفيذ نواتج القمة في ديسمبر 2015،

يقرر

1 أن يقوم الاتحاد بدور قيادي في تسهيل عملية التنفيذ العامة التي يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون، بالتعاون مع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما جاء في الفقرة 109 من برنامج عمل تونس؛

2 أنه ينبغي للاتحاد مواصلة تنسيق منتديات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، واليوم العالمي لمجتمع المعلومات والاتصالات، وجوانز مشاريع القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتحديث قاعدة بيانات تقييم تنفيذ نواتج القمة، طبقاً لنتائج الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2015؛

3 أن يواصل الاتحاد الاضطلاع بدور قيادي في تسهيل عملية تنفيذ نواتج القمة العالمية، كهيئة تنسيق وتسهيل لتنفيذ خطوط العمل جيم 2 وجيم 5 وجيم 6؛

4 أنه ينبغي على الاتحاد أو يواصل الاضطلاع بالأنشطة التي تدخل في نطاق ولايته واختصاصاته ويشارك مع أصحاب المصلحة الآخرين، حيثما يكون مناسباً، في تنفيذ خطوط العمل جيم 1 وجيم 3 وجيم 4 وجيم 7 وجيم 8 وجيم 9 وجيم 11، وجميع خطوط العمل الأخرى ذات الصلة، ونواتج القمة الأخرى ذات الصلة، داخل الحدود المالية المحددة له من مؤتمر المندوبيين المفوضين؛

5 أنه ينبغي للاتحاد مواصلة العمل على تكيف نفسه مع مراعاة التطورات التكنولوجية وقدرته على المشاركة بشكل كبير في بناء مجتمع معلومات شامل وفي برنامج التنمية لما بعد 2015؛

- 6 أنه ينبغي للاتحاد أن يأخذ بعين الاعتبار عند مواصلة أنشطته المتعلقة بالقمة، نتائج الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في 2015؛
- 7 أن يعرب عن ارتياحه للنتائج الناجحة التي أسفرت عنها القمة، والتي نوهت فيها عدة مرات بخبرة الاتحاد و اختصاصاته الأساسية؛
- 8 أن يعرب عن ارتياحه للنتائج التي أسفر عنها مجتمعه رفيع المستوى WSIS+10، والتي نوهت فيها عدة مرات عن أهمية التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين وفقاً لأدوارهم ومسؤولياتهم؛
- 9 التعبير عن الرضا والتقدير بشأن جهود الاتحاد بشأن إطلاق وتنسيق المنصة التحضيرية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل الحدث WSIS+10 وجهوده في الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة؛
- 10 التعبير عن الرضا والتقدير لجهود ومساهمات وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين في إطار المنصة التحضيرية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل الحدث WSIS+10 والحدث الرفيع المستوى WSIS+10؛
- 11 أن يؤيد وثيقى النواتج التاليتين للحدث رفيع المستوى (WSIS+10) :
- بيان الحدث WSIS+10 بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
 - رؤية الحدث WSIS+10 بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015 .
- 12 أن يقدم إلى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيع المستوى في ديسمبر 2015 بشأن الاستعراض الشامل لنواتج القمة، النتائج الناجحة للحدث رفيع المستوى (WSIS+10) الذي نسقه الاتحاد والذي أعد عبر منصته التحضيرية لأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين بالحدث؛
- 13 أن يعرب عن شكره لموظفي الاتحاد والبلدين المضيفين وفريق العمل المعنى بالقمة على ما بذلوه من جهود للتحضير للقمة بمرحلتيها (جنيف 2003 وتونس 2005) والحدث الرفيع المستوى WSIS+10 (جنيف، 2014)، فضلاً عن جميع أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات المشاركين بفعالية في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

- 14 أن يساهم الاتحاد، بالتنسيق مع اليونسكو والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، في إطار المناقشة بشأن برنامج التنمية لما بعد 2015 التي تنظمها الجمعية العامة، مع الأخذ في الحسبان الوثائق الختامية للحدث الرفيع المستوى (WSIS+10)؛ مع التركيز على سد الفجوة الرقمية من خلال التنمية المستدامة؛
- 15 أن من الضروري تحقيق التكامل بين تنفيذ خطة عمل دبي، لا سيما القرار 30 (المراجع في دبي، 2014)، والقرارات ذات الصلة لمؤتمر المندوبين المفوضين، وتنفيذ أصحاب المصلحة المتعددين لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- 16 أنه ينبغي للاتحاد، في حدود الموارد المتاحة، مواصلة الإبقاء على قاعدة البيانات العامة الحالية لتقييم القمة بوصفها أداة من الأدوات القيمة للمساعدة في متابعة القمة، وفقاً لما كلفته به الفقرة 120 من برنامج عمل تونس؛
- 17 أن يمنح قطاع تمية الاتصالات أولوية كبيرة لبناء البنية التحتية المتعلقة بالمعلومات والاتصالات (خط العمل جيم 2 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات) التي تعد العصب الأساسي لجميع التطبيقات الإلكترونية مع مراعاة إعلان دبي والمدف 2 من خطة عمل دبي ودعوة لجنة دراسات قطاع تمية الاتصالات إلى القيام بذلك أيضاً؛
- 18 أن يقر تقريرحدث WSIS+10: مساهمة السنوات العشر للاتحاد في تنفيذ ومتابعة نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2005-2014)؛
- 19 تشجيع الجمعية العامة للأمم المتحدة على النظر في الوثائق الصادرة عن الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 التي أعدت في إطار المنصة التحضيرية لأصحاب المصلحة المتعددين والتي تتناول تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نوافذ القمة جنيف 2003، ومعالجة التغرات المحتملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وال المجالات التي يتغير استمرار التركيز عليها، فضلاً عن مواجهة التحديات، التي تشمل سد الفجوة الرقمية وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛
- 20 أن يقدم الاتحاد تقريراً مرحلياً بشأن تنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تعنيه إلى مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد لعام 2018،

يكلف الأمين العام

- 1 بأن يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار النماذج المحددة في القرار 68/302 للجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الحدث WSIS+10: مساهمة السنوات العشر للاتحاد في تنفيذ ومتابعة نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2005-2014) الذي قدم كمساهمة إلى الاستعراض الذي تقوم به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (CSTD)؛
- 2 بدعم دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة وبرنامج التنمية لما بعد 2015 الذي وضعته الدول الأعضاء؛
- 3 بتقديم الوثائق الصادرة عن الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 كمساهمة في الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015؛
- 4 بإعداد تقرير بشأن الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذ نواتج القمة في أول جلسة للمجلس بعد موافقته عليه،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

- 1 باتخاذ جميع التدابير الازمة لقيام الاتحاد بدوره على النحو المبين في الفقرات 1 و 2 و 3 و 4 من "يقرر" أعلاه، وفقاً لخراطط الطريق المناسبة؛
- 2 بمواصلة العمل، مع فريق المهام المعنى بالقمة، فيما يخص تنفيذ الفقرات 1 و 2 و 3 و 4 من "يقرر" أعلاه، بغية تحاشي الإزدواج بين مكاتب الاتحاد والأمانة العامة؛
- 3 بمواصلة إذكاء الوعي العام باختصاصات الاتحاد ودوره وأنشطته بالإضافة إلى تيسير انتفاع الجمهور عموماً والجهات الفاعلة الأخرى في مجتمع المعلومات الناشئ بموارد الاتحاد على نطاق أوسع؛
- 4 تحديد مهام خاصة ومواعيد قصوى لتنفيذ خطوط العمل المشار إليها أعلاه ودمجها في الخطط التشغيلية للأمانة العامة والقطاعات؛
- 5 بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن الأنشطة المضطلع بها بشأن هذه المواضيع بما في ذلك آثارها المالية؛

6 إعداد تقرير مرحلي بشأن أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بتنفيذ نوائح القمة العالمية لمجتمع المعلومات وعرضها على مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل في 2018 مع مراعاة الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2015؛

7 بضمان مشاركة الاتحاد بفعالية في الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً النماذج الخددة بموجب القرار 68/302 للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وذلك من خلال توفير خبرته وكفاءته،

يكلف مدير المكاتب

بالعمل على إعداد أهداف ملموسة ومواعيد قصوى (باستعمال عمليات الإدارة القائمة على النتائج) لأنشطة القمة العالمية لمجتمع المعلومات والعمل على تحسينها في الخطط التشغيلية لكل قطاع،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بالقيام، بأسرع ما يمكن وفقاً للقرار 30 (المراجع في دبي، 2014)، بمتابعة نجاح للشراكة في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات التابع للاتحاد المرتبطة بدوره في تنفيذ ومتابعة نوائح القمة العالمية، وفقاً لأحكام دستور الاتحاد واتفاقيته، وأن يقدم تقريراً سنوياً عن ذلك إلى المجلس، حسب الاقتضاء،

يطلب من المجلس

1 الإشراف على تنفيذ الاتحاد لنوائح القمة وأنشطتها ذات الصلة والنظر فيها ومناقشتها حسب الاقتضاء، وذلك ضمن نطاق الحدود المالية التي يقررها مؤتمر المندوبين المفوضين، وإتاحة الموارد حسب الاقتضاء؛

2 الإشراف على تكيف الاتحاد مع مجتمع المعلومات، وفقاً لما جاء في الفقرة 5 من "يقرر" أعلاه؛

3 الإبقاء على فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بغية تسهيل إسهامات الأعضاء وتوجيهاتهم بشأن تنفيذ الاتحاد لنوائح القمة ذات الصلة وإعداد مقترنات للمجلس، بالتعاون مع أفرقة العمل الأخرى التابعة للمجلس، قد تكون ضرورية لتمكين الاتحاد من الاضطلاع بدوره في بناء مجتمع المعلومات، بمساعدة فريق المهام المعنى بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع إمكانية أن تضم هذه المقترنات تعديلات على دستور الاتحاد واتفاقيته؛

- 4 أخذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالحساب، فيما يتعلق بالاستعراض الشامل لتنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- 5 إدراج تقرير الأمين العام في الوثائق المرسلة إلى الدول الأعضاء وفقاً للرقم 81 من الاتفاقية؛
- 6 اتخاذ جميع التدابير اللازمة، حسب الاقتضاء، متابعةً لنتائج الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في الحدود المالية التي وضعها مؤتمر المندوبين المفوضين؛
- 7 تشجيع مشاركة الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في أنشطة الاتحاد الداعمة لتنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، حسب الاقتضاء،
يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمتخصصين والهيئات الأكاديمية
إلى المشاركة الفعالة في تنفيذ نوافذ القمة، والمساهمة في قاعدة البيانات الخاصة بتقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي يديرها الاتحاد وجوائز مشروعات القمة العالمية لمجتمع المعلومات،
والمشاركة بشكل فعال في أنشطة فريق العمل المعنى بالقمة وتعزيز تكيف الاتحاد مع مجتمع المعلومات؛
- 2 إلى المشاركة الفعالة في العملية التحضيرية للاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وفقاً لقواعد الجمعية العامة للأمم المتحدة وإجراءاتها،
وتعزيز أنشطة الاتحاد في هذا الصدد ونواتج الحدث الرفيع المستوى WSIS+10؛
- 3 دعم تحقيق أوجه التآزر والروابط المؤسسية الازمة بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات و برنامجه التنموي لما بعد 2015، من خلال العمليات المناسبة للأمم المتحدة، من أجل مواصلة تعزيز أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية المستدامة؛
- 4 إلى تقديم مساهمات طوعية للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الاتحاد لدعم الأنشطة المرتبطة بتنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

5 إلى مواصلة الإسهام بالمعلومات عن أنشطتهم في قاعدة البيانات العمومية الخاصة بتقدير التقييم العالمية لمجتمع المعلومات التي يديرها الاتحاد الدولي للاتصالات؛

6 المساهمة في الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والتعاون الوثيق معها باعتبارها مبادرة دولية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحسين تيسير بيانات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجودتها، لا سيما في البلدان النامية،

يقرر الإعراب

1 عن جزيل شكره وعميق امتنانه إلى حكومتي سويسرا وتونس لاستضافتهما مرحلتي القمة، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة؟

2 عن تقديره للحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) الذي قام الاتحاد ب تنسيقه واستضافته وشاركت في تنظيمه معه اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد، وشاركت فيه وكالات أخرى للأمم المتحدة.

(أطاليا، 2006) - (المراجع في غوادادا خار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 143 (المراجع في غوادالاخار، 2010)

توسيع نطاق أحكام وثائق الاتحاد الدولي للاتصالات التي تتعلق بالبلدان النامية¹ لتشمل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غوادالاخار، 2010)

إذ يذكر

بالقرار 143 (أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبيين المفوضين،

وإذ يأخذ في الاعتبار

أ) قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 187/47 المؤرخ 22 ديسمبر 1992 و181/48 المؤرخ 21 ديسمبر 1993 و106/49 المؤرخ 19 ديسمبر 1994 و175/51 المؤرخ 6 ديسمبر 1996 و179/53 المؤرخ 15 ديسمبر 1998 و191/55 المؤرخ 20 ديسمبر 2000 و247/57 المؤرخ 20 ديسمبر 2002 و59/243 المؤرخ 22 ديسمبر 2004 بشأن "دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي"؛

ب) الوثائق ذات الصلة المعتمدة في مرحلتي القمة العالمية لجتمع المعلومات،

وإذ يدرك

أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرارات آنفة الذكر:

- تؤكد أهمية استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لضمان دمجها بالكامل في الاقتصاد العالمي؛

- ما زالت تدرك على وجه الخصوص الحاجة إلى تعزيز قدرة تلك البلدان على الاستفادة بشكل فعال من فوائد العولمة، بما في ذلك فوائدها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستجابة بشكل أنساب لما تتطوّي عليه من تحديات؛

¹ وتشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

- تلح على ضرورة تركيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تلك التي تواجه صعوبات خاصة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبلغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

وإذ يذكر

بما اتفق عليه في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (جوهانسبرغ، 2008) وفي المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (حيدر آباد، 2010) من حيث إن أحكام وثائق قطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية للاتحاد والتي تتعلق بالبلدان النامية سوف يتسع نطاقها لتشمل أيضاً البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

يقرر

توسيع نطاق أحكام جميع وثائق الاتحاد الدولي للاتصالات التي تتعلق بالبلدان النامية، على النحو المعرف في هذا القرار، لتنطبق بصورة ملائمة على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(أنطاليا، 2006) - (المراجع في غواداد الاخبار، 2010)

القرار 144 (المراجع في بوسان، 2014)

توفير نموذج لاتفاقيات المبرمة مع البلدان المضيفة قبل عقد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته خارج جنيف

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

- أ) بالأحكام ذات الصلة من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته وخصوصاً:
 - الأقسام 1 و 2 و 3 من الفصل الأول من هذه القواعد فيما يتعلق بعقد المؤتمرات والجمعيات في حال وجود حكومة داعية؛
 - والقسم 12 من الفصل الثاني من هذه القواعد المتعلقة بإنشاء اللجان.
- ب) بالأحكام ذات الصلة من المادة 5 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بواجبات ومسؤوليات الأمانة العامة ولا سيما الرقم 97 الذي ينص على أن يؤمن الأمين العام أعمال الأمانة لمؤتمرات الاتحاد بالتعاون مع الحكومة الداعية حسب الاقتضاء؛
- ج) بالقرار 5 (كيoto، 1994) لمؤتمر المندوبيين المفوضين الذي يضع في اعتباره أن هناك مزايا في عقد بعض المؤتمرات والاجتماعات في بلدان أخرى غير البلد الذي يوجد فيه مقر الاتحاد؛
- د) بالقرار 5 (كيoto، 1994) الذي يقرر ألا تقبل الدعوات إلى عقد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته خارج جنيف إلا إذا قبلت الحكومة الداعية أن تتحمل النفقات الإضافية المرتبطة على ذلك؛

هـ) بالقرار 5 (كيoto، 1994) الذي يقرر ألا تقبل الدعوات إلى عقد مؤتمرات التنمية واجتماعات لجان الدراسات التابعة للقطاعات خارج جنيف إلا إذا وفرت الحكومة على الأقل أمكناً مناسبة جاهزة لاستعمال الأثاث والتجهيزات الازمة بدون مقابل، باستثناء البلدان النامية¹ حيث لا تلزم الحكومة الداعية بتقديم التجهيزات بالجانب في حالة طلبها ذلك؛

و) بالقرار 175 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر الذي تقرر فيه أن يؤخذ في الاعتبار الأشخاص ذوو الإعاقة فيما يقوم به الاتحاد الدولي لالاتصالات من عمل،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن مؤتمرات الاتحاد وجمعياته تتسم بأهمية بالغة نظراً للصلاحيات الممنوحة لها والتبعات الناجمة عنها؛

ب) أنه من المهم إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة؛

ج) أن البث الشبكي والعرض النصي يمتلان أداتين بالغتي الأهمية، يستفيد منها الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص ذوو الاحتياجات المحددة؛

د) أن مكان وتاريخ انعقاد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته يتم تحديدهما بالضبط وفقاً لأحكام المادتين 1 و 3 من الاتفاقية، وبعد التشاور مع الحكومة الداعية؛

هـ) أن قرار قبول دعوة لعقد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته خارج جنيف هو قرار يتتخذه مجلس الاتحاد عادة؛

و) أن التحضيرات للمؤتمرات والجمعيات يتطلب قدرًا هائلاً من العمل يتضمن تجهيزات وتسهيلات متنوعة فضلاً عن تخطيط الخدمات اللوجستية وتنظيمها قبل المؤتمرات أو الجمعيات بوقت كافٍ من أجل التسيير السلس للمؤتمرات أو الجمعيات؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ز) أن الأمانة العامة تحدد شروط ومتطلبات المؤتمرات أو الجمعيات ضمن اتفاقيات البلد المضيف وللملحقات المرفقة بها ذات الصلة عند وجود حكومة داعية،

وإذ يضع في اعتباره مع ذلك

أ) أن الخبرة الماضية والخالية تثبت أن اتفاقيات البلد المضيف تبيّن اختلافات ملموسة لا فيما بين المؤتمرات والجمعيات فحسب بل فيما بين البلدان المضيفة أيضاً؛

ب) أن اتفاقيات البلدان المضيفة وللملحقاتها تطلب من الحكومة المضيفة توفير الموارد المالية فضلاً عن الموارد البشرية اللازمة للأعمال التحضيرية؛

ج) أن المتطلبات الواقعية على الحكومات الداعية تختلف عادة عن التسهيلات المقدمة للمؤتمرات والجمعيات التي ينظمها الاتحاد في جنيف مما يؤدي إلى جهود ونفقات إضافية؛

د) أن الشروط المرتبطة باتفاقات البلد المضيف وللملحقاتها لها انعكاس مباشر على اتخاذ حكومة ما لقرارها للدعوة واستضافة مؤتمرات الاتحاد وجمعياته؛

ه) أن إتاحة نصوص اتفاقيات البلدان المضيفة وللملحقاتها قبل عقد مؤتمر أو جمعية بمدة كافية لنزيد الشفافية فحسب بل سيمكن الاتحاد أيضاً من قبول الدعوة ويساعد الحكومات على اتخاذ القرار للدعوة إلى عقد مؤتمر أو جمعية؛

و) أن وضع اللمسات الأخيرة في النص الكامل لاتفاقات البلدان المضيفة وللملحقاتها يتطلب في الوقت الراهن وقتاً طويلاً مما يترك وقتاً محدوداً جداً للحكومة المضيفة لا لاستكمال إجراءاتها الداخلية فحسب بل أيضاً للوفاء بجميع الالتزامات والمتطلبات المتضمنة في النصوص المذكورة أعلاه،

وإذ يعترف

بالسيادة الوطنية والقوانين الوطنية المختلفة للدول الأعضاء،

يقرر

أن يتم توفير نماذج لاتفاques البلد المضيف وملحقاتها تتضمن المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية مع مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بما فيها المرافق الميسورة النفاذ، وترتيبيات مrafق البث الشبكي والعرض النصي (بما في ذلك نصوص العرض النصي) لدى عقد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته وفقاً لما ينصّ عليه القسم 12 "إنشاء اللجان" من الفصل الثاني من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، مع مراعاة القيود المالية والتكنولوجية، قبل سنتين على الأقل من التاريخ المقترن بعقد أي مؤتمر أو جمعية من أجل تسهيل مهمة الدول الأعضاء الراغبة في استضافة مؤتمر أو جمعية بموجب شروط محددة،

يكلف الأمين العام

- 1 بتحضير نموذج لاتفاق الذي يبرم مع البلد المضيف وملحقاته التي تتضمن المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية لكل مؤتمر وجمعية من مؤتمرات الاتحاد وجمعياته قبل سنتين على الأقل من التاريخ المقترن بعقد المؤتمر أو الجمعية؛
- 2 بأن يقدم إلى المجلس نموذج الاتفاق الذي يبرم مع البلد المضيف وملحقاته للنظر فيه واعتماد التدابير المناسبة عند الاقتضاء؛
- 3 بأن يقدم إلى الدول الأعضاء نموذج الاتفاق المبرم مع البلد المضيف وملحقاته التي تتضمن المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية، قبل اتخاذ قرار بشأن اختيار البلد المضيف للمؤتمر أو الجمعية،

يكلف المجالس

مراجعة واعتماد نموذج الاتفاق المبرم مع البلد المضيف وملحقاته التي تتضمن المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية وترتيبيات مrafق البث الشبكي والعرض النصي (بما في ذلك نصوص العرض النصي) لكل مؤتمر أو جمعية من مؤتمرات الاتحاد أو جمعياته، وذلك في أول دورة للمجلس تلي إتاحة ذلك النموذج.

القرار 145 (أنطاليا، 2006)

مشاركة المراقبين في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (أنطاليا، 2006)،

إذ يضع في اعتباره

أ) الممارسة المتبعة في الاتحاد منذ زمن طويل بقبول المراقبين في مؤتمراته وجمعياته واجتماعاته، بما في ذلك المؤتمرات التي تُصدر وثائق ختامية، وكذلك قبولهم في المجلس؛

ب) أن حقوق المشاركة الممنوحة للمراقبين بموجب النصوص الأساسية وفي الممارسة العملية تختلف بحسب طبيعة المنظمة أو الكيان، ووضعها أو وضعه داخل الاتحاد، وفترة الاجتماع؛

ج) الحاجة التي أعربت عنها الدول الأعضاء لزيادة الشفافية في أعمال اجتماعات الاتحاد وعمليات اتخاذ القرار فيها؛

د) ضرورة ضمان مساءلة مجلس الاتحاد أمام الدول الأعضاء في الاتحاد؛

ه) الحاجة المقابلة إلى الاتساق في تطبيق القواعد المتصلة بمشاركة المراقبين في عمليات اتخاذ القرار في اجتماعات الاتحاد،

وإذ يلاحظ

أ) حقوق والتزامات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات المنصوص عليها في المادة 3 من دستور الاتحاد، وخصوصاً أن حق التصويت في جميع مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته مقصور حضرياً على الدول الأعضاء؛

¹ المؤتمرات أو الجمعيات أو الاجتماعات، حسب الاقتضاء.

ب) أحكام المادة 33 من اتفاقية الاتحاد بشأن التزامات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والكيانات الأخرى فيما يتعلق بمساهمتهم في نفقات مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، ووفقاً للوائح المالية ذات الصلة،

وإذ يأخذ في الحسبان

حقوق المراقبين المحددة في القرار 6 (كيoto، 1994) مؤتمر المندوبيين المفوضين بشأن مشاركة منظمات التحرير التي تعترف بها الأمم المتحدة في مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات واجتماعاته بصفة مراقب والقرار 99 (المراجع في أنطاليا، 2006) لهذا المؤتمر بشأن وضع فلسطين في الاتحاد، وحقوق الأمم المتحدة، كما هي واردة في الاتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات (أتلانتك سيتي، 1947) وهو الاتفاق الذي يمثل الأساس القانوني للعلاقة بين المنظمتين،

وإذ يدرك

أ) أنه يجوز للدول الأعضاء أن توفر مراقبين إلى مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية لمنطقة بخلاف المنطقة التي تنتهي إليها تلك الدول الأعضاء للمشاركة دون أن يكون لها حق التصويت؛

ب) أن أحكام الاتفاقية تحدد المنظمات والوكالات والكيانات التي يجوز لها المشاركة كمراقب بصفة استشارية في مؤتمرات وجمعيات واجتماعات معينة للاتحاد؛

ج) أن منظمات وكيانات أخرى، تحدها الاتفاقية، يجوز لها إيفاد مراقبين إلى مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته؛

د) أن الدول الأعضاء غير أعضاء المجلس يمكن أن توفر مراقبين إلى اجتماعات المجلس، وأن المجلس، طبقاً للرقم 61B من الاتفاقية، يعتمد النظام الداخلي الخاص به،

وإذ يدرك كذلك

أ) قرار مؤتمر المندوبيين المفوضين (مراكش، 2002) فيما يتعلق بمشاركة المراقبين من الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مؤتمرات الاتصالات الراديوية التي يعقدها الاتحاد، وهو القرار الذي يعترف بالمارسة التي يطبقها الاتحاد منذ زمن طويل للسماع لهذه المنظمات بتقديم وثائق معلومات وتقدم مشورة للاجتماعات بشأن النقاط المتعلقة باختصاصها؛

ب) أن المراقبين يمكنهم أن يقدموا معلومات مهمة إلى مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته وأن نتائج هذه الاجتماعات يمكن أن تفرض التزامات على الدول الأعضاء؛

ج) أنه وفقاً للقواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، وخصوصاً الرقمان 61 و62 من هذه القواعد، يضطلع رؤساء هذه المؤتمرات والجمعيات والاجتماعات بمسؤولية حماية حقوق الوفود وضمان حسن سير هذه الاجتماعات في يسر وفقاً للأنظمة الداخلية للمؤتمرات والجمعيات والاجتماعات،

يقرر

1 أن الدول الأعضاء التي لا تنتمي إلى المنطقة التي ينعقد فيها مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية يجوز لها المشاركة في هذا المؤتمر بصفة مراقب وفقاً للاتفاقية بدون أن يكون لها حق التصويت، وأن مشاركتها تخضع لأحكام الملحق 1 بهذا القرار؛

2 أن تخضع مشاركة المنظمات والكيانات، التي شارك وفقاً للاتفاقية كمراقب بصفة استشارية في مؤتمرات وجمعيات واجتماعات معينة للاتحاد، لأحكام الملحق 2 بهذا القرار؛

3 أن تخضع مشاركة المراقبين الآخرين في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته لأحكام الملحق 3 بهذا القرار؛

4 أن تطبق أحكام الملحقات المشار إليها في الفقرات من 1 إلى 3 من يقرر أعلاه دون أن تتعارض مع أحكام القرار 6 (كيoto، 1994) والقرار 99 (المراجع في أنطاليا، 2006)، ولا مع أحكام الاتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد،

يكلّف المجلس

- 1 بالعمل على أن يكون نظامه الداخلي متوافقاً مع أحكام النصوص الأساسية للاتحاد، وخصوصاً مع الأحكام والمبادئ المنصوص عليها في هذا القرار؛
- 2 بالعمل على تطبيق نظامه الداخلي بطريقة واحدة على جميع اجتماعات المجلس، بما في ذلك لجان المجلس وأي أفرقة قد ينشئها، ما لم تكن المشاركة التي تتجاوز الدول الأعضاء في المجلس منصوصاً عليها بوضوح في مقرر خاص للمجلس²،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

بوضع المبادئ التوجيهية أو الإجراءات الإدارية الازمة، أو مراجعتها، حسب الاقتضاء، لترشيد وتسهيل مشاركة المراقبين على أساس يتفق مع الصكوك الأساسية والقواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، وأحكام هذا القرار،

يكلف الأمين العام كذلك

بتقديم تقرير إلى المجلس، بالتشاور مع مدير المكاتب، عن تنفيذ هذا القرار مسلطاً الضوء على أي صعوبات قد يواجهها.

(أنطاليا، 2006)

² ترد في مقرر المجلس 524 المتعلق بمراقبتي الدول الأعضاء والمقرر 519 المتعلق بالمرأقبين من أعضاء القطاعات، إمكانية حضور المراقبين، عند الاقتضاء، اجتماعات لجان أو أفرقة دورة من دورات المجلس. ويؤيد مؤتمر المندوبيين المفوضين محتوى هذين المقررين. وعلاوة على ذلك تأكّدت فائدة الممارسة المتبعة سابقاً التي تسمح بأن تتجاوز المشاركة في الأفرقة التي أنشأها المجلس مشاركة الدول الأعضاء بالمجلس.

الملحق 1 للقرار 145 (أنطاليا، 2006)

مراقبو الدول الأعضاء الذين يشاركون بدون حق التصويت في مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية (المادة 24، الرقم 282 من اتفاقية الاتحاد)

هؤلاء المراقبون:

- (1) يُقبلون للمشاركة في الجلسات العامة؛
- (2) يُقبلون للمشاركة في اللجان والأفرقة المتفرعة عنها، باستثناء لجنة التوجيه ولجنة مراقبة الميزانية ولجنة أوراق الاعتماد ولجنة الصياغة؛
- (3) من حقهم الحصول على جميع وثائق المؤتمر في حدود القيود المقررة بالنسبة لعدد النسخ الموزعة؛
- (4) يجوز لهم تقديم وثائق معلومات عن طريق الأمين العام وتوزع هذه الوثائق على المؤتمر بلغة (أو لغات) الاتحاد الرسمية التي تقدم بها؛ ويشار إلى هذه الوثائق بوضوح في جداول أعمال الاجتماعات على أنها وثائق معلومات؛
- (5) يجوز لهم طلب الكلمة لتقديم رأي أو معلومات تتعلق باهتمامات الدول الأعضاء من المناطق الأخرى بخصوص بنود جدول أعمال المؤتمر؛ ولا يتضمن هذا الرأي أي مقتراحات ولا يعامل معاملة المقترنات؛
- (6) يسمح لهم الرئيس بأخذ الكلمة بعد آخر دولة من الدول الأعضاء من المنطقة على قائمة المتحدثين؛
- (7) يمكن أن يدعوهם الرئيس أثناء الاجتماع إلى تقديم بيان أو معلومات ذات صلة قد تساعده في مداولات الاجتماع؛
- (8) يتم تسجيلهم بالشكل الذي يُسهل على المشاركين في المؤتمر التعرف عليهم كمراقبين للدول الأعضاء؛
- (9) يتم ترتيب جلوسهم طبقاً للترتيب المجائي الفرنسي بعد الدول الأعضاء في المنطقة.

الملحق 2 للقرار 145 (أنطاليا، 2006)

المراقبون المشاركون بصفة استشارية

تُعطى الحقوق التالية للمنظمات والمكاتب والكيانات التي تُقبل مشاركتها كمراقب بصفة استشارية في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته وفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الاتحاد:

أولاً - مؤتمرات المندوبين المفوضين (المادة 23، الأرقام من 269A إلى 269D)،
 مؤتمرات الاتصالات الراديوية (المادة 24، الرقمان 278 و 279 و 279)،
 المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية (المادة 3، الرقم 49 والمادة 24،
 الرقمان 278 و 279)

هؤلاء المراقبون:

- (1) يُقبلون للمشاركة في الجلسات العامة؛
- (2) يجوز، ما لم تقرر الجلسة العامة خلاف ذلك، قبولهم للمشاركة في اللجان، وفي الأفرقة المتفرعة عنها، باستثناء لجنة التوجيه ولجنة مراقبة الميزانية ولجنة أوراق الاعتماد ولجنة الصياغة؛
- (3) من حقهم الحصول على جميع وثائق المؤتمر في حدود القيود المقررة بالنسبة لعدد النسخ الموزعة؛
- (4) يجوز لهم تقديم وثائق معلومات عن طريق الأمين العام وتوزع هذه الوثائق على المؤتمر بلغة (أو لغات) الاتحاد الرسمية التي تقدم بها؛ ويشار إلى هذه الوثائق بوضوح في جداول أعمال الاجتماعات على أنها وثائق معلومات؛
- (5) يجوز لهم طلب الكلمة لتقديم رأي أو معلومات حول نقاط تدرج ضمن اختصاصاتهم؛ ولا يتضمن هذا الرأي أي مقتراحات ولا يعامل معاملة المقترنات؛
- (6) يسمح لهم الرئيس بأخذ الكلمة بعد آخر دولة من الدول الأعضاء على قائمة المتحدثين؛

- (7) يمكن أن يدعوهם الرئيس أثناء الاجتماع إلى تقديم بيان أو معلومات ذات صلة قد تساعد في مداولات الاجتماع؛
- (8) يتم تسجيلهم بالشكل الذي يُسهل على المشاركين في المؤتمر التعرف عليهم كمراقبين؛
- (9) يتم ترتيب جلوسهم طبقاً للترتيب الهجائي الفرنسي بعد الدول الأعضاء والمراقب وفقاً للقرار 99 (المراجع في أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين.
- في حالة مؤتمر للاتصالات الراديوية أو مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية، يجب تسجيل المشاركين من المنظمات التي تتمتع بوضع مزدوج كعضو قطاع وكمراقب بصفة استشارية ضمن فئة واحدة، ويجب أن تكون مشاركتهم كذلك.

ثانياً - جميات الاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات ومؤتمرات تنمية الاتصالات (المادة 25، الأرقام من 298A إلى 298E)³

هؤلاء المراقبون:

- (1) يُقبلون للمشاركة في الجلسات العامة؛
- (2) يجوز، ما لم تقرر الجلسة العامة خلاف ذلك، قبولهم للمشاركة في اللجان وفي الأفرقة المتفرعة عنها، باستثناء لجنة التوجيه ولجنة مراقبة الميزانية ولجنة الصياغة؛
- (3) من حقهم الحصول على جميع وثائق المؤتمر أو الجمعية في حدود القيود المقررة بالنسبة لعدد النسخ الموزعة؛

³ بعد دخول تعديلات الاتفاقية التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006) حيز التنفيذ، سيصبح نص الإشارة المرجعية "المادة 25، الرقمان 297 مكررًا و298C".

- (4) يجوز لهم تقديم وثائق معلومات عن طريق الأمين العام وتوزع هذه الوثائق على المؤتمر أو الجمعية باللغة (أو اللغات) الرسمية للاتحاد التي تقدم بها؛ ويشار إلى هذه الوثائق بوضوح في جداول أعمال الاجتماعات على أنها وثائق معلومات؛
- (5) يجوز لهم طلب الكلمة في هذه الاجتماعات لتقديم رأي أو معلومات حول نقاط تدرج ضمن اختصاصاتهم. ولا يتضمن هذا الرأي أي مقترفات ولا يُعامل معاملة المقترفات؛
- (6) يعطيهم الرئيس الكلمة بعد آخر متحدث من الدول الأعضاء أو أعضاء القطاعات المدرجين على قائمة المتتحدثين؛
- (7) يمكن أن يدعوهם الرئيس أثناء الاجتماع إلى تقديم بيان أو معلومات ذات صلة قد تساعده في مداولات الاجتماع؛
- (8) يتم تسجيلهم بالشكل الذي يُسهل على المشاركين في المؤتمر أو الجمعية التعرف عليهم كمراقبين؛
- (9) يتم ترتيب جلوسهم طبقاً للترتيب الهجائي الفرنسي مباشرة بعد الدول الأعضاء والمراقب وفقاً للقرار 99 (المراجع في أنطالي، 2006) وأعضاء القطاعات.

يجب تسجيل المشاركين من إحدى المنظمات التي تشارك كمراقب بصفة استشارية وتتمتع أيضاً بوضع عضو قطاع في الاتحاد، في القطاع ذي الصلة، إما كمراقب أو كممثل لعضو قطاع.

ثالثاً - اجتماعات القطاعات

استناداً إلى الممارسة المطبقة منذ زمن طويل، فإن المنظمات التي ليس لها وضع في الاتحاد سوى وضعها كمراقب بصفة استشارية، يمكنها المشاركة في اجتماعات القطاعات (مثل اجتماعات لجان الدراسات أو الأفرقة المتفرعة عنها) وبهذه الصفة يجوز لها تقديم مساهمات أو مداخلات شفهية في الاجتماعات.

الملحق 3 للقرار 145 (أنطاليا، 2006)

المراقبون الذين لا يشاركون بصفة استشارية

يُعطى الحقوق التالية للمنظمات والكيانات التي تُقبل مشاركتها كمراقب في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته وفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الاتحاد:

أولاً - مؤتمرات المندوبيين المفوضين (المادة 23، الرقم 269E)

هؤلاء المراقبون:

- (1) يُسمح لهم بحضور الجلسات العامة؛
- (2) يجوز لهم، ما لم تقرر الجلسة العامة خلاف ذلك، حضور اللجان والأفرقة المتفرعة عنها، باستثناء لجنة التوجيه ولجنة مراقبة الميزانية ولجنة أوراق الاعتماد ولجنة الصياغة؛
- (3) من حقهم الحصول على جميع وثائق المؤتمر في حدود القيد المقررة بالنسبة لعدد النسخ الموزعة؛
- (4) يمكن أن يدعوهم الرئيس أثناء الاجتماع إلى تقديم بيان أو معلومات ذات صلة قد تساعد في مداولات الاجتماع؛
- (5) يتم ترتيب جلوسهم طبقاً للترتيب المجائي الفرنسي بعد المشاركين الآخرين.

ثانياً - مؤتمرات الاتصالات الراديوية (المادة 24، الرقم 280) والمؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية (المادة 3، الرقم 49 والمادة 24، الرقم 280 والمادة 33، الرقم 476)

هؤلاء المراقبون:

- (1) يُسمح لهم بحضور الجلسات العامة؛
- (2) يجوز لهم، ما لم تقرر الجلسة العامة خلاف ذلك، حضور اللجان والأفرقة المتفرعة عنها، باستثناء لجنة التوجيه ولجنة مراقبة الميزانية ولجنة أوراق الاعتماد ولجنة الصياغة؛

- (3) من حقهم الحصول على جميع وثائق المؤتمر في حدود القيود المقررة بالنسبة لعدد النسخ الموزعة؟
- (4) يمكن أن يدعوهم الرئيس أثناء الاجتماع إلى تقديم معلومات ذات صلة قد تساعد في مداولات الاجتماع أو تقديم بيان، دون أن يكون مسموحاً لهم بالمشاركة في المناقشات؛
- (5) يتم ترتيب جلوسهم طبقاً للترتيب المجائي الفرنسي بعد المشاركين الآخرين.

القرار 146 (المراجع في بوسان، 2014)

استعراض ومراجعة لوائح الاتصالات الدولية دوريًا

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بال المادة 25 من دستور الاتحاد، بشأن المؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية (WCIT)؛

ب) بالرقم 48 من المادة 3 من اتفاقية الاتحاد، بشأن المؤتمرات والجمعيات الأخرى؛

ج) بفقرة إذ يدرك هـ من القرار 4 (دبي، 2012) للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية، بشأن "الاستعراض الدوري للوائح الاتصالات الدولية" والتي تفيد بأن "لوائح الاتصالات الدولية تتضمن مبادئ توجيهية رفيعة المستوى ينبغي لا تتطلب إجراء تعديلات على فترات زمنية متقاربة، إلا أن طبيعة قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سريع الحركة قد تقتضي استعراضها بصورة دورية"،

يقرر

1 أن يجري الاستعراض الدوري للوائح الاتصالات الدولية عادةً مرة كل ثمان سنوات؛

2 أن تبدأ عملية استعراض لوائح الاتصالات الدولية في عام 2017، ويفضل في أن تبدأ في مطلع السنة،

يكلف الأمين العام

1 بالدعوة لاجتماع فريق خبراء معني بلوائح الاتصالات الدولية (EG-ITR) لمراجعة هذه اللوائح، ونُفتح أبوابه للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في الاتحاد ويحدد مجلس الاتحاد اختصاصات هذا الفريق وأساليب عمله؛

2 بتقديم تقرير فريق الخبراء المعنى بلوائح الاتصالات الدولية إلى المجلس في دورته لعام 2018 كي ينظر فيه وينشره ويقدمه لاحقاً إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام 2018،

يكلف المجلس

- 1 بتحديد اختصاصات فريق الخبراء المعنى بلوائح الاتصالات الدولية وأساليب عمله؛
- 2 بدراسة تقرير فريق الخبراء المعنى بلوائح الاتصالات الدولية في دورته لعام 2018 وتقديمه إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام 2018 مشفوعاً بملحوظات المجلس بشأنه،

يكلف مديرى المكاتب

- 1 بالمساهمة، كل في مجال اختصاصه، ومشورة من الفريق الاستشاري ذي الصلة، في الاستعراض المسبق للوائح الاتصالات الدولية، علمًا بأن عمل قطاع تقدير الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) هو الأقرب صلة بلوائح الاتصالات الدولية؛
- 2 بتقديم نتائج أعمالهم إلى فريق الخبراء المعنى بلوائح الاتصالات الدولية؛
- 3 بالنظر في تقديم منح، حسب الموارد المتاحة، إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وفقاً للقائمة التي وضعتها الأمم المتحدة من أجل توسيع مشاركتها في فريق الخبراء،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

- إلى المشاركة والمساهمة في أعمال فريق الخبراء المعنى بلوائح الاتصالات الدولية، من أجل استعراض لوائح الاتصالات الدولية

يدعو مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام 2018

- إلى النظر في تقرير فريق الخبراء المعنى بلوائح الاتصالات الدولية، من أجل استعراض لوائح الاتصالات الدولية واتخاذ ما يلزم من إجراءات، حسب الاقتضاء.

القرار 148 (أنطاليا، 2006)

مهام نائب الأمين العام ووظائفه

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (أنطاليا، 2006)،

إذ يضع في اعتباره

(أ) أن القرار 108 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبيين المفوضين طلب من المجلس إنشاء فريق عمل مفتوح أمام مشاركة الدول الأعضاء، يكفل بما يلي:

‘١’ دراسة سير العمل في لجنة التنسيق، بما في ذلك مهام نائب الأمين العام ودور المسؤولين المنتخبين الآخرين؛

‘٢’ تقديم تقرير إلى المجلس يتضمن بوجه خاص مشاريع النصوص التي قد تكون ضرورية في حالة تعديل دستور الاتحاد أو اتفاقيه، والتي يمكن للدول الأعضاء أن تستعملها لدى إعداد مقترحاتها في هذا الشأن أثناء المؤتمر التالي للمندوبيين المفوضين؛

(ب) أن مهام نائب الأمين العام ووظائفه غير مدرجة في الصكوك الأساسية للاتحاد،

وإذ يلاحظ

أن المجلس أنشأ في دورته لعام 2003 فريق عمل للنظر في هذه المسألة،

وإذ يلاحظ كذلك

(أ) أن الأمين العام مسؤول عن الإدارة العامة لموارد الاتحاد؛

(ب) أن على الأمين العام أن يفوض إلى نائب الأمين العام القيام ببعض وظائف إدارة الاتحاد،

وقد درس

تقرير فريق العمل التابع للمجلس المعنى بالقرار 108 الذي قدم إلى المجلس في دورته العادية لعام 2005،

ويذيعترف

بالحاجة إلى الاستفادة المثلثي من منصب نائب الأمين العام في إدارة الاتحاد،

يقرر

ضرورة تحديد مهام نائب الأمين العام من أجل توضيح مسؤولياته التشغيلية والإدارية وفقاً للصكوك الأساسية حرصاً على مزيد من الشفافية والفعالية في إدارة الاتحاد،

يكلف الأمين العام

1 بإعداد توجيهات محددة تتعلق بالمهام المفوضة إلى نائب الأمين العام وتقديمها إلى الدورة العادية المقبلة للمجلس للنظر فيها، حسب الاقتضاء؛

2 بإصدار توجيهات واضحة ومحددة بشأن المهام المفوضة إلى نائب الأمين العام وجعلها متاحة لأعضاء الاتحاد، وكذلك للموظفين فيه،

يكلف الأمين العام كذلك

بالإبلاغ عن أي تعديلات على التوجيهات بشأن المهام المفوضة إلى نائب الأمين العام طبقاً للفقرة يكلف الأمين العام أعلاه.

(أنطاليا، 2006)

القرار 150 (المراجع في بوسان، 2014)

الموافقة على حسابات الاتحاد للسنوات 2010-2013

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) الرقم 53 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات؛

ب) التقرير الوارد في الوثيقة PP-14/65 المقدم من المجلس إلى هذا المؤتمر والمتصلق بالإدارة المالية للاتحاد للسنوات 2010-2013، والتقرير الصادر عن لجنة الإدارة والتنظيم لهذا المؤتمر (الوثيقة (PP-14/150

يقرر

الموافقة بصفة نهائية على حسابات الاتحاد للسنوات 2010-2013.

(أنطاليا، 2006) - (المراجع في غرداً الأخبار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 151 (المراجع في بوسان، 2014)

تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في الاتحاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) القرار 72 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر الذي يشير إلى أنه من الممكن قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتحاد وتحسينه كثيراً عن طريق عملية التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية التي تحدد الأنشطة المخطط لها خلال فترة هذه الخطط؛

ب) القرار 151 (المراجع في غواداداخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين الذي يكلف الأمين العام كذلك بمواصلة تحسين المنهجيات المتعلقة بالتنفيذ الكامل للميزنة على أساس النتائج (RBB) والإدارة على أساس النتائج (RBM)، بما في ذلك عرض ميزانيات الستين،

وإذ يعترف

أ) بأن انتقال تنفيذ عملية الميزنة على أساس النتائج والإدارة وعلى أساس النتائج في الاتحاد إلى المستوى التالي سيؤدي إلى مواجهة تحديات واتخاذ خطوات منها ضرورة إحداث تغيير كبير في الثقافة وتعريف الموظفين على جميع المستويات بمفاهيم ومصطلحات الإدارة على أساس النتائج؛

ب) بأن وحدة التفتيش المشتركة (IUA) لدى الأمم المتحدة قد ذكرت في تقرير لها صدر في عام 2004 بعنوان "تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في منظمات الأمم المتحدة" أن إحدى الخطوات الجوهرية لتحقيق الإدارة على أساس النتائج هي صياغة استراتيجية شاملة تهدف إلى تغيير طريقة عمل الوكالات ويتمثل توجهها المركزي في تحسين الأداء (تحقيق النتائج)؛

ج) بأن وحدة التفتيش المشتركة حددت عملية التخطيط والبرمجة والميزنة والمتابعة والتقييم وتفويض السلطات وتحقيق المساءلة؛ وكذلك أداء الموظفين وإدارة العقود، كدعائم رئيسية لتطوير نظام متين للإدارة على أساس النتائج

وإذ يشدد على

أن الغرض من الميزنة على أساس النتائج والإدارة على أساس النتائج هو ضمان توفير الموارد الكافية للأنشطة التي تتمتع بأولوية عالية من أجل تحقيق النتائج المخطط لها،

يقرر أن يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

- 1 مواصلة تحسين المنهجيات المتصلة بالتنفيذ الكامل للميزنة على أساس النتائج (RBB) والإدارة على أساس النتائج (RBM)، بما في ذلك تحسينات في عرض ميزانيات الستين على أساس مستمر؛
- 2 مواصلة وضع إطار شامل لنتائج الاتحاد من أجل دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية والتنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية؛
- 3 باستحداث إطار شامل لرصد وتقييم الأداء لدعم إطار نتائج الاتحاد؛
- 4 بزيادة إدماج إطار إدارة المخاطر على مستوى الاتحاد في سياق الإدارة على أساس النتائج لضمان استخدام مساهمات الدول الأعضاء أفضل استخدام،

يكفل مجلس الاتحاد

- 1 مواصلة استعراض التدابير المقترحة واتخاذ الإجراءات الملائمة لكتفالة مواصلة التطوير والتنفيذ الملائم للميزنة على أساس النتائج (RBB) والإدارة على أساس النتائج (RBM) في الاتحاد؛
- 2 بمتابعة تنفيذ هذا القرار في كل دورة من دوراته اللاحقة وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر المندوبين المفوضين التالي.

(القرار 152 (المراجع في بوسان، 2014)

**تحسين الإدارة والمتابعة فيما يتعلق بمساهمة أعضاء القطاعات
والمنتسبين في تحمل نفقات الاتحاد**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) تقرير الأمين العام المرفوع إلى مجلس الاتحاد الوارد في الوثيقة C11/21، الذي يشير إلى تحسين في الأوضاع بفضل تنفيذ القرار 152 (المراجع في غوادارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين ويطلب في نفس الوقت أيضاً إمكانية التحليل بالمرونة عند تناول التقييد بالأجال الصارمة المحددة في الفقرة 6 من قسم "يقرر" من ذلك القرار،

ب) أن المجلس وافق في دورته لعام 2011، كما ورد في الفقرة 7.4 من الوثيقة C11/120، على منح الأمين العام المرونة اللازمة لمدة عام واحد فيما يتعلق بتنفيذ ذلك القرار على أن يرفع الأمين العام تقريراً إلى المجلس في دورته لعام 2012 عن التقدم المحرز، وأن المجلس في كل دورة من دوراته اللاحقة مدد منحة هذه المرونة لسنة إضافية،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

التقارير التي قدمها الأمين العام بناءً على ذلك إلى المجلس في دورته لعام 2012 في الوثيقة C12/10 وفي دورته لعام 2013 في الوثيقة C13/14 وفي دورته لعام 2014 في الوثيقة C14/14،

وإذ يحيط علماً

بأحكام المادة 33 من اتفاقية الاتحاد بشأن التزامات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والكيانات الأخرى فيما يخص تحمل نفقات الاتحاد والأثار المالية المرتبطة على نقض المشاركة،

وإذ يحيط علماً كذلك

بالتعديلات التي أدخلت على الرقم 240 من الاتفاقية لكي يسري مفعول نقض المشاركة في نهاية فترة ستة أشهر بعد التاريخ الذي يتلقى فيه الأمين العام تبليغاً بالنقض المذكور،

وإذ يدرك

- أ) سرعة حركة الأسواق والواقع المالي الذي تواجهه كيانات القطاع الخاص؛
- ب) ضرورة الحفاظ على أعضاء القطاعات والمتسبين واحتذاب المزيد منهم، نظراً لما يقدمونه من مساهمات ثمينة في أعمال الاتحاد؛
- ج) الحاجة إلى ضمان تحسين المتابعة والإشراف على المسائل المالية المتعلقة بأعضاء القطاعات والمتسبين من جانب الاتحاد والدول الأعضاء، وذلك من أجل ضمان المزيد من الاستقرار في مالية الاتحاد؛
- د) أن قواعد وإجراءات الإشراف على المسائل المالية المتعلقة بأعضاء القطاعات والمتسبين ينبغي تعديلها لكي تكون مرنة وفعالة، وبالتالي قابلة للتنفيذ بشكل تام،

وإذ يدرك كذلك

أنه نتج عن منح المجلس المرونة الالزامية للأمين العام في تطبيق القرار 152 (المراجع في غوادادالاخار، 2010)، فيما يتعلق باسترداد المتأخرات والتفاوض بشأن شروط الدفع والأحكام والشروط الخاصة في حالات الحيازة، تحسن في معدل التحصيل وانخفاض كبير في مدئونية أعضاء القطاعات والمتسبين،

يقرر

- 1 أن تعالج التغييرات البسيطة في أسماء وعناوين أعضاء القطاعات أو المتسبين إدارياً دون مقابل؛
- 2 عدم تطبيق الرقم 240 من الاتفاقية في حالة الاندماج بين أعضاء القطاعات أو المتسبين من نفس القطاع المبلغ عنه حسب الأصول إلى الأمين العام، وبالتالي لا يتربّ إلزام عضو القطاع أو المتسبّب نتيجة الاندماج بسداد أكثر من مساهمة واحدة عن مشاركته في أعمال القطاع المعنى؛

- 3 أن يقوم كل عضو قطاع أو منتب بدفع مساهمة مقدماً عن سنة انضممه أو قبول عضويته، تحسب اعتباراً من أول يوم من شهر انضممه أو قبولة، حسب الحاله؛
- 4 أن تعد فواتير المساهمات السنوية لأعضاء القطاعات أو المنتسبين الحاليين مقدماً وفي موعد أقصاه 15 سبتمبر من كل عام؛
- 5 أن تكون المساهمات السنوية لأعضاء القطاعات أو المنتسبين الحاليين مستحقة الدفع اعتباراً من 31 مارس من كل عام؛
- 6 أنه في حالة التأخير عن الدفع، ينبغي تعليق المشاركة في أعمال الاتحاد في حالة عضو القطاع أو المنتسب، بعد ستة أشهر (180 يوماً) من تاريخ استحقاق المساهمة السنوية، وإذا لم يكن ثمة جدول للسداد جرى التفاوض بشأنه والموافقة عليه، فينبعي استبعاد عضو القطاع أو المنتسب بسبب عدم الدفع بعد ثلاثة أشهر (90 يوماً) من تاريخ استلام التبليغ بتعليق المشاركة؛
- 7 أنه، بغية الحفاظ على الأعضاء واسترداد الديون المستحقة سابقاً، يجوز أن يكون للأمين العام مرونة في تطبيق الفقرة 6 من "يقرر" في هذا القرار والتفاوض على خطط السداد مع أعضاء القطاعات والمنتسبين؛
- 8 أنه يجوز إعادة قبول أعضاء القطاعات والمنتسبين في الاتحاد بموجب الشروط العادلة وبعد دفع مساهمات العضوية؛
- 9 أن تبلغ فوراً الدولة العضو التي صدقت على عضو القطاع أو المنتسب بأي صعوبات قد تنشأ (مثل عدم الدفع أو إعادة البريد نظراً لعدم توفر معلومات بشأن العنوان الجديد)،

يكلف الأمين العام

بأن يقوم، بالتشاور مع مديري المكاتب، بمواصلة رفع تقارير إلى المجلس يعلمه بتنفيذ هذا القرار، مسلطًا الضوء على أي صعوبات قد تنشأ واقتراح المزيد من التحسينات، حسب الاقتضاء،

يكلف المجلس

باتخاذ التدابير الملائمة لتسهيل تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء

إلى الاستمرار في المشاركة بفعالية حسب الاقتضاء في متابعة المسائل المالية المتصلة بأعضاء القطاعات والمتسببن والإشراف على هذه المسائل.

(أطاليا، 2006) - (المراجع في غواداداخار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

(القرار 154 (المراجع في بوسان، 2014)

استعمال اللغات الرسمية الست في الاتحاد على قدم المساواة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

- أ) بالقرار 292/67 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن التعددية اللغوية؛
- ب) بالقرار 154 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛
- ج) بالقرار 115 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛
- د) بالقرار 104 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛
- ه) بالقرار 66 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛
- و) بالقرار 165 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛
- ز) بالقرار 168 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يؤكد من جديد

المبدأ الأساسي للمساواة في معاملة اللغات الرسمية الست المجسد في القرارات 115 (مراكش، 2002) و 154 (المراجع في غوادالاخارا، 2010)، بشأن استعمال اللغات الست على قدم المساواة،

وإذ يلاحظ بارتياح وتقدير

أ) الخطوات التي اتخذت حتى الآن لتنفيذ القرار 115 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين اعتباراً من 1 يناير 2005 والقرار 154 (المراجع في غوادالاخارا، 2010)؛

ب) التقدم المحرز في النجاح في تنفيذ القرار 104 (مينيابوليس، 1998) وما نجم عنه من تحسن في الكفاءات والوفورات؛

ج) التقدم المحرز في تنفيذ القرار 154 (المرأجع في غوادالاخارا، 2010) فيما يتعلق بتنسيق أساليب العمل وتحقيق الحد الأمثل في مستويات التوظيف في اللغات الست والتوحيد اللغوي لقواعد البيانات اللغوية الخاصة بالتعريف والمصطلحات وتحقيق مركبة وظائف التحرير؛

د) مشاركة الاتحاد في الاجتماع السنوي الدولي المعنى بترتيبات اللغات والوثائق والنشرات (IAMLADP)،

وإذ يدرك

أ) أن الترجمة التحريرية تمثل عنصراً أساسياً في عمل الاتحاد وهي تتيح فهماً مشتركاً بين جميع الأعضاء في الاتحاد بشأن المواضيع المهمة قيد المناقشة؛

ب) أهمية الحفاظ على تعدد اللغات في الخدمات وتحسينه، الأمر الذي يقتضيه الطابع العالمي للمنظمات التي تنتهي إلى منظومة الأمم المتحدة، كما نادي به تقرير وحدة التفتيش المشتركة لدى الأمم المتحدة عن تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة (الوثيقة 11/REP/2002/JIU)؛

ج) أنه مهما كان النجاح في تنفيذ القرار 115 (مراكش، 2002)، فإن التحول إلى ست لغات لا يمكن، لأسباب شتى، أن يتحقق بين عشية وضحاها، وأن لا مناص من "فترة انتقالية" تمهيداً للتنفيذ الكامل؛

د) ما أنجزه فريق العمل التابع لمجلس الاتحاد المعنى باللغات من أعمال، وكذلك العمل الذي حققه الأمانة نحو تنفيذ توصيات فريق العمل التي وافق عليها المجلس في دورته لعام 2009، وخصوصاً ما يتعلق بتوحيد قواعد البيانات اللغوية الخاصة بالتعريف والمصطلحات ومركبة وظائف التحرير، وتكامل قواعد بيانات المصطلحات في اللغات العربية والصينية والروسية وكذلك توحيد إجراءات العمل في أقسام اللغات الست،

وإذ يدرك كذلك

ما يواجهه الاتحاد من القيود المفروضة على الميزانية،

بقرر

مواصلة اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان استعمال اللغات الرسمية للست في الاتحاد على قدم المساواة وتوفير الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية لوثائق الاتحاد، على الرغم من أن بعض الأعمال في الاتحاد (مثل أعمال فرق العمل والمؤتمرات الإقليمية) قد لا تستدعي استعمال اللغات للست كلها،

يكلف الأمين العام بالتعاون الوثيق مع مديرى المكاتب

بأن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس وإلى فريق العمل التابع للمجلس والمعنى باللغات (CWG-LANG)، اعتباراً من دورة عام 2015، يتضمن:

- تطور ميزانية نفقات الترجمة التحريرية للوثائق إلى اللغات الرسمية للست في الاتحاد منذ عام 2010 مع مراعاة التباينات في حجم خدمات الترجمة التحريرية كل عام؛
- الإجراءات التي اعتمدتها المنظمات الدولية الأخرى داخل منظمة الأمم المتحدة وخارجها والدراسات المرجعية عن تكاليف الترجمة التحريرية فيها؛
- المبادرات التي طبقتها الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة لزيادة الكفاءة وتقليل التكاليف تنفيذاً لهذا القرار ومقارنتها بتطور الميزانية منذ عام 2010؛
- الإجراءات البديلة التي يمكن أن يعتمدتها الاتحاد فيما يخص الترجمة التحريرية، ومزاياها وعيوبها؛
- التقدم في تنفيذ التدابير والمبادرات التي اعتمدتها المجلس في دورته لعام 2014 فيما يخص الترجمة التحريرية والشفوية،

يكلف المجلس

1 بتحليل تطبيق الاتحاد لإجراءات بديلة فيما يخص الترجمة التحريرية، بغية تقليل نفقات الترجمة التحريرية والنسخ في ميزانية الاتحاد، والحفاظ في الآن ذاته على مستوى جودة الترجمة الحالي والاستخدام الصحيح للمصطلحات التقنية للاتصالات أو تحسينها؟

2 بتحليل تطبيق المبادئ والتدابير المحدثة لخدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية التي اعتمدتها المجلس في دوره لعام 2014، بما في ذلك من خلال استخدام المؤشرات المناسبة، آخذًا في الحسبان القيد المالية، واضعًا في اعتباره المهدى النهائي للتنفيذ الكامل لمعاملة اللغات الرسمية المست على قدم المساواة؛

3 باتخاذ التدابير التشغيلية الملائمة ومتابعتها، ومنها مثلاً:

مواصلة استعراض خدمات الوثائق والمنشورات في الاتحاد بغية إزالة أي ازدواج وتحقيق التأزّر؛ -

تسهيل تقديم خدمات لغوية تتسم بالجودة العالية والكفاءة (الترجمة الشفوية والوثائق والمنشورات ومواد إعلام الجمهور) في الوقت المناسب باللغات المست في آن واحد، وذلك دعمًا للغايات الاستراتيجية للاتحاد؛ -

دعم المستويات المثلثى من الموظفين، من فيهم الموظفون الدائمون والمؤقتون والتعاقد الخارجي، وفي الوقت نفسه ضمان نوعية عالية في الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية؛ -

مواصلة تنفيذ أفضل وأكفاء استخدام لتقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) في الأنشطة المتعلقة باللغات والمنشورات، آخذًا في الاعتبار التجربة التي أكتسبتها منظمات دولية أخرى وأفضل الممارسات؛ -

مواصلة استكشاف وتنفيذ جميع التدابير الممكنة الكفيلة بتخفيف طول الوثائق وحجمها (تحديد عدد الصفحات، ملخصات تنفيذية، مواد ترافق في ملحقات أو يمكن النفاذ إليها عبر وصلات إلكترونية) وتحقيق اجتماعات مراعية للبيئة، حيثما يكون مبرراً، دون النيل من نوعية ومحفوظ الوثائق الواجب ترجمتها أو نشرها، ودون أن يغرب عن البال بأي حال ضرورة الامتثال لمبدأ التعددية اللغوية المنظومة للأمم المتحدة؛ -

- القيام كأمر ذي أولوية باتخاذ التدابير الضرورية، قدر المستطاع عملياً، لاستعمال اللغات المست على قدم المساواة في الموقع الإلكتروني للاتحاد من حيث تعدد لغات المحتوى وسهولة استعمال الموقع؛
- 4 برصد الأعمال التي تقوم بها أمانة الاتحاد بشأن:
- استكمال مشاريع المصطلحات باللغة العربية التي أقرها المجلس، باستخدام الاعتمادات التي خصصت بالفعل لهذا الغرض؛
 - دمج كل قواعد البيانات القائمة والتي تتضمن التعريف والمصطلحات في نظام مركزي، واتخاذ التدابير الملائمة للحفاظ على هذا النظام وتوسيعه وتحديثه؛
 - استكمال قاعدة بيانات الاتحاد الخاصة بمصطلحات وتعريفات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتشديد بوجه خاص على كل لغة وعلى جميع اللغات، لا سيما العربية، التي يستمر النقص في مصطلحاتها؛
 - تزويد أنواع اللغات المست بما يلزمها من الموظفين المؤهلين والأدوات الضرورية للوفاء بمتطلباتها في كل لغة؛
 - تعزيز صورة الاتحاد وفعالية أعماله في إعلام الجمهور، باستعمال لغات الاتحاد المست جميعها، بسبل شق منها نشر مجلة أخبار الاتحاد واستحداث موقع للاتحاد على شبكة الويب وتنظيم البث على الإنترنت وأرشفة التسجيلات وإصدار وثائق تستهدف إعلام الجمهور، بما في ذلك الإعلان عن أحداث تليكوم الاتحاد والنشرات الإعلامية الإلكترونية، وما شابه ذلك؛
- 5 بإبقاء فريق العمل التابع للمجلس وللمعنى باللغات، لرصد ما يحرز من تقدم وإحاطة المجلس علمًا بتنفيذ هذا القرار؟
- 6 باستعراض أنواع المواد المقرر إدراجها في الوثائق الصادرة والمترجمة، بالتعاون مع الأفرقة الاستشارية للقطاعات؛

- 7 بمواصلة النظر في تدابير تخفيض تكاليف وحجم الوثائق، دون المساس بالجودة، كبند قائم، لا سيما للمؤتمرات والجمعيات؛
- 8 يرفع تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل عن تنفيذ هذا القرار،
يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات
- 1 إلى الحرص على أن تستخدم المجتمعات اللغوية النسخ اللغوية المختلفة المقابلة من الوثائق والنشرات وتقوم بتوزيلها وشرائطها، بغية تعظيم استفادتها منها وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة؛
- 2 إلى أن تقدم بمساهماتها ومدخلاتها قبل بدء المؤتمرات والجمعيات بوقت كافٍ وأن تحد من حجمها وكميتها إلى أقصى حدٍ ممكن.

(إيطاليا، 2006) - (المراجع في غواداداخار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 157 (المراجع في بوسان، 2014)

تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع في الاتحاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالرقم 118 من دستور الاتحاد الذي يشير إلى مسؤولية الاتحاد المزدوجة بصفته وكالة متخصصة للأمم المتحدة وبصفته وكالة منفذة تقوم بتنفيذ المشاريع في إطار المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة أو بموجب ترتيبات التمويل الأخرى، وذلك لتسهيل تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسينها، بما يقدمه وينظممه وينسقه من أنشطة التعاون والمساعدة التقنية؛

ب) بالقرار 135 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر حول مشاركة الاتحاد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي غيره من برامج منظومة الأمم المتحدة وفي ترتيبات تمويل أخرى، قد كلف مجلس الاتحاد بالتخاذل جميع الإجراءات الازمة لضمان أقصى درجات الفعالية لمشاركة الاتحاد في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي ترتيبات التمويل الأخرى؛

ج) بالقرار 52 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات حول تعزيز دور قطاع تنمية الاتصالات بوصفه وكالة منفذة، يؤكد على أهمية إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص كوسيلة فعالة لتنفيذ المشاريع المستدامة للاتحاد، والاستفادة من الخبرات المتوفرة محلياً في تنفيذ مشاريع الاتحاد على أساس إقليمية أو وطنية؛

د) بالقرار 17 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات حول تنفيذ المبادرات التي اعتمدتها المناطق الست لقطاع تنمية الاتصالات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقليمية والعالمية؛

هـ) الملحق 2 للمقرر 5 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤقر، بشأن تدابير من أجل تخفيض الإنفاق الذي يسلط الضوء على أهمية التنسيق مع المنظمات الإقليمية بغية تقاسم الموارد المتاحة وتخفيض تكاليف المشاركة،

وإذ يدرك

أ) أن الاتحاد، من أجل الاضطلاع بدوره كوكالة تنفيذ لمشاريع التنمية، يحتاج التمويل اللازم لتنفيذها؛

ب) أن تنفيذ المشاريع لا يزال ينقصه التمويل اللازم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى؛

ج) أنه يلزم تعزيز مزيد من التفاعل مع الدول الأعضاء، وأعضاء القطاعات، والمؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية والدولية، بغية إيجاد وسائل أخرى لتمويل هذه المشاريع؛

د) أهمية النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، من بين أمور أخرى، لإتاحة النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو ميسور التكاليف ومتكافئ وشامل للجميع،

وإذ يلاحظ

أ) أن استدامة دور قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد في تنفيذ مشاريع التعاون التقني مع البلدان النامية¹ وإقامة علاقات للأعمال التجارية/الرopian تعتمد على تكوين واستمرار وجود مستوى من الخبرات المتخصصة لدى الأمانة يسمح لمكتب تنمية الاتصالات (BDT) بإدارة المشاريع بفعالية وسرعة وكفاءة؛ ولهذا الغرض ينبغي أن يكون تعزيز قدرات التدريب في الاتحاد، على النحو المتوخى في القرار 48 (المراجع في أنطاليا، 2006) لهذا المؤقر عاملاً مساهماً في استدامة الخبرات المطلوبة لتعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ب) أن تعزيز الخبرات المتخصصة لدى مكتب تنمية الاتصالات في مجال تنفيذ المشاريع وإدارتها؛
سيتطلب أيضاً تحسين المهارات في مجال تعبئة الموارد والتمويل؛

ج) استمرار الاتحاد في تنفيذ الميزنة القائمة على أساس النتائج (RBB) والإدارة القائمة على أساس النتائج (RBM)، لضمان توفير الموارد الكافية للأنشطة الجاري تنفيذها من أجل تحقيق النتائج المخطط لها؛

د) أن فعالية دور الاتحاد في تنفيذ المشاريع ستزيد من خلال التعاون الوثيق والتنسيق مع المنظمات المتخصصة على الصعيدين الإقليمي والدولي،

يقرر تكليف الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتنفيذ استراتيجية تهدف إلى تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع، مع مراعاة الخبرات والدروس التي استفاد منها مكتب تنمية الاتصالات لتحديد المنهجيات المناسبة للتنفيذ، والوسائل الممكنة لتوفير التمويل، والشركاء الاستراتيجيين، بغية تنفيذ المبادرات الإقليمية؛

2 بمواصلة استعراض أفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة وفي منظمات خارج الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني بقصد النهوض بهذه الممارسات عند عرض أنشطة التعاون التقني والمساعدة وتنظيمها وتنسيقها، وفقاً للرقم 118 من الدستور؛

3 بضمان الاتفاق حول أولويات التمويل ووسائله، قبل تنفيذ المبادرات، ما يقيم عملية تشارکية شاملة مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية؛

4 بالعمل على تحديد الخبرات المتخصصة المطلوبة في مجال إدارة المشاريع وتنفيذها بالإضافة إلى مجال تعبئة الموارد والتمويل؛

5 بتشجيع المشاريع من جميع المصادر مع مراعاة تحقيق أهداف القطاع وفق ما اعتمدته القرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، وتعزيز مشاركة الجمهور والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية؛

- 6 بالتركيز على تنفيذ مشاريع كبيرة مع التفكير بدقة في تنفيذ مشاريع أصغر حجماً؛
- 7 بضمان تحديد حد أدنى مقداره 7 في المائة من تكاليف الدعم المرتبطة بتنفيذ المشاريع في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو ترتيبات التمويل الأخرى، كهدف لاستردادها، مع توفير بعض المرونة من أجل المفاوضات أثناء مناقشات التمويل؛
- 8 الاستمرار في دراسة النسبة المئوية للموارد الخاصة بتكليف الدعم لهذه المشاريع بهدف زيادة بغية الاستفادة منها لتحسين وظيفة التنفيذ؛
- 9 بتوظيف موظفين مؤهلين من داخل الاتحاد، أو من خارجه إذا ما اقتضت الضرورة، ضمن الحدود المالية التي تضعها مؤشرات المندوبين المفوضين أو بموجب الموارد الخاصة بتكليف الدعم لهذه المشاريع، بغية تعزيز قيام الاتحاد بمسؤوليته في تنظيم أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين وتنسيقها وضمان استمرارية هذه الوظيفة واستدامتها؛
- 10 بالنهوض بالتعاون الوثيق مع مديرى مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقدير الاتصالات من أجل تنفيذ المبادرات الإقليمية؛
- 11 بإعداد تقارير سنوية إلى المجلس حول التقدم المنجز في تنفيذ الوظائف المحددة في الرقم 118 من الدستور وحول تنفيذ هذا القرار،
- يقرر أيضاً
- تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع طبقاً للرقم 118 من الدستور عند تقديم مساعدات التعاون التقني و عند تنفيذ المشاريع عن طريق:
- ‘1’ التعاون والشراكة مع المنظمات المختصة المعنية على الصعيد الدولي والإقليمي، خاصة في المجالات التي يمكن للاتحاد أن يستفيد فيها من الخبرات المتخصصة؛

² الاستفادة من الخبراء المحليين والإقليميين عند تقديم وتنسيق أنشطة التعاون والمساعدة التقنية لتعظيم الموارد ولضمان الاستمرارية لما بعد فترة المشروع؛

³ توفير أي مواد ذات صلة لأعضاء الاتحاد من تعاون تقي أو نشاط من أنشطة المساعدة بحيث يمكن الاستفادة منها في جهود مستقبلية،

يكلف المجلس

بالنهوض بعملية تشاركية شاملة مع جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لضمان الاتفاق حول أولويات التمويل ووسائله، قبل الشروع في المبادرات وتنفيذها.

(أنطاليا، 2006) - (المراجع في غواصاً الأخبار، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 158 (المراجع في بوسان، 2014)

قضايا مالية ينظر فيها المجلس

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

- أ) المادة 28 من دستور الاتحاد والمادة 33 من اتفاقية الاتحاد اللتين تتصالان بمالية الاتحاد؛
- ب) الحاجة إلى ضمان توازن الإيرادات والنفقات في كل ميزانية لفترة سنتين؛
- ج) القواعد والإجراءات والترتيبات المالية الخاصة بالمساهمات الطوعية والصناديق الاستثمارية المنصوص عليها في الملحق 2 للوائح المالية للاتحاد،

وإذ يلاحظ

- أ) نتائج فريق العمل التابع لمجلس الاتحاد المعنى بصياغة مشروع الخطة الاستراتيجية ومشروع الخطة المالية للفترة 2016-2019؛
- ب) الآثار الواقعة على الاتحاد من ناحية التكاليف نتيجة الدور الذي اضطلع به في متابعة وتنفيذ النتائج ذات الصلة لمرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- ج) ضرورة تحقيق استقرار عناصر الخطة المالية أثناء مؤتمرات المندوبين المفوضين؛
- د) أن الإيرادات المالية للاتحاد التي تستند إلى مساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات شهدت انخفاضاً مستمراً؛
- هـ) الحاجة إلى زيادة إيرادات الاتحاد بما من خلال زيادة مصادر إيراداته أو صياغة آليات مالية إضافية جديدة،

وإذ يلاحظ كذلك

اعتماد القرار 151 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن الإدارة على أساس النتائج،

يكلف الأمين العام

1 بدراسة تدابير جديدة ممكنة لتوليد إيرادات إضافية للاتحاد؛

2 بأن يقدم إلى المجلس، عن طريق فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد البشرية والمالية (CWG-FHR)، تقريراً عن نتائج هذه الدراسة ويوصي بالتدابير الالزامية،

يقرر تكليف المجلس

1 باستعراض نتائج فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية فيما يتعلق بالنهج الجديد الممكنة لزيادة الإيرادات الجديدة وتنفيذ تدابير، حسب الاقتضاء وعلى أساس مؤقت، تخضع للاستعراض في مؤتمر المندوبين المفوضين التالي؛

2 بدراسة إمكانية إنشاء آليات تكفل تحقيق استقرار مالي أكبر للاتحاد ووضع توصيات في هذا الصدد؛

3 باستعراض المنهجيات الحالية ودراسة بلورة رؤية مستقبلية لمشاركة أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية في أنشطة الاتحاد في جملة أمور من بينها، تحليل آثار المنهجيات المختلفة لتحديد الأسعار والهيكل الحالي للعضوية والفوائد وحقوق المشاركة بالنسبة لأعضاء القطاعات والمنتسبين إليها والهيئات الأكademie وأساليب زيادة مشاركة المنظمات غير المادفة للربح في عمل الاتحاد ومارسة إعفاء بعض المنظمات من رسوم العضوية؛

4 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم مع توصيات تتعلق بالإجراءات التي يمكن تنفيذها على أساس طويل الأجل، بما في ذلك أي تعديلات قد تكون مطلوبة في المواد ذات الصلة من دستور الاتحاد واتفاقيته.

القرار 159 (المراجع في بوسان، 2014)

مساعدة لبنان ودعمه من أجل إعادة بناء شبكات اتصالاته (الثابتة والمتنقلة)

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالمبادئ والمقاصد والأهداف النبيلة المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

ب) بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في دعم تحقيق التنمية المستدامة، وبالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

ج) بأهداف الاتحاد كما تنص عليها المادة 1 من دستور الاتحاد؛

د) بالفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ يعترف

أ) بأن وجود شبكة اتصالات موثقة أمر لا غنى عنه لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، لا سيما البلدان التي عانت من الكوارث الطبيعية أو الصراعات الداخلية أو الحروب؛

ب) بأن مرافق الاتصالات في لبنان قد تعرضت لخسائر جسيمة من جراء الحروب في هذا البلد؛

ج) بأن الأضرار التي لحقت بمرافق الاتصالات في لبنان مسألة ينبغي أن تكون موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، لا سيما الاتحاد الدولي للاتصالات الذي يعتبر الوكالة المتخصصة للأمم المتحدة المكلفة بشؤون الاتصالات؛

د) أن القرار 159 (أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين نص على أنه ينبغي الشروع في إجراءات لوزارة لبنان ودعمه في إعادة بناء شبكة اتصالاته؛

هـ) أن القرار 159 (أustralia, 2006) لم يترجم بعد إلى أفعال باستثناء البعثة الاستكشافية لخبير الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2007 التي انتهت بتقرير تقييمي يقدر الأضرار والخسائر في الإيرادات بمبلغ 547,3 مليون دولار أمريكي؟

و) بأن لبنان لن يتمكن، لا في الظروف الراهنة ولا في المستقبل القريب، من تطوير شبكة اتصالاته وبنيته التحتية لتبلغ المستوى المطلوب من الأداء والصلابة، بدون مساعدة المجتمع الدولي، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال المنظمات الدولية،

وإذ يأخذ في الاعتبار

أ) أن الجهد ستساعد على إعادة بناء وتحديث البنية التحتية لشبكة الاتصالات؛

ب) أن الجهد ستعزز أيضاً قدرة أنظمته الإدارية والأمنية على تلبية احتياجاته الاقتصادية والخدمة والأمنية في الاتصالات،

يقرر

1 ضرورة الاضطلاع بأعمال خاصة ومحددة في إطار أنشطة قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد، ممساعدة متخصصة من القطاعين الآخرين، من أجل تفاز هذا القرار وتقديم المساعدة والدعم المناسبين للبنان من أجل إعادة بناء شبكات اتصالاته (الثابتة والتنقلة) وتوفير الأمان لها؛

2 تحصيص الأموال اللازمة ضمن الموارد المتاحة في الاتحاد لتنفيذ هذا القرار،

يناشد الدول الأعضاء

أن تضمن توفير كل ما يمكن من مساعدة ودعم حكومة لبنان سواء على أساس ثنائي أو في إطار الأعمال الخاصة التي ينفذها الاتحاد المشار إليها أعلاه، وبالتنسيق مع هذه الأعمال في جميع الأحوال،

يكلف مجلس الاتحاد

أن يخخص الاعتمادات المالية الالزمة للأعمال المذكورة، في حدود الموارد المتاحة، وأن يتحرك في تنفيذها فعلياً،

يكلف الأمين العام

بأن يبحث على تنفيذ الأنشطة التي يتضطلع بها قطاعات الاتحاد الثلاثة طبقاً لأحكام الفقرة يقرر أعلاه على نحو يكفل أكبر قدر ممكن من الفعالية للأعمال التي يتضطلع بها الاتحاد لصالح لبنان، وأن يعرض على المجلس تقريراً دورياً عن هذا الموضوع.

(أطاليا، 2006) - (المراجع في غرداً الآخراء، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 160 (أنطاليا، 2006)

تقديم المساعدة إلى الصومال

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (أنطاليا، 2006)،

إذ يذكر

بالقرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يذكر كذلك

أ) بأهداف الاتحاد الدولي للاتصالات المنصوص عليها في المادة 1 من دستور الاتحاد،

ب) بالقرار 57 (الدوحة، 2006) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن تقديم المساعدة للصومال،

وإذ يعترف

أ) أن مؤتمر المندوبين المفوضين مع اعتماده القرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لم يخصص أي ميزانية لفائدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛

ب) أن البنية التحتية للاتصالات في الصومال قد تم تدميرها بالكامل من جراء الحرب الأهلية التي دامت خلال عقد ونصف عقد وأنه يلزم إعادة إنشاء الإطار التنظيمي لهذا البلد؛

ج) أن الصومال ليس لديها حالياً ما يكفي من البنية التحتية الوطنية للاتصالات ولا من إمكانيات النفاذ إلى شبكات الاتصالات الدولية أو إلى الإنترنت؛

د) أن أنظمة الاتصالات عامل أساسي لا بد منه لإعادة التعمير وإعادة التأهيل وللقيام بعمليات الإغاثة في البلد؛

هـ) أن الصومال لن تتمكن، لا في الظروف الحالية ولا في المستقبل القريب، من إعادة بناء أنظمة اتصالاتها وإعادة إنشاء هيكل تنظيمي ما لم تحصل على مساعدة المجتمع الدولي سواء على أساس ثنائي أم من خلال المنظمات الدولية،

وإذ يلاحظ

أن الصومال لم تحصل على أي مساعدات من الاتحاد خلال فترة زمنية طويلة بسبب الحرب وعدم وجود حكومة وطنية،

يقرر

أن يشرع الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات في أعمال خاصة، بمساعدة متخصصة من قطاع تقسيس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية، بما يؤدي إلى إطلاق مبادرة خاصة مشفوعة بأموال مخصصة ترمي إلى تقديم المساعدة والدعم إلى الصومال في إعادة بناء البنية التحتية للاتصالات وتحديثها وإعادة إنشاء وزارة اتصالات مجهزة جيداً وإنشاء مؤسسات ووضع سياسة عامة وتشريعات ولوائح للاتصالات وللเทคโนโลยيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك خطة الترقيم وإدارة الطيف ووسائل التعريف وبناء قدرات الموارد البشرية وكل أشكال المساعدات الضرورية الأخرى،

بيان شدد الدول الأعضاء

أن تقدم كل ما يمكن من مساعدة ودعم لحكومة الصومال سواء على أساس ثنائي أم في إطار الأعمال الخاصة التي يتخذها الاتحاد والمسار إليها أعلاه،

يدعم مؤتمر المندوبيين المفوضين

إلى تخصيص الاعتمادات المالية الالزمه لتنفيذ هذا القرار ضمن حدود الموارد المتاحة،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن ينفذ بالكامل برنامجاً لمساعدة أقل البلدان نمواً تكون فيه إعادة إنشاء البنية التحتية للاتصالات وإعادة تأهيلها جزءاً لا يتجزأ من البرنامج لكي يمكن للصومال الحصول على مساعدة مرتكزة في شتي الحالات التي لها الأولوية المقررة في البلد،

يكلف الأمين العام

أن ينسق الأنشطة التي تنفذها قطاعات الاتحاد الثلاثة في الاتحاد طبقاً للفقرة "يقرر" أعلاه، وأن يتتأكد من أن تكون الإجراءات التي يتخذها الاتحاد لصالح الصومال فعالة قدر الإمكان، وأن يرفع إلى المجلس تقريراً سنوياً بهذا الشأن.

(أنطاليا، 2006)

القرار 161 (أنطاليا، 2006)

مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعمها لإعادة بناء شبكة اتصالاتها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (أنطاليا، 2006)،

إذ يذكر

أ) بالمبادئ النبيلة، والمقاصد والأهداف المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي إعلان المبادئ الذي اعتمدته القمة العالمية لجتمع المعلومات؛

ب) بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في دعم تحقيق التنمية المستدامة، وبقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة بالوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

ج) بأهداف الاتحاد المنصوص عليها في المادة 1 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات،

وإذ يعترف

أ) بأن وجود شبكة اتصالات موثوقة أمر لا غنى عنه لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، ولا سيما البلدان التي عانت من الكوارث الطبيعية أو النزاعات الداخلية أو الحروب؛

ب) بأن البنية التحتية الأساسية للاتصالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أصبت بأضرار بالغة نتيجة النزاعات والحروب التي عانت منها البلاد خلال أكثر من عقد من الزمن؛

ج) بأن إصلاح قطاع الاتصالات الذي قامت به جمهورية الكونغو الديمقراطية وتضمن الفصل بين وظيفتي التشغيل والتنظيم، أدى إلى إنشاء هيئتين للتنظيم وشبكة أساسية للاتصالات تتطلب موارد مالية كبيرة لإنشائهما؛

د) أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تتمكن، لا في الظروف الحالية ولا في المستقبل القريب، من إعادة شبكة اتصالاتها إلى مستوى مقبول ما لم تحصل على مساعدة المجتمع الدولي سواء على أساس ثانوي أو من خلال المنظمات الدولية،

يقرر

أن يشرع الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات، بمساعدة متخصصة من قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقسيس الاتصالات، في الأعمال الخاصة الرامية إلى تقديم المساعدة والدعم المناسبين لجمهورية الكونغو الديمقراطية لإعادة بناء شبكة اتصالاتها الأساسية،

يناشد الدول الأعضاء

أن تقدم كل ما يمكن من مساعدة ودعم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء على أساس ثانوي أو في إطار الأعمال الخاصة التي ينفذها الاتحاد والمشار إليها أعلاه، وبالتنسيق مع هذه الأعمال في جميع الأحوال،

يكفل المجلس

بأن يخصص الاعتمادات المالية الازمة في حدود الموارد المتاحة، للأعمال المذكورة وأن يعمل على تنفيذها،

يكلف الأمين العام

بتسيير الأنشطة التي تضطلع بها القطاعات الثلاثة للاتحاد وفقاً لفقرة "يقرر" أعلاه، وأن يتخذ ما يلزم من تدابير بغية إنجاز أعمال الاتحاد لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية بأكثر ما يمكن من فعالية وأن يعرض على المجلس تقريراً عن هذا الموضوع.

(أنطاليا، 2006)

القرار 162 (المراجع في بوسان، 2014)

اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة

إن مؤتمر المتذوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بتقرير وحدة التفتيش المشتركة تحت عنوان "ثغرات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2006/2) ولا سيما التوصية 1 من هذا التقرير بشأن إنشاء لجنة رقابة خارجية مستقلة؛

ب) المقرر 565 للمجلس (دورة 2011) بشأن تعيين خمسة خبراء مستقلين للعمل كأعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) لمدة أربع سنوات؛

ج) المقرر 563 (المعدل في 2014) للمجلس الذي يضيف إلى اختصاصات فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) الاختصاص التالي "الاضطلاع سنويًا باستعراض سير تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) المقدمة سنويًا إلى المجلس، مع مراعاة القرار 162 (غماداً لآخر، 2010)"؛

وإذ يؤكد من جديد

الالتزامه بتوفير إدارة فعالة للاتحاد تكون خاضعة للمساءلة وتمييز بالشفافية،

وإذ يعترف

أ) بأن إنشاء لجنة استشارية مستقلة للإدارة يساهم في فعالية الإشراف على المنظمة وإدارتها؛
 ب) بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة هي أداة للإدارة ولا يوجد ازدواج بينها وبين وظائف المراجعة المالية التي يؤديها المراجع الداخلي أو الخارجي؛

ج) بأن الممارسة المتبعة في المؤسسات الدولية هي أن تعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بصفة لجنة استشارية من الخبراء وأن تساعد الهيئة الإدارية للمنظمة وفريق إدارتها في الاضطلاع بمسؤوليات الإشراف والإدارة التي تقع على عاتقهما؛

د) بالمساهمة القيمة للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في مساعدة مجلس الاتحاد والأمين العام في الأضطلاع بمسؤولياتهما الإدارية، بما في ذلك ضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالاتحاد وإدارة المخاطر وعمليات الإدارة،

وإذ يضع في اعتباره

توصيات مماثلي خدمات المراجعة الداخلية للحسابات في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بشأن إنشاء لجان مراجعة فعالة ومستقلة،

وإذ يشير إلى

التقارير السنوية التي قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة إلى المجلس بما في ذلك التوصيات الصادرة عنها،

يقرر

إرساء اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في الاتحاد الدولي للاتصالات على أساس متواصل وفقاً للاختصاصات الواردة في ملحق هذا القرار، وأن يستعرض ويعدّل اختصاصاتها عند اللزوم،

يكلف المجلس

1 بأن ينظر في التقارير السنوية والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة ويتخذ الإجراءات المناسبة؛

2 بأن يستعرض سير تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة؛

3 بأن يعيّن خمسة خبراء مستقلين بوصفهم أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة وفقاً لاختصاصاتها،

يكلف الأمين العام

بأن ينشر دون تأخير التقارير التي قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة إلى المجلس وأن يتيحها على موقع إلكتروني يستطيع الجمهور النفاذ إليه،

يدعو المجلس

بأن يقدّم تقريراً إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام 2018 عن أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة وعن تنفيذ هذا القرار.

ملحق القرار 162 (المراجع في بوسان، 2014)

اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في الاتحاد الدولي للاتصالات

الغرض

1 تعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) بصفة استشارية متخصصة، باعتبارها هيئة فرعية تابعة للمجلس، وتساعد المجلس والأمين العام في الاطلاع بمسؤولياتهما الإدارية بفعالية بما في ذلك ضمان عمل أنظمة الرقابة الداخلية بالاتحاد وإدارة المخاطر وعمليات الإدارة، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية. وعلى اللجنة الاستشارية أن تساعده على زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة ووظائف الإدارة بالنسبة إلى المجلس والأمين العام.

2 ستقدم اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المشورة إلى المجلس وإدارة الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن ما يلي:

أ) سبل تحسين نوعية التقارير المالية ومستواها، والإدارة، وإدارة المخاطر بما في ذلك الالتزامات الطويلة الأجل، والرصد والرقابة الداخلية في الاتحاد؛

ب) كيفية تنفيذ توصياتها؛

ج) ضمان استقلالية وظائف المراجعة الداخلية والخارجية وفعاليتها وموضوعيتها؛

د) كيفية تعزيز التواصل بين جميع أصحاب المصلحة والمراجعين الداخليين والخارجيين والمجلس وإدارة الاتحاد.

المسؤوليات

3 تتولى اللجنة الاستشارية المسؤوليات التالية:

أ) مهمة المراجعة الداخلية: تقديم المشورة إلى المجلس بشأن الموظفين والموارد وأداء وظيفة المراجعة الداخلية ومدى ملاءمة استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية؛

ب) إدارة المخاطر والضوابط الداخلية: تقديم المشورة للمجلس بشأن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الاتحاد، بما في ذلك إدارة المخاطر في الاتحاد وممارسات الإدارة؛

ج) البيانات المالية: تقديم المشورة للمجلس بشأن القضايا الناشئة عن البيانات المالية المراجعة للاتحاد، وعن الرسائل الموجهة إلى الإدارة وغيرها من التقارير الصادرة عن المراجع الخارجي للحسابات؛

د) المحاسبة: تقديم المشورة للمجلس بشأن مدى ملاءمة السياسات المحاسبية وممارسات الإقرار المالي وتقدير التغيرات والمخاطر في تلك السياسات؛

ه) المراجعة الخارجية للحسابات: تقديم المشورة للمجلس بشأن نطاق ونوع عمل المراجع الخارجي. ويمكن للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة تقديم المشورة بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي، بما في ذلك التكاليف ونطاق الخدمات التي ستقدم؛

و) التقييم: استعراض الشئون ذات الصلة بالموظفين والموارد وأداء مهمة التقييم في الاتحاد وإصدار المشورة للمجلس بحذا الشأن.

الصلاحيات

4 تتمتع اللجنة الاستشارية بجميع الصلاحيات الازمة لأداء مسؤولياتها بما في ذلك النفاذ الحر وغير المقيد إلى أي من المعلومات أو السجلات أو الموظفين (من فيهم العاملون في وظيفة المراجعة الداخلية)، وإلى مراجع الحسابات الخارجي أو أي مصلحة أعمال تعاقد معها الاتحاد الدولي للاتصالات.

5 يتاح لرئيس وظيفة المراجعة الداخلية بالاتحاد ومراجع الحسابات الخارجي نفاذ غير مقيد وسري إلى اللجنة الاستشارية والعكس.

6 تراجع اللجنة الاستشارية هذه الاختصاصات دورياً حسب الاقتضاء، ويُقدم أي تعديل مقترن إلى المجلس للموافقة عليه.

7 ليس للجنة الاستشارية، باعتبارها هيئة استشارية، سلطة إدارية أو سلطة تنفيذية أو مسؤوليات تشغيلية.

العضوية

8 تتألف اللجنة الاستشارية من خمسة أعضاء من الخبراء المستقلين، يعملون بصفتهم الشخصية.

- 9 يتعين أن تأتي الكفاءة المهنية والنزاهة في المقام الأول لدى انتقاء الأعضاء.
- 10 لا تضم اللجنة الاستشارية أكثر من عضو واحد من مواطني دولة واحدة من الدول الأعضاء بالاتحاد.
- 11 يراعى بأقصى قدر ممكن:
- أ) لا تضم اللجنة الاستشارية أكثر من عضو واحد من نفس المنطقة الجغرافية؛
- ب) التوازن في عضوية اللجنة بين البلدان المتقدمة والنامية¹ وبين القطاعين العام والخاص وبين الجنسين.
- 12 يتم انتقاء عضو واحد على الأقل على أساس مؤهلاته وخبراته (مؤهلاتها وخبراتها) كمسؤول رقابي كبير (مسؤول رقابية كبيرة) أو مدير مالي كبير (مديرة مالية كبيرة) ويفضل أن يكون ذلك في منظومة الأمم المتحدة أو في منظمة دولية أخرى، وذلك بأقصى قدر ممكن.
- 13 وللاضطلاع بدورهم بفعالية، ينبغي لأعضاء اللجنة الاستشارية إجمالاً امتلاك المعرف والمهارات والخبرات الرفيعة المستوى في المجالات التالية:
- أ) الشؤون المالية والمراجعة؛
- ب) إدارة المنظمات وهيكل المسائلة بما في ذلك إدارة المخاطر؛
- ج) القانون؛
- د) الإدارة العليا؛
- ه) تنظيم الأمم المتحدة وأو المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وهيكلها وسير أعمالها؛
- و) فهم عام لصناعة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 14 ينبغي للأعضاء أن يكون لديهم فهم جيد بصورة نموذجية لأهداف الاتحاد وهيكله الإداري وللقواعد ذات الصلة وطبيعته التنظيمية وبيئته الرقابية أو يعملوا على اكتساب هذا الفهم بسرعة.

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزيرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

الاستقلالية

15 نظراً لأن دور اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) هو إصداء المشورة الموضوعية، يتعين أن يبقى أعضاؤها مستقلين عنأمانة الاتحاد والمجلس ومؤتمر المندوبين المفوضين، ويتعين أن يكونوا بمنأى عن أي تضارب في المصالح، حقيقياً كان أو متصرفاً.

16 أعضاء اللجنة الاستشارية:

أ) لا يشغلون منصباً ولا يشاركون في أي نشاط قد يمس باستقلالهم عن الاتحاد الدولي للاتصالات أو عن الشركات التي لها علاقة تجارية مع الاتحاد؛

ب) لا يكونون قد عملوا أو شاركوا، حالياً أو خلال السنوات الخمس السابقة لتعيينهم في اللجنة الاستشارية، بأي صفة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات أو لدى عضو قطاع فيه أو هيئة متنسبة إليه أو وفد دولة من الدول الأعضاء، وألا تربطهم صلة قرابة مباشرة (على النحو الذي حدده النظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي الاتحاد الدولي للاتصالات) مع من يعمل في، أو له علاقة تعاقدية مع، الاتحاد أو عضو قطاع فيه أو هيئة متنسبة إليه أو وفد دولة من الدول الأعضاء؛

ج) يكونون مستقلين عن فريق الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات الخارجيين ووحدة التفتيش المشتركة؛

د) يكونون غير مؤهلين لأي عمل مع الاتحاد لمدة خمس سنوات على الأقل بعد آخر يوم من مدة عملهم في اللجنة الاستشارية.

17 يزاول أعضاء اللجنة الاستشارية مهامهم بصفتهم الشخصية، وينجح ألا يتتمسوا أو يقبلوا أي تعليمات فيما يتعلق بأدائهم في اللجنة من أي حكومة أو سلطة أخرى سواء كانت داخل الاتحاد أو خارجه.

18 يقع أعضاء اللجنة الاستشارية على إعلان وبيان سنوي بالمصالح الخاصة والمالية والمصالح الأخرى (التذليل ألف لهذه الاختصاصات). ويتعين أن يقدم رئيس اللجنة الإعلان والبيان بعد استكمالهما وتوقيعهما إلى المجلس فور بدء العضو مدة خدمته في اللجنة، وبعد ذلك على أساس سنوي.

الانتقاء والتعيين ومدته

- 19 ترد تفاصيل عملية انتقاء أعضاء اللجنة الاستشارية في التذليل باء لهذه الاختصاصات. وتشمل هذه العملية فريقاً للانتقاء من مثلي المجلس على أساس التوزيع الجغرافي المتكافئ.
- 20 يحيى فريق الانتقاء توصياته إلى المجلس ويقوم المجلس بتعيين أعضاء اللجنة.
- 21 يُعين أعضاء اللجنة الاستشارية للعمل لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لفترة ولاية ثانية وأخيرة مدتها أربع سنوات، ولا إلزام يقضى بتعاقب الولايتين. ولضمان استمرارية العضوية، يتعين أن يكون التعيين الأولي لعضوين من الأعضاء الخمسة لولاية واحدة مدتها أربع سنوات فقط، ويقع الاختيار على هذين العضوين بالقرعة في الاجتماع الأول للجنة. ويجب أن يختار أعضاء اللجنة أنفسهم الرئيس الذي يتعين عليه أداء مهامه بهذه الصفة لمدة ستين.
- 22 يجوز لأي عضو من أعضاء اللجنة أن يستقيل من عضويته بموجب إشعار خططي يقدم إلى رئيس المجلس. ويعين على رئيس المجلس إجراء تعين خاص للفترة المتبقية من مدة العضو وفقاً للأحكام الواردة في التذليل باء لهذه الاختصاصات لشغل هذه العضوية.
- 23 لا يحق إلا للمجلس إلغاء تعيين أي عضو في اللجنة الاستشارية، بموجب الشروط التي يحددها المجلس.

الاجتماعات

- 24 تجتمع اللجنة الاستشارية مرتين على الأقل في السنة المالية للاتحاد. ويعتمد العدد الفعلي للجتماعات في السنة على حجم العمل المتفق عليه للجنة والتوقيت الأكثر ملاءمة للنظر في مسائل معينة.
- 25 رهناً بهذه الاختصاصات، ستضع اللجنة نظامها الداخلي على نحو يساعد أعضاءها في تنفيذ مسؤولياتهم. ويعين إبلاغ المجلس بهذا النظام الداخلي ليأخذ علماً به.
- 26 النصاب القانوني للجنة هو ثلاثة أعضاء. وباعتبار أن الأعضاء يخدمون بصفتهم الشخصية، لا يسمح بحضور من ينوب عنهم.

27 يتعين على الأمين العام ومراجع الحسابات الخارجي ورئيس دائرة إدارة الشؤون المالية ورئيس دائرة إدارة الموارد البشرية ورئيس وظيفة المراجعة الداخلية وموظف الأخلاقيات أو مثيلهم حضور الاجتماعات عندما تدعوهم اللجنة إلى ذلك. وبالمثل قد توجه الدعوة إلى مسؤولين آخرين من تصل وظائفهم بالبنود المدرجة في جدول الأعمال.

28 إذا لم الأمر، يمكن للجنة أن تستعين بمستشار مستقل أو بخبراء خارジين آخرين لإسداء المشورة لها.

29 جميع الوثائق والمعلومات السرية التي تقدم إلى اللجنة، أو التي تحصل عليها اللجنة، تبقى طي الكتمان.

تقديم التقارير

30 سيقدم رئيس اللجنة الاستشارية استنتاجاته إلى رئيس المجلس والأمين العام، بعد كل اجتماع، على أن يقدم تقريراً سنوياً، خطياً وشخصياً على السواء، إلى المجلس للنظر فيه في دورته السنوية.

31 يمكن لرئيس اللجنة أن يبلغ رئيس المجلس، فيما بين دورات المجلس، بشأن أي قضية إدارية خطيرة.

32 ستجري اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة تقييماً ذاتياً يستند إلى أفضل الممارسات، وتقدم نتائجه إلى المجلس.

الترتيبيات الإدارية

33 سيقدم أعضاء اللجنة الاستشارية خدماتهم للصالح العام بدون أجر. ووفقاً للإجراءات التي تطبق على الموظفين المعينين في الاتحاد، يحق لأعضاء اللجنة الاستشارية:
أ) أن يتلقوا بدلاً يومياً؟

ب) ويحق لغير المقيمين منهم في كاتلون جنيف أو مدن فرنسا المجاورة استرداد مصاريف السفر، لحضور اجتماعات اللجنة الاستشارية.

34 ستقدم أمانة الاتحاد دعمها إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة.

التدليل ألف

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) استثمار إعلان وبيان المصالح الخاصة والمالية والمصالح الأخرى

التفاصيل 1
الاسم
2 المصالح الخاصة أو المالية أو المصالح الأخرى (ضع علامة في المربع المناسب)
<p><input type="checkbox"/> ليس لدى أي مصالح شخصية أو مالية أو أي مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو قد يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات أو الإجراءات التي اتخاذها أو في المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو في اللجنة.</p> <p><input type="checkbox"/> لدى مصالح شخصية أو مالية أو مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو قد يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات أو الإجراءات التي اتخذها أو في المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو في اللجنة.</p> <p><input type="checkbox"/> ليس لدى أي مصالح شخصية أو مالية أو أي مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو قد يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات أو الإجراءات التي اتخاذها أو في المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو في اللجنة. ومع ذلك، قررت تقديم بيان مصالحي الشخصية أو المالية أو أي مصالح أخرى في الوقت الراهن.</p>
3 المصالح الخاصة أو المالية أو الشخصية أو المصالح الأخرى لأفراد العائلة* (ضع علامة في المربع المناسب)
<p><input type="checkbox"/> حسب معلوماتي، ليس لدى أي عضو من أعضاء عائلتي الأقربين مصالح شخصية أو مالية أو أي مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات أو الإجراءات التي أقوم باتخاذها أو على المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو في اللجنة.</p> <p><input type="checkbox"/> لدى عضو من أعضاء عائلتي الأقربين مصالح شخصية أو مالية أو مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات والإجراءات التي أقوم باتخاذها أو المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو في اللجنة.</p> <p><input type="checkbox"/> حسب معلوماتي، ليس لدى أي عضو من أعضاء عائلتي الأقربين مصالح شخصية أو مالية أو أي مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات أو الإجراءات التي أقوم باتخاذها أو على المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو في اللجنة. ومع ذلك، قررت تقديم بيان بالمصالح المالية أو المصالح الأخرى الخاصة بأعضاء عائلتي الأقربين في الوقت الراهن.</p>
(*) ملاحظة: لأغراض هذا الإعلان، "عضو العائلة" يعني نفس المعنى المعرف في النظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين في الاتحاد الدولي للاتصالات).
<hr/> التوقيع الاسم التاريخ

**استماراة إعلان وبيان المصالح الخاصة
والمالية والمصالح الأخرى
(التذيل ألف، الصفحة 2 من 4)**

4 الكشف عن مصالح خاصة أو مالية أو أي مصالح أخرى ذات صلة

إذا وضعت عالمة داخل المربع الأول من البند 2 والمربع الأول من البند 3، تجاوز هذه الخطوة وانتقل إلى البند 5.

يرجاء ذكر أي مصالح شخصية أو مالية أو أي مصالح أخرى تخصك أو تخص أي فرد من أفراد عائلتك الأقربين يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات والإجراءات التي تقوم بالتخاذلها أو على المشورة التي تقدمها خلال قيامك بواجباتك الرسمية. يرجى أيضاً ذكر الأسباب التي تجعلك تعتقد أن هذه المصالح يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات أو الإجراءات التي تقوم بالتخاذلها أو على المشورة التي تقدمها خلال قيامك بواجباتك الرسمية.

من بين أنواع المصالح التي قد يتعين عليك الكشف عنها الاستثمارات العقارية أو تملك أسهم أو شركات الائتمان أو الوكالة أو مناصب إدارية أو شراكة في الشركات أو علاقات بجماعات الضغط أو مصادر أخرى كبيرة للدخل أو ديون كبيرة أو هدايا أو أعمال تجارية خاصة أو علاقات وظيفية أو طوعية أو اجتماعية أو شخصية.

التاريخ	الاسم	التوقيع

استمارة إعلان وبيان المصالح الخاصة والمالية والمصالح الأخرى (التدليل ألف، الصفحة 3 من 4)

٥ إعلان
<p style="text-align: right;">أعلن أنني:</p> <ul style="list-style-type: none"> • كعضو في اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)، أدرك مسؤولياتي طبقاً لاختصاصات اللجنة بأن: - أكشف أي تضارب في المصالح (حقيقي أو ظاهري)، وأقوم باتخاذ الخطوات المناسبة لتفادي هذا التضارب، فيما يتعلق بعوضي باللجنة؛ - عدم إساءة استعمال (أ) المعلومات الداخلية أو (ب) واجباتي أو وضعى أو سلطاتي أو نفوذى من أجل اكتساب أو السعي لاكتساب منفعة أو ميزة لي أو لأى شخص آخر. <p style="text-align: right;">وأعلن أنني:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قرأت اختصاصات اللجنة وفهمت ضرورة قيامي بالإعلان عن أي مصالح خاصة أو مالية أو أي مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات التي أقوم باتخاذها أو على المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو باللجنة. • أتعهد بإبلاغ رئيس اللجنة فوراً (الذي سيبلغ بدوره رئيس المجلس) بأى تغييرات تطرأ على ظروف الشخصية أو مسؤولياتي في العمل من شأنها أن تؤثر في محتويات هذا الإعلان وأن أقدم إعلاناً/إعلانات معدلة/معدلة باستخدام هذه الاستمارة. • أتعهد بالكشف عن أي مصالح خاصة أو مالية أو أي مصالح أخرى لأفراد عائلتي الأقربين حسب علمي بهذه المصالح، إذا طرأت ظروف أرى أنها يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات التي أقوم باتخاذها أو المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي الرسمية. • أدرك أن هذا الإعلان يحتاج إلى موافقة أي فرد من أفراد العائلة بقيام الاتحاد بجمع معلومات شخصية عنه مع إعلان بأنه/أها على علم بالغرض من وراء جمع هذه المعلومات الشخصية والشروط القانونية التي تخول جمع هذه المعلومات والأطراف الثالثة التي يمكن إطلاعها على هذه المعلومات الشخصية والموافقات. <hr/> <div style="display: flex; justify-content: space-around; align-items: center;"> <div style="text-align: center;"> <p>التاريخ</p> <hr/> </div> <div style="text-align: center;"> <p>الاسم</p> <hr/> </div> <div style="text-align: center;"> <p>التوقيع</p> <hr/> </div> </div>

**استماراة إعلان وبيان المصالح الخاصة
والمالية والمصالح الأخرى
(التذيل ألف، الصفحة 4 من 4)**

6 إعلان موافقة أعضاء العائلة الأقربين بالكشف عن مصالحهم الشخصية والمالية والمصالح الأخرى

إذا كنت قد وضعت علامة داخل المربع الأول من البند 3، تجاوز هذه الخطوة وانتقل إلى الخطوة 7.

يستكمل هذا الإعلان فرد/أفراد العائلة الأقربين لعضو اللجنة عندما يرى العضو أن المصالح الشخصية والمالية والمصالح الأخرى لهذا الفرد/هؤلاء الأفراد يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات والإجراءات التي يقوم/تقوم باتخاذها أو على المشورة التي يقدمها/تقدّمها خلال عضويتها/عضويتها للجنة.

اسم عضو العائلة _____

درجة القرابة بعضو اللجنة _____

اسم عضو اللجنة _____

التاريخ _____

اسم عضو العائلة _____

التوقيع _____

7 تقديم هذه الاستماراة

ترسل هذه الاستماراة بعد استكمالها وتوقعها إلى رئيس مجلس الاتحاد.

التدليل باء

العملية المقترحة لانتقاء أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة

عند شغور منصب في اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، يتم شغله طبقاً للعملية المحددة أدناه:

أ) يقوم الأمين العام بما يلي:

‘١’ يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تسمية أفراد ترى هذه الدول أنهم يمتلكون مؤهلات وخبرات متميزة؛

‘٢’ يمكن أن يضع إعلاناً في مجلات وأو صحف دولية مرموقة وعلى الإنترت لجذب اهتمام الأفراد الذين يملكون المؤهلات والخبرات المناسبة،

للعمل في اللجنة.

على أي دولة عضو تسمى أحد الأفراد طبقاً للفقرة الفرعية أ) ‘١’ أن تقدم نفس المعلومات التي يطلبها الأمين العام من المتقدمين في الإعلان المشار إليه في الفقرة أ) ‘٢’ وخلال نفس التوقيت.

ب) يتم تشكيل فريق انتقاء يتتألف من ستة أعضاء في مجلس المجلس يمثلون الأمريكتين، وأوروبا، وكوندولث الدول المستقلة، وإفريقيا، وآسيا وأسترالاسيا، والدول العربية.

ج) يقوم فريق الانتقاء، واضعاً في اعتباره اختصاصات اللجنة والطابع السري لعملية الانتقاء، باستعراض الطلبات الواردة والنظر فيها وإعداد قائمة تصفية بالمرشحين الذين قد يرغب في إجراء مقابلة معهم. وتقدم أمانة الاتحاد المساعدة إلى فريق الانتقاء، عند الاقتضاء.

د) يقترح فريق الانتقاء على المجلس بعد ذلك قائمة بأفضل المرشحين المؤهلين، على أن يعادل عددهم عدد الوظائف الشاغرة في اللجنة. وفي حالة انتهاء التصويت الذي يجريه فريق الانتقاء للبت فيما إذا كان أحد المرشحين سيدرج على قائمة المرشحين التي ستُفتح على المجلس بعدد متساو من الأصوات، يكون رئيس المجلس الصوت المرجو.

يجب أن تكون المعلومات المقدمة من فريق الانتقاء إلى المجلس من اسم المرشح وجنسه و الجنسية ومؤهلاته وخبراته المهنية. وعلى فريق الانتقاء أن يقدم تقريراً إلى المجلس بشأن المرشحين المؤوصى بتعيينهم في اللجنة.

ه) ينظر المجلس في التوصية لتعيين الأفراد في اللجنة.

و) يحدد فريق الانتقاء أيضاً مجموعة من المرشحين المؤهلين تأهيلاً مناسباً ويحتفظ بها لكي ينظر فيها المجلس إذا لزم الأمر من أجل ملء أي وظيفة شاغرة تنشأ لأي سبب (كالاستقالة أو العجز) خلال فترة ولاية اللجنة.

ز) مراعاةً لمبدأ التناوب، ينبغي تكرار الإعلان عن الوظائف مرة كل أربع سنوات، إذا رأى المجلس ذلك مناسباً، باستخدام عملية الانتقاء المحددة في هذا التذليل. وينبغي أيضاً تحدث مجموعة المرشحين المؤهلين تأهيلاً مناسباً المشار إليها في الفقرة الفرعية (و) باستخدام عملية الانتقاء نفسها.

القرار 164 (غواداداً لآخر، 2010)

توزيع مقاعد الدول الأعضاء في المجلس

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غواداداً لآخر، 2010)،

إذ يذكر

أ) بأن المجلس يتكون من دول أعضاء ينتخبها مؤتمر المندوبين المفوضين؛

ب) بأن عدد الدول الأعضاء في المجلس يحدده مؤتمر المندوبين المفوضين،

وعلماً

أ) أنه وفقاً للرقم 50A من اتفاقية الاتحاد، يجب ألا يتجاوز عدد الدول الأعضاء في المجلس نسبة 25 في المائة من العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الاتحاد،

وإذ يقر

بالحاجة إلى توضيح طريقة تطبيق مبدأ توزيع مقاعد الدول الأعضاء في المجلس توزيعاً منصفاً وفقاً للرقم 61 من دستور الاتحاد،

وإذ يقرر كذلك

بمداولات المجلس وفقاً للقرار 134 (أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن عدد الدول الأعضاء في المجلس،

يقرر

1 أن تطبق نسبة 25 في المائة على عدد الدول الأعضاء في كل منطقة إدارية للمجلس لتحديد عدد المقاعد التي ينبغي توزيعها للمنطقة؛

2 أن يتم تقرير الرقم المتاح عليه بعد هذا الحساب إلى أقرب عدد صحيح؛

3 أن يكون هذا العدد التقريري هو عدد المقاعد الموزعة للمنطقة،

يكلف الأمين العام

بإحاطة الدول الأعضاء علماً بالتغييرات في عدد الدول الأعضاء في الاتحاد وتأثيرها على توزيع مقاعد الدول الأعضاء في المجلس.

(عواد الاخبار، 2010)

القرار 165 (غواداداخارا، 2010)

المواعيد النهائية لتقديم المقترفات وإجراءات تسجيل المشاركين في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غواداداخارا، 2010)،

إذ يقرر

أ) بالرقم 224 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي يشير إلى أن أي دولة يمكن أن تقترح أي تعديل للدستور، شريطة أن يصل هذا المقترف إلى الأمين العام في موعد أقصاه ثمانية أشهر قبل التاريخ المحدد لافتتاح مؤتمر المندوبين المفوضين؛

ب) بالرقم 519 من اتفاقية الاتحاد، الذي ينص على شرط أن تقدم التعديلات على الاتفاقية في موعد أقصاه ثمانية أشهر قبل التاريخ المحدد لافتتاح مؤتمر المندوبين المفوضين؛

ج) القرار 114 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تفسير الرقم 224 من الدستور والرقم 519 من الاتفاقية،

وإذ يقرر أيضًا

أ) بالقسم 8 من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، بشأن الحدود الزمنية لتقديم المقترفات والتقارير إلى المؤتمرات وشروط تقديمها؛

ب) القسم 17 من القواعد العامة، بشأن المقترفات أو التعديلات المقدمة أثناء المؤتمر،

وإذ يضع في اعتباره

المقرر 556 الذي اعتمد المجلس في دورته لعام 2010 بشأن تقديم الوثائق إلى دورات المجلس، الذي ينص على أن جميع المساهمات ينبغي أن تقدم في موعد لا يتجاوز واحد وعشرين يوماً تقويمياً قبل افتتاح دورة المجلس لضمان ترجمتها في الوقت المناسب والنظر فيها على النحو الواجب أثناء دورة المجلس،

وإذ يلاحظ

- أ) أن التأخير في تقديم المساهمات لا يشق كاهل أمانة الاتحاد في معالجة مثل هذه المساهمات فحسب، بل يتسبب أيضاً في صعوبات جسيمة للوفود، ولا سيما الصغيرة منها، في قراءة الوثائق وإعداد المواقف بشأنها في الوقت المناسب وبطريقة عملية؛
- ب) أن التأخير في تقديم المساهمات يضر أيضاً بكفاءة أداء مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته فضلاً عن كفاءة أداء ما ينبع عنها من لجان وأفرقة عمل؛
- ج) أن الحاجة تدعو إلى تحديد موعد نهائي معقول لتقديم الوثائق إلى اجتماعات الاتحاد المذكورة أعلاه في المستقبل،

وإذ يأخذ في الحسبان

المقترح المقدم إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام 2010 الذي يطلب إلى المجلس أن يستكشف مع الأفرقة الاستشارية للقطاعات مسألة تنسيق المواعيد النهائية لتقديم الوثائق والإجراءات الناظمة للتسجيل لاجتماعات الاتحاد، وذلك بالتشاور مع الأمانة العامة ومديري المكاتب الثلاثة،

يقرر

تحديد موعد نهائي صارم لتقديم جميع المساهمات لا يتجاوز أربعة عشر يوماً تقويمياً قبل افتتاح مؤتمرات الاتحاد وجمعياته، بما فيها مؤتمرات المندوبيين المفوضين، وذلك باستثناء المواعيد النهائية المحددة في فقرة "إذ يقرر" (أ) وب) أعلاه، لضمان ترجمة هذه المساهمات في الوقت المناسب، والنظر فيها بدقة من جانب الوفود التي تحضر هذه المؤتمرات،

يكلف الأمين العام، بالتشاور مع مديري المكاتب

1. بأن يعد تقريراً للمجلس على أساس مستمر بشأن المسائل المذكورة أعلاه، بما في ذلك الآثار المالية ذات الصلة؛
2. بأن يبحث، مع الأفرقة الاستشارية للقطاعات حسب الاقتضاء، مسألة تنسيق المواعيد النهائية لتقديم المقتراحات، فضلاً عن الإجراءات الناظمة للتسجيل لاجتماعات الاتحاد.

القرار 166 (المراجع في بوسان، 2014)

**عدد نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات
والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن المادة 20 من اتفاقية الاتحاد المتعلقة بسير الأعمال في لجان الدراسات تنص على ما يلي:

1 ت تقوم كل من جمعية الاتصالات الراديوية، والجمعية العالمية لتقدير الاتصالات،
ومؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بتعيين رئيس لكل لجنة دراسات ونائب واحد للرئيس
أو أكثر. وتراعي بوجه خاص في تعيين الرؤساء نواب الرؤساء معايير الكفاءة
ومتطلبات التوزيع الجغرافي المنصف، وكذلك ضرورة تشجيع البلدان النامية على
المشاركة على نحو أكثر فاعلية؛

242

PP-98

2 إذا استدعت أعباء الأعمال الملقاة على عاتق أي لجنة من لجان الدراسات
ذلك، تعيين الجمعية أو المؤتمر العادل الإضافي الذي تراه ضرورياً من نواب الرئيس؛

243

PP-98

ب) أن جمعية الاتصالات الراديوية (RA) والجمعية العالمية لتقدير الاتصالات (WTSA) والمؤتمرات
ال العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) قد اعتمدت قرارات تتعلق بتعيين الرؤساء نواب الرؤساء للجان
الدراسات والأفرقة الاستشارية لكل منها والحد الأقصى لفترات ولايتهم،

وإذ يدرك

أ) أن قطاعات الاتحاد الثلاثة حددت حالياً إجراءات التعيين والمؤهلات المطلوبة ومبادئ توجيهية بشأن رؤساء ونواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات¹؛

ب) تجربة المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (دبي، 2014) بتعيين عدد يصل إلى نائب رئيس بتوافق الآراء لكل منطقة من المناطق الست من أجل سير العمل وإدارة كل فريق من الأفرقة المعنية بفعالية وكفاءة؛

ج) الحاجة إلى السعي إلى التمثيل المناسب وتشجيعه بالنسبة للرؤساء ونواب الرؤساء الذين يمثلون البلدان النامية²؛

د) ضرورة تشجيع المشاركة الفعالة لجميع نواب الرؤساء المنتخبين في أعمال أفرقتهم الاستشارية ولجان دراساتهم، من خلال تحديد أدوار محددة لكل نائب رئيس منتخب لتحسين توزيع عبء إدارة اجتماعات الاتحاد،

وإذ يدرك كذلك

أ) أنه ينبغي للأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات، ألاّ تعين سوى العدد اللازم من نواب الرئيس الذي يعتبر ضرورياً لإدارة الفريق المعنى وتسيير عمله بشكل يتسم بالكفاءة والفعالية؛

ب) أنه ينبغي اتخاذ الخطوات الازمة لتوفير شيء من الاستمرارية بين الرؤساء ونواب الرؤساء؛

¹ لا تطبق المعايير الواردة في هذا القرار على تعيين رؤساء أفرقة التركيز أو نوافم.

² تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ج) فوائد تحديد مدد قصوى لتولى المنصب من أجل ضمان الاستقرار المناسب لدفع العمل من جهة، ومن جهة أخرى، السماح للتجديد بمرشحين لديهم تصورات ورؤى جديدة؛

د) أهمية دمج منظور المساواة بين الجنسين بفعالية ضمن سياسات جميع قطاعات الاتحاد،

وإذ يأخذ في الحسبان

أنه يمكن في الوقت الراهن لفرد ما من دولة عضو واحدة أن يشغل أكثر من منصب في قطاع معين أو في القطاعات الثلاثة، وهو ما قد يتعارض مع مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف ومع الحاجة إلى تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية،

يقرر دعوة جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات إلى أن تقوم بما يلي، بالتشاور مع مديري المكاتب الثلاثة

استعراض الحال الراهنة بمدف صياغة المعايير الضرورية بشأن تعيين العدد الأمثل من نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات (بما في ذلك، قدر الإمكان عملياً، الاجتماع التحضيري للمؤتمر وللجنة الخاصة المعنية بالمسائل التنظيمية والإجرائية (SC-RPM) في قطاع الاتصالات الراديوية)، مع مراعاة المبادئ التوجيهية التالية:

(1) ينبغي أن يقتصر عدد نواب الرئيس على الحد الأدنى الضروري من المهنيين ذوي الخبرة، وفقاً لقرارات القطاع المعنى المتعلقة بتعيين نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى؛

(2) ينبغي مراعاة التوزيع الجغرافي المنصف فيما بين مناطق الاتحاد، وال الحاجة إلى تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية، من أجل ضمان تمثيل كل منطقة في الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات، بشخص واحد على الأقل أو اثنين من يتمتعون بالكفاءة والخبرة؛

- (3) ينبغي أن يكون مجموع عدد الرؤساء ونواب الرؤساء المقترحين من أي إدارة معقولاً نوعاً ما بما يراعي مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف للمناطق فيما بين الدول الأعضاء المعنية؛
- (4) ينبغي أن يُراعي التمثيل الإقليمي في الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات الثلاثة، ولا يجوز بالتالي لفرد واحد أن يشغل أكثر من منصب واحد كنائب رئيس في هذه الأفرقة وللجان في أي قطاع من القطاعات ولا يجوز له أن يشغل منصباً كهذا في أكثر من قطاع واحد إلاّ في حالات استثنائية³، وذلك استناداً إلى احتياجات كل منطقة؛
- (5) ينبغي تشجيع تعيين المرشحين من البلدان التي لا تشغّل أي منصب رئيس أو نائب رئيس؛
- (6) تشجّع كل منطقة من مناطق الاتحاد تحضير اجتماعات جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، عندما تخصص المناصب لفرادي المهنيين ذوي الخبرة، على أن تراعي تماماً مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف فيما بين مناطق الاتحاد وال الحاجة إلى تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية؛
- (7) يجوز تطبيق المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه، قدر المستطاع عملياً، على الاجتماع التحضيري للمؤتمر واللجنة الخاصة المعنية بالمسائل التنظيمية والإجرائية التابعين لقطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذا القرار على النحو الصحيح،

³ ينبغي ألا يمنع المعيار المذكور في هذه الفقرة أي نائب رئيس لفريق استشاري معين أو للجنة معينة من لجان الدراسات من شغل منصب الرئيس أو نائب الرئيس لفترة عمل أو منصب المقرر أو مساعد المقرر لأي فريق ضمن ولاية هذا الفريق أو هذه اللجنة التابعين للقطاع.

يكلف مدير المكاتب الثلاثة، بالتشاور مع رؤساء الفريق الاستشاري لالاتصالات الراديوية والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات

1 بإدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الاجتماع المقبل لأفرقتهم الاستشارية بهدف صياغة المعايير المتGANسة بشأن اختيار/تعيين المناصب المذكورة أعلاه على النحو الواجب؛

2 باتخاذ الترتيبات اللازمة كي تقوم جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بتحديد أدوار محددة يؤديها جميع نواب الرؤساء المنتخبين في إدارة أعمال كل لجنة دراسات وكل فريق استشاري بتعيينهم في مناصب قيادية في أفرقة المهام و/أو أفرقة العمل ذات الصلة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى دعم مرشحיהם المختارين للوظائف المقترحة وتسهيل عملهم طوال مدة توليهم مناصبهم؛

2 إلى تشجيع اختيار مرشحات من النساء من أجل الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة لقطاعات الاتحاد.

(غماد الاخبار، 2010) – (المراجع في بوسان، 2014)

(القرار 167 (المراجع في بوسان، 2014)

**تعزيز وتنمية قدرات الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالمجتمعات
الإلكترونية والوسائل الالزمة لإنجاز التقدم في أعمال الاتحاد**

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) التغير التكنولوجي السريع في مجال الاتصالات وما يرتبط به من تكيف يلزم إجراؤه في مجال السياسة العامة والبني التحتية على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛

ب) ما يتربّط على ذلك من ضرورة مشاركة أعضاء الاتحاد على أوسع نطاق ممكن من جميع أنحاء العالم من أجل معالجة هذه المسائل في أعمال الاتحاد؛

ج) أن ما استجد من تطورات في التكنولوجيات والمرافق الالزمة لعقد المجتمعات الإلكترونية، والتطوير الإضافي لأساليب العمل الإلكترونية، سيتيحان التعاون بين المشاركين في أنشطة الاتحاد بمزيد من الانفتاح والسرعة والسهولة، والتي قد تتم بدون استخدام أوراق؛

د) أن بعض الأنشطة والإجراءات المرتبطة بمجتمعات معينة للاتحاد تتطلب مشاركة أعضاء الاتحاد بالحضور الشخصي،

وإذ يذكر

أ) بالقرار 66 (المراجع في غوادادالاخار، 2010) مؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن وثائق الاتحاد ومنشوراته، فيما يخص إتاحة الوثائق إلكترونياً؛

ب) بالقرار 58 (المراجع في غوادادالاخار، 2010) مؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن توطيد العلاقات بين الاتحاد والمنظمات الإقليمية للاتصالات، والأعمال التحضيرية الإقليمية مؤتمر المندوبين المفوضين، الذي ينص على أن يشمل الاتحاد، إبان تعزيز علاقاته بالمنظمات الإقليمية للاتصالات ومن خلال الأعمال التحضيرية الإقليمية مؤتمرات المندوبين المفوضين ومؤتمرات

وجمعيات الاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات والجمعيات العالمية لتقسيس الاتصالات، جميع الدول الأعضاء بدون استثناء حتى وإن كانت لا تنتمي إلى أي منظمة من المنظمات الإقليمية السست للاتصالات وذلك بمساعدة مكاتبها الإقليمية عند الضرورة؛

ج) بالقرار 175 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر، الذي ينص على مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة؛

د) بالقرار 32 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات، بشأن تعزيز وسائل العمل الإلكترونية في أعمال قطاع تقسيس الاتصالات، وتنفيذ القدرات المتعلقة بأساليب العمل الإلكترونية وما يرتبط بها من ترتيبات في أعمال القطاع؛

ه) بالقرار 73 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ، ولا سيما البندز) من الفقرة "إذ تدرك" المتعلقة بأساليب العمل التي تسم بالكفاءة من حيث استهلاك الطاقة؛

و) بالقرار 5 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية¹ في أنشطة الاتحاد، خاصةً الفقرة 4 من يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بأن يواصل تعزيز المشاركة والمجتمعات عن بعد وأساليب العمل الإلكترونية لتشجيع ويسير المشاركة في عمل قطاع تنمية الاتصالات؛

ز) بالقرار 66 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ، خاصةً تكليف الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG) بالنظر في التغييرات الممكنة في أساليب العمل بغية الوفاء بأهداف مبادرات أساليب العمل الإلكترونية؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(ح) بالقرار 81 (دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن زيادة تطوير أساليب العمل الإلكترونية في أعمال قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات، الذي يحدد دور مكتب تنمية الاتصالات في تقديم الدعم لأساليب العمل الإلكترونية والفوائد التي ستعود على أعضاء الاتحاد؛

(ط) بالقرار ITU-R 7-2 (المراجع في جنيف، 2012) لجمعية الاتصالات الراديوية (RA)، بشأن تنمية الاتصالات، بما في ذلك التنسيق والتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد،

وإذ يعترف

(أ) بأن المشاركة الإلكترونية ما زالت تحقق منافع كثيرة لأعضاء الاتحاد من خلال تحفيض تكاليف السفر، ويسرت توسيع نطاق المشاركة في عمل الاتحاد وفي المجتمعات التي تستلزم الحضور؛

(ب) بأن العديد من المجتمعات الاتحاد ثبت بالفعل صوتاً وصورة على الويب، وأن استعمال المؤتمرات الفيديوية والملفات المؤقرة الصوتية والتعليق بالكتابة والإشارات في الوقت الفعلي وأدوات التعاون على الويب من أجل المشاركة الإلكترونية في أنواع معينة من المجتمعات قد تقدمت في اجتماعات القطاعات والأمانة العامة؛

(ج) بالصعوبات المتعلقة بالميزانية التي يواجهها مندوبي بلدان كثيرة، لا سيما البلدان النامية، لدى السفر للمشاركة في المجتمعات الاتحاد الحضورية؛

(د) بأن الوضع الحالي للمشاركة التفاعلية عن بعد في المجتمعات يتتيح إجراء "مداخلة عن بعد" وليس "مشاركة عن بعد"، والتي لا تمكن المشارك عن بعد من المشاركة في اتخاذ القرار؛

(ه) بأن المكاتب الإقليمية امتداد للاتحاد ككل ومن ثم فإن هذه الوسائل ستعمل على تحقيق فعالية أنشطة الاتحاد، بما في ذلك تنفيذ المشاريع كما هو مبين في القرار 157 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

و) بأن الدور المتوقع للمكاتب الإقليمية ضروري كي يتمكن الاتحاد من الوفاء الكامل بولاياته الأساسية؛ ولهذا الغرض، من الضروري أن تعتمد هذه المكاتب على وسائل الاتصالات الميسورة التكلفة (المؤشرات الفيديوية)، كذلك التي يمكن النفاذ إليها عبر الويب، لعقد اجتماعات إلكترونية مع الدول الأعضاء، كما ورد في القرار 58 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر،

وإذ يدرك كذلك

- أ) التقارير السنوية التي يرفعها الأمين العام إلى المجلس بشأن تنفيذ هذا القرار؛
- ب) التقرير المرفع من المجلس في دورته لعام 2014 إلى هذا المؤتمر؛
- ج) المصاعب المالية والقانونية والإجرائية والتقنية لتوفير المشاركة عن بعد للجميع، خاصةً بالنسبة إلى:

 - الاختلاف في المناطق الزمنية بين مختلف بقاع الأرض وبالنسبة لجنيف، خاصةً بالنسبة لمنطقة الأمريكتين وأسيا والمحيط الهادئ؛
 - تكاليف البنية التحتية والنطاق العريض والمعدات والتطبيقات وتجديدهات قاعات الاجتماع والموظفين، وبخاصة في البلدان النامية؛
 - الحقوق والوضع القانوني للمشاركين عن بعد والرؤساء؛
 - القيود المتعلقة بالإجراءات الرسمية المقدمة للمشاركين عن بعد مقارنة بالمشاركين بالحضور المادي؛
 - قيود البنية التحتية للاتصالات في بعض البلدان التي لديها توصيات غير مستقرة أو غير كافية؛
 - زيادة قابلية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة،

وإذ يلاحظ

أ) أن وجود الاجتماعات الإلكترونية مع قواعد وإجراءات موثقة جيداً سيساعد الاتحاد على توسيع نطاق المشاركة من جانب أصحاب المصلحة المحتملين، من الخبراء من الأعضاء ومن غير الأعضاء، على السواء، خاصة من البلدان النامية، الذين لا يتسع لهم المشاركة في الاجتماعات الحضورية؛

ب) أن أساليب العمل الإلكترونية قد أسدت إسهامات مهمة في عمل أفرقة القطاعات، مثل أفرقة المقررين وأفرقة عمل المجلس، وأن أعمالاً مثل إعداد النصوص قد تقدمت في أجزاء شتى من الاتحاد من خلال الاتصالات الإلكترونية؛

ج) أن أنماطاً مختلفة من المشاركة تناسب الأنواع المختلفة من الاجتماعات؛

د) أن إدارة الاجتماعات الإلكترونية من المكاتب الإقليمية يمكنها أن تسهل التنسيق الإقليمي من أجل النهوض بزيادة مشاركة الدول الأعضاء في أعمال لجان دراسات القطاعات الثلاثة؛

ه) أن هناك حاجة لوجود نهج منسق وموحد بالنسبة للتكنولوجيا المستعملة،

وإذ يؤكد على

أ) أن هناك حاجة لإجراءات تضمن المشاركة العادلة والمنصفة للجميع؛

ب) أن الاجتماعات الإلكترونية يمكنها المساهمة في سد الفجوة الرقمية؛

ج) أن تفيذ الاجتماعات الإلكترونية من شأنه أن يفيد دور الاتحاد في قيادة التنسيق بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغيير المناخ وبشأن قابلية النفاذ،

يقرر

1 أن يواصل الاتحاد تطوير مرافقه وقدراته من أجل تأمين المشاركة عن بعد بالوسائل الإلكترونية في اجتماعاته ذات الصلة، بما في ذلك أفرقة العمل التي ينشئها المجلس؛

2 أن يواصل الاتحاد تطوير أساليب العمل الإلكترونية الخاصة به فيما يتعلق بإعداد الوثائق وتوزيعها والموافقة عليها، وتشجيع عقد الاجتماعات بدون استخدام أوراق؛

3 أن يواصل الاتحاد تطوير أساليب العمل الإلكترونية، في حدود الميزانية المتاحة، من أجل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة من خلال، وهو ما قد يشمل، من بين جملة أمور، عرض نصوص الحوار لذوي الإعاقة السمعية، وعقد المؤتمرات السمعية لذوي الإعاقة البصرية، وعقد المؤتمرات عبر الإنترن特 لذوي الإعاقات الحركية وغيرها من الحلول والتسهيلات لتذليل غير ذلك من التحديات المماثلة؛

4 أن يواصل الاتحاد دراسة آثار المشاركة عن بعد على النظام الداخلي الحالي؛

5 أن يوفر الاتحاد تسهيلات وقدرات لأساليب العمل الإلكترونية في الاجتماعات وورش العمل والدورات التدريبية التي ينظمها الاتحاد، وذلك خصوصاً من أجل مساعدة البلدان النامية التي تعاني من عدم توفر عرض النطاق الكافي وغير ذلك من قيود؛

6 أن يشجع المشاركة الإلكترونية للبلدان النامية في الاجتماعات وورش العمل والدورات التدريبية، وذلك من خلال توفير التسهيلات والمبادئ التوجيهية المبسطة وإغفاء هؤلاء المشاركين من تحمل أي نفقات، غير رسوم المكالمات المحلية أو رسوم التوصيل بالإنترنت، وذلك في حدود الاعتمادات التي يكون المجلس مخولاً للسماح بها،

يكفل الأمين العام، بالتشاور والتعاون مع مديري المكاتب الثلاثة

1 بأن ينفذ خطة العمل المتعلقة بأساليب العمل الإلكترونية الواردة في الملحق 1 التي تعالج الآثار القانونية والتقنية والأمنية والمالية المتربعة على زيادة قدرات الاتحاد الخاصة بأساليب العمل الإلكترونية؛

2 بأن يستفيد من تجارب المجتمعات الإلكترونية، بالتعاون مع مديري المكاتب، بحيث يكون تنفيذها محايضاً تكنولوجياً بأكبر قدر ممكن، وفعلاً من حيث التكلفة، بغية السماح بأكبر مشاركة ممكنة تستوفي متطلبات الأمن الازمة؛

- 3 بأن يحدد تكاليف وفوائد بنود خطة العمل وإعادة النظر فيها بانتظام؛
- 4 بأن يشرك الأففرقة الاستشارية في تقييم استعمال الاجتماعات الإلكترونية ووضع المزيد من الإجراءات والقواعد المرتبطة بها، بما في ذلك الجوانب القانونية؛
- 5 بأن يرفع باستمرار تقريراً إلى المجلس بشأن التطورات الخاصة بالاجتماعات الإلكترونية لتقييم التقدم المحرز في استعمالها داخل الاتحاد؛
- 6 بأن يرفع تقريراً إلى المجلس بشأن إمكانية استخدام المزيد من اللغات فيما يتعلق بالاجتماعات الإلكترونية،

يكلف الأمين العام

- بأن يقدم إلى الأمم المتحدة وسائل الوكالات المتخصصة معلومات عن التطورات والتقدم المحرز داخل الاتحاد فيما يتعلق بالاجتماعات الإلكترونية، كي تنظر فيها،
يكلف مدير المكاتب

بمواصلة اتخاذ الإجراءات الالزمة، بالتشاور مع الأففرقة الاستشارية التابعة للقطاعات، من أجل توفير مرفاق المشاركة أو المتابعة الإلكترونية الملائمة في اجتماعات القطاعات للمندوبين الذي لا يستطيعون المجيء إلى الاجتماعات التي تستلزم حضوراً فعلياً،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

باتخاذ جميع الإجراءات الالزمة لتنفيذ منصة تكنولوجية مناسبة تمكّن من استضافة الاجتماعات الإلكترونية في جميع المكاتب الإقليمية مع الدول الأعضاء المعنية للاتحاد طبقاً للقرار 25 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، وذلك في أقصر وقت ممكن وفي حدود الميزانية المتاحة،

يكلف المجلس

بالنظر في المتطلبات المالية التي يقتضيها تنفيذ هذا القرار وبتخصيص الموارد المالية الالزمة، في حدود الموارد المتاحة و بما يتماشى مع الخططين المالية والاستراتيجية.

الملحق 1 بالقرار 167 (المراجع في بوسان، 2014)

خطة العمل الخاصة بأساليب العمل الإلكترونية

- تطوير البنية التحتية في المقر والمكاتب الإقليمية لدعم استعمال المشاركة الإلكترونية
- تنفيذ حلول تقنية توسيع نطاق ما يقدمه الاتحاد من خدمات في مجال الترجمة الشفوية ليشمل المشاركين إلكترونياً
- تطبيق ما يلزم من حلول تقنية لتنفيذ توفير الخدمة الذاتية وإدارة شؤون المجتمعات الإلكترونية
- وضع مبادئ توجيهية بشأن المشاركة الإلكترونية في المجتمعات الاتحاد
- توفير التدريب، حسب الاقتضاء، لكل من منظمي المجتمعات في الاتحاد وموظفي المكاتب الإقليمية والرؤساء والمقررين والمخررين والمندوبيين
- مراجعة السياسات والممارسات المطبقة حالياً
- استعراض المسائل القانونية المتصلة بالتعديلات التي سيلزم إدخالها على صكوك الاتحاد القانونية
- تنفيذ مجموعة إحصاءات شاملة لجميع القطاعات بغية تتبع الاتجاهات في المشاركة الإلكترونية
- رفع تقرير سنوي إلى المجلس بشأن نتائج أساليب العمل الإلكترونية وسياسات المشاركة عن بعد بما في ذلك التقييم الإحصائي للنتائج، وبشأن المسائل الإجرائية والمالية والتكنولوجية والقانونية
- مناقشة تحسين قدرات الاتحاد في مجال أساليب العمل الإلكترونية والمشاركة عن بعد واقتراح التعديلات الالزامية على النظام الداخلي لتقديمها إلى المجلس وإلى مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام 2018.

القرار 168 (غواداداًخارا، 2010)

ترجمة توصيات الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غواداداًخارا، 2010)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أهداف الاتحاد الواردة في المادة 1 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات؛

ب) الحاجة إلى توسيع نطاق النفاذ إلى توصيات الاتحاد على الصعيد الوطني والمتاح بالمنان إلكترونياً لعمادة الجمهور؛

ج) الحاجة إلى تسهيل النفاذ إلى توصيات الاتحاد باللغات الوطنية الأخرى غير اللغات الرسمية للاتحاد؛

د) القرار 20 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن النفاذ على أساس غير تميizi إلى وسائل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، والذي يشير إلى:

- أن وسائل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وخدماتها وتطبيقاتها أقيمت في معظم الحالات على أساس توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات؛

- أن التوصيات الصادرة عن هذين القطاعين هي حصيلة الجهد الجماعية لجميع الجهات المشاركة في عملية تقييس الاتصالات في الاتحاد، وأن اعتماد هذه التوصيات يتم بتوافق آراء أعضاء الاتحاد؛

- أن القيود التي تحول دون النفاذ إلى وسائل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها التي تعتمد عليها تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني والتي وضعت على أساس التوصيات الصادرة عن هذين القطاعين تشكل عائقاً أمام تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم بشكل متناسق ومتوافق؛

هـ) القرار 47 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تحسين المعرفة بتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات وتطبيقها الفعال في البلدان النامية والذي يقر فيه المؤتمر أن يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى الاضطلاع بأنشطة تعزيز المعارف والتطبيق الفعال لتوصيات قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقدير الاتصالات في البلدان النامية،

وإذ يلاحظ

أـ) أحكام الرقم 495 من اتفاقية الاتحاد، الذي ينص على أنه يمكن أن ينشر أي من الوثائق المشار إليها في الأحكام ذات الصلة من المادة 29 في الدستور بلغة غير اللغات المحددة في تلك المادة، على أن تتعهد الدول الأعضاء التي تتطلب النشر بتحمّل كامل النفقات المرتبة على الترجمة والنشر؛

بـ) أن صيغ وثائق ونصوص الاتحاد باللغات الرسمية يجب أن يقوم الاتحاد بإعدادها طبقاً للمادة 29 من الدستور،

وإذ يدرك

أـ) أن هناك توجهاً عاماً نحو توفير النفاذ الإلكتروني المجاني إلى الوثائق والمنشورات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باللغات الرسمية؛

بـ) الحاجة الاستراتيجية لزيادة المعرفة بنوافذ الاتحاد وتيسيرها،

يقرر

1 أنه يجوز أن تترجم إدارة ما التوصيات إلى لغات غير اللغات الرسمية الست للاتحاد من أجل الاستعمال الرسمي للإدارة؛

2 أن يسري نص التوصية بأي لغة من اللغات الرسمية للاتحاد في حال وجود تناقض بين النسخة المترجمة والنسخة الرسمية؛

3 ألا يتتحمل الاتحاد أي نفقات خاصة بترجمة التوصيات ونشرها؟

- 4 ألا يظهر رمز الاتحاد على الصفحات المترجمة؛
- 5 أن يتضمن كل منشور في مكان مناسب البيان الوارد في ملحق هذا القرار وعنوان وملخص التوصية باللغة الوطنية ووصلة إلكترونية يمكن بواسطتها تحميل النص الرسمي للتوصية من الموقع الإلكتروني للاتحاد؛ وعلاوة على ذلك، يتعين أن يتضمن المنشور الصفحة الأولى من النص الرسمي لتوصية الاتحاد؛
- 6 أن يحصل الاتحاد على نسختين مجانيتين من أي منشور مترجم في أقرب وقت ممكن بعد نشره لأغراض حفظه ضمن محفوظات الاتحاد؛
- 7 ألا يتربّ على الترجمة المعدة للاستعمال الرسمي للإدارة رسوم للاتحاد؛
- 8 أن تتطلب الترجمة المعدة للبيع - إما على أساس استرداد التكاليف أو من أجل الربح - الحصول على موافقة مسبقة من الاتحاد، وأن تخضع المنشورات المترجمة المعدة للبيع من أجل الربح لتسديد رسوم حقوق الملكية العائدة للاتحاد؛
- 9 أن يرسل الناشر المعنى إلى الاتحاد كشفاً بعدد النسخ المبيعة في الحالة المشار إليها في فقرة يقرر 8 أعلاه،

يكلف الأمين العام

برفع تقرير إلى المجلس بشأن الخطوات الالزمة لتسهيل تنفيذ هذا القرار،

يدعو المجلس

إلى النظر في تقرير الأمين العام حول تنفيذ هذا القرار.

(غواداد الاخبار، 2010)

ملحق

نُسخت هذه التوصية بعد الحصول على إذن من الاتحاد الدولي للاتصالات. وتقع المسئولية الوحيدة عن ترجمة هذا النص إلى { *} على عاتق { ** }.

وقد نشر الاتحاد الدولي للاتصالات هذه التوصية في إصداراته الرسمية (الإنكليزية والعربية والصينية والإسبانية والفرنسية والروسية)، ويمكن الحصول عليها من:

الاتحاد الدولي للاتصالات
الأمانة العامة – خدمة التسويق والمبيعات

Place des Nations
CH – 1211 Geneva 20

سويسرا
الهاتف: +41 22 730 6141
البريد الإلكتروني: sales@itu.int

* يرجى بيان اللغة الوطنية المقصودة.

** يرجى بيان اسم الناشر.

القرار 169 (المراجع في بوسان، 2014)

السماح للهيئات الأكاديمية¹ بالمشاركة في أعمال الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالقرار ITU-R 63 (جنيف، 2012) لجمعية الاتصالات الراديوية، بشأن السماح للهيئات الأكاديمية والجامعات ومؤسسات البحث المرتبطة بها بالمشاركة في أعمال قطاع الاتصالات الراديوية؛

ب) بالقرار 71 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن السماح للهيئات الأكاديمية بالمشاركة في أعمال قطاع تقييس الاتصالات؛

ج) بالقرار 71 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه، بما في ذلك القطاع الخاص،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن الفترة التجريبية لمشاركة الهيئات الأكاديمية في الاتحاد أثبتت فائدة أعمال هذه القطاعات خاصة وأن هذه الهيئات الأكاديمية تعالج البحث في التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال اختصاص الاتحاد ودراستها ومتابعتها، مع تمعنها بمنظور ونظرة مستقبلية تسمح بمعالجة التكنولوجيات الحديثة وتطبيقاتها في وقت مبكر؛

¹ يتضمن هذا، الكليات والمعاهد والجامعات ومؤسسات البحث المرتبطة بها المهمة بتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- ب) أن المساهمات الفكرية والعلمية من هذه الممثليات تفوق بكثير مساهماتها المالية؛
- ج) أن هذه الممثليات تسهم كذلك في نشر معلومات عن أنشطة الاتحاد في المجالات الأكademie ذات الصلة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في جميع أنحاء العالم،

وإذ يلاحظ

أن الاتحاد شرع في إجراء تحليل شامل للمنهجيات المتّعة حالياً لمشاركة أعضاء القطاعات والمتسبّبين والممثليات الأكademie عملاً بالقرارات ذات الصلة مؤتمراً المندوبيين المفوّضين: القرار 158 (المراجع في غواودالاخار، 2010) والقرار 158 (المراجع في بوسان، 2014) علّوةً على القرار 187 (بوسان، 2014) لهذا المؤتمر،

يقرر

1 استمرار السماح لهذه الممثليات الأكademie بالمشاركة في أعمال الاتحاد بموجب أحكام هذا القرار دون الحاجة إلى أي تعديلات في المادتين 2 و3 من دستور الاتحاد والمادة 19 من اتفاقية الاتحاد أو أي حكم آخر من أحكام الاتفاقية؛

2 أن تحدد قيمة المساهمة المالية للمشاركة في الاتحاد بمقدار جزء من ستة عشر جزءاً من قيمة وحدة مساهمة أعضاء القطاعات بالنسبة للمنظمات من البلدان المتقدمة ومقدار جزء من اثنين وثلاثين جزءاً من قيمة وحدة مساهمة أعضاء القطاعات بالنسبة للمنظمات من البلدان النامية² وأن يطبق مستوى المساهمة المالية هذا على الممثليات الأكademie التي تشارك بالفعل في الاتحاد وعلى ما ينضم منها في المستقبل؛

3 أن يتحقق للهيئات الأكademie، بمقتضى سداد المساهمة المالية بالمستوى المحدد في الفقرة 2 من يقرر، المشاركة في أعمال القطاعات الثلاثة جميعاً؛

² تشمل "البلدان النامية" أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

4 أن توجه الدعوة أيضاً إلى الهيئات الأكاديمية للمشاركة فيما يعقد الاتحاد من مؤتمرات وورش عمل وأنشطة أخرى على الصعيدين العالمي والإقليمي، باستثناء مؤتمرات المندوبين المفوضين والمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية والمؤتمرات العالمية للاتصالات الدولية ومجلس الاتحاد، وبما يتواافق مع القواعد الإجرائية للقطاع المعنى، ومع مراعاة نواتج الاستعراض الذي يجري عملاً بالقرار 187 (بوسان، 2014)؛

5 أنه ينبغي ألا يكون للهيئات الأكاديمية دور في اتخاذ القرارات، بما في ذلك اعتماد القرارات أو التوصيات بغض النظر عن إجراء الموافقة؛

6 أن يسمح للهيئات الأكاديمية بالمشاركة وتقديم مقترناتها ومداخلتها عن بعد، حسب الاقتضاء، وفقاً لأحكام القرار 167 (المراجع في بوسان، 2014) بشأن تعزيز قدرات الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالمجتمعات الإلكترونية والوسائل الالزمة لإنجاز التقدم في أعمال الاتحاد؛

7 أن يشترط في قبول طلبات مشاركة الهيئات الأكاديمية، تأييد الدول الأعضاء في الاتحاد التي تتبع لها هذه الهيئات، وألا يكون ذلك بديلاً لهذه الهيئات عن عضوية قائمة في الاتحاد كعضو قطاع أو منتسب،

يكلف المجلس

1 بإضافة أي شروط إضافية أو تدابير تصحيحية أو إجراءات تفصيلية إلى هذا القرار إذا ارتأى ذلك؛

2 بتنفيذ هذا القرار وتحديد الرسم السنوي لمشاركة الهيئات الأكاديمية، على النحو الوارد في الفقرة 2 من يقرر؛

3 باستعراض المساهمات المالية وشروط القبول والمشاركة عملاً بالقرار 187 (بوسان، 2014)، وتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم،

يكلف جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات والمقرن العالمي لتنمية الاتصالات

بتكليف الأفرقة الاستشارية التابعة لقطاعاتها بمواصلة دراسة ما إن كانت هناك حاجة إلى أي تدابير و/أو ترتيبات إضافية لتيسير تلك المشاركة لم تغطها القرارات أو التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الجمعيتين المذكورتين أعلاه والمؤمن المذكور أعلاه، وباعتماد تلك الإجراءات، إذا رأت أنها ضرورية أو مطلوبة، وإبلاغ النتائج إلى المجلس من خلال المديرين،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

- 1 باتخاذ الإجراءات الضرورية والملائمة لتنفيذ هذا القرار؛
- 2 بمواصلة جهودهم الناجحة لاستكشاف آليات متنوعة، مع مراعاة توجيهات المجلس، والتوصية بما مثل استعمال مساهمات مالية وعينية طوعية من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة للتشجيع على زيادة مشاركة الهيئات الأكاديمية؛
- 3 بتشجيع مشاركة الهيئات الأكاديمية في مختلف الأحداث والأنشطة المفتوحة التي ينظمها الاتحاد أو يشارك في تنظيمها، مثل تليكوم العالمي وكاليدوسكوب ومنتديات القمة العالمية لجتمع المعلومات وغير ذلك من ورش العمل والمنتديات،

يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد

إلى إحاطة هيئاتها الأكاديمية علمًا بهذا القرار وتشجيعها على المشاركة في الاتحاد ودعمها في ذلك.

القرار 170 (المراجع في بوسان، 2014)

قبول أعضاء القطاعات من البلدان النامية¹ للمشاركة في أعمال قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات في الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

بالقرار 74 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن مشاركة أعضاء القطاعات من فئة البلدان النامية التي لا يزيد دخل الفرد فيها عن 2 000 دولار أمريكي سنويًا حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أعمال قطاعي الاتصالات الراديوية (ITU-R) وتقييس الاتصالات (ITU-T) ستعود بالفائدة على أعمال هذين القطاعين وعلى البلدان التي يمثلونها، وتساعد على سد الفجوة التقييسية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية شاملة القطاعين خاصة أن هذه الفجوة ما زالت قائمة وخصوصاً بالنسبة إلى هذه الفئة من البلدان النامية؛

¹ يجب ألا ينتمي أعضاء القطاعات إلى أي شركة متعددة الجنسيات يوجد مقرها التنفيذي في أحد البلدان المتقدمة، ويجب أن يقتصر الأمر على أعضاء القطاعات من البلدان النامية المصنفة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن فئة البلدان منخفضة الدخل والتي لا يزيد دخل الفرد فيها عن 2 000 دولار أمريكي في العام، والتي لم تضم بعد إلى أي من القطاعين أو إلى كليهما.

² تشمل أقل البلدان نمواً الدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ب) أن السماح لهم بالمشاركة في أعمال أي من القطاعين بشروط مالية مشجعة مؤاتية بالنسبة لكل قطاع سيشجع انضمامهم لهذين القطاعين حسب حاجتهم؛

ج) أن هذه المشاركة لن تحتاج إلى تعديلات في المادتين 2 و3 من دستور الاتحاد وذلك لفترة تجريبية تنتهي نهاية عام 2014 موعد مؤتمر المندوبين المفوضين القادم،

يقرر

1 استمرار السماح للأعضاء القطاعات من فئة البلدان النامية المذكورة أعلاه بالمشاركة في أعمال قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات بموجب أحكام هذا القرار؛

2 أن تحدد قيمة المساهمة المادية لهذه المشاركة بما يعادل 1/16 من قيمة وحدة مساهمة أعضاء القطاعات في تحمل نفقات في الاتحاد؛

3 أن يشترط في قبول طلبات المشاركة، تأييد الدولة العضو التي يتبعها عضو القطاع، وانطباق المعيار الوارد في حاشية هذا القرار على كل طالب عضوية، وألا يكون طالب العضوية مدرجاً حالياً في قوائم أعضاء الاتحاد كعضو قطاع يساهم بالحد الأدنى البالغ نصف قيمة وحدة مساهمة عضو القطاع أو كمتنسب إلى القطاع،

يكلف المجلس

1 بإضافة أي شروط إضافية أو أي إجراءات تفصيلية عند اللزوم إذا ارتأى ذلك؛

2 برفع تقرير عن هذه المشاركة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم على أساس تقييم لهذه المشاركة يجريه الفريق الاستشاري للقطاع المعنى، ليتّخذ مؤتمر المندوبين المفوضين قراراً نهائياً بالنسبة إلى هذه المشاركة على ضوء هذا التقرير وما يتضمنه من مقتراحات.

القرار 173 (غواداداً خاراً، 2010)

القرصنة والتعدّي على شبكات الهواتف الثابتة والخلوية في لبنان

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غواداداً خاراً، 2010)،

إذ يذكر

أ) بالمبادئ والأهداف النبيلة المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

ب) بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في دعم تحقيق التنمية المستدامة، وبالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

ج) بأهداف الاتحاد كما تنص عليها المادة 1 من دستور الاتحاد؛

د) بالفقرة 16 من إعلان المبادئ الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

هـ) بالقرارات السابقة الصادرة عن مؤتمرات المندوبين المفوضين وهي:

- القرار 48 (مالقة - طورموليروس، 1973) مؤتمر المندوبين المفوضين، حول تدمير الكبلين البحريين في شرق البحر الأبيض المتوسط؛

- القرار 74 (نيروبي، 1982) مؤتمر المندوبين المفوضين، حول إسرائيل ومساعدة لبنان؛

- القرار 64 (نيس، 1989) مؤتمر المندوبين المفوضين، حول إدانة ممارسات إسرائيل في الأرضي العربية التي تحتلها؛

- القرار 159 (أنطاليا، 2006) مؤتمر المندوبين المفوضين، الذي يتعلق بدعم لبنان في إعادة بناء شبكة اتصالاته، وإن التقديرات المالية لها التي حددها خبراء الاتحاد بلغت حوالي 547 مليون دولار أمريكي في حينه، لم يحصل منها لبنان على أي مبلغ حتى تاريخه،

وإذ يعترف

- أ) بأن وجود شبكة اتصالات موثقة أمر لا غنى عنه لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، وخاصة البلدان التي عانت من الإجراءات الإسرائيلية؛
- ب) بأن مراقب الاتصالات في لبنان قد تعرضت ولا تزال تتعرض للقرصنة والتداخل والتعطيل وبث الفتنة من قبل إسرائيل على الشبكات الثابتة والخلوية اللبنانية للاتصالات؛
- ج) بأن الأضرار التي لحقت بمراقب الاتصالات في لبنان مسألة ينبغي أن تكون موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره لا سيما الاتحاد الدولي للاتصالات وهو الوكالة المتخصصة للأمم المتحدة المكلفة بشؤون الاتصالات؛
- د) بحق لبنان الكامل في الحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بشبكة اتصالاته،

وإذ يذكر كذلك

أن كل دولة عضو في الاتحاد ينبغي أن تحترم المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ديباجة الدستور وفي الأرقام 5 و 6 و 7 من الدستور،

يقرر

إدانة جميع المجممات والتعديات من أي دولة عضو في الاتحاد ضد شبكات الاتصالات في أي من الدول الأعضاء الأخرى والتي تضر بأمنها القومي، بما في ذلك المجممات والتعديات التي ارتكبتها إسرائيل ضد لبنان،

يكلف الأمين العام ومديرى المكاتب الثلاثة

بمراقبة وقف التعديات المذكورة أعلاه أو عمليات الإرسال الضارة عبر الحدود وإبلاغ المجلس في هذا الصدد.

(القرار 174 (المراجع في بوسان، 2014)

دور الاتحاد الدولي للاتصالات في قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بمخاطر الاستعمال غير القانوني لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يدرك

أ) أن الابتكار التكنولوجي الناشئ عن تقنولوجيا المعلومات والاتصالات قد غير كثيراً من طرق نفاذ الجمهور إلى الاتصالات؛

ب) أن الاستعمال غير القانوني لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات يسبب آثاراً ضارة على البنية التحتية لأي دولة عضو وأمنها الوطني وتنميتها الاقتصادية؛

ج) أن تعريف "الاتصالات" كما يرد في دستور الاتحاد هو "كل إرسال أو بث أو استقبال للعلامات أو الإشارات أو المكتويات أو الصور أو الأصوات أو المعلومات، أياً كانت طبيعتها، بواسطة الأنظمة السلكية أو الراديوية أو البصرية أو سواها من الأنظمة الكهرومغناطيسية"،

وإذ يدرك من جديد

أ) القرارين 55/121 و56/121 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، اللذين يضعان الإطار القانوني بشأن مكافحة إساءة استعمال تقنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية؛

ب) القرار 239/57 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن إرساء ثقافة عالمية للأمن السيبراني؛

ج) القرار 199/58 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن إرساء ثقافة عالمية للأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الأساسية للمعلومات؛

د) القرار 41/65 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن المبادئ المتعلقة باستشعار الأرض عن بعد من الفضاء الخارجي؛

هـ) القرار 167/68 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي؛
وـ) القرار 68/243 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن التطورات في مجال المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي،

وإذ يضع في اعتباره

أـ) أنه جاء في إعلان المبادئ الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) (جينيف، 2003)، أن القمة تؤيد الأنشطة التي تتضطلع بها الأمم المتحدة لمنع انتهاك استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تعارض مع أهداف الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين وقد تؤثر تأثيراً معاكساً على سلامة البنية التحتية داخل الدول، بما يلحق الضرر بأمن هذه الدول، وأنه من الضروري منع استعمال الموارد وتكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية وإرهابية، مع احترام حقوق الإنسان (الفقرة 36 من إعلان مبادئ جينيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات)؛

بـ) أن خط العمل جيم5 من خطة عمل جينيف (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) ينص على ما يلي: "ينبغي أن تعمل الحكومات، بالتعاون مع القطاع الخاص، على منع واكتشاف ومواجهة الجرائم السيبرانية وإساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق: وضع خطوط توجيهية تأخذ بعين الاعتبار الجهد الجارى في هذه المجالات؛ والنظر في تطبيق تشريعات تسمح بالتحقيق الفعال في حالات الاستعمال غير المشروع ومقاضاته؛ وتشجيع الجهد الفعال في مجال المساعدات المتبادلة، وتعزيز الدعم المؤسسي على المستوى الدولى لمنع مثل هذه الجرائم واكتشافها وإصلاح ما يتربّط عليها؛ وتشجيع التعليم والنهوض بالوعي العام" ،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس، 2005) قد عينت الاتحاد الدولي للاتصالات منسقاً لتنفيذ خط العمل جيم5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)،

وإذ يذكر

أـ) بالقرار 130 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبيين المفوضين، بشأن تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ب) بالقرار 102 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الاتحاد فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين؛

ج) بالقرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، خاصةً ما يتعلق بالمهدف الاستراتيجي 3: "الاستدامة - التصدي للتهديات الناجمة عن تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، الذي يوجه تركيز الاتحاد نحو تحسين استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداماً مستداماً ومتيناً، بتعاون وثيق مع سائر المنظمات والكيانات؛

د) بالقرارين 1282 و 1305 لمجلس الاتحاد، حيث تضمن القرار الثاني منهما قائمة بقضايا المتصلة باستعمال وسوء استعمال الإنترت بين المهام الرئيسية التي يشملها دور الفريق المخصص في تحديد قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت؛

هـ) بالقرارين 50 و 52 (المراجعين في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتنقيس الاتصالات، بشأن الأمن السيبراني ومكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها؛

و) بأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 اعتمد القرار 45 (المراجع في دبي، 2014) بشأن آليات تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني، بما في ذلك مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها والمسألة 3/2 للجنة الدراسات 2 لقطاع تنمية الاتصالات بشأن تأمين شبكات المعلومات والاتصالات: أفضل الممارسات المادفة إلى تطوير ثقافة الأمن السيبراني،

وإذ يعترف

أ) بأن التعاون والتآزر على المستوى العالمي بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، ضروريان من أجل معالجة ومنع الاستعمال غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ب) بالدور الإشرافي والتسهيلي المسند إلى الاتحاد بموجب خط العمل جيم5 المشار إليه أعلاه؛

ج) بأن تبادل المعلومات على الصعيد العالمي بشأن التدابير والممارسات الأمنية ذات الصلة له قيمة خاصة لدى البلدان النامية¹ في تخفيف آثار الاستعمالات غير القانونية لเทคโนโลยيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يلاحظ

أ) أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاتصالات، من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، لا سيما البلدان النامية، من خلال إنشاء خدمات عمومية جديدة لتسهيل نفاذ الجمهور إلى المعلومات وزيادة الشفافية في الإدارات العامة، وأنها يمكن أن تساعد في رصد تغير المناخ ومراقبته، وإدارة الموارد الطبيعية وتقليل المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية؛

ب) ضعف البنية التحتية الوطنية الحيوية وزيادة اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتهديدات المترتبة على الاستعمال غير القانوني لเทคโนโลยيا المعلومات والاتصالات،

يقرر تكليف الأمين العام

باتخاذ التدابير اللازمة من أجل:

‘1’ زيادة وعي الدول الأعضاء بالتأثير السلبي الذي قد ينجم عن الاستعمال غير القانوني لموارد المعلومات والاتصالات؛

‘2’ الحفاظ على دور الاتحاد الدولي للاتصالات في التعاون، ضمن حدود ولايته، مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في مكافحة الاستعمال غير القانوني لเทคโนโลยيا المعلومات والاتصالات؛

‘3’ إحاطة أمين عام الأمم المتحدة علمًا بالأنشطة المضطلع بها في الاتحاد تنفيذاً لهذا القرار ووصيات الاتحاد ذات الصلة في هذا الصدد؛

‘4’ موافقة زيادة الوعي، في إطار ولاية الاتحاد، بضرورة الحد من المخاطر والتهديدات ذات الصلة الناجمة عن الاستعمال غير القانوني لเทคโนโลยيا المعلومات والاتصالات ومواصلة تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

يطلب إلى الأمين العام

بصفته ميسر خط العمل جيم 5 بشأن بناء النقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تنظيم اجتماعات وحوارات دولية وإقليمية لإتاحة المجال أمام الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعينين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تقديم الخدمات الجيوفضائية وخدمات المعلومات، لمناقشة نجح بديلة حلول وفرص للتعاون الإقليمي والعالمي من أجل معالجة مسألة الاستعمال غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنع التطبيق غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة المصالح العامة لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعو المجلس

إلى أن يراعي، إبان القيام بأنشطته، أنشطة/مبادرات الاتحاد ذات الصلة بمواجهة التحديات الناجمة عن الاستعمال غير القانوني للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعينين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إلى مواصلة حوارهم على الصعيدين الإقليمي والوطني في سبيل إيجاد حلول تكون مقبولة لجميع الأطراف،

يدعو الأمين العام

إلى جمع ونشر أفضل الممارسات الخاصة بالإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لمنع الاستعمال غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير المساعدة للدول الأعضاء التي تبدي اهتماماً بها بهذا الموضوع، حسب الاقتضاء،

يكلف الأمين العام

رفع تقرير إلى المجلس وإلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء

إلى تقديم الدعم اللازم لتنفيذ هذا القرار.

القرار 175 (المراجع في بوسان، 2014)

نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بال المادة 12 من لوائح الاتصالات الدولية (ITR) التي اعتمدتها المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (دبي، 2012) (WCIT)، والتي تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الاتصالات الدولية، مع مراعاة التوصيات ذات الصلة لقطاع تقسيس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T)؛

ب) بالوثيقة الختامية للجتماع رفيع المستوى الذي عقده الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) على مستوى رؤساء الدول والحكومات في 23 سبتمبر لعام 2013 بشأن الإعاقة والتنمية (HLMDD)، والذي جاء تحت عنوان "فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى المعوقين - إطار شامل للتنمية"، والذي أكد على أن التنمية لا بد أن تشمل الجميع حيث يكون الأشخاص ذوي الإعاقة فاعلين ومستفيدين على حد سواء؛

ج) بالقرار 70 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات، بشأن إمكانية "نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (ICT)، والإطار التنظيمي الحالي والدراسات والمبادرات والأحداث الجارية بهذا الشأن التي يضطلع بها قطاع تقسيس الاتصالات (ITU-T) وجان الدراسات التابعة له، خاصة لجنة الدراسات 2 ولجنة الدراسات 16 بالتعاون مع نشاط التنسيق المشترك بشأن إمكانية النفاذ والعوامل البشرية (JCA-AHF)؛

د) بالفريق المتخصص التابع لقطاع تقدير الاتصالات المعنى بإمكانية النفاذ للوسائط السمعية المرئية (FG-AVA)، الذي يعمل في مجال الإذاعة وتلفزيون الإنترنت من أجل إضافة الوصف الصوتي لذوي الإعاقة البصرية والعرض النصي/عنوانين جانبيّة للصم وذوي الإعاقة السمعية، علاوةً على إتاحة المشاركة عن بعد عبر الإنترنت؛

ه) بإعلان فوكيت بشأن تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة للتسلسلي (فوكيت، 2007)، الذي يؤكد على الحاجة إلى نظم إدارة شاملة للإنذار بالطوارئ وللكرارات باستخدام مراافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستندة إلى معايير مفتوحة وغير تملكية وعالمية؛

و) بالقرار GSC-14/27 للجتماع الرابع عشر للمعايير العالمية للتعاون (جنيف، 2009)، الذي شجع على القيام بدرجة أكبر من التعاون فيما بين هيئات التوحيد القياسي العالمية والإقليمية والوطنية كأساس لوضع و/أو تدعيم الأنشطة والمبادرات الخاصة باستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكنهم النفاذ إليها؛

ز) بالأعمال الخاصة بمبادرة قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) من خلال الدراسات التي جرت في إطار المسألة 20/1 للجنة الدراسات 1 لهذا القطاع بدءاً من شهر سبتمبر 2006 المقترنة صيغة القرار 58 (حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وكذلك مبادرة قطاع تنمية الاتصالات لوضع الأدوات الإلكترونية لقابلية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون والشراكة مع المبادرة العالمية لشمومية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (G3ict)،

وإذ يقر

أ) إعلان دبي (المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014)، الذي ينص على سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية المنصفة والميسورة التكلفة والشاملة المستدامة لشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخدماتها؛

ب) القرار 58 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، حول نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة المتصلة بالعمر؛

- ج) العمل الجاري في قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R):
- 1' التوصية ITU-R M.1076 عنوان "أنظمة الاتصالات اللاسلكية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية"؛
 - 2' الأجزاء ذات الصلة من كتيب قطاع الاتصالات الراديوية "الإذاعة التلفزيونية الرقمية للأرض في نطاق الترددات VHF/UHF"، حيث تقدم توجيهات بشأن التقنيات التي يتعين استعمالها لتوصيل البرامج للأشخاص ذوي الصعوبات السمعية؛
 - 3' العمل الجاري بشأن سد الفجوة الرقمية بسبب الإعاقة، بما في ذلك العمل الجاري في لجنة الدراسات 6 بقطاع الاتصالات الراديوية المعنية بالإذاعة وتشكيل فريق مقرر جديد بشأن قابلية النفاذ إلى الوسائط السمعية المرئية (IRG-AVA) مشترك بين قطاعي الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات؛
 - 4' العمل الجاري في فرقتي العمل 4A و4B التابعين للجنة الدراسات 4 وفرقة العمل 5A التابعة للجنة الدراسات 5 بقطاع الاتصالات الراديوية بشأن تحسين الحصول على المساعدات السمعية الرقمية على الصعيد العالمي؛
- د) العمل الجاري في قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T):
- 1' الدراسات الجارية في إطار المسألة 4/2 بشأن القضايا المتعلقة بالعوامل البشرية لتحسين نوعية الحياة من خلال الاتصالات الدولية، والمسألة 16/26 بشأن إمكانية النفاذ إلى الأنظمة والخدمات المتعددة الوسائط بما في ذلك التوصية ITU-T F.790 بشأن المبادئ التوجيهية لنفاذ المسنين وذوي الإعاقة إلى الاتصالات؛
 - 2' المنشور الذي أصدره الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) لدليل لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات عنوان "مراجعة احتياجات المستعملين النهائيين في إعداد التوصيات"؛
 - 3' نشاط التنسيق المشترك بشأن قابلية النفاذ والعوامل البشرية لأغراض زيادة الوعي وتقديم المشورة والمساعدة والتعاون والتنسيق والتواصل؛

- هـ) العمل الجاري في قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D):
- 1' الدراسات الجارية في إطار المسألة 7/1 بشأن نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 2' خطة عمل دبي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014؛
- و) أن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 التي وافق عليها هذا المؤتمر تتضمن المدف 5.1: "تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" والنتائج والنواتج ذات الصلة؛
- ز) نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) التي دعت إلى إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الإعاقة المتعلقة بالعمر؛
- ح)حدث الرفع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10) الذي نسقه الاتحاد بشأن رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد عام 2015 والذي يحدد المجالات ذات الأولوية التي تعيين معالجتها في تطبيق نتائج القمة العالمية بعد عام 2015؛
- ط) الفقرة 13 من إعلان مبادئ جنيف والفقرة 18 من التزام تونس اللتين تعيدان تأكيد الالتزام بتوفير نفاذ منصف ويسور التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصةً للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات المحددة؛
- ي) مختلف الجهود الإقليمية والوطنية لإعداد ومراجعة المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- كـ) سياسة الاتحاد المتعلقة بنفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والتي اعتمدها مجلس الاتحاد لعام 2013؛
- لـ) أن البث الشبكي والعرض النصي للحوار يمثلان أداتين بالغتي الأهمية، يستفيد منها الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن تقديرات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن هناك مليار شخص من ذوي الإعاقة في العالم بدرجات متفاوتة من الإعاقة الجسمية والحسية أو الإدراكية، وهو ما يعني 15% من سكان العالم، ويعيش 80% منهم في البلدان النامية¹؛

ب) أن من شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحيي فرضاً وفوائد النساء والفتيات ذوات الإعاقة كي يتغلبن على الإقصاء المستند إلى جنسهن وإعاقاتهن؛

ج) أن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي دخلت حيز النفاذ في 3 مايو 2008، تقضي بأن تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة بموجب المادة 9 بشأن إمكانية النفاذ بما في ذلك:

‘١، ٩ (ز)’ تشجيع إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت؟’؛

‘٢، ٩ (ح)’ تشجيع تصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأنظمتها التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها، في مرحلة مبكرة، كي تكون هذه التكنولوجيات والنظم في المتناول بأقل تكلفة؟’؛

د) أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنشأ منصب المقرر الخاص المعنى بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي للسماح بتحديد الحاجز والعقبات التي لا تزال تعرّض سهل الأشخاص ذوي الإعاقة وتحول دون تحقيق مشاركتهم الكاملة الفعالة في المجتمع، وأن ولاية المقرر الجديد ستنتهي على العمل بتنسيق وثيق مع جميع الآليات والكيانات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية والمجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتلك العاملة من أجلهم، واستضمن منظور المساواة بين الجنسين والتعاون الدولي وبناء القدرات في جميع أنشطتها، وفقاً لمبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

هـ) أهمية التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات ذات العلاقة من أجل توفير إمكانيات النفاذ بتكلفة ميسورة؛

و) أن الضرورة تقتضي من الحكومات وأصحاب المصلحة المتعددين الانتباه إلى النتائج الواردة في التقرير الذي اشتركت في إعداده المبادرة العالمية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع (G3ict) والمهمة الدولية للمعوقين (DPI)، حيث إن إمكانية النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات، التي تعتبر مجالاً أساسياً في إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتؤثر تأثيراً هائلاً على أكبر عدد من المستخدمين، لا تظهر إلا تقدماً محدوداً بالمقارنة مع ما تتشدّه الأحكام الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالامتثال العام للبلدان التي صادقت عليها،

يقرر

1 إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة فيما يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات من عمل كي يمكنهم التعاون من أجل اعتماد خطة عمل شاملة تتيح توسيع نطاق النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع الكيانات والهيئات الخارجية المعنية بهذا الموضوع؛

2 تشجيع الحوار بين الجهات القائمة على إعداد إحصاءات عن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين المستخدمين ذوي الإعاقة، من أجل الحصول على أفضل المعلومات والمعارف بشأن البيانات التي يتعين جمعها وتحليلها على المستوى الوطني باستخدام المعايير والأساليب الدولية؛

3 إطلاق دعوة إلى العمل تعزز التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والعالمية التي تعامل مع إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر، من أجل إدراج النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جداول أعمالها ومراعاة الجوانب المشتركة لهذا الموضوع مع المواضيع الأخرى؛

4 استخدام مرفق البث عبر الإنترت والعرض النصي (بما في ذلك نصوص العرض النصي) إلى أقصى حد، وإن أمكن وبمراقبة القيود المالية والتقنية للاتحاد، تقديمها بجميع اللغات الرسمية المست للاحتجاد أثناء انعقاد أي جلسة وبعد اختتامها على حد سواء لدى إقامة مؤتمرات الاتحاد وجمعياته وأجتماعاته على النحو المنصوص عليه في الفقرة 12 المعنونة، إنشاء اللجان، من الفصل الثاني من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته وأجتماعاته،

يكلف الأمين العام، بالتشاور مع مدير المكاتب

1 بتنسيق الأنشطة المتصلة بإمكانية النفاذ بين قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات في الاتحاد، بالتعاون مع المنظمات والكيانات الوثيقة الصلة الأخرى، من أجل تجنب الأزدواجية وضمان مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بما في ذلك الإعاقات المتصلة بالعمر؟

2 بالنظر في الآثار المالية التي قد يتحملها الاتحاد ليوفر في نطاق الموارد المتاحة المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير مرفق الاتحاد وخدماته وبرامجه بحيث يمكن النفاذ إليها من جانب المشاركين ذوي الإعاقات البصرية والسمعية والبدنية والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بما في ذلك توفير العرض النصي والترجمة بلغة الإشارة في الاجتماعات والنفاذ إلى المعلومات المطبوعة وإلى موقع الاتحاد على الويب والوصول إلى مباني الاتحاد ومرفق الاجتماعات فضلاً عن اعتماد ممارسات للاتحاد في مجال التعيين والتوظيف تكون مفتوحة أمامهم؛

3 بالنظر، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 106/61، في المعايير والمبادئ التوجيهية لإمكانية النفاذ كلما أجريت تحديات أو غير استخدام المساحة في أحد المرافق، بحيث تُحفظ ميزات إمكانية النفاذ ولا تقام حواجز إضافية عن غير قصد؛

4 بتشجيع وتعزيز التمثيل الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة من أجل كفالة مراعاة خبراتهم ووجهات نظرهم وآرائهم عند تطوير أعمال الاتحاد والارتقاء بها؛

- 5 بالنظر في توسيع نطاق برامج المنح لتمكين المندوبين ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة، من المشاركة في أعمال الاتحاد، وذلك في حدود القيود الحالية للميزانية؟
- 6 بتحديد وتوثيق ونشر نماذج أفضل الممارسات بشأن إمكانية النفاذ في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء القطاعات؟
- 7 بالعمل بشكل تأريبي بشأن الأنشطة المتصلة بإمكانية النفاذ مع قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات، ولا سيما بخصوص الوعي بمعايير إمكانية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتضمينها في صلب الاهتمامات، وفي استحداث برامج تمكن البلدان النامية من إدخال خدمات تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر بالاتساع من استخدام الاتصالات بفعالية؟
- 8 بالعمل بشكل تأريبي وتعاوني مع المنظمات والكيانات الإقليمية والعالمية الوثيقة الصلة الأخرى، وخصوصاً بما يحقق ضمان مراعاة الأعمال الجارية في ميدان إمكانية النفاذ؛
- 9 بالعمل بشكل تأريبي وتعاوني مع منظمات الإعاقة في جميع المناطق لكتفالة مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- 10 بتوجيه المكاتب الإقليمية، في ضوء الإمكانيات المالية المتاحة لها، لتنظيم مسابقات إقليمية لتطوير التكنولوجيات المساعدة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة والتي تأخذ في اعتبارها الظروف المحيطة مثل اللغة والثقافة، على أن يراعى وجود مطوريين من ذوي الإعاقة؛
- 11 بالاستفادة من معلومات تتعلق بالسبل التي يمكن بها توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الأشخاص ذوي المدى الواسع من الإعاقة والاحتياجات المحددة وتقاسم تلك المعلومات، ومنها على سبيل المثال المبادئ التوجيهية والأدوات ومصادر المعلومات التي أعدتها الاتحاد وغيره من المنظمات ذات الصلة مثل المبادرة العالمية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع (G3ict) مما يفيد أعمال الاتحاد وأعضائه؛
- 12 بتشجيع المكاتب الإقليمية على التعاون، في حدود مواردها المتاحة، مع أصحاب المصلحة المعنيين على تعزيز تطوير تكنولوجيات جديدة تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة؛

13 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين التالي بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار،

يدعمون الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

- 1 إلى النظر في استحداث مبادئ توجيهية أو آليات أخرى، في حدود أطرها القانونية الوطنية، لتعزيز إمكانية النفاذ إلى خدمات ومنتجات ومطاريف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوافقها واستعمالها، وتقديم الدعم للمبادرات الإقليمية ذات الصلة بهذا الموضوع؛
- 2 إلى النظر في إدخال خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة والتشجيع على تطوير تطبيقات لأجهزة ومنتجات الاتصالات لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة من الانتفاع، على قدم المساواة مع الآخرين، باستخدام خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد؛
- 3 إلى تعزيز توفير فرص تعلم من أجل تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم، بما في ذلك عن طريق مناهج تدريب المدربين والتعلم عن بعد؛
- 4 إلى المشاركة بنشاط في الدراسات/الأنشطة المتعلقة بإمكانية النفاذ في قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات في الاتحاد بما في ذلك المشاركة بنشاط في أعمال لجان الدراسات المعنية، وتضمين وتعزيز التمثيل للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة من أجل ضمان مراعاة خبراتهم ووجهات نظرهم وآرائهم؛
- 5 إلى أن تأخذ في الحسبان الفقرتين ج) '2، هـ) من "إذ يضع في اعتباره" أعلىه وفوائد التكلفة الميسورة بالنسبة للمعدات والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة بما في ذلك التصميم العام؛
- 6 إلى تشجيع المجتمع الدولي على تقديم مساهمات طوعية للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الاتحاد لدعم الأنشطة المتعلقة بتنفيذ هذا القرار.

القرار 176 (المراجع في بوسان، 2014)

التعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية وقياسها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالقرار 72 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقدير الاتصالات، حول "مشاكل القياس المتعلقة بالتعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية (EMF)"؛

ب) بالقرار 62 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، حول "مشاكل القياس المتعلقة بالتعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية (EMF)"؛

ج) بالقرارات والتوصيات ذات الصلة لقطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R) وقطاع تقدير الاتصالات (ITU-T)؛

د) بالعمل الجاري في القطاعات الثلاثة فيما يتعلق بالمجالات الكهرومغناطيسية وبأهمية الاتصال والتعاون فيما بين القطاعات ومع غيرها من المنظمات المتخصصة لتفادي ازدواجية المهمود،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن منظمة الصحة العالمية (WHO) لديها الخبرة والكفاءة المتخصصة في مجال الصحة لتقدير تأثير الموجات الراديوية على جسم الإنسان؛

ب) أن منظمة الصحة العالمية توصي بحدود للتعرض مستقاة من منظمات دولية مثل اللجنة الدولية المعنية بالحماية من الإشعاع غير المؤمن (ICNIRP)؛

ج) أن الاتحاد لديه الخبرة في آلية للتحقق من الالتزام بمستويات الإشارات الراديوية من خلال حساب وقياس شدة المجال وكثافة القدرة؛

د) التكاليف العالية للتجهيزات المستعملة لقياس وتقدير التعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية؛

هـ) أن التطور الكبير في استعمال الطيف الراديوي أدى إلى تعدد مصادر بث المجالات الكهرومغناطيسية في أي منطقة جغرافية معينة؛

و) الحاجة الماسة للهيئات التنظيمية في كثير من البلدان النامية¹ للحصول على معلومات بشأن منهجيات قياس المجالات الكهرومغناطيسية فيما يتعلق بالعرض البشري لطاقة الترددات الراديوية، من أجل وضع قواعد تنظيمية وطنية لحماية مواطنيها؛

ز) أن عدم وجود معلومات كافية وأووعي عام وأو تنظيم مناسب، قد يجعل لدى الناس، خاصة في البلدان النامية، شواغل بشأن تأثير المجالات الكهرومغناطيسية على صحتهم مما قد يؤدي إلى زيادة معارضتهم لنشر المنشآت الراديوية؛

ح) أن اللجنة الدولية المعنية بالحماية من الإشعاع غير المؤين (ICNIRP)²، ومعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE)³ والمنظمة الدولية للتوكيد القياسي/اللجنة الكهروتقنية الدولية (ISO/IEC)، قد وضعت مبادئ توجيهية بشأن حدود التعرض للمجالات الكهرومغناطيسية، وأن العديد من الإدارات قد اعتمدت قواعد تنظيمية وطنية تقوم على هذه المبادئ التوجيهية، بيد أن الحاجة تدعو إلى مواءمة المبادئ التوجيهية بشأن المجالات الكهرومغناطيسية من أجل المنظمين وواعدي السياسات كي تكون عوناً لهم في وضع المعايير الوطنية؛

ط) أن معظم البلدان النامية ليست لديها الأدوات اللازمة لقياس وتقييم أثر الموجات الراديوية على جسم الإنسان،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

² مبادئ توجيهية للحد من التعرض للمجالات الكهربائية والمغناطيسية والكهرومغناطيسية المتغيرة مع الوقت (حتى 300 GHz) – Health Physics 74(4): 494-522; 1998.

³ IEEE Std C95.1™-2005، معيار معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات بشأن مستويات السلامة فيما يتعلق بالعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية للترددات الراديوية، 3 kHz إلى 300 GHz.

يقرر أن يكلف مدير المكاتب الثلاثة

- 1 بجمع ونشر معلومات تتعلق بالعرض للمجالات الكهرومغناطيسية ومنها معلومات بشأن منهجيات قياس المجالات الكهرومغناطيسية، من أجل مساعدة الإدارات الوطنية، لا سيما في البلدان النامية، في وضع قواعد تنظيمية وطنية مناسبة؟
- 2 بالعمل عن كثب مع جميع المنظمات المعنية لتنفيذ هذا القرار والقرار 72 (المراجع في دي، 2012) للجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات، والقرار 62 (المراجع في دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، من أجل مواصلة المساعدة التقنية المقدمة للدول الأعضاء وتعزيزها،
يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقسيس الاتصالات
- 1 بتنظيم حلقات دراسية وورش عمل إقليمية من أجل تحديد احتياجات البلدان النامية وبناء القدرات البشرية في مجال قياس المجالات الكهرومغناطيسية فيما يتعلق بالعرض البشري لهذه المجالات؛
- 2 بتشجيع الدول الأعضاء في مختلف المناطق على التعاون من خلال تبادل الخبرات والموارد وتحديد جهة اتصال أو آلية إقليمية للتعاون، بما في ذلك مركز إقليمي إذا لزم الأمر، لمساعدة جميع الدول الأعضاء في المنطقة في مجال القياس والتدريب؛
- 3 بتشجيع المنظمات المعنية على مواصلة إجراء الدراسات العلمية الازمة لاستقصاء الآثار الصحية المحتملة لإشعاعات المجالات الكهرومغناطيسية على جسم الإنسان؛
- 4 بصياغة التدابير والمبادئ التوجيهية الازمة لمساعدة في التخفيف من الآثار الصحية المحتملة لإشعاعات المجالات الكهرومغناطيسية على جسم الإنسان؛
- 5 بتشجيع الدول الأعضاء على إجراء استعراضات دورية للتأكد من اتباع توصيات الاتحاد والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالعرض للمجالات الكهرومغناطيسية،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات، بالتعاون مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تنمية الاتصالات

بالمشاركة في البرنامج الخاص بال المجالات الكهرومغناطيسية الذي تجراه منظمة الصحة العالمية، كجزء من الجهود التعاونية مع المنظمات الدولية الأخرى لتشجيع وضع معايير دولية بشأن التعرض للمجالات الكهرومغناطيسية،

يكلف الأمين العام، بالتشاور مع مدير المكاتب الثلاثة

- 1 بإعداد تقرير لعرضه على مجلس الاتحاد في كل دورة سنوية حول تنفيذ هذا القرار من أجل تقييمه؛
- 2 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل بشأن التدابير المتخذة من أجل تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء

- 1 إلى اتخاذ التدابير المناسبة للتحقق من الامتثال للمبادئ التوجيهية التي يضعها الاتحاد وغيره من المنظمات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بالتعرض للمجالات الكهرومغناطيسية؛
- 2 بتنفيذ آليات تعاون على المستوى دون الإقليمي لحيازة المعدات اللازمة لقياس المجالات الكهرومغناطيسية؛
- 3 إلى إجراء استعراض دوري للتحقق من الامتثال لمستويات الإشارات الراديوية من جانب الجهات المعنية وفقاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية؛
- 4 إلى توعية الجمهور حول التأثيرات الصحية للتعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية غير المؤينة؛ وذلك من خلال تنظيم حملات توعية؛ وإقامة ورش عمل، ونشر مطويات بهذا الخصوص.

القرار 177 (المراجع في بوسان، 2014)

المطابقة وقابلية التشغيل البيئي

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يصر

أ) بالقرار 76 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛

ب) بالقرار 47 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

ج) بالقرار 62 (جنيف، 2012) لجمعية الاتصالات الراديوية؛

د) بأن مجلس الاتحاد في دورته لعام 2013 قام بتحديث خطة العمل المتعلقة ببرنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيئي (C&I) الذي أنشئ بدايةً في 2012 على أساس أربع دعامتين هي: 1) تقييم المطابقة؛ 2) أحداث قابلية التشغيل البيئي؛ 3) بناء قدرات الموارد البشرية؛ 4) المساعدة في إنشاء مراكز اختبار وبرامج للمطابقة وقابلية التشغيل البيئي في البلدان النامية¹؛

ه) بالتقارير المرحلية التي قدمها مدير مكتب تقييس الاتصالات (TSB) إلى المجلس في دوراته للأعوام 2011 و2012 و2013 و2014 وإلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014،

وإذ يشير إلى

أن العديد من لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) بدأت بالفعل في مشروعات إرشادية بشأن المطابقة مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وإذ يقر كذلك

أ) بأن المطابقة وقابلية التشغيل البيئي على نطاق واسع لتجهيزات وأنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) من خلال تنفيذ البرامج والسياسات والقرارات ذات الصلة، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة في السوق والموثوقية وتشجيع التكامل العالمي والتجارة العالمية؟

ب) بأن التدريب التقني وبناء القدرات المؤسسية بشأن الاختبار والمطابقة أدوات ضرورية للبلدان من أجل النهوض بالتصحية العالمية؟

ج) بأن أعضاء الاتحاد يمكنهم الاستفادة من استعمال عمليات تقييم المطابقة التي توفرها بالفعل الكثير من هيئات المعايير الإقليمية والوطنية من أجل تقييم المطابقة، وذلك من خلال آليات التعاون مع هذه المنظمات؟

د) بأنه سيتم تأجيل اتخاذ قرار بشأن تنفيذ علامة الاتحاد "ITU" إلى أن تصل الدعامة 1 (تقييم المطابقة) من خطة العمل إلى مرحلة أكثر نضجاً (المجلس 2012)،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن بعض البلدان، وخاصة البلدان النامية، لم تكتسب بعد قدرة اختبار التجهيزات وتوفير الضمانات للمستهلكين لديها؛

ب) أن زيادة الثقة في مطابقة تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقواعد والمعايير السارية سيؤدي إلى زيادة فرص قابلية التشغيل البيئي بين التجهيزات التي ينتجهها مختلف الصانعين والحد من التداخلات بين أنظمة الاتصالات وتساعد البلدان النامية على اختيار منتجات تسمى بجودة عالية،

يقرر

1 تأيد أهداف القرار 76 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتنمية الاتصالات، والقرار 62 (جنيف، 2012) لجمعية الاتصالات الراديوية والقرار 47 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وخطة العمل المتعلقة ببرنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيئي التي استعرضها المجلس في دورته لعام 2014 (الوثيقة C14/24(Rev.1))؛

2 مواصلة تنفيذ برنامج العمل هذا، بما فيه قاعدة البيانات الاسترشادية للمعلومات بشأن المطابقة وتطوريها كي تكون قاعدة بيانات وظيفية كاملة؛ وذلك بالتشاور مع كل منطقة والأخذ بعين الاعتبار: أ) النتائج والآثار التي قد تنتهي عن قاعدة البيانات الاسترشادية للمعلومات بشأن المطابقة على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة (مثل منظمات وضع المعايير (SDO) الأخرى)؛ ب) أثر قاعدة البيانات في سد الفجوة التقيسية فيما يحصل بكل منطقة؛ ج) مسائل المسؤولية المحتملة للاتحاد والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة؛ وذلك بمراعاة نتائج المشاورات الإقليمية التي أجرتها الاتحاد بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيئي؛

3 مساعدة البلدان النامية في إنشاء مراكز إقليمية ودون إقليمية للمطابقة وقابلية التشغيل البيئي، ملائمة لإجراء اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي حسب الاقتضاء وحسب احتياجاتها،

يكلف مدير مكتب تعزيز الاتصالات

1 بمواصلة التشاور وإجراء دراسات التقسيم في جميع المناطق آخذًا في الاعتبار احتياجات كل منطقة، بشأن تنفيذ خطة العمل التي وافق عليها المجلس، بما فيها التوصيات بشأن بناء القدرات البشرية والمساعدة في إنشاء مرافق اختبار في البلدان النامية بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT)؛

2 بمواصلة تنفيذ مشروعات إرشادية بشأن المطابقة مع توصيات قطاع تقسيم الاتصالات لزيادة قابلية التشغيل البيئي وفقاً لخطة العمل؛

3 بتحسين وتعزيز عمليات وضع المعايير بهدف تعزيز قابلية التشغيل البيئي من خلال المطابقة؛

4 بأن يحدّث باستمرار خطة العمل لتنفيذ هذا القرار على الأمد الطويل؛

- 5 تقديم تقارير مرحالية إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك نتائج الدراسات؛
- 6 بأن يقوم، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات واستناداً إلى المشاورات المذكورة في الفقرة 1 من يكلف مدير مكتب تقسيس الاتصالات أعلاه، بتنفيذ خطة العمل التي وافق عليها المجلس في دورته لعام 2012 وراجعتها في دورته في عام 2013،
- يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بما يلي، بالتعاون الوثيق مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقسيس الاتصالات
- 1 المضي قدماً في تنفيذ القرار 47 (المراجع في دبي، 2014) والأجزاء ذات الصلة من خطة العمل وتقديم تقرير إلى المجلس بهذا الصدد؛
- 2 مساعدة الدول الأعضاء في معالجة شواغلها الخاصة بالتجهيزات غير المطابقة؛
- 3 بمواصلة القيام بأنشطة عملية لبناء القدرات بالتعاون مع المؤسسات المعتمدة والاستفادة من النظام الإيكولوجي لأكاديمية الاتحاد، بما في ذلك ما يتعلق بمنع تدخلات الاتصالات الراديوية التي تتسبب فيها أو تعاني منها تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،
- يدعو المجلس
- 1 إلى النظر في التقارير التي يقدمها مدير المكاتب الثلاثة واتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في تحقيق أهداف هذا القرار؛
- 2 إلى تقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين القادم عن التقدم المحرز بشأن هذا القرار؛
- 3 إلى النظر في احتمال إدخال علامة الاتحاد، بعد أن تصل الدعامة 1 من خطة العمل إلى مرحلة أكثر نضجاً، مع مراعاة التبعات التقنية والمالية والقانونية،

يدعم الأعضاء

- 1 إلى تزويد قاعدة البيانات الاسترشادية للمطابقة بتفاصيل عن المنتجات التي خضعت لاختبارات التوصيات ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات في المختبرات المعتمدة (الطرف الأول والثاني والثالث) أو في الهيئات المعتمدة لإصدار الشهادات أو بموجب الإجراءات المعتمدة في منظمات أو محافل مؤهلة لوضع المعايير وفقاً للتوصية ITU-T A.5؛
- 2 إلى المشاركة في أحداث قابلية التشغيل البيئي التي يتولى الاتحاد تيسير عقدها وفي أعمال لجان دراسات الاتحاد المتعلقة بقضايا المطابقة وقابلية التشغيل البيئي؛
- 3 إلى الاضطلاع بدور نشط في بناء قدرات البلدان النامية في مجال اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي، بما في ذلك التدريب العملي، وخاصة في إطار أي عقد توريد لتجهيزات وخدمات وأنظمة الاتصالات إلى هذه البلدان؛
- 4 إلى دعم إنشاء مرافق إقليمية لاختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيئي، خاصة في البلدان النامية؛
- 5 إلى المشاركة في دراسات التقييم التي يجريها الاتحاد للنهوض بوضع أطر منسقة للمطابقة وقابلية التشغيل البيئي في المناطق،

يدعم المنظمات المؤهلة وفقاً للتوصية ITU-T A.5

- 1 إلى المشاركة في أنشطة قاعدة البيانات الاسترشادية للمطابقة الخاصة بالاتحاد وتقاسم الروابط على أساس متبادل لإثراء محتواها بحيث يشير إلى المزيد من التوصيات والمعايير الخاصة بمنتج ما، وإتاحة المزيد من عرض منتجات الموردين وتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة للمستعملين؛
- 2 إلى المشاركة في برامج وأنشطة بناء قدرات البلدان النامية التي ييسرها كل من مكتب تقييس الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات، لا سيما ما يهم منها فرصة أمام خبراء البلدان النامية - خصوصاً من شركات التشغيل - لاكتساب الخبرة العملية،

يدعمون الدول الأعضاء

- 1 إلى المساعدة في تنفيذ هذا القرار؛
- 2 إلى تشجيع كيانات الاختبار الوطنية والإقليمية على مساعدة الاتحاد في تنفيذ هذا القرار؛
- 3 إلى اعتماد نظم وإجراءات لتقدير المطابقة استناداً إلى توصيات قطاع تقدير الاتصالات للتوصيل إلى درجة أعلى من جودة الخدمة/جودة التجربة، وإلى مستوى أعلى من احتمالات قابلية التشغيل البيني للتجهيزات والخدمات وأنظمة،

يدعمون الدول الأعضاء كذلك

إلى المساعدة في جمعية الاتصالات الراديوية القادمة في عام 2015 كي تتمكن الجمعية من دراسة الإجراءات المناسبة واتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية فيما يتعلق بالمطابقة وقابلية التشغيل البيني.

(غوادادالأخارا، 2010) – (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 178 (غواداداخارا، 2010)

دور الاتحاد في تنظيم العمل بشأن الجوانب التقنية لشبكات الاتصالات من أجل دعم الإنترنط

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غواداداخارا، 2010)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن بناء مجتمع المعلومات يقتضي التعاون والمشاركة الحاسمين بين جميع بلدان العالم لأن تعزيز هذا المجتمع سيكون له بالتأكيد تأثير إيجابي على سد الفجوة الرقمية؛

ب) أن إحدى الخطوات الأولى التي يجب اتخاذها تمثل في تجاهلة بيئة تسمح للدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاعاته باستكشاف الوسائل الكفيلة بالتقدم في عملية تعزيز التعاون داخل الاتحاد وتدبر وتحديد آليات جديدة تساعده على أداء دوره الجديد والاضطلاع بالمسؤوليات الجديدة المنوطة به،

إذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أن الفقرة المتعلقة "بالتتنفيذ والمتابعة" التي تعبّر بوضوح عن مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطوطها التوجيهية وأنشطتها، تشكل جزءاً أساسياً من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات؛

ب) أن الفقرة المتعلقة "بالت التنفيذ والمتابعة" من برنامج عمل تونس عينت الاتحاد كإحدى الجهات المختللة لتسيير وتنسيق خطوط العمل التي وضعتها القمة؛

ج) أن كلاً من المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (الدوحة، 2006) ومؤتمر المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006)، اعترفا بالدور القيادي الذي يجب أن يقوم به الاتحاد فيما يتعلق بخط العمل جيم 5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT))،

وإذ يلاحظ

أ) الحاجة إلى تعزيز الاتحاد بمتحه هيكل تسمح بمواصلة تحسين أعماله كمسهل لتجويفها القمة؛

ب) أهمية شبكات الاتصالات وخدماتها في دعم التشغيل البيئي للإنترنت؛

ج) القدرة التي أظهرها الاتحاد على مر الزمن للجمع بين مختلف الكيانات العاملة في قطاع الاتصالات، أي الإدارات والهيئات الخاصة، من أجل وضع توصيات تقنية بشأن شبكات الاتصالات؛

د) الحاجة إلى تحديد جهات اتصال داخل قطاع تقسيس الاتصالات بالاتحاد فيما يتعلق بخطوط العمل ذات الصلة المنشقة عن القمة (وفقاً للقرار 75 (جوهانسبurg، 2008) للجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات)، وذلك لتمكين جميع أعضاء الاتحاد من العمل بطريقة منسقة وشفافة، بشأن تطوير الجوانب التقنية لشبكات الاتصالات من أجل دعم الإنترت بغية تيسير تطور الشبكات وقدرتها واستمراريتها وقابلية تشغيلها البيئي وأمنها من خلال العمل القائم على المساهمة،

وإذ لا تغيب عن باله

أ) المادة 17 من دستور الاتحاد التي تحدد وظائف قطاع تقسيس الاتصالات: "تتمثل وظائف قطاع تقسيس الاتصالات في الوفاء بأهداف الاتحاد المتعلقة بتقسيس الاتصالات، كما تنص عليها المادة 1 من هذا الدستور، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية، وذلك من خلال إجراء دراسات حول المسائل التقنية والتشغيلية والتعرفيية، واعتماد توصيات بهذا الشأن، بغية تحقيق التوحيد القياسي في مجال الاتصالات على الصعيد العالمي"؟

ب) المادة 13 من اتفاقية الاتحاد التي تحدد مسؤوليات الجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات، على النحو التالي:

"3" تضطلع الجمعية، وفقاً لأحكام الرقم 104 من الدستور، بما يلي:

...

و) تقرر ما إذا كانت الحاجة تدعو إلى الاحتفاظ بأففرقة أخرى أو حلها أو إحداث أفرقة جلدية وتعيين رؤساعها ونواب رؤسائهما؛

ز) تضع اختصاصات الأفرقة المشار إليها في الرقم 191A أعلاه، ولا تعتمد تلك الأفرقة مسائل ولا توصيات" ،

يقرر

أن يواصل الاتحاد التكيف والعمل بطريقة منسقة وشفافة في سبيل تطوير الجوانب التقنية لشبكات الاتصالات من أجل دعم الإنترن特، بغية المساعدة على تطور الشبكات وقدرتها واستمراريتها وإمكانية تشغيلها البني وأمنها من خلال العمل القائم على المساهمة،

يكلف الأمين العام ومديرى المكاتب

باتخاذ جميع التدابير اللازمة لأداء الاتحاد لدوره في تنظيم العمل بشأن جوانب شبكات الاتصالات من أجل دعم الإنترننت،

يكلف مدير مكتب تقسيس الاتصالات، بالتشاور مع الفريق الاستشاري لتقسيس الاتصالات

1 بعقد مشاورات مفتوحة حول المساهمات التي يستطيع قطاع تقسيس الاتصالات تقديمها في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

2 بتقييم وعرض اقتراح بشأن تعديلات الهيكل الحالي لقطاع تقسيس الاتصالات من أجل تحقيق التوجيه الوارد تحت "يقرر" أعلاه، مع احتمال اقتراح إنشاء لجنة دراسات أو فريق آخر لهذه الموضوعات بالتحديد؛

3 بتقييم استنتاج التقييم المذكور في البند 2 أعلاه إلى الجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات في عام 2012،

يدعمون الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى المشاركة وتقديم المساهمات في التقييم المذكور في البند 2 تحت "يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات، بالتشاور مع الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات" أعلاه،

يدعمون الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2012

- 1 إلى تحليل تقرير مدير مكتب تقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات والمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع، والبت في تعديلات هيكل قطاع تقييس الاتصالات من أجل تحقيق المدف من تحسين الأعمال التقنية الجارية داخل القطاع بشأن تطوير الجوانب التقنية لشبكات الاتصالات من أجل دعم الإنترن特؟
- 2 إلى اتخاذ الإجراء الضروري حسب الاقتضاء بشأن إنشاء لجنة دراسات ملائمة أو فريق ملائم لإنجاز الأهداف المذكورة تحت "يقرر" أعلاه.

(غواداد الاخبار، 2010)

(القرار 179 (المراجع في بوسان، 2014)

دور الاتحاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يأخذ بعين الاعتبار

أ) القرار 67 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن دور قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-D) في حماية الأطفال على الخط؛

ب) القرار 45 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن آليات تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني، بما في ذلك مواجهة ومكافحة الرسائل الاقتحامية،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن شبكة الإنترنت تؤدي دوراً بالغ الأهمية في مجال توفير التعليم للأطفال في العالم، وإثراء المناهج الدراسية وتساعد على تخفيض الحاجز اللغوي وغيرها من الحاجز القائمة بين الأطفال في جميع البلدان؛

ب) أن شبكة الإنترنت أصبحت منبراً رئيسياً لأنواع كثيرة ومتعددة من الأنشطة التعليمية والثقافية والتوفيقية للأطفال؛

ج) أن الأطفال من بين المستعملين الأكثر نشاطاً للإنترنت؛

د) أن الآباء وأولياء الأمور والمعلمين المسؤولين عن أنشطة الأطفال قد يحتاجون إلى إرشادات بشأن حماية الأطفال على الخط؛

ه) أن مبادرات حماية الأطفال على الخط بدأت دوماً على النظر في تمكين الطفل على الخط وإيلاء الاعتبار الواجب لتحقيق التوازن على قدم المساواة بين حقوق الأطفال في الحماية من الأذى وبين حقوقهم المدنية والسياسية؛

و) أن ثمة حاجة ماسة ومطلباً عالمياً لحماية الأطفال من الاستغلال وعرضهم للمخاطر والاحتيال عند استخدامهم للإنترنت أو عند استخدامهم لتقنيات المعلومات والاتصالات؛

ز) تنامي تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتنوعها وانتشار النفاذ إليها على الصعيد العالمي، لا سيما الإنترت، وتزايد استخدام هذه التكنولوجيات على نطاق واسع من جانب الأطفال دون رقابة أو توجيه؛

ح) أن من الضروري اتخاذ إجراءات استباقية لحماية الأطفال على الإنترت على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي من أجل معالجة مسألة الأمن السيبراني فيما يتعلق بالأطفال؛

ط) الحاجة إلى التعاون الدولي ومواصلة اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة من أجل النهوض بالمسؤولية الاجتماعية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل استخدام مختلف الأدوات المتاحة لبناء الثقة في استخدام شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها بما يحد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال؛

بي) أن حماية الأطفال على الخط موضوع يخص الصالح العام على الصعيد الدولي وهو مدرج ضمن أولويات جدول أعمال المجتمع الدولي؛

ك) أن مبادرة حماية الأطفال على الخط تضم شبكة تعاونية وطنية وإقليمية ودولية تعمل بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين من أجل النهوض بحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم توجيهات بشأن السلوك الآمن على الخط،

واز يذكر

أ) باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)، وإعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989 واعتُرِف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحماية الطفل وحماية الأطفال على الخط؛

ب) بأن الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل قد تعهدت في هذه الاتفاقية بأن تحمي الطفل من كل أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسي وبأن تتخذ، لهذا الغرض، جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتحدة للأطراف لمنع: (أ) حمل أو إكراه الطفل على مزاولة أي نشاط جنسي غير مشروع؛ (ب) الاستخدام الاستغالي للأطفال في البغاء أو غيره من الممارسات الجنسية غير المشروعة؛ (ج) الاستخدام الاستغالي للأطفال في العروض والمواد الإباحية (المادة 34)؛

ج) بأن على الدول الأطراف أن تتخذ، عملاً بالمادة 10 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل (نيويورك، 2000) بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، كل الخطوات الازمة لتفعيل التعاون الدولي عن طريق الترتيبات الثنائية والمتحدة للأطراف والإقليمية لمنع وتحري ومراقبة الجهات المسؤولة عن أعمال تنطوي على بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية والسياحة الجنسية؛ وأن تعزز أيضاً التعاون والتنسيق الدوليين بين سلطاتها والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمنظمات الدولية؛

د) بالقرار رقم 20/8 الذي اعتمد مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في 5 يوليو 2012 والذي أكد "أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترن特، يجب أن تحظى بالحماية أيضاً على الإنترن特"؛

ه) بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات قد اعترفت، في التزام تونس لعام 2005 (الفقرة 24)، بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية الأطفال وفي تعزيز نوهم، وحثت الدول الأعضاء على تعزيز العمل الرامي إلى حماية الأطفال من الاستغلال والدفاع عن حقوقهم في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأكدت أن مصالح الأطفال هي من أهم الاعتبارات؛ وبناءً على ذلك، حدد برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (الفقرة 90 ف)) الالتزام باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بجملة سبل منها تضمين خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية السياسات والأطر التنظيمية والذاتية التنظيم والأطر والسياسات الأخرى الفعالة في حماية الأطفال والشباب من الإيذاء والاستغلال عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

و) بأن فريق العمل التابع لمجلس الاتحاد وللمعنى بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) الذي تحدد دوره في مجلس الاتحاد في دورته لعام 2009، أجرى مشاركة مفتوحة بشأن مسألة حماية الأطفال والشباب من الإساءة والاستغلال لفهم كيفية مناقشتها، كواحدة من قضايا السياسة العامة، داخل نطاق عمل فريق العمل هذا؛

ز) بالقرار 1306 الصادر عن مجلس الاتحاد في دورته لعام 2009، والذي أنشأ بموجبه فريق عمل لحماية الأطفال على الخط (WG-COP) بمشاركة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وحدد ولاية هذا الفريق أعضاء الاتحاد بالتعاون الوثيق مع أمانة الاتحاد؛

ح) بأنه نُظم، أثناء منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2012 الذي عُقد في جنيف، اجتماع مع الشركاء في مبادرة حماية الأطفال على الخط (COP) حيث اتفق على العمل بتعاون وثيق مع معهد سلامة الأسرة على الإنترت (FOSI) ومؤسسة رصد الإنترت (IWF) من أجل تقديم المساعدة الالزمة إلى الدول الأعضاء،

وإذ يذكر كذلك

أ) أن الاتحاد هو المنسق/المسهل لخط العمل جيم 5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛

ب) أن مبادرة حماية الأطفال على الخط (COP) طرحت على الجزء رفيع المستوى من المجلس في دورة 2008، حيث صدق عليها عالمياً رؤساء الدول والوزراء ورؤساء المنظمات الدولية؛

ج) أن الاتحاد وضع، بالتعاون مع أعضاء مبادرته لحماية الأطفال على الخط، أربع مجموعات من المبادئ التوجيهية لحماية الأطفال في الفضاء السيبراني، وهي مبادئ توجيهية للأطفال، ومبادئ توجيهية للأباء وأولياء الأمور والمعلمين، ومبادئ توجيهية للصناعة، ومبادئ توجيهية لصانعي السياسات؛

د) أنه على الرغم من الصعوبات التقنية التي تحول دون وضع رقم واحد منسق على الصعيد العالمي، مثلما يرد في الإضافة 5 للتوصية 164 ITU-T E.164 (2009/11)، فإن المساهمات التي يمكن أن تقدمها مختلف لجان الدراسات التابعة لقطاع تقدير الاتصالات (ITU-T) تتسم بأهمية بالغة في تحديد الحلول والأدوات العملية التي تسهل النفاذ إلى الخطوط الساخنة المخصصة لحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم،

وإذ يأخذ في الاعتبار

أ) المناقشات التي جرت واللاحظات التي أبديت في اجتماعات فريق عمل المجلس المعنى بحماية الأطفال على الخط (CWG-COP)؛

ب) ضرورة مواصلة العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية للتوصيل إلى الحلول التكنولوجية والإدارية والتنظيمية المتاحة من أجل حماية الأطفال على الخط، وتطبيقات ابتكارية لتسهيل تواصل الأطفال مع مراكز تلقي المكالمات على خطوط مساعدة الأطفال لحماية الأطفال على الخط؛

ج) الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد في مجال حماية الأطفال على الخط على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

د) الأنشطة المضطلع بها في كثير من البلدان في السنوات الأخيرة؛

هـ) الدعوة التي وجهتها القمة العالمية للشباب لما بعد عام 2015 (BYND2015) (سان خوسيه، كوستاريكا، 2013) للدول الأعضاء إلى وضع سياسات لجعل المجتمعات المحلية على الإنترن特 سالمة ومأمونة،

يقرر

1 أن يستمر الاتحاد في مبادرة حماية الأطفال على الخط باعتبارها منيراً لزيادة الوعي وتبادل أفضل الممارسات بشأن قضايا سلامة الأطفال على الخط؛

2 أن يواصل الاتحاد تقديم المساعدة والدعم للدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية¹، من أجل وضع وتنفيذ خارطات طريق من أجل مبادرة حماية الأطفال على الخط؛

3 أن يواصل الاتحاد التنسيق بشأن مبادرات حماية الأطفال على الخط مع أصحاب المصلحة المعنيين،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

يطلب من المجلس

- 1 الإبقاء على فريق عمل المجلس المعنى بحماية الأطفال على الخط، لكي يسهل على الأعضاء التقدم بمساهماتهم وتوجيهها them بشأن دور الاتحاد في حماية الأطفال على الخط؛
 - 2 العمل على تيسير إسهام جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم في فريق عمل المجلس المعنى بحماية الأطفال على الخط لضمان أقصى قدر من التعاون في تنفيذ هذا القرار؛
 - 3 تشجيع فريق العمل التابع للمجلس المعنى بحماية الأطفال على الخط على إجراء مشاورات على الخط لمدة يوم واحد للشباب قبل اجتماعات الفريق للاستماع إلى آرائهم ورؤاهم بشأن مختلف المسائل المتعلقة بحماية الأطفال على الخط؛
 - 4 مواصلة إتاحة جميع الوثائق الصادرة المتعلقة بقضايا حماية الأطفال على الخط للجمهور بدون حماية بكلمة مرور،
- يكلف الأمين العام**
- 1 بأن يواصل تحديد الأنشطة التي تتضطلع بها منظمات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال والتنسيق معها، حسبما يتاسب، بهدف إقامة شراكات لتعظيم وتوحيد الجهود في هذا المجال المهام؛
 - 2 بأن ينسق جهود الاتحاد مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات المعنية بهذه المسألة من أجل المساهمة في المستودعات العالمية القائمة بمعلومات مفيدة، وإحصاءات وأدوات تتعلق بحماية الأطفال على الخط؛
 - 3 بأن يواصل تسيير أنشطة الاتحاد مع المبادرات الأخرى المماثلة الجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على التداخل المحتمل بين هذه الأنشطة؛
 - 4 بإحاطة أعضاءمبادرة حماية الأطفال على الخط علمًاً بهذا القرار، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة بهدف زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في حماية الأطفال على الخط؛
 - 5 بتقديم تقرير مرحلٍ عن نتائج تنفيذ هذا القرار إلى المؤتمر المقرر للمندوبين المفوضين؛

6 بمواصلة نشر وثائق وتقارير فريق عمل المجلس المعنى بحماية الأطفال على الخط وتوزيعها على جميع المنظمات الدولية والجهات صاحبة المصلحة المشاركة في مثل هذه الأمور، بحيث يمكن أن تتعاون بشكل كامل؛

7 بتشجيع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على تقديم أفضل الممارسات بشأن القضايا المتعلقة بحماية الأطفال على الخط،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

1 بأن يواصلوا تنسيق الأنشطة المتصلة بتنفيذ حماية الأطفال على الخط فيما يتعلق بفعالية تطبيق الفقرات 1 و 2 و 3 من "يقرر"، لتفادي التداخل في الأنشطة بين المكاتب والأمانة العامة؛

2 بالعمل على تحسين صفحة حماية الأطفال على الخط في الموقع الإلكتروني للاتحاد لإثرائها بالمعلومات من أجل جميع المستخدمين، ضمن الموارد المتاحة،

يكلف مديري مكتب تنمية الاتصالات

1 برفع تقرير سنوي إلى المجلس، حسب الاقتضاء، بشأن تنفيذ القرار 67 (المراجع في دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

2 بالتعاون الوثيق مع فريق عمل المجلس المعنى بحماية الأطفال على الخط وفريق عمل المجلس المعنى بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، بغية تفادي ازدواجية المحدود وتحصيل أفضل النتائج الممكنة من خلال العمل على مسائل الدراسة بقطاع تنمية الاتصالات ومع المبادرات الإقليمية المتعلقة بحماية الأطفال على الخط؛

3 بأن ينسق مع المبادرات الأخرى المماثلة الجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بغية إقامة شراكات من أجل تعظيم الجهود في هذا المجال الهام؛

4 بمساعدة البلدان النامية بلفت انتباها لأقصى قدر ممكن لقضية حماية الأطفال على الخط؛

5 بأن ينشر المبادئ التوجيهية التي وضعها الاتحاد، بالتعاون مع الشركاء في مجال حماية الأطفال على الخط، من خلال المكاتب الإقليمية للاتحاد والكيانات المعنية؛

6 بالنظر في احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة من خلال حملات توعية حالية ومستقبلية، تنفذ بالتنسيق مع مكتب تقدير الاتصالات وبالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة والبلدان المعنية،

يكلف مديري مكتب تقدير الاتصالات

1 بتشجيع لجان دراسات قطاع تقدير الاتصالات على أن تستطلع، كل ضمن إطار اختصاصاتها، وبالنظر إلى المستجدات التكنولوجية، خيار تحديد حلول وأدوات عملية لتسهيل الفاصل إلى الخطوط الساخنة المخصصة لحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم، وتشجيع الدول الأعضاء، ريشما يتم ذلك، على تشجيع تحديد أرقام هاتفية على أساس إقليمي لهذا الغرض؛

2 بتشجيع لجنة الدراسات 2 لقطاع تقدير الاتصالات (ITU-T) على موافقة استكشاف خيار إدخال رقم واحد على الصعيد العالمي في المستقبل، لحماية الأطفال على الخط؛

3 بمساعدة لجان دراسات قطاع تقدير الاتصالات في أنشطتها المختلفة المتعلقة بحماية الأطفال على الخط بحيث يتم القيام بها بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى الانضمام والاستمرار في المشاركة النشطة في فريق العمل التابع للمجلس والمعني بحماية الأطفال على الخط وفي أنشطة الاتحاد ذات الصلة من أجل المناقشة وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات على نحو شامل بشأن المسائل القانونية والتقنية والتنظيمية والإجرائية بالإضافة إلى بناء القدرات والتعاون الدولي، من أجل حماية الأطفال على الخط؛

2 إلى توفير معلومات لأغراض التثقيف ومن أجل حملات توعية المستهلك الموجهة إلى الآباء والمدرسين والصناعة والجمهور عموماً، لتوعية الأطفال بالأخطار التي يمكن مصادفتها على الخط؛

- 3 إلى تبادل المعلومات بشأن الحالة الراهنة للتدابير التشريعية والتنظيمية والتقنية في مجال حماية الأطفال على الخط؛
- 4 إلى النظر في وضع أطر لحماية الأطفال على الخط على الصعيد الوطني؛
- 5 إلى تعزيز تحصيص أرقام معينة من أجل الاتصالات المكرسة لحماية الأطفال على الخط؛
- 6 إلى دعم جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بحماية الأطفال على الخط للمساعدة على تصميم وتنفيذ السياسات العامة وإتاحة المقارنة بين البلدان؛
- 7 إلى وضع آليات للتعاون فيما بين المكاتب الحكومية والمؤسسات العاملة على هذه المسألة بغية جمع معلومات إحصائية عن نفاذ الطلاب إلى الإنترن特،

يدعو أعضاء القطاعات

- 1 إلى المشاركة على نحو فعال في فريق العمل التابع لمجلس الاتحاد المعنى بحماية الأطفال على الخط وفي أنشطة الاتحاد الأخرى، بغية إعلام أعضاء الاتحاد بالحلول التكنولوجية لحماية الأطفال على الخط؛
- 2 إلى وضع حلول وتطبيقات ابتكارية لتيسير التواصل بين الأطفال والخطوط الساخنة المخصصة لحماية الأطفال على الخط؛
- 3 التعاون في نشر السياسات العامة والمبادرات الجاري تنفيذها من أجل حماية الأطفال على الخط، بحسب اختصاص كل منها؛
- 4 العمل من أجل وضع برامج وتطبيقات مختلفة من أجل زيادة توعية أولياء الأمور والمدارس؛
- 5 إعلام الدول الأعضاء بالحلول التكنولوجية الحديثة الخاصة بحماية الأطفال على الخط مع مراعاة أفضل ممارسات القطاع وسائر أصحاب المصلحة المعنيين،

يدعمون الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى تبادل المعلومات بشأن الأساليب العملية لتحديد وإدخال أكثر التكنولوجيات فعالية، من أجل المساهمة بشكل أفضل في حماية الأطفال على الخط.

(غماداً لاحارا، 2010) - (المراجع في بوسان، 2014)

القرار 180 (المراجع في بوسان، 2014)

تسهيل الانتقال من الإصدار الرابع لبروتوكول الإنترنت (IPv4) إلى الإصدار السادس منه (IPv6)

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) القرار 64 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت، وتسهيل الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) ونشره؛

ب) الرأي 3 (جنيف، 2013) للمتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن بناء القدرات من أجل نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)؛

ج) الرأي 4 (جنيف، 2013) للمتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بشأن دعم تبني الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت IPv6 والانتقال من الإصدار الرابع منه؛

د) القرار 63 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن توزيع عناوين بروتوكول الإنترنت وتشجيع نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) في البلدان النامية¹؛

هـ) القرار 101 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛

و) القرار 102 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين؛

ز) نتائج الفريق المعنى بالإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) التابع للاتحاد، التي تم إقرارها في دورة مجلس الاتحاد لعام 2012،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أن الإنترت أصبحت من العوامل الرائدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأداة حيوية بالنسبة للاتصالات والابتكارات التكنولوجية، مما يجعلها تشكل تحولاً أساسياً في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ب) أنه في ضوء النصوص الوشيك لعناوين الإصدار IPv4 ولضمان استقرار شبكة الإنترنت ونموها وتطورها، يجب بذل كل الجهود الممكنة لتشجيع وتبسيير الانتقال إلى الإصدار IPv6؛

ج) أن العديد من البلدان النامية تشهد تحديات تقنية في عملية الانتقال من الإصدار الرابع إلى الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت،

وإذ يذكر

بأن الحدث الرفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10) (جنيف، 2014) قضى في بيانه بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ورؤيتها للقمة العالمية لما بعد عام 2015، بأن أحد مجالات الأولوية التي يجب أن يتناولها برنامج التنمية لما بعد 2015 هو (...) تشجيع النشر الكامل للإصدارات السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) من أجل ضمان استدامة حيز العناوين على الأجل البعيد، وخصوصاً في ضوء التطورات المقبلة لإنترنت الأشياء،

وإذ يلاحظ

أ) التقدم نحو اعتماد الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت الذي تحقق على مدار السنوات القليلة الماضية؛

ب) استمرار التنسيق بين الاتحاد والمنظمات ذات الصلة بشأن بناء القدرات المتعلقة بالإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت من أجل الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وأعضاء القطاع،

وإذ يدرك

أ) أن عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) موارد أساسية ذات أهمية جوهرية من أجل تطور شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة على بروتوكول الإنترنت ومن أجل اقتصاد العالم وازدهاره؛

ب) أن نشر الإصدار IPv6 يتيح فرصة لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأن اعتماده مبكراً هو السبيل الأمثل لتنفيذ ندرة العناوين والتبعات التي قد تنشأ عن نضوب عناوين الإصدار IPv4، بما في ذلك التكاليف الباهظة؛

ج) أن الحكومات تلعب دوراً مهمأً كجهة حافظة للانتقال إلى الإصدار IPv6؛

د) أن الضرورة تقضي بالانتقال بأسرع ما يمكن من الإصدار الرابع ونشر عناوين الإصدار السادس تلبيةً للاحتياجات العالمية بهذا الصدد؛

ه) أن إشراك أصحاب المصلحة ذو أهمية حاسمة لنجاح الانتقال من الإصدار الرابع (IPv4) إلى الإصدار السادس (IPv6)؛

و) أن الخبراء التقنيين يقدمون مساعدة متخصصة من أجل الانتقال إلى الإصدار السادس وأن تقدماً قد أحرز في هذا الصدد؛

ز) أن هناك بلداناً ما تزال بحاجة إلى مساعدة تقنية متخصصة للقيام بهذا الانتقال،

يقرر

1 استكشاف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين الاتحاد والمنظمات ذات الصلة² المشاركة في تطوير شبكات بروتوكول الإنترن特 وشبكة الإنترنل المستقبلية من خلال اتفاقات تعاون حسب الأقتضاء، سعياً لزيادة دور الاتحاد في إدارة الإنترنل بمحفظ تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع العالمي؛

2 زيادة تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة باعتماد الإصدار IPv6 مع جميع أصحاب المصلحة بغية توفير فرص للقيام بجهود مشتركة ولضمان وجود مساهمات تعزز جهود دعم الانتقال إلى الإصدار IPv6؛

² بما فيها مؤسسة الإنترنل لتخفيض الأسماء والأرقام (ICANN) وسجلات الإنترنل الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنل (IETF) وجامعة الإنترنل (ISOC) واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى أساس المعاملة بالمثل.

3 التعاون بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين المعترف بهم ذوي الصلة بما في ذلك مجتمع الإنترت (مثل مكاتب تسجيل الإنترت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترت (IETF) وغيرها)؛ للتشجيع على نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترت من خلال إذكاء الوعي وبناء القدرات؟

4 ضرورة دعم الدول الأعضاء التي تحتاج، وفقاً لسياسات التوزيع القائمة، إلى المساعدة في توزيع وإدارة موارد الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) وفقاً للقرارات ذات الصلة؛

5مواصلة الدراسات حول توزيع عناوين بروتوكول الإنترنت فيما يخص عناوين IPv4 وعنوانين IPv6، بالتعاون مع سائر أصحاب المصلحة المعنيين استناداً إلى دور كل منهم،

يكلف مديري مكتب تنمية الاتصالات، بالتنسيق مع مديري مكتب تقدير الاتصالات

1 بالاضطلاع بالأنشطة الواردة في الفقرة "تقرير" أعلاه وتيسيرها من أجل تمكين لجان الدراسات ذات الصلة لقطاع تقدير الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد من القيام بالعمل؛

2 بمراقبة آليات التوزيع الحالية (بما في ذلك، من حيث الإنصاف في توزيع العناوين) على الدول الأعضاء في الاتحاد أو أعضاء القطاعات وبتحديد أوجه الخلل في هذه الآليات والإشارة إليها، وذلك خلال مساعدة الدول الأعضاء التي تحتاج إلى الدعم في توزيع وإدارة موارد الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت؛

3 بتقديم مقتراحات بإدخال تعديلات على السياسات الراهنة إذا ما حددتها الدراسات المذكورة آنفاً وذلك بمحض عملية تطوير السياسات الحالية؛

4 وضع إحصاءات بشأن التقدم المحرز في الانتقال استناداً إلى المعلومات التي يمكن جمعها على المستوى الإقليمي من خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية؛

5 جمع أفضل الممارسات بشأن جهود التنسيق التي تبذلها الحكومات على الصعيد الوطني ونشرها بغية تيسير الانتقال إلى الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت،

يدعمون الدول الأعضاء

1 إلى مواصلة النهوض بمبادرات محددة على الصعيد الوطني، تعزز التفاعل مع هيئات الحكومية والخاصة والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني بعرض تبادل المعلومات الازمة لنشر الإصدار IPv6 كل في بلده؛

2 إلى أن تشجع، بدعم من المكاتب الإقليمية للاتحاد ومكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى، على تنسيق أعمال البحث والنشر والتدريب بمشاركة من الحكومات ودوائر الصناعة والمجتمع الأكاديمي لتسهيل نشر الإصدار IPv6 داخل البلدان وداخل المنطقة وتنسيق المبادرات بين المناطق للنهوض بنشر الإصدار IPv6 في جميع أنحاء العالم؛

3 إلى وضع سياسات وطنية للنهوض بالتحديث التكنولوجي للأنظمة لضمان توافق الخدمات العمومية المقدمة باستخدام بروتوكول الإنترنت والبني التحتية للاتصالات والتطبيقات ذات الصلة لدى الدول الأعضاء مع الإصدار IPv6؛

4 إلى تشجيع المصنعين على أن يوردوا إلى السوق معدات منشآت العملاء (CPE) التي تدعم الإصدار السادس والرابع لبروتوكول الإنترنت؛

5 إلى إذكاء وعي مقدمي خدمات المعلومات بأهمية إتاحة خدماتهم من خلال الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت،

يكفل الأمين العام

أن يقدم إلى المجلس تقريراً مرحلياً (تقارير مرحلية) بشأن تنفيذ هذا القرار، وأن يعممه (يعممه) على الدول الأعضاء في الاتحاد ومجتمع الإنترنت حسب الاقتضاء.

القرار 181 (غواداداخارا، 2010)

التعاريف والمصطلحات المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غواداداخارا، 2010)،

إذ يلَّغِر

- أ) بالقرار 45 (المراجع في حيدر آباد، 2010) الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛
- ب) بالقرار 130 (أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبيين المفوضين، والذي يقرر إيلاء الأولية لدور الاتحاد في بناء الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ج) بأحكام التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- د) بنتائج مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يخص هذه المسألة؛
- ه) بآئن القرار 149 (أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبيين المفوضين، يكلف المجلس عملاً بخط العمل جيم 5 المنشق عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بإنشاء فريق عمل مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لدراسة المصطلحات المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع تعريفات وتوصيات في هذا الصدد؛
- و) بالبرنامج 2 (الأمن السيبراني وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمسائل المتصلة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت) لحظة عمل حيدر آباد التي اعتمدتها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2010،

وإذ يدرك

أ) أن من أهداف الاتحاد الحفاظ على التعاون الدولي فيما بين جميع الدول الأعضاء فيه وتوسيع نطاق هذا التعاون من أجل تحسين وترشيد استعمال الاتصالات بكافة أنواعها؛

ب) أن من أهداف الاتحاد أيضاً تعزيز تطوير المرافق التقنية وتشغيلها بأقصى درجات الكفاءة بهدف زيادة كفاءة خدمات الاتصالات، مما يزيد من فائدتها،

وإذ يضع في اعتباره

أ) الحاجة إلى بناء الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تعزيز إطار الثقة (الفقرة 39 من برنامج عمل تونس) وحاجة الحكومات إلى وضع التشريعات اللازمة لتنصي الجرائم السيبرانية ولما حقتها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين كل بحسب دوره؛

ب) أن القرار 64/211 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو الدول الأعضاء إلى استعمال أدلة التقييم الذاتي الطوعية الملحوظة بهذا القرار لأغراض الجهود الوطنية، كلما رأت أن ذلك ملائماً؛

ج) الأسباب الكامنة وراء اعتماد القرار 37 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن سد الفجوة الرقمية مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية تنفيذ أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الدولي وخطوط العمل المذكورة في الفقرة 108 من برنامج عمل تونس بما في ذلك "بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"،

وإذ يلاحظ

أ) أهمية بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الذي أبرزته القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ب) الحاجة الملحة إلى الحفاظ على مصطلحات مشتركة بشأن بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ج) العمل الذي تضطلع به حالياً منظمات، مثل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي وفريق مهام هندسة الإنترنت، فيما يتعلق ببناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

د) أن القرار 50 (المراجع في جوهانسبرغ، 2008) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن الأمان السيبراني والقرار 52 (المراجع في جوهانسبرغ، 2008) للجمعية ذاتها، بشأن مكافحة الرسائل الاحتحامية والتصدي لها يتضمنان دراسة الجوانب التقنية للحد من تأثير هذه الظواهر،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أنه في مجال الأمن، تضطلع لجنة الدراسات 17 لقطاع تقييس الاتصالات بمسؤولية وضع التوصيات الأساسية بشأن أمن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل معمارية الأمان وأطره؛ والمبادئ الأساسية للحماية من التهديدات ومواطن الضعف والمخاطر؛ والاستيقان وإدارة الهوية ومعالجة الحوادث والأدلة القضائية، وجوانب الأمان لتطبيقات الاتصالات؛

ب) أن التوصية ITU-T X.1205 (2008)، "لجنة عامة عن الأمان السيبراني"؛ تقدم تعريفاً لمصطلح الأمان السيبراني؛

ج) أن فريق عمل المجلس المعنى بدراسة التعريف والمصطلحات المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WG-Def)، المشكل بموجب القرار 149 (أنطاليا، 2006)، قام بدراسة العديد من المقترنات وتوصل إلى توافق بشأن تعريف "الأمان السيبراني"، الوارد في التوصية ITU-T X.1205 (2008)؛

د) أن فريق المجلس المذكور آنفأ اقترح في تقريره النهائي المقدم إلى المجلس في دورته لعام 2009 خيارات اثنين يتعلقان بتعريف الأمان السيبراني على النحو الوارد أدناه:

الخيار 1

1أ إدراج عبارة "الأمان السيبراني" في المادة 1 من دستور الاتحاد وتعريف هذا البند في ملحق الدستور استناداً إلى التعريف الذي تمت الموافقة عليه، أو

1 ب إدراج عبارة "الأمن السيبراني" في المادة ذات الصلة من اتفاقية الاتحاد وتعريف هذا البند في ملحق الاتفاقية؛

الخيار 2

2 اعتماد قرار في مؤتمر المندوبيين المفوضين يتعلق بهذا التعريف،

وإذ يدرك

أ) العمل الجاري في قطاعي تقسيس الاتصالات وتنمية الاتصالات في الاتحاد بشأن المسائل المتصلة ببناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ب) أهمية دراسة مسألة المصطلحات المتصلة ببناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودراسة وصياغة التعريف والأوصاف في هذا الصدد، حسب الاقتضاء؛

ج) حاجة هذه المجموعة الأساسية إلى ضم مسائل أخرى هامة إضافةً إلى الأمن السيبراني،

وإذ يدرك كذلك

أ) أنه نتيجة للبيئة التكنولوجية المتطرفة واحتمال ظهور مخاطر ومواطن ضعف جديدة غير متوقعة على صعيد الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأساليب أخرى، قد يصبح من الضروري قيام لجنة الدراسات 17 لقطاع تقسيس الاتصالات بتحديث تعريف الأمن السيبراني الوارد في التوصية X.1205-T-ITU؛

ب) أنه قد يتغير تعديل تعريف الأمن السيبراني من وقت لآخر لكي يعكس التغييرات في السياسة العامة؛

ج) العمل الذي اضطاعت به لجنة الدراسات 17 التابعة لقطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد (الأمن) بشأن البنية التحتية للمفاتيح العمومية وإدارة الهوية والتوقعات الرقمية ودليل الأمن وخارطة طريق معايير الأمن وإطار تبادل المعلومات الخاصة بالأمن السيبراني؛

د) مواصلة لجنة الدراسات 17 لقطاع تقسيس الاتصالات للأعمال المذكورة آنفًا سعيًا لمواصلة صياغة مجموعة التعريف المذكورة أعلاه مع مراعاة التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

هـ) أن إدراج أي تعريف يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطرفة دوماً من قبيل تعريف الأمان السيبراني في الدستور المستقر لا يتوافق والمبادئ التي يستند إليها الدستور المستقر،

يقرر

1 مراعاة تعريف "الأمن السيبراني" المعتمد في التوصية ITU-T X.1205¹ لاستعماله في الأنشطة المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 أن الخاتمة الواردة أعلاه تشكل جزءاً أساسياً من هذا القرار،

يكفل الأمين العام

بأن يرفع هذا القرار إلى عناية المنظمات الدولية وغيرها من الكيانات ذات الصلة التي تكتم بأمن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنظر فيه واتخاذ الإجراءات المطلوبة حسب الاقتضاء،

¹ التوصية ITU-T X.1205، "الأمن السيبراني: الأمان السيبراني هو مجموع الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمان وتحفظات الأمان والمبادئ التوجيهية ونحو إدارة المخاطر والإجراءات والتدريب وأفضل الممارسات وأليات الضمان والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حماية البيئة السيبرانية وأصول المؤسسات والمستعملين. وتشمل أصول المؤسسات والمستعملين أجهزة الحوسبة الموصولة بالشبكة وللموظفين والبنية التحتية والتطبيقات والخدمات وأنظمة الاتصالات ومجموع المعلومات المنقولة وأو المحفوظة في البيئة السيبرانية. ويسعى الأمان السيبراني إلى تحقيق خصائص أمن أصول المؤسسة والمستعملين والحفاظ عليها وحمايتها من المخاطر الأثنية ذات الصلة في البيئة السيبرانية. وتضم الأهداف العامة للأمن ما يلي:

- التيسير
- السلامة، التي قد تضمن الاستيقان وعدم الرفض
- "السرية"

يكلف الأمين العام ومدير مكتب تقدير تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات

بمراجعة تعريف "الأمن السيبراني" المعتمد في التوصية ITU-T X.1205 لاستعماله في أنشطة الاتحاد المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يكلف مديري مكتب تقدير تقييس الاتصالات

بأن يرفع تقريراً إلى المجلس بشأن أي توصيات جديدة أو مراجعة يعتمدتها قطاع تقدير الاتصالات تتعلق أو تؤثر في المصطلحات والتعاريف الخاصة بالأمن السيبراني أو ذات صلة بالتعريف المتعلقة بالثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى المشاركة الفعالة في لجان دراسات الاتحاد ذات الصلة التي تختتم بمسائل المتصلة بالثقة والأمن في استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

(غواداداخيراء، 2010)

القرار 182 (المراجع في بوسان، 2014)

دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتغيير المناخ وحماية البيئة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يقر

أ) بما قدّمه اعتماد القرار 35 (كيoto، 1994) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين من مساهمة أساسية في استهلال أنشطة الاتحاد في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة؛

ب) بالقرار 136 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث وذلك من خلال الإنذار المبكر والوقاية والتخفيف من آثارها والإغاثة؛

ج) بالقرار (Rev.WRC-12) 646 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC)، بشأن حماية الجمهور والإغاثة في حالات الكوارث؛

د) بالقرار (Rev.WRC-12) 644 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، بشأن موارد الاتصالات الراديوية الازمة للإنذار المبكر وتحفيض آثار الكوارث وعمليات الإغاثة؛

ه) بالقرار (Rev.WRC-12) 673 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، بشأن استعمال الاتصالات الراديوية من أجل تطبيقات رصد الأرض بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)؛

و) بالقرار (Rev.WRC-12) 750 للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، بشأن التوافق بين خدمة استكشاف الأرض الساتلية (المبنفةلة) والخدمات النشطة ذات الصلة؛

ر) بالقرار ITU-R 60 (جنيف، 2012) الصادر عن جمعية الاتصالات الراديوية (RA)، بشأن الحد من استهلاك الطاقة لحماية البيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الاتصالات الراديوية؛

ح) بالقرار 73 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ؛

ط) بالقرار 66 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ؛

ي) بالقرار 34 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأهب للمكوارث والإإنذار المبكر بحدودتها وفي عمليات الإنقاذ والإغاثة والتخفيف من آثارها والتصدي لها؛

ك) بالقرار 54 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ل) بالقرار 1307 الذي اعتمد مجلس الاتحاد في دورته لعام 2009 بشأن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ؛

م) بنتائج ندوة "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ" وخاصة خارطة طريق القاهرة المعتمدة في الندوة الخامسة للاتحاد بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ، التي عقدت في مصر في نوفمبر 2010، فضلاً عن خارطة الطريق المعتمدة في الندوة السادسة للاتحاد بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ التي عقدت في غانا في يوليو 2011؛

ن) بنتائج أعمال لجنة الدراسات 5 لقطاع تقييس الاتصالات بشأن البيئة وتغير المناخ؛

س) بالدعوة إلى العمل الصادرة في الأقصر بشأن "بناء اقتصاد يراعي البيئة وكفاءة استخدام الموارد المائية"، المعتمدة في ورشة عمل الاتحاد عن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعنصر تمكيني للإدارة الذكية للمياه" التي عقدت في الأقصر، مصر، في أبريل 2013؛

ع) بالقرار 79 (دبي، 2012) للجمعية العالمية لتنقيس الاتصالات، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المخلفات الإلكترونية الناجمة عن أجهزة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحكم فيها وطرق معالجتها؛

ف) بالقرار 1353 (جينيف، 2012) للمجلس الذي يعترف أن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عناصر أساسية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية¹ لتحقيق التنمية المستدامة، ويكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديرى المكاتب، بتحديد الأنشطة الجديدة التي ينبغي أن يضطلع بها الاتحاد لدعم البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يقر كذلك

أ) بالفقرة 20 من خط العمل جيم 7 (البيئة الإلكترونية) لخطة عمل جينيف الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جينيف، 2003)، الداعية إلى إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية؛

ب) بالرأي 3 (الشبونة، 2009) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2009 (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة)، الذي يعترف بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها أن تقدم إسهاماً كبيراً في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، والذي يدعو إلى ابتكارات جديدة وجهود في المستقبل للتعامل مع تغير المناخ بفعالية؛

ج) بنواجح مؤشرات الأمم المتحدة السنوية المعنية بـ تغيير المناخ؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

د) بإعلان نيروبي المتعلقة بالإدارة السليمة بيئياً للمخلفات الكهربائية والإلكترونية، واعتماد المؤشر التاسع للأطراف في اتفاقية بازل لخطة العمل من أجل الإدارة السليمة بيئياً للمخلفات الإلكترونية، التي ترتكز على احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

ه) بالوثيقة الختامية التي اعتمدتها مؤتمر ريو+20، بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي تجسّد تجدد الالتزام إزاء المضي قدماً على طريق التنمية المستدامة وتحقيق الاستدامة البيئية؛

و) بالوثيقة الختامية المعتمدة في سياق المهام المنوطة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، التي تعبّر عن الحاجة إلى سد الفجوة قبل 2020 من خلال تكثيف العمل التقني،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن فريق العمل الثالث التابع للفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ (IPCC) التابع للأمم المتحدة خلص في تقريره الخامس في عام 2014 إلى أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) في العالم استمررت في الارتفاع بنسبة 2,2% في الفترة من عام 2000 حتى عام 2010 على الرغم من استحداث سياسات التخفيف؛

ب) الاعتراف بأن تغيير المناخ يشكل تحديداً محتملاً لجميع البلدان وأثر على الاحترار العالمي وأدى إلى تغيير في أنماط الطقس وارتفاع منسوب البحار والتصرّح وانكماش الغطاء الجليدي وغيرها من الآثار طويلة الأمد، ويمكن للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في التصدي له على نطاق عالمي؛

ج) أن الآثار المترتبة من تغيير المناخ ستكون أكثر حدة على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً غير المتأهبة لها ولآثاره، وأن هذه البلدان قد تتعرّض لمخاطر وخسائر طائلة، بما في ذلك الآثار المترتبة على ارتفاع منسوب البحار في العديد من المناطق الساحلية في هذه البلدان؛

د) المدف 5 من خطة عمل دبي من أجل "تعزيز حماية البيئة والتكييف مع تغير المناخ والتخفيض من آثاره والجهود المبذولة لإدارة حالات الكوارث، بالاستفادة من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" ونواتجها ذات الصلة،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ) أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي دوراً مهماً وذا شأن في حماية البيئة وفي الترويج لأنشطة إنسانية مبتكرة ومستدامة تشكل خطراً ضئيلاً نسبياً على البيئة، من خلال أنشطة متنوعة في مراقبة ورصد التهديدات المختلفة المرتبطة بتغير المناخ والتنبؤ بالكوارث والإغاثة واكتشاف هذه التهديدات والتصدي لها والتخفيض منها؛

ب) الدور الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد في مساعدة الدول الأعضاء في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمراقبة ورصد التهديدات المختلفة المرتبطة بتغير المناخ وفي التنبؤ بالكوارث والإغاثة واكتشاف هذه التهديدات والتصدي لها والتخفيض منها، وفي النظر، من خلال الاتصالات/تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، في حلول لإدارة موارد المياه إدارة ناجعة، وأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد تولي أولوية واضحة لمكافحة تغير المناخ باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ج) أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهم أيضاً في تغير المناخ من خلال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وغيرها، وأن الأولوية الالزامية يجب أن تعطى للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واستهلاك الطاقة؛

د) أن استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يهيء فرصةً متزايدة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الصادرة عن القطاعات الأخرى غير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث تحل محل محل الخدمات أو لزيادة فعالية القطاعات المعنية؛

ه) أن عدة بلدان تعهدت بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والناتجة عن استعمال هذه التكنولوجيا في القطاعات الأخرى، بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2020، مقارنة بمستويات عام 1990؛

و) أن تطبيقات الاستشعار عن بعد على متن السواحل وغيرها من أنظمة الاتصالات الراديوية تشكل أدوات مهمة لرصد المناخ، ومراقبة البيئة، والتبع بالكوارث، واستشعار عمليات إزالة الغابات غير المشروعية، واستشعار الآثار السلبية لتغير المناخ والتخفيف من وطأها؛

ز) الدور الذي يمكن أن يؤديه الاتحاد في التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتخفيف من أسباب تغير المناخ وأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 تعطي أولوية واضحة للتصدي لتغير المناخ باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ح) دور الاتحاد في وضع مبادئ توجيهية مناسبة تتيح كفاءة التخلص من المخلفات الإلكترونية الناجمة عن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ط) أن من بين التحديات الرئيسية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ضمان حصول جميع السكان على إمدادات المياه وخدمات النظافة الصحية العامة بشكل يمكن الاعتماد عليه؛

ي) أن توصيات الاتحاد التي تركز على أنظمة وتطبيقات التوفير في استهلاك الطاقة يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التشجيع على استعمال أفضل للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فعالة وشاملة لقياس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخفضها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ يدرك

أ) أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهم أيضاً في تغيير المناخ عن طريق انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وغيرها، مساهمةً إن لم تكن مرتفعة فإنما سترداد بازدياد استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنه لا بد من إعطاء الأولوية الالزامية لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واستهلاك الطاقة وزيادة استخدام مصادر الطاقة المراعية للبيئة لتحقيق كفاءة الطاقة في قطاع الاتصالات؛

ب) أن البلدان النامية تواجه تحديات إضافية في التصدي لآثار تغير المناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية المتصلة بتغير المناخ، وفي إقامة مرافق جديدة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شبكاتها الوطنية، ومن ثم فهي تحتاج إلى إرشادات ومساعدة مكثفة من الاتحاد تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر،

وإذ يأخذ في الحسبان

أ) أن 195 بلداً قد صدقت على بروتوكول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ (UNFCCC) وتعهدت بخفض مستويات انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري لتصل إلى أهداف محددة بصفة رئيسية تقل عن مستوياتها في عام 1990؛

ب) أن البلدان التي قدمت خططاً استجابة لاتفاق كوبنهاغن قد حددت الخطوات التي هي على استعداد لاتخاذها من أجل خفض كثافة انبعاثات الكربون بما في العقد الحالي،

وإذ يلاحظ

أ) أن لجنة الدراسات 5 لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد هي لجنة الدراسات الرائدة في الوقت الحالي المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ وهي المسؤولة عن إجراء دراسات بشأن منهجيات لتقسيم آثار الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغير المناخ وعن نشر مبادئ توجيهية بشأن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة مؤاتية للبيئة ودراسة الكفاءة في استهلاك الطاقة لأنظمة التغذية بالطاقة ودراسة الجوانب البيئية للظواهر الكهرومغناطيسية ودراسة وتقدير وتحليل إعادة التوزيع الاجتماعي الآمن ومنخفض التكاليف لتجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستعمال وعن معالجة قضايا المخلفات الإلكترونية، وكفاءة الطاقة في أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ب) المسألة 6/2 للجنة الدراسات 2 لقطاع تنمية الاتصالات، المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ والتي اعتمدتها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014؛

ج) أن ثمة هيئات دولية أخرى معنية بقضايا تغير المناخ، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، وأنه ينبغي للاتحاد التعاون مع هذه الهيئات في إطار ولايته؛

د) أن تطوير ونشر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى نتائج مبتكرة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحسين إدارة الطاقة، والاعتراف بتأثير كامل دورة حياة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغير المناخ، والفوائد التي تُستمد من النشر الشامل للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

هـ) أن العمل على المدن الذكية المستدامة وعلى الإدارة الذكية للمياه يجري تطويره، إلى جانب سلسلة من التوأمة التي تهدف إلى تعزيز وضع سياسات وتنفيذ المعايير الدولية لرسم معلم المدن الذكية المستدامة في جميع أنحاء العالم والإدارة الذكية للمياه،

يقرر

أن يعالي الاتحاد الدولي للاتصالات، في إطار ولايته وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، أسباب تغير المناخ والتصدي لآثاره من خلال ما يلي:

- 1 مواصلة وزيادة تطوير أنشطة الاتحاد بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغيير المناخ والتخطيط لإدارة الكوارث من أجل المساهمة في الجهود العالمية الأوسع التي تبذلها الدول الأعضاء والأمم المتحدة للمساهمة في مزيد من منع ومكافحة آثار تغير المناخ؛
- 2 التشجيع على تحسين الفعالية في استخدام الطاقة في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي يسفر عنها قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 3 تشجيع مساهمة قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال تحسين الفعالية في استخدام هذا القطاع نفسه للطاقة، وفي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، لتحقيق تحفيض سنوي لأنبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛
- 4 إذكاء الوعي بشأن القضايا البيئية المرتبطة بتصميم تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع الفعالية في استعمال الطاقة واستخدام مواد في تصميم وتصنيع تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهمن على مدى دورها حياتها في قيام بيئة نظيفة وآمنة؛
- 5 أن يدرج كأولوية، مساعدة البلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية لتعزيز استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التصدي لتغير المناخ، وفي مجالات مثل حاجة المجتمعات إلى التكيف مع تغير المناخ، كعنصر أساسى من عناصر التخطيط لإدارة الكوارث؛

- 6 الترويج للفوائد التي تعود على البيئة والمجتمع من استخدام معدات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستدامة في سد الفجوة التقيسية؛
- 7 تشجيع الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال اعتماد مصادر الطاقة المراعية للبيئة في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 8 دعم استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ الشبكة الذكية التي تساعد على الإقلال من هدر الطاقة في الإمداد والتوزيع وتساعد في تنظيم الطلب الأقصى على الطاقة من جانب المستهلكين،
- يكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديرى المكاتب الثلاثة
- 1 بالتنسيق مع المنظمات المناسبة في الأنشطة المتصلة بتغير المناخ من أجل تحنب ازدواجية العمل ولاستخدام الموارد استخداماً أمثل؛
 - 2 بمواصلة اتخاذ التدابير المناسبة داخل الاتحاد ذاته من أجل المساهمة في تخفيض انبعاثات الكربون (مثال: اجتماعات دون استخدام أوراق، ومؤتمرات فيديوية، إلخ.)؛
 - 3 بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس وتقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المسبق عن التقدم الذي أحرزه الاتحاد في تنفيذ هذا القرار؛
 - 4 بتقديم هذا القرار وغيره من النواتج المناسبة لأنشطة الاتحاد إلى اجتماعات المنظمات ذات الصلة بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، من أجل إعادة تأكيد التزام الاتحاد بالنمو العالمي المستدام؛ وضمان الإقرار بأهمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جهود التخفيف والتكييف، وبالدور الأساسي للاتحاد في هذا الصدد؛
 - 5 بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والم هيئات الأخرى في الأنشطة المتصلة بتغير المناخ العاملة على تحقيق خفض تدريجي وقابل للقياس في استهلاك الطاقة وفي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مدى دورة حياة تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

6 بتقديم تقارير عن مستوى مساهمة قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في القطاعات الأخرى من خلال خفض استهلاك الطاقة؛

7 بتشجيع الدول الأعضاء في مختلف المناطق على التعاون من خلال تبادل الخبرات والموارد وتحديد آلية إقليمية للتعاون²، بما في ذلك من خلال دعم من المكاتب الإقليمية للاتحاد، لمساعدة جميع الدول الأعضاء في المنطقة في مجال القياس والتدريب؛

8 بمساعدة الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية، في مجال تطوير البنية التحتية وبناء القدرات وكذلك مساعدتها من خلال المكاتب الإقليمية للاتحاد - وضمن الميزانية المتاحة للاتحاد - في مجال قياس كفاءة استهلاك الطاقة ووضع مبادئ توجيهية للتخلص من المخلفات الإلكترونية بكفاءة؛

9 تشجيع استخدام تكنولوجيات ونظم الطاقة المتتجدة، ودراسة ونشر أفضل الممارسات في ميدان الطاقة المتتجدة؛

10 دعم الدول الأعضاء وبالأخص الدول النامية في التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ في العديد من المجالات من بينها، الإدارة الذكية للمياه، وإدارة المخلفات الإلكترونية وطرق معالجتها، واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية، والإذار المبكر، والتخفيف من آثار الكوارث، وعمليات الإغاثة،

يكلف مديرى المكاتب الثلاثة، في إطار ولايهم

1 بالمساعدة في النهوض بأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية من أجل:

- تحسين الفعالية في استهلاك الطاقة في تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- قياس انبعاثات الكربون الناجمة عن قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

² تحددها رسياً الاجتماعات الإقليمية ذات الصلة.

- رصد الموارد المائية من خلال استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - تخفيف آثار تغير المناخ عبر استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - التكيف مع آثار تغير المناخ عبر استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - تمكين الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المساهمة في التنبؤ بالكوارث، وإنذار المبكر بوقوعها والتخفيف من وطأتها، والإغاثة منها،
- 2 بدعم إعداد تقارير بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ مع مراعاة الدراسات ذات الصلة وخاصة الأعمال الجارية للجنة الدراسات 5 لقطاع تقدير الاتصالات، ولجنتي الدراسات 1 و 2 لقطاع تنمية الاتصالات، المتعلقة بأمور منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ ومساعدة البلدان المتأثرة من خلال الاستفادة من التطبيقات ذات الصلة للتأهب للكوارث والتخفيف من آثارها والتصدي لها، وإدارة مخلفات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 3 بتنظيم ورش عمل وحلقات دراسية بالتعاون الوثيق بين كل المكاتب الثلاثة ضمن حدود ميزانية الاتحاد، لمساعدة البلدان النامية، عبر إدكاء الوعي وتحديد الاحتياجات والتحديات الخاصة بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجة مسائل البيئة وتغير المناخ، بما في ذلك جمع المخلفات الإلكترونية وفرزها وتحديدها وتدويرها، وكذلك الإداره المستدامة والذكية للمياه،
- يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات
- بضمان أن ينظم الاتحاد حلقات دراسية ودورات تدريبية في البلدان النامية على الصعيد الإقليمي بهدف إدكاء الوعي وتحديد القضايا الأساسية من أجل وضع مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات في ميدان الحماية البيئية،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

1 بضمان الاستخدام الواسع للاتصالات الراديوية للحد من الآثار السلبية لغير المناخ والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان من خلال:

‘1’، حت لجان الدراسات في قطاع الاتصالات الراديوية على تسريع أعمالها، وبصفة خاصة في مجالات التنبؤ بالكوارث واستشعارها والتخفيف من آثارها والإغاثة عند وقوعها؛

‘2’، الاستمرار في تطوير التكنولوجيات الجديدة لدعم أو استكمال التطبيقات المتقدمة في مجالات حماية الجمهور والإغاثة في حالات الكوارث؛

2 بإبراز أهمية استخدام تدابير فعالة للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والإندار بها أو تخفييف آثارها من خلال الاستخدام المنسق والفعال لطيف الترددات الراديوية،

يكلف مدير مكتب تقييم الاتصالات

1 بتعزيز نوافذ لجنة الدراسات 5 بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ وأي لجان دراسات معنية أخرى، بالتعاون مع الم هيئات الأخرى، في وضع منهجيات لتقييم ما يلي:

‘1’، مستوى كفاءة استهلاك الطاقة في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الأخرى غير هذا القطاع؛

‘2’، دورة الحياة الكاملة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري الصادرة عن تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع الم هيئات الأخرى ذات الصلة، من أجل وضع أفضل الممارسات في القطاع مقابل مجموعة متყق عليها من الطرق للتحديد الكمي لفوائد إعادة الاستعمال والتجديد وإعادة التدوير، وذلك من أجل المساعدة في تحقيق انخفاضات في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي استعمال هذه التكنولوجيا في القطاعات الأخرى على حد سواء؛

- 2 التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى في الأنشطة المتصلة بتغير المناخ العاملة على تحقيق تخفيض تدريجي وقابل للقياس في استهلاك الطاقة وفي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مدى دورة حياة تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 3 مواصلة نشاط التنسيق المشترك الحالي بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغيير المناخ في مناقشات متخصصة ومحددة مع قطاعات أخرى استناداً إلى الخبرة المكتسبة في المنتديات الأخرى والقطاعات الصناعية (ومعهم ذات الصلة) والأوساط الأكاديمية بهدف:
- ١' إثبات ريادة الاتحاد في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحقيق وفورات في الطاقة في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - ٢' تبادل المعرف وأفضل الممارسات بشأن نشر المشروعات الإرشادية بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل البيئة؛
 - ٣' ضمان أداء الاتحاد دورياً نشطاً في تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في قطاعات أخرى ومساهمته في الحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 4 بالعمل على تنفيذ نوافذ أنشطة الاتحاد بشأن وضع معايير للتوفير في استهلاك الطاقة والحد من المخلفات الإلكترونية؛
- 5 مواصلة العمل ضمن قطاع تقدير الاتصالات لسد الفجوة المتعلقة بمسائل الاستدامة البيئية ولا سيما في البلدان النامية، وقياس احتياجات البلدان النامية في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة، وتغيير المناخ،
- يدعمون الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين
- 1 إلى مواصلة المساهمة بنشاط في الأعمال الجارية ضمن نطاق أنشطة الاتحاد، جنباً إلى جنب مع الميلاد الأخرى، وفي كل المحافل الدولية والإقليمية والوطنية بشأن مسائل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغيير المناخ، ولتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالقوانين واللوائح في مجال الحماية البيئية وإدارة الموارد الطبيعية؛

- 2 إلى مواصلة أو بدء برامج عامة وخاصة تشمل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغيير المناخ، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمبادرات الاتحاد ذات الصلة؛
- 3 إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثار تغير المناخ باستحداث واستخدام أجهزة وتطبيقات وشبكات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة، وكذلك مصادر الطاقة المراعية للبيئة، ومن خلال تطبيق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات أخرى؛
- 4 إلى الترويج لإعادة تدوير تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة استعمالها، وكفاءة التخلص من المخلفات الإلكترونية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 5 إلى مواصلة دعم قطاع الاتصالات الراديوية في مجال الاستشعار عن بعد (النشط والمنفعل) من أجل الرصد البيئي، وأنظمة الاتصالات الراديوية الأخرى التي يمكن استخدامها لدعم رصد المناخ والموارد المائية والتنبؤ بالكوارث والإنتار في حال وقوعها والاستجابة لها طبقاً للقرارات ذات الصلة التي اعتمدتها المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية وجمعيات الاتصالات الراديوية؛
- 6 إلى إدماج استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخطط الوطنية للتكييف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته، كونها أدلة ت McKinsey للتصدي لآثار تغير المناخ؛
- 7 إلىتناول المؤشرات والشروط، والمعايير البيئية في خططها الوطنية المتعلقة بالاتصالات/تقنيات المعلومات والاتصالات؛
- 8 إلى العمل في بلدانها لتحسين النفاذ إلى مصادر الطاقة البديلة في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسيع في استخدامها؛
- 9 إلى تشجيع إدخال الابتكارات الإيكولوجية في قطاع الاتصالات/تقنيات المعلومات والاتصالات؛
- 10 إلى اعتماد وتنفيذ توصيات الاتحاد لمجاهدة التحديات البيئية مثل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وكذلك المخلفات الإلكترونية، وترويج المدن المستدامة الذكية.

القرار 183 (المراجع في بوسان، 2014)

تطبيقات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة الإلكترونية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

(أ) تعريف الصحة الإلكترونية الذي وضعته جمعية الصحة العالمية في جنيف في عام 2005 بموجب قرارها 58/28 والذي يفيد "...أن الصحة الإلكترونية تعتبر فعالة من منظور التكلفة وتعد من الاستعمالات الآمنة لтехнологيا المعلومات والاتصالات لتوفير الدعم في مجالات الصحة وما يتعلق بها، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية والإشراف الصحي والمؤلفات الصحية والتعليم الصحي والمعارف والبحوث الصحية"؟

(ب) أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (الدوحة، 2006)، أوصى بأن يواصل الاتحاد دراسة إمكانية استعمال الاتصالات لأغراض الصحة الإلكترونية من أجل الوفاء باحتياجات البلدان النامية¹؛

(ج) القرار 54 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يدمج القرار 54 (المراجع في حيدر آباد، 2010) والقرار 65 (المراجع في حيدر آباد، 2010) والقرار 74 (حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

(د) القرار 78 (دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقدير الاتصالات، بشأن تطبيقات ومعايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين النفاذ إلى خدمات الصحة الإلكترونية،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وإذ يضع في اعتباره كذلك

- أ) أن لمنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات دوراً رئيسياً في تعزيز التنسيق الأكبر فيما بين الأطراف الرئيسية في جميع المجالات التقنية لتقدير الصحة الإلكترونية؛
- ب) الحاجة إلى توفير رعاية إكلينيكية آمنة للمرضى تتميز بالكفاءة والفعالية، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصحة الإلكترونية؛
- ج) أن تطبيقات الصحة الإلكترونية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدعمها مستفيضة بالفعل ولكنها أبعد من أن تكون أقرب إلى الكمال تماماً ومتکاملة؛
- د) أهمية الحافظة على قوة الدفع بحيث يتم دعم المرايا المحتملة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الرعاية الصحية بواسطة إطار تنظيمية وقانونية ومتصلة بالسياسات تكون ملائمة في كل من قطاعي الاتصالات والصحة،

وإذ يدرك

- أ) الأعمال الجارية في لجنة الدراسات 2 التابعة لقطاع تنمية الاتصالات من خلال المسألة 2/2 بشأن المعلومات والاتصالات لأغراض الصحة الإلكترونية؛
- ب) أن ثمة مبادرات إقليمية أوروبية لتبادل أفضل الممارسات في تنفيذ التطبيقات الإلكترونية، بما في ذلك الصحة الإلكترونية؛
- ج) أن معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالرعاية الصحية اعتبرت موضوعاً له أهمية كبيرة في الدورة الثالثة عشرة لجنة التعاون العالمي بشأن المعايير (GSC-13)؛
- د) أن معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بالرعاية الصحية يلزم تكييفها حسب الحاجة لتلائم ظروف كل من الدول الأعضاء وأن هذا يستدعي تعزيز بناء القدرات وزيادة الدعم؛
- ه) الأعمال الجارية في قطاع تنمية الاتصالات لسد الفجوة الرقمية في مجال الصحة الإلكترونية؛
- و) المنشور الصادر عن لجنة الدراسات 2 لقطاع تنمية الاتصالات في إطار المسألة 14-2/2 بعنوان "حلول الصحة الإلكترونية المتنقلة في البلدان النامية"؛

ز) الأعمال الجارية في إطار لجنة الدراسات 16 لقطاع تقدير الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) من خلال المسألة 28/16 "إطار الوسائل المتعددة لتطبيقات الصحة الإلكترونية"، بما في ذلك قابلية التشغيل البيئي لأجهزة الصحة الإلكترونية وخدماتها ومنصات التكنولوجيا الخاصة بها؛

ح) عمل الفريق المتخصص التابع لقطاع تقدير الاتصالات والمعنى بالاتصالات من آلة إلى آلة (M2M)، التي تعتبر عاملًا تكمينيًّا رئيسياً لتطبيقات والخدمات في مجموعة واسعة من الأسواق الشخصية مثل الرعاية الصحية،

يقرر تكليف الأمين العام

1 بابلاء الأولوية لتوسيع نطاق مبادرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الصحة الإلكترونية فيما يقوم به الاتحاد من عمل، ويتناول الأنشطة المتصلة بالصحة الإلكترونية فيما بين قطاعات الاتصالات الراديوية وتقدير الاتصالات وتنمية الاتصالات التابعة للاتحاد والمنظمات الأخرى ذات الصلة؛

2 بمواصلة وزيادة تطوير أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن تطبيقات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الصحة الإلكترونية من أجل المساهمة في الجهود العالمية الأوسع بخصوص الصحة الإلكترونية،

يكلف الأمين العام، بالتشاور مع مدير المكاتب

1 بتحديد وتوثيق نماذج أفضل الممارسات بشأن الصحة الإلكترونية في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل نشرها فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء القطاعات؛

2 بإبلاغ الدول الأعضاء بالمعلومات والتطورات من خلال آليات ملائمة؛

3 بتنسيق الأنشطة المتصلة بالصحة الإلكترونية مع قطاعات الاتصالات الراديوية وتقدير الاتصالات وتنمية الاتصالات، ولا سيما من أجل النهوض بالتوعية بمعايير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالصحة الإلكترونية وتعديدها وبناء القدرات ذات الصلة بوضع هذه المعايير، وإبلاغ مجلس الاتحاد بالنتائج حسب الاقتضاء؛

4 بالعمل بشكل تأريقي فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالصحة الإلكترونية مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات خارج الاتحاد، المكلفة بالعناية بالمسائل الصحية، وكذلك مع قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات، والقيام على وجه الخصوص بوضع برامج تمكن البلدان النامية من إدخال خدمات الصحة الإلكترونية بأمان وفعالية،

يدعم الدول الأعضاء

إلى النظر في وضع التشريعات واللوائح والمعايير ومدونات السلوك والمبادئ التوجيهية الملائمة لتعزيز تطوير خدمات ومنتجات ومطاراتيف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالصحة الإلكترونية وتطبيقها،

يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

على المشاركة بنشاط في الدراسات المتصلة بالصحة الإلكترونية في قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات من خلال المساهمات وغير ذلك من الوسائل الملائمة.

القرار 184 (غواداداخارا، 2010)

تيسير مبادرات الشمول الرقمي من أجل السكان الأصليين

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غواداداخارا، 2010)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن القرار 46 (الدوحة، 2006) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، يعترف بأهمية المسائل ذات الأهمية للسكان الأصليين في جميع أنحاء العالم في تحديد الأولوية لقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد ويطلب من الأمين العام استرءاء انتباه مؤتمر المندوبيين المفوضين (أنطاليا، 2006) إلى المساعدة المقدمة من مكتب تنمية الاتصالات إلى السكان الأصليين من خلال الأنشطة التي يضطلع بها، وذلك بهدف توفير الموارد المالية والبشرية المناسبة للإجراءات والمشاريع ذات الصلة التي ينبغي تفيذهما في إطار قطاع الاتصالات؛

ب) أن القرار 68 (حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، يقرر دعم الشمول الرقمي للسكان الأصليين بصورة عامة، وبالخصوص مشاركتهم في ورش العمل والحلقات الدراسية والمنتديات والدورات التدريبية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بتنفيذ الإجراءات اللازمة لتعزيز تنفيذ المبادرة الخاصة من أجل السكان الأصليين، ووضع آليات التعاون مع الدول الأعضاء وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة ووكالات التعاون؛

ج) أن برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات قد حدد، على سبيل الأولوية، تحقيق أهدافه بالنسبة للشعوب والمجتمعات الأصلية؛

د) أن المادة 16 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية تنص على أن: "الشعوب الأصلية الحق في إنشاء وسائل الإعلام الخاصة بها بلغاتها وفي الوصول إلى جميع أشكال وسائل الإعلام غير الخاصة بالشعوب الأصلية دون تمييز"؛

هـ) أن التقرير الأول عن حالة الشعوب الأصلية في العالم (2010)، يتضمن بيانات إحصائية خطيرة عن حالة هذه الشعوب في عدة مجالات من بينها الصحة وحقوق الإنسان والتعليم والتوظيف، تجعلهم في وضع مماثل لوضع أقل البلدان نمواً، على الرغم من وجود بعض هذه الشعوب في مناطق داخل أراضي بلدان متقدمة؛

و) قواعد الاتحاد المتعلقة بتخصيص المنح،

وإذ يذكر

أ) بأن المادة 41 من الإعلان المذكور آنفًا تنص على أن: "السهام الأجهزة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى في التنفيذ التام لأحكام هذا الإعلان، ولا سيما من خلال حشد التعاون المالي والمساعدة التقنية"؛

ب) بالتزام الاتحاد ودوله الأعضاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يلاحظ

أنه عند تنفيذ المشاريع الخاصة بالسكان الأصليين، برزت صعوبات في تخصيص المنح لهذه الشعوب،

يقرر

1 تكيف القواعد المتعلقة بالمنح التي يقدمها الاتحاد مع المبادرات الحالية لقطاع تنمية الاتصالات المتعلقة بالشمول الرقمي وتوسيع توفير منح الاتحاد لتشمل السكان الأصليين، آخذًا في الاعتبار أن وضعهم الخاص يوازي وضع أقل البلدان نمواً، بحيث يتسعى لهم حضور ورش العمل والحلقات الدراسية والأحداث وغيرها من الفعاليات المتعلقة ببناء القدرات التي ينظمها الاتحاد من أجل هذه الفئات المحددة في سبيل تيسير شمولها الرقمي؛

2 وضع آليات للتعاون والتحقق مع الإدارات ومع أي منظمة أخرى ذات صلة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع أي منظمات إقليمية ووطنية معنية بالسكان الأصليين، من أجل تيسير تنفيذ القرارات 46 (الدوحة، 2006) و68 (المراجع في حيدر آباد، 2010) وتحديد أفضل للمشاركين من السكان الأصليين في أحداث الاتحاد لإمكان استفادتهم من المنح المذكورة،

يكلف الأمين العام

بإحاطة المجلس علمًا بتنفيذ هذا القرار،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

باتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ التام للقرارين 46 (الدوحة، 2006) و 68 (حيدر آباد، 2010) المتعلدين بمشاركة السكان الأصليين في ورش العمل والحلقات الدراسية والمنتديات والدورات التدريبية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعو الدول الأعضاء

إلى تشجيع وتفكين مشاركة السكان الأصليين في ورش العمل والحلقات الدراسية والأحداث التي ينظمها الاتحاد وبالتالي تيسير شمولهم الرقمي.

(غوادارخار، 2010)

القرار 185 (بوسان، 2014)

التتبع العالمي للرحلات الجوية في الطيران المدني

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

بالأحكام ذات الصلة للمادة 1 من دستور الاتحاد، لا سيما الرقم 17، التي تنص على أن يقوم الاتحاد بالعمل على اعتماد تدابير تمكن من تأمين سلامة الحياة البشرية بالتعاون مع خدمات الاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن اختفاء طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH370 مؤخراً حفز المناقشات بشأن التتبع العالمي للرحلات الجوية، وأبرز الحاجة إلى العمل المنسق من جانب الاتحاد وغيره من المنظمات ذات الصلة، كلٌ بحسب مجال اختصاصه؛

ب) أن تحديد موقع الطائرات وإبلاغ هذه المعلومات إلى مراكز مراقبة الحركة الجوية يمثل عنصراً هاماً لسلامة الطيران وأمنه؛

ج) أن منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) قامت بتطوير معايير ومارسات موصى بها (SARP) لأنظمة تتمكن من تحديد الموقع وتتبع الطائرات من أجل مراقبة الحركة الجوية؛

د) أن جدول الأعمال الحالي للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 (WRC-15)، على النحو الوارد في القرار 1343 الصادر عن مجلس الاتحاد في دورته لعام 2012، لا يتناول مسألة التتبع العالمي للرحلات الجوية بشكل مباشر؛

ه) أن تبع الرحلات الجوية في الطيران المدني متاح حالياً في جميع أنحاء العالم، فيما عدا بعض أجزاء المناطق القطبية؛

و) أن منظمة الطيران المدني الدولي شجعت في اجتماعها الخاص بشأن التتبع العالمي للرحلات الجوية، مونتريال، 12-13 مايو 2014، الاتحاد على اتخاذ إجراءات في أقرب فرصة ممكنة ل توفير توزيعات الطيف اللازم للسوائل عند تحديد احتياجات الطيران الناشئة،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

- أ) أن الدراسات المتعلقة بالتتبع العالمي للرحلات الجوية تجري في قطاع الاتصالات الراديوية؛
- ب) أن الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الطيران المدني الدولي قاما بالتوقيع على مذكرة تفاهم في عام 2012 لوضع إطار عمل لتعزيز التعاون بين الطرفين،

وإذ يلاحظ

أن تحديد رحلات الطيران المدنية وتبعها يسهمان بشكل غير مباشر في سلامة الطيران،

يقرر

تكليف المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015، عملاً بالمادة 119 من اتفاقية الاتحاد بأن يدرج في جدول أعماله، على وجه السرعة، النظر في مسألة التتبع العالمي للرحلات الجوية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، وانسجاماً مع ممارسات الاتحاد، النظر في مختلف جوانب المسألة، مع مراعاة دراسات قطاع الاتصالات الراديوية،

يكلف الأمين العام

بإخطار المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 ومنظمة الطيران المدني الدولي بهذا القرار،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بإعداد تقرير خاص عن المسألة المشار إليها في فقرة "يقرر" أعلاه كي ينظر فيه المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015.

القرار 186 (بوسان، 2014)

**تعزيز دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتدابير كفالة الشفافية
وببناء الثقة في أنشطة القضاء الخارجي**

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

بالقرار 68/50 بشأن "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة القضاء الخارجي" الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 ديسمبر 2013، إلى جانب التقرير 189/A/68 المرتبط به،

وإذ يشير إلى

القرار 37 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "سد الفجوة الرقمية"،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن الدول الأعضاء في الاتحاد تعتمد، من بين عدّة أمور، على خدمات اتصالات راديوية فضائية موثوقة، مثل خدمة استكشاف الأرض الساتلية وخدمات الاتصالات الراديوية الساتلية وخدمة الملاحة الراديوية الساتلية وخدمة الأبحاث الفضائية؛

ب) أن إحدى الغايات الاستراتيجية لقطاع الاتصالات الراديوية يتمثل في "ضمان التشغيل الحالي من التداخلات لأنظمة الاتصالات الراديوية من خلال تنفيذ لوائح الراديو والاتفاقات الإقليمية فضلاً عن تحديد هذه الصكوك بصورة فعالة وفي الوقت المناسب من خلال أعمال المؤتمرات العالمية والإقليمية للاتصالات الراديوية" ،

وإذ يأخذ في الحسبان

المادتين 15 و16 من لوائح الراديو،

يقر

أن يشجع نشر المعلومات وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات في مجال استخدام وتطوير شبكات/أنظمة الاتصالات الراديوية الساتلية، لتحقيق أهداف تشمل سد الفجوة الرقمية وتعزيز موثوقية وประส الشبكات/الأنظمة الساتلية المذكورة أعلاه،

يدعم مجلس الاتحاد

لبحث واستعراض أي اتفاقيات تعاون مفترضة بشأن استخدام مرفق المراقبة الساتلية بما يتسم مع أهداف هذا القرار، في ضوء آثارها الاستراتيجية والمالية، وضمن حدود ميزانية الاتحاد،

يكفل مدير مكتب تنمية الاتصالات

بتشجيع جميع الدول الأعضاء على النظر في هذه الأمور في سياق القرار 37 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

يكفل مدير مكتب الاتصالات الراديوية

1 بتعزيز النفاذ إلى المعلومات ذات الصلة بمرفق المراقبة الساتلية، بناءً على طلب الإدارات المعنية، من أجل معالجة حالات التداخل الضار وفقاً للمادة 15 من لوائح الراديو، من خلال اتفاقيات التعاون المشار إليها في إطار فقرة "يدعم مجلس الاتحاد" أعلاه في حدود ميزانية الاتحاد من أجل تفزيذ أهداف هذا القرار؛

2 بمواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانة قاعدة بيانات عن حالات التداخل الضار المبلغ عنها وفق أحكام لوائح الراديو ذات الصلة وبالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية؛

3 بتنسيق الأنشطة، حسب الاقتضاء، مع مدير مكتب تقدير مكتتب الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات؛

4 بأن يقدم تقارير عن تنفيذ هذا القرار حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات
إلى المشاركة في الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ هذا القرار.

(بوسان، 2014)

القرار 187 (بوسان، 2014)

استعراض المنهجيات الحالية وبلورة رؤية مستقبلية بشأن مشاركة أعضاء القطاعات والمتسبين والهيئات الأكاديمية في أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يقر

أ) بالقرار 152 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تحسين الإدارة والتتابعة فيما يتعلق بمساهمة أعضاء القطاعات والمتسبين في تحمل نفقات الاتحاد، الذي نفع الإجراءات المتعلقة بدفع الرسوم؛

ب) بالقرار 158 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن قضايا مالية ينظر فيها مجلس الاتحاد، الذي كلف المجلس باستعراض النهج المتبع حالياً بشأن مشاركة أعضاء القطاعات، بما في ذلك إمكانية إدخال تعديلات على مجالات مثل هيكل الرسوم وفنان العضوية، ومن بينها جدوى الجمع بين أشكال المشاركة في القطاعات (أي شكل واحد للعضوية في الاتحاد يسري على القطاعات الثلاثة جميعها) وطلب من المجلس استعراض التقدم المحرز في التنفيذ والتوصية بتعديلات عند الاقتضاء؛

ج) بالقرار 169 (غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن السماح للهيئات الأكادémie والجامعات ومؤسسات البحث المرتبطة بها بالمشاركة في أعمال قطاعات الاتحاد الثلاثة، الذي استحدث فتة المشاركة الجديدة هذه من باب التجربة وكلف المجلس بإضافة أي شروط أو إجراءات إضافية إذا أرتأى ذلك ويرفع تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين التالي ليتخذ قراراً نهائياً بشأن هذه المشاركة؛

د) بالقرار 170 (غوادادالاخارا، 2010) المؤقر المندوبين المفوضين، بشأن قبول أعضاء القطاعات من البلدان النامية¹ للمشاركة في أعمال قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات في الاتحاد، الذي أرسى هيكل رسوم مخفضة لتعزيز المشاركة في أنشطة هذين القطاعين،

وإذ يذكر

بالقرار 1360، بشأن دراسة المنهجيات الحالية لمشاركة أعضاء القطاعات والمتسبين إليها والهيئات الأكاديمية الذي اعتمدته المجلس في دورته لعام 2013،

وإذ يضع في اعتباره

أن المجلس أحال في دورته لعام 2011 متابعة القرار 158 (المراجع في غوادادالاخارا، 2010) المتعلق بهذه المسائل إلى فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) كي يضع التوصيات اللازمة، وأن الفريق قام بدوره بمناقشة هذا الموضوع أثناء اجتماعاته في الفترة 2012-2014، بما في ذلك مشاوره مفتوحة خاصة مع أعضاء القطاعات والمتسبين والهيئات الأكاديمية،

وإذ يلاحظ

أن المجلس، استناداً إلى معلومات مقدمة من فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR)، أوصى بأن ينفذ الاتحاد تغييرات لتبسيط نظام عضوية القطاعات وجعله أكثر إنصافاً وتحديثه، مع الحفاظ على الهيكل الحالي لعضوية القطاعات القائم على ثلاثة قطاعات، بما في ذلك ما يتعلق بالمتسبين والهيئات الأكاديمية،

يقرر تكليف المجلس

1 بتحليل تداعيات منهجيات التسعير المختلفة فيما يتعلق بأعضاء القطاعات والمتسبين، من حيث المزايا والعيوب، والنظر في المنافع الإضافية بما فيها تمنع أعضاء القطاعات الثلاثة بوضع خاص؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

- 2 بدراسة الميكل الحالي للعضوية فضلاً عما يتمتع به أعضاء القطاعات والمنتسبون والهيئات الأكاديمية من مزايا وحقوق المشاركة، وذلك بغرض ضمان الاتساق والعدل بين فئات العضوية؛
- 3 باستعراض التطبيق العملي لحقوق وواجبات أعضاء القطاعات وفقاً لما ينص عليه دستور الاتحاد واتفاقيته والقرار 14 (المراجع في أنطاليا، 2006) مؤتمر المندوبيين المفوضين، فضلاً عن ترتيبات مشاركة المنتسبين والهيئات الأكاديمية لضمان تقديرهم على النحو الواجب في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته وفي لجان الدراسات وفرق العمل والأفرقة الاستشارية والأنشطة الأخرى؛
- 4 بإعداد مبادئ توجيهية ودورات تدريبية للرؤساء/نواب الرؤساء ومستشاري لجان الدراسات وغيرهم بشأن الترتيبات المتعلقة بشئ قفات العضوية والمشاركة، وذلك بعد إجراء الاستعراض المشار إليه في الفقرة 3 من يقرر تكليف المجالس أعلاه؛
- 5 بإجراء دراسات بشأن سبل زيادة المشاركة في أعمال المؤتمر بين الكيانات غير الهدفية للربح، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، التي تتناول مسائل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك جدوى استحداث فئة جديدة للمشاركة وما يرتبط بها من حقوق وواجبات؛
- 6 باستعراض الممارسة والمعايير المتعلقة بإعفاء الكيانات من رسوم العضوية، والقيام عند اللزوم، بالتغييرات الالزامية لتشديد معايير الأهلية من أجل المساعدة في زيادة الوضوح والاتساق والإنصاف بين الأعضاء الذين يدفعون رسوماً والأعضاء الذين لا يدفعون أي رسوم وتقليل العدد الإجمالي للكيانات المغفاة؛
- 7 بوضع استراتيجية شاملة للتشاور مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية وغيرهم حسب الاقتضاء، من أجل ضمان النظر بدقة في جميع الآراء؛

8 بأن يستعرض باستمرار، من خلال فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد البشرية والمالية، التقدم المحرز بشأن هذه الدراسات والاستعراضات والمشاورات بغية تنفيذ تدابير مرحلية على أساس تجربة تمهيداً للموافقة النهائية عليها في المؤتمر المقبل للمندوبيين المفوضين،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

بتقديم الدعم اللازم إلى المجلس لضمان إتاحة الفرصة أمام جميع الأعضاء والمشاركين لتقديم تعليقاتهم بشأن هذه المبادرة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكademie

إلى المشاركة في المشاورات بشأن هذا الموضوع وتقديم التعليقات بصورة منتظمة.

(بوسان، 2014)

القرار 188 (بوسان، 2014)

مكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالقرار 177 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيئي؛

ب) بالقرار 47 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن تحسين المعرفة بتوصيات الاتحاد وتطبيقها الفعال في البلدان النامية¹، بما في ذلك اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيئي للأنظمة المصنعة طبقاً لتوصيات الاتحاد؛

ج) بالقرار 79 (دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في مكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة والتصدي لها،

وإذ يعترف

أ) بالمشكلة المتباينة المتعلقة ببيع وتوزيع أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة في السوق وتداعياتها السلبية بالنسبة للمستعملين والحكومات والقطاع الخاص؛

ب) بأن أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة يمكن أن تقلل من الأمن وجودة الخدمة بالنسبة للمستعملين؛

ج) بأن أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة تتضمن غالباً مستويات عالية وغير قانونية من المواد الخطرة، مما يهدد المستهلكين والبيئة؛

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزيرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

د) بأن بعض البلدان اعتمدت إجراءات لزيادة الوعي بهذه القضية وطبقت حلولاً ناجحة للحد من انتشار أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائفة، وأن البلدان النامية يمكن أن تستفيد من التعلم من هذه التجارب؛

ه) بأن التوصية ITU-T.X.1255 الصادرة عن قطاع تقدير الاتصالات، التي تستند إلى معمارية الأشياء الرقمية، توفر إطاراً لاكتشاف معلومات إدارة الهوية؛

و) بأن بعض التدابير التي تتبناها البلدان يقوم على معرفات هوية فريدة لأجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل هوية المعدات المتنقلة الدولية، للحد من أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائفة ومنعها؛

ز) بأن مبادرات الصناعة قد أطلقت لتنسيق الأنشطة بين المشغلين والمصنعين والمستهلكين؛

ح) بأن الدول الأعضاء تواجه تحديات كبيرة في التوصل إلى حلول فعالة لمكافحة هذه الأجهزة، نظراً للأساليب المبتكرة والخلاقة التي يستعملها الأشخاص الضالعون في هذا النشاط غير المشروع للتملص من تدابير الإنفاذ/التدابير القانونية؛

ط) بأن برامج الاتحاد للمطابقة وقابلية التشغيل البيئي وسد الفجوة التقنيّة المقصود بها أن تساعد في توضيح عمليات التقسيس ومطابقة المنتجات للمعايير الدولية؛

ي) بأن توفير قابلية التشغيل البيئي والسلامة والاعتمادية ينبغي أن يكون هدفاً أساسياً لتصنيفات الاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لا تمثل بوجه عام لعمليات المطابقة الوطنية المطبقة وللشروط التنظيمية الوطنية أو لأي شروط قانونية أخرى سارية، ينبغي اعتبارها غير مرخصة للبيع و/أو التفعيل على شبكات الاتصالات في هذا البلد؛

ب) أن للاتحاد وأصحاب المصلحة ذوي الصلة الآخرين دوراً رئيسياً في تعزيز التنسيق فيما بين الأطراف المعنية من أجل دراسة الآثار المرتبطة على الأجهزة الرائفة وأآلية الحد من استعمالها وتحديد أساليب التعامل معها دولياً وإقليمياً؟

ج) أهمية الحفاظ على توصيلية المستعمل،

وإذ يدرك

أ) أن الحكومات تؤدي دوراً هاماً في مكافحة تصنيع أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائفة وتدالها بين البلدان وذلك بوضع الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات المناسبة؛

ب) الأعمال والدراسات الجارية في لجان دراسات الاتحاد، ولا سيما لجنة الدراسات 11 لقطاع تقدير الاتصالات التي تهتم بدراسة المنهجيات وحالات الاستعمال لمكافحة منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائفة والمخالفة للمعايير، والأنشطة ذات الصلة في المنتديات الأخرى ذات الصلة؛

ج) أن التلاعب بمعرفات الهوية الفريدة يقلل فعالية الحلول التي تتبناها البلدان؛

د) أن التعاون متواصل مع منظمة التجارة العالمية (WTO) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بشأن المسائل المتعلقة بالمنتجات الرائفة،

يقرر تكليف مديرى المكاتب الثلاثة

1 بمساعدة الدول الأعضاء في معالجة شواغلها إزاء أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائفة عن طريق تبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي أو العالمي، بما في ذلك أنظمة تقييم المطابقة؛

2 بمساعدة جميع الأعضاء في اتخاذ الإجراءات الالزمة لمنع أو اكتشاف التلاعب بمعرفات الهوية الفريدة للأجهزة وأداوجيتها، والتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية بوضع معايير الاتصالات المتعلقة بهذه المسائل،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى اتخاذ جميع التدابير الالزمة لمكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائفة؛

2 إلى التعاون وتبادل الخبرات فيما بينها في هذا المجال؛

3 إلى تشجيع المشاركة في برامج الصناعة لمكافحة استعمال أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائفة،

يدعو جميع الأعضاء

1 إلى المشاركة بنشاط في دراسات الاتحاد المتصلة بمكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائفة من خلال تقديم المساهمات؛

2 إلى اتخاذ التدابير الالزمة لمنع أو اكتشاف التلاعب بمعروقات الهوية الفريدة لأجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات كذلك

إلىأخذ الأطر القانونية والتنظيمية للبلدان الأخرى بعين الاعتبار فيما يتعلق بالتجهيزات التي تؤثر سلباً على نوعية البنية التحتية للاتصالات والخدمات في هذه البلدان وخصوصاً الإقرار بشواغل البلدان النامية فيما يتعلق بالتجهيزات الرائفة.

(بوسان، 2014)

القرار 189 (بوسان، 2014)

مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ومنعها

إن مؤتمر المندوبيين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن التأثير الإيجابي للاتصالات المتنقلة والتقدير التكنولوجي والتغطية الكبيرة والتطور الذي أحدثته جميع الخدمات ذات الصلة، قد مكنت من انتشار الأجهزة المتنقلة، بما في ذلك الهواتف الذكية نظراً لما توفره من فوائد متعددة؛

ب) أن الاستعمال واسع الانتشار للاتصالات المتنقلة على مستوى العالم، رافقه أيضاً تفاقم مشكلة سرقة الأجهزة المتنقلة؛

ج) أن ممارسة سرقة الأجهزة المتنقلة يمكن أن يكون لها أحياناً أثر سلبي على صحة وسلامة مواطنينا وعلى شعورهم بالأمان؛

د) أن المشاكل التي تحدث في إطار الجرائم المتعلقة بسرقة الأجهزة المتنقلة أصبحت مشكلة عالمية حيث غالباً ما يعاد بيع هذه الأجهزة بسهولة في الأسواق الدولية؛

ه) أن الاتجار في الأجهزة المتنقلة المسروقة يشكل خطراً على المستهلكين وفقدان دوائر الصناعة للإيرادات؛

و) أن بعض الحكومات ودوائر الصناعة أدخلت لوائح وإجراءات وسياسات لإنفاذ القانون ووظائف تكنولوجية لمنع سرقة الأجهزة المتنقلة ومكافحتها؛

ز) أن بمقدور الاتحاد أن يساعد جميع الأعضاء على الاستفادة من توصيات الاتحاد وأن يؤدي دوراً إيجابياً من خلال توفير منصة لجميع الأطراف المعنية من أجل تشجيع المناقشات وتبادل أفضل الممارسات والتعاون بين دوائر الصناعة لتحديد المبادئ التوجيهية التقنية ونشر المعلومات المتعلقة بمكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة؛

ح) أن بعض مصنعي ومشغلي الأجهزة المتنقلة يقدمون حلولاً للمستهلكين مثل التطبيقات المجانية لمكافحة السرقة، بهدف تحفيض معدل سرقة الأجهزة المتنقلة،

وإذ يساوره الفلق

من أن معدل سرقة الأجهزة المتنقلة في العديد من المناطق في العالم ما يزال مرتفعاً، رغم الجهد المبذولة خلال الأعوام الأخيرة،

وإذ يدرك

أن المصنعين والمشغلين ورباطات الصناعة يطورون حلولاً تكنولوجية مختلفة وأن الحكومات تضع سياسات لمعالجة هذه المشكلة العالمية،

يقرر

استكشاف جميع السبل والوسائل الكفيلة بمكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ومنعها،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقسيس الاتصالات، بما يلي

1 جمع المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات التي تظهرها دوائر الصناعة أو الحكومات في مجال مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة؛

2 التشاور مع لجان الدراسات ذات الصلة لقطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقسيس الاتصالات ومصنعي الأجهزة المتنقلة ومصنعي مكونات شبكات الاتصالات والمشغلين والمنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير في مجال الاتصالات والمتعلقة بهذه المسائل مثل رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA) ومشروع شبكة الجيل الثالث (3GPP)، لتحديد التدابير التكنولوجية القائمة والمستقبلية، والبرمجيات والأجهزة على السواء، للتخفيف من استخدام الأجهزة المتنقلة المسروقة؛

3 تقديم المساعدة، في إطار خبرة الاتحاد، وفي إطار الموارد المتاحة، حسب الاقتضاء، بالتعاون من المنظمات ذات الصلة، إلى الدول الأعضاء، إذا طلب من الاتحاد ذلك، من أجل الحد من سرقة الأجهزة المتنقلة واستخدام الأجهزة المتنقلة المسروقة في بلدانهم،

يكلف الأمين العام

رفع تقرير سنوي إلى مجلس الاتحاد بشأن التقدم المحرز في العمل،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى المساهمة في الدراسات التي تجرى في هذا المجال.

(بوسان، 2014)

القرار 190 (بوسان، 2014)

مواجهة سوء استغلال وسوء استعمال موارد الترقيم الدولية للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يعترف

أ) بالقرار 61 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن مواجهة ومكافحة سوء استغلال وسوء استعمال موارد الترقيم الدولية للاتصالات؛

ب) بالقرار 20 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن إجراءات تحصيص وإدارة الموارد الدولية للترقيم والتسمية والعنونة وتحديد الهوية (NNAI) في مجال الاتصالات؛

ج) بالقرار 78 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن بناء القدرات من أجل مكافحة سوء استغلال أرقام الهاتف المخصصة وفق التوصية ITU-T E.164 الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أهداف الاتحاد الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأعضاء من أجل التنمية المتوازنة للاتصالات؛

ب) أن سوء استعمال أحد موارد الترقيم الدولية E.164 يقع إذا كان استخدام مورد الترقيم لا يتفق مع معايير تحصيص هذا المورد في التوصية (التوصيات) ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات التابع للاتحاد (ITU-T) أو في حالة استخدام مورد ترقيم غير مخصص لتقديم خدمة اتصالات؛

ج) أن سوء استعمال موارد الترقيم E.164 يمكن أن يتخد أشكالاً متعددة؛

د) أن سوء استغلال وسوء استعمال أرقام الهاتف الوطنية والرموز الدلiliية للبلدان، هي أفعال ضارة تؤثر في الإيرادات وجودة الخدمة وثقة المستهلك؛

هـ) أن توصيات قطاع تقسيس الاتصالات ذات الصلة تتناول تحديداً إجراءات الإبلاغ عن سوء استغلال موارد الترقيم الدولية وسوء استعمالها،

وإذ يدرك

أن لجان الدراسات ذات الصلة في قطاعي تقسيس الاتصالات وتنمية الاتصالات تتعاون وتعمل يداً بيد بشأن القضايا المتصلة بسوء استغلال الأرقام وسوء استعمالها،

يقرر

مواصلة دراسة السبل والوسائل الكفيلة بتحسين فهم حالات سوء استغلال وسوء استعمال أرقام الهاتف المخصصة وفق التوصية ITU-T E.164 الصادرة عن قطاع تقسيس الاتصالات، وتحديثها وحلها من خلال أنشطة لجان الدراسات بقطاع تقسيس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات،

يكلف مديري مكتب تقسيس الاتصالات ومديري مكتب تنمية الاتصالات

1 بالتعاون في تنفيذ هذا القرار على نحو فعال؛
 2 بالتعاون من أجل تحاشي تداخل وازدواج الجهد المبذول في دراسة المسائل المتعلقة بسوء استغلال الأرقام وسوء استعمالها؛

3 بمواصلة العمل مع المناطق والمناطق الفرعية والبلدان، ولا سيما البلدان النامية¹، لوضع إطار قانونية وتنظيمية كافية لضمان اتباع أفضل الممارسات في إدارة أرقام الهاتف المخصصة وفق التوصية ITU-T E.164 بغية مكافحة سوء استغلال أرقام الهاتف وسوء استعمالها،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى المساهمة في تنفيذ هذا القرار.

(بوسان، 2014)

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

القرار 191 (بوسان، 2014)

استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يشير إلى

أ) القرار 6-1 ITU-R (المراجع في جنيف، 2007)، بشأن الاتصال والتعاون مع قطاع تقدير الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-T)، والقرار ITU-R 7-2 (المراجع في جنيف، 2012)، بشأن تنمية الاتصالات بما في ذلك الاتصال والتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-D) الصادرين عن جمعية الاتصالات الراديوية (RA)؛

ب) القرارين 44 و 45 (المراجعين في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقدير الاتصالات (WTS), بشأن التعاون المشترك بين قطاعي تقدير الاتصالات وتنمية الاتصالات وتكامل أنشطتهما؛

ج) القرار 57 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقدير الاتصالات، بشأن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقدير الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات في المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

د) القرار 5 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية¹ في أنشطة الاتحاد؛

ه) القرار 59 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R) وقطاع تقدير الاتصالات (ITU-T) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

و) إنشاء فريق فرعي مؤخرًا تابع للفريق الاستشاري لتقدير الاتصالات ومعنى "بالتعاون والتنسيق داخل الاتحاد الدولي للاتصالات" وفريق التنسيق بين القطاعات المعنية بالمسائل ذات الاهتمام المشترك،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وإذ يضع في اعتباره

- أ) أهداف الاتحاد المدرجة في المادة 1 من دستور الاتحاد؛
- ب) الدور المنوط بكل من القطاعات الثلاثة للمساهمة في تحقيق الأهداف المذكورة؛
- ج) أن المبدأ الأساسي للتعاون والتنسيق بين قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R) وقطاع تقسيس الاتصالات (ITU-T) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) هو الحاجة إلى تحاشي ازدواج أنشطة القطاعات، وضمان أداء العمل على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والتنسيق؛
- د) أن جمعية الاتصالات الراديوية (RA) والجمعية العالمية لتقسيس الاتصالات (WTSA) والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) قد حددت أيضاً المجالات المشتركة التي ينبغي العمل فيها والتي تتطلب التنسيق الداخلي في الاتحاد،

وإذ يدرك

- أ) حاجة البلدان النامية إلى اكتساب الأدوات اللازمة لتعزيز قطاع اتصالاتها؛
- ب) أن مستويات مشاركة البلدان النامية في أنشطة قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقسيس الاتصالات لا تزال منخفضة، على الرغم من الجهد المبذول، بحيث تقتضي الضرورة بشكل متزايد القيام بأنشطة مشتركة مع قطاع تنمية الاتصالات؛
- ج) الدور المحفز لقطاع تنمية الاتصالات الذي يسعى إلى الاستخدام الأمثل للموارد بحيث يمكن بناء القدرات في البلدان النامية؛
- د) الحاجة إلى تحقيق تمثيل أفضل لرؤية البلدان النامية واحتياجاتها في الأنشطة والأعمال المنفذة في قطاعي الاتصالات الراديوية وتقسيس الاتصالات؛
- ه) أن ثمة نجاحاً إدماجياً مطلوباً من الاتحاد على نحو متزايد في المجالات المشتركة مثل الاتصالات المتنقلة الدولية (IMT)، والاتصالات في حالات الطوارئ، واختبار المطابقة، ونشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT)، والاستخدام الأفضل للموارد النادرة، وغيرها؛
- و) أن الجهود المنسقة والمتكاملة تمكّن الوصول إلى المزيد من الدول الأعضاء، بتأثير أكبر، لسد الفجوة الرقمية والفجوة التقيسية، كما تسهم في تحسين إدارة الطيف،

وإذ يأخذ في الحسبان

- أ) أن وجود أفرقة مشتركة بين القطاعات يسهل التعاون وتنسيق الأنشطة داخل الاتحاد؛
- ب) أن المشاورات جارية بين الأفرقة الاستشارية نفسها للقطاعات الثلاثة بخصوص الآليات والوسائل اللازمة لتحسين التعاون فيما بينها؛
- ج) أن هذه الإجراءات ينبغي أن تنتظم في استراتيجية شاملة تقاد وترافق نتائجها؛
- د) أن ذلك من شأنه أن يزود الاتحاد بأداة لتصحيح أوجه القصور والبناء على النجاح؛
- هـ) أن التعاون والتنسيق بين القطاعات ينبغي أن ترأسها الأمانة العامة، بالتعاون الوثيق مع مديرى المكاتب الثلاثة،

يقرر أن يكلف الأمين العام

- 1 بضمان وضع استراتيجية للتنسيق والتعاون توحياً لفعالية وكفاءة الجهود في المجالات ذات الاهتمام المشترك لقطاعات الاتحاد الثلاثة، بغية تحنب ازدواجية الجهود وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد؛
- 2 بضمان إعداد قائمة محدثة تحتوي على المجالات ذات الاهتمام المشترك لقطاعات الثلاثة وفقاً لولاية كل جمعية مؤتمر للاتحاد؛
- 3 بضمان الإبلاغ عن أنشطة التنسيق التي تجري بين القطاعات المختلفة في كل من هذه المجالات، فضلاً عن النتائج التي يتم التوصل إليها؛
- 4 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن تنفيذ هذا القرار،

يكلف مجلس الاتحاد

بإدراج تنسيق أعمال قطاعات الاتحاد الثلاثة في جدول أعمال اجتماعاته وذلك لمتابعة تطوره واتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذها،

يكلف مديري المكاتب الثلاثة

- 1 بضمان تقديم التقارير إلى المجلس عن تنسيق الأنشطة المنفذة بين القطاعات المختلفة في كل مجال محدد من مجالات الاهتمام المشترك، فضلاً عن النتائج المتوصل إليها؛
- 2 بضمان إدراج التنسيق مع القطاعين الآخرين في جداول أعمال كل من الأفرقة الاستشارية المعنية بحيث تُقترح استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التطوير الأمثل للمجالات ذات الاهتمام المشترك؛
- 3 بتقديم الدعم إلى الأفرقة الاستشارية للقطاعات في أنشطة التنسيق بين القطاعات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

(بوسان، 2014)

القرار 192 (بوسان، 2014)

مشاركة الاتحاد في مذكرات تفاهم ذات تبعات مالية و/أو استراتيجية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

(أ) أن أحد أهداف الاتحاد المنصوص عليها في المادة 1 من دستور الاتحاد هو الحفاظ على التعاون الدولي بين جميع أعضائه من الدول، والتوعّس في هذا التعاون لتحسين الاتصالات بجميع أنواعها وترشيد استعمالها؛

(ب) أن من أهداف الاتحاد الأخرى الترويج على الصعيد العالمي لاعتماد نهج أوسع شمولاً يتناول مسائل الاتصالات في اقتصاد ومجتمع المعلومات العالمي، عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، الإقليمية منها والعالمية، ومع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالاتصالات،

وإذ يشير إلى

(ج) أن مذكرات التفاهم ("MoU") وكذلك مذكرات التعاون والاتفاق¹ أو غيرها من الصكوك، التي يمكن أن يشارك فيها الاتحاد والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، كثيراً ما تستخدم لتسهيل العمل التعاوني؛

(د) أن القرار 52 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) بشأن تعزيز دور قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) بوصفه وكالة منفذة، يؤكد على أهمية إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص كوسيلة فعالة لتنفيذ المشاريع المستدامة للاتحاد؛

¹ حيثما يستخدم مصطلح "مذكرة تفاهم" في هذا القرار، فإنه يشمل مذكرات تعاون ومذكرات اتفاق.

ج) أن القرار 130 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر يكلف الأمين العام، في سياق بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، "بأن يتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة بما في ذلك من خلال اعتماد مذكرات التفاهم التي تخضع لموافقة المجلس في هذا الصدد، وفقاً للقرار 100 (مينيابوليس، 1998) مؤتمر المندوبيين المفوضين؛"

د) أن القرار 100 (مينيابوليس، 1998) يكلف مجلس الاتحاد، في سياق دور الأمين العام للاتحاد بصفته الوديع لمذكرات التفاهم، "بأن يضع المعايير والمبادئ التوجيهية التي تمكن الأمين العام من الاستجابة للطلبات التي تدعوه إلى أن يكون الوديع لمذكرات التفاهم"، ويقرر أن باستخدام تلك المعايير والمبادئ التوجيهية، "يجوز للأمين العام، بمعرفة المجلس، أن يعمل بصفته الوديع لمذكرات التفاهم"؟

ه) أن المجلس في دورته لعام 2013 عدل المقرر 563 بشأن فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية مضيفاً إلى اختصاصاته "النظر في المعايير المتعلقة بتحديد الآثار المالية والاستراتيجية المرتبطة على إبرام مذكرات التفاهم (إلى جانب مذكرات التعاون والاتفاق) التي يكون أو سيكون الاتحاد طرفاً فيها" ،

وإذ يلاحظ

أن الاتحاد قد دخل كمشارك في مذكرات تفاهم ذات تبعات مالية و/أو استراتيجية، وأنها نوقشت خلال دورة المجلس لعام 2014 على النحو الموضح في تقرير رئيس اللجنة الدائمة للتنظيم والإدارة،

واعتقاداً منه

أن مذكرات التفاهم التي يشارك فيها الاتحاد والتي لها آثار مالية و/أو استراتيجية ينبغي إبرامها فقط وفقاً لمعايير يعتمدتها المجلس وشريطة موافقته،

يقرر أن يكلف الأمين العام

- 1 باتباع المعايير والمبادئ التوجيهية التي سيسعها المجلس، عند الدخول في مذكرات تفاهم سيكون الاتحاد مشاركاً فيها وتنطوي على تبعات مالية و/أو استراتيجية؛
- 2 بتقديم تقرير إلى الدورة السنوية للمجلس عن تنفيذ هذا القرار، يورد تفاصيل مذكرات التفاهم وأنشطة الاتحاد ذات الصلة،

يكلف المجلس

- 1 بأن يضع المعايير والمبادئ التوجيهية لمشاركة الاتحاد في مذكرات تفاهم ذات تبعات مالية و/أو استراتيجية، بناءً على المبادئ التالية:
 - ‘1’، أن أي مشاركة للأمين العام بهذه الصفة ينبغي أن تسهم في تحقيق أهداف الاتحاد المنصوص عليها في المادة 1 من الدستور، وأن تقع ضمن الخطتين الاستراتيجية والمالية للاتحاد؛
 - ‘2’، أن يحاط من يهتم من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات علمًا بالأنشطة التي يقوم بها الاتحاد عند مشاركته في مذكرات تفاهم ذات تبعات مالية و/أو استراتيجية؛
 - ‘3’، أن تختتم وتراعي سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد والحقوق التي تتمتع بها بالكامل.
- 2 بأن ينفذ آلية لاستعراض مشاركة الاتحاد في مذكرات التفاهم ذات التبعات المالية و/أو الاستراتيجية، ويقدم التوجيه إلى الأمين العام؛
- 3 أن يقدم تقريراً عن تطبيق هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل.

(بوسان، 2014)

القرار 193 (بوسان، 2014)

دعم ومساعدة العراق في إعادة بناء قطاع الاتصالات لديه

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالمبادئ والمقاصد والأهداف النبيلة المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

ب) بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في دعم تحقيق التنمية المستدامة، وبالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

ج) بأهداف الاتحاد كما تنص عليها المادة 1 من دستور الاتحاد؛

د) بالفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لجتمع المعلومات (WSIS)؛

ه) بالفقرة 15 من التزام تونس الذي اعتمدته القمة العالمية لجتمع المعلومات،

وإذ يعترف

أ) بأن وجود بنية تحتية لشبكة اتصالات موثوقة واستعمال الخدمات ذات الصلة على نحو ملائم أمر لا غنى عنه لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، لا سيما البلدان التي عانت من الكوارث الطبيعية والحروب؛

ب) بأن مرافق الاتصالات في العراق قد تعرضت وما زالت تتعرض لخسائر جسيمة من جراء العديد من الحروب؛

ج) بأن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للاتصالات في العراق والاستعمال غير المشروع للخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالة الحرب السائدة، مسألة تمثل موضع اهتمام للمجتمع الدولي بأسره والهيئات/الوكالات ذات الصلة؛

د) بأن القرار 34 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر نص على مواصلة دعم العراق في إعادة بناء وإصلاح البنية التحتية للاتصالات لديه، وإنشاء المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية وتحديد التعريفات؛

ه) بأن القرار 34 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبيين المفوضين لم يترجم بعد إلى أفعال ولم يتم تفعيل هذا القرار حيث لم يحصل العراق على الدعم اللازم من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات في إعادة بناء وإصلاح البنية التحتية للاتصالات، وإنشاء المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية وتحديد التعريفات؛

و) بأن العراق لن يتمكن من الارتقاء بالبنية التحتية لديه إلى المستوى الدولي المقبول ما لم يحصل على مساعدة المجتمع الدولي سواء على أساس ثنائي أم من خلال المنظمات الدولية،

وإذ يأخذ في الاعتبار

أ) أن هذه الجهد ستساعد على إعادة بناء وتحديث البنية التحتية للاتصالات؛

ب) أن هذه الجهود ستعزز أيضاً قدرة أنظمته الإدارية والأمنية على تلبية احتياجاته الاقتصادية والخدمة والأمنية في مجال الاتصالات،

يقرر

1 ضرورة الاضطلاع بأعمال خاصة ومحددة بوضوح في إطار الاتحاد الدولي للاتصالات، وفقاً لجدول زمني محدد بوضوح وخطة عمل متفق عليها بين الاتحاد والإدارة العراقية بغية تنفيذ هذا القرار لتقديم الدعم المناسب للعراق من أجل إعادة بناء وإصلاح البنية التحتية للاتصالات والمهارات التقنية، وإنشاء المؤسسات المناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية الموارد البشرية والمساعدة في تحديد التعريفات الملائمة؛

2 تخصيص، في حدود الموارد المتاحة، الخبرات التقنية الازمة، داخل الاتحاد أو خارجه لتنفيذ هذا القرار؛

3 بناء وتطوير الموارد البشرية والقدرات من خلال إقامة ما يلزم من برامج التدريب داخل وخارج الأراضي العراقية، كي يتمكن الخبراء من سد النقص في الخبرة في المجالات الرئيسية وتلبية متطلبات الإدارة العراقية من الاختصاصيين التقنيين، وتقديم غير ذلك من أشكال المساعدة،

يدعم الدول الأعضاء

إلى أن تضمن توفير كل ما يمكن من المساعدة التقنية والدعم لإدارة العراق فيما يلي:

1 إعادة تأهيل قطاع الاتصالات لديها؛

2 ضمان الاستعمال القانوني لـ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار الوضع السائد؛

3 تحقيق الاستعمال الأكثر فعالية لـ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية،

يكلف الأمين العام

1 بتوفير الموارد التقنية الالزمة للأعمال المذكورة، ضمن خطة عمل وبرنامج زمني متفق عليهم مع إدارة العراق؛

2 بتقديم تقرير دوري بشأن الموضوع إلى المجلس.

(بوسان، 2014)

القرار 194 (بوسان، 2014)

الخيارات المتاحة بشأن مباني مقر الاتحاد في الأجل الطويل

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) تقرير الأمين العام إلى هذا المؤتمر بشأن الخيارات المتاحة فيما يتعلق بمقر الاتحاد في الأجل الطويل (الوثيقة (PP-14/57)(Rev.1))؛

ب) القرار 1142 لمجلس الاتحاد، الذي يكلف الأمين العام بأن يكفل تطبيق الاتحاد لمعايير السلامة والصحة والبيئة السارية في البلد المضيف للاتحاد؛

ج) أن ثمة حاجة ملحة لاتخاذ تدابير بشأن التخطيط المستقبلي لمقر الاتحاد في ضوء معايير المباني والبناء الخاصة بالمباني الجديدة وتدني مستوى امتنال مباني المقر القائمة حالياً لهذه المعايير، ولا سيما فيما يخص مبني فارامبيه، وإلى حد ما، مبني البرج؛

د) الحاجة إلى مبانٍ كافية ويمكن النفاذ إليها كلياً بمقر الاتحاد (HQ) لاستيعاب المشاركين في اجتماعات الاتحاد، وما يلزم من الموظفين والمرافق والمعدات، من أجل سلاسة سير جميع الخدمات،

وإذ يدرك

النecessity إلى إشراك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد في اتخاذ القرارات بشأن التخطيط المستقبلي لمقر الاتحاد، مع الأخذ بعين الاعتبار، بصفة خاصة، الآثار المالية الكبيرة والطويلة الأجل المترتبة على الاتحاد،

يقرر

1 إنشاء فريق عمل تابع للمجلس، تكون العضوية فيه متاحة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد، معنى بالخيارات المتاحة بشأن مباني مقر الاتحاد في الأجل الطويل؛

2 ضرورة أن تقدم التقارير السنوية لفريق العمل التابع للمجلس المذكور أعلاه إلى دورات المجلس العادية ابتداءً من عام 2015،

يكافل الدورة الاستثنائية للمجلس في عام 2014

1 بإنشاء فريق عمل تابع للمجلس، تكون العضوية فيه متاحة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد، "معني بالخيارات المتاحة بشأن مباني مقر الاتحاد في الأجل الطويل (فريق العمل المذكور) (CWG-HQP)"، على النحو المشار إليه في الفقرة 1 من يقرر أعلاه، وتكون اختصاصاته على النحو الوارد في ملحق هذا القرار؛

2 بأن تسمى رئيس ونواب رئيس فريق العمل المذكور أعلاه،

يكافل المجلس

1 بأن يخصص الأموال الالزامية في حدود الموارد المتاحة من أجل تنفيذ هذا القرار؛

2 بأن يدرس التقارير السنوية لفريق العمل المذكور المقدمة إلى دورات المجلس، ويقدم أي تعليقات يراها مناسبة، ويتخذ الإجراء الملائم بشأنها على النحو المذكور في الفقرة 2 من يقرر أعلاه؛

3 بأن يكفل إحاطة جميع الدول الأعضاء علماً بانتظام وبطريقة شاملة بواسطة التقارير السنوية وتعليقات المجلس، بحيث يمكن للدول الأعضاء أن تقدم تعليقاتها وأو مساهماتها، حسب الاقتضاء، وفقاً للفقرة 2 من ملحق هذا القرار؛

4 بأن يعمل على إحراز تقدم بشأن هذه المسألة قبل مؤتمر المنديبين المفوضين المقبل،

يؤذن للمجلس

بأن يتخذ قراراً، فور أن يرى أن لديه جميع المعلومات الملائمة والالزامة، بشأن أفضل المسارات للوفاء بالمتطلبات الالزامة لمباني المقر بما فيها الترتيبات الإدارية والمالية المطلوبة لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً بناءً على ذلك إلى مؤتمر المنديبين المفوضين المقبل،

يكافل الأمين العام

1 بأن يدعم أنشطة فريق العمل المذكور، بما فيها إعداد التقارير السنوية، من خلال توفير جميع الموارد والمساعدة الالزامة للنجاح في إقامة مهامه؛

- 2 بأن يرسل، بالوسائل الإلكترونية، رسالة الدعوة، مرفقاً بما جدول أعمال اجتماعات هذا الفريق قبل شهر واحد على الأقل من انعقاد الاجتماعات للسماح للدول الأعضاء بإعداد مساهماتها؛
- 3 بأن يقدم إلى دورات المجلس التقارير السنوية لفريق العمل المذكور؛
- 4 بأن يوزع التقارير السنوية لفريق العمل المذكور والتقارير عن تعليقات المجلس وتدابيره على جميع الدول الأعضاء على النحو المشار إليه في الفقرة 3 من يكلف المجلس أعلاه؛
- 5 بأن يكفل أن تكون جميع النفقات ممولة من الميزانية العادية للاتحاد، تحت إشراف المجلس؛
- 6 بأن يكفل، مع قيام فريق العمل المذكور بعمله، استمرار سلامة المباني الحالية مع استخدام مواردها استخداماً رشيداً إلى حين اتخاذ قرار بشأنها؛
- 7 بأن يعمل على إحراز تقدم بشأن هذه المسألة قبل مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل،

يأذن لهم الدول الأعضاء

إلى تعيين مثل (مثلين) من ذوي المعارف والتجارب الواسعة بشأن الموضوع للمشاركة في أنشطة فريق العمل المذكور وحضور اجتماعاته (الفعالية والافتراضية).

(بوسان، 2014)

ملحق القرار 194 (بوسان، 2014)

اختصاصات فريق العمل التابع للمجلس المعنى بالخيارات المتاحة بشأن مباني مقر الاتحاد في الأجل الطويل (CWG-HQP)

تمثل اختصاصات فريق العمل التابع للمجلس المعنى بالخيارات المتاحة بشأن مباني مقر الاتحاد في الأجل الطويل (CWG-HQP)، على النحو المشار إليه في الفقرة 1 من يقرر في هذا القرار، فيما يلي:

- 1 دراسة حال مباني مقر الاتحاد، مع مراعاة تقرير الأمين العام بهذا الشأن المقدم إلى مؤتمر المندوبين المفوضين (بوسان، 2014)، ومواصلة تحليل الخيارات التي قُيمت حتى الآن وأي خيارات أخرى تقتربها الدول الأعضاء، بدعم من الأمانة، بغية التعامل الرشيد مع المباني في الأجل الطويل، بغرض إعداد توصية للمجلس. ويتعين تقييم الخيارات من حيث الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة بما في ذلك وسائل تحقيق ما يمكن من إيرادات في المستقبل، والمسائل الأخرى الواردة في الوثيقة PP-14/57(Rev.1) بالإضافة إلى نوعية الحياة.
- 2 التماس مساهمات وتعليقات من الدول الأعضاء، ودعوة الخبراء، حسب تقدير فريق العمل المذكور، إلى حضور اجتماعاته، بحسب الاقتضاء، بغية تقديم المعلومات ذات الصلة من أجل مساعدة فريق العمل المذكور في عمله.
- 3 إعداد التقارير السنوية من أجل تقديمها إلى دورات المجلس ابتداءً من عام 2015 عملاً بالفقرة 2 من يقرر من هذا القرار.
- 4 أداء العمل الإلكتروني، حيثما أفضى ذلك إلى توفير الموارد وزيادة الكفاءة.
- 5 العمل باستخدام اللغة الإنكليزية، وبالاستعانة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية بلغات الاتحاد الرسمية المطلوبة بناءً على طلب الدول الأعضاء المعنية في كل اجتماع فعلي.
- 6 عقد اجتماع فعلي واحد على الأقل في كل عام يعقد لفترة يومين كحد أقصى، ما لم يوجه المجلس بخلاف ذلك. ويفضل أن تُعقد هذه الاجتماعات في نفس موعد ومكان انعقاد أحداث/اجتماعات الاتحاد الرئيسية الأخرى ذات الصلة.

القرار 195 (بوسان، 2014)

تنفيذ إعلان إفريقيا الذكية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي قررت في دورتها العادمة الثانية والعشرين أن "تقر النتائج الرئيسية لمؤتمر القمة المعنى بتحويل إفريقيا الذي استضافه صاحب السعادة بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، في أكتوبر 2013، والذي اعتمد إعلان إفريقيا الذكية الذي يسلط الضوء على ضرورة إحلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصميم من جداول أعمال التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية وتحالف إفريقيا الذكية باعتباره إطاراً للتنفيذ"؛

ب) القرار 30 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تم اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

ج) إعلان الألفية وتنتائج القمة العالمية لعام 2005؛

د) نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) في مرحلتيها اللتين عُقدتا في جنيف (2003) وتونس (2005)،

وإذ يذكر

أ) بأهداف قمة توصيل إفريقيا التي اعتمدها رؤساء الدول الأفارقة المشاركون في هذه القمة يومي 29 و30 أكتوبر 2007، التي تحسّد ما تواجهه منطقة إفريقيا من تحديات وما ينسنح لها من فرص؛

ب) بإنشاء تحالف إفريقيا الذكية المتعدد أصحاب المصلحة ومجلس إدارة يتكون من رئيس رواندا (رئيساً له) ورؤساء السنغال وأوغندا وبوركينا فاسو وكينيا والغابون وجنوب السودان ومالي، والاتحاد الإفريقي والاتحاد الدولي للاتصالات، للإشراف على تنفيذ الإعلان؛

ج) بتنفيذ مبادرات سريعة المردود مثل صندوق المنح الدراسية لإفريقيا الذكية لمعالجة الفجوة القائمة في الخبرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مراكز التميز الإفريقية،

- يقرر أن يكلّف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتنسيق مع مدير المكتبين الآخرين بتوفير الخبرة التقنية اللازمة لإجراء دراسات الجدوى وإدارة المشاريع وتقديم الدعم من أجل تنفيذ إعلان إفريقيا الذكية،
- يكلّف الأمين العام
- 1 بالعمل لإشراك مختلف وكالات الأمم المتحدة في دعم شتى عناصر برامج إفريقيا الذكية، في الحالات التي تدرج ضمن نطاق اختصاصها وولايتها؛
 - 2 بتنفيذ تدابير ترمي إلى تعبئة الدعم المالي والعيني من الحكومات والقطاع الخاص وشركاء آخرين،

يدعو الدول الأعضاء

إلى التعاون مع البلدان الإفريقية لدعم المشاريع والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف والشائكة من أجل تنفيذ إعلان إفريقيا الذكية.

(بوسان، 2014)

القرار 196 (بوسان، 2014)

حماية مستعملٍ/مستهلكٍ خدمات الاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالقرار 64 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن حماية ودعم مستعملٍ/مستهلكٍ خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ب) بال المادة 4 من لوائح الاتصالات الدولية،

وإذ يعترف

أ) بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن حماية المستهلك؛

ب) بالفقرة 13 هـ) من خطة عمل جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تنص على أن على الحكومات أن تواصل تحديث قوانينها المحلية الخاصة بحماية المستهلك بحيث تستجيب للمتطلبات الجديدة لمجتمع المعلومات،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن القوانين والسياسات والممارسات المتصلة بالمستهلك تحد من السلوكات التجارية الاحتيالية والمضللة وغير المنصفة، وأن هذه الحماية أساسية لبناء ثقة المستهلك وإقامة علاقة أكثر إنصافاً بين أصحاب مشاريع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستهلكين؛

ب) أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها أن توفر فوائد جديدة وكبيرة للمستهلك، بما في ذلك وسائل الراحة والنجاد إلى مجموعة واسعة من السلع و/or الخدمات والقدرة على جمع ومقارنة المعلومات بشأن هذه السلع و/or الخدمات؛

ج) أن ثقة المستهلك في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعزّزها التطور المستمر لآليات حماية المستهلك الشفافة والفعالة التي تحدّ من وجود السلوكيات التجارية الاحتيالية أو المضللة أو غير المنصفة؛

د) أنه يجب تشجيع التوعية ونشر المعلومات المتعلقة بالاستهلاك والاستعمال الملائمين لمنتجاته وخدماته الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك فيما يتعلق أساساً بمدخلات الاقتصاد الرقمي، وذلك لأن المستهلك يتوقع النفاذ إلى المحتوى القانوني وتطبيقات هذه الخدمات على السواء؛

ه) أن يكون النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفتوحاً وميسور التكلفة؛

و) أن أنشطة لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات التي تحدد المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات في حماية المستهلك جارية حالياً،

يقر أن يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتوجيه عناية صانعي القرار والسلطات التنظيمية على الصعيد الوطني إلى أهمية الاستمرار في إطلاع المستعملين والمستهلكين على الخصائص الأساسية والجودة والأمن والرسوم المتعلقة بمختلف الخدمات التي يقدمها المشغلون، وآليات الحماية المعززة لحقوق المستهلكين والمستعملين؛

2 بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء من أجل تحديد الحالات البالغة الأهمية لوضع السياسات أو الأطر التنظيمية لحماية المستهلكين والمستعملين؛

3 بتعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية والكيانات الأخرى الضالعة في مجال حماية المستهلك والمستعمل؛

4 بدعم تنظيم المنتديات الدولية والإقليمية المعنية بنشر حقوق مستعمل الاتصالات وتبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء،

يدعم الدول الأعضاء

- 1 إلى تشجيع استحداث وتطوير سياسات تضمن تزويد المستعملين النهائيين بمعلومات مجانية وشفافة ومحدثة ودقيقة في الوقت المناسب عن خدمات الاتصالات بما في ذلك أسعار التجوال الدولي والشروط المطبقة ذات الصلة؛
- 2 إلى تقديم مدخلات تسمح بنشر أفضل الممارسات والسياسات التي نُفذت من أجل زيادة القدرة على وضع السياسات العامة المتصلة بالتدابير القانونية والتنظيمية والتقنية لمعالجة حماية المستهلك والمستعمل بما في ذلك حماية البيانات؛
- 3 إلى تشجيع السياسات التي تحبذ توفير خدمات الاتصالات على نحوٍ يوفر جودة مناسبة للمستعمل؛
- 4 إلى تشجيع المنافسة في توفير خدمات الاتصالات، مما يشجعها على صياغة سياسات تحفز أسعاراً تنافسية،

يدعم الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمتسببن

- إلى تقديم مساهمات تسمح بنشر أفضل الممارسات والسياسات المتصلة بحماية المستهلك/المستعمل وجودة الخدمة وأسعار الخدمة.

(بوسان، 2014)

القرار 197 (بوسان، 2014)

تيسير إنترنت الأشياء تمهيداً لعالم موصل بالكامل

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن عالم "إنترنت الأشياء (IoT)" الموصل بالكامل سيقوم على التوصيلية والوظائف التي تتيحها شبكات الاتصالات؛

ب) أن العالم الموصل بالكامل سيطلب أيضاً تحسيناً كبيراً في سرعة الإرسال وتوصيل الأجهزة وكفاءة استهلاك الطاقة لاستيعاب الكم الكبير من البيانات المتداولة بين عدد هائل من الأجهزة؛

ج) أن التطور السريع للتكنولوجيا ذات الصلة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق عالم موصل بالكامل بأسرع مما هو متوقع؛

د) أنه من المتوقع أن تؤدي إنترنت الأشياء دوراً أساسياً في مجالات الطاقة والنقل والصحة والزراعة وإدارة الكوارث وسلامة الجمهور والشبكات المنزلية ويمكن أن تعود بالنفع على البلدان النامية¹ والبلدان المتقدمة على السواء؛

ه) أن أثر إنترنت الأشياء سيكون أكثر انتشاراً واتساعاً بفضل الجموعة الواسعة من التطبيقات المتاحة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وقطاعات أخرى؛

و) أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية نظراً للموارد المالية والبشرية المحدودة في هذه البلدان،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وإذ يدرك

(أ) أن الدراسات جارية بشأن إنترنت الأشياء في قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) لوضع توصيات، مثل الدراسات الجارية في إطار نشاط التنسيق المشترك بشأن إنترنت الأشياء والمبادرة العالمية للمعايير بشأن إنترنت الأشياء والفريق المتخصص المعنى بالاتصال من آلة إلى آلة (M2M) ولجنة دراسات قطاع تقييس الاتصالات، كل بحسب نطاق عمله وولايته؛

(ب) أنه كما أدى التعرف بواسطة الترددات الراديوية (RFID) وشبكات الاستشعار الشمولية (USN) إلى تيسير ظهور إنترنت الأشياء، فإن إنترنت الأشياء بدورها ستؤدي دوراً هاماً كعامل محفز للتكنولوجيات الأخرى ذات الصلة التي تجري دراستها في الاتحاد؛

(ج) أن تتنفيذ الإصدار السادس من بروتوكول الإنترن特 (IPv6) يمكن أن يسهم في التطور المسبق لإإنترنت الأشياء؛

(د) أن التعاون مرغوب بين جميع المنظمات والمجتمعات ذات الصلة لإذكاء الوعي وتشجيع اعتماد الإصدار السادس من بروتوكول الإنترن特 لدى الدول الأعضاء ومن خلال بناء القدرات ضمن ولاية الاتحاد،

وإذ لا يغيب عن باله

(أ) أن قابلية التشغيل البيئي مطلوبة لتطوير الخدمات التي تتيحها إنترنت الأشياء (تسمى فيما بعد "خدمات إنترنت الأشياء") على المستوى العالمي، بالتعاون قدر الإمكان عملياً فيما بين المنظمات والكيانات ذات الصلة بما في ذلك المنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير (SDO) التي تطور وتستعمل معايير مفتوحة حسب الاقتضاء؛

(ب) أن منتديات الصناعة تطور مواصفات تقنية لإإنترنت الأشياء؛

(ج) أن تطبيق إنترنت الأشياء من المتوقع أن يشمل جميع القطاعات بما في ذلك الطاقة والنقل والصحة والزراعة وما إلى ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛

(د) أن الأنشطة المتصلة بإإنترنت الأشياء ستتشجع مشاركة جميع المنظمات أو الكيانات ذات الصلة في أنحاء العالم لدعم إنشاء إنترنت الأشياء في وقت مبكر وتوسيع نطاقها؛

هـ) أن إقامة عالم موصل بالكامل من خلال إنترنت الأشياء يمكن أن يساهم أيضاً في تحقيق أهداف برنامج التنمية لما بعد 2015؛

و) أن إنترنت الأشياء يمكن أن تعيد تحديد العلاقة بين الناس والأجهزة،

يقرر

النهوض بالاستثمار في إنترنت الأشياء وتطويرها لتحقيق الأهداف المذكورة في الفقرتين إذ يضع في اعتباره د) و هـ) أعلاه،

يكلف الأمين العام، بالتشاور والتعاون مع مديري المكاتب الثلاثة

1 بتنسيق أنشطة الاتحاد لتنفيذ القرار؛

2 بتيسير تبادل الخبرات والمعلومات مع جميع المنظمات والكيانات ذات الصلة المعنية بإنترنت الأشياء وخدماتها بهدف إتاحة فرص للجهود التعاونية من أجل دعم نشر إنترنت الأشياء؛

3 بتقديم تقرير سنوي إلى دورات المجلس في الفترة 2015-2018 بشأن نتائج تنفيذ هذا القرار؛

4 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين المسبق في 2018،

يكلف مديري مكتب تقييس الاتصالات

1 بمواصلة أعمال لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات بشأن تمكين إنترنت الأشياء بوصفها عاملأً تمكيناً أساسياً لتيسير ظهور خدمات مختلفة في العالم الموصل بالكامل وذلك بالتعاون مع القطاعات ذات الصلة؛

2 بمواصلة التعاون مع المنظمات المعنية بما فيها المنظمات المعنية بوضع المعايير، بغية تبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات لزيادة قابلية التشغيل البيئي لخدمات إنترنت الأشياء من خلال ورش العمل والدورات التدريبية المشتركة وأفرقة أنشطة التنسيق المشتركة، وأي وسائل مناسبة أخرى،

يكلّف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بتشجيع ومساعدة البلدان التي تحتاج إلى الدعم في اعتماد إنترنت الأشياء وخدماتها، من خلال توفير المعلومات والتكنولوجيات ذات الصلة، وبناء القدرات، وأفضل الممارسات للتمكن من اعتماد إنترنت الأشياء من خلال الحلقات الدراسية وورش العمل، وما إلى ذلك،

يكلّف المجالس

- 1 بالنظر في تقارير الأمين العام بشأن الأنشطة المشار إليها في الفقرة 3 من "يكلّف الأمين العام" أعلاه واتخاذ ما يلزم من إجراءات للمساهمة في تحقيق أهداف هذا القرار؛
- 2 برفع تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار استناداً إلى تقرير الأمين العام،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

- 1 إلى النظر في بلورة أفضل الممارسات لتعزيز تطوير إنترنت الأشياء؛
- 2 إلى المشاركة بنشاط في الدراسات المتصلة بإنترنت الأشياء في الاتحاد من خلال تقديم مساهمات ووسائل أخرى ملائمة.

(بوسان، 2014)

القرار 198 (بوسان، 2014)

تمكين الشباب من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

(أ) أن الشباب دون عمر الخامسة والعشرين يمثلون 42,5 في المائة من عدد سكان العالم في بداية 2014 ويشكلون أكثر السكان نشاطاً من حيث استعمال الإنترنت؛

(ب) أن الشباب في كثير من البلدان المتقدمة والنامية¹ يواجهون الفقر والبطالة بنسب متفاوتة؛

(ج) أن للشباب حقهم في تحقيق الشمول الاقتصادي والاجتماعي والرقمي الكامل؛

(د) أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) أداة يمكن للشباب من خلالها أن يساهموا في تنميتهما الاقتصادية والاجتماعية ويشاركوا فيها وينهضوا بها بشكل جوهري؛

(هـ) أن الشباب قد نشأوا على التكنولوجيا الرقمية، وهم أفضل مشجعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(و) أن أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تسهل الفرص الوظيفية للشباب،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وإذ يذكر

أ) بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل واحداً من مجالات الأولوية الخمسة عشر المحددة في إطار برنامج العمل العالمي للشباب الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال القرار 62/126؛

ب) بالقرار 169 (غواداد الاخبار، 2010) مؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن السماح للهيئات الأكاديمية والجامعات ومؤسسات البحث المرتبطة بها بالمشاركة في أعمال قطاعات الاتحاد الثلاثة؛

ج) بالقرار 76 (دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الشباب من الجنسين من أجل تمكينهم اجتماعياً واقتصادياً؛

د) أن التزام تونس الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مراحلتها لعام 2005 يؤكّد من جديد التزام الدول الأعضاء بتمكين الشباب باعتبارهم من أهم المساهمين في بناء مجتمع المعلومات الشامل لكي يشارك الشباب بنشاط في برامج التنمية المبتكرة التي تقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى توسيع الفرص أمامهم للاندماج في عمليات الاستراتيجيات الإلكترونية؛

ه) بإعلان سان خوسيه للقمة العالمية للشباب (BYND2015)، الذي أقرت به رسمياً الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يسلط الضوء على التوظيف وريادة الأعمال والتعليم والمشاركة السياسية والأمن السيبراني والصحة والاستدامة البيئية التي يشعر الشباب بأنها أغلب الحالات تأثراً من خلال النفاذ المتزايد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يقر

أ) أن الاتحاد أطلق في صيف 2014 مبادرة #PP14Youth التي تهدف إلى البناء على التجارب الناجحة لقمة BYND2015، التي عُقدت في سان خوسيه، كوستاريكا في سبتمبر 2013؛

ب) بالمسابقة السنوية لكتابه المقالات الأكاديمية "كاليدوسكوب" التي ينظمها قطاع تقنيات الاتصالات بالاتحاد (ITU-T)، التي تستهدف العلماء والباحثين والمهندسين من الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ج) مسابقة "المبتكرن الشباب" التي يستضيفها الاتحاد سنوياً أثناء معرض تليكوم العالمي للاتحاد منذ 2011؛

د) بتنسيق الاتحاد للحدث السنوي "يوم الفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الذي يشجع المرأة الشابة على السعي للحصول على وظائف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ه) بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد، لا سيما جهود مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، من أجل وضع وتنفيذ مشاريع وأنشطة تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب؛

و) بالعمل الجوهري لمكتب تنمية الاتصالات بشأن الشمول الرقمي المتعلق بالشباب، بما في ذلك البحث والتحليل، وخاصة ما يقوم به مكتب تنمية الاتصالات من رصد إحصائي وإعداد تقارير بشأن البيانات المصنفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للفئة العمرية؛

ز) بدعم الاتحاد الدولي للاتصالات لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب، وإنخراط الاتحاد النشط في شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ومساهمته في الخطة العامة لمنظمة الأمم المتحدة بشأن الشباب؛

ح) بمبادرة القادة الشباب المعينين بسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أُطلقت في مؤتمر المندوبيين المفوضين لعام 2014 والتي توفر للمهنيين من الشباب الفرصة للمشاركة من خلال الوفود الوطنية، في أحداث الاتحاد ومؤتمراته،

يقرر

1 أن يواصل الاتحاد الدولي للاتصالات الانخراط مع جماهير الشباب في التوعية، من خلال الاتصالات وبناء القدرات والبحث، من منظور الشمول الرقمي؛

2 أن يعمد الاتحاد إلى تشجيع الابتكار وريادة الأعمال وتطوير المهارات، من أجل توفير أدوات للتمكين الذاتي للشباب ومشاركتهم المرضية في الاقتصاد الرقمي وجميع جوانب المجتمع؛

- أن يعمد الاتحاد إلى تشجيع الشراكات مع الم هيئات الأكاديمية من أجل تنمية الشباب؛
 3
 إعطاء أولوية عالية لإدماج المهنيين من الشباب ضمن الموارد البشرية للاتحاد وعملياته؛
 4
 5 مواصلة العمل الجاري في الاتحاد، خاصة في مكتب تنمية الاتصالات، للمساعدة في تمكين الشباب من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتعزيز السياسات التي تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب، لا سيما في البلدان النامية؛
 6 إدماج منظور الشباب في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطة المالية للفترة 2016-2019 علامةً على الخطط التشغيلية للقطاعات والأمانة العامة؛
 7 الحاجة إلى أن يقوم الاتحاد بدراسة وتحليل آثار الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشباب وزيادة فهمها؛
 8 الإبقاء على مسابقة "المتكرون الشباب" التي تُعقد سنويًا أثناء معرض تليكوم العالمي للاتحاد؛
 9 أن تدخل جميع الأنشطة المقصودة في هذا القرار في إطار الموارد المالية القائمة للاتحاد؛
 10 ضرورة تحديد الجماعات العمرية للشباب على أساس كل حالة على حدة حسب طبيعة أنشطة الاتحاد،
 يكلف مجلس الاتحاد
 1 بالبناء على المبادرات التي نفذت على مدى السنوات الأربع الماضية والإسراع بتمكين الشباب في الاتحاد ككل، وذلك في حدود الموارد الحالية بالميزانية، ضمناً لبناء القدرات وتشجيع الشباب؛
 2 بالنظر في إشراك الشباب في الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين بعد المائة للاتحاد وفي اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات وفقاً للقرار 68 (المراجع في غواداداخارا، 2010) مؤتمر المندوبيين المفوضين وإطلاق جائزة تقدير خاصة للشباب ذوي الإسهامات البارزة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل العمل على ضمان إدراج منظور الشباب في برامج العمل ومحج الإدارة وأنشطة تنمية الموارد البشرية في الاتحاد وأن يقدم تقريراً سنوياً مكتوباً إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

2 بأن يقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبيين المفوضين المقبل بشأن ما تحقق من نتائج وتقديم في إدخال منظور الشباب في أعمال الاتحاد وفي تفزيذ هذا القرار؛

3 بإحاطة الأمين العام للأمم المتحدة علمًا بهذا القرار في محاولة لزيادة التنسيق والتعاون في مجال السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية التي تربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتشجيع وتمكين الشباب؛

4 بضمان التنسيق بين أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات لتجنب الازدواجية والتدخل بين قطاعات الاتحاد الثلاثة، حيثما أمكن؛

5 بتعزيز دور الهيئات الأكاديمية ضمن هيأكل الاتحاد وزيادة قيمة عمل الهيئات الأكاديمية والشباب مع الاتحاد،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة عمل مكتب تنمية الاتصالات في النهوض باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشباب؛

2 بالمحافظة على الرصد المنتظم وإعداد التقارير والبحث بشأن إقبال الشباب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالهم لها، بما في ذلك توفير البيانات المصنفة وفقاً لفئة العمرية والمعلومات بشأن الجوانب السلوكية التي قد تكون ضارة أو خطيرة،

يكلف مديري المكاتب الثلاثة

بمواصلة استكشاف الطائق والسبل لمشاركة المهنيين الشباب في أعمال المكاتب،

يدعم الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

- 1 إلى تقديم الدعم والمشاركة الفعالة في عمل الاتحاد المتعلق بتعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب؛
- 2 إلى تعزيز أحدث وسائل تدريب الشباب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 3 إلى تشجيع التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في سبيل توفير التدريب المتخصص للمبتكرين من الشباب؛
- 4 إلى مواصلة تطوير الأدوات والمبادئ التوجيهية لإعداد البرامج في مجال تشجيع الشباب من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 5 إلى التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة صاحبة الخبرة في مجال التمكين الاقتصادي للشباب في المشاريع والبرامج،

يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

- 1 على استعراض ومراجعة سياساتها ومارساتها، حسب الاقتضاء، لضمان التعيين والاستخدام والتدريب والترقية للشباب من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 2 على الترويج للفرص المهنية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يشمل إدارات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئات الحكومية والتنظيمية والمنظمات الحكومية الدولية وفي القطاع الخاص؛
- 3 على جذب المزيد من الشباب نحو دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)؛
- 4 على تشجيع الشباب على الاستفادة من الفرص السانحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمضي قدماً في تطويرهم وتعزيز مساهماتهم الممكنة في التنمية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي،

يدعم الدول الأعضاء

- 1 إلى تبادل أفضل الممارسات بشأن النهج الوطنية التي تستهدف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشباب؛

2 إلى وضع استراتيجيات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتطوير التعليمي والاجتماعي والاقتصادي للشباب؛

3 إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الشباب وإشراكهم في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

4 إلى دعم أنشطة الاتحاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشباب؛

5 إلى النظر في اعتماد برنامج خاص بالمندوبين الشباب من أجل ضم مندوبين شباب إلى الوفود الرسمية للبلدان في المؤتمرات الرئيسية للاتحاد، مع مراعاة التوازن بين الجنسين، من أجل إذكاء الوعي والمعرفة وإثارة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أواسط الشباب،

يدعم المبيعات الأكاديمية

1 إلى مواصلة توفير المبادرات الضرورية للانخراط الفعال مع الشباب من خلال النفاذ إلى المعلومات والمنح والقروض وتقدير المشاركة في أنشطة الاتحاد؛

2 إلى دعم شبكات الشباب حيث يمكنها أن تكون مراكز مجتمعية ومراكز ابتكار للإسهام في العمليات الفكرية للاتحاد الدولي للاتصالات؛

3 إشراك الحاضرين والباحثين من الشباب إضافة إلى الطلاب في أنشطة الاتحاد ذات الصلة وتمكين مشاركتهم الفعالة فيها، بما في ذلك من خلال بناء القدرات.

القرار 199 (بوسان، 2014)

النهوض بالجهود الرامية إلى بناء القدرات في مجال الشبكات المعرفة بالبرمجيات (SDN) في البلدان النامية¹

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يأخذ بعين الاعتبار

أ) بالقرار 77 (دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن أعمال التقىيس المتعلقة بالشبكات المعرفة بالبرمجيات في قطاع تقىيس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات؛

ب) بالقرار 123 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن سد الفجوة التقىيسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

ج) بالقرار 135 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية ذات الصلة؛

د) بالقرار 137 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن نشر شبكات الجيل التالي في البلدان النامية؛

ه) بالقرار 139 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع،

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وإذ يذكر

- أ) بالقرار 44 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن سد الفجوة التقيسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛
- ب) بالقرار 59 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تعزيز مشاركة مشغلي الاتصالات من البلدان النامية؛
- ج) بالقرار 73 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ؛
- د) بنشاط التنسيق المشترك بشأن الشبكات المعرفة بالبرمجيات (JCA-SDN) التابع للفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات والذي تشكل في يونيو 2013 لتنسيق العمل المسلط به في جبني الدراسات 11 و 13 لقطاع تقييس الاتصالات وأفرقة الخبراء المعنية الأخرى،

وإذ يضع في اعتباره

- أ) أن تكنولوجيا الشبكات المعرفة بالبرمجيات يمكن أن تعود على المشغلين بالعديد من المزايا، بما في ذلك زيادة المرونة والسهولة إلى جانب عمليات تشغيل مبسطة؛
- ب) أن الشبكات المعرفة بالبرمجيات قد تسمح بالاستعمال الأمثل للموارد ومواعيده وتحسينه ومن ثم قد تخفّض التكاليف الرأسمالية والتشغيلية،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

- أ) أن الشبكات المعرفة بالبرمجيات يمكن أن تجلب خدمات جديدة ببنقات تشغيلية ورأسمالية أقل؛

- ب) أن البلدان النامية قد تحتاج إلى خطة للانتقال من الشبكات الحالية إلى الشبكات المعرفة بالبرمجيات بحيث يمكن للبلدان النامية حصد فوائد هذه التكنولوجيا دون أي تأخير مقارنةً بنشرها في البلدان المتقدمة؛

- ج) أنه ستكون هناك حاجة أيضاً إلى التخطيط من البداية لتهيئة وعي عام بفوائد الشبكات المعرفة بالبرمجيات في البلدان النامية؛

- د) أن إشراك ومشاركة البلدان النامية في وضع معايير الشبكات المعرفة بالبرمجيات يساعد في سد الفجوة التقيسية،

يقرر أن يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT)

- 1 بتنظيم ورش عمل، مع منظمات أخرى ذات صلة، بشأن بناء القدرات الخاصة بالشبكات المعرفة بالبرمجيات بحيث يتسع سد الفجوة في تبني هذه التكنولوجيات في البلدان النامية في المراحل المبكرة لتنفيذ الشبكات المعرفة بالبرمجيات؛
- 2 بجمع وتعيم أفضل الممارسات بشأن إدخال الشبكات المعرفة بالبرمجيات وللانتقال من الشبكات التقليدية إلى الشبكات المعرفة بالبرمجيات في البلدان النامية؛
- 3 بتنسيق الأنشطة المشار إليها في الفقرتين 1 و 2 من "يقرر أن يكلف" مع مدير مكتب تقدير الاتصالات .(TSB)

(بوسان، 2014)

القرار 200 (بوسان، 2014)

برنامِج التوصيل في 2020 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

- أ) بأهداف الاتحاد كما تنص عليها المادة 1 من دستور الاتحاد؛
- ب) بالتزام الاتحاد ودوله الأعضاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDG)؛
- ج) بالأهداف التي حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) التي كانت بمثابة مراجع عالمية لتحسين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها في تعزيز أهداف خطة عمل جنيف التي ينبغي تحقيقها بحلول 2015؛
- د) بالفقرة 98 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، التي تشجع التعاون القوي والمستمر بين أصحاب المصلحة، وتؤكد في هذا الصدد على مبادرة "توصيل العالم" التي يقودها الاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره

- أ) مسؤولية الاتحاد المزدوجة باعتباره وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووكالة منفذة معنية بتنفيذ المشاريع ذات الصلة في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- ب) الأعمال التحضيرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل فيما يتعلق ببرنامج التنمية لما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة (SDG)، والجهود المبذولة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يلاحظ

أن إعلان بوسان بشأن الدور المستقبلي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، الذي اعتمدته الاجتماع الوزاري الذي عُقد في بوسان، جمهورية كوريا (2014)، أقر رؤية عالمية مشتركة بشأن تنمية قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار برنامج "التوصيل في 2020"،

وإذ يقر

أ) مبادئ إعلان الألفية للأمم المتحدة الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 55/2، الذي يعترف بفوائد التكنولوجيات الجديدة ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

ب) بالوثيقتين الصادرتين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات - خطة عمل جنيف (2003) وبرنامج عمل تونس (2005)؛

ج) بعملية استعراض نواتج القمة بعد مرور عشر سنوات على انعقادها (WSIS+10)، وتحديداً الوثيقتان الصادرتان عن الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 - بيان الحدث WSIS+10 بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤيتها للحدث WSIS+10 لما بعد 2015؛

د) بنتائج سلسلة أحداث القمة بشأن التوصيل (توصيل إفريقيا وتوصيل كومونولث الدول المستقلة وتوصيل الأمريكتين وتوصيل الدول العربية وتوصيل آسيا والحيط الهادئ) في إطار مبادرة توصيل العالم التي تضم أصحاب مصلحة متعددين والتي وُضعت في سياق القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ه) بإعلان دي الذي اعتمدته المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-14) وخطة عمل دبي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر WTDC-14 بما فيها القرارات 30 و37 و50 (المراجعة في دبي، 2014) والقرارات 135 و139 و140 (المراجعة في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

و) بالقرار 71 (المراجعة في بوسان، 2014)، الذي اعتمد الإطار الاستراتيجي للاتحاد للفترة 2016-2019 وحدد الغايات الاستراتيجية والمقداد والأهداف ذات الصلة،

وإذ يقر كذلك

أ) بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة تمكينية رئيسية لتسريع النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصاديين المستدامين بيئياً؛

ب) بالحاجة إلى الحفاظ على الإنجازات الحالية وتكثيف الجهد في تشجيع وتمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

ج) بالتحديات العالمية التي تطرحها بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطرفة بسرعة على النحو المحدد في الملحق 1 بالقرار 71 (المراجعة في بوسان، 2014 لهذا المؤتمر،

يقر

1 إقرار رؤية عالمية مشتركة بشأن تنمية قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار برنامج "التوصيل في 2020" الذي يتوجى "مجتمع معلومات يمكّنه العالم الموصل حيث تتيح الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيق وتسريع النمو والتتنمية الاجتماعية والاقتصاديين المستدامين ببيئاً لكل فرد"؛

2 إقرار الغايات الاستراتيجية الأربع رفيعة المستوى المبنية أدناه والمقاصد المقابلة المفصلة في ملحق هذا القرار، وينبئ ويدعو جميع أصحاب المصلحة والكيانات إلى العمل معاً في سبيل تنفيذ برنامج التوصيل في 2020:

- الغاية 1: النمو - إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها

- الغاية 2: الشمول - سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع

- الغاية 3: الاستدامة - التصدي للتهدديات الناجمة عن تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- الغاية 4: الابتكار والشراكة - الاضطلاع بدور ريادي في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة وتحسينها والتكيف معها؛

3 دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة المشاركة الفعالة في المناقشات الجارية بشأن برنامج التنمية لما بعد 2015، والعمل مع الأمين العام للأمم المتحدة لضمان الدور الهام للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تكمينية رئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج التنمية لما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة (SDG)، والمساعدة في التأكيد على أهمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لبرنامج التنمية للأمم المتحدة لما بعد 2015 الذي يدمج بطريقة متوازنة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة،

يكلف الأمين العام

- 1 برصد التقدم المحرز نحو تحقيق برنامج التوصيل في 2020، بالاستفادة من البيانات، ضمن عادة أمور، المستمدة من قاعدة بيانات الاتحاد مؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛
- 2 بنشر المعلومات وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات بشأن المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في برنامج التوصيل في 2020؟
- 3 بمواصلة تسهيل تنفيذ خطوط العمل المنشقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات المندرجة في إطار مسؤولية الاتحاد وفقاً لبرنامج التوصيل في 2020؟
- 4 بتقديم تقارير مرحلية سنوية موحدة إلى المجلس؛
- 5 برفع هذا القرار إلى علم جميع الأطراف المهمة، بما في ذلك، وبوجه خاص الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) من أجل التعاون في سبيل تفيذه؛
- 6 بمواصلة دعم الدول الأعضاء في مشاركتها الفعالة فيما يتعلق بالفقرة يقرر 3 من هذا القرار،

يكلف مدير المكاتب

بتقديم تقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف ونتائج أعمال كل قطاع على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 في الملحق 2 بالقرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) للمساهمة في برنامج التوصيل في 2020،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بتسيير جمع وتوفير ونشر المؤشرات والبيانات الإحصائية التي تتيح قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير تحليل مقارن بهذا الشأن، و بتقديم تقرير عن التقدم المحرز كجزء من التقرير السنوي بشأن قياس مجتمع المعلومات،

يكلف المجلس

- 1 باستعراض التقدم المحرز سنويًا نحو إنجاز برنامج التوصيل في 2020؛
 - 2 بتقديم تقييم للتقدم المحرز نحو تحقيق برنامج التوصيل في 2020 إلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوضين،
- يدعو الدول الأعضاء إلى
- 1 المشاركة بفعالية في تنفيذ برنامج التوصيل في 2020، والمساهمة في المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية؛
 - 2 دعوة جميع أصحاب المصلحة الآخرين إلى المساهمة والعمل معًا في سبيل تحقيق برنامج التوصيل في 2020؛
 - 3 توفير البيانات والإحصاءات، حسب الاقتضاء، لرصد التقدم المحرز في تحقيق برنامج التوصيل في 2020؛
 - 4 رفع تقرير عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تحقيق برنامج التوصيل في 2020، والمساهمة في قاعدة البيانات التي ستجمع وتنشر المعلومات حول المبادرات الوطنية والإقليمية التي تساهمن في برنامج التوصيل في 2020؛
 - 5 المشاركة بفعالية في المناوشات حول برنامج التنمية لما بعد 2015 وفقاً للعملية التي وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
 - 6 ضمان أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً رئيساً في برنامج التنمية لما بعد 2015، من خلال الاعتراف بها كأداة بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) الشاملة للبرنامج؛
 - 7 المساهمة في أعمال الاتحاد على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 الواردة في الملحق 2 بالقرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) بما يسهم في تحقيق برنامج التوصيل في 2020،
- يدعو أعضاء القطاعات والمتخصصين والهيئات الأكادémية
- إلى الاضطلاع بدور فعال في تنفيذ برنامج التوصيل في 2020،

يدعو جميع أصحاب المصلحة

إلى المساهمة بمبادراتكم وخبراتكم ومؤهلاتكم التقنية في التنفيذ الناجح لبرنامج التوصيل في 2020 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(بوسان، 2014)

ملحق القرار 200 (بوسان، 2014)

الوصيل في 2020: الغايات والمقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الغاية 1: النمو – إتاحة وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها

المقصد 1.1: في جميع أنحاء العالم، ينبغي توفير النفاذ إلى الإنترن特 لنسبة 55 في المائة من الأسر بحلول 2020

المقصد 2.1: في جميع أنحاء العالم، ينبغي لنسبة مستعملين الإنترنط من الأفراد أن تصل إلى 60 في المائة بحلول 2020

المقصد 3.1: في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن تنخفض أسعار الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 40 في المائة بحلول 2020

الغاية 2: الشمول – سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع

المقصد A.1.2: في العالم النامي، ينبغي توفير النفاذ إلى الإنترنط لنسبة 50 في المائة من الأسر بحلول 2020

المقصد B.1.2: في أقل البلدان نمواً (LDC)، ينبغي توفير النفاذ إلى الإنترنط لنسبة 15 في المائة من الأسر بحلول 2020

المقصد A.2.2: في العالم النامي، ينبغي لنسبة مستعملين الإنترنط من الأفراد أن تصل إلى 50 في المائة بحلول 2020

المقصد B.2.2: في أقل البلدان نمواً (LDC)، ينبغي لنسبة مستعملين الإنترنط من الأفراد أن تصل إلى 20 في المائة بحلول 2020

المقصد A.3.2: ينبغي خفض الفجوة المتعلقة بالقدرة على تحمل الأسعار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية¹ بنسبة 40 في المائة بحلول 2020

المقصد B.3.2: ينبغي ألا تزيد تكاليف خدمات النطاق العريض عن 5 في المائة من متوسط الدخل الشهري في البلدان النامية بحلول 2020

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تغير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

المقصد 4.2: في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن تغطي خدمات النطاق العريض نسبة 90 في المائة من سكان المناطق الريفية بحلول 2020

المقصد 4.5.2 A: ينبغي تحقيق المساواة بين الجنسين ضمن مستعملي الإنترنت بحلول 2020

المقصد 4.5.2 B: ينبغي إرساء بيئة تمكينية لضمان إمكانية نفاذ ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان بحلول 2020

الغاية 3: الاستدامة – التصدي للتحديات الناجمة عن تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المقصد 1.3: ينبغي تحسين التأهُّب في مجال الأمن السيبراني بنسبة 40 في المائة بحلول 2020

المقصد 2.3: ينبغي خفض كمية مخلفات المعدات الإلكترونية الزائدة عن الحاجة بنسبة 50 في المائة بحلول 2020

المقصد 3.3: ينبغي خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 30 في المائة لكل جهاز بحلول 2020

الغاية 4: الابتكار والشراكة – الاضطلاع بدور ريادي في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة وتحسينها والتكييف معها

المقصد 4.1: بيئة اتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد على الابتكار

المقصد 4.2: إقامة شراكات فعالة لأصحاب المصلحة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

القرار 201 (بوسان، 2014)

تقنية بيئة مؤاتية لنشر واستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالقرار 54 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ب) بالقرار 137 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن نشر شبكات الجيل التالي في البلدان النامية¹؛

ج) بالقرار 139 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع؛

د) بالقرار 140 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

هـ) بخط العمل جيم 7 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المشار إليها فيما يلي بتسمية "التطبيقات الإلكترونية") وهي تحديداً:

- الحكومة الإلكترونية

- الأعمال التجارية الإلكترونية

- التعلم الإلكتروني

- الصحة الإلكترونية

- التوظيف الإلكتروني

- البيئة الإلكترونية

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

- الزراعة الإلكترونية
- العلم الإلكتروني

و) بالفقرة 14 من خطة عمل جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي تشير إلى أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها أن تدعم التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعملة والبيئة والزراعة والعلم في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية،

وإذ يذكر كذلك

أ) بالقرار 136 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث وذلك من أجل الإنذار المبكر والوقاية والتخفيف من آثارها والإغاثة؛

ب) بالقرار 182 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتغيير المناخ وحماية البيئة؛

ج) بالقرار 183 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن تطبيقات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة الإلكترونية،

وإذ يلاحظ

أ) أن المدف 2.D من الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019 يرمي إلى تعزيز بيئة مؤاتية تساعده على تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تطوير شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك التطبيقات والخدمات المناسبة؛

ب) أن الاتحاد الدولي للاتصالات أنشأ، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية في 2010 في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الأنشطة التي يقصد بها توسيع النطاق العريض وإعطاء وزن أكبر لاستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ج) أن الاتحاد اضطلع بدور رئيسي في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق بالشبكات والتطبيقات الإلكترونية، وبدور المنسق/الميسر بشأن البنية التحتية للمعلومات والاتصالات (خط العمل جيم2) ودور الميسر المشارك في التنفيذ الفعال لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (خط العمل جيم7)،

وإذ يعترف

- أ) بأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يحسن القدرة التنافسية والإنتاجية فضلاً عن زيادة الكفاءة وتحقيق فوائد في جميع جوانب حياتنا اليومية؛
- ب) بأن فوائد نشر شبكات الاتصالات ستتحقق بالكامل من خلال إدخال مختلف تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على نحو فعال؛
- ج) بأن التعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة المعنية ضروري على مستويات مختلفة لتسهيل نشر شبكات الاتصالات والتوسيع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- د) بأنه بغية تمكين الناس من الحصول على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن استعمالها، من المهم وضع نهج يتلاءم مع الاحتياجات المحلية،

يقرر أن يكلف مجلس الاتحاد

- 1 بالنظر في تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة 5 من "يكفل الأمين العام" أدناه؛
- 2 بالنظر في السبيل والوسائل الكفيلة بزيادة استكشاف هذا الموضوع، حسب الاقتضاء، يكلف الأمين العام
- 1 بمواصلة رصد التقدم المحرز والإنجازات الحقيقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددها الأمم المتحدة والأهداف التي حددها القمة العالمية لمجتمع المعلومات ولجنة النطاق العريض؛
- 2 بالمشاركة بفعالية في المناقشات المتصلة ببرنامج التنمية لما بعد 2015 بحيث يؤدي الاتحاد دوراً محورياً في تمكين استعمال أكبر للتطبيقات الإلكترونية؛
- 3 بمواصلة المشاورات مع جميع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن قطاعات أخرى من أجل استكشاف سبل التعاون في مجال تعزيز التوسيع والاستعمال الفعال للتطبيقات الإلكترونية في مختلف الحالات؛
- 4 بالعمل على إحراز تقدم في جميع الأنشطة المتصلة بهذا القرار ضمن ولاية الاتحاد؛

5 برفع تقرير إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في الأنشطة المتصلة بهذا القرار،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة تطوير الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) لإبراز توافر واستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية؛

2 بإذكاء الوعي بشأن دور التطبيقات الإلكترونية وفوائدها فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

3 بالعمل مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية (BR)، ومدير مكتب تقدير الاتصالات (TSB)، حسب الاقتضاء، لتشجيع التعاون مع منظمات أخرى ذات صلة لوضع أفضل الممارسات المتعلقة بالبنية التحتية للشبكات، التي تتيح استعمال مجموعة واسعة من التطبيقات الإلكترونية،

يدعم الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبيين والهيئات الأكاديمية

1 إلى تعزيز إدخال التطبيقات الإلكترونية لدعم التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعملة والبيئة والزراعة والصناعة التحويلية والعلم ومجالات أخرى، في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية؛

2 إلى النظر في كيف يمكن أن تدعم الأطر المؤسسية استعمال التطبيقات الإلكترونية؛

3 إلى تعزيز تدابير السياسية التي تشجع على اعتماد التطبيقات الإلكترونية داخل بلدانها؛

4 إلى استكشاف تدابير لزيادة التعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء الأخرى وأعضاء القطاعات الآخرين والكيانات المختلفة كالمنظمات الدولية ومعاهد التنمية ودوائر الصناعة وغيرها من المنظمات ذات الصلة لتعزيز أدوارها وأنشطتها فيما يتعلق بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

القرار 202 (بوسان، 2014)

استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكسر سلسلة الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

أ) بالمادة 5 من لوائح الاتصالات الدولية، بشأن سلامة الحياة البشرية وأولوية الاتصالات؛

ب) بالفقرة 91 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمدته المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛

ج) بالقرار 34 (المراجع في دي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأهب للكوارث، والإشعار المبكر بحدوثها، وتخفيف آثارها، وعمليات الإنقاذ والإغاثة عند وقوعها، والتصدي لها؛

د) بالقرار 36 (المراجع في غواداداخيرا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في خدمة المساعدات الإنسانية؛

ه) بالقرار 136 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للرصد والإدارة في حالات الطوارئ والكوارث، والإشعار المبكر بحدوثها، ومنعها، وتخفيف آثارها، والإغاثة عند وقوعها؛

و) بالفقرة 20 من خط العمل جيم 7 (البيئة الإلكترونية) لخطة عمل جنيف المعتمدة في المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، الداعية إلى إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية¹،

وإذ يعترض

(أ) بخطورة وفداحة الكوارث المحتمل وقوعها، بما في ذلك تفشي الأمراض مثل الإيبولا التي قد تسبب معاناة بشرية مرّعة؟

(ب) بالأحداث المأساوية التي وقعت في العالم مؤخرًا التي تدل بوضوح على الحاجة إلى بنية تحتية للاتصالات مرفقة الجودة وإلى توافر ونشر المعلومات لمساعدة الوكالات المسئولة عن سلامتها الجمهور والصحة والإغاثة في حالات الكوارث؟

(ج) بالحاجة إلى التقليل إلى الحد الأدنى من المخاطر التي تحدد حياة البشر وتغطية احتياجات الجمهور من المعلومات والاتصالات في مثل هذه الحالات، واقتناعاً بأن استعمال تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها دون عائق هو أمر لا غنى عنه لتقديم مساعدات إنسانية فعالة وملائمة،

وإذ يعترض كذلك

(أ) بأنه ستكون هناك حاجة مستمرة لمساعدة البلدان النامية على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحفاظ على الأرواح عن طريق تدفق المعلومات في الوقت المناسب إلى الوكالات الحكومية، والمستهلكين والمنظمات الإنسانية والصناعة المشاركة في عمليات الإنقاذ والتعافي وتوفير المساعدة الطبية للمتأثرين بحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا؟

(ب) بأنه يلزم أن تكون المعلومات في المتداول ومتوافرة باللغات المحلية وذلك لضمان تحقيق أقصى أثر؟

¹ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي غير اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ج) بأنه يتعين على واضعي السياسات تهيئة بيئة تمكينية للاستفادة من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية الاحتياجات من حيث البنية التحتية والمعلومات في حالات الطوارئ وكسر سلسلة حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا؛

د) بأن مساهمة القطاع الخاص ضرورية للوقاية في حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا وتحفيظ آثارها، والإغاثة عند وقوعها؛

ه) بال الحاجة إلى فهم مشترك لمكونات البنية التحتية للشبكة المطلوبة ل توفير قدرات اتصالات متينة وسريعة التركيب وقابلة للتشغيل البيني في مجال المساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حاسمة للتصدي لجميع مراحل حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا؛

ب) أن جوانب اتصالات الطوارئ المرتبطة بحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا تشمل، في جملة أمور، التنبؤ بالكورونا واستشعارها والإندار بمحدوتها وتمكين تدفق المعلومات لإبقاء الأفراد على علم بالإجراءات التي يمكن أن يتبعوها للحفاظ على الأرواح؛

ج) أن مبادرة التمكين بفضل الاتصالات المتنقلة لقطاع تنمية الاتصالات مصممة للتركيز على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المجتمعات المحلية والسكان،

وإذ يلاحظ

الفقرة 51 من إعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق باستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقاية من الكوارث،

يقرر

أن يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بالتنسيق مع المديرين الآخرين:

1. بإعداد مبادئ توجيهية وأفضل الممارسات بشأن كيف يمكن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديد البنية التحتية للاتصالات الازمة لدعم تبادل المعلومات في الوقت المناسب بشأن حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا؛

2.1 بإعداد دراسات جدوى، وأدوات لإدارة المشاريع ووسائل دعم للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا والتصدي لها؛

2 أن يكلف الأمين العام:

1.2 بالتعاون مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وخاصة منظمة الصحة العالمية، من أجل تحديد برامج للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا والتصدي لها في المجالات التي تدخل ضمن نطاق ولاية الاتحاد والمشاركة في تلك البرامج؛

2.2 بتنفيذ تدابير ترمي إلى حشد الدعم من الحكومات والصناعة والشركاء الآخرين لكسر سلسلة حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى التعاون مع المستهلكين ومنظمات العمل الإنساني والصناعة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم كل المساعدة والدعم الممكن لهم، بما في ذلك لتبسيط المرض، والاستجابة للكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان ولعمليات الإنقاذ والتعافي؛

2 إلى تشجيع المشاريع والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف والثنائية لتلبية الحاجة إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لدعم الاستجابات لمختلف أنواع الكوارث مثل الإيبولا بحيث يمكن توفير البنية التحتية والمعلومات الازمة لحفظ الأرواح للمجتمعات المحلية، وخاصة باللغات المحلية.

القرار 203 (بوسان، 2014)

التوصيلية بشبكات النطاق العريض

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أ) نتائج العمل المكثف الذي اضطلعت به لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية التابعة للأمم المتحدة التي تعرف تقاريرها بأمور منها أن تعزيز وإتاحة بنية تحتية للنطاق العريض يمكن النفاذ إليها بأسعار ميسورة، مع السياسات والاستراتيجيات المناسبة، يشكل منبراً تمكيناً أساسياً يعزز الابتكار ويدفع بناء اقتصادات وطنية وعالمية ومجتمع المعلومات؛

ب) الرأي 2 (جنيف، 2013) للمتدى العالمي الخامس للاتصالات/تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بعنوان "تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض"؛

ج) الموضوع العام للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (دبي، 2014) (WTDC-14) "النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة"؛

د) اعتماد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 القرار الجديد 77 (دبي، 2014) بعنوان "تكنولوجيا وتطبيقات النطاق العريض من أجل تحقيق نمو وتطوير أكبر لخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوصيلية عريضة النطاق"، والمسألة المعاللة 2/1 بشأن " TECHNOLOGIES نفاذ عريض النطاق، بما في ذلك الاتصالات المتنقلة الدولية، من أجل البلدان النامية" ، والمسألة الجديدة 1/2 بشأن " إقامة المجتمع الذكي: التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

هـ) القرار 9 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في إدارة الطيف"؛ والقرار 10 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (المراجع في حيدر آباد، 2010)، بشأن " الدعم المالي لبرامج الإدارة الوطنية للطيف" والقرار 43 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن " المساعدة في تنفيذ أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية (IMT)" ،

وإذ يلاحظ

أ) أن توصيلية النطاق العريض تفضي إلى تمكين الأسر والناس والمجتمعات والأعمال؛

ب) أن توصيلية النطاق العريض لها القدرة على سد الفجوة الرقمية؛

ج) أن توصيلية النطاق العريض يمكن أن تؤدي دوراً كبيراً في توفير معلومات حيوية أثناء المروادن الطارئة وجهود الإغاثة المرتبطة بالكوارث؛

د) أن العديد من الإدارات قد أعد خططاً وطنية للنطاق العريض لإتاحة توصيلية النطاق العريض،

وإذ يعترف

أ) بأن ثمة تكنولوجيات عديدة ومتنوعة، بما فيها التكنولوجيات الأرضية الثابتة منها والمنتقلة، والتكنولوجيات السائلية الثابتة منها والمنتقلة، تمكّن وتدعّم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التوصيلية بشبكات النطاق العريض؛

ب) بأن الطيف أساسي لتوفير توصيلية النطاق العريض اللاسلكي بصورة مباشرة للمستعملين من خلال وسائل سائلية أو أرضية، وللتكنولوجيات التمكينية الأساسية؛

ج) بأن للنطاق العريض دوراً حيوياً في تحويل الاقتصادات والمجتمعات، كما ورد في الرسالة المفتوحة الموجهة من لجنة النطاق العريض إلى مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد (بوسان، 2014)،

يقرر تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات

مواصلة العمل عن كثب مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات فيما يخص أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بإعداد استراتيجيات وطنية لتسهيل نشر شبكات النطاق العريض، بما في ذلك شبكات النطاق العريض اللاسلكية، مع مراعاة القيود الحالية لميزانية الاتحاد،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقييس الاتصالات

بالعمل بالتعاون مع أعضاء القطاعات المعنية بتوفير الخدمات والتطبيقات للناس والأسر والأعمال والوظائف المجتمعية لتلبية الحاجة إلى مواصلة تحسين شبكات النطاق العريض، بما في ذلك شبكات النطاق العريض اللاسلكية، وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب ذات الصلة بمكتب تنمية الاتصالات،

يدعمو الدول الأعضاء

- 1 إلى مواصلة تعزيز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للتوصيلية بشبكات النطاق العريض وخدماتها وإلى الاعتراف بها؛
- 2 إلى دعم تطوير شبكات النطاق العريض اللاسلكية ونشرها الفعال من حيث التكلفة كجزء من استراتيجيةها وسياساتها الوطنية الخاصة بالنطاق العريض؛
- 3 إلى تيسير التوصيلية بشبكات النطاق العريض اللاسلكية باعتبارها عنصراً هاماً لتمكين النفاذ إلى خدمات النطاق العريض وتطبيقاته.

(بوسان، 2014)

التوصية 1 (كيوتو، 1994)

إيداع الوثائق المتعلقة بدستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992)

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

إذ يأخذ في الحسبان

التوصية رقم 1 الصادرة عن مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992) المتعلقة بإيداع الوثائق الخاصة بـ دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته ودخولهما حيز التنفيذ،

وإذ يضع في اعتباره

أحكام الرقم 238 من المادة 58 من الدستور التي تنص على أن صكـي الاتحاد المشار إليـهما أعلاه يبدأ العمل بهما في 1 يوليو 1994 بين أعضـاء الـاتحاد الذين يـكونـون قد أـودـعوا قبل هـذا التـارـيخ وثائقـ تـصـديـقـهـمـ أوـ قـبـولـهـمـ أوـ موـافـقـتـهـمـ أوـ اـنـضـامـهـمـ،

وإذ يضع في اعتباره علـوةـ على ذلك

أن من مصلحةـ الـاتـحادـ أنـ يـصـبـحـ جـمـيعـ الأـعـضـاءـ أـطـرـافـاـ فيـ الدـسـتـورـ وـالـاتـفاـقـيـةـ سـالـفيـ الذـكـرـ وـذـلـكـ فيـ أـفـرـبـ وـقـتـ مـمـكـنـ،

يلـبعـوـ

جميعـ أـعـضـاءـ الـاتـحادـ الـذـينـ لـمـ يـفـعـلـواـ ذـلـكـ حـتـىـ الـآنـ إـلـىـ الإـسـرـاعـ بـإـجـرـاءـهـمـ الـوطـنـيـةـ لـلـتـصـدـيقـ عـلـىـ دـسـتـورـ الـاتـحادـ الـدـولـيـ لـلـاتـصـالـاتـ وـالـاتـفاـقـيـةـ (جـنـيـفـ،ـ 1992ـ)ـ أـوـ القـبـولـ بـهـمـاـ أـوـ الـمـوـافـقـةـ عـلـيـهـمـاـ (انـظـرـ المـادـةـ 52ـ مـنـ الدـسـتـورـ)،ـ أـوـ الـانـضـامـ إـلـيـهـمـاـ (انـظـرـ المـادـةـ 53ـ مـنـ الدـسـتـورـ)ـ وـإـيدـاعـ "ـالـوـثـيقـةـ الـوحـيـدةـ"ـ بـذـلـكـ لـدـىـ الـأـمـيـنـ الـعـامـ بـأـسـعـ مـاـ يـمـكـنـ،ـ

يكلف الأمين العام

أن يحمل هذه التوصية إلى علم جميع أعضاء الاتحاد وأن يتذكر أعضاء الاتحاد الذين لم يودعوا وثائقهم بمضمونها دورياً كلما رأى ذلك مناسباً.

(كيوتو، 1994)

التوصية 2 (كيوتو، 1994)

حرية نشر الأخبار وحق الاتصال

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

بعد الاطلاع على

أ) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948؛

ب) المقدمة والمواد ذات الأرقام 1 و33 و34 و35 الواردة في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات (جنيف، 1992)؛

ج) الحكم الوارد في دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المتعلق بحرية تداول الأفكار المعبر عنها بكلمات وصور، وإعلان المبادئ الأساسية الذي اعتمدته الدورة العشرون لمؤتمر اليونسكو العام، والمتعلق بمساهمة وسائل الإعلام في تعزيز السلم والتفاهم الدولي والارتقاء بحقوق الإنسان والنضال ضد العنصرية والتمييز العنصري وإثارة الحرب، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر اليونسكو العام؛

د) التوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان التي اعتمدت في فيينا عام 1993، التي تنص على أن النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها مسألة ذات أولوية للمجتمع الدولي،

وإذ يعي

المبادئ النبيلة الداعية إلى حرية نقل الأخبار وأن الحق في الاتصال حق أساسي من حقوق الإنسان،

وإذ يعي كذلك

أهمية ما تؤدي إليه هذه المبادئ النبيلة من تشجيع نشر الأخبار وبالتالي تعزيز السلم بين الشعوب وتعاونها والتفاهم فيما بينها، ومن ثراء روحى للشخصية الإنسانية، ومن نشر للثقافة والتربية بين جميع الأفراد أياً كان عرقهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم،

يوصى

أن يسهل أعضاء الاتحاد حرية نشر الأخبار بواسطة خدمات الاتصالات.

(كيoto، 1994)

التوصية 3 (كيوتو، 1994)

المعاملة المؤاتية للبلدان النامية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (كيوتو، 1994)،

نظراً إلى

أ) هدف الاتحاد في الحفاظ على التعاون الدولي وتوسيعه، من أجل تحسين الاتصالات بجميع أنواعها وترشيد استعمالاتها؛

ب) اختلال التوازن المتزايد في الظروف الراهنة ما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على صعيدي الاقتصاد والتقدم التكنولوجي؛

ج) أن القدرة الاقتصادية للبلدان المتقدمة ترتكز على مستواها التكنولوجي الرفيع أو تتماشى معه، لتدوي إلى نمو أسواق عالمية واسعة، بينما بعد الاقتصاد في البلدان النامية ضعيفاً نسبياً، وكثيراً ما يعاني من عجز لأن هذه البلدان ما تزال في طور استيعاب التكنولوجيا أو في طور اكتسابها؛

يوصي

1 أن تأخذ البلدان المتقدمة بالحسبان طلبات البلدان النامية التي تقدم بها معاملتها معاملة مؤاتية فيما يمس الاتصالات من علاقتها الخدمية أو التجارية أو غيرها، فتساهم بذلك في إقرار ما يرجى من توازن اقتصادي يخفف من التوترات السائدة حالياً في العالم؛

2 أنه يمكن تصنيف البلدان في هذه الفئة أو تلك استناداً إلى معايير الدخل الفردي أو الناتج القومي الإجمالي أو مستوى التنمية في الخدمة المانافية الوطنية أو غيرها من المعايير التي يتفق عليها بشكل متبدال والمنتقدة من بين المعايير التي تعترف بها المصادر الإعلامية المتخصصة في الأمم المتحدة على الصعيد الدولي،

يوصي علاوة على ذلك

أن يضع أعضاء الاتحاد تحت تصرف الأمانة العامة كل المعلومات الالزمة لتنفيذ هذه التوصية،

يكلف الأمين العام

أن يراقب، استناداً إلى المعلومات التي يتلقاها من الأعضاء، المدى الذي ذهبت إليه البلدان المتقدمة في معاملتها البلدان النامية معاملة مؤاتية،

يكلف المجلس

أن يستعرض النتائج الحقيقة، وأن يتخذ كل ما يلزم من ترتيبات للمساهمة في تحقيق أهداف هذه التوصية.

(كيoto، 1994)

التوصية 4 (مراكش، 2002)

بيانات السياسة العامة في مؤتمرات المندوبين المفوضين

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

التوصية R22 الصادرة عن فريق العمل المعنى بالإصلاح في الاتحاد والتي تدعو إلى الحد من مدة بيانات السياسة العامة لكي يكتس مؤتمر المندوبين المفوضين أقل وقت ممكن لهذا النشاط ويزيد كفاءة أعماله،

وحرصاً منه

على تحديد المدة المخصصة لبيانات السياسة العامة من أجل توفير الموارد المالية للاتحاد ضمن جملة أمور،

وإذ يدرك

أن أعمال مؤتمرات المندوبين المفوضين القادمة سوف تزداد أعباؤها على الأرجح،

وإذ يأخذ في الحسبان

أنه ينبغي الإلقاء ببيانات السياسة العامة أثناء الأسبوع الأول من المؤتمر وحسب،

يوصي الدول الأعضاء

بأن تقتصر عند الإلقاء ببيانات السياسة العامة على خمس دقائق على الأكثر،

يكلف الأمين العام

بأن ينشر على موقع المؤتمر في شبكة الويب النص الكامل لجميع بيانات السياسة العامة بما في ذلك البيانات التي لم يتسع الإلقاء بها أثناء الأسبوع الأول للمؤتمر.

التوصية 5 (مراكش، 2002)

تقديم أول تقرير للجنة أوراق الاعتماد إلى مؤتمر المندوبين المفوضين

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

المادة 31 من اتفاقية الاتحاد، المتعلقة بأوراق الاعتماد في مؤتمرات الاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

الرقم 176 من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته ومجتمعاته، الذي ينص على أن تبدأ
الانتخابات في اليوم التاسع من بدء مؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يعترف

أ) بأن مسؤولية لجنة أوراق الاعتماد المشار إليها في الرقم 68 من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد
وجمعياته ومجتمعاته هو التتحقق من أوراق اعتماد الوفود وتقديم تقرير بالنتائج التي تتوصل إليها إلى
الجلسة العامة في الوقت الذي تحدده الجلسة العامة؛

ب) وبأن من المرغوب فيه أن تتخذ الجلسة العامة قراراً بشأن التقرير الأول للجنة أوراق الاعتماد
في أسرع وقت ممكن، وفي جميع الأحوال، قبل اليوم التاسع من بدء مؤتمر المندوبين المفوضين،

يوصي

بأن تحدد مؤتمرات المندوبين المفوضين في المستقبل موعداً لتقديم التقرير الأول للجنة أوراق الاعتماد
في تاريخ سابق لليوم التاسع من بدء المؤتمر،

يوصي كذلك

الدول الأعضاء أن ترسل، بأسرع ما يمكن، أوراق الاعتماد الأصلية إلى الأمانة، موقعة من إحدى السلطات المذكورة في الرقم 325 من الاتفاقية، ومرفقة عند اللزوم بترجمة طبق الأصل إلى إحدى اللغات الرسمية في الاتحاد، وأن تولي أكبر عنایة لأحكام الأرقام 329 و 330 و 331 من الاتفاقية؛

يكلف الأمين العام

أن يتخذ كل الترتيبات الإدارية الالزمة لإطلاع الدول الأعضاء على الإجراءات الواجب اتباعها في هذا الموضوع.

(مراكش، 2002)

التوصية 6 (مراكش، 2002)

التناوب بين الدول الأعضاء في المجلس

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (مراكش، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن المجلس يتتألف من دول أعضاء ينتخبها مؤتمر المندوبين المفوضين؛

ب) أن كل دولة من الدول الأعضاء قادرة على المساهمة في تحقيق الأغراض التي يتوكّلها الاتحاد من خلال المشاركة في المجلس؛

ج) القرار الذي اتخذه هذا المؤتمر بالسمح للدول الأعضاء بحضور دورات المجلس بصفة مراقب وكذلك بتحسين وضعها كمراقب،

وإذ يأخذ علماً

أ) بأن عدد الدول الأعضاء في المجلس لا ينبغي أن يتجاوز نسبة 25 في المائة من مجموع الدول الأعضاء في الاتحاد؛

ب) وبأن أمثلة للتنسيق الإقليمي في هذا الموضوع على أساس طوعي موجودة بالفعل وبأنها تحقق نتائج إيجابية،

وإذ يشير إلى

أن أي تنسيق إقليمي أو شبه إقليمي في هذا الموضوع من شأنه أن يسهل بدرجة كبيرة الانتخابات في مؤتمرات المندوبين المفوضين،

وإذ يعترف

بأنه بدون درجة من التناوب بين الدول الأعضاء في المجلس، لا يمكن تنفيذ المبدأ المشار إليه تحت بنود إذ يضع في اعتباره ب) أعلاه، تنفيذاً كاملاً،

يوصي

الدول الأعضاء المعنية بإجراء التنسيق على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف من خلال الإجراءات والطرق المناسبة، مثل الاجتماعات الإقليمية أو شبه الإقليمية، بغية تسهيل التناوب على أساس طوعي.

قائمة بالقرارات والتوصيات التي اعتمدتها
أو راجعها أو الغاها مؤتمر المندوبين المفوضين
(كيoto، 1994) و(مينيابوليس، 1998) و(مراكش، 2002)
(أنطاليا، 2006) و(غودالاخارا، 2010) و(بوسان، 2014)

قائمة بالمقررات والقرارات والتوصيات التي اعتمدتها أو راجعها أو ألغاها مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1997) و(مينيابوليس، 1998) و(مراكش، 2002) و(أنطاليا، 2006) و(غواداراخارا، 2010) و(بوسان، 2014)

ملاحظات:

1. ترقم المقررات والقرارات والتوصيات ترتيباً تابعياً تصاعدياً وفقاً للترقيم الذي وضعته المؤتمرات المتتالية للمندوبين المفوضين وتماشياً مع نظام الترقيم المنصوص عليه في المقرر 3 (مينيابوليس، 1998).
2. العنوان الذي يرد في الجدول التالي مقابل كل من المقررات والقرارات والتوصيات هو العنوان الوارد في الصيغة الصادرة عن آخر مؤتمر اعتمدتها أو راجعها.
3. مؤتمرات المندوبين المفوضين المشار إليها هي:
 - مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1997)
 - مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998)
 - مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002)
 - مؤتمر المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006)
 - مؤتمر المندوبين المفوضين (غواداراخارا، 2010)
 - مؤتمر المندوبين المفوضين (بوسان، 2014)
4. تبين الأعمدة من 3 إلى 5 طبيعة القرار الذي اتخذه مؤتمر المندوبين المفوضين حيال المقررات أو القرارات أو التوصيات، وذلك بالإشارة إلى أنها "معتمدة" أو "مراجعة" أو "ملغاة".

المقررات

الملغاة	المراجعة	المعتمدة	المقررات	
PP-98		PP-94	نفقات الاتحاد في الفترة الممتدة من 1995 إلى 1999	1
PP-98		PP-94	إجراءات اختيار فئة المساهمة	2
		PP-98	معالجة المقررات والقرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات المدربين المفوضين	3
PP-06		PP-98	إجراء يتعلق باختيار فئة المساهمة	4
PP-02 PP-06 PP-10 PP-14		PP-98	إيرادات الاتحاد ونفقاته للفترة 2016-2019	5
PP-10		PP-02	الخطة المالية للاتحاد للفترة 2004-2007	6
PP-10		PP-02	استعراض إدارة الاتحاد	7
PP-06		PP-02	مساهمة الاتحاد الدولي للاتصالات في إعلان المبادئ وخطة العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ووثيقة معلومات عن أنشطة الاتحاد ذات الصلة بالقمة	8
PP-10		PP-06	المتدى العالمي الرابع لسياسات الاتصالات	9
PP-10		PP-06	تطبيق تدابير تصحيحية إضافية على استرداد تكاليف معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية	10
	PP-14	PP-10	تشكيل أفرقة العمل التابعة للمجلس وإدارتها	11
	PP-14	PP-10	النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد	12

المقررات				
الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
		PP-14	آلية مراقبة برامج الاتحاد ومشاريعه	13
		PP-14	استعمال الروابط الإلكترونية في وثائق الاتحاد	14

القرارات				
الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
PP-98		PP-94	الخطة الاستراتيجية للاتحاد، للفترة من 1995 إلى 1999	1
	PP-98 PP-02 PP-10 PP-14	PP-94	المتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2
PP-98		PP-94	مؤتمرات الاتحاد المقبلة	3
PP-14	PP-10	PP-94	مدة مؤتمرات المندوبين المفوضين للاتحاد	4
		PP-94	الدعوة إلى عقد مؤتمرات أو اجتماعات خارج جنيف	5
		PP-94	مشاركة منظمات التحرير التي تعرف بها الأمم المتحدة في مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات واجتماعاته بصفة مراقب	6
		PP-94	إجراء تعريف الإقليم بغرض الدعوة إلى مؤتمر إقليمي للاتصالات الراديوية	7
PP-98		PP-94	إرشادات بشأن مواصلة العمل المتعلق بالنظام الداخلي لمؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات واجتماعاته	8

القرارات				
الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
PP-98		PP-94	جلسة الافتتاح للمجلس الجديد ودورة المجلس في عام 1995	9
PP-98		PP-94	منح صفة المراقب في المجلس لأعضاء الاتحاد الذين ليسوا من أعضاء المجلس	10
	PP-98 PP-02 PP-06 PP-10 PP-14	PP-94	أحداث تليكوم الاتحاد الدولي للاتصالات	11
PP-98		PP-94	استئناف مشاركة جمهورية جنوب إفريقيا مشاركة كاملة في مؤتمر المندوبين المفوضين وجميع مؤشرات الاتحاد واجتماعاته وأنشطته الأخرى	12
PP-98		PP-94	الموافقة على مذكرة التفاهم بين مثل حكومة اليابان والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن مؤتمر المندوبين المفوضين (كيoto، 1994)	13
	PP-06	PP-94	الاعتراف بحقوق جميع أعضاء قطاعات الاتحاد وواجباتهم	14
PP-98		PP-94	إعادة النظر في حقوق جميع أعضاء قطاعات الاتحاد وواجباتهم	15
	PP-98	PP-94	تحديد مهام قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقسيس الاتصالات في الاتحاد	16
PP-98		PP-94	الغرقان الاستشاري لقطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقسيس الاتصالات	17
PP-98		PP-94	مراجعة إجراءات التنسيق في الاتحاد والإطار العام للتخطيط بشأن الترددات فيما يتعلق بالشبكات الساتلية	18

القرارات				
الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
PP-98		PP-94	تحسين استعمال الوسائل التقنية في مكتب الاتصالات الراديوية ووسائل تخزين البيانات وتوزيعها	19
PP-98		PP-94	استعمال الخدمة الإذاعية للمناطق الإضافية الموزعة لهذه الخدمة	20
	PP-98 PP-02 PP-06 PP-14	PP-94	التدابير الخاصة الواجب اتخاذها عند استعمال إجراءات النداء البديلة على شبكات الاتصالات الدولية	21
	PP-98 PP-06	PP-94	توزيع الإيرادات الناجمة عن تقديم خدمات الاتصالات الدولية	22
PP-98		PP-94	تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس	23
PP-06		PP-94	دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات في العالم	24
	PP-98 PP-02 PP-06 PP-10 PP-14	PP-94	تنمية المحضور الإقليمي	25
PP-06		PP-94	تحسين قدرات الاتحاد على تقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية	26
PP-06		PP-94	مشاركة الاتحاد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي غيره من برامج منظومة الأمم المتحدة وفي ترتيبات تمويل أخرى	27
PP-06		PP-94	البرنامج الطوعي الخاص بالتعاون التقني	28

القرارات				
المبلغة	المراجعة	المعتمدة		
PP-06		PP-94	البرنامج الدولي لتنمية الاتصال	29
	PP-06 PP-10 PP-14	PP-94	تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	30
PP-06	PP-02	PP-94	البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية	31
		PP-94	المساعدة التقنية للسلطة الفلسطينية من أجل تنمية اتصالاتها	32
	PP-98 PP-02	PP-94	مساعدة البوسنة والهرسك ودعمها لإعادة بناء شبكة اتصالاتها	33
	PP-98 PP-06 PP-10 PP-14	PP-94	مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة ودعم هذه البلدان لإعادة بناء قطاع اتصالاتها	34
PP-14		PP-94	مساهمة الاتصالات في حماية البيئة	35
	PP-98 PP-02 PP-06 PP-10	PP-94	الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة المساعدات الإنسانية	36
		PP-94	تدريب اللاعبين	37
		PP-94	حصص المساهمة في نفقات الاتحاد	38
PP-98		PP-94	تدعم القواعد المالية للاتحاد الدولي للاتصالات	39

القرارات

الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
PP-98		PP-94	ترتيبات لتمويل برامج الاتصالات	40
	PP-98 PP-02 PP-06 PP-10 PP-14	PP-94	المتأخرات والحسابات الخاصة بالمتاخرات	41
PP-98		PP-94	الحسابات الخاصة بالمتاخرات وحسابات الفوائد	42
PP-98		PP-94	الموافقة على حسابات الاتحاد للأعوام الممتدة من 1989 إلى 1993	43
PP-98		PP-94	تدقيق حسابات الاتحاد	44
	PP-98	PP-94	المساعدة التي توفرها حكومة الاتحاد السويسري فيما يتعلق بمالية الاتحاد	45
		PP-94	الرواتب وبدلات التمثيل للمسؤولين المنتخبين	46
PP-10	PP-98	PP-94	مسائل تتعلق بالتعويضات	47
	PP-98 PP-02 PP-06 PP-10 PP-14	PP-94	إدارة الموارد البشرية وتنميتها	48
PP-10		PP-94	الميكل التنظيمي ورتب الوظائف في الاتحاد	49
PP-98		PP-94	تعيين موظفي الاتحاد والخبراء في مهام المساعدة التقنية	50
	PP-98	PP-94	مشاركة موظفي الاتحاد الدولي للاتصالات في مؤتمرات الاتحاد	51
PP-10	PP-98	PP-94	دعم سلامة صندوق معاشات التقاعد في صندوق التأمينات موظفي الاتحاد الدولي للاتصالات	52

القرارات				
الملاعة	المراجعة	المعتمدة		
		PP-94	التدابير التي تسمح للأمم المتحدة بالاضطلاع الكامل بأي ولاية بموجب المادة 75 من ميثاق الأمم المتحدة	53
PP-98		PP-94	الدعم للدول الأعضاء المضيفة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة	54
		PP-94	استخدام شبكة الاتصالات التابعة للأمم المتحدة لتسهيل حركة الاتصالات التابعة للوكالات المتخصصة	55
		PP-94	احتمال مراجعة القسم 11 من المادة الرابعة في اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها	56
		PP-94	وحدة التفتيش المشتركة	57
PP-10 PP-14	PP-94		توطيد العلاقات بين الاتحاد والمنظمات الإقليمية للاتصالات، والأعمال التحضيرية الإقليمية لمقر المندوبين المفوضين	58
		PP-94	طلب فتاوى من محكمة العدل الدولية	59
		PP-94	الوضع القانوني	60
PP-98		PP-94	المباني في مقر الاتحاد: بناء "مبني مونبريان"	61
PP-021		PP-94	قيود مؤقتة على استعمال اللغات الرسمية ولغات عمل الاتحاد	62

¹ يُلغى هذا القرار اعتباراً من 1 يناير 2005، وفقاً للقرار 115 (مراكش، 2002).

القرارات

الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
PP-98		PP-94	دراسة استخدام اللغات في الاتحاد	63
	PP-06 PP-10 PP-14	PP-94	النفاذ على أساس غير تميّز إلى مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وخدماتها وتطبيقاتها، بما في ذلك البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، على أساس شروط متفق عليها	64
PP-06		PP-94	النفاذ عن بعد إلى خدمات المعلومات في الاتحاد الدولي للاتصالات	65
	PP-98 PP-10	PP-94	وثائق الاتحاد ومنشوراته	66
PP-10		PP-94	تحديث التعريف	67
	PP-98 PP-06 PP-10	PP-94	اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات	68
		PP-94	التطبيق المؤقت للدستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) من قبل أعضاء الاتحاد الذين ليسوا بعد دولاً أطرافاً في صكى الاتحاد المذكورين	69
	PP-02 PP-06 PP-10 PP-14	PP-98	تعظيم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	70
	PP-02 PP-06 PP-10 PP-14	PP-98	الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019-2016	71
	PP-02 PP-06 PP-10 PP-14	PP-98	التنسيق بين الخطة الاستراتيجية والمالية والتشغيلية في الاتحاد	72

القرارات				
الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
PP-06		PP-98	القمة العالمية لمجتمع المعلومات	73
PP-02		PP-98	استعراض إدارة الاتحاد الدولي للاتصالات وسير أعماله وبنائه وتحسينها	74
		PP-98	نشر دستور الاتحاد واتفاقاته وقراراته ومقرراته وتصنياته والبروتوكول الاختياري بشأن التسوية الإلزامية للخلافات	75
PP-02		PP-98	أحكام عامة بشأن مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات وجمعياته	76
PP-02 PP-06 PP-10 PP-14		PP-98	تحديد مواعيد وفترات مؤتمرات الاتحاد ومتدياته وجمعياته ودورات مجلسه (2019-2015)	77
PP-02		PP-98	إجراءات ثابتة لانتخاب الدول الأعضاء في المجلس والمسؤولين المنتخبين وأعضاء لجنة لوائح الراديو	78
PP-06		PP-98	لوائح الاتصالات الدولية	79
	PP-02	PP-98	المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية	80
PP-02		PP-98	الموافقة على الترتيبات بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بمؤتمر المندوبين المفوضين (ميسيابوليس، 1998)	81
PP-06		PP-98	الموافقة على المسائل والتوصيات	82

القرارات

الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
PP-02		PP-98	تطبيق مؤقت للتعديلات المدخلة على تكوين لجنة لوائح الراديو	83
PP-02		PP-98	أساليب العمل الخاصة بلجنة لوائح الراديو	84
PP-06		PP-98	تقييم الإجراء الإداري لمبدأ الاحتياط الواجب المطبق على الشبكات الساتلية، الذي اعتمدته المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (جيـنـيفـ، 1997)	85
	PP-02	PP-98	إجراءات النشر المسبق والتنسيق والتبيغ وتسجيل تخصيصات الترددات للشبكات الساتلية	86
PP-06		PP-98	دور الإدارة المبلغة عندما تصرف هذه الإدارة المبلغة بالنيابة عن مجموعة من الإدارات المعينة بأسمائها	87
PP-10	PP-02	PP-98	رسوم معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية والإجراءات الإدارية ذات الصلة	88
		PP-98	مواجهة انخفاض استعمال خدمة التلكس الدولية	89
PP-06		PP-98	استعراض مساهمة أعضاء القطاعات في نفقات الاتحاد الدولي للاتصالات	90
	PP-06 PP-10	PP-98	استرداد تكاليف بعض منتجات الاتحاد الدولي للاتصالات وخدماته	91
PP-06		PP-98	فوترة داخلية لتكاليف الأنشطة التي يقوم بها مكتب تنمية الاتصالات بناءً على طلب الأمانة العامة أو قطاع من قطاعات الاتحاد الدولي للاتصالات	92
PP-14		PP-98	الحسابات الخاصة بالتأخرات	93

القرارات				
الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
	PP-02 PP-06 PP-10 PP-14	PP-98	مراجعة حسابات الاتحاد	94
PP-06		PP-98	الموافقة على حسابات الاتحاد للسنوات الممتدة من 1994 إلى 1997	95
		PP-98	إدخال نظام تأمين خاص بالعلاج طويل الأجل في الاتحاد	96
PP-06		PP-98	أمراض المهنة	97
		PP-98	استعمال الاتصالات من أجل سلامة وأمن موظفي المنظمات الإنسانية العاملين في الميدان	98
	PP-06 PP-10 PP-14	PP-98	وضع فلسطين في الاتحاد	99
		PP-98	دور الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات بصفته الوديع لمذكرات التفاهم	100
	PP-06 PP-10 PP-14	PP-98	الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت	101
	PP-02 PP-06 PP-10 PP-14	PP-98	دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعنوانين	102
PP-02 ²		PP-98	رفع التدرجى للقيود المؤقتة المفروضة على استعمال اللغات الرسمية ولغات العمل في الاتحاد	103

² يُلغى هذا القرار اعتباراً من 1 يناير 2005، وفقاً للقرار 115 (مراكش، 2002).

القرارات

الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
PP-06		PP-98	تخفيض حجم وثائق مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات وتكلفتها	104
PP-06		PP-98	الصورة الملحة لاتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة مشكلة الانتقال إلى عام 2000	105
PP-06		PP-02	استعراض هيكل الاتحاد	106
PP-10		PP-02	إدخال تحسينات على إدارة الاتحاد وسير أعماله	107
PP-10		PP-02	تحسين سير أعمال لجنة التنسيق، بما في ذلك مهام نائب الأمين العام ودور المسؤولين المنتخبين الآخرين	108
PP-06		PP-02	استعراض الأحكام المتعلقة بالمراقبين وتجميعها	109
PP-10		PP-02	النظر في مساهمة أعضاء القطاعات في نفقات الاتحاد الدولي للاتصالات	110
	PP-06 PP-14	PP-02	مراجعة الفترات الدينية الهامة في تحديد مواعيد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته ودورات المجلس	111
PP-10		PP-02	الأعمال التحضيرية الإقليمية لمؤتمرات المندوبين المفوضين	112
PP-06		PP-02	القمة العالمية لجتمع المعلومات	113
		PP-02	تفسير الرقم 224 من دستور الاتحاد والرقم 519 من الاتفاقية فيما يتعلق بمواعيد النهاية لتقديم مقترنات التعديل	114
PP-06		PP-02	استعمال اللغات الرسمية ولغات العمل السنت في الاتحاد الدولي للاتصالات على قدم المساواة	115
PP-06		PP-02	الموافقة على حسابات الاتحاد للسنوات الممتدة من 1998 إلى 2001	116

القرارات				
المبلغة	المراجعة	المعتمدة		
PP-06		PP-02	تحديد المنطقة التخطيطية للإذاعة التلفزيونية والصوتية للأرض في نطاقى الموجات المترية (VHF) والموجات الديسيمترية (UHF) في المؤتمر الإقليمي للاتصالات الراديوية	117
		PP-02	استعمال طيف الترددات الراديوية التي تفوق 3 000 جيجاهرتز	118
	PP-06	PP-02	أساليب زيادة كفاءة لجنة لوائح الراديو وفعاليتها	119
PP-06		PP-02	جمعية الاتصالات الراديوية والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2003	120
PP-06		PP-02	استعراض لوائح الاتصالات الدولية	121
	PP-06 PP-10	PP-02	الدور المتتطور للجمعية العالمية لتنقييس الاتصالات	122
	PP-06 PP-10 PP-14	PP-02	سد الفجوة التقنيّة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة	123
	PP-06	PP-02	دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا	124
	PP-10 PP-14	PP-02	تقديم المساعدة والدعم إلى فلسطين لإعادة بناء شبكات اتصالاتها	125
	PP-06 PP-10	PP-02	تقديم المساعدة والدعم إلى جمهورية صربيا لإعادة بناء أنظمتها الإذاعية العمومية المدمرة	126
		PP-02	تقديم المساعدة والدعم إلى حكومة أفغانستان من أجل إعادة بناء نظام اتصالاتها	127
	PP-06	PP-02	دعم برنامج التوصيلية للأمريكتين وخطة عمل كيتو	128

القرارات

الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
PP-06		PP-02	سد الفجوة الرقمية	129
	PP-06 PP-10 PP-14	PP-02	تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	130
	PP-06 PP-10 PP-14	PP-02	قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لبناء مجتمع معلومات جامع وشامل للجميع	131
PP-06		PP-02	استمرار دعم الاتحاد الدولي للاتصالات لاستدامة شبكة الجالية الدبلوماسية في جنيف	132
	PP-06 PP-10 PP-14	PP-02	دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع (المتعددة اللغات)	133
PP-10		PP-06	عدد الدول الأعضاء في المجلس	134
	PP-10 PP-14	PP-06	دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية ذات الصلة	135
	PP-10 PP-14	PP-06	استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث من أجل الإنذار المبكر بها والوقاية منها والتخفيف من آثارها والإغاثة في حال وقوعها	136
	PP-10 PP-14	PP-06	نشر شبكات الجيل التالي في البلدان النامية	137
		PP-06	الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات	138

القرارات				
الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
	PP-10 PP-14	PP-06	الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجمعية	139
	PP-10 PP-14	PP-06	دور الاتحاد في تنفيذ نوائح القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذها	140
PP-10		PP-06	دراسة بشأن مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في أنشطة الاتحاد المرتبطة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات	141
PP-10		PP-06	استعراض المصطلحات المستعملة في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته	142
	PP-10	PP-06	توسيع نطاق أحکام وثائق الاتحاد الدولي للاتصالات والتي تتعلق بالبلدان النامية لتشمل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	143
	PP-14	PP-06	توفير نموذج للاتفاقيات المبرمة مع البلدان المضيفة قبل عقد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته خارج جنيف	144
		PP-06	مشاركة المراقبين في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته	145
	PP-14	PP-06	استعراض ومراجعة لواحة الاتصالات الدولية دورياً	146
PP-10		PP-06	دراسة بشأن إدارة الاتحاد وسير أعماله	147

القرارات

الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
		PP-06	مهام نائب الأمين العام ووظائفه	148
PP-10		PP-06	دراسة التعريف والمصطلحات المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	149
	PP-10 PP-14	PP-06	الموافقة على حسابات الاتحاد للسنوات 2010-2013	150
	PP-10 PP-14	PP-06	تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في الاتحاد الدولي للاتصالات	151
	PP-10 PP-14	PP-06	تحسين الإدارة والمتابعة فيما يتعلق بمساهمة أعضاء القطاعات والمتسببن في تحمل نفقات الاتحاد	152
PP-14	PP-10	PP-06	تحديد مواعيد دورات المجلس ومؤتمرات المندوبين المفوضين	153
	PP-10 PP-14	PP-06	استعمال اللغات الرسمية الست في الاتحاد على قدم المساواة	154
PP-10		PP-06	إنشاء فريق للمجلس معنى بالإدارة والميزانية	155
PP-10		PP-06	تحديد مواعيد المؤتمرات	156
	PP-10 PP-14	PP-06	تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع في الاتحاد الدولي للاتصالات	157
	PP-10 PP-14	PP-06	قضايا مالية ينظر فيها المجلس	158
	PP-10 PP-14	PP-06	مساعدة لبنان ودعمه من أجل إعادة بناء شبكات اتصالاته (الثابتة والتنقلة)	159
		PP-06	تقديم المساعدة إلى الصومال	160
		PP-06	مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعمها لإعادة بناء شبكة اتصالاتها	161

القرارات				
الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
	PP-14	PP-10	اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة	162
PP-14		PP-10	تشكيل فريق عمل تابع للمجلس ومعنى بدستور مستقر للاتحاد الدولي للاتصالات	163
		PP-10	توزيع مقاعد الدول الأعضاء في المجلس	164
		PP-10	المواعيد النهائية لتقديم المقترنات وإجراءات تسجيل المشاركون في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته	165
PP-14		PP-10	عدد نواب رؤساء الأففرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأففرقة الأخرى التابعة للقطاعات	166
PP-14		PP-10	تعزيز وتنمية قدرات الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالمجتمعات الإلكترونية والوسائل الالزمة لإحراز التقدم في أعمال الاتحاد	167
		PP-10	ترجمة توصيات الاتحاد	168
PP-14		PP-10	السماح للهيئات الأكاديمية بالمشاركة في أعمال الاتحاد	169
PP-14		PP-10	قبول أعضاء القطاعات من البلدان النامية للمشاركة في أعمال قطاعي الاتصالات الراديوية وتقسيس الاتصالات في الاتحاد	170
PP-14		PP-10	الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012	171
PP-14		PP-10	الاستعراض الشامل لتنفيذ نوافذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات	172

القرارات

الملغاة	المراجعة	المعتمدة	
		PP-10	القرصنة والتعدّي على شبكات المواتف الثابتة والخلوية في لبنان 173
	PP-14	PP-10	دور الاتحاد الدولي للاتصالات في قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بمخاطر الاستعمال غير القانوني لـ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 174
	PP-14	PP-10	نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 175
	PP-14	PP-10	التعرض البشري للمجالات الكهرومغناطيسية وقياسها 176
	PP-14	PP-10	المطابقة وقابلية التشغيل البيئي 177
		PP-10	دور الاتحاد في تنظيم العمل بشأن الجوانب التقنية لشبكات الاتصالات من أجل دعم الإنترن特 178
	PP-14	PP-10	دور الاتحاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط 179
	PP-14	PP-10	تسهيل الانتقال من الإصدار الرابع لبروتوكول الإنترنط (IPv4) إلى الإصدار السادس منه (IPv6) 180
		PP-10	التعريف والمصطلحات المتعلقة ببناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 181
	PP-14	PP-10	دور الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتغيير المناخ وحماية البيئة 182
	PP-14	PP-10	تطبيقات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة الإلكترونية 183

القرارات			
الملغاة	المراجعة	المعتمدة	
		PP-10	تيسير مبادرات الشمول الرقمي من أجل السكان الأصليين 184
		PP-14	التتبع العالمي للرحلات الجوية في الطيران المدني 185
		PP-14	تعزيز دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي 186
		PP-14	استعراض المنهجيات الحالية وبلورة رؤية مستقبلية بشأن مشاركة أعضاء القطاعات والمتسببن والهيئات الأكاديمية في أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات 187
		PP-14	مكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائفة 188
		PP-14	مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ومنعها 189
		PP-14	مواجهة سوء استغلال وسوء استعمال موارد التقييم الدولية للاتصالات 190
		PP-14	استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة 191
		PP-14	مشاركة الاتحاد في مذكرات تفاهم ذات تبعات مالية و/أو استراتيجية 192
		PP-14	دعم ومساعدة العراق في إعادة بناء قطاع الاتصالات لديه 193
		PP-14	الخيارات المتاحة بشأن مبني مقر الاتحاد في الأجل الطويل 194
		PP-14	تنفيذ إعلان إفريقيا الذكية 195

القرارات

الملغاة	المراجعة	المعتمدة		
		PP-14	حماية مستعملٍ / مستهلكٍ خدمات الاتصالات	196
		PP-14	تسهيل إنترنت الأشياء تمهيداً لعالم موصل بالكامل	197
		PP-14	تمكين الشباب من خلال الاتصالات / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	198
		PP-14	النهوض بالجهود الرامية إلى بناء القدرات في مجال الشبكات المعرفة بالبرمجيات (SDN) في البلدان النامية	199
		PP-14	برنامج التوصيل في 2020 من أجل التنمية العالمية للاتصالات / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	200
		PP-14	شبكة بيئة مؤاتية لنشر واستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	201
		PP-14	استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكسر سلسلة الطوارئ المتعلقة بالصحة مثل انتقال فيروس إيبولا	202
		PP-14	التصويبية بشبكات النطاق العريض	203

التصنيفات			
الملاعة	المراجعة	المعتمدة	
		PP-94	إيداع الوثائق المتعلقة بدستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته (جنيف، 1992) 1
		PP-94	حرية نشر الأخبار وحق الاتصال 2
		PP-94	المعاملة المواتية للبلدان النامية 3
		PP-02	بيانات السياسة العامة في مؤتمرات المندوبين المفوضين 4
		PP-02	تقديم أول تقرير للجنة أوراق الاعتماد إلى مؤتمر المندوبين المفوضين 5
		PP-02	التناوب بين الدول الأعضاء في المجلس 6

الاتحاد الدولي للاتصالات

Place des Nations
1211 Geneva 20
Switzerland

ISBN: 978-92-61-14696-2



3 9 1 4 3

9 789261 146962

طبع في سويسرا
2015، جنيف،

Shutterstock: إصدار الصور